

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



جامعة فرحات عباس سطيف - 1

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية

تحت عنوان:

أثر استخدام سياسة التحفظ المحاسبي على ملائمة وموثوقية المعلومات المحاسبية

في شركات التأمين الجزائرية - دراسة حالة -

من إعداد الطالب (ة):

تحت إشراف:

شراقة صبرينة

أ.د جبار محفوظ

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
بالرقي تيجاني	أستاذ تعليم عالي	جامعة سطيف - 1	رئيساً
جبار محفوظ	أستاذ تعليم عالي	جامعة سطيف - 1	مشرفاً ومقرراً
بودرامة مصطفى	أستاذ تعليم عالي	جامعة سطيف - 1	عضواً مناقشاً
مزياني نور الدين	أستاذ محاضر - أ	جامعة سكيكدة	عضواً مناقشاً
بن فرج زوينة	أستاذ محاضر - أ	جامعة برج بوعريج	عضواً مناقشاً
طبايبيية سليمة	أستاذ محاضر - أ	جامعة قالمة	عضواً مناقشاً

السنة الجامعية: 2018-2019

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ وَاللَّهُ أَخْرَبُكُمْ مِّنْ يُظُنُّ
أَنَّهَا تَكُونُ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا وَجَعَلَ
لَكُمْ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ
لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾

صدق الله العظيم

سورة النحل، آية 78

شكر وتقدير

"رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين"

الحمد والشكر لله سبحانه وتعالى الذي أفاض علي من فضله وكرمه ونعمه الكثيرة التي لا تحصى، ويسر لي الأمور كلها ما علمت منها وما لم أعلم، ورسم لي طريق الصواب وأمدني بالصبر والقوة والعزيمة لإتمام هذا البحث، الذي أبتغي به خالص وجهه الكريم، ولولا توفيقه عز وجل لما تحققت من ذلك شيء، فله الحمد حمدا كثيرا دائما وأبدا. يسرني أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير لأستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور جبار محفوظ الذي شرفني كثيرا بقبوله الإشراف علي هذا العمل، فكان خير معين من خلال صبره وحلمه وفضائله القيّمة وتوجيهاته السديدة التي أنارت لي الطريق وزادت من قيمة البحث، أطال الله عمره ليبقى منارة للعلم وجزاه الله عني خير الجزاء.

كما أتقدم بأسمى معاني الشكر والعرفان لأعضاء لجنة المناقشة الموقرة لمنحهم لنا جزء من وقتهم الثمين ولتفضلهم بقبول مناقشة وتقييم العمل المقدم بالنقد البناء والنصح والإرشاد، وإثرائه باقتراحاتهم القيّمة.

إلى الأساتذة الأفاضل الذين شرفوني كثيرا بتكريم الاستبيان علي ما بذلوه من جهد فيه، ودعموني بملاحظاتهم القيّمة التي أزالني الكثير من الغموض وعلي رأسهم الأستاذ الدكتور بالرقعي تيجاني، والدكتور محلي كمال.

كما لا يفوتني أن أتقدم بخالص التقدير وكامل الامتنان إلى كل من قدّم لي يد العون في إتمام البحث وأخص بالذكر الأستاذ الدكتور ملياني عبد الحكيم الذي رغم التزاماته لم يبخل علي بتوجيهاته في ضبط عبارات الاستبيان باللغة الفرنسية. والأستاذ الدكتور رواحي عبد الناصر علي دعمه ونصحه وتحفيزه.

إلى كل عمال وموظفي شركات التأمين بولاية سطيف الذين رحبوا بي ودّلوا لي الصعاب بدعمهم في توزيع الاستبيان رغم انشغالهم الكثيرة وعلي رأسهم مسؤولي المديرية الجهوية ل: شركة (SAA)، أليانس، ترست، شركة (CAAT)، شركة (2a)، سلامة للتأمينات.

إلى موظفي وكالة شركة (CIAR) وأخص بالذكر مدير الوكالة السيد طبطوب مسعود الذي كان له الفضل الكثير في توزيع الاستبيان وتقييم فقراته.

كما لا يفوتني أن أتقدم بأسمى آيات الشكر والعرفان إلى كل من وقف بجواري وشد من عزيمتي وكان نعم السند بصبره وحلمه طيلة إعداد البحث زوجي الأستاذ سبتي عزيز وجميع أفراد عائلتي الذين ساندوني معنويا بالتشجيع والدعاء المتواصل. لكل من دعمني ولو بكلمة طيبة ودعاء من القلب كان له الأثر العميق في نفسي زميلاتي وزملائي الأساتذة.

إلى هؤلاء جميعا كل الود والاحترام والتقدير وجزاكم الله عني خير الجزاء.

أهداء

إلى الأرواح الطاهرة:

والذي العزيز الذي غرس في نفسي حب العلم والتعلم.... رحمه الله برحمته الواسعة وجعل مقامه في عليين ورزقه الفردوس الأعلى.

ولدي الحبيب الغالي "هيثم".... يا من تركت في نفسي حزنا لا تمحوه الأيام تحببت عني لكنت حي في قلبي ووجداني، جعلك الله ذخرا لي يوم القيامة لتأخذ بيدي إلى الجنة.

إلى أمي الحبيبة.... النور الذي يضيء لي طريقي ودعواتها التي ترافقني أينما كنت، أطال الله في عمرها ورزقها من فضله وجميل كرمه وعطائه.

إلى الذين تسعد بهم حياتي..... إلى من هو أقرب إلي روحي وقرة عيني "عائلتي الصغيرة" سائلة المولى عز وجل أن يحفظهم ويرعاهم.

إلى إخوتي وأخواتي الذين تقاسمت معهم حلو الحياة ومرها.

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي

صبرينة

الملخص:

يمثل التحفظ المحاسبي إحدى القضايا المحاسبية المعاصرة الأكثر جدلا في أدبيات الفكر المحاسبي. فعلى الرغم من قدمه، تجدد الاهتمام البحثي بهذا المفهوم من خلال تزايد الأبحاث والدراسات النظرية والتطبيقية في السنوات الأخيرة، لمحاولة دراسة أثره على مختلف المفاهيم المحاسبية الأخرى. إن استخدام سياسة التحفظ المحاسبي اقترن بحالات عدم التأكد التي تتطلب الحكم الشخصي للمحاسب في عمليات التقدير، لذا فإن استخدامه يؤثر بشكل كبير على جودة التقارير والقوائم المالية المنشورة وعلى الإبلاغ المالي الذي تنتجه هذه القوائم.

لقد تضاربت الآراء حول الأثر الذي يمكن أن يحدثه استخدام التحفظ على خاصيتي الملاءمة والموثوقية، لذا تأتي هذه الدراسة لاختبار العلاقة بين التحفظ المحاسبي والخصائص الرئيسية للمعلومة المحاسبية وفق التصنيف الصادر عن النموذج الموحد للإطار المفاهيمي للمحاسبة بين المجلسين (FASB/IASB) لسنة 2010. ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبيان محكم ومعد وفقا لمقياس (ليكرت) الخماسي لجمع المعلومات اللازمة، بالتطبيق على جميع شركات التأمين على الأضرار الجزائية المتواجدة بولاية سطيف، والتي استهدفنا من خلالها شريحة المحاسبين والمديرين بأقسام المالية والمحاسبة، باستخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط والارتباط لاختبار فرضيات الدراسة.

أظهرت نتائج الدراسة أن التحفظ المحاسبي بجوانبه التطبيقية الأربعة (أصول، التزامات، إيرادات، مصاريف) يؤثر إيجابيا على خاصيتي ملاءمة وموثوقية المعلومات المحاسبية، كما أن استخدام هذه السياسة في شركات التأمين يتجسد بشكل واضح عبر تكوين المخصصات التقنية والمؤنات المقننة الضرورية للتسيير التقني.

الكلمات المفتاحية: تحفظ محاسبي، ملاءمة المعلومات المحاسبية، موثوقية المعلومات المحاسبية، مخصصات التقنية، قيمة عادلة.

Abstract

The accounting conservatism represents one of the most controversial contemporary accounting issues in the literature of accounting thought. Despite it is quite old, research interest in this topic has been renewed by increasing research in theoretical and applied studies in recent years to study its impact on different accounting concepts. The use of the accounting conservatism policy is accompanied by uncertainties that require the judgment of the accountant in the estimation process. Therefore, its use significantly affects the quality of the financial statements published and the financial reporting produced.

There are conflicting views on the effect that the use of the conservatism may have on the interests of relevance and reliability. This study examines the relationship between the accounting conservatism and the main characteristics of the accounting information according to the classification of the (FASB / IASB). The study was designed in accordance with the scale of (Lickert) to collect the necessary informations, and was applied to Algerian damages insurance companies active in the province of Setif through which we targeted the accountants and managers in financial and accounting departments by using simple linear regression method framework and correlation to test the hypotheses of the study.

The results of the study showed that the accounting conservatism in all four aspects (assets, liabilities, revenues and expenses) positively affects the relevance and reliability of accounting informations, and the use of this policy in the insurance companies is clearly reflected in the technical allocations and the required provisions for technical management.

Key words: accounting conservatism, relevance of accounting information, reliability, technical provisions, fair value.

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
v	الافتتاحية
v	شكر وتقدير
v	اهداء
v	الملخص (Abstract)
v	فهرس المحتويات
v	قائمة الجداول
v	قائمة الأشكال
v	قائمة المختصرات
v	قائمة الملاحق
أ-ش	مقدمة
	الفصل الأول: الإطار النظري العام للتحفظ المحاسبي
2	تمهيد
3	المبحث الأول: مفهوم التحفظ المحاسبي
3	المطلب الأول: مفهوم السياسة المحاسبية
11	المطلب الثاني: نشأة، تعريف، أهمية التحفظ المحاسبي
22	المطلب الثالث: أنواع التحفظ المحاسبي
28	المبحث الثاني: مبررات ودوافع استخدام التحفظ المحاسبي
29	المطلب الأول: التفسير التعاقدى للتحفظ المحاسبي
33	المطلب الثاني: تفسير التقاضي
35	المطلب الثالث: التفسير التنظيمي للتحفظ المحاسبي
36	المطلب الرابع: التفسير الضريبي
38	المطلب الخامس: التفسير السياسي
39	المبحث الثالث: مداخل قياس التحفظ المحاسبي والعوامل المؤثرة فيه
40	المطلب الأول: مداخل قياس التحفظ المحاسبي
48	المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في التحفظ المحاسبي
59	المطلب الثالث: علاقة التحفظ المحاسبي بجودة الأرباح، حوكمة الشركات، قانون أوغسلي
74	خلاصة الفصل

	الفصل الثاني: الأساس المحاسبي للتحفظ
76	تمهيد
77	المبحث الأول: أثر التحفظ المحاسبي على عناصر القوائم المالية
77	المطلب الأول: التفسير المحاسبي للتحفظ
78	المطلب الثاني: أثر التحفظ المحاسبي على الميزانية وقائمة الدخل
102	المبحث الثاني: بعض التطبيقات المحاسبية المهمة للتحفظ
102	المطلب الأول: قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل
106	المطلب الثاني: تكوين مؤونات تدني القيم والخسائر المحتملة والأعباء
117	المطلب الثالث: تكوين الاحتياطات في إطار سياسة التحفظ المحاسبي
124	المبحث الثالث: التحفظ في ضوء المعايير المحاسبية الدولية، لا تماثل المعلومات، القيمة العادلة
124	المطلب الأول: التحفظ المحاسبي في إطار المعايير المحاسبية الدولية
141	المطلب الثاني: أثر التحفظ المحاسبي على ظاهرة لا تماثل المعلومات
145	المطلب الثالث: أثر التوجه نحو منهج القيمة العادلة على التحفظ المحاسبي
153	خلاصة الفصل
	الفصل الثالث: علاقة التحفظ المحاسبي بملاءمة وموثوقية المعلومات المحاسبية
155	تمهيد
156	المبحث الأول: مدخل لجودة المعلومة المحاسبية
156	المطلب الأول: جودة المعلومات المحاسبية في الفكر المحاسبي
168	المطلب الثاني: المعايير والعوامل المؤثرة على جودة المعلومات المحاسبية
173	المطلب الثالث: أثر تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية على جودة المعلومات المحاسبية
180	المبحث الثاني: دراسة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية
180	المطلب الأول: التعريف بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية
190	المطلب الثاني: تصنيف الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية
213	المطلب الثالث: الملاءمة والموثوقية في ظل تطبيق محاسبة القيمة العادلة
216	المبحث الثالث: الملاءمة والموثوقية في ضوء استخدام التحفظ المحاسبي
217	المطلب الأول: الأثر السلبي للتحفظ المحاسبي على ملاءمة وموثوقية المعلومات المحاسبية
220	المطلب الثاني: الأثر الإيجابي للتحفظ المحاسبي على ملاءمة وموثوقية المعلومات المحاسبية
227	خلاصة الفصل

	الفصل الرابع: دراسة تطبيقية لأثر التحفظ المحاسبي على ملاءمة وموثوقية المعلومات المحاسبية في شركات التأمين الجزائرية
229	تمهيد
230	المبحث الأول: المحاسبة في شركات التأمين الجزائرية والتحفظ المحاسبي
230	المطلب الأول: خصوصية محاسبة التأمين وأثرها على التحفظ المحاسبي
245	المطلب الثاني: تقديم سوق التأمينات الجزائرية
258	المبحث الثاني: الإطار المنهجي للدراسة التطبيقية
258	المطلب الأول: منهج الدراسة التطبيقية وتقديم النموذج
260	المطلب الثاني: تحديد مجال الدراسة
265	المطلب الثالث: مصادر جمع البيانات والأساليب الإحصائية المستخدمة
276	المبحث الثالث: تحليل نتائج الدراسة واختبار الفرضيات
276	المطلب الأول: التحليل الوصفي للبيانات الشخصية لأفراد العينة
281	المطلب الثاني: التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة
301	المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة ومناقشة النتائج
321	خلاصة الفصل
324	الخاتمة
331	قائمة المراجع
356	الملاحق

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(1-1)	الفرق بين التحفظ المحاسبي، التحفظ، الاحتيال من حيث المضمون	19
(2-1)	أمثلة عن التحفظ المخروط والتحفظ غير المخروط	25
(1-2)	أثر الخطأ بين النفقات الرأسمالية والنفقات الأبرادية	99
(3-2)	مؤونات تدني قيم الأصول في إطار سياسة التحفظ	114
(1-3)	أوجه الاختلاف بين البيانات والمعلومات المحاسبية	158
(2-3)	معايير الإبلاغ المالي الدولية لسنة 2013	175
(3-3)	أهم التعديلات الخاصة بمعايير (IFRS) لسنة 2017	176
(4-3)	الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية حسب دراسة مجلس (FASB) ومجلس (IASB)	187
(5-3)	الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية حسب النموذج المشترك لسنة 2010	188
(1-4)	طبيعة المخصصات التقنية في شركات التأمين الجزائرية	241
(2-4)	معدل تكوين المؤونات على ديون المؤمن لهم	244
(3-4)	شركات التأمين على الأضرار	247
(4-4)	شركات التأمين على الأشخاص	249
(5-4)	ترتيب شركات التأمين الجزائرية حسب رقم الأعمال المحقق لسنة 2016	250
(6-4)	ترتيب شركات التأمين الجزائرية حسب النتيجة السافية المحققة في سنة 2016	252
(7-4)	رقم الأعمال حسب الفروع التأمينية لسنة 2016	253
(8-4)	ترتيب شركات التأمين المتواجدة بولاية سطيف حسب عدد الوكالات المباشرة	261
(9-4)	توزيع عينة الدراسة	264
(10-4)	معاملات الارتباط بين عبارات محاور الدراسة والدرجة الكلية للمحور	268
(11-4)	صدق الاتفاق البنائي	271
(12-4)	معاملات الفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبيان	272
(13-4)	درجات مقاييس الاستجابة	273
(14-4)	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير العمر	276
(15-4)	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي	277
(16-4)	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير التخصص	278
(17-4)	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة الحالية	279
(18-4)	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية	280
(19-4)	نتائج آراء عينة الدراسة حول تطبيق سياسة التحفظ المحاسبي في مجال تقييم أصول شركة التأمين	282

285	نتائج آراء هيئة الدراسة حول تطبيق سياسة التحفظ المحاسبي في مجال تقييم التزامات حركة التأمين	(20-4)
288	نتائج آراء هيئة الدراسة حول تطبيق سياسة التحفظ المحاسبي في مجال تقييم إيرادات حركة التأمين	(21-4)
290	نتائج آراء هيئة الدراسة حول تطبيق سياسة التحفظ المحاسبي في مجال تقييم مصاريف حركة التأمين	(22-4)
294	ملخص نتائج الدراسة الإحصائية للمحاور الأربعة لسياسة التحفظ المحاسبي	(23-4)
295	نتائج آراء هيئة الدراسة حول خاصية ملائمة المعلومات المحاسبية	(24-4)
298	نتائج آراء هيئة الدراسة حول خاصية موثوقية المعلومات المحاسبية	(25-4)
301	نتائج الاختبار الثاني لدلالة الفروق بين المتوسط الحسابي والمتوسط النظري لملاءمة وموثوقية المعلومات المحاسبية	(26-4)
302	نتائج اختبار تحليل الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الأولى	(27-4)
303	نتائج اختبار تحليل الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الثانية	(28-4)
304	نتائج اختبار تحليل الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الثالثة	(29-4)
305	نتائج اختبار تحليل الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الرابعة	(30-4)
306	نتائج اختبار تحليل الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الخامسة	(31-4)
307	نتائج اختبار تحليل الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية السادسة	(32-4)
308	نتائج اختبار تحليل الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية السابعة	(33-4)
309	نتائج اختبار تحليل الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الثامنة	(34-4)
310	نتائج اختبار تحليل الانحدار الخطي البسيط للفرضية الرئيسية الأولى	(35-4)
311	نتائج اختبار تحليل الانحدار الخطي البسيط للفرضية الرئيسية الثانية	(36-4)

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1-2)	نقاط الاعتراض والإيراد	95
(2-2)	طبيعة الأحكام المستقبلية في المدى القصير	107
(1-3)	العلاقة بين البيانات والمعلومات المحاسبية	159
(2-3)	العلاقة بين المحاسبة ومستخدمي المعلومات المحاسبية	160
(3-3)	الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وفقاً لدراسة مجلس (FASB)	185
(4-3)	الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وفقاً للنموذج الموحد (IASB-FASB)	189
(1-4)	خطوات مشروع المحاسبة عن عقود التأمين	235
(2-4)	الحصص السوقية لشركات التأمين الجزائرية لسنة 2016	251
(3-4)	النموذج المعتمد في الدراسة	260
(4-4)	توزيع الإنتاج بالنسبة للولايات العشرة الأولى لسنة 2015	260
(5-4)	توزيع شبكة التوزيع المباشر حسب الولايات العشرة الأولى لسنة 2015	261
(6-4)	توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر	277
(7-4)	توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى التعليمي	278
(8-4)	توزيع أفراد العينة حسب متغير التخصص	279
(9-4)	توزيع أفراد العينة حسب متغير الوظيفة	280
(10-4)	توزيع أفراد العينة حسب متغير الخبرة المهنية	281

قائمة المختصرات

الاختصار	الدلالة
AAA	American Accounting Association
AICPA	American Institute of certified Public accountants
FASB	Financial Accounting Standards Board
IASB	International Accounting Standards Board
FAF	Financial Analysts Federation
IAS	International Accounting Standards
IFRS	International Financial Reporting Standards
IFRIC	International Financial Reporting Interpretations Committee
SIC	Standing Interpretations Committee
SEC	Securities and Exchange commission
US- GAAP	Generally Accepted Accounting Principles
OECD	The Organization for Economic Co-operation and Development
SCF	Système Comptable Financier
SPA	Société Par Action
SCFA	Système Comptable Financier d'Assurance
FIFO	First In First Out
LIFO	Last In First Out
LMC	Lower of cost or market
SOX	The Sarbanes-Oxley Act
CNA	Le Conseil National des Assurances
CSA	Commission de Supervision des Assurances
SAP	Sinistre à payer
REC	Risques en cours
PNA	Primes non Acquises
MTB	Market to Book Ratio
BTM	Book to Market Ratio

قائمة الملاحق

الصفحة	محتوان الملحق	رقم الملحق
366	الامتحانات	1
377	قائمة المحكمين	2

المقدمة

ظهرت في السنوات الأخيرة العديد من القضايا المحاسبية الهامة التي كان لها الأثر الواضح في إثراء الأدب المحاسبي، حيث كان من أبرزها قضية التحفظ المحاسبي وآثاره الاقتصادية المختلفة. ساد هذا المفهوم المحاسبي الشائع في الممارسات العملية ونشأ بسبب ظروف ارتبطت بحالة عدم التأكد التي تحيط بأعمال مختلف المنشآت، وتحيط بالعمل المحاسبي في حد ذاته. كما اهتم به المحاسبون ومراجعو الحسابات وهيئات وضع المعايير، وعملوا على الأخذ به في التطبيقات المحاسبية المختلفة لحماية لأنفسهم من المساءلة القانونية التي قد يتعرضون لها لاحقاً.

يعتبر التحفظ المحاسبي قضية بحثية قديمة ومعاصرة في نفس الوقت، حيث لازم مهنة المحاسبة منذ بدايات ممارستها، ورغم قدمه واعتباره عرفاً محاسبياً متعارفاً عليه، إلا أنه مع نهاية القرن العشرين تجدد الاهتمام البحثي بمحدد التحفظ من جانب الكثير من الأبحاث والدراسات الأكاديمية، خاصة على المستوى الدولي، حيث اهتم العديد من المفكرين والباحثين أمثال (Beaver, Watts, Basu, Rayn, Sterling) وغيرهم بمناقشة التحفظ المحاسبي في مختلف الدول، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، وتقاسم أدلة وتفسيرات واقعية لأسباب زيادة الطلب عليه. وقد تمثلت هذه الأسباب أساساً في تزايد الطلب على إنتاج قوائم مالية أكثر تحفظاً نتيجة لانتشار ممارسات إدارة الربح، وتزايد الجدل خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية فيما يخص استخدام القيمة العادلة في تقييم الأصول.

إن أهمية التمسك بممارسة التحفظ المحاسبي ازدادت بشكل أكثر وضوحاً في أعقاب حالات الانهيار، وانتشار الفضائح المالية وحالات الإفلاس التي مسّت الشركات العملاقة على المستوى العالمي، ومنها الشركات الأمريكية المشهورة. هذه الحالة المتأزمة خلّفت خسائر ضخمة ألحقت الضرر بأصحاب المصالح ذات العلاقة مع الشركات المنهارة، نتيجة للممارسات الانتهازية الصادرة عن الأطراف القائمة على إدارة هذه الشركات، كممارسة إدارة الربح وتبني سياسات محاسبية متحررة وما ينجم عنها من تشويه وتحريف لأرقام الأرباح. كل هذه النتائج دفعت نحو انتهاج سياسات محاسبية أكثر صرامة عن طريق تبني مفهوم التحفظ منذ بدايات القرن الحالي. وقد نادى العديد من الأصوات بضرورة الرجوع لسياسة الحيطة والحذر أو ما اصطلح عليه حديثاً بالتحفظ المحاسبي، وهذا لحماية مصالح مختلف الجهات والتي تكون في غالب الأحيان متعارضة بعض الشيء.

يصنّف التحفظ المحاسبي من ضمن المحدّدات المحاسبية ومن بين القيود التي يجب على المحاسب مراعاتها عند إعداد القوائم المالية، حتى لا ينعكس تأثير حالات عدم التأكد الملازمة لممارسة النشاط الاقتصادي على المحتوى الإعلامي للقوائم المالية. كما ينظر إليه على أنه من أهم السياسات المحاسبية الراسخة في أدبيات الفكر المحاسبي، ويستمد هذه الأهمية من أثره الواضح على درجة الملاءمة والموثوقية للمعلومات المحاسبية المبلّغ عنها في القوائم. وهذا يرجع بطبيعة الحال إلى فلسفة التحفظ المحاسبي التي تقتضي وجود درجة عالية من القابلية للتحقق للاعتراف بالأخبار الجيدة والمتعلقة بالإيرادات وخصوصاً الأرباح، ودرجة منخفضة من التحقق المطلوبة للاعتراف بالأخبار السيئة المتعلقة بالمصاريف والالتزامات. لذا فإن التحفظ من هذه الناحية يتضمّن اختيار السياسات المحاسبية المتشدّدة عند الاعتراف بالمكاسب والأرباح، مما ينعكس بشكل واضح على جودة التقارير والقوائم المالية المنشورة وما تتضمنه من معلومات محاسبية تعد الأساس في صياغة مختلف القرارات.

ومما لا شك فيه أن المعلومات المحاسبية كانت ولا تزال المصدر الهام لأي منشأة والأساس الذي تستند عليه في أداء نشاطها في ظل بيئة الأعمال المتغيرة باستمرار، حيث توضّح المركز المالي لشركات التأمين وإعادة التأمين ونتائج أعمالها واتجاهاتها المستقبلية. وتنشأ الحاجة للمعلومات المحاسبية من نقص المعرفة وحالة عدم التأكد التي تلازم نشاط هذه الشركات باستمرار، لذا فإن توفيرها وتقديمها لمستخدميها بالوقت المناسب يخفف من أثر هذه الحالة، لاسيما عند وضع القرارات، ويزيد من مستوى المعرفة لديهم ويتيح مساحة أكبر للاختيار المحاسبي بين البدائل المتاحة للمحاسب.

وحتى تكون المعلومات المحاسبية التي يفرزها النظام المحاسبي لشركات التأمين مفيدة في التحليل وتحقيق الهدف الذي أعدت لأجله، فلا بد وأن تتميز بجملة من الخصائص التي توصف بأنها خصائص نوعية تؤثر في جودة القرارات، وتعد بمثابة سمات أساسية يمكن في ضوءها الحكم على مدى مساهمة المعلومات التي تتصف بها في تحقيق منفعة المستخدمين لها. ونظرا للتأثير الهام والمباشر للمعلومات المحاسبية على عملية صنع القرار وعلى سلوك متخذي القرارات، فقد اهتمت المنظّمات المهنية على المستوى الدولي بتحديد الخصائص التي تساعد في تقييم مستوى جودة المعلومات المبلّغ عنها في القوائم المالية كمجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي، ومجلس المعايير المحاسبية الدولية، في تسلسل هرمي واضح يحدّد الترتيب الموضوعي للأولويات التي يجب توفرها في المعلومات المحاسبية، حتى تحقق أكبر مستوى من المنفعة والفائدة لمستخدميها. في هذا السياق أشار مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي إلى أن زيادة درجة الخصائص النوعية للرئيسية للمعلومة المحاسبية يعتبر أمرا ضروريا وهاما، حتى يكون لتلك المعلومات قيمة وتحقق الفائدة المرجوة منها لمختلف الأطراف ذات الصلة بالمنشأة.

إن عدم توفر المعلومات المحاسبية بالمستوى الكافي والمطلوب، وافتقارها لخصائص الجودة المتمثلة أساسا في الملاءمة والموثوقية يفقدها كفاءتها وفعاليتها، كما أنها لا تشكّل مدخلات أساسية في صناعة القرارات المختلفة، وتعتبر سببا في فشل هذه القرارات وعدم جودتها لو تم الاعتماد عليها بهذه المواصفات. من هذا المنطلق نجد أن مسألة توافر الجودة في المعلومات المحاسبية تستدعي الكثير من الاهتمام، وتعتبر هدفا أساسيا تسعى لبلوغه منشآت الأعمال كشركات التأمين وإعادة التأمين.

1- مشكلة البحث

تلقى على المحاسب مسؤولية توفير معلومات محاسبية عن الأحداث الاقتصادية والمالية الجارية لمتخذي القرارات ومستخدمي المعلومات، وعادة ما يرتبط قياس تلك الأحداث - في بعض الجوانب - بتقديرات يتم إجراؤها وبحالة الشك التي تستدعي استخدام سياسة محاسبية متحفظة عند التقييم. على ألا يفهم من أن اللجوء لهذه السياسة في مواقف معينة يعني تقدير الأصول والأرباح بأقل من قيمتها، إنما هو التزام الحيطة عند قياس وتقييم تلك الأحداث في ظروف تتسم بعدم التأكد، لتوفير معلومات ملائمة وذات موثوقية لتحقيق الهدف الذي أعدت لأجله. رغم أهمية هذه السياسة وحتمية إتباعها في مثل هذه الظروف، أبدت بعض الهيئات المهنية الدولية معارضة صريحة لها، على غرار المشروع المشترك الذي قدمه كل من مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) ومجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) سنة 2010. ما يثير الاهتمام في الإطار المفاهيمي الموحد لهذا المشروع هو غياب التحفظ كخاصية مرغوبة للمعلومات المحاسبية، وحذفه من الإطار المفاهيمي للتقارير المالية بدعوى أنه يحدث نوعا من التحيز في المعلومات، ويتعارض مع خاصية الحياد التي تعد إحدى مكونات وركائز خاصية الموثوقية، فالحاسبين والمديرين قد يبالغون في استخدام سياسة التحفظ وهذا

حماية لأنفسهم من خطر المساءلات القانونية، مما قد يفقد المعلومات المحاسبية بعضاً من خصائصها النوعية، ويؤثر على عناصر القوائم المالية المختلفة التي تصدرها شركات التأمين وإعادة التأمين. إضافة إلى أنه ينتج مشكلة اللاتماثل في المعلومات المحاسبية.

وعلى النقيض من ذلك، أتت دراسات تطبيقية مؤيدة لهذه السياسة وأظهرت الانتشار الواسع لممارسات التحفظ وحجم منافعه الاقتصادية المتوقعة. كما أكدت على أن زيادة مستواه في المجال المحاسبي بالقدر المعقول ينتج عنه مخرجات محاسبية تمتاز بخصائص الجودة والموضوعية. ونظراً للضغوطات التي تعرّض لها مجلس معايير المحاسبة الدولية من مختلف الجهات، فقد أدت بالمجلس إلى إعادة النظر في قضية التحفظ المحاسبي بدءاً من سنة 2016 وإدراجه من جديد ضمن إطاره المفاهيمي لإعداد التقارير المالية لسنة 2018، بعد تأكيده من أن هذا المفهوم يدعم خاصية الحياد في المعلومة المحاسبية وبالتالي موثوقيتها.

أمام الجدل الكبير وتعارض مختلف الآراء الصادرة عن الباحثين والأكاديميين وواضعي المعايير على المستوى الدولي، حول استخدام سياسة التحفظ المحاسبي عند تقييم عناصر الأصول والخصوم والمصاريف والإيرادات، وانطلاقاً من أهمية العلاقة بين هذه السياسة والخصائص الرئيسية للمعلومات المحاسبية تبرز معالم إشكالية البحث في التساؤل العام التالي:

ما أثر استخدام سياسة التحفظ المحاسبي على ملاءمة وموثوقية المعلومات المحاسبية المبلغ عنها في القوائم المالية لشركات التأمين على الأضرار الجزائرية؟

- في ضوء الأبعاد التطبيقية الأربعة للتحفظ: الأصول، الالتزامات، الإيرادات، المصاريف، يمكن إدراج التساؤلات الفرعية التالية:
- 1- هل أن تبني سياسة محاسبية متحفظة في مجال تقييم أصول شركات التأمين على الأضرار الجزائرية له أثر على خاصيتي ملاءمة وموثوقية المعلومات المحاسبية؟
 - 2- هل أن تبني سياسة محاسبية متحفظة في مجال تقييم التزامات شركات التأمين على الأضرار الجزائرية له أثر على خاصيتي ملاءمة وموثوقية المعلومات المحاسبية؟
 - 3- هل أن تبني سياسة محاسبية متحفظة في مجال تقييم إيرادات شركات التأمين على الأضرار الجزائرية له أثر على خاصيتي ملاءمة وموثوقية المعلومات المحاسبية؟
 - 4- هل أن تبني سياسة محاسبية متحفظة في مجال تقييم مصاريف شركات التأمين على الأضرار الجزائرية له أثر على خاصيتي ملاءمة وموثوقية المعلومات المحاسبية؟

2- فرضيات البحث

عادة ما يتم صياغة فرضيات البحث في ضوء العلاقة المفترضة التي تربط المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة. إن الدراسة الحالية تسعى لاختبار مجموعة مترابطة من الفرضيات المتعلقة بمشكلة البحث واتساقاً مع أهدافه، وقد تمت صياغتها بالشكل التالي:

أولاً: الفرضية الرئيسية الأولى

* يؤثر استخدام سياسة التحفظ المحاسبي على خاصية ملاءمة المعلومات المحاسبية المبلغ عنها في القوائم المالية لشركات التأمين على الأضرار الجزائرية.

واستناداً للجوانب التطبيقية الأربعة لسياسة التحفظ المحاسبي، تجزأ الفرضية الرئيسية إلى فرضيات فرعية على النحو التالي:

- يؤثر استخدام سياسة التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الأصول على خاصية ملائمة المعلومات المحاسبية لشركات التأمين الجزائرية.
- يؤثر استخدام سياسة التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الالتزامات على خاصية ملائمة المعلومات المحاسبية لشركات التأمين الجزائرية.
- يؤثر استخدام سياسة التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الإيرادات على خاصية ملائمة المعلومات المحاسبية لشركات التأمين الجزائرية.
- يؤثر استخدام سياسة التحفظ المحاسبي في مجال تقييم المصاريف على خاصية ملائمة المعلومات المحاسبية لشركات التأمين الجزائرية.

ثانيا: الفرضية الرئيسية الثانية

* يؤثر استخدام سياسة التحفظ المحاسبي على خاصية موثوقية المعلومات المحاسبية المبلغ عنها في القوائم المالية لشركات التأمين على الأضرار الجزائرية.

واستنادا للجوانب التطبيقية الأربعة لسياسة التحفظ المحاسبي، تجزأ الفرضية الرئيسية إلى فرضيات فرعية على النحو التالي:

- يؤثر استخدام سياسة التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الأصول على خاصية موثوقية المعلومات المحاسبية لشركات التأمين الجزائرية.
- يؤثر استخدام سياسة التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الالتزامات على خاصية موثوقية المعلومات المحاسبية لشركات التأمين الجزائرية.
- يؤثر استخدام سياسة التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الإيرادات على خاصية موثوقية المعلومات المحاسبية لشركات التأمين الجزائرية.
- يؤثر استخدام سياسة التحفظ المحاسبي في مجال تقييم المصاريف على خاصية موثوقية المعلومات المحاسبية لشركات التأمين الجزائرية.

3- أهمية البحث

يعتبر موضوع التحفظ المحاسبي موضوعا جديدا، حيث تزايدت الأبحاث والدراسات المتعلقة به في السنوات الأخيرة بشكل ملحوظ، وذلك لما له من أثر واضح على جودة المعلومات المحاسبية المتضمنة في التقارير والقوائم المالية. فتزايد المشاكل الاقتصادية وظهور الأزمات المالية على المستوى الدولي وتداعياتها على بيئة المحاسبة، كلها عوامل تحتم على منظري وممارسي المحاسبة إعادة النظر في قضية التحفظ المحاسبي ودواعي تطبيقه في مجالاته المختلفة.

تتجلى أهمية البحث الحالي في مناقشته لقضية بحثية معاصرة تتماشى مع اهتمامات الفكر المحاسبي بشأن التحفظ، ومواجهة إشكالية جودة التقارير والقوائم المالية، وهذا من واقع الأهمية البالغة للمعلومات المحاسبية في وضع القرارات والآثار السلبية الناجمة عن القرارات التي لا تستند على أسس سليمة، ومدى الضرر الذي يمكن أن تلحقه بمستخدمي تلك المعلومات خاصة متخذي القرار. لذلك فإن أهمية البحث ينظر إليها من زاويتين:

أولا: الأهمية العلمية

إن القوائم المالية يجب أن تخدم احتياجات مستخدميها من خلال ما تحتويه من معلومات محاسبية متنوعة تتسم بالملاءمة والموثوقية. وحتى تكون كذلك، فلا بد أن تخلو من التحيز والأخطاء والتحريف والتضليل، وتتصف بالاكتمال والشمول، ويكون لها القدرة على التأثير في قرار المستخدم وتوجيهه. فغياب هاته الخصائص يجعل من القرارات المتخذة بعيدة عن الدقة والعقلانية، وأكثر ما تكون قرارات عقيمة لا جدوى منها. ولقد نالت قضية ملائمة المعلومات المحاسبية ومستوى الثقة بها حيزا لا بأس به من اهتمامات الباحثين والمفكرين، وهذا لاقتراحا بجودة المعلومات، وبما أن التحفظ المحاسبي يعد جزءا من الممارسات المحاسبية المطلوبة في ظروف عدم التأكد عند إعداد الحسابات السنوية، فإن استخدامه سيؤثر على مصداقية ودقة هذه الحسابات، وبالتالي على قيمة المعلومات

وملاءمتها من خلال مفهومه المعاصر. لذلك تأتي الدراسة الحالية لتشكّل إضافة علمية ومساهمة فكرية لأدبيات التحفظ المحاسبي، كما تمثل حلقة وصل في سلسلة البحوث المحاسبية التي تهدف إلى معالجة موضوع التحفظ بأبعاده المختلفة، ومعرفة أثره على الخصائص الرئيسية للمعلومة المحاسبية التي تمثل المادة الخام لصنع القرار، خاصة وأن الدراسة تعد من البحوث القليلة التي تناولت تطبيق التحفظ في مؤسسات الأعمال كشركات التأمين وإعادة التأمين.

ثانيا: الأهمية العملية

يستمد البحث أهميته من كونه يستهدف قطاعا حيويا وهاما للاقتصاد الجزائري وهو قطاع التأمين وإعادة التأمين، من خلال دراسة حالة شركات التأمين الجزائرية المتخصصة في فروع تأمينات الأضرار، والتي لها وزن كبير في الاقتصاد الوطني وتؤثر على نموه وتطوره، وهذا بالنظر لحجم العمالة ورقم الأعمال المحقق سنويا على مستوى القطاع. بالإضافة إلى حجم الاستثمارات والتوظيفات المتنوعة والتي تشكل نشاطا استثماريا لا يستهان به، ويصنّف في المستوى الثاني بعد نشاط التأمين الأساسي ويشكّل دعامة حقيقية لها، لاسيما في حالة تحقيق نتائج تقنية سلبية على مستوى بعض فروع التأمين. وقد تمت دراسة أثر التحفظ المحاسبي على الخصائص الرئيسية للمعلومات المحاسبية بالتطبيق على هذا النوع من هذه الشركات، حتى تتمكن من تقييم سياساتها المحاسبية ومعرفة مدى تأثر قوائمها المالية ونتائج أعمالها بممارسات محاسبية متحفظة، ومن ثم الخروج بجملة من النتائج والتوصيات التي قد تعود بالنفع على الشركات المدروسة.

4- أهداف البحث

تهدف الدراسة الحالية بشكل أساسي إلى اختبار طبيعة العلاقة بين سياسة التحفظ المحاسبي والخصائص الرئيسية للمعلومات المحاسبية المتمثلة في الملاءمة والموثوقية. ويمكن الوصول إلى تحقيق الهدف العام من خلال الأهداف الفرعية التالية:

* مناقشة مفهوم التحفظ المحاسبي وصياغة الجوانب الفكرية له، وتوظيفها والاستفادة منها في تفهّم طبيعة العلاقة الموجودة بين سياسة التحفظ وخصائص المعلومة المحاسبية الرئيسية.

* اختبار العلاقة بين التحفظ المحاسبي وملاءمة وموثوقية المعلومات المحاسبية على مستوى شركات التأمين الجزائرية المتخصصة بفرع تأمينات الأضرار.

* الكشف عن طبيعة الأثر الذي قد ينتج عن ممارسة مستوى من التحفظ المحاسبي على الخصائص الرئيسية للمعلومات المحاسبية، والاستفادة منه في التخفيف من حالة الخلاف الأكاديمي بشأن تأييد أو معارضة استخدام هذه السياسة.

* عرض التصنيف الأخير للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في إطار المشروع المشترك بين المجلس الأمريكي (FASB) والمجلس الدولي (IASB) لسنة 2010، وإبراز التوجهات الجديدة لمجلس المعايير الدولي بشأن التحفظ المحاسبي لغاية سنة 2018.

* الوقوف على مدى إدراك ومعرفة القائمين على إدارة شركات التأمين الجزائرية والمحاسبين على وجه الخصوص بهذا المفهوم المحاسبي، ومدى مراعاته في تقييم بعض عناصر القوائم المالية.

* إبراز أهمية وخصوبة الموضوع وإمكانية مواصلة البحث فيه من جوانب أخرى لم يتم التطرق إليها في إطار الدراسة الحالية.

5- أسباب اختيار الموضوع

يرجع اختيار الباحثة لهذا الموضوع للأسباب الموضوعية والذاتية التالية:

- * لقي مفهوم التحفظ المحاسبي الكثير من الاهتمام المتزايد في السنوات الأخيرة على المستوى الدولي والعربي، وهو ما يعكس أهميته في الممارسات العملية المحاسبية.
- * محدودية ونقص الدراسات والأبحاث التي تناولت موضوع التحفظ المحاسبي وعلاقته بخصائص جودة المعلومات المحاسبية على المستوى المحلي، خاصة في مجال صناعة التأمين وإعادة التأمين.
- * رغبة الباحثة في أن يفتح هذا الموضوع الباب واسعا أمام دراسات وأبحاث تطبيقية أخرى في المستقبل تثري وتغطي الجوانب الأخرى لسياسة التحفظ المحاسبي في قطاعات أخرى.
- * الميل الشخصي للمواضيع المحاسبية الجدلية، والرغبة في التعرف عليها على مستوى الأنظمة المحاسبية المتخصصة كمحاسبة التأمين.

6- عرض الدراسات السابقة

يعد موضوع التحفظ المحاسبي من بين المواضيع المحاسبية الشائعة بكثرة في الحقل المحاسبي، والتي حظيت باهتمام كبير من طرف المفكرين والباحثين والأكاديميين وهيئات وضع المعايير، وهذا لامتداد أثره لمختلف المفاهيم الاقتصادية، المالية، المحاسبية. وكونه موضوعا جدليا، فإن الاهتمام به قد تجدد أكاديميا منذ تسعينيات القرن الماضي، وبالتحديد بعد دراسة: (Basu. S) لسنة 1997 المشهورة، والتي كانت مرجعا هاما للدراسات اللاحقة فيما بعد، حيث كانت حافزا للعديد من الباحثين لإعادة النظر في هذا المفهوم، وتوجيه البحوث المحاسبية مرة أخرى نحو دراسته من زواياه المختلفة. وفيما يلي عرض موجز لأهم الدراسات المعتمدة بشكل أساسي في إنجاز هذا العمل:

أولا: الدراسات العربية

- * دراسة عبيدات (2004) أطروحة دكتوراه بعنوان: "أثر استخدام مفهوم التحفظ المحاسبي على ملاءمة وموثوقية المعلومات المحاسبية"، جامعة عمان العربية، الأردن، 2004.

درس الباحث أثر وشكل تأثير مفهوم التحفظ المحاسبي على ملاءمة وموثوقية المعلومات المحاسبية من خلال دراسة أثر المتغير المستقل والمتمثل في التحفظ المحاسبي على المتغيرين التابعين وهما ملاءمة المعلومات المحاسبية وموثوقيتها. ولأجل ذلك استخدم الباحث أسلوب الانحدار الخطي البسيط وأسلوب الانحدار الخطي المتعدد لاختبار فرضيات الدراسة، بالاعتماد على استبيان معد وفقا لمقياس (ليكرت) وموزع على عينة عشوائية شملت المحاسبين والمدققين والمستثمرين والأكاديميين. توصلت الدراسة لوجود علاقة إيجابية بين متغيرات النموذج، وأن هناك أثرا إيجابيا ذو دلالة إحصائية لجميع جوانب التحفظ المحاسبي على الخصائص الرئيسية للمعلومات المحاسبية. إن الدراسة الحالية تختلف عن دراسة (عبيدات) من حيث العينة المختارة والتي شملت جميع شركات التأمين على الأضرار الجزائرية، إضافة لاعتماد التصنيف الأخير لخصائص المعلومة والمتضمن في النموذج الموحد بين المجلس الأمريكي والمجلس الدولي لسنة 2010.

* دراسة عبد الملك (2011) مقال بعنوان: " أثر قواعد حوكمة الشركات على درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية المنشورة للشركات المسجلة بسوق المال المصري"، مجلة الفكر المحاسبي، العدد 01، جامعة عين شمس، مصر 2011. هدفت هذه الدراسة إلى تحديد دور الحوكمة في المحافظة على التحفظ المحاسبي للحد من الممارسات المتحررة للإدارة في حالة المفاضلة ما بين السياسات البديلة، بما يعظم منفعتها على حساب مصلحة الأطراف الأخرى ذوات العلاقة. ولتحقيق ذلك اعتمدت الدراسة على قائمة استقصاء وزّعت على 74 شركة من الشركات المسجلة والناشطة في البورصة المصرية، وتم استخدام مقياس (ليكرت) الخماسي لتحويل إدراكات المسؤولين الوصفية إلى قيم كمية، وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- حوكمة الشركات تؤثر على درجة التحفظ المحاسبي.
- حوكمة الشركات تمنع التقارير المالية الاحتياطية من خلال التحفظ.
- هناك علاقة ارتباط ايجابية بين قواعد الحوكمة والتحفظ المحاسبي.

* دراسة حمدان (2011) مقال بعنوان: " أثر التحفظ المحاسبي في تحسين جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة في الأردن"، مجلة دراسات، العدد 02، الأردن 2011.

هدفت الدراسة لقياس مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية لشركات المساهمة العامة الأردنية، وقياس علاقة التحفظ بتحسين جودة التقارير المالية. اشتملت عينة الدراسة على (50) شركة صناعية مساهمة عامة للفترة (2001-2006)، وتم اختبار البيانات باستخدام (Pooled data regression)، واختبار (Logistic Regression). توصلت الدراسة لانخفاض مستوى التحفظ في التقارير الصادرة عن الشركات الأردنية، كما بينت النتائج وجود علاقة مهمة احصائيا بين زيادة التحفظ المحاسبي وتحسين جودة التقارير المالية، وهو ما يشير إلى أن الشركات التي التزمت بالتحفظ عند إعداد التقارير المالية تلقت تقريراً نظيفاً من مدقق الحسابات.

* دراسة حمدان (2012) مقال بعنوان: " العوامل المؤثرة في درجة التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية: دليل من الأردن"، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، العدد 01، الأردن 2012.

هدفت الدراسة إلى تقييم مستوى التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية في الشركات الأردنية، وحاولت البحث في أهم العوامل المؤثرة في درجة التحفظ في تلك الشركات والمتمثلة في: نشاط القطاع، حجم الشركة، المديونية. ولتحقيق هذه الأهداف تم تقدير نموذج (Basu) للتحفظ المحاسبي لعينة من شركات أردنية عددها (114) شركة للفترة الممتدة (2002 – 2006). توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها انخفاض مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية الصادرة عن الشركات الأردنية، كما أن البنوك هي الأكثر تحفظاً في سياساتها المحاسبية مقارنة بالقطاعات الأخرى محل الدراسة. وقد كان لحجم الشركة أثر في مستوى التحفظ، حيث أن الشركات صغيرة الحجم تعتبر الأكثر تحفظاً في سياساتها من الشركات كبيرة الحجم، بينما لم يكن لعامل المديونية أثر واضح في مستوى التحفظ عند إعداد التقارير المالية للشركات الأردنية.

*دراسة النجار (2014) مقال بعنوان: "قياس مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم والتقارير المالية وأثره على القيمة السوقية للسهم"، البلقاء للبحوث والدراسات، العدد 02، جامعة عمان الأهلية، الأردن 2014.

هدفت الدراسة إلى قياس مستوى التحفظ في التقارير المالية الصادرة عن شركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، وبيان أثر التحفظ على القيمة السوقية للسهم. ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام نموذج (Beaver & Ryan 2000)، ونموذج (Basu1997) لقياس التحفظ المحاسبي. طبقت الدراسة على عينة مكونة من (31) شركة مدرجة في بورصة فلسطين للفترة (2005-2012). وقد أظهرت نتائج الدراسة انخفاض مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم والتقارير المالية الصادرة عن هذه الشركات. وبيّنت كذلك أن قطاع التأمين وقطاع البنوك تعتبر أكثر القطاعات تحفظاً، وأن مستوى التحفظ المحاسبي يؤثر إيجابياً على القيمة السوقية للسهم.

*دراسة إيمان سعد الدين (2014) مقال بعنوان: "تحليل العلاقة بين التحفظ المحاسبي في التقارير المالية وتكلفة رأس المال وأثرها على قيمة المنشأة"، مجلة المحاسبة والمراجعة، العدد 01، جامعة بني سويف، مصر 2014.

استهدفت الدراسة اختبار العلاقة بين التحفظ المحاسبي وتكلفة رأس المال كأحد أهم الآثار الاقتصادية الناجمة عن تطبيق التحفظ بالقوائم المالية، وأثر هذه العلاقة على قيمة المنشأة في أسواق المال. ولتحقيق ذلك تضمن البحث دراسة تطبيقية لاختبار الفروض لعينة مكونة من (32) شركة مصرية مسجلة بالبورصة خلال الفترة (2008 - 2012). أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة ارتباط معنوية عكسية بين درجة التحفظ بالتقارير المالية وتكلفة رأس المال، بينما توجد علاقة ارتباط طردية بين التحفظ المحاسبي وقيمة المنشأة. كما بيّنت الدراسة أن الشركات المتحفظة قد استطاعت المحافظة على قيمتها بعد عام 2011.

* دراسة عمر شقور (2016) مقال بعنوان: "دور التحفظ المحاسبي في التقارير المالية في الحد من ممارسة إدارة الأرباح في الشركات الاستخراجية الأردنية"، مجلة الأعمال والإدارة، العدد 03، مركز (COES&RJ)، هيوستن الولايات المتحدة الأمريكية، 2016.

بحثت هذه الدراسة في طبيعة العلاقة بين التحفظ المحاسبي وإدارة الأرباح، حيث تم قياس التحفظ المحاسبي باستخدام نسبة المستحقات الكلية إلى مجمل الربح، وقياس إدارة الأرباح عن طريق نموذج (Jones) المعدّل لسنة 1996. تكونت عينة الدراسة من جميع الشركات الاستخراجية المدرجة في بورصة عمان للفترة (2010 - 2014). بيّنت نتائج الدراسة أن مستوى التحفظ المحاسبي في الشركات الاستخراجية الموجودة في بورصة عمان هو منخفض، حيث بلغت النسبة المئوية لدرجة ممارسة التحفظ 33 % وأن النسبة المئوية لدرجة ممارسة إدارة الأرباح كانت 37%. وقد خلصت الدراسة لوجود علاقة سالبة بين مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية للشركات الاستخراجية الناشطة في بورصة عمان ودرجة ممارستها لإدارة الأرباح.

* دراسة ليلى الطويل (2016) مقال بعنوان: "أثر التحفظ المحاسبي المشروط في ملائمة قيمة الأرباح المحاسبية والقيمة الدفترية للسهم في سوق أبو ظبي للأوراق المالية"، مجلة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، العدد 05، سوريا 2016. اختبرت الدراسة مدى تأثير سياسة التحفظ المحاسبي المشروط في ملائمة قيمة الأرباح المحاسبية والقيمة الدفترية للسهم للشركات الخدمية المدرجة في سوق أبو ظبي للأوراق المالية. اعتمدت الدراسة على نموذج (Basu) لقياس مستوى التحفظ المحاسبي، وعلى

نموذج السعر المطوّر في أدبيات ملائمة القيمة، وذلك باستخدام المعلومات الواردة في القوائم المالية الربعية والسوية خلال الفترة الممتدة (2006 – 2014). بيّنت نتائج الدراسة انخفاض ملائمة قيمة الأرباح المحاسبية بشكل كبير في الشركات التي لا تطبّق التحفظ، وعدم ملائمة القيم الدفترية لهذه الشركات، مما يدل على تأثير سياسة التحفظ طردياً في ملائمة قيمة الأرباح وفي ملائمة القيم الدفترية للأسهم.

ثانياً: الدراسات الأجنبية

* دراسة (Basu S.) لسنة 1997 مقال بعنوان: «The conservatism principle and the asymmetric timeliness of earnings», journal of Accounting and Economics, vol.24, Elsevier 1997.

كانت هذه الدراسة من أولى المحاولات لوضع مقياس للتحفظ المحاسبي مبني على أساس أن الانعكاس الرئيسي للتحفظ المحاسبي هو تعجيل عملية الاعتراف بالأحداث التي يتوقع منها تحقيق نتائج غير مرغوب فيها، وتأجيل الاعتراف بالأحداث التي يتوقع منها تحقيق نتائج مرغوب فيها. أي بتعبير آخر، الأخبار غير السارة سوف تنعكس في الربح المحاسبي بصورة أسرع من الأخبار السارة. انطلاقاً من ذلك قام الباحث (Basu) بقياس التحفظ المحاسبي من خلال قياس السرعة التي يعكس بها الربح المحاسبي الأخبار غير السارة بالمقارنة مع الأخبار السارة.

وعملًا بفرضية سوق رأس المال الكفؤة والتي مفادها أن تستجيب أسعار أو عوائد الأسهم للمفاجأة التي يحملها الربح المحاسبي بشكل غير متحيّز (أي تستجيب إيجابياً للأخبار السارة التي يحملها الربح المحاسبي، كما تستجيب سلباً وبنفس القدر للأخبار غير السارة التي يحملها الربح)، فقد قام الباحث بإقامة علاقة انحدار بين الربح السنوي وعوائد الأسهم، يكون الربح المحاسبي متغير تابع وعوائد الأسهم متغير مستقل. وكانت نتائج الدراسة أن استجابة الربح السنوي للعوائد السالبة هي أسرع من استجابته للعوائد الموجبة، وهو ما استدل منه (Basu) على وجود مستوى من التحفظ في الربح المحاسبي المعلن عنه.

* دراسة (Watts R.L.) لسنة 2003 مقال بعنوان: «Conservatism in Accounting part 1: Explanations and Implications », Accounting Horizons, vol.17, N3, USA 2003.

صنّفت هذه الدراسة من الدراسات الرائدة في مجال نظرية المحاسبة، والتي نادى بضرورة اعتماد سياسة التحفظ المحاسبي في الممارسات العملية. تضمّنت جزأين أساسيين، حيث ناقش الجزء الأول مفسّرات استخدام التحفظ في المحاسبة، بينما ركز الجزء الثاني على بعض النتائج التطبيقية لاستخدام التحفظ وانتشاره، كما هدفت لمحاولة إيجاد دليل واضح على وجود وممارسة سياسة التحفظ المحاسبي. توصلت الدراسة إلى أن زيادة درجة ممارسة التحفظ المحاسبي تعود لاستخدام القوائم المالية كأساس عند صياغة عقود الدين وعقود المكافآت والتعويضات، وعند احتساب الضرائب، وبسبب رفع الدعاوى القضائية من طرف المساهمين، ونتيجة لتطبيق معايير المحاسبة. كما بيّنت النتائج أن المقرضين بإمكانهم وضع قرارات استثمارية رشيدة في إطار تطبيقات سياسة التحفظ، حيث يزيد من فعالية الرقابة والمتابعة على الوفاء بعقود المديونية، كما أغفلت الجهات المعارضة لسياسة التحفظ المحاسبي منافعه الاقتصادية الناجمة عن تطبيقه. خلصت الدراسة إلى أن الدليل المتوفّر يشير إلى أن المحاسبة تعد متحفظة لأسباب التعاقد والتفاضل على الأقل، وأن هناك درجات لممارسة التحفظ، حيث كلما زاد الاختلاف في درجة التحقق المطلوبة للاعتراف بالمكاسب والخسائر، يكون تطبيق سياسة التحفظ المحاسبي بشكل أوسع وبدرجة أكبر.

*دراسة (Mohammad) لسنة 2013 مقال بعنوان: "Impact of conservatism on the Accounting information quality and decision making of the shareholders and the firms listed on the Tehran Stock Exchange", International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences Vol.3, N3, 2013.

هدفت هذه الدراسة في الأساس إلى اختبار أثر التحفظ المحاسبي على جودة لمعلومات المحاسبية وقرارات المساهمين والشركات المسجلة في بورصة طهران. ولتحقيق هذا الهدف، توجب تحديد أثر التحفظ على ثلاث خصائص نوعية هي: الملاءمة، الموثوقية، التوقيت الملائم. تعتبر هذه الدراسة تطبيقية في مضمونها، حيث اعتمدت على اختبار (Cross-sectional correlation) وتم الحصول على المعلومات المطلوبة من جميع الشركات المدرجة في بورصة طهران لمدة ست سنوات غطت الفترة (2006-2011). وقد تم اختيار العينة عن طريق تقنية التصفية، حيث في النهاية تم انتقاء 300 شركة وجرى تحليل المعلومات باعتماد الانحدار الخطي البسيط. كشفت النتائج عن وجود علاقة بين التحفظ المحاسبي وجودة المعلومات، وأن التحفظ له أثر إيجابي على كل من الموثوقية، الملاءمة، التوقيت الملائم، وبالتالي قد تصبح السوق أكثر كفاءة بعد طلب التقارير في الوقت المناسب وتوفير قوائم مالية توصف بالشفافية والكمال، مما يمكن المستثمرين والمساهمين في البورصة من وضع قرارات مناسبة.

• ما يميز الدراسة الحالية

تقاطعت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة التي تناولت موضوع التحفظ المحاسبي وعلاقته بخصائص المعلومات المحاسبية وجودتها، حيث شكّلت خلفية نظرية أساسية انطلقت منها الباحثة في تحديد الإطار العام للدراسة واختيار المنهج المعتمد، ودعم التأسيس النظري لهذا المفهوم المحاسبي. إلى جانب إجراء المقارنات الممكنة بين نتائج هذه الدراسات والنتائج المتوصل إليها في الدراسة التطبيقية. رغم غزارة الأبحاث في هذا المجال الخصب، إلا أن الدراسات التي تعرضت لاختبار العلاقة بين محدد التحفظ والخصائص الرئيسية للمعلومات المحاسبية تعد قليلة ومحدودة نوعاً ما، خاصة على المستوى العربي، حيث ركزت في مجملها على جودة المعلومات وعلى جودة التقارير المالية بشكل عام، وموقوتية استجابة الأرباح للأخبار السيئة بشكل خاص. تعد هذه الدراسة استكمالاً للادبيات المحاسبية التي ركزت على دراسة التحفظ المحاسبي من جوانب مختلفة كدوافع التحفظ، حوكمة الشركات، العوامل المؤثرة في مستوى التحفظ، جودة التقارير المالية وغيرها من العناصر.

إن ما يميز الدراسة الحالية عن سابقتها من الدراسات التي تعرضت لموضوع التحفظ، هو أنها حاولت دراسة أثر تبني هذه سياسة التحفظ المحاسبي على الخصائص الرئيسية للمعلومة المحاسبية، وما يزيدها اختلافاً هو دراسة هذا الأثر في إطار التصنيف الجديد لهذه الخصائص وفق ما جاء في الإطار المفاهيمي الجديد للمشروع المشترك الموحد لسنة 2010. إضافة إلى ذلك، تركزت الدراسة على اختبار العلاقة الافتراضية بين المتغيرات الأساسية للنموذج في شركات تأمين جزائرية لها خصوصية بارزة تنعكس في الأنشطة الممارسة، والتي تميزها عن باقي المؤسسات في القطاعات الأخرى. فضلاً عن ذلك، فإن غالبية الدراسات قد أجريت في دول متقدمة وأخرى عربية والتي تختلف سماتها عن سمات وخصائص البيئة الجزائرية. وتأمل الباحثة أن تساعد نتائج الدراسة الحالية على التقليل من الجدل القائم بشأن التمسك بسياسة التحفظ عند إصدار الأحكام ووضع التقديرات اللازمة، أو استبعادها وتجاهلها.

7- منهج البحث والأدوات المستخدمة

تحقيقاً لأهداف البحث واتساقاً مع طبيعة الموضوع المعالج، اعتمدت الباحثة بشكل أساسي على المنهج الوصفي في جوانب الدراسة النظرية، من خلال استعراض وتقييم أدبيات المحاسبة فيما يتعلق بالتحفظ المحاسبي ومجالات استخدامه وأسباب التوجه لممارسته ومبرراته، إلى جانب عرض مفصل لمفاهيم جودة المعلومات المحاسبية وخصائصها النوعية، وهذا بغية الاستفادة من الرصيد العلمي الذي تقدمه، وبناء الإطار النظري للدراسة. لأجل ذلك، اعتمدت الباحثة على المسح المكتبي باستقراء مختلف المراجع باللغتين العربية والأجنبية، إلى جانب الدوريات والمجلات والقوانين والنصوص التشريعية المنظمة لقطاع شركات التأمين. وركزت الباحثة في جمع المعلومات من مصادرها الثانوية بشكل أكبر على المسح الإلكتروني من خلال الدراسات والأبحاث المستقاة من شبكة الانترنت لباحثين عرب وأجانب. كما تم توظيف المنهج التاريخي بالنسبة للأجزاء المرتبطة بمراحل التطور التاريخي لمفهوم التحفظ ولدى عرض الإطار العام لصناعة التأمين في الجزائر والقوانين التي تحكمه.

على المستوى التطبيقي تم استخدام منهج دراسة الحالة والمتعلقة بقطاع التأمين على الأضرار في الجزائر والمنهج الوصفي التحليلي، من خلال استخدام أداة الاستبيان التي تعد إحدى تقنيات الاستقصاء وجمع المعلومات من مصادرها الأولية، وهذا للوقوف على آراء عينة من المختصين والمهتمين بمجال المحاسبة. ثم تم تفرغ البيانات ومعالجتها إحصائياً وتحليل النتائج باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS version 24). إضافة لهذه التقنية، تم اللجوء لاستخدام أداة المقابلة الشخصية بشكل كبير لدعم الاستبيان في جمع البيانات المختلفة التي تتعلق بموضوع البحث وتفسيرها.

8- حدود الدراسة

* حدود مكانية

تقتصر هذه الدراسة في جانبها التطبيقي على دراسة العلاقة بين استخدام سياسة التحفظ المحاسبي وخصائص المعلومات المحاسبية الرئيسية، وذلك على عينة مختارة من المحاسبين والمديرين والاطارات المالية ورؤساء أقسام المالية والمحاسبة على مستوى شركات التأمين على الأضرار بولاية سطيف، وتضم شركات ذات رؤوس أموال خاصة، عمومية، ومختلطة. وقد وقع اختيارنا على هذه الشركات باعتبارها جزءاً من مؤسسات القطاع المالي، وتعد الأكثر تحفظاً في سياساتها المحاسبية حسب ما أكدته نتائج دراسة حميدة عبد المجيد لسنة (2013)، ودراسة النجار لسنة (2014) وغيرها من الدراسات.

* حدود زمنية:

امتدت فترة الدراسة من سنة 2016 لغاية سنة 2018، وذلك بدءاً من الدراسة النظرية لغاية تصميم وإعداد الاستبيان، وتوزيعه وجمعه ومعالجته وتحليله. إضافة لدراسة جوانب التحفظ وخصائص المعلومة بالتركيز على الفترة ما بعد سنة 2010 لغاية سنة 2018.

9- هيكل البحث

يهدف معالجة مشكل الدراسة المطروح، وإثبات صحة الفرضيات الموضوعية، وتماشياً مع منهجية البحث المتبعة، تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول نظرية وفصل تطبيقي تضمنت ما يلي:

الفصل الأول: خصص للتعريف بالإطار العام للتحفظ المحاسبي من خلال العرض للأساس المفاهيمي، والذي تضمن النشأة،

التعاريف الصادرة عن مختلف الهيئات المهنية الدولية والباحثين والمفكرين. إلى جانب ذلك تم شرح دوافع اللجوء للتحفظ المحاسبي وأهم النماذج الشائعة لقياسه، ومحاولة حصر أهم العوامل المؤثرة فيه.

الفصل الثاني: ويعرض الأسس المحاسبية للتحفظ أين تمت دراسة هذا المفهوم من النواحي المحاسبية وشرح أثره على عناصر القوائم المالية وأهم الممارسات التطبيقية له في الواقع. وفي إطار محاولة فهم الأسس المحاسبية للتحفظ، تم عرض نظرة المعايير الدولية للتحفظ المحاسبي، وتوضيح علاقته بالمفاهيم المحاسبية الأخرى كالقيمة العادلة ولا تماثل المعلومات المحاسبية.

الفصل الثالث: تناولنا من خلاله علاقة التحفظ المحاسبي بملاءمة وموثوقية المعلومات المحاسبية، من خلال عرض أساسيات جودة المعلومات المحاسبية ودراسة الخصائص النوعية لهذه المعلومات في ضوء الأطر المفاهيمية لإعداد القوائم المالية لسنوات 1980، 1989، 2010، 2015، 2018. ثم حاولنا تحديد مدى الأثر الذي يمكن أن يحدثه استخدام سياسة التحفظ على الخصائص الرئيسية للمعلومات حسب ما ورد في الدراسات السابقة للموضوع.

الفصل الرابع: يتعلق بالدراسة التطبيقية، من خلاله تمت الاستعانة باستبيان موجّه لجميع شركات التأمين الجزائرية بولاية سطيف والممارسة لنشاط التأمين على الأضرار، حيث جرى من خلالها اختيار مجموعة من المختصين في المجال المحاسبي والمالي والاداري كعينة للدراسة، وقد تضمن الاستبيان مجموعة من الفقرات التي تعكس جوهر المشكل المطروح ومتغيرات الدراسة. ضمن هذا الفصل قمنا أولاً بعرض مختصر لخصوصيات المحاسبة في شركات التأمين الجزائرية مع التركيز على جوانب التحفظ فيها، إلى جانب عرض سوق التأمينات الجزائرية وما تضمنته من شركات وتعاونيات باعتبارها مجال الدراسة المستهدف، ورقم الأعمال المحقق والنتيجة المحققة على مستوى السوق في الفترة الأخيرة. بعد ذلك تم عرض الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية من خلال توضيح مراحل إعداد الاستبيان وتوزيعه، مجتمع وعينة الدراسة، ثم اختبار صدق وثبات الأداة، لیتم بعدها دراسة وتحليل نتائج الاستبيان واختبار صحة الفرضيات.

10- صعوبات إنجاز البحث

لدى قيامنا بالدراسة الحالية واجهتنا بعض الصعوبات التي كان من أبرزها:

- لعل أهم عائق واجهته الباحثة كان أثناء قيامها بالعمل الميداني، والنتائج عن طبيعة الموضوع في حد ذاته وصعوبة تفهّم مصطلح التحفظ المحاسبي وعدم وضوحه بالنسبة لمفردات العينة، حيث كانت هناك صعوبة في إقناعهم بالتقييم الأدنى للأصول والائرادات والتقدير الأعلى للالتزامات والمصاريف في ظروف عدم التأكد. وهذا الأمر صعب على الباحثة إنجاز البحث، مما تطلّب إجراء العديد من المقابلات مع معظم أفراد العينة المستجوبين، وهذا لشرح فقرات الاستبيان وتبسيط المصطلحات الواردة فيه، إلى جانب شرح مفصّل للتحفظ المحاسبي من زواياه المختلفة، مما تطلّب الكثير من الجهد والوقت. حتى أن الباحثة تفاجأت بغياب بعض المفاهيم المحاسبية بالنسبة لبعض الأفراد المبحوثين ومنها القيمة العادلة، المخصصات التقنية المقننة، مبدأ تحقق الايراد وغيرها.
- محدودية الأدبيات التي حاولت دراسة التحفظ المحاسبي في مؤسسات القطاع المالي وبالأخص في قطاع التأمين بشكل عام وقطاع التأمينات الجزائري بشكل خاص، ونقص المراجع التي توضّح طبيعة العلاقة بين ممارسة التحفظ والخصائص الرئيسية للمعلومات المحاسبية.
- رفض بعض المسؤولين والقائمين على إدارة شركات التأمين وبعض الموظفين في أقسام المالية والمحاسبة وبعض المحاسبين على مستوى

مصالح المالية والمحاسبة الإجابة على فقرات الاستبيان بحجة أنهم لا يملكون فكرة عن الموضوع، وليس لديهم الوقت الكافي للاطلاع عليها نظرا لمسؤولياتهم وانشغالهم الكثيرة، وأنها تزامنت مع أشغال وأعمال نهاية الفترة على مستوى الوحدات الجهوية، وإعداد الميزانيات والكشوف الشهرية على مستوى الوكالات التابعة لها، مما خفّض من عدد الأفراد المستجوبين. وقد تم توجيهنا مباشرة لأقسام المالية والمحاسبة لإجراء المقابلة الشخصية مع الأطراف المسؤولة عن إعداد الحسابات الختامية وتوزيع الاستبيان.

11- بعض التعاريف الاجرائية

- التحفظ المحاسبي (conservatism)

تبني درجة من الحذر في ممارسة الأحكام اللازمة لعمل التقديرات المطلوبة في ظروف عدم التأكد، أي التعامل مع عناصر القوائم المالية غير المؤكدة بحذر من خلال عدم تضخيم الأصول (تأجيل الاعتراف بالإيرادات والارباح المحتملة)، وعدم تخفيض الالتزامات (تسجيل الاعتراف بالخسائر والمصاريف المحتملة).

- ملائمة المعلومات المحاسبية (Relevance)

قدرة المعلومات المحاسبية على تغيير القرار والتأثير عليه، من خلال مساعدة المستخدم في تقييم الأحداث الماضية أو الحالية أو المستقبلية، وتصحيح أو تأكيد توقعاته السابقة.

- موثوقية المعلومات المحاسبية (Reliability)

تعني حيادية المعلومات المحاسبية وخلوها من الأخطاء الهامة والتحيز إلى حد معقول، إلى جانب اكتمالها بحيث يمكن لمتخذ القرار الاعتماد عليها لتمثيل الواقع بصدق ووضع القرارات.

- القيمة العادلة (Fair Value): تمثل المقدار النقدي الذي يجرى على أساسه تبادل أصل أو تسوية التزام بين طرفين في عملية تبادلية عن وعي ورغبة في تاريخ القياس. فهي سعر البيع في سوق نشطة.

الفصل الأول

الإطار النظري العام للتحفظ المحاسبي

تمهيد:

يعتبر موضوع الحفاظ المحاسبي من أقدم الموضوعات التي تناولتها أدبيات المحاسبة في السابق وحالياً، وقد أصبح مطلباً مهماً ينادى بضرورة تطبيقه خاصة من طرف الجهات والأطراف المستخدمة للتقارير والقوائم المالية، حيث تزايد الاقبال على تبني هذا المفهوم وممارسته بشكل كبير خاصة عقب الانهيارات والأزمات المالية المتتالية، والتي مسّت العديد من المؤسسات الكبرى والشركات العملاقة المشهورة على المستوى العالمي، وهذا بسبب الممارسات الانتهازية والتلاعب في الحسابات بالشكل الذي ألحق أضراراً جسيمة وخسائر ثقيلة بأصحاب المصالح على مستوى هذه الشركات.

في هذا السياق تزايد الاهتمام بشكل بارز من طرف مختلف الكتاب والباحثين في مجال المحاسبة لدراسة مفهوم الحفاظ المحاسبي من زوايا مختلفة، وتجسّد هذا الاهتمام من خلال الدراسات والبحوث المحاسبية الغزيرة التي قاموا بها، والتي أكدوا من خلالها أهمية سياسة الحفاظ المحاسبي وأثرها الواضح على جودة التقارير والقوائم المالية وعلى المركز المالي للمنشأة. إن الحفاظ المحاسبي من بين المفاهيم المحاسبية الأساسية وأكثرها قدماً في الأدب المحاسبي، كما يعد المبدأ الأكثر شيوعاً وانتشاراً على مستوى عمليات التقييم المحاسبي وعند إعداد الحسابات الختامية في المنشأة. لذلك سنحاول في هذا الفصل التعرف على هذا المفهوم المحاسبي، أنواع الحفاظ المحاسبي وأهميته، دوافع ومبررات الحفاظ المحاسبي، العوامل المؤثرة فيه، إلى جانب المداخل المعتمدة في قياسه من خلال المباحث التالية:

➤ المبحث الأول: مفهوم الحفاظ المحاسبي.

➤ المبحث الثاني: مبررات الحفاظ المحاسبي.

➤ المبحث الثالث: مداخل قياس الحفاظ المحاسبي والعوامل المؤثرة فيه.

المبحث الأول: مفهوم التحفظ المحاسبي

يحتل القياس المحاسبي وفقاً لسياسة التحفظ المحاسبي بأهمية كبيرة وبمكانة هامة ضمن الإطار التقليدي لإعداد القوائم المالية. والمتبع لأدبيات الفكر المحاسبي يلاحظ أن أثر هذه السياسة ينعكس على العديد من التطبيقات والممارسات المحاسبية بشكل واضح، لدرجة أن فئة كبيرة من المحاسبين، سواء على المستوى العملي المحاسبي أو على مستوى البحث الأكاديمي، يطلقون على التحفظ المحاسبي تسمية "مبدأ الحيطة والحذر" أو "مبدأ التحفظ المحاسبي". لكن في الحقيقة هو ليس سوى مجرد محدد أو قيد على القياس المحاسبي، من خلاله يسمح للمحاسب ببعض الاستثناءات للخروج عن تطبيق بعض المبادئ المحاسبية، وهذا طبعاً في ظروف محددة وليس دائماً. وسنحاول من خلال هذا المبحث الإحاطة بمفهوم التحفظ المحاسبي ومعرفة أشكاله المختلفة، إضافة إلى أهميته في الممارسات المحاسبية.

المطلب الأول: مفهوم السياسة المحاسبية

في عديد من الحالات والمواقف قد يحدث خلط أو تداخل بين مصطلحين مهمين في المحاسبة هما: السياسات المحاسبية، المبادئ المحاسبية. هذين المصطلحين من بين أكثر المصطلحات المحاسبية استخداماً في المجال المحاسبي، وفي هذا الإطار ينبغي توضيح أن السياسات المحاسبية على اختلاف أنواعها وتعددتها، تعتبر - حسب رواد المحاسبة - كجزء من المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، ليس هذا وحسب، فهناك من الباحثين والمهتمين والكتاب من يعتبر أن هذه السياسات يمكن أن تطبق ويلجأ إليها المحاسب كاستثناء أو كتعديل في تطبيق تلك المبادئ في ظروف معينة، ويعتبرها كمحدد أو قيد يلتزم به لدى إعداد الحسابات الختامية والقوائم المالية. أما (طارق حماد) فقد أشار إلى المصطلحين في ضوء العلاقة الموجودة بينهما، حيث أن: "المبادئ والقواعد المحاسبية المقبولة تعد من أقدم وأهم مصادر بناء السياسة المحاسبية وإعدادها"¹.

1- المحددات والقيود المحاسبية

يضم هيكل النظرية المحاسبية جملة من القيود المحاسبية التي تعد بمثابة محددات لتطبيق المبادئ المحاسبية. هذه المحددات هي قيد على المحاسب تجب مراعاته لدى إعداد الحسابات، وتعكس أهدافاً تعديلية تبرز مسألة الخروج عن القواعد العامة التي تنص عليها تلك المبادئ. وبالتالي يمكن اعتبارها كاستثناءات يسمح بها للخروج عن تطبيق بعض المبادئ المحاسبية الرئيسية. لذلك نجد أن مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) * وضمن إطاره المفاهيمي العام، وسعيًا منه لعرض معلومات محاسبية ومالية تتوفر فيها خصائص الجودة والإفادة لمستخدميها، قد اختار محددتين أساسيتين شائعتين لتلك المعلومات يجب مراعاتهما:²

أولاً: قاعدة المنفعة أكبر من التكلفة

هذه القاعدة يعتبرها مجلس المعايير (FASB) قيداً حاكماً يمثل قاعدة عامة يجب مراعاتها عند إنتاج وتوزيع المعلومات لاتخاذ القرار. فالمعروف عند غالبية الأشخاص أن هذه المعلومات تعتبر سلعة دون تكلفة، لكن الأمر ليس كذلك على اعتبار أنه لا بد من توافر الوسائل والأدوات والأشخاص لاستخراجها وانتاجها. لذا يتبين ضرورة الموازنة بين المنافع الممكنة تحصيلها من استخدام المعلومات،

¹ طارق عبد العال حماد، المدخل الحديث في المحاسبة: محاسبة القيمة العادلة، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2009، ص 11.

*FASB: Financial Accounting standards Board.

² رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر: من المبادئ إلى المعايير: دراسة معمقة في نظرية المحاسبة، ط2، دار وائل للنشر، عمان، 2006، ص 221.

وبين تكاليف تقديمها. أو بمعنى آخر، تكلفة إنتاج المعلومات المحاسبية التي يقوم المحاسب بإعدادها من خلال القوائم المالية يجب ألا تزيد عن المنافع المتوقعة من استخدام هذه المعلومات.

ثانياً: محدد الأهمية النسبية (Materiality)

يطلق عليه مجلس المعايير (FASB) ضمن إطاره المفاهيمي تسمية "عتبة الاعتراف". لكن الباحث في أدبيات نظرية المحاسبة يجد قيوداً أخرى يجب مراعاتها من قبل المحاسب لدى إعداد القوائم والكشوف المالية منها:¹

* **التحفظ المحاسبي:** وهو ما يعرف تقليدياً بسياسة الحيلة والحذر.

* **التطبيقات المماثلة:** يسمى هذا القيد أحياناً بممارسات الصناعة، من خلاله يعمل المحاسبون على مستوى الشركات المتماثلة الأنشطة على تطبيق الطرق والإجراءات المحاسبية المتشابهة حتى تكون هناك إمكانية للمقارنة بين هذه الشركات.

* تغليب الجوهر الاقتصادي على الشكل القانوني:

هو قيد تعتمد به هيئة معايير المحاسبة الدولية ضمن إطارها النظري لإعداد وعرض البيانات المالية لعام 1989 في فقرته (35). ومن خلاله تعرض المعلومات وفقاً لجوهرها الاقتصادي وليس وفقاً لشكلها القانوني. بمعنى ليس من الضروري الوصول إلى مستوى الانسجام بين جوهر العمليات والأحداث الأخرى مع شكلها القانوني، فعندما يحدث وأن يتعارض المضمون الاقتصادي مع الشكل القانوني الذي تأخذه العملية، فهنا من الضروري أن يقوم المحاسب بتغليب المضمون الاقتصادي. وهذا الموقف يأخذ به كل من المجلس الأمريكي (FASB) ولجنة المعايير المحاسبية الدولية (IASB)*.

إن لهذه المحددات عدة مبررات نظرية للخروج عن تطبيق المبادئ المحاسبية العامة منها:²

- أن المحاسبة تنطبق على كافة الوحدات الاقتصادية والتي تعكس أوضاعاً خاصة معقدة في مجال الأعمال.
- تطبق المحاسبة المبادئ المحاسبية العامة في ظروف عدم التأكد، مما يتطلب السماح باستثناءات كحالات خاصة.
- مع التطورات الاقتصادية الحديثة وظاهرة التكتلات الاقتصادية واندماج الشركات، وكذا استحداث طرق وآليات تمويل جديدة، أصبح لزاماً على المحاسبة تجاوز الشكل القانوني للمعاملات المالية والأخذ بالجوهر الاقتصادي لتلك العمليات بعين الاعتبار، خاصة في حالة حدوث التعارض بينهما.

2- تعريف السياسة المحاسبية

تعرف السياسة بمعناها العام كالتالي: "هي أساليب معينة في التصرف، وهي مجموعة القواعد والتنظيمات المطلوب إتباعها في أوضاع أو في مواقف معينة".³ أما السياسة بمفهومها المحاسبي، فقد وردت تعريفات كثيرة منها:

¹ رضوان حلوة حنان، مرجع سبق ذكره، ص 222.

* IASC : International Accounting Standards Committee

² المرجع نفسه.

³ Amel El-Refai, Dictionary of business terms, 1st ed, Syria Ray publishing and science, 2008, P 424.

- " تتعلق السياسة المحاسبية بمجموعة هامة ومتعددة من الممارسات المتعلقة بإعداد وعرض القوائم المالية، يجرى من خلالها تحديد مجال التطبيق والمحتوى المفاهيمي والأهداف التي قد تقود لوضعيات مختلفة للمعالجة المحاسبية"¹.

- وعرفها (Mc cullers, et al) بأنها " المعايير الصادرة عن هيئات مهنية معترف بها"¹.

- كما ورد مفهوم السياسة المحاسبية في الفقرة (05) من المعيار المحاسبي الدولي رقم (08) بالصيغة التالية: " تتمثل السياسات المحاسبية في مجموعة المبادئ والأسس والأعراف والقواعد والممارسات المتبعة من طرف الكيان في إعداد وعرض البيانات المالية "². وبالنظر لنص الفقرة (05) من المعيار الدولي فإنه لم يفصل في مضمون المصطلحات الواردة في التعريف، وبالرجوع لتعريف (Jacques Tremblay)، فقد عمل على توضيح طبيعة المصطلحات التي تضمنها التعريف السابق من خلال شرح كل واحد منها على التوالي:³

✓ **المبادئ:** تتمثل في مجموعة المبادئ الأساسية التي يجب مراعاتها عند إعداد القوائم المالية وعرضها.

✓ **الأسس:** والمقصود بها الأساس الرسمي لعرض المعلومة المالية والمحاسبية.

✓ **الأعراف:** تنطوي على مجموعة من التوجيهات لتطبيق المبادئ.

✓ **الممارسات:** مجموع الإجراءات المستخدمة لتقييم المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية.

يفهم من هذا التوضيح أن المنشأة يتوجب عليها مراعاة جميع هذه المضامين وأخذها في الحسبان لدى عرض بياناتها المالية والمحاسبية. كما وضح (محمد مطر) السياسة المحاسبية على أنها: " سلوك أو تصرف يسلكه المحاسب في عمله اليومي ولدى إعداد الحسابات الختامية لتحديد قائمة المركز المالي ونتيجة أعمال المنشأة، تحظى بقبول شبه عام لدى المحاسبين وتتميز بمرونتها في التطبيق "⁴. والمقصود من ذلك أن تطبيق السياسات المحاسبية يختلف باختلاف سلوك المحاسبين في قياس وعرض أنشطة المؤسسة المختلفة خلال دورة محاسبية معينة.

إن إتباع وانتهاج سياسة محاسبية محددة لا يفهم منه الخروج عن المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، إنما ينطوي على اختيار الأسلوب والطريقة التي يراها المحاسب ملائمة بشكل أفضل للظروف الحالية، فهي إذن قد تختلف من منشأة لأخرى ومن فترة لأخرى. وحسب (كمال النقيب)، يشير مصطلح السياسة المحاسبية في الأدب والفكر المحاسبي إلى: " رأي عام مستقر متعارف عليه من طرف المحاسبين والمراجعين "⁵.

¹ Jean François, Olivier R., Politiques comptables des entreprises, Encyclopédie de comptabilité et Audit, Economica, Paris, 2012, p1152.

¹ Mc cullers, D.L & R. Schroeder, Accounting theory: text and reading, New York, 1987, p 23.

² IAS N:8 ; Accounting policies, changing in Accounting estimates and Errors, version 2013.

³ Jacques Tremblay, changement des méthodes comptables en vertu des normes internationales d'information financière (Normes IFRS), Document de recherche, Institut Canadien des Actuaire, 2009, p 22.

⁴ محمد مطر، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 2004، ص 14.

⁵ كمال عبد العزيز النقيب، مقدمة في نظرية المحاسبة، ط1، دار وائل للنشر، الأردن، 2004، ص 202.

في ضوء التعاريف المدرجة أعلاه، نرى بأنها تتفق على تعريف واحد للسياسة المحاسبية بوصفها مجموعة المبادئ، الأسس، القواعد والممارسات، والآراء التي يمكن أن تتبناها المؤسسة عند تقييم أصولها والتزاماتها، ولدى إنتاج مختلف المعلومات المحاسبية. فهي تتسم بمرونة التطبيق وتختلف من مؤسسة لأخرى، وتطبق حسب الظروف المحيطة بأعمالها. بالنسبة للمشروع الجزائري أطلق على مصطلح السياسة المحاسبية تسمية " الطرق المحاسبية"، حيث يامعان النظر في نص المادة (39) من القانون 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 المتضمن للنظام المحاسبي المالي، يتضح بأن الطرق المحاسبية تتعلق بالمبادئ والأسس والاتفاقيات والقواعد والممارسات الخاصة، والتي يطبقها الكيان بهدف إعداد وعرض الكشوف المالية¹. ثم جاءت فيما بعد المادة (05) من المرسوم رقم 156.08 المؤرخ في يوم 26 ماي 2008 والمتعلق بتطبيق أحكام القانون 07-11 والمتضمن النظام المحاسبي المالي، حيث أكدت على نفس التسمية والمصطلحات مع استبدال " الممارسات الخاصة" بمصطلح التطبيقات الخصوصية، وأكدت على ضرورة تطبيق الكيان لهذه الأسس والمبادئ والاتفاقيات بشكل دائم من سنة لأخرى لدى إعداد وعرض الكشوف المالية². ولقد أخذ المشروع الجزائري بالمعايير المحاسبية الدولية التالية:

- المعيار المحاسبي الدولي رقم (08) ضمن فقرته (05) والذي يعرف الطرق المحاسبية.
- المعيار المحاسبي الدولي رقم (08) ضمن فقرته (14) بخصوص تغيير السياسات المحاسبية.
- المعيار المحاسبي الدولي رقم (08) ضمن فقرته (14) والمتعلق بعرض التقارير المالية.

بينما تسمى لجنة معايير المحاسبة الدولية هذه الطرق بالسياسات المحاسبية طبقاً لأحكام الفقرة (21) من المعيار الدولي المحاسبي رقم (01): إعداد وعرض القوائم المالية، حيث يعرفها على أنها: " المبادئ والأسس والأعراف والقواعد والممارسات المحددة التي تتبناها المنشأة في إعداد وعرض البيانات المالية، على أن يتم الأخذ بمبدأ ديمومة الطرق المحاسبية"³.

مما سبق، يتضح أن السياسات المحاسبية أصبحت كعرف عام تتم الاستعانة به كمرشد يعتمد عليه أصحاب المهنة بشكل أساسي في الممارسات العملية، حيث يبين لهم كيفية تطبيق مختلف الإجراءات المحاسبية بهدف توفير معلومات محاسبية مفيدة لمستخدميها وذات منفعة. هذه السياسات تمثل محور النظام المحاسبي في المنشأة والحدّد لطريقة عمله ويجرى تحديدها على مستوى مجلس الإدارة وتنقّد من خلال الإدارات التنفيذية.

3- أهم السياسات المحاسبية

تتعدد السياسات المحاسبية التي تستخدم كمرشد لتوضيح الطريقة التي ينتهجها المحاسب لتطبيق الإجراءات المحاسبية بغية إنتاج معلومات محاسبية مفيدة وصادقة. إن هذه السياسات هي بمثابة محددات محاسبية تقيد عمل المحاسب ويعمل في ضوءها وتتم مراعاتها دون تجاوزها⁴. تتمثل أهم السياسات المحاسبية في: سياسة الإفصاح التام، سياسة الثبات والاتساق، سياسة الأهمية النسبية، سياسة

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 المتضمن للنظام المحاسبي المالي، العدد 74، السنة 44، بتاريخ 25.11.2007، ص 06.

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم رقم 156.08 المؤرخ في يوم 26 ماي 2008 والمتعلق بتطبيق أحكام القانون 07-11 المتعلق بتطبيق النظام المحاسبي المالي، العدد 27، السنة 45، بتاريخ 28.05.2008، ص 11.

³ رفيق بوشوندة، محمد الحبيب مرحوم، السياسات المحاسبية للنظام المحاسبي، مجلة رماح للبحوث والدراسات، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية " رماح"، الأردن، عدد 16، 2015، ص 147.

⁴ طلال محمد الجحاوي، ريان يوسف، محمد جعفر، مشتاق الشمري، أساسيات المعرفة المحاسبية، دار البازوري للنشر، الأردن، 2009، ص 60.

التحفظ المحاسبي. وتجدد الإشارة في هذا السياق إلى أن كل من (الجحاوي)، (النقيب)، (الشباني)، (حلو) وكتاب آخرون يعتبرون الإفصاح والثبات والأهمية النسبية والتحفظ المحاسبي كسياسات يلتزم بها المحاسب لدى إعداد الحسابات الختامية، ومن المفاهيم المحاسبية والأعراف الراسخة في نظرية المحاسبة منذ زمن طويل. بالمقابل هناك فريق آخر من الكتاب والباحثين والمهتمين بالمجال المحاسبي وبالممارسات المحاسبية يعتبرون السياسات السابقة كمبادئ أساسية في نظرية المحاسبة أمثال (Belkaoui, Watts, Basu). وفي بحثنا هذا ستم معالجتها على أساس أنها سياسات محاسبية يجب احترامها والعمل في إطارها لدى إعداد الكشوف المالية، مع الإشارة إلى أنه في إطار إعادة تصنيف الخصائص النوعية للمعلومات في إطار المشروع المشترك بين مجلس المعايير الدولي والمجلس الأمريكي، تم اعتبار الأهمية النسبية كخاصية ثانوية لخاصية الملاءمة.

أولاً: سياسة الإفصاح التام

هناك إجماع في المحاسبة على أنه يجب أن يكون هناك إفصاح تام وكامل ومنصف للمعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية، ففي السنوات الأخيرة أصبحت سياسة الإفصاح تام ذات أهمية كبيرة ينادى بضرورة الالتزام بتطبيقها، وهذا لمساعدة مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ قراراتهم بشكل صائب. ولا تعد سياسة الإفصاح التام محل اهتمام الملاك والمساهمين فقط، بل أطرافاً أخرى وعلى رأسهم المستثمرين الجدد والمحتملين الذين من صالحهم الحصول على كم لا بأس به من المعلومات المحاسبية الدقيقة، والموضوعية. والمقصود بالإفصاح التام ضرورة أن تشمل القوائم المالية على جميع البيانات الضرورية اللازمة لإعطاء قارئ هذه القوائم صورة واضحة وصحيحة عن نتيجة أعمال المنشأة ومركزها المالي. وبالتالي فإن سياسة الإفصاح التام أو الشمول تنطوي على وجوب نشر كافة المعلومات المالية والمحاسبية الضرورية بشكل كامل وتام، وهذا بالشكل الذي يجعل من هذه التقارير واضحة ومفهومة لقارئها، بعيدة عن أي لبس أو كتمان أو تضليل، مع عدم جواز حذف أي معلومات جوهرية.

ولفهم أكثر لهذه السياسة يضيف (بلخاوي) أن الإفصاح التام: " يتطلب بأن يتم تصميم وإعداد الكشوف المالية بحيث تصور بشكل دقيق الأحداث الاقتصادية التي أثرت على المنشأة في فترة سابقة، وأن تحتوي على معلومات كافية وليست مضللة"¹. فالإفصاح يعني ضمناً عدم حذف أو إخفاء معلومات تشكّل اهتماماً جوهرياً من وجهة نظر المستثمر لاتخاذ قراراته، كما يهدف لإزالة الغموض وتجنّب التضليل في عرض المعلومات المختلفة، ومساعدة مستخدمي القوائم المالية على صنع قرارات سليمة.

ثانياً: سياسة الثبات والاتساق (سياسة الانتظام)

تعد سياسة الثبات بمثابة قيد أو محدد من قبل المستخدم يستهدف تسهيل وترشيد عملية اتخاذ القرار، من خلال ضمان عنصر قابلية المقارنة في الكشوف المالية لمنشأة ما بمرور الزمن، وبالشكل الذي يدعم منفعة الكشوف المالية. وهذا معناه أن تطبيق هذه السياسة يجعل من الكشوف المالية ذات قدرة أكبر على المقارنة، وبالتالي إمكانية تطبيق أساليب إحصائية لتحديد اتجاه التطور بالنسبة لنشاط المنشأة في الحاضر والمستقبل. ويقصد بسياسة الثبات استخدام نفس المبادئ المحاسبية بواسطة نفس الوحدة المحاسبية من فترة لأخرى، واستخدام نفس الأسس والمبادئ المتعلقة بالقياس للبنود المرتبطة بنفس القوائم المالية ولنفس الفترة الزمنية. ويرى (الحيالي وآخرون)

¹ أحمد بلخاوي، تعريب: رياض العبد الله، نظرية محاسبية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 345.

بأن هذه السياسة: " تقوم على أساس أن الإجراءات والطرق والسياسات والمبادئ التي تم اختيارها من بين عدة إجراءات وطرق وسياسات بديلة، يجب أن يتم إتباعها بصورة منتظمة وثابتة، حيث يتم الإقرار عنها بطريقة موحدة من فترة محاسبية لأخرى"¹. ومن خلال التعاريف السابقة يتضح بأن خاصية الثبات تتضمن:

➤ تطبيق نفس المفاهيم والإجراءات وطرق القياس والمبادئ بالنسبة لكل عنصر من عناصر القوائم المالية خلال الفترات المحاسبية المختلفة.

➤ تطبيق نفس الإجراءات المحاسبية على الأحداث المماثلة في المؤسسة الواحدة عبر الزمن من فترة لأخرى.

هناك من يسمي هذه السياسة بـ: " سياسة الانتظام"، وهذا من حيث وجوب انتظام ومواظبة المؤسسة في تطبيق نفس السياسات والمبادئ المحاسبية عبر السنوات المالية وخلال كل سنة، بالشكل الذي يتيح سلامة المقارنة وصحتها بين القوائم المالية لسنوات متتالية. بالمقابل هناك من يطلق عليها تسمية " الثبات في إتباع النسق الواحد" والذي ينطوي على تسجيل الأحداث الاقتصادية والإقرار عنها بطريقة موحدة من دورة محاسبية لأخرى. ولقد تحدث المشرع الجزائري عن هذه السياسة ضمن المادة (15) من المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26 ماي 2008 والمتعلق بتطبيق أحكام القانون رقم 07-11، وأدرجها تحت تسمية "مبدأ ديمومة الطرق"، والذي يقضي بانسجام المعلومة المحاسبية وقابليتها للمقارنة خلال الفترات المتعاقبة، حيث يستوجب تطبيق هذا المبدأ دوام تطبيق القواعد والطرق المتعلقة بتقييم العناصر وعرض المعلومات. كما أوضح المرسوم أن الخروج عن هذا المبدأ ليس مبرراً إلا بالبحث عن المعلومة الأفضل أو تغير في التنظيم

وتجدر الإشارة إلى أن الالتزام بتطبيق سياسة الثبات والاتساق في تطبيق الطرق والإجراءات والسياسات المحاسبية من فترة محاسبية لأخرى، لا يعني الثبات والجمود واستحالة الخروج عن هذه السياسة، إنما تعد سياسة ثبات نسبي ويسمح بإجراء التعديلات اللازمة طبقاً للظروف التي تستدعي ذلك. ولقد أشار مجلس المعايير (FASB) وفق الرأي (20) إلى إمكانية التغير في المبادئ المحاسبية أو التقدير المحاسبي، شرط الإفصاح عن التغير والاستمرار في تطبيقه للدورات اللاحقة².

ثالثاً: سياسة الأهمية النسبية

تعتبر الأهمية النسبية كسياسة مهمة أو مبدأ يراعى لدى إعداد القوائم المالية الختامية، وبمقابلة مرشد ضمني للمحاسب يسترشد به عند اتخاذ القرار عما يجب الإفصاح عنه في هذه القوائم. من الناحية النظرية وفي مجال المحاسبة، يجب معالجة جميع البيانات بنفس الطريقة بغض النظر عن حجمها، لكن في الواقع العملي غالباً ما يتم إهمال الطرق الصحيحة في معالجة البيانات، خاصة إذا ما تعلق الأمر بقيم صغيرة نسبياً. لذا فإن مفهوم الأهمية النسبية يجب أن يختلف حسب الغرض من المعلومات المحاسبية، أو حسب الأطراف المستفيدة من هذه المعلومات، كما أن للظروف المحيطة بالمنشأة والحكم الشخصي للمحاسب دوراً هاماً في رسم وتحديد إطار الأهمية النسبية.

¹ وليد الناجي الحياي، بدر محمد علوان، المحاسبة المالية في القياس والاعتراف والإفصاح المحاسبي، مطبعة الوراق، عمان، 2002، ص 65.

² كمال عبد العزيز النقيب، مرجع سبق ذكره، ص 209.

أ- مفهوم الأهمية النسبية

وفقا لهذه السياسة، تكون المعلومات ذات أهمية نسبية إذا كان حذفها أو عرضها بصورة خاطئة يؤثر على القرارات الاقتصادية لمستخدمي المعلومات، وتعتمد الأهمية النسبية على حجم البند أو الخطأ المقدّر في الظروف الخاصة بحذفه أو تقديمه بصورة خاطئة¹. ولخص (الجحاوي) مضمون هذه السياسة من خلال النقاط التالية:²

- يكون للعنصر الوارد في القوائم المالية أهمية نسبية عندما يكون له تأثير في قرارات مستخدمي المعلومات المحاسبية.
 - تشتق من الدورية، وتعني أن العمليات والأحداث ذات الأثر الاقتصادي غير المهم نسبيا تعالج بطريقة محاسبية سهلة.
 - ليس من الضروري الإفصاح عن المعلومات والأحداث غير المهمة.
 - هذه السياسة يترك أمر تطبيقها لاجتهادات المحاسب.
 - التقرير عن المعلومات المهمة والجوهرية التي تؤثر في قرارات مستخدمي المعلومات.
- ولقد قامت هيئات القطاع الخاص المخوّلة بتطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها بتعريف الأهمية النسبية كمياً ونوعياً، حيث جاء في دراسة البحوث المحاسبية رقم (07) التعريف التالي: "إن الجملة، أو الشيء، أو البند يكون مادياً (مهما نسبياً) إذا كان إعطاء الاهتمام الكامل للظروف المحيطة - كما هي حينئذ - يبيّن أنه إذا ما تم الإفصاح عنه أو عن طريقة معالجته يرجّح أنه يؤثر أو يحدث فرقاً في حكم وعمل الشخص العادي"³. ويبيّن المشرّع الجزائري مضمون هذه السياسة تحت تسمية "مبدأ الأهمية النسبية" من خلال نص المادة (11) من المرسوم التنفيذي 08-156 مؤكداً على مايلي⁴:

- يجب أن تبرز الكشوف المالية كل معلومة مهمة يمكن أن تؤثر على حكم مستعملها تجاه الكيان.
- يمكن جمع المبالغ غير المعتبرة مع المبالغ الخاصة بعناصر مماثلة لها، من حيث الطبيعة أو الوظيفة.
- يجب أن تعكس الصورة الصادقة للكشوف المالية معرفة المسيرين للمعلومة التي يحملونها عن الواقع والأهمية النسبية للأحداث المسجلة.
- يمكن ألا تطبق المعايير المحاسبية على العناصر قليلة الأهمية.

رغم عدم وجود تعريف شامل لمفهوم الأهمية النسبية إلا أن له تأثيراً واسع النطاق على مستوى الأنشطة والممارسات المحاسبية، فهذا المفهوم يؤثر على قياس وعرض المعلومات المقدمة في القوائم والتقارير المالية. ومن جملة التعاريف المقدمة نرى بأن الأهمية النسبية لعنصر أو بند أو حدث معين تعتبر مسألة نسبية، حيث أن أهمية العنصر لا تتوقف على مقداره أو حجمه ولكن على طبيعته. لذا يمكن الحكم على أهمية هذا العنصر إذا كان حذفه أو إدراجه سوف يؤثر على الحكم الشخصي لفرد عادي، بالمقابل يكون غير هام نسبياً إذا كان إدراجه أو حذفه لن يؤثر على متخذ القرار.

¹ Ahmed H.Gomaa, International Dictionary of Accounting and Audit, 1st edition, Dar SAFA publishing & distribution, Amman, 2011, p:232.

² طلال محمد الجحاوي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص.ص 61-62.

³ ريتشارد شرويدر، مارتن كلارك، جاك كاثي، نظرية المحاسبة، دار المريح، المملكة العربية السعودية، 2006، ص 199.

⁴ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المادة (11) من المرسوم التنفيذي 08-156، مرجع سبق ذكره، ص 22.

كنتيجة لذلك، فإن العنصر أو البند حتى تكون هناك حاجة للإفصاح عنه، فيجب أن يكون له الأثر الواضح على التقديرات أو القرارات، أي أنه معيار لتمييز العنصر الجوهرية عن العنصر غير الجوهرية. إن المحاسبين عادة ما يهتمون بالمعلومات ذات المغزى، ولا يهتمون بدرجة كبيرة بالعناصر الأخرى التي يكون تأثيرها ضئيلاً على القوائم المالية، حيث أن الأهمية لعنصر معين يعتبر أمراً نسبياً فقد يكون عنصراً مهماً لدى مؤسسة ولا يكون كذلك لدى مؤسسة أخرى. ويرى الباحث (Joseph, et al) أن الأهمية النسبية تعتبر كمبدأ محاسبي متعارف عليه في الفكر المحاسبي، ويتضمن في جوهره ما يلي: "الكشف المالية لا بد أن تظهر جميع العمليات التي قد تؤثر أهميتها على التقييم واتخاذ القرارات، لذا فإن أي إغفال أو عدم دقة أو خطأ يظهر في الحسابات السنوية هو ذو أهمية عندما يكون محتملاً أن مستخدم المعلومة يتصرف بشكل مختلف إذا كان على علم بهذه الحالات الثلاث"¹. ويتوافق هذا التعريف إلى حد كبير مع التعاريف السابقة من ناحية المعنى والمضمون، وأن الأهمية النسبية تتعلق بمدى أهمية المعلومات المحاسبية المتاحة وقدرة على تغيير قرارات مستخدميها.

ب- الأهمية النسبية من منظور مجلس المعايير الأمريكي (FASB) ومجلس المبادئ المحاسبية (APB)

إن المنظّمات والهيئات المحاسبية المسؤولة عن تنظيم مهنة المحاسبة تركت مسألة تطبيق الأهمية النسبية لأحكام المحاسب الشخصية، وتقديره الشخصي ومدى خبرته المهنية. فمعظم التعاريف المتعلقة بموضوع الأهمية النسبية تؤكد على أهمية دور المحاسب كطرف في تفسير ما هو مهم نسبياً وما هو غير مهم نسبياً، واستناداً إلى مجلس المبادئ المحاسبية (APB)* في تقريره رقم (04) تعني الأهمية النسبية: "أن الإبلاغ المالي يهتم فقط بالمعلومات المهمة ذات التأثير الملموس على التقويمات والقرارات"². وهو ما وضّحته التعاريف السابقة وما تمت الإشارة إليه بالتفصيل من ناحية الأثر الواضح على قرارات مستخدمي القوائم المالية. لكن بالمقابل وبالنظر لهذا التعريف مقارنة بما سبق عرضه، لم يدعم المحاسب للاسترشاد به في الحكم على العناصر المهمة ودرجة أهميتها عن غيرها، وأغفل الخبرة المهنية له وما لها من دور في تحديد تلك الأهمية والعنصر المهم مقارنة بغيره. من جانب آخر، تعتبر هذه السياسة حسب الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) كمحدد محاسبي يدرج تحت عنوان "عتبة الاعتراف"، وبموجبه تقسم المعلومات إلى³:

➤ **معلومات هامة نسبياً:** تتجاوز عتبة أو حد الاعتراف، لذا من الضروري إدراجها ومعالجتها محاسبياً بدقة وبأسلوب

صحيح وهذا لأنها تؤثر في قرار مستخدم المعلومة، فهي إذن معلومات ملائمة.

➤ **معلومات غير هامة نسبياً:** لا تتجاوز عتبة الاعتراف، وبالتالي ليس هناك ضرورة لإدراجها أو معالجتها محاسبياً بطريقة

صحيحة لأنها لن تؤثر في قرار المستخدم، فهي إذن معلومات غير ملائمة.

من خلال نظرة المجلس (FASB) لمفهوم الأهمية النسبية، نجده قد وضّح بأن هناك ارتباط أو علاقة ظاهرية بين سياسة الإفصاح وسياسة الأهمية النسبية، حيث طبقاً لهذا القيد ينبغي عدم الإفصاح عن أية معلومات إلا إذا كان لها الأثر المحسوس والمادي على

¹ Joseph A., Catherine D. , Traité de comptabilisation, 4em édition, De Boeck, Belgique, 2014, p: 47

* APB : Accounting principles board.

² أحمد بلخاوي، مرجع سبق ذكره، ص 347.

³ رضوان حلوه حنان، مرجع سبق ذكره، ص 221.

تقدير القارئ واتخاذ قراره. بعبارة أخرى، يمكن اعتبار بند معين ذو أهمية نسبية إذا كان بندا مؤثرا لذا يجب الإفصاح عنه في التقارير المالية وإدراجه ومعالجته محاسبيا، نظرا لأنه يقدم معلومات مفيدة ومؤثرة في اتخاذ القرارات، وله القدرة على تغيير اتجاه القرار. وهو ما توصل إليه كذلك (حلوه) في معرض أبحاثه، حيث أثبت أن سياسة الأهمية النسبية تعكس الوجه الآخر لسياسة الإفصاح، من حيث أن ما يجب الإفصاح عنه لا بد وأن تتوافر فيه درجة مقبولة وكافية من الأهمية¹.

المطلب الثاني: نشأة، تعريف، أهمية التحفظ المحاسبي

يعد التحفظ المحاسبي أحد أبرز المفاهيم الأساسية والمهمة التي قامت عليها نظرية المحاسبة منذ زمن طويل، وهذا باعتباره كقيد يلتزم المحاسب بالعمل في إطاره عند الاختيار بين السياسات المحاسبية وإعداد القوائم المالية في بيئة الأعمال التي يسودها الشك وعدم التأكد. ولفهم أكثر لهذه السياسة، يتعين إدراج الظروف التي أدت إلى نشأته واعتماده كعرف راسخ في الفكر المحاسبي.

1- نشأة التحفظ المحاسبي

يرى الباحث والأستاذ المتخصص في المالية (Sterling R.) أن التحفظ المحاسبي يمثل المبدأ المحاسبي الغالب قديما والسائد حاليا في عمليات التقييم المحاسبي. فالشيء المتعارف عليه وسط المحاسبين والمراجعين والهيئات المهنية المهتمة بمجال المحاسبة، هو أن التحفظ المحاسبي يعد أحد الأعراف المحاسبية القديمة التي ارتبطت بظهور مهنة المحاسبة وملازماتها منذ بداية ممارستها، حيث تمتد جذور تطبيقه إلى بداية القرن الرابع عشر، ولا يعتبر كمسلمة محاسبية أو كقاعدة عامة تطبق في جميع الحالات ومهما اختلفت الظروف التي يواجهها أصحاب المهنة. فهو كمفهوم تاريخي نشأ منذ زمن طويل نسبيا كنتيجة لظروف الشك ومشاكل القياس المحاسبي التي تواجه المحاسب والوحدة الاقتصادية، وقد طُبّق كطريقة لحماية الدائنين من خلال عدم توزيع أرباح غير محققة على المساهمين.

وأشار الباحث (Basu) في مقاله العلمي الصادر عام 1997 إلى أن مفهوم التحفظ المحاسبي كان له الأثر الواضح على نظرية المحاسبة منذ فترة طويلة، وكان يعد من بين البدائل والممارسات التي يستعين بها المحاسب في حل المشكلات ذات الطابع المحاسبي. وبالرجوع للوثائق التاريخية يتّضح بأن هذا المفهوم قد تم تبنيّه في أوروبا وبالتحديد في العصور الوسطى، عبر تطبيق سياسة محاسبية متحفظة مثل: "قاعدة السوق أو التكلفة أيهما أقل"². في هذا السياق ذكر (الرشيدى) أن هذا المفهوم قدم النشأة وتطبيقه يرجع لعدة قرون مضت، وبالتحديد في زمن القرون الوسطى، حيث توجد أدلة تؤكّد على تأثير هذا المفهوم على الممارسة المحاسبية منذ أكثر من خمسة قرون³. ففي بداية القرن الرابع عشر وجد في كتاب "الاقتصاد والادارة" أنه يجب على مدوّني حسابات صاحب المشروع أن يكونوا حذرين وأمناء، وأن السجلات المتبقية في هذه الفترة تضمّنت إشارة إلى أن المخزونات كانت تقيّم وفق قاعدة "التكلفة أو السوق أيهما أقل". كما أن السجلات المحاسبية للعمليات التجارية المؤرخة في بداية القرن 15 أشارت إلى أن المحاسبة في أوربا كانت متحفظة، حيث ذكر (Littelon) في مقاله المنشور عام 1941 أنه تم تسجيل خسائر عام 1406 و1408 بسبب

1 رضوان حلوه حنان، مرجع سبق ذكره، ص228.

² Basu S. the conservatism principle and the Asymmetric timeliness of earnings, journal of accounting and economics, vol.24, 1997, p: 9, available at (bandi.stuff.fe.uns.ac.id), vu le 15.06.2015.

³ الرشيدى ممدوح صادق، تقييم التحفظ المحاسبي من منظور المستخدم: دراسة نظرية وميدانية، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، جامعة سوهاج، مج 25، ع2، 2011، ص 12.

انخفاض قيم المخزون في هذه الفترة. وأضاف الكاتب أن تقييم المخزون بالتكلفة أو السوق أيهما أقل كان أحد متطلبات قانون التجارة الفرنسي عام 1673 وقانون التجارة الألماني عام 1884¹. كما أن الكتاب الذي ألفه الباحث (Savary) لعام 1712 تضمن نقاشاً حول القيمة الأقل المتضمنة بين التكلفة التاريخية والقيمة السوقية، وقد تم استبدال المصطلح الأنجلوساكسوني (Conservatism) أي الحفاظ المحاسبي بنظيره (Prudence) أي الحذر أو الحصافة في النموذج الأوروبي.

والشيء الملاحظ أن الحفاظ المحاسبي من بين القضايا المحاسبية القديمة والمعاصرة في الأدب المحاسبي بنفس الوقت، حيث اقترنت فكرته بمبدأ **الحيلة والحذر** التقليدي الذي كان يستخدم للتعبير عن هذا المفهوم، ويعتبر الباحث (Bliss) أول من قدم تعريفاً واضحاً للحفاظ المحاسبي في كتابه المنشور عام 1924 بعنوان "التسيير عبر الحسابات"، وشرح مضمونه بوجوب الاعتراف بالخسائر والأعباء حتى ولو كانت محتملة، وتأجيل الاعتراف بالمكاسب والإيرادات حتى تتحقق فعلاً². وقد أشارت أيضاً بعض الأبحاث والدراسات إلى أن مفهوم الحفاظ المحاسبي قد اقترن بشكل كبير بأزمة الكساد الاقتصادي لعام 1929، أين انتشر هذا المفهوم بشكل ملحوظ نتيجة تعرض العديد من الشركات إلى حالات الإفلاس بسبب تراجع أسعار مختلف السلع وانتشار البطالة والكساد. وأمام تزايد حالات الإفلاس التي شهدتها العديد من الشركات العالمية المشهورة، عملت إدارة الوحدات الاقتصادية آنذاك على محاولة التستر على الواقع، وإظهار الوضعية المالية بشكل أفضل مما هي عليه في الواقع، من خلال اللجوء إلى تقييم الأصول بأكثر من قيمتها الفعلية، وبالتالي تضخيم الأرباح³. وهذا بهدف جذب المستثمرين وتشجيعهم لشراء أسهمها والاستثمار فيها، وكذا تسهيل الحصول على قروض ائتمانية. نتج عن ذلك ارتفاع مخاطر الإفلاس ونشر قوائم مالية لا تعكس الواقع العملي للشركة، وهذا بتضمينها لقيم مبالغ فيها، مما أدى بالمحاسبين والمراجعين إلى تبني مفهوم الحفاظ المحاسبي لدفع المخاطر عنهم، وحماية أنفسهم من المساءلة ومن المخاطر المتعلقة بالدعاوى القضائية التي قد يواجهونها من طرف الدائنين والمستثمرين⁴.

في عام 1937 قدم (Gillert) بحثاً علمياً في العيد الخمسيني للمجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) لخص فيه الكتابات التي تناولت الحفاظ المحاسبي منذ أوائل الثلاثينات، حيث تضمن البحث جملة من الممارسات المتحفظة منها:

← يجب أن يتضمن الدخل الأرباح المحققة فقط في الفترة التي تحقق خلالها.

← إذا وجدت خسائر محتملة حتى إذا لم تحدث فعلاً يجب إدراجها قبل الوصول إلى صافي الدخل.

في سبعينيات القرن العشرين، اتجهت العديد من الدراسات والبحوث في مجال المحاسبة نحو إجراء بحوث تطبيقية لقضايا محاسبية هامة شملت الحفاظ المحاسبي، وهذا للاستفسار عن الطرق المحاسبية التي قد تؤدي لتضخيم الأرباح وتضليل أصحاب المصالح. وقد أشار أحد الباحثين إلى أن ممارسة الحفاظ قد ازدادت عقب تأسيس مجلس معايير المحاسبة الأمريكية (FASB) عام 1973 رغم عدم مسؤوليته عن ذلك⁵. لم يلق هذا المفهوم الاهتمام الكبير آنذاك وكانت معظم الدراسات والأبحاث المتعلقة به محدودة بشكل

¹ الرشيد ممدوح صادق محمد، مرجع سبق ذكره، ص 13.

² Basu S. , op, cit, pp: 7-8.

³ رضوان حلوة حنان، تطور الفكر المحاسبي: مدخل نظرية المحاسبة، ط1، دار الثقافة، عمان، 2009، ص 436.

⁴ الجارحي هاني، خليل حسانين، دور الحفاظ المحاسبي في الحد من الآثار السلبية للأزمة العالمية، مجلة المدير الناجح، جامعة السويس، مصر، 2014، ص 59.

⁵ الرشيد ممدوح صادق محمد، مرجع سبق ذكره، ص 17.

ملحوظ، لغاية منتصف التسعينيات أين حظي باهتمام متزايد من قبل الباحثين من خلال تعرّضهم لجوانب التحفظ المحاسبي وعلاقته بمواضيع محاسبية أخرى.

في هذه الفترة اهتم الأكاديميون والكتاب بدراسة التحفظ المحاسبي وتزايدت أبحاثهم لتقديم مفهوم مبسّط لمصطلح التحفظ، وكان من بين أشهر الدراسات وأكثرها شيوعاً والتي تعد كمصدر أساسي للعديد من الأبحاث الأكاديمية الحديثة دراسة الأستاذ الباحث (Basu) الذي بدأ دراسته البحثية عام 1992، حيث اهتمت بموضوع التحفظ وركزت على قياسه ودرسته بشكل مفصّل وحفّزت المهتمين بالفكر المحاسبي على إعادة النظر في هذا المفهوم وإعطائه النظرة المعاصرة. قدّمت هذه الدراسة لمؤتمر (Journal of Accounting & Economics) عام 1995، حيث خضعت لست جلسات للمراجعة من قبل المجلة ورفضت في المقابلة السنوية لجمعية المحاسبة الأمريكية (AAA) عام 1997، إلا أن المجلة عملت على نشرها في نهاية 1997¹. هذه الدراسة لها وزن كبير وأهمية أكبر في أدبيات الفكر المحاسبي في مجال التحفظ المحاسبي، إضافة إلى كونها الأساس الذي انطلق منه معظم الباحثين في دراساتهم، فقد ساهمت في تحديد وتوجيه البحث المحاسبي نحو دراسة التحفظ بأبعاده المختلفة، وسيطرت على ذلك منذ نشرها إلى يومنا هذا.

2- تعريف التحفظ المحاسبي

إن الباحث في أدبيات المحاسبة يمكن له أن يلمس الاختلاف الواضح في بعض الكتب والأبحاث والدراسات من حيث المصطلحات المستخدمة في مجال التحفظ المحاسبي، فهناك من الكتاب من استخدم مصطلح "التحفّظ" (Conservatism) تعبيراً عن تجنّب الاعتراف بالمكاسب المحتملة ووجوب الاعتراف بالخسائر المحتملة. وهناك من وظّف مصطلح "الحيلة والحذر" (Prudence) تعبيراً عن الموقف التشاؤمي الذي يبديه المحاسب عند الاختيار بين الطرق المحاسبية. وهناك من اعتبر التحفظ المحاسبي كامتداد وتطور لمبدأ الحيلة والحذر الراسخ في المحاسبة. كما استخدم رواد المحاسبة الأوائل مصطلح "الحيلة والحذر" للتعبير عن التحفظ المحاسبي لدى إعداد القوائم المالية، وقدموا العديد من القواعد المحاسبية والتطبيقات التي تعتبر تجسيدا لهذا المفهوم.

إن كل هذا التباين قد يوحي إلى وجود بعض الاختلافات والتعارض بين المصطلحين، وأن لكل واحد منهما مفهومه الخاص. فحسب (الرشيدي) لا يعدو الأمر أن يكون مجرّد اختلاف لغوي واصطلاحي، حيث أشارت دراسات كثيرة والمهتمة بهذا الموضوع إلى أن استخدام هذين المصطلحين لنفس المفهوم لا يعكس حتماً مفهومين مختلفين، لذا غالباً ما يستخدم مصطلح "التحفّظ" ومصطلح "الحيلة والحذر" كمترادفين². ولم يقف الاختلاف عند هذا الحد، بل تضاربت الآراء وتعدّدت وجهات النظر حول إمكانية تعريف التحفظ المحاسبي وتحديد طبيعته الخاصة. فهناك من يعتبر أن التحفظ المحاسبي جزء من الممارسات المحاسبية أو قاعدة حذر تطبّق لتفسير نتائج المقاييس المحاسبية، وليس كمبدأ لحساب الأرباح الصافية، كما لا يعتبر جزءاً من الإطار الفكري³، وهو

¹ الرشيدي ممدوح صادق محمد، مرجع سبق ذكره، ص 17.

² المرجع نفسه.

³ Hellman, N: Accounting conservatism under IFRS (Accounting in Europe), Social science research network, vol. 5, N:2, 2008, p: 74 . Available at (<https://eclass.aueb.gr>), vu le 20.06.2015.

عرف محاسبي يؤثّر ظاهرياً في الممارسات المحاسبية¹. وهناك من يعتبر الحفاظ المحاسبي مجرد عرف في الحاسبة أو معتقد محاسبي لا يرقى لأن يكون مبدأ محاسبياً متعارفاً عليه أو معياراً محاسبياً متفق عليه، إنما يشكل أبرز خصائص المعلومة المحاسبية خاصة تلك المتعلقة بالأرباح². ومن ثم فإن الحفاظ المحاسبي معتقد محاسبي يميل المحاسبون إلى إتباعه في التطبيق العملي، ويمثل قيدا أساسياً على القياس والإفصاح المحاسبي في ظل ظروف عدم التأكد، ويتم تطبيقه من خلال اختيار البدائل المحاسبية الأكثر صرامة، بحيث ينتج عن تطبيقه انخفاضاً في الأصول والأرباح وارتفاعاً في الالتزامات والخسائر.

وتدعيماً للآراء السابقة وضّح (مليجي) أن الحفاظ المحاسبي من أهم السياسات المحاسبية في الفكر المحاسبي وله تأثير على جودة التقارير المالية المنشورة، وقد وصفه بأنه لا يعتبر كمبدأ محاسبي لانتفاء خصائص المبدأ فيه، ولا يعتبر كجزء من إطار نظرية المحاسبة، إنما يمكن اعتباره كممارسة محاسبية عملية وسياسة محاسبية³.

يعد الحفاظ من بين أهم المحددات والقيود المحاسبية ضمن المستوى الثالث للإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية (مفاهيم الاعتراف والقياس)، يتوجب على المحاسب أخذه بعين الاعتبار عند تقديم وعرض المعلومات المحاسبية⁴، ويجب مراعاته لأنه من ضمن المفاهيم التي تسمح بإعطاء تبرير في حال الخروج عن المبادئ المحاسبية المقبولة بحدود تتطلبها طبيعة حالة القياس والبيئة المحاسبية. بالمقابل نجد بعض الكتاب والباحثين الذين أبدوا آراء مخالفة لما سبق ذكره، حيث لا يعتبرون الحفاظ المحاسبي كسياسة أو محدّد أو عرف، وهو ما أورده (Sterling) في بحثه حول الحفاظ المحاسبي، فقد أطلق على هذا المفهوم اسم المبدأ المحاسبي الأكثر تأثيراً في التقييم المحاسبي والذي يرجّح ألا يبالغ في قيم الأصول والدخل⁵. ووصفه (Basu) على أنه من المبادئ المحاسبية المهمة على مستوى عمليات التقييم المحاسبي ويؤثر في الممارسات العملية المحاسبية⁶. وهذا يدل على أن كل من (Basu) و (Sterling) اتخذ من الحفاظ المحاسبي كمبدأً أساسياً يطبق ويحترم في ظروف محددة، ويستخدم بالنسبة لعناصر الأصول أو الخصوم غير المؤكدة والتي تسجل وفق تقدير شخصي منعا للتحيّز والخطأ والتضليل، وتحقيقاً لمزيد من الثقة في المعلومات المنشورة.

في ضوء ما تم عرضه حول اختلاف الآراء ووجهات نظر المهتمين بموضوع الحفاظ المحاسبي، ترى الباحثة بأن مصطلح الحفاظ يضم مفهومي أساسيين مترابطين هما:

¹ عوض أمال محمد محمد، دراسة واختبار مدى تأثير تأثير الحفاظ المحاسبي في المعايير المحاسبية المصرية على جودة التقارير المالية للشركات المسجلة بالبورصة المصرية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، مصر، ع 2، 2010، ص 105.

² عبد الوهاب نصر، أسماء الصيرفي، أثر مستوى الالتزام الأخلاقي للمحاسبين الماليين على جودة التقارير المالية، مجلة المحاسبة والمراجعة، جامعة بني سويف، مصر، ع 2، مج 3، يونيو 2015، ص 22.

³ مجدي مليجي عبد الحكيم، أثر هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على الحفاظ المحاسبي في التقارير المالية، مجلة الإدارة العامة، جامعة بنها، مج 5 ع 5، 2014، ص 05. متوفر على الموقع (www.bu.edu.eg)، اطلع عليه بتاريخ 2016.01.15.

⁴ بشرى نجم عبد الله المشهدي، أنمار محسن حميد، قياس ممارسة الحفاظ المحاسبي في الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، مج 20، ع 28، 2014، ص 363.

⁵ ريتشارد شرويدر وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 198.

⁶ علام محمد موسى حمدان، أثر الحفاظ المحاسبي في تحسين جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة في الأردن، مجلة دراسات، مج 38، ع 2، 2011، ص 416. متوفر على الموقع (iefpedia.com)، تاريخ الاطلاع 2016.01.15.

- **المفهوم الأول:** أحد المحددات أو القيود المحاسبية التي يجب استخدامها لدى عرض البيانات المقيدة بالتقارير والقوائم المالية، في ظروف تتسم بالشك والمحيط بيئة الأعمال حول تقدير قيم الأصول والخصوم.
- **المفهوم الثاني:** يعتبر التحفظ المحاسبي كسياسة ثابتة تنتهجها المنشأة عبر استخدام طرق محاسبية متحفظة، حيث ينتج عن تطبيقها تخفيض قيم الأصول مقارنة بقيمتها السوقية لتفادي مخاطر قد تتعرض لها في المستقبل.
- وتجنباً للوقوع في جدل واسع النطاق ليس له علاقة بالدراسة الحالية، فإننا سنعمد مصطلح سياسة التحفظ في الدراسة ككل.

أولاً: تعريف التحفظ المحاسبي لغة

ورد في معجم المعاني " الجامع " المصطلحات التالية¹:

- **تَحَفُّظٌ** من الفعل (تَحَفَّظَ)، والمقصود به تحفظ عن الشيء ومنه احتراز ولم يندفع في التصرف بشأنه.
- **وَتَحَفُّظٌ** بماله: أي صانه بعناية.
- **وَتَحَفُّظٌ** من الأخبار التي يسمعها: أي احتراز واحتياط وتوقى.
- **التَحَفُّظُ** (اسم): ومعناه الاحتراز، الحذر، والتوقى.

ثانياً: تعريف التحفظ المحاسبي اصطلاحاً

يعد التحفظ مفهوماً محاسبياً جدياً هاماً في الممارسات المحاسبية على مستوى المنشأة، يقضي -بشكل عام- بضرورة تخلي المحاسب عن نظريته التفاضلية لدى الاختيار بين بدائل السياسات المحاسبية، حيث لا تسجل الأرباح والإيرادات قبل تحققها فعلاً، حتى في وجود السند المؤيد لها. بالمقابل تسجل الخسائر والمصاريف قبل تحققها والاعتراف بها، حتى ولو كان السند المؤيد لها ضعيفاً، فالتحفظ المحاسبي إذن سياسة محاسبية للتعامل مع حالات عدم التأكد المرتبطة بنشاط الكيان. لقد وردت تعريفات كثيرة في هذا الشأن وتسهيلاً للفهم وسعياً لتجاوز التناقضات وتضارب الآراء، ارتأينا تقسيم التعاريف كما يلي:

أ- تعريف التحفظ المحاسبي حسب رواد المحاسبة الأوائل

يتمثل التحفظ المحاسبي في مبدأ "الحيطه والحذر" والذي يقضي بأن تسجل الخسائر قبل تحققها والاعتراف بها في القوائم المالية دون الأرباح، والاعتراف بالقيم الدنيا للأصول. كما يقترن هذا المفهوم باستخدام المعايير الأشد صرامة عند الاعتراف بالأرباح². فحسب (رواد المحاسبة) غالباً ما يستخدم مصطلح التحفظ المحاسبي كبديل أو كمرادف لمصطلح الحيطه والحذر ولهما نفس المعنى والمضمون، وبالتدقيق في مصطلح "الحيطه والحذر" يمكن النظر إليه من جانبين³:

- **الجانب الأول:** ويتمثل في الحيطه والتي تدل على الاحتياط من كل الخسائر المحتملة التحقق في المستقبل، وهذا سواء كانت قيمتها معروفة أو مجهولة، والعمل على الاعتراف بها بأسرع وقت ممكن.

¹ معجم المعاني الجامع متوفر على الموقع (www.almaany.com) تاريخ الاطلاع 30 جوان 2016.

² علام محمد موسى حمدان، أثر خصائص جودة التدقيق في تحسين مستوى التحفظ المحاسبي في شركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية، مجلة الإدارة العامة، مج 52، ع 4، سبتمبر 2012، ص 592. متوفر على (iefpedia.com) تاريخ الاطلاع 15.01.2016.

³ رشا الغول، التحفظ المحاسبي، ط1، مكتبة الوفاء القانونية، مصر، 2015، ص5.

- الجانب الثاني: ويتمثل في الحذر، والمقصود به توخّي الحذر من الاعتراف بالأرباح المحتملة في المستقبل وتجنّب الاعتراف بها إلا بتحقيقها فعلاً، وهذا حتى تعكس الوضع الحقيقي لنشاط الشركة.

وقدّم (رواد المحاسبة) تفسيراً لهذا المفهوم، حيث في الحالات التي يصادف فيها المحاسب عدة خيارات مقبولة لإجراء معالجة محاسبية محدّدة، فإن الخيار أو البديل المحاسبي الذي ينتج عنه أقل تأثير على حقوق أصحاب المصلحة هو الخيار الأفضل¹. بمعنى آخر عند تقييم أصول والتزامات الشركة بهدف إعداد الميزانية وكان أمام المحاسب بديلين محاسبين لقياس قيمة أصل محدد، يجب على المحاسب اختيار البديل الذي يعطي قيمة أقل للأصل. بالمقابل، إذا واجه المحاسب بديلين محاسبين لقياس قيمة التزام محدد فإنه يأخذ بالبديل الذي يعطي القيمة الأعلى، وبالتالي لا يسجّل المحاسب أي إيرادات وأرباح متوقعة، ويسجّل جميع المصاريف والخسائر المحتملة.

ب- تعريف التحفظ المحاسبي حسب مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB)

لقد جاء في ملحق توصية المفاهيم رقم (02) الصادر عن مجلس (FASB) ضمن مشروع الإطار الفكري للمحاسبة المالية التعريف التالي: "التحفظ المحاسبي سلوك يتّسم برد فعل حذر حيال عدم التأكد لضمان أن كافة المخاطر وعناصر عدم التأكد الملازمة لأنشطة المؤسسة قد تم أخذها على النحو المناسب"². بناءً على التعريف الوارد أكّد المجلس على أن التحفظ المحاسبي كمفهوم يرتبط بحالة الشك وعدم اليقين الممكنة، وأن يكون للمحاسب نظرة تشاؤمية وليس تفاؤلية عند إعداد القوائم المالية. في هذا الصدد ومن باب الحيطة والحذر، إذا واجه المحاسب إجراءين محاسبين فمن الأفضل اختيار الإجراء الأقل إيجابية على حقوق الملاك والمساهمين، وهذا بدافع عدم توزيع أرباح لم تتحقق بعد وتجنّب إلحاق الضرر بحقوق الدائنين³. وللإشارة فإن المجلس اعتبر التحفظ كمحدّد تم إدراجه ضمن الإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية وطوّر سنة 1976 ضمن المستوى الثالث: الاعتراف والقياس جنباً إلى المبادئ والفروض المحاسبية.

ج- مفهوم التحفظ المحاسبي حسب مجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASB)

أشار المجلس إلى أن مفهوم التحفظ المحاسبي يتضمن الحذر أو التحفظ لدى ممارسة التقديرات اللازمة، والتي تستدعي عدم تقدير مبالغ الأصول والأرباح بأكثر مما يجب، والتأكد من أن الالتزامات والتدفقات لم يتم تقديرها بأقل مما يجب⁴. فحسب هذا المجلس، يستخدم التحفظ في المواقف الصعبة التي يكتنفها جانب الشك والغموض، والمتعلقة بتقدير قيم بعض عناصر الأصول والخصوم، بحيث لا ينتج عن استخدامه تضخيم الأصول والمداخيل ولا تقليل الالتزامات والمصاريف. وسعيًا منه لتجسيد سياسة التحفظ المحاسبي قام المجلس بإصدار عدد من المعايير التي تركز على هذا المفهوم، منها المعيار المحاسبي الدولي رقم (39) الخاص بالقياس والاعتراف بالأدوات المالية كتأكيد على أهميته وأثره على جودة التقارير المالية المنشورة⁵. واستناداً لتعريف مجلس (FASB) ومجلس

¹ رشا الغول، التحفظ المحاسبي، مرجع سبق ذكره، ص 15.

² مجدي مليحي عبد الحكيم، مرجع سبق ذكره، ص 10.

³ رضوان حلوة حنان، تطور الفكر المحاسبي: مدخل نظرية المحاسبة، مرجع سبق ذكره، ص 436.

⁴ عبد الله ثعلب العتيبي، دراسة تحليلية لأثر التحفظ المحاسبي على جودة القوائم المالية المنشورة، مجلة الشمال للعلوم الأساسية والتطبيقية، جامعة الحدود الشمالية، مج 1، ع 1، 2016، ص 21. متوفر على الموقع (www.nbu.edu.sa)، تاريخ الاطلاع 2017.02.13.

⁵ مجدي مليحي عبد الحكيم، مرجع سبق ذكره، ص 05.

(IASB) نرى بأنه يعكس وجهة النظر الكلاسيكية للتحفظ المحاسبي، والتي لا تختلف كثيراً عن التعريف الأقدم للتحفظ الذي جاء به الباحث (Bliss).

د- تعريف التحفظ المحاسبي وفقاً للإصدارات المحاسبية البريطانية

أشارت الإصدارات المحاسبية البريطانية في الفقرة رقم (19/3) من قائمة مبادئ التقرير المالي الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة البريطاني، أن التحفظ المحاسبي باستخدام مصطلح "الحيطة والحذر" يقصد به توخي الحذر عند اتخاذ الأحكام اللازمة لإعداد التقديرات المطلوبة في ظل ظروف عدم التأكد، بحيث لا تتم المبالغة في تقييم الأصول والمكاسب ولا تدنية قيم الالتزامات والخسائر¹. من خلال هذا التعريف، يتضح أن التحفظ المحاسبي يتضمن مفهوماً تحذيرياً في ظروف تتسم بعدم التأكد ويبحث على عدم المبالغة في استخدامه.

إن التأثير الكبير والواضح لمفهوم التحفظ على مصداقية القوائم المالية وما تتضمنه من معلومات، هو ما أدى إلى تعدد التعاريف ووجهات النظر الصادرة رسمياً عن المنظّمات والهيئات المهنية الدولية الناشطة في مجال المحاسبة. كما فتح الباب لاجتهاد العديد من الكتاب والباحثين والأكاديميين لمحاولة الإلمام بهذا المفهوم، وتقديم تعريف شامل وواضح له، وهو ما سنعرضه في العنصر الموالي.

هـ- مختلف التعاريف الواردة عن الباحثين والكتّاب في الدراسات السابقة

على مستوى الأبحاث والدراسات السابقة في المجال، تعددت التعاريف والمفاهيم لمحاولة تعريف مصطلح "التحفظ المحاسبي"، ونظراً لغزارتها فإننا سنستبعد التعاريف المتشابهة منها في المضمون. في هذا الإطار نجد أن من أشهر التعاريف المتداولة وأكثرها شيوعاً تعريف الباحث (Basu) الذي ورد في مقالته الصادرة عام 1997، حيث عرف التحفظ المحاسبي بأنه: "ميل المحاسبين للاعتراف في القوائم المالية بالأنباء السيئة بصورة أسرع إذا ما قورنت بالأنباء الحسنة"². حسب تعريف هذا الباحث، فإن التحفظ يعني ضرورة وجود درجة كبيرة من القابلية للتحقق للاعتراف بالأنباء الجيدة واعتبارها كمكسب، فيما يعد الاعتراف بالأنباء السيئة كخسارة ولا تتطلب درجة كبيرة للتحقق. ويبرز المحاسبون هذا الاتجاه نحو التحفظ بسبب أن نتائج الخسارة هي أشد خطراً من نتائج المكاسب والأرباح على المنشأة. ويفسر (النجار) تعريف (Basu) على النحو التالي: "التوقيت غير المتماثل لانعكاس أثر كل من الأنباء السارة وغير السارة على الربح المحاسبي المنشور في القوائم المالية، حيث أن أثر الأنباء غير السارة يكون بصورة أسرع من أثر الأنباء السارة"³.

- ويتمثل هذا المفهوم حسب (Belkaoui) في: "التسجيل المحاسبي بالقيم الدنيا للأصول والإيرادات، وبالقيم العليا للالتزامات والمصاريف"⁴. بمعنى إعطاء القيمة الأقل تفاؤلاً للمقبوضات والقيمة الأكثر تفاؤلاً للمدفوعات.

¹ وليد الطيب عمر خالد، أثر محاسبة القيمة العادلة على سلوك واتجاهات إدارة الأرباح في القطاع المصرفي في السودان، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، مج 2، ع 5، يونيو 2016، ص 262.

² Basu S, op.cit, p :8

³ جميل حسن النجار، قياس مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم والتقارير المالية وأثره على القيمة السوقية للسهم (دراسة حالة شركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين)، مجلة البلقاء للبحوث والدراسات، مج 17، ع 2، 2014، ص 182. متوفر على www.ammanu.edu.jo، تاريخ الاطلاع 2016.01.03.

⁴ Belkaoui Ahmed, Accounting theory, 4th edition, Thomson learning, USA, 2000, p :179.

- وحسب (Givoly & Hayn) فإن التعريف الأكثر وصفية للتحفظ المحاسبي هو: "معياري للاختبار بين البدائل المحاسبية التي تؤدي لتقليل الأرباح التراكمية المقر عنها، من خلال الاعتراف الفوري بالمصاريف والاعتراف المتأخر بالإيرادات، وتقييم الأصول بأقل القيم والالتزامات بأعلى القيم"¹.

- في حين اعتمد (Watts) على التعريف التقليدي للتحفظ والذي يتمثل في: "الاختلاف التحقيقي المطلوب للاعتراف بالأرباح مقابل الخسائر، وأشار إلى أن أكثر أشكاله تطرفاً هو العبارة المأثورة عن التحفظ: لا نتوقع أية أرباح لكن نتوقع جميع الخسائر"². ومن الملاحظ أن هذه المقولة العامة قصد (Watts) منها التأكيد على تخفيض الإيرادات وتعظيم الخسائر في ضوء التحفظ، حيث أن توقع الأرباح يقصد به الاعتراف بما قبل توفر الضمان القانوني للأحقية في الحصول على الإيرادات اللازمة لتوليد تلك الأرباح وقبل إمكانية التحقق من تلك الإيرادات. أي اعتماد المحاسب على أدلة أكثر تحقّقاً للاعتراف بالأرباح عكس الاعتراف بالخسارة.

- وفي دراسة لـ (Pemman and Zhang) تم وصف التحفظ المحاسبي من منظور الميزانية بأنه: "اختيار الطرق والتقديرات المحاسبية التي تبقى القيمة الدفترية لصافي الأصول منخفضة نسبياً"³. أي أن المحاسبة وفقاً لمنهج التكلفة التاريخية تعد تحفظاً. في حين هناك من ربط بين مفهوم التحفظ وجودة التقارير المالية باعتباره: "خاصية مهمة للتقارير المالية ذات الجودة العالية"⁴.

- بالنسبة للمشرّع الجزائري لم يغفل هذا المفهوم المحاسبي، فقد أشار إليه في المادة (14) من المرسوم التنفيذي 08-156 والمتعلق بتطبيق أحكام القانون 07-11، وأكد على ضرورة اعتماد مبدأ الحيطة الذي يؤدي إلى تقدير معقول للوقائع في ظروف الشك، من خلال تفادي المبالغة في تقدير قيم الأصول والمنتجات والتقليل من قيم الخصوم والأعباء. ويجب ألا يؤدي تطبيقه إلى تكوين احتياطات خفية أو مؤونات مبالغ فيها، وأن إعادة التقييم من أهم المسائل التي تستوجب تبني مفهوم التحفظ عند توقّع انخفاض قيمة الأصول وتسجيل خسارة القيمة والاعتراف بالخسارة المحتملة.

من خلال ما تم عرضه من تعاريف وآراء، نلاحظ بأنها تتقارب إلى حد كبير من حيث اقتران التحفظ المحاسبي بحالة الشك وعدم التأكد والظروف غير الاعتيادية، للاختبار بين قيمتين ناتجتين عن بديلين في عملية التقدير، حيث في الحالات التي لا يكون فيها شك فلا مجال لتطبيق هذا المفهوم. وحتى نعطي تعريفاً شاملاً، فلا بد من الجمع بين الأبعاد المختلفة لمفهوم التحفظ المحاسبي والتي تضمّنتها التعاريف الواردة أعلاه وهي:

← الحالة التي تستدعي الالتزام بتطبيق هذا المفهوم وهي حالات عدم التأكد.

← أثر تبني هذه السياسة الذي ينحصر في تدنية القيمة الدفترية لصافي الأصول عن قيمتها السوقية، والقيم الأعلى للخصوم والمصاريف.

¹ Givoly D, Hayn C, the changing time-series properties of earnings cash flow and accruals: Has financial reporting become more conservative? Journal of accounting and economics, N.29, 2000, p292.

² Watts L. Ross, conservatism in Accounting, part 1: Explanation and Implication, accounting Horizons, vol.17, N:3, 2003, P:11. Available at (www.ekonomiportalen.se), vu 01.05.2015.

³ Hellman N. , op.cit, p: 77

⁴ Jing Jing xu, chang jiang Lu, Accounting conservatism: A study of market – level and firm – level explanatory factors, China journal of accounting research, vol.1, issue 1, Lexis Nexis, 2008, p: 14, Available at (www.cb.cityu.edu.hk), vu le 04.12.2016.

← الكيفية التي يتم من خلالها تطبيق الحفاظ المحاسبي كمفهوم، وهي اختيار المبادئ المحاسبية والمبادئ الأكثر صرامة والأكثر تشدداً، بحيث يتم تأخير الاعتراف بالمكاسب والإيرادات وتعجيل الاعتراف بالخسائر والمصاريف.

← الأخذ برأي المحاسب وحكمه الشخصي بفرض موقف تشاؤمي.

← اعتبار الحفاظ كسياسة محاسبية تعكس موقف المحاسب لمعالجة مشكلة عدم التأكد بطريقة عملية.

مما سبق نستنتج أن مضمون الحفاظ المحاسبي ينطوي على أنه في كثير من المواقف المتعلقة بتقييم الأصول وتحديد الدخل وتقييم الخصوم والمصاريف، يمكن أن يواجه المحاسب عدة قيم تعد بمثابة بدائل في مجال التقييم، مما يضعه في حالة تردد حول القيمة التي يجب اعتمادها وتسجيلها. إزاء هذا الموقف يختار المحاسب البديل الذي يحقق القيم الدنيا للأصول والإيرادات والقيم العليا للالتزامات والمصاريف. هذه القاعدة يترتب عنها الحيلة في أخذ الخسائر المحتملة في الاعتبار وذلك قبل حدوثها، والحذر من أخذ الأرباح والإيرادات المتوقعة في الحسبان وذلك حتى تتحقق فعلاً.

و- الفرق الجوهرية بين مفهوم الحفاظ المحاسبي، التعسف، الاحتيال

بعد وقفنا على أهم التعاريف والآراء الخاصة بمفهوم الحفاظ المحاسبي، صادفتنا بعض المصطلحات التي لها علاقة بهذه السياسة المحاسبية مثل: التعسف، الاحتيال، والتي يمكن توضيح الفرق بينها على مستوى المضمون من خلال الجدول التلخيصي التالي:

جدول رقم (1-1): الفرق بين الحفاظ المحاسبي، التعسف، الاحتيال من حيث المضمون

التحفظ المحاسبي	التعسف	الاحتيال
يتم في ضوء المبادئ المحاسبية المتعارف عليها (GAAP)، من خلاله يتم الاعتراف المتزايد والمبالغة في قيمة المخصصات والاحتياطات، والمبالغة في مصاريف البحوث.	يتم في ضوء المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، حيث يتم تخفيض عنصر المخصصات والاحتياطات بطريقة تعسفية جائرة كمخصص الديون المعدومة ومخصصات أخرى.	لا يتم في ظل المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، لكن يتم اختراقها وانتهاكها بواسطة تسجيل مبيعات وهمية وقبل تحققها الفعلي، والمبالغة في قيمة المخزون من خلال تسجيل بنود وهمية للمخزونات.

المصدر: عبد الملك أحمد رجب، أثر قواعد حوكمة الشركات على درجة الحفاظ المحاسبي في القوائم المالية المنشورة للشركات المسجلة بسوق المال المصري، مجلة الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس، مصر، مج 15، ع 1، 2011، ص 23.

3- أهمية الحفاظ المحاسبي

لقد بات الحفاظ المحاسبي من القضايا المحاسبية المهمة والتي شكلت جدلاً واسعاً بين المحاسبين والمهتمين بالمحاسبة، وازدادت أهميته بشكل كبير مع بداية التسعينات، وهذا بالنظر لأثره الكبير على جودة القوائم المالية، وبالتالي أثره على قرارات مستخدمي المعلومات المتضمنة في هذه القوائم، وعلى قرارات المستثمرين بشكل خاص. وتكتسي سياسة الحفاظ المحاسبي أهمية أكبر بسبب أن اعتماد وتبني هذه السياسة ساعد على ضبط سلوك الإدارة في اختيار السياسات المحاسبية المختلفة.

تلقي سياسة الحفاظ المحاسبي في قياس الدخل وعناصر الميزانية قبولاً عاماً بين المحاسبين، بل كادت أن تصبح مذهباً مقبولاً دون منازع، وهذا لأنها تقوم على التعامل العقلاني لأخذ كل حالات عدم التأكد والمخاطر المتوقعة في المستقبل والمتعلقة بنشاط المنشأة

بعين الاعتبار. فهي بمثابة موجه للمحاسب في الحالات التي يشوبها الشك، والمتعلقة بعملية التقدير لتفادي تضخيم الأرباح وتحسين المركز المالي. إن غالبية حالات الشك قد تتعلق ببعض الأحداث مثل: مدى إمكانية تحصيل الديون المشكوك فيها، تقييم وتقدير العمر الاقتصادي للآلات، تقييم المخزون السلعي في نهاية السنة، تقدير مبالغ المؤنات... إلخ. ويهدف الحصول على قوائم مالية تتضمن عنصر المصادقية، تزداد أهمية اللجوء لاعتماد سياسة التحفظ، وفي اعتقاد الكثيرين أن هذه السياسة المتشددة تخدم بشكل أكبر الأطراف الخارجية خاصة الدائنين منهم.

إن الشيء المتفق عليه هو أن سياسة التحفظ تعتبر وسيلة هامة لمواجهة التفاؤل المفرط للمديرين والملاك في تقييم أصول وخصوم الشركة، كما تستخدم كأداة لمواجهة حالات عدم اليقين لدى المحاسب والمراجع. وحسب دراسة (Watts) فإن المحاسبين استخدموا هذه السياسة على مر العصور رغم الانتقادات والآراء المعارضة، وهذا بالنظر للمبررات التي عملت على استمرار استخدامها¹. ولقد حاول مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) منع سياسة التحفظ المحاسبي حتى يحقق حيادية المعلومات، إلا أنه في عام 1980 أصبح هذا المفهوم راسخاً وعميقاً في الممارسات المحاسبية²، حيث بين (Watts) أن النجاح في استبعاد مفهوم التحفظ سيغيّر من السلوك الإداري ويفرض تكاليف هامة على المستثمرين وعلى الاقتصاد بوجه عام. وفيما يلي سنعرض أهمية سياسة التحفظ المحاسبي حسب مختلف الدراسات والأبحاث السابقة في المجال:

- لسياسة التحفظ دور هام في حماية مصالح حملة الأسهم من الإدارة، والتي قد تتبع سياسات متفائلة ينجم عنها تضخيم ومبالغة في قيم الأرباح. كما يلعب دوراً في حماية مصالح أصحاب الديون من خلال تجنّب توزيع أرباح غير محققة على حملة الأسهم، ويعتبر ذو فائدة أيضاً بالنسبة للمستثمرين الذين ليس لهم المعرفة الكافية ويأخذون المعلومات كما هي منشورة³.
- وحسب دراسة (شقور) فإن التحفظ المحاسبي يحقق ما يلي⁴:
 - تفادي نشر معلومات محاسبية من قبل المحاسبين قد يثبت فيما بعد عدم صحتها، وتفادي مخاطر عدم نشر معلومات محاسبية قد يثبت فيما بعد صحتها.
 - يميل مستخدمو القوائم المالية للتقارير المالية المتحفظة لأنها هامش أمان بالنسبة لهم من أثر النتائج السلبية للمعلومات غير المتحفظة.
 - يعد استخدام سياسة تحفظية مفيداً لغايات ضريبة الدخل، وهذا لأن استخدام سياسة تحفظية يقود لإظهار إيرادات المنشأة بأقل من قيمتها الحقيقية.
- ويرى (النجار) أن أهمية التحفظ المحاسبي تظهر بشكل أوضح في⁵:

¹ Watts R.L., op.cit, p: 2.

² ليث أكرم مفلح القضاة، عبد الستار الكبيسي، تطوير نموذج (Basu) لقياس التحفظ المحاسبي للأرباح في البنوك التجارية الأردنية، مجلة دراسات العلوم الإدارية، الأردن، مج 43، ع 01، 2016، ص 513، متوفر على (platformalmanhal.com)، اطلع عليه بتاريخ 2017.08.03.

³ Beja A, Weiss D: Some informational aspects of conservatism, European Accounting review, vol.15, Issue 4, 2006, p: 592.

Available at (www.tandfonline.com), vu le 02/08/2015.

⁴ عمر فريد شقور، دور التحفظ المحاسبي في التقارير المالية في الحد من ممارسة إدارة الأرباح في الشركات الاستخراجية الأردنية، مجلة إدارة الأعمال الصادرة عن (Center of excellence for scientific & research journalism)، مج 4، ع 3، 2016، ص 117.

⁵ جميل حسن النجار، مرجع سبق ذكره، ص 184.

• فترات الأزمات المالية التي يواجهها الاقتصاد العالمي من وقت لآخر، والتي أدت إلى انهيار أشهر الشركات العالمية وزيادة أعباء الوكالة. هذا ما قاد مديري هذه الشركات إلى التلاعب والتأثير على الأرباح الحقيقية باستغلال المعلومات المتاحة، وبالتالي زيادة مخاطر المعلومات ومخاطر الوكالة. لذا فإن تبني سياسة متحفظة يقلل من حدة هذه المخاطر خاصة في أوقات الأزمات.

• توفير معلومات محاسبية تتسم بالجودة والنوعية، وتلبي احتياجات المستثمرين. فالقوائم المالية المتحفظة تعطي إشارة لمستخدمي القوائم المالية الخارجيين بأن المعلومات المنشورة تتصف بخصائص الجودة المطلوبة. كما أن الشركات التي تتضمن قوائمها المالية درجة معقولة من التحفظ سوف تكون أقل تأثراً لانخفاض قيمة أسهمها.

- وأشارت دراسة (عبد الوهاب وآخرون) إلى أن سياسة التحفظ لها أهمية بالغة في تحسين بيئة المعلومات، من خلال تخفيض درجة اللاتماثل بالمعلومات بين مختلف الأطراف داخل المنشأة وخارجها، حيث أن العديد من الدراسات (Krami 2013, Zhang 2014, Kazemi 2011) بينت أن هذه السياسة تسهل من عملية تدفق المعلومات المالية والمحاسبية من داخل وخارج المنشأة، وتحد من قدرة الإدارة على إخفاء الأحداث والأنباء غير السارة والتلاعب في الأرقام والمبالغة في الأداء المالي للمنشأة، مما يؤدي إلى انخفاض لا تماثل المعلومات¹.

- وبيّنت دراسة (Lafond & Watts 2008) أن سياسة التحفظ تفيد في مجالات عديدة منها²:

- الحد من الإدارة الانتهازية للأرباح المحاسبية، ويعد أحد آليات الحوكمة.
- خفض حالة عدم تماثل المعلومات بين فئات التعاقد المرتبطة بالمنشأة، مما ينعكس إيجاباً على قيمة المنشأة.
- خفض تكلفة رأسمال، مما يسهل عملية الحصول على مصادر خارجية للتمويل ويزيد من التدفقات النقدية عن العمليات التمويلية.

وفي سياق الحديث عن ظاهرة عدم تماثل المعلومات، أكدت دراسة (Biddle et al. 2013) أن سياسة التحفظ تخفّض من حالة عدم تماثل المعلومات، من خلال التقرير عن الأخبار غير السارة والمتعلقة بالربح المحاسبي والأصول في التوقيت المناسب. ويعزّز هذا الدور الإخباري للتحفظ من التدفقات النقدية ويخفض من مخاطر الإفلاس، حيث يوافق كل من المستثمرين والمقرضين ذوي المعلومات الأكثر على تقديم التمويل مقابل تكلفة منخفضة عندما تتوافر لديهم المعلومات والدراسة الكافية³.

- وذكرت (سعد الدين) في دراستها أن التحفظ المحاسبي له دور أساسي في التقليل من تكاليف الوكالة لكل من المساهمين والدائنين بالشكل التالي⁴:

¹ عبد الوهاب نصر، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 17.

² Lafond R, Watts R,L, the information role of conservatism, the accounting review, 2008, p: 9.

³ Gary C.Biddle.Mary LZ, Frank M, Accounting conservatism and bankruptcy risk, working paper, Hong Kong University, July 2011, p: 9. Available at (<http://ssrn.com>), vu le 04/08/2015.

⁴ إيمان محمد سعد الدين، تحليل العلاقة بين التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية وتكلفة رأسمال وأثرها على قيمة المنشأة، مجلة المحاسبة والمراجعة، جامعة بني سويف، مصر، مج2، ع1، 2014، ص 322. متوفر على الموقع (www.bsu.edu.eg)، تاريخ الاطلاع 2015.08.12.

- يرتبط المساهمون بعقود مكافآت وحوافز مع الإدارة، حيث أن الاعتراف المبكر بالأخبار السيئة مقارنة بالأخبار السارة يقلل من حوافز الإدارة نحو توجيه الموارد المتاحة، بما يعكس بالسلب على تعظيم ثروة الملاك ويحد من مشاكل الوكالة بين الطرفين. بالمقابل يتوقع المساهمون انخفاض معدل العائد على رأس المال نتيجة التقرير المالي المتحفظ.
- يرتبط المقرضون وأصحاب السندات بعقود مديونية مع الشركة، وعادة ما يقوم الملاك المسيطرون بإجراءات تمكنهم من مصادرة الثروة لفائدتهم. وينتج عن تخفيض الربح المحاسبي تقييد سياسات توزيع الأرباح وفقاً لعقود المديونية كنتيجة لإتباع سياسات متحفظة، مما يقلل من مخاطر التعثر أو الفشل المالي. بالمقابل يقبل الدائنون الحصول على معدلات فائدة منخفضة، مما يقلل من تكلفة الديون وبالتالي التقرير المالي المتحفظ يقلل من تكاليف الوكالة لحق الديون.
- وعلى مستوى أسواق المال، نرى أن المتعاملين فيه يؤيدون سياسة التحفظ المحاسبي، وهذا لأن في اعتقادهم أن القوائم المالية الأكثر تحفظاً عادة ما تكون أكثر معلوماتية وصادقة. لذا فإن إدراك مستخدمي القوائم المالية للتحفظ المحاسبي يجعلهم يدركون عن قناعة أن الانخفاض في قيمة الأرباح المحاسبية لا يعكس بالضرورة انخفاض الأداء الاقتصادي للمؤسسة. وبالتالي نصل إلى نتيجة هامة وهي أن إيجابيات التحفظ المحاسبي تغطي بشكل كبير على سلبياته من حيث تشويه المعلومات المحاسبية المبلغ عنها في مختلف القوائم المعلن عنها، مما يزيد من القيمة الإعلامية لهذه القوائم.

المطلب الثالث: أنواع التحفظ المحاسبي

تعددت الآراء ووجهات النظر بخصوص تصنيف التحفظ المحاسبي وتحديد أنواعه وتقسيماته، كما تعددت واختلفت المعايير المعتمد عليها في عملية التصنيف، لكن على الرغم من تعددها وتنوعها نجدها تتفق إلى حد كبير من حيث المضمون والمعنى. وللإلمام بكافة الأنواع المدرجة ضمن التحفظ المحاسبي كمفهوم عام، سوف نعتمد على مختلف الدراسات والبحوث لأهم الكتاب والباحثين في هذا المجال. فحسب الدراسات المجمعة تم استخدام العديد من المصطلحات للإشارة لأنواع التحفظ المحاسبي من طرف الباحثين والمحاسبين، إلا أن أكثرها استخداماً في التحليل وأكثرها شيوعاً هي:

✓ التحفظ المشروط (Conditional conservatism)

✓ التحفظ غير المشروط (Inconditional conservatism)

1- التحفظ المشروط

يعرف التحفظ المشروط بأنه: "تطبيق الطرق والسياسات المحاسبية التي تعترف بأثر الأخبار السيئة على الأرباح بصفة دورية، يطلق عليه أحيانا التحفظ اللاحق (Ex.post) أو التحفظ المعتمد على الأخبار (News dependent)"¹. يسمى التحفظ المشروط بالتحفظ اللاحق لأنه يكون من خلال تأجيل الاعتراف بالأحداث المستقبلية السارة، والمتمثلة في ارتفاع أي من القيم الاقتصادية إلى حين تحقق تلك الزيادة، والاعتراف المعجل بأي من الخسائر المتوقعة في إطار التنبؤ بالأحداث المستقبلية غير السارة². ويرى (الرشيد) أن هذا النوع يعتمد على الأخبار وينطوي مفهومه على أن يتم تخفيض القيم الدفترية لصافي الأصول عند حدوث أحداث معينة غير مرغوبة، وبنفس الوقت لا تتم زيادة هذه القيم في الحالة المعاكسة، فهو يتعلق بحدوث حدث أو نبأ معين وعادة

¹ إيمان محمد سعد الدين، مرجع سبق ذكره، ص 311.

² Garcia I. & J.M., Accounting conservatism and governance, review account studies, vol.14, N:1, 2009, p: 163.

ما ينشأ لرفع كفاءة التعاقدات أو متطلبات الحوكمة في الشركات¹. وتفسّر (بشرى ونجم وآخرون) جوهر هذا المفهوم على أنه الاعتراف بالأخبار السيئة بشكل فوري مقارنة بالأخبار الجيدة، يسمى أيضا بتحفظ الأرباح ويعتبر وسيلة لمواجهة حالات عدم التأكد في ظل ظروف وحالات معينة تتطلّب من المحاسب الاحتياط والابتعاد عن المبالغة في تقدير صافي الأصول أو الدخل، والحذر من أية خسائر متوقعة².

يسمى كذلك بالتحفظ المتعلق بالأخبار، حيث يشير إلى عدم التماثل في توقيت الاعتراف بالمداخيل³، وإلى ميل المحاسبين لطلب درجة أعلى من التحقق للاعتراف بالأخبار الجيدة كأرباح، عوض الاعتراف بالأنباء السيئة كخسائر⁴، ويرتبط بنظام للتقرير يقوم على أساس الأخبار التي تحوزها المنشأة في نهاية الدورة، حيث أن الأخبار التي تعكس دخول منتجات أكثر تنافسية للسوق يمكن أن تؤدي لتكوين مؤونة تدني قيمة المخزون⁵. إن التحفظ المشروط هو تحفظ لقائمة الدخل لأنه يتضمن دراسة علاقة أساسية موجودة بين الأرباح المحاسبية وأسعار الأسهم في السوق، فهو تحفظ بعد الحدث وللأنباء التابعة (المعتمدة)، والالتماثل بتوقيت الدخل حسب (Basu). كما أطلق عليه (مزيان) تسمية التحفظ البعدي، حيث ينتج عن ممارسته تخفيض القيمة الدفترية لصافي الموجودات عند حدوث ظروف غير مرغوبة⁶.

من خلال التعاريف السابقة يتضح أن التحفظ المحاسبي من النوع المشروط أو الشرطي يدل بشكل عام على الاعتراف بالخسارة المتوقعة بشكل مبكر وقبل التأكد من حدوثها عند توقع حدوث خسارة اقتصادية كمخصصات خسائر القيمة، مقابل تأخير الاعتراف بالإيرادات حين تحققها، مما يؤدي للحصول على أرباح تعكس الأنباء السيئة قبل الأنباء الجيدة. وينتج عن تطبيقه تخفيض القيمة الدفترية للأصول عند حدوث ظروف غير مواتية. وحديثا بدأ الباحثون بوصف هذا النوع من التحفظ المحاسبي بالتحفظ غير الاختياري، باعتباره يمثل نوعا من عدم توافر عنصر الاختيار بين الطرق المحاسبية أمام الإدارة عند معالجة بعض عناصر القوائم المالية⁷.

2- التحفظ غير المشروط (غير الشرطي)

يدل هذا النوع على اختيار الإدارة لتطبيق الطرق والسياسات المحاسبية التي تحفّض من الأرباح والقيمة الدفترية لصافي الأصول من البداية وبعيدا عن الأخبار الاقتصادية المتاحة، لذا يسمى بالتحفظ المسبق (Ex-ante). فهو غير معلق على حدوث حدث معين، إنما هو اختيار مسبق لطريقة محاسبية معينة لمعالجة عنصر معين من عناصر القوائم المالية، وذلك عندما تكون هناك بدائل لمعالجة

¹ الرشدي ممدوح صادق محمد، مرجع سبق ذكره، ص22.

² بشرى نجم عبد الله المشهداني وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 365.

³ Antti fredriksson, the pricing of reporting conservatism in private firm loan contracts, Turku school of economics, 2008, p: 5. Available at <http://pdfs.semanticscholar.org>, vu le 10.08.2015.

⁴ Henry Jarva, essays on accounting conservatism and good will write-offs, faculty of economics and business administration, University of Oulu, Finland, 2010, p:20. (www.jultikaoulu.fi), vu 15.08.2015

⁵ Ruch George w, Taylor G, accounting conservatism and its effects on financial reporting quality, a review of literature, social science research network, working paper series, Culverhouse School of accountancy, Alabama University, 2011, p:8.

⁶ مزيان محمد فوهان، العلاقة بين التحفظ المحاسبي وكفاءة الاستثمار، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، مج 1، ع 37، 2017، ص339.

⁷ حميدة محمد عبد المجيد، قياس مستوى التحفظ المحاسبي والعوامل المؤثرة عليه في التقارير المالية لشركات التأمين السعودية، مجلة المحاسبة والمراجعة، جامعة بني سويف مصر، مج 1، ع 2، ديسمبر 2013، ص145. متوفر على الموقع (www.academia.edu)، تاريخ الاطلاع 2015.08.18.

هذا العنصر محاسبياً، لذا فهذا النوع لا يختص بالعناصر التي لها طريقة معالجة محاسبية واحدة¹. وحديثاً يوصف هذا النوع من التحفظ بالتحفظ الاختياري، حيث يمثل وجود فرصة أمام الإدارة للاختيار من بين الطرق والتقديرات المحاسبية التي تقع ضمن المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً (GAAPs)، وتؤدي هذه الاختيارات إلى انخفاض مستمر في الأرباح المتراكمة وصافي الأصول التراكمية خلال فترة زمنية محددة.

هناك أيضاً من يصف التحفظ غير المشروط على أنه سياسة تدفع الشركات إلى محاسبة الأصول والخصوم على أساس التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، وهذا في ظل تزايد حالة عدم التأكد، ويسمى كذلك بالتحفظ السابق². وحسب دراسة (الرشيدي) فإن التحفظ غير المشروط هو تحفظ مستقل عن وقوع الأحداث أو أنباء محددة، من عوامل ضريبية، سياسية، أو متعلقة بمصالح ذاتية للإدارة. فهو سياسة محاسبية يتم تحديد استخدامها عند بداية الاعتراف بالأصول، مما ينتج عنه قيم دفترية تقل عن القيم السوقية لتلك الأصول على مدار عمرها الإنتاجي³. كما ينشأ عن تطبيق المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، والتي تؤدي إلى تخفيض الأرباح بشكل مستقل عن الأخبار الاقتصادية الحالية، ودون الأخذ بعين الاعتبار المعلومات والأحداث⁴.

إن التحفظ غير الشرطي هو التخفيض المنتظم في قيم صافي الأصول، يطلق عليه أحياناً بتحفظ الميزانية الختامية أو التحفظ المستقل، كونه يتم بشكل مستقل عن طبيعة الأنباء المستقبلية، ويتحقق من خلال تحميل النفقات على الفترة الحالية بدلاً من رسميتها، أو تأجيل الاعتراف بالإيراد⁵. وحسب وجهة نظر الباحث (Hellman) فإن أدبيات المحاسبة تطلق على أثر التحفظ على الميزانية (التخفيض من قيمة صافي الأصول) بالتحفظ غير الشرطي، أما التحفظ على جدول حسابات النتائج (التخفيض من مبلغ الأرباح) فيطلق عليه بالتحفظ الشرطي⁶، حيث ينحصر في قيام المحاسب بالتقرير عن أقل قيمة لأصل معين من بين الخيارات المتاحة له، وأعلى قيمة للخصوم من بين الخيارات المتاحة له.

في ضوء التعاريف السابقة نستنتج أن التحفظ المحاسبي غير المشروط هو التحفظ الذي ينجم عن تطبيق المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً (GAAPs) أو السياسات المحاسبية التي تخفّض الأرباح المستقلة عن الأخبار الاقتصادية الحالية؛ بموجبه يتم تخفيض الأرباح بشكل مستقل عن الأخبار والأحداث المالية لذا يعتبر تحفظاً قبل الحدث أو التحفظ المسبق أو التحفظ غير المعتمد على الأنباء وتحفظاً قبلياً. ويدل من جهة أخرى على الاختيار المسبق للطرق المحاسبية الخاصة بمعالجة الأصول والخصوم التي ينتج عنها انخفاضاً في القيمة الدفترية عن القيمة السوقية لصافي الأصول. لذلك فهو لا يستخدم إلا المعلومات المتاحة عند بداية استعمال الأصل. هناك حالات عديدة يتم فيها استخدام التحفظ المشروط والتحفظ غير المشروط والتي يمكن إدراجها في الجدول التالي:

¹ حميدة محمد عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص 146.

² Garcia Lara et al, op.cit, p :163.

³ الرشيدي ممدوح صادق محمد، مرجع سبق ذكره، ص 22

⁴ Antti frederiksson, op.cit, p :5.

⁵ علي يوسف، أثر محددات هيكل ملكية المنشأة في تحفظ التقارير المالية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مج 28، ع 1، 2012، ص 246. متوفر على الموقع www.damascusuniversity.edu.sy، اطلع عليه بتاريخ 2016.01.02.

⁶ Hellman N., op.cit, p:80

جدول رقم (1-2): أمثلة عن التحفظ المشروط والتحفظ غير المشروط

نوع التحفظ	حالات الاستخدام
المشروط	- تطبيق أسلوب التكلفة أو السوق أيهما أقل للمحاسبة عن المخزون السلعي. - الاعتراف بخسائر التدهور في قيم الأصول طويلة الأجل والأصول غير الملموسة. - عدم تسجيل الارتفاع في القيمة العادلة للأصول المعنوية.
التحفظ غير المشروط	- معالجة تكلفة إنشاء العناصر غير الملموسة داخليا كمصاريف بدلا من رسملتها. - طريقة الاعتراف الفوري لنفقات البحث والتطوير بدلا من الرسملة، وتحمل كمصروفات على الربح المحاسبي في الدورة التي حدثت فيها. - احتلاك الأصول طويلة الأجل بطريقة الاحتلاك المعجل وبمعدلات تفوق معدل الاحتلاك الاقتصادي لها عوض طريقة القسط الثابت. - الاستمرار في تطبيق أساس التكلفة التاريخية فيما يتعلق بتسجيل وإظهار الأصول بقائمة المركز المالي.

من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- 1- رشا الغول، التحفظ المحاسبي، مكتبة الوفاء القانونية، ط1، 2015، ص27.
- 2- مجدي مليحي عبد الحكيم، أثر هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على التحفظ المحاسبي في التقارير المالية، مجلة الإدارة العامة، جامعة بنها، مج5، ع5، 2014، ص11.
- 3- Hellman N., accounting conservatism under IFRS, accounting in Europe, vol.5, issu 2, 2008, p: 80.

3- العلاقة بين أشكال التحفظ المحاسبي

وفقا للإرشاد الرابع (APB N° 4) الصادر عن مجلس مبادئ المحاسبة الأمريكي، يقضي التحفظ المحاسبي باحتمال وجود أخطاء ممكنة بالقياس المحاسبي، وتكون هذه الأخطاء في الغالب في اتجاه التقدير بالنقص وليس التقدير بالزيادة لكل من صافي الأصول وصافي الدخل. وفي ضوء ذلك، فإن التحفظ المحاسبي له الأثر الواضح على القوائم المالية من خلال بعدين أساسيين هما¹:

- **أولا:** يؤدي التحفظ المحاسبي إلى تخفيض درجة ملاءمة المحتوى المعلوماتي للميزانية، كنتيجة للتقدير بالنقص لكل من صافي الأصول أو القيمة الدفترية لحقوق الملكية بالمقارنة مع قيمها الاقتصادية، وهو ما يعرف بالتحفظ غير المشروط أو المسبق.

- **ثانيا:** يؤدي التحفظ المحاسبي إلى تحريف عملية قياس الدخل، من خلال تأجيل الاعتراف بالأحداث السارة المستقبلية والمتمثلة في ارتفاع القيم الاقتصادية لحين تحقق تلك الزيادة. كما يشجع على تعجيل الاعتراف بالخسائر المتوقعة في ضوء التنبؤ بالأحداث المستقبلية غير السارة. وهو ما يعرف بالتحفظ المشروط أو اللاحق.

وباستقراء مختلف الأبحاث والدراسات، فقد أشارت في معظمها إلى أن كلا النوعين يشكّان معا التحفظ المحاسبي بوجه عام، ويؤديان إلى النتائج نفسها من حيث انخفاض الربح والقيمة الدفترية لحقوق الملكية. وغالبية هذه الدراسات لم تميّز ولم تفرّق بين أشكال التحفظ المحاسبي المدرجة لدى عملية قياسه، مما يمكننا من القول أنهما غير مستقلان عن بعضهما البعض وهما وجهان لعملة واحدة، ومن ثم فإن سياسة التحفظ المحاسبي لا تتم إلا بتوفر وتكامل الشككين مع بعضهما. في هذا السياق يرى (Zhang) بأن أشكال التحفظ السابقة تؤدي إلى انخفاض في قيم الأصول، لكنهما يختلفان في القدرة على توصيل المعلومات الجديدة من خلال القوائم المالية، حيث أن الاعتراف بالخسائر بشكل فوري هو تحفظ مشروط يؤدي إلى انخفاض مشروط بنوع الأخبار. بالمقابل تطبيق طرق

¹ رشا الغول، مرجع سبق ذكره، ص28.

محاسبية متحفظة - تحفظ غير المشروط - يقود إلى الانخفاض من خلال التخصيص المنتظم للتكلفة على مدار العمر الإنتاجي للأصل دون أن يعكس معلومات جديدة عن التغيرات في قيم الأصول¹. ومن وجهة نظر (Basu)، يكمن الفرق الرئيسي بين الشكلين في أن التحفظ المشروط يستخدم ويكشف عن المعلومات التي يتم استلامها في الفترات اللاحقة، بالمقابل يستخدم التحفظ غير المشروط فقط المعلومات المعروفة في بداية حياة الأصل². كما أن كلا النوعين يعتبران شقين متكاملين يكوّنان معاً التحفظ المحاسبي ويرتبطان بنفس المجموعة من الدوافع مثل: التعاقدات، المسؤولية القانونية وغيرها...، كما تم تقديم مقاييس التحفظ المحاسبي بوجه عام دون التمييز بينهما³. وتتفق هذه الدراسة مع دراسة (Beaver & Ryan) بعدم وجود استقلالية لكل شكل من أشكال التحفظ عن الآخر، وكلاهما يؤدي لتخفيض قيمة الربح وكذا القيمة الدفترية للموجودات، كما أن جوهر الاختلاف بين التحفظ المشروط والتحفظ غير المشروط يكمن في أن الأول يستخدم المعلومات عندما يتم استلامها مستقبلاً مثل قاعدة "أيهما أقل"، أما الثاني فيستخدم المعلومات من البداية. لكن رغم ذلك هناك نوع من التكامل والترابط بين النوعين وكلاهما يعطي نفس النتائج ومرتبطة بنفس الدوافع⁴.

4- تصنيفات أخرى للتحفظ المحاسبي

إن التصنيف السابق والذي يقوم على أساس التمييز بين التحفظ المشروط والتحفظ غير المشروط يعتبر التصنيف الأكثر استخداماً في المجال العملي، والأكثر شيوعاً وسط الأبحاث والدراسات الأكاديمية على المستوى الدولي. لكن هذا لا يعني أنه التصنيف الوحيد المعتمد، حيث هناك تصنيفات أخرى للتحفظ نذكر منها⁵:

أولاً: التحفظ الإلزامي والتحفظ الاختياري

أ- التحفظ الإلزامي (Mandatory conservatism)

ينتج من خلال إلزام المبادئ والمعايير المحاسبية الملزمة، والتي يطلق عليها المبادئ المحاسبية المتحفظة. فهو التحفظ الذي ينشأ عن الاستجابة لمتطلبات تنظيم محاسبي معين، أو قوانين منظمة للنشاط التجاري وغيرها. وبالنظر لمضمونه فإنه يكون بناء على قرارات خارجة عن اختيار إدارة المنشأة.

ب- التحفظ الاختياري (Voluntary conservatism)

إن التحفظ الاختياري هو المصطلح المرادف للتحفظ غير المشروط، وهو ذلك النوع الذي تحدده الإدارة من خلال ما تقوم به من اختيارات محاسبية من بين بدائل الطرق المحاسبية المتاحة في عملية القياس أو الإفصاح. يعتبر عكس النوع الأول لأنه ينشأ عن قرارات داخلية تحددها إدارة الشركة بهدف تحقيق أهداف معينة.

¹ Jing Jing Zhang, accounting conservatism and private debt contracting, working paper, Northwestern university, February 2008, p :6. Available at (www.Kellogg.northwesterner.edu). Vu le 20.08.2015.

² بشري نجم عبد الله المشهداني وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 365.

³ إبراهيم السيد عبود، دور الاستثمار المؤسسي في زيادة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية المنشورة، دراسة نظرية وميدانية على الشركات المقيدة في سوق المال السعودي، الدوة (12) لتطوير مهنة المحاسبة بالملكة العربية السعودية، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود، ماي 2010، ص 19. متوفر على الموقع (ieftpedia.com)، تاريخ الاطلاع 2016.01.04.

⁴ محمد فلاح السمارة، أثر التحفظ المحاسبي واللائحة بالمعلومات على تكلفة التمويل في شركات المساهمة العامة الأردنية، أطروحة دكتوراه محاسبة (غير منشورة)، كلية الدراسات المالية والإدارية العليا، جامعة عمان العربية، الأردن، 2009، ص 21.

⁵ رشا الغول، مرجع سبق ذكره، ص: 29-30.

ثانيا: تحفظ الميزانية وتحفظ الربح (Balance sheet conservatism and earning conservatism)

إن التقدير بالقيم المنخفضة للقيم الدفترية لحقوق الملكية يعرف بتحفظ الميزانية، بالمقابل يعرف تحفظ الأرباح بسرعة انعكاس الأنباء السيئة على الربح مقارنة بالأنباء السارة، وللإشارة فإن العلاقة بين النوعين هي علاقة عكسية.

ثالثا: التحفظ الدائم والتحفظ المؤقت (Permanent conservatism, temporarily conservatism)

أ- **التحفظ الدائم:** يتمثل في اختيارات الإدارة التي تكون بشكل دائم ومستمر مع مرور الزمن، وغالبا ما يتعلق بالتحفظات الإجبارية التي تفرضها المعايير المحاسبية المقبولة قبولا عاما، أو التي تحقق الأهداف الاستراتيجية للإدارة، أو غالبا ما تكون تحفظات إجبارية تفرضها جهات خارجية عن الشركة لها سلطة الإلزام.

ب- **التحفظ المؤقت:** يشمل اختيارات الإدارة التي تم تعديلها باختلاف المواقف والأوضاع والقرارات التي ستتخذ، وكذا الظروف المحيطة. يتضمن في الغالب استخدام سياسات وطرق محاسبية لتحقيق أهداف محددة في فترات زمنية معينة.

رابعا: التحفظ الكلي والتحفظ الجزئي (Absolute conservatism and Partial conservatism)

أ- **التحفظ الكلي:** يتضمن اختيارات الإدارة لجميع عناصر التحفظ المحاسبي كالإيرادات والمصاريف والخسائر، الأصول والالتزامات، يشتمل على التغيرات المحاسبية بالكامل من سياسات وطرق محاسبية وحكم شخصي بغية جعل نظام المعلومات المحاسبي أكثر تحفظا.

ب- **التحفظ الجزئي:** يتعلق باختيارات محاسبية محددة لعناصر معينة لا تشمل كافة العناصر التي يمكن تعديل قيمتها أو تقديرها، بما يحقق أهدافا مرحلية أو جزئية مثل: اختيار بدائل محاسبية متحفظة للتحكم في بعض النسب كالسيولة ورأس المال في مرحلة إبرام عقود الديون.

كما أضافت دراسة (بشرى فاضل) معيارا آخر للتصنيف وهو معيار النتيجة وطبيعة التأثير، وعلى أساسه تم إدراج شكلين آخرين يتداخلان مع الأشكال السابقة الذكر هما¹:

أولا: التحفظ المحاسبي لقائمة المركز المالي:

هو الانخفاض المستمر في تقييم حقوق الملكية، يقاس بنسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية والاختلاف بين القيمتين الدفترية (محاسبية) والسوقية (اقتصادية) ينعكس على الانخفاض في تقييم الموجودات.

ثانيا: التحفظ المحاسبي لقائمة الدخل

هذا النوع من التحفظ يتضمن تعريف (Basu) للتحفظ المحاسبي، والذي يشير إلى اختلاف مستوى التحقق المطلوب للاعتراف بالخسائر الناتجة عن الأنباء السيئة، مقارنة بالتحقق المطلوب للاعتراف بالأرباح الناتجة عن الأنباء الجيدة.

¹ بشرى فاضل خضير الطائي، أثر استقلالية المدقق على ممارسة التحفظ المحاسبي: بحث تطبيقي في شركات القطاع المالي المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، مج22، ع89، 2016، ص475. متوفر على الموقع (<https://iasj.net>)، تاريخ الاطلاع 2016.07.02.

المبحث الثاني: مبررات ودوافع استخدام التحفظ المحاسبي

إن الباحث في أدبيات المحاسبة والفكر المحاسبي بشكل عام يلاحظ تعدد الدراسات التي حاولت تحديد الدوافع الكامنة وراء تبني سياسة التحفظ المحاسبي، فقد كانت هناك جهوداً حثيثة في السنوات الأخيرة من طرف الكتاب والباحثين لمحاولة الإلمام بجميع العوامل الضمنية التي تتحكم في درجة التحفظ المحاسبي زيادة أو نقصاناً، وهذا سعياً للوقوف على أهم المبررات والتفسيرات النظرية التي تفسّر السلوك المحاسبي المتحفظ في التقارير المالية. وبالنظر لتعدد الدراسات وكثرتها وتنوعها في هذا المجال، نجد أن دراسة (Watts) لسنة 2003 تعتبر أقدم وأبرز الدراسات المعتمدة، والتي تضمنت جملة الدوافع والتفسيرات الخاصة بسياسة التحفظ المحاسبي. كما عمل الباحث من خلالها على إيجاد أدلة قاطعة على صحة هذه التفسيرات، وأشار إلى أن تفسيرات التحفظ المحاسبي اعتمدت مبدئياً على استخدام المحاسبة في تنظيم العلاقة بين المنشأة والأطراف ذات العلاقة، كالمؤسسات الأخرى، المستثمرين، الدائنين، المديرين، حملة أسهم. وقد أكد (Watts) في دراسته المقدمة على ضرورة استمرار الباحثين والمفكرين والمضي قدماً في البحث عن أدلة تتعلق بتفسيرات التحفظ المحاسبي¹، حيث يعتبره الباحثون كجزء من الآليات الفعالة في تنظيم الشركة وعقودها مع الأطراف المختلفة.

يتضمن تبني سياسة التحفظ مواجهة الأخطار الأخلاقية المرتكبة من طرف جهات من داخل الشركة، والتي تحوز معلومات غير متماثلة ومسؤوليات محدودة ومكافآت غير متماثلة²، لذا تعتبر هذه السياسة المحاسبية مفيدة ولها منفعة لمختلف مستخدمي المعلومات المحاسبية، من خلال تسهيل عملية التعاقد وتخفيض تكاليف الوكالة المصحوبة باللاتماثل للمعلومات فيما بين الأطراف المتعاقدة. وبصدد تحليل أهم دوافع ومبررات تبني سياسة التحفظ المحاسبي واستيعابها بشكل ملائم، فمن الضروري العمل على التمييز بين سلوك كل من³: إدارة المنشأة، الهيئات المهنية المسؤولة عن إعداد المعايير المحاسبية، المحاسب والمراجع، الهيئات النظامية المسؤولة عن متابعة الالتزام بالمعايير.

فبالنظر للإدارة فهي تأخذ بعين الاعتبار صافي الأصول الحالي والمستقبلي، ومن صالحها عدم تبني هذه السياسة عند إعداد التقارير المالية من خلال ترحيل الخسائر الحالية إلى المستقبل وبالمقابل تسجيل الأرباح المتوقعة، وهو ما يتعارض مع مضمون سياسة التحفظ المحاسبي. أما من جهة المحاسب، والذي يعتبر الطرف الأول والمسؤول عن إعداد القوائم المالية وعرض وتوفير المعلومات المحاسبية إلى جانب المراجع وهيئات إعداد المعايير المحاسبية وهيئات المتابعة، فهذه الأطراف يعتبر سلوكها معاكساً تماماً لسلوك الإدارة، خاصة عند الاعتراف بالأرباح. وبين (أبو الخير) أن هيئات وضع المعايير تتبنى سياسة التحفظ عند إعداد التقارير المالية على أساس قبلي، بينما يتبنّاها المحاسب على أساس بعدي عند تطبيق تلك المعايير، ثم تأتي هيئات المتابعة بعد إعداد ونشر القوائم المالية⁴. وفي ظل تعدد الأطراف التي لها علاقة بنشاط المنشأة تتعدد مبررات استخدام سياسة التحفظ المحاسبي.

¹ محمد إبراهيم عبيدات، أثر استخدام مفهوم التحفظ المحاسبي على ملائمة وموثوقية المعلومات المحاسبية، رسالة دكتوراه، (غير منشورة)، جامعة عمان العربية، 2004، ص 36.

² بشرى نجم عبد الله المشهداني وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 8.

³ أبو الخير مدثر طه، المنظور المعاصر للتحفظ المحاسبي، المجلة العلمية للتجارة والتمويل كلية التجارة، جامعة طنطا، مصر، مج 2، ع 01، 2008، ص-ص 8-9.

⁴ المرجع نفسه.

لقد حدّد الباحثون والمفكرون في الأدب المحاسبي أسباباً عديدة ومختلفة للتحفظ المحاسبي، وتوصلوا إلى أن العوامل المؤثرة مثل: التعاقد، المسؤولية القانونية، عوامل التنظيم، العوامل السياسية، العوامل الضريبية قد تسبّب اختلافات في درجة التحفظ المحاسبي المطبق وتشجّع على ممارسة بعض أنواعه، إلا أن عامل التعاقد يعتبر من أقدم التفسيرات التي أثّرت على طبيعة التحفظ¹. في نفس السياق أكد (Basu) على أنه في الوقت الذي ظهرت اعتبارات التعاقدات لتفسير أصول التحفظ المحاسبي، فإن الضرائب، المسؤولية القانونية، العملية السياسية قد عملت أيضاً على التأثير على درجة ممارسة التحفظ المحاسبي². ولقد عمل (Watts) على تقديم أربع تفسيرات جوهرية لهذا المفهوم والتي تعد الأساس في تحديد طلب المنشأة لتبنيّه³، وفيما يلي عرض لهذه التفسيرات:

المطلب الأول: التفسير التعاقدي للتحفظ المحاسبي (Contracting explanation)

يعتبر التفسير التعاقدي من أقدم التفسيرات المقدّمة على مستوى الفكر المحاسبي لتفسير التحفظ، كما أن المقترحات المقدمة في ظل هذا التفسير تم تطويرها بدرجة كبيرة على يد الكثير من الباحثين في الأوقات الماضية. وباستقراء مختلف الأبحاث ذات الصلة بالموضوع، نجدها في معظمها قد ركّزت - في مجال الدوافع التعاقدية - على عقود الدين (Debt contracts) وعقود حوافز الإدارة (Compensation contracts)، إضافة إلى حوكمة الشركات. وهذا لأنه في ضوء التعاقدات يتجلى التحفظ المحاسبي كوسيلة فعالة في إتمام هذه التعاقدات، على اعتبار أنه - في جوهره - يتضمن الحصول على معايير تحقق أكثر صرامة بالنسبة للأرباح مقارنة بالخسائر. وكنتيجه لهذا الاختلاف في معايير التحقق، يتم تأجيل الاعتراف بالمكاسب وتعجيل الاعتراف بالخسائر، مما يترتب عليه انخفاض احتمالية ظهور صافي الأصول والأرباح بأكبر من قيمتها الحقيقية، ومن ثم انخفاض احتمالية وجود توزيعات للأرباح تخل بالتعاقدات أو تخفّض من قيمة الشركة⁴. وبذلك يظهر التحفظ المحاسبي كجزء من التقنية الكفؤة المستخدمة في تنظيم المنشأة، وفي تنظيم عقودها مع المنشآت والشركات الأخرى.

يعد الدور التعاقدي أحد التفسيرات الخاصة بمفهوم التحفظ، والذي نشأ كنتيجة لتقنية التعاقد بين المنشأة ومختلف الأطراف، وأنه يمكن أن يساعد على التحكم في الصراع القائم بين الإدارة والمساهمين، على غرار الصراع القائم بين حملة الأسهم وحملة السندات⁵. وقبل التطرق لمضمون هذا الدافع، ينبغي عرض نظرية الوكالة وعلاقتها بالتحفظ وهذا تسهيلاً لفهم التفسير التعاقدي.

1- نظرية الوكالة والتحفظ المحاسبي

نظرية الوكالة هي إحدى نظريات علم الاقتصاد التي تستخدم كأساس للتنبؤ بسلوك الأطراف داخل التنظيم، حيث تعتمد على العلاقات التعاقدية (القانونية) التي تحكم أطراف عقد الوكالة، والذي من خلاله يلتزم الوكيل بتمثيل ورعاية مصالح الموكل. ومع ظهور

¹ Sanna Haimalainen, the effect of institutional setting on accounting conservatism: empirical evidence from the Nordic countries and the transitional economies of Europe; PHD thesis; Lappeenranta University of technology, Finland, 2011, p: 51. Available at (www.doria.fi), Vu le 10.02.2016.

² Basu S., op.cit., p :9.

³ Watts L,R, op.cit, p:12.

⁴ حميدة محمد عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 147.

⁵ محمد إبراهيم عبيدات، مرجع سبق ذكره، ص ص 36-46.

نظرية الوكالة ازدادت الحاجة إلى تبني سياسات متحفظة وتزايد معها اهتمام الكتاب والمفكرين بهذا المفهوم. ونظرية الوكالة هي: "علاقة تعاقدية بين طرفين هما الوكيل والموكل، حيث يعمل الوكيل لمصلحة الموكل"¹. ومن الطبيعي أن يسعى كل طرف من أطراف عقد الوكالة إلى تحقيق أقصى ما يمكن من المنفعة لصالحه، كما أن مصالح كل طرف قد تتفق في بعض الأمور وقد تعارض في أخرى. إن تكاليف الوكالة تنشأ من دوافع المديرين التي تتمثل في المبالغة في قيمة الشركة، من خلال المبالغة في الأرباح الحالية والتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة، نظراً لأن تعويضات المديرين عادة ما ترتبط بالأرباح.

وحسب (Basu) يأتي تبني سياسة التحفظ المحاسبي في التقارير المالية لحل مشاكل الوكالة الناشئة بين المديرين وحملة الأسهم كنتيجة للفصل بين الملكية والإدارة². فعملية الفصل هذه أدت إلى استعانة ملاك الشركة وحملة الأسهم بمجموعة من المديرين المحترفين لإدارة الشركة، والذين بدورهم عملوا على تعظيم منافعهم الذاتية على حساب حملة الأسهم، مما أدى إلى فقدان التقارير المالية لجودتها ومصداقيتها، وبالتالي تزايد مشاكل الوكالة. ويتوقف حجم هذه المشاكل على نمط هيكل الملكية الذي يعتبر المحدد الأساسي لتكلفة الوكالة³. هذا معناه أن المشاكل تختلف من حيث كون الملكية مشتتة أو مركزة، سواء كانت ملكية إدارية، أو مؤسسية، أو ملكية كبار المستثمرين أين تزداد الحاجة لحماية صغار المستثمرين من التصرفات الانتهازية للإدارة لسيطرتها على المعلومات المحاسبية. وفي ضوء تنوع هيكل ملكية الشركات تزداد الحاجة إلى التمسك بالتحفظ المحاسبي لإعداد قوائم مالية تتصف بالاعتمادية والمصدقية، وبالشكل الذي يجعلها وسيلة أساسية للمستخدمين. وكدليل على عدم تغليب مصلحتهم الشخصية وتجنباً للمسؤولية القانونية، لجأ هؤلاء المدبرون لتقديم معلومات أكثر تحفظاً.

2- مفهوم التفسير التعاقدية

سبق وأن ذكرنا أن تفسيرات التحفظ المحاسبي تعتمد على استخدام المحاسبة في مجال العقود، حيث أن التعاقدات تجري بين أطراف مختلفة ذات مصالح متعارضة في الشركة، وهذا باعتبار أن هذه الأخيرة تعمل في محيط متعدد الأطراف المهتمة بنشاطها وتسعى لتحقيق مصالحها الشخصية كالمساهمين، المقرضين المديرين، حملة الأسهم، المستثمرين. يعد الاستخدام التعاقدية في المحاسبة من أقدم المواضيع، كما يعتبر المصدر الرئيسي للتحفظ المحاسبي ويقصد به: "التركيز على العقود الرسمية بين الأطراف ذات العلاقة في المنشأة كعقود الدين وعقود المكافآت، ويعتبر مطلباً من المساهمين والمقرضين بإعداد تقارير مالية متحفظة لتخفيض تكاليف الوكالة، ولترتيب الحوافز الإدارية"⁴. ويرى (Watts) أن: "المحاسبة استخدمت ولعقود طويلة لتقسيم العوائد بين الأطراف المتعددة في المنشأة، وكان لسياسة التحفظ المحاسبي الأثر الكبير والواضح على عقود الدين وعقود مكافآت الإدارة"⁵. من هذا المنظور، نجد أن هذه السياسة تستعمل لمواجهة حالة عدم تماثل المعلومات من جهة، والتقليل من المشاكل التي قد تظهر بين أطراف التعاقد والمتعلقة بالتحاسب

¹ محمد فلاح السمارة، مرجع سبق ذكره، ص 45.

² علام محمد حمدان، التحفظ المحاسبي وجودة الأرباح في سوق البحرين للأوراق المالية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، ع 144، 2010، ص 187. متوفر على الموقع (Researchgate.net)، تاريخ الاطلاع 2016.02.16.

³ مجدي مليحي عبد الحكيم، مرجع سبق ذكره، ص 5.

⁴ عمر اقبال، مأمون القضاة، أثر الازمات المالية على دعم سياسة التحفظ المحاسبي: دراسة حالة شركات المساهمة في الأردن، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، مج 28، ع 4، 2014، ص 903. متوفر على الموقع (https://journals.najah.edu)، تاريخ الاطلاع 2016.02.18.

⁵ Watts R,L, op.cit, p:4.

من جهة أخرى، لذا فهي تقدم منفعة للأطراف المتعاقدة. ويعتبر التحفظ المحاسبي من جانب العملية التعاقدية عنصراً مهماً في عملية التعاقد الكفء، حيث عند التقرير عن الأرقام المحاسبية المتعلقة بالعملية التعاقدية، يعمل التحفظ كسياسة محاسبية على تقليص وتقييد السلوك النفعي للإدارة من خلال التقليل قدر الإمكان من استغلال هذه الأخيرة لتحقيق مصالحها الشخصية على حساب الدائنين والمساهمين. ولتفسير ذلك عادة ما نميز بين نوعين من العقود:

أولاً: عقود المديونية (التعارض في المصالح بين المالك والدائنين)

أكدت دراسة (Ball et al) على أن الدافع الرئيسي للتحفظ المحاسبي هو زيادة كفاءة عقود المديونية¹، حيث أن عقود المديونية تمثل إحدى مصادر التمويل للشركات وتتم في إطار المعلومات المحاسبية الظاهرة في القوائم المالية، وفي ضوء النسب المالية التي تحدد قدرة الشركة على السداد. وقد يحدث وأن ينشأ نوع من التعارض في المصالح أو نزاع بين حملة الأسهم الذين يمثلون فئة المالك، وحملة السندات الذين يمثلون فئة الدائنين، وهذا عندما تسعى فئة حملة الأسهم -عبر وكيل الإدارة- لنقل الثروة من الدائنين إليهم؛ عبر إجراءات تعمل على تخفيض الديون الخارجية للشركة والتأثير على قيمتها الكلية²، الأمر الذي يؤدي إلى تحول التخفيض من قيمة الديون إلى زيادة حقوق الملكية. ولحماية أنفسهم ومصالحهم ضد التصرفات الانتهازية للمالك، يلجأ الدائنون لوضع شروط في عقود الديون لتقييد هذه التصرفات التي تهدف لتخفيض قيمة قروضهم.

وفي دراسة لـ (Peeck 2006)، وجدت أن هناك ارتباطاً سلبياً بين سياسة التحفظ ونزاع المصالح الذي يمكن أن يتولد بين المقرضين والمساهمين، وأشارت إلى أن معظم الباحثين أكدوا على أنه كلما طلب المقرضون تبني ممارسات محاسبية متحفظة، كلما قل نزاع المصالح بين مختلف الأطراف³. وتعتبر الشروط المتعلقة بتوزيع الأرباح والمنصوص عليها في عقود الدين دليلاً على سياسة التحفظ الذي يسعى إليه الدائنون، وهذا لضمان عدم الإفراط في توزيع الأرباح والمحافظة على أدنى حد ممكن من قيمة صافي الأصول لحماية قروضهم⁴. زيادة على ذلك عادة ما يطلب المقرضون قوائم مالية متحفظة عند عملية التعاقد وبعده، ويعملون على وضع شروط التحفظ في الأرقام المحاسبية ضمن عقود القروض، كما يمنحون الشركات المقترضة التي تقدم قوائم مالية متحفظة معدلات فائدة أقل مما يمنحون قوائم مالية غير متحفظة⁵. وقد فسّر (Ruch) سلوك الدائنين بأنهم يولون أهمية لمعرفة مقدار صافي أصول المؤسسة باعتباره يشكّل ضماناً لهم لاسترجاع أموالهم، لذا فهم يشترطون درجة عالية من التحقق بالنسبة للمعلومات التي ترفع صافي الأصول مقارنة بالمعلومات التي تخفّض من قيمتها لدى إبرام العقود، وهذا للتأكد من أن مبلغ صافي الأصول الظاهر في الميزانية قابل فعلاً للتحويل إلى سيولة⁶.

¹ Ball Ray, Robin A, Sadka G: is financial reporting shaped by equity markets or by debt market? An international study of the timeliness and conservatism, A review of accounting studies, vol. 13, N°2, 2008, p :34. Available at (https://Scolar works.rit.edu/article), vu le 29 Novembre 2015.

² محمد فلاح السمارة، مرجع سبق ذكره، ص 23.

³ Zarai Med. A, Mourad A., Conservatisme comptable et cout de la Dette, Revue de Gouvernance, 2009, p :3.

⁴ علام محمد موسى حمدان، أثر التحفظ المحاسبي في تحسين جودة التقارير المالية، مرجع سبق ذكره، ص 417.

⁵ Zhang J., the contracting of accounting conservatism to lenders and borrowers, journal of accounting and economics, vol. 45, 2008, p:10. (www.citeseerx.ist.psu.edu). Vu le 20.02.2016.

⁶ Ruch G. et al, op.cit, p :8.

إن زيادة كفاءة عقود الدين هي الأثر الاقتصادي الأساسي للحفاظ، فالتقارير المالية المتحفظة توفر معلومات أكثر ملاءمة لأصحاب الديون وتمنح لهم بعض حقوق الرقابة. وكنتيجه لذلك، ترتفع المرونة المالية للمنشأة ومن ثم تميل للاحتفاظ بقدر أقل من النقدية واستخدام الدين كمصدر تمويل¹. وهذا معناه أن زيادة التحفظ ترتبط بوجود قدر أقل من النقدية لتحقيق أهداف وقائية للمنشأة. يضاف إلى ذلك، أن التحفظ له دور في تحسين كفاءة عقود الدين وزيادة فاعليتها من خلال زيادة قدرة المعلومات المحاسبية على التنبؤ، ويضمن للدائنين سياسات محاسبية متشددة لدى الاعتراف بالأرباح ويحد من توزيعها²، وبالتالي يقدم ضمانا للدائنين فيما يتعلق بسداد مختلف الالتزامات.

من خلال ما تم عرضه يمكن استنتاج العلاقة بين التحفظ المحاسبي كسياسة وبين عقود المديونية كعقود رسمية بين الأطراف المتعاقدة، فكما هو معروف تتضمن هذه السياسة تسريع الاعتراف بالأحداث التي يترتب عنها انخفاض الربح والأصول، وتأجيل الاعتراف بالأحداث التي ينجر عنها زيادة الربح والأصول، مما ينتج عنه تسريع الاعتراف بالخسائر ومن ثم تعجيل احتمالات انتهاك الشركة لشروط منح القروض التي تتضمنها تلك العقود. وهو ما يتيح المجال لهؤلاء المقرضين لممارسة حقوقهم التعاقدية وتقييد أنشطة الشركة لحماية مصالحهم. لذلك فإن سياسة التحفظ في المحاسبة قد ظهرت لحماية مصالح أصحاب الدين من التوزيعات الزائدة المقررة من طرف الإدارة لفائدة حملة الأسهم العادية. وهذا معناه أنه إذا ما استندت قرارات توزيع الأرباح على أرباح محاسبية متحفظة، فإن المساهمين لا يحصلون إلا على القليل. بالمقابل تعمل سياسة التحفظ على حماية مصالح حملة الأسهم من التوزيعات المستندة إلى المكاسب غير المتحققة أي المكاسب المتوقعة في المستقبل والتي لم يتم تحققها في الفترة الحالية، فالاعتراف بالخسائر غير المتحققة في الدخل الخاص بالفترة الحالية يحمي حملة الأسهم.

ثانيا: عقود حوافز الإدارة (التعارض في المصالح بين الملاك والمديرين)

تسمى أيضا عقود المكافآت والتي تعتمد على مقاييس محاسبية للأداء وبشكل أساسي الربح، وهذا لتقييم الأداء الإداري وتحديد مقدار الحوافز الإدارية. فالإدارة تؤدي عملها كوكيل عن المساهمين (الملاك) مقابل الحصول على تعويضات تتمثل في: جزء ثابت (الرواتب)، حد أدنى للمكافآت، جزء متغير يعتمد على تحقيق نسبة محددة من الربح المحاسبي. معظم هذه العقود يتم اعتمادها في عملية تقييم أداء الإدارة، ومن ثم تحديد مقدار حوافزها. وفي إطار سياسة التحفظ، فإن كفاءة هذه العقود قد تزيد بزيادة درجة التحفظ، من خلال الحد من دوافع الإدارة للقيام بتصرفات انتهائية لزيادة قيمة الربح في المدى القصير، وهذا لزيادة ما تحصل عليه من حوافز كممارسات إدارة الربح التي تعمل على زيادة الربح المحاسبي، أو قبول المشاريع ذات صافي قيمة حالية أقل والتي تؤدي لزيادة الأرباح على المدى القصير، على حساب المشاريع ذات صافي قيمة حالية أكبر والتي تؤدي إلى زيادة الأرباح في المدى الطويل³. وبهذا الشكل، فإن سياسة التحفظ تحول دون دوافع إدارة الشركة التي لها خطط حوافز تكون أكثر ميلا لاستخدام الطرق المحاسبية

¹ نصر طه حسن، حوكمة الشركات والتحفظ المحاسبي والقرارات المالية: أدلة عملية من البيئة السعودية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، ع 3، 2015، ص 34.

² علام محمد موسى حمدان، التحفظ المحاسبي في الأسواق المالية العربية، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، مح 19، ع 1، سنة 19، جانفي 2011، عمان، ص 24.

³ إبراهيم السيد عبيد، مرجع سبق ذكره، ص 10.

التي تحوّل الأرباح من الفترات المستقبلية إلى الفترة الحالية، وهذا لتحقيق مصالحها الشخصية على حساب المساهمين. فعلى مستوى عقود المكافآت وفي غياب مقاييس أرباح قابلة للتحقق، قد يحصل المديرون على مبالغ أكثر مما يستحقون، وبالتالي تخفيض قيمة الشركة. لكن في الحالة المعاكسة، نجد أن الدخل المقاس يتحفظ سوف يمنح مكافآت أقل للإدارة بناء على الأداء المالي، ويؤخر مكافآت المشاريع المستقبلية لوقتها¹. إن سياسة التحفظ مفيدة وفعالة في تقييد سلوك المديرين الذي غالبا ما يتّصف بالانتهازي لدى إعداد التقارير المالية، وإزالة تحيّز الإدارة نحو الإعلان عن الأرباح الموجبة فقط، وعن زيادة قيمة الشركة من خلال تقييد التوزيعات الانتهازية من طرف الإدارة. وفي حال ما تم تطبيق هذه السياسة بطريقة ثابتة ومتناسقة من فترة لأخرى، فسوف يتم توزيع الزيادة على جميع الأطراف وتحقيق الرفاهية للجميع². وفي سياق ذلك أكد (Watts) على أن التحفظ يعود بالنفع على المقرضين على عكس (Zhang) الذي أثبت أن أثر هذه السياسة يرجع بالفائدة على الطرفين على حد سواء: المقرضين والمدينين³.

حسب رأي الباحثة، فإن تبني سياسة التحفظ المحاسبي يحقق الفائدة لجميع أصحاب المصالح، حيث يضمن للمساهمين (الملاك) استمرارية الأرباح في المستقبل وجودتها. بالمقابل، يؤرّ للدائنين (المقرضين) ضمانا أكبر لسداد الالتزامات من خلال تبني سياسات أكثر تشددا في الاعتراف بالأرباح وبالتالي تجنب توزيع أرباح غير محققة. كما يجد من ميولات المديرين نحو ممارسة إدارة الأرباح عن طريق إدراج أرباح غير مؤكدة التحقق.

المطلب الثاني: تفسير التقاضي (A litigation explanation)

يسمى بعبارة أخرى المسؤولية القانونية أو المقاضاة أو التعرّض للتقاضي، ويعتبر دافعا آخر وراء تبني سياسة التحفظ المحاسبي ومبررا لتفادي التعرّض للمسؤولية القانونية، وهذا بالنسبة لإدارة الشركة أو مراجع الحسابات والمحاسب. فالدعاوى القضائية المرفوعة من طرف المساهمين ضد المنشأة هي مصدر أساسي من مصادر التحفظ. وقد أكدت بعض الدراسات (Beaver, Watts) أن المسؤولية القانونية على مستوى عقود السندات تشجّع على التحفظ المحاسبي، وعلى عكس التفسير التعاقدي فإن تفسير التقاضي تم تطبيقه حديثا في الولايات المتحدة الأمريكية⁴.

لقد تمسك المحاسبون بسياسة التحفظ لحماية أنفسهم بسبب تزايد مخاطر تقاضي المحاسبين والمراجعين، حيث أن ارتفاع حالات الدعاوى القضائية ضد هذه الفئة كان نتيجة القيود المفروضة في عقود الإقراض، وبالتالي كانت محل اتهام بقبول قوائم مالية لا تعكس حقيقة الواقع الذي تنشط فيه المنشأة. إن التزام المؤسسات بسياسة التحفظ يمكن أن يخفّض من مخاطر الدعاوى القضائية المتعلقة بأنشطة زيادة حقوق الملكية⁵، ويظهر خطر التقاضي وتكلفته كسبب من أسباب تفاوت درجات تبني الإدارة لسياسة التحفظ، حيث أن هذا الخطر واحتمالية وقوعه يرتفع بشكل أكبر في حالة المبالغة في تقييم الموجودات، والتي تمثل حد أدنى في مستوى

¹ علام محمد موسى حمدان، أثر التحفظ المحاسبي في تحسين جودة التقارير المالية، مرجع سبق ذكره، ص 417.

² Sanna Haimailainen, op.cit, p.p 51-52.

³ Zarai Med. et al, op.cit, p :3.

⁴ Watts R,L, op.cit p.p 12-13.

⁵ رشا الغول، مرجع سبق ذكره، ص 12.

التحفظ أكثر منها في حالة انخفاض تقييم الموجودات، والتي تمثل مستوى أعلى في تبني سياسة التحفظ¹. وقد أكد ذلك الباحثين (Watts, Beaver) وأثبتا أن المسؤولية القانونية ترتفع عندما تكون الأرباح وصافي الأصول مقيّمة بأعلى من قيمتها الحقيقية، وبالتالي ينخفض في هذه الحالة مستوى التحفظ الممارس مقارنة بتقييمها بأقل من قيمتها، وبالتالي زيادة مستوى التحفظ المحاسبي الممارس². وبما أن تكاليف التقاضي في الحالة الأولى تكون أكبر منها في الحالة الثانية، فهنا يكون للإدارة (والمحاسب) دافعا للتقرير عن قيم متحفظة للأرباح وصافي الأصول، وبذلك تتضح العلاقة العكسية بين التكاليف التي تتحملها المنشأة نتيجة للمسؤولية القانونية، والتي تم قياسها من مبالغ التعويض تجاه الغير، ودرجة التحفظ المحاسبي. وهو ما أكدته دراسة (Lara et al.) على أن التحفظ يمكن أن يقلل من خطر التقاضي بشكل كبير³.

تأسيسا على ما سبق ذكره، يظهر أن سبب التقاضي والدعاوى القضائية -بشكل عام- هو قيام المنشأة بالمبالغة في قيم أصولها ونتائج نشاطها. ففي حالة اكتشاف هذه المغالاة سوف تتدهور القيمة السوقية للشركة بالشكل الذي يعود بالضرر على المساهمين، مما يعرضها لمشكلة الدعاوى القضائية بدرجة كبيرة. والعكس، يقل خطر التقاضي إذا ما تم تخفيض الأصول ونتائج الأعمال، بالشكل الذي يرفع من قيمتها السوقية ويرجع بالفائدة على المساهمين. لذا نجد أن الإدارة تتجه للالتزام بسياسات متحفظة لمواجهة خطر الدعاوى القضائية، وهذا من خلال الإعلان عن الأرباح والأصول بشكل متحفّظ.

ولقد عرض (Watts) نظريات متعدّدة حاول من خلالها تفسير الأسباب الكامنة وراء تزايد أو تضائل ممارسات التحفظ، حيث في الولايات المتحدة الأمريكية ربط بين التغير في درجة ممارسة التحفظ والتغير في حجم المسؤولية القانونية التي تحددها مختلف القوانين، وأكد على أن الشركة قد تتحمل تكلفة لا تماثل المعلومات بسبب الدعاوى القضائية التي قد يرفعها المساهمين. وهذا يدل على أنه إذا كانت الشركة تتبنى سياسات تحفظية لدى إعداد القوائم المالية، فإن هذا سيقوّل من التكلفة التي ستتحملها والمتعلقة بالمسؤولية القانونية، وبالتالي قيمة الشركة ستكون أكبر. أما إذا عملت هذه الأخيرة على تضخيم قيمة أصولها، فستتحمل تعويضات قضائية كبيرة. ويستخلص (Watts) أن المسؤولين في الشركة يمارسون التحفظ كوسيلة لمعالجة مخاطر لا تماثل المعلومات والمسؤولية القانونية⁴.

لقد ارتفعت في السنوات الأخيرة حالات الإفلاس لشركات عالمية مشهورة، وكان السبيل أمام هذه الشركات لتضخيم أرباحها هو المبالغة في إعادة تقييم أصولها، بالشكل الذي يسمح بالحصول على القروض وجذب المستثمرين لشراء الأسهم. من بين أهم الشركات المتعثرة آنذاك: (Enron, Global, Xerox)، وتعود أسباب انهيارها إلى العبث، الغش والأخطاء المحاسبية، المغالاة في الأرباح، إخفاء المعلومات وممارسة التضليل⁵. هذا ما انعكس سلبا على أسواق المال الدولية وأنتج انخفاضاً في قيمة الاستثمارات

¹ بشرى فاضل خضير الطائي، مرجع سبق ذكره، ص475.

² حميدة محمد عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص 147.

³ Lara Garcia et al, op.cit, p :4.

⁴ أيمن أحمد شتيوي، تأثير مخاطر الدعاوى القضائية على ممارسات التحفظ المحاسبي في الشركات المتهمه بالتلاعب، مجلة الإدارة العامة، معهد الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية، مج50، ص4، إصدار سبتمبر 2010، ص4.

⁵ عبد الله ثعلب العتيبي، مرجع سبق ذكره، ص26.

على مستوى هذه الأسواق، وتراجع الثقة والمصادقية في القوائم المالية لهذه المنشآت. إلى جانب تورط شركات المحاسبة والمراجعة الكبيرة على غرار (Arthur Anderson) في قضايا مهنية، ونشر تقارير تضمنت مخالفات مهنية جسيمة ومضللة، مما أدى إلى زيادة المخاطر التي تعرضت لها شركات المراجعة كنتيجة لمقاضاة الأطراف المتضررة، خاصة المستثمرين. وللحد من السلوك المخالف لهذه الشركات، قامت الهيئات المهنية والحكومية بإصدار قوانين ونصوص تشريعية تحمّل من خلالها هذه الشركات بالمسؤولية القانونية عن أية محاولة غش أو تدليس بالقوائم المالية.

مما سبق يتضح أن زيادة قضايا الإفلاس وحالات التّعثر المالي أدت إلى رفع درجة التحفظ المحاسبي على مستوى شركات المراجعة، وهذا لضمان حماية نفسها من المساءلة القانونية والتعرض لنتائج سلبية أيضا. من جانب آخر ورد في بعض الدراسات إشارة لعلاقة مستوى التحفظ بطبيعة القوانين والأنظمة الحاكمة في البلد، منها دراسة (Bushman et al.) التي أشار من خلالها إلى أن خطر التقاضي يختلف ويتفاوت من دولة لأخرى تبعا لقوة وجود أنظمة للتقاضي. فالتفاوت الزمني لاستجابة الأرباح للأخبار السيئة بسرعة أكبر منها للاستجابة للأخبار الجيدة يكون أكبر في شركات البلدان التي تملك نظام تقاضي جيد، على عكس شركات البلدان التي يكون فيها نظام التقاضي أقل جودة. وأثبتت الدراسة أيضا أن الشركات الناشطة في الدول التي تتمتع بنظم قانونية ومهنية قوية، ولديها قوانين قوية لحماية المستثمر مثل (USA)، تتمتع بمستوى أكبر من التحفظ المحاسبي مقارنة بالشركات في الدول التي تتمتع بنظم قانونية ضعيفة وبضعف قوانين حماية المستثمر مثل الأرجنتين بلغاريا والشيلى¹.

المطلب الثالث: التفسير التنظيمي للتحفظ المحاسبي (Regulatory Explanation)

إن شكل التنظيم وطبيعته يمكن أن يؤدي إلى تبني سياسات محاسبية أكثر تحفظا²، ويعتبر دافعا ومبررا واضحا للقائمين على وضع القوانين المنظمة والمسؤولين عن وضع المعايير المحاسبية ليكونوا أكثر تحفظا. ويقصد بالتنظيم، التنظيم المحاسبي الذي يشمل الجهات المعنية بتحديد شكل مهنة المحاسبة وكيفية إعداد المبادئ والسياسات المحاسبية. تتمثل هذه الجهات في جهات معنية بوضع المعايير المحاسبية كأحد أشكال تنظيم السياسات المحاسبية على المستوى الدولي، وجهات أخرى معنية بمتابعة الالتزام بتلك المعايير. إن أساليب التنظيم المحاسبي هي أحد الأسباب التي أدت لزيادة درجة التحفظ المحاسبي، حيث أن إصدار المعايير المحاسبية يؤثر بشكل فعال على ممارسة التحفظ بالزيادة أو النقصان، كما تعد التعليمات الخاصة بالإبلاغ المالي من دوافع التحفظ³.

من وجهة نظر الباحث (Watts) وبالرغم من وضوح هذا الدافع لدى المشرعين نحو أن تكون المحاسبة أكثر تحفظا، فإنه ليس كذلك بالنسبة لواضعي المعايير، حيث يزداد النقاش حول أن تكون المعلومات المحاسبية حيادية وليست متحفظة⁴. وبشكل عام فإن التنظيم جعل المحاسبة أكثر تحفظا وشجّع المشرعين على وضع قوانين تخفّض من الدخل ومن قيم الأصول وتزيد من الالتزامات. وفسترت

¹ Bushman, R.M, Joseph D., Piotroski, Financial reporting in incentives for conservative accounting: the influence of legal and political institutions, Journal of accounting and economics, vol. 42, 2006, p120. Available at (www.sciencedirect.com), vu le 20.02.2016.

² ليث أكرم مفلح القضاء وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص513.

³ عوض أمال محمد، مرجع سبق ذكره، ص113.

⁴ Watts R,L, op.cit, p:14.

(بشرى نجم) جوهر العلاقة بين الحفاظ وجانب التنظيم المحاسبي من خلال أن الخسائر الناجمة عن تضخيم الربح المحاسبي أو صافي الأصول لها آثار سلبية على المجتمع ككل، وبما أن معدي المعايير والمنظمين يتحملون مسؤولية سياسية نتيجة تطبيق تلك المعايير، فهم سيضعون معايير محاسبية متحفظة لتفادي الأضرار التي قد تلحق بسمعتهم المهنية. لذلك تستخدم سياسة الحفاظ من قبل المنظمين وواضعي المعايير كأداة لحماية سمعتهم من أثر المبالغة في قيمة الشركة أو الدخل نتيجة تطبيق المعايير المحاسبية¹. إن كل من واضعي المعايير والمشرعين سيكونون أكثر عرضة للنقد عند تبنيهم لمعايير محاسبية تشجع على التقدير المبالغ فيه لصافي الأصول بدلا من تخفيض قيم صافي الأصول². فقد أشار (Watts) في دراسته لعام 2003 إلى أن الخسائر الناتجة عن المبالغة في تقييم الأصول والدخل تؤخذ بعين الاعتبار في العملية السياسية بشكل أكبر من المكاسب المضخى بها، والناتجة عن تخفيض الدخل أو تقييم الأصول بأقل من قيمتها. لذا فإن المنظمين والمحاسبين وواضعي المعايير ينادون بممارسة مستوى معين من الحفاظ المحاسبي³.

وهناك العديد من الدراسات التي أكدت على وجود علاقة بين مستوى الحفاظ المحاسبي ومدى تواجد تشريعات وأنظمة محاسبية ذات جودة، من بينها دراسة (رشا الغول) التي أثبتت أن أرباح الشركات التي تعمل في دول تتمتع بمستوى جيد من التنظيم المهني والمحاسبي وبوجود قوانين عامة تنظم الإطار العملي، تعتبر أكثر تحفظا مقارنة بشركات تعمل في دول أخرى⁴. وحسب دراسة (Ball et al) فإن إنجلترا تصنف من بين الدول الأقل تحفظا، وهذا لأن التكاليف المتعلقة بالتنظيم هي أقل مقارنة بالدول الأخرى⁵. كما بينت دراسة (Paul, et al) أن مستوى الحفاظ في الدول التي تتولى فيها الحكومة وضع المعايير المحاسبية كفرنسا، ألمانيا، اليابان، يقل عن تلك الدول التي يتولى فيها القطاع الخاص وضع المعايير المحاسبية مثل أمريكا، كندا، استراليا، والمملكة المتحدة خلال الفترة (1985-1995)⁶.

مما سبق عرضه نستنتج أن هناك مبررات للعمل والميل نحو تبني سياسة الحفاظ المحاسبي لدى الأطراف القائمة على إعداد وتنظيم السياسات والمعايير المحاسبية. فكلما كانت هذه السياسات أقل تحفظا بالشكل الذي يؤدي إلى تضخيم قيم الأرباح والأصول، كلما تعرضت الأطراف المسؤولة لانتقادات أكبر. لذا تساهم سياسة الحفاظ في تخفيض التكاليف السياسية نتيجة تطبيق المعايير المحاسبية والتشريعات الإجبارية.

المطلب الرابع: التفسير الضريبي (Income Tax Explanation)

بشكل عام، توجد بعض القوانين الضريبية التي تساهم في رفع أو خفض درجة الحفاظ المحاسبي، وهذا لأن الطرق المحاسبية التي تعتمد عليها المنشأة قد تؤثر على الأرباح المحققة، وبالتالي على قيمة الضرائب المستحقة الدفع. وبما أن الحفاظ المحاسبي يقوم على مبدأ تعجيل الاعتراف بالمصاريف والالتزامات، وتأجيل الاعتراف بالأرباح والإيرادات، فهذا سيؤدي إلى تقليص حجم الالتزامات الضريبية

¹ بشرى نجم عبد الله المشهداني، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 367.

² Gotti Giorgio, conditional conservatism in accounting: New measure and tests of determinants, financial services forum publication, university of Massachusetts Boston, 2008, p:5. Available at (Scolarwork.umb.edu), vu le 20.02.2016.

³ Watts R,L, op.cit, p.p 13-14

⁴ رشا الغول، مرجع سبق ذكره، ص 23.

⁵ Ball R, et al.: the effect of international institutional factors on properties of Accounting earnings, journal of accounting and economics, vol.29, 2000, p: 29, (www.sciencedirect.com), vu 01.01. 2015.

⁶ Paul A., Andrei F., Accounting Conservatism in Europe and the impact of mandatory IFRS adoption, Business school ESSEC, January 2012, p:5. Available at (research.mbs.as.uk), vu le 22.02.2016.

الواقعة على عاتق المنشأة في السنة المحاسبية. فكما هو معروف، تؤثر الضريبة بشكل مباشر على عملية حساب الأرباح¹، حيث تناسب طرديا مع الأرباح المعلنة. ويهدف تخفيض عبء الضريبة على الدخل المستحق على الشركة، تذهب الكثير من الشركات إلى تخفيض مبلغ الأرباح باستخدام سياسات تحفظية عند الإعلان عن الأرباح وقيم الأصول. إن الاعتراف غير المتماثل للأرباح والخسائر يعتبر مفيدا للغاية لأنه يخفّض من الدخل الخاضع للضريبة، ومن ثم تقلب عبء الضريبة ورفع قيمة الشركة². كما أن ممارسة سياسة التحفظ لا تعني إعفاء ضريبي للشركة، لكن تؤدي إلى تأجيل الضريبة إلى فترات مالية لاحقة، باعتبار أن هذه السياسة تستلزم تخفيض الأرباح في الفترة الحالية وتعظيمها في الفترات المالية اللاحقة³. وهذا معناه أن العلاقة بين الضريبة ودرجة التحفظ الممارس ينظر إليها من جانبين مهمين، حيث أن:

- إتباع سياسة محاسبية تؤدي إلى تأجيل الأرباح الحالية إلى الدورات اللاحقة بغرض تفادي فرض ضرائب مرتفعة في الدورة الحالية.
- اختلاف القوانين والتشريعات الضريبية بين الدول يعكس اختلاف العوامل المؤثرة على التطبيق المحاسبي دوليا، وبالتالي الممارسات المحاسبية المتحفظة.

من وجهة نظر (Watts)، فإن مبلغ الضريبة المدفوع من طرف المنشأة يشكل دافعا مهما لها لتعديل الدخل المحاسبي حتى يتوافق مع الدخل الخاضع للضريبة، حيث أن المنشأة - لدى تحقيق الأرباح - يكون لديها دخل خاضع للضريبة ومدفوعات فوائد، وهنا الارتباط بين الدخل المحاسبي والدخل الخاضع للضريبة يقود المنشأة لتأخير الاعتراف بجزء من هذا الدخل بهدف تخفيض القيمة الحالية لمبلغ الضريبة. ويؤدي هذا الدافع على غرار الدافع التعاقدي في المتوسط إلى تقييم منخفض لصافي الأصول⁴. يفهم من ذلك أن الطرق المحاسبية لها تأثير على الدخل الظاهر في قائمة الدخل، والذي بدوره يؤثر على مقدار الضريبة ومن ثم تفادي دفع ضرائب عن أرباح غير متحققة بعد. لذا يكون هناك نوع من التحفظ في الإعلان عن الأرباح والقيم العليا للأصول. وتجدر الإشارة إلى أن بعض القوانين الضريبية تؤثر على درجة التحفظ المحاسبي بالزيادة أو النقصان، كطريقة القسط المتناقص في الاعتراف بالاهلاك، حيث أن هذا الأسلوب يساهم في دعم سياسة التحفظ المحاسبي.

وفيما يتعلق بعلاقة مبررات التحفظ المحاسبي بأشكاله، فإن التحفظ المشروط ينخفض من خلال التحفظ غير المشروط، وكلا النوعين يلبي مختلف احتياجات الشركة، وأن التحفظ المشروط أو الشرطي يتم تطبيقه فقط لأغراض التعاقد والتقاضي، بينما يتم تطبيق التحفظ غير المشروط لأغراض التقاضي والتنظيم ولأغراض الضريبة، لكن وحده دافع التقاضي (الدعوى القضائية) الذي يحث على الشككين معاً⁵. وقد حاولت دراسة (Qiang) لسنة 2007 اختبار مدى إمكانية تصنيف تفسيرات التحفظ وتطبيقها على الأنواع الرئيسية للتحفظ، حيث توصلت إلى أن⁶:

¹ Watts R,L, op.cit, p:13.

² Gotti Giorgio, op.cit, p: 5.

3 المجارحي هاني عبده وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 61.

⁴ Watts R,L, op.cit, p:13.

⁵ Ramona N, Ema M, Identifying accounting conservatism, a literature review, procedia economics and finance, vol 32, 2015, Pertru Marior university, Romania, p1118. Available at www.sciencedirect.com vu le 22.02.2016.

⁶ Qiang X., the effect of contracting litigation, regulation, and tax costs on conditional & unconditional conservatism, the accounting review, vol.82, N3, 2007, p793.

- ✓ الدافع التعاقدى يسبب الحفاظ الشرطي.
- ✓ الدافع التنظيمي يسبب الحفاظ غير الشرطي.
- ✓ الدافع الضريبي يسبب الحفاظ غير الشرطي.
- ✓ دافع التقاضي يسبب الحفاظ الشرطي وغير الشرطي.

وخلصت الدراسة إلى أن كلا النوعين يلعب دوراً متميّزاً عن الآخر في عملية التعاقد، التنظيم ودافع الضريبة والتقاضي.

المطلب الخامس: التفسير السياسي (Political Explanation)

حسب دراسات عديدة اهتمت بمجال الحفاظ المحاسبي وكل ما يتعلق به، فإن دوافع هذه السياسة هي أربعة فقط والتي سبق ذكرها، إلا أن بعض الأبحاث أشارت إلى وجود دافع آخر يفسر الأسباب الكامنة وراء الاقبال على تبني سياسات متحفظة في الواقع العملي وهو الدافع السياسي. هذا الدافع يبيّن أن المنشأة بإمكانها اعتماد سياسات تحفظية بغية تخفيض حجم التكاليف السياسية التي يمكن أن تتحملها نتيجة بعض الأرقام المعلن عنها في التقارير والقوائم المالية، وهذا لأن التكاليف السياسية التي يمكن أن تتعرض لها المنشأة قد تزداد على أساس بعض المعلومات المحاسبية. وتعني زيادة قيم الأرباح زيادة التكاليف السياسية الواقعة على عاتق الشركات، كما أن هذا التفسير يظهر بشكل أكبر في الشركات كبيرة الحجم، لأنها الطرف الذي يحتل أن يتعرض لتكاليف سياسية، إلى جانب الشركات ذات الربح غير العادي، والشركات الاحتكارية¹. هذه الشركات يمكن أن تنتهج سياسات محاسبية أكثر تحفظاً بهدف تخفيض الأرباح، ومن ثم تخفيض احتمال تعرضها لهذا النوع من التكاليف.

تعتبر التفسيرات السابقة والتي تم عرضها لتبرير استخدام سياسة الحفاظ المحاسبي، الأكثر شيوعاً في الأدب المحاسبي حسب مختلف الدراسات التي تم عرضها. وتجدد الإشارة إلى أن طلبات أصحاب المصالح يمكن أن تؤثر على درجة الحفاظ ومستوياته، فمن ناحية المستفيدين من الحفاظ المحاسبي وأهميته لهم، فإن تأخير الاعتراف بالمكاسب مقابل تعجيل الاعتراف بالخسائر ينشئان عن تأثير أصحاب المصالح المتعارضة في كثير من الأحيان على التوقيت المناسب للاعتراف بالأرباح والخسائر². فأصحاب المصالح لديهم اهتمام بالتوقيت المناسب للاعتراف بالأرباح لكن في اتجاهات متعارضة، مثل تفضيل الدائنين لتأخير الاعتراف بالمكاسب لتقييد أو تحديد التوزيعات.

من جهة أخرى يطلب المشرعون وواضعو المعايير الحفاظ على الاعتراف بالمكاسب وهذا لإعاقه ميل المديرين الذين يكونون متفائلين كثيراً. وعلى العكس من ذلك، فقد يطلب حملة الأسهم تعجيل الاعتراف بالمكاسب للحصول على التوقيت المناسب للمعلومات لفرض الاستثمارات المربحة، ولترتيب حوافز المديرين التي أساسها محاسبي. كما يفضل المديرون تعجيل الاعتراف بالمكاسب لزيادة علاواتهم على أساس الأداء، ويطلب المستثمرون الحفاظ المحاسبي في التقييم لأن من شأنه تخفيض الالتماث في المعلومات³.

¹ إبراهيم السيد عبيد، مرجع سبق ذكره، ص 11.

² محمد فلاح السمارة، مرجع سبق ذكره، ص 34.

³ محمد فلاح السمارة، مرجع سبق ذكره، ص 35.

إضافة لما تم عرضه من دوافع وتفسيرات، يمكن القول بأن المبرر والدافع الأساسي لممارسة سياسة الحفاظ المحاسبي هو أنه يمثل أحسن الطرق وأمثلها لمعالجة حالات عدم التأكد، ومواجهة الشكوك بشأن عملية التقييم والقياس المحاسبي المتعلق خاصة بالأرباح والأصول.

المبحث الثالث: مداخل قياس الحفاظ المحاسبي والعوامل المؤثرة فيه

على قدر أهمية الحفاظ المحاسبي سواء كمفهوم أو كسياسة يمارسها المحاسب في ظروف معينة، تعددت الطرق والأساليب والمنهجيات التي تم استخدامها في قياسه، وهذا بتعدد وجهات نظر أصحابها والمتغيرات الاقتصادية والإحصائية المعتمد عليها في عملية التحليل. لكن بالرغم من اختلاف هذه المنهجيات أحيانا خاصة على مستوى النتائج المتوصل إليها، إلا أن جميعها تستند لفكرة أساسية وهي أثر الاعتراف غير المتماثل بالنسبة للأرباح والخسائر في القوائم المالية.

إن المشكلة الجوهرية للدراسات المحاسبية المعاصرة تمثلت في محاولة إيجاد مقياس مبسّط وسهل التطبيق للتقرير عما إذا كانت قيم عناصر الميزانية وقائمة الدخل تتضمن جانبا من الحفاظ المحاسبي أو غير ذلك. في هذا السياق قدّم البحث المحاسبي على مستوى أسواق رأس المال حلا لهذه المشكلة، من خلال الاعتماد على القيم الحقيقية لأسهم المنشأة في سوق الأوراق المالية، والمجسّدة بأسعار الأسهم السوقية في ظل تحقق فرضية السوق الكفاء¹. والمقصود بالسوق الكفاء: " تلك السوق التي تتمتع بقدر عال من المرونة، وتسمح بتحقيق استجابة سريعة في أسعار الأوراق المالية للتغيرات في نتائج تحليل البيانات والمعلومات المتدفقة إلى السوق، بما يؤدي في نهاية الأمر إلى تحقيق التعادل بين القيمة السوقية والقيمة الحقيقية للورقة المالية"².

يسمى مفهوم الكفاءة أحيانا بفرضية الكفاءة السوقية أو الكفاءة المعلوماتية، ووفق هذه النظرية فإن أسعار الأسهم تكون كفؤة عندما تعكس القيمة الحقيقية للأسهم القيمة الواقعية لها³. وهذا معناه أن تعريف كفاءة سوق الأوراق المالية في ظل تحقق فرضية السوق الكفاء يفترض توافر المعلومات لجميع المتعاملين في السوق، بحيث تعكس أسعار الأوراق المالية جميع المعلومات المتاحة بسرعة وبدقة لتفادي ظاهرة عدم تماثل المعلومات. وبالتالي، يتغير سعر الأوراق المالية بشكل فوري تبعا لطبيعة المعلومات الجديدة التي يتحصل عليها المتعاملون في السوق. بناء على ذلك فإن الأسعار السوقية للأسهم وتغيراتها تعتبر مقياسا مناسباً لمعرفة حجم تأثير سياسة الحفاظ على القيم المحاسبية للأصول. وبالرجوع للدراسات المحاسبية في مجال أسواق المال، تتوفر العديد من النماذج والمناهج المستخدمة لقياس أثر الحفاظ على عناصر القوائم المالية، حيث أشارت دراسة (watts) إلى أن ما قدّمه الباحثون على المستوى الأكاديمي من مقاييس للحفاظ المحاسبي يمكن تصنيفه إلى ثلاث فئات⁴:

❖ مقاييس تعتمد على العلاقة بين الأرباح وعوائد الأسهم.

¹ عبد الله نعيم العتيبي، مرجع سبق ذكره، ص28.

² مفتاح صالح، معاريق فريدة، متطلبات كفاءة سوق الأوراق المالية، مجلة الباحث، ع7، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2010، ص182. متوفر على الموقع rcweb.Luedld.net، تاريخ الاطلاع 2016.02.26.

³ جبر إبراهيم الداعور، محمد نواف، أثر السياسات المحاسبية لإدارة المكاسب على أسعار أسهم الوحدات الاقتصادية المتداولة في سوق فلسطين للأوراق المالية، مجلة الجامعة الإسلامية، جامعة غزة الإسلامية، فلسطين، مج17، ع1، يناير 2009، ص817.

⁴ Watts R,L, op.cit, p: 15.

❖ مقاييس تعتمد على قيم صافي الأصول.

❖ مقاييس تعتمد على العلاقة بين الاستحقاقات والأرباح.

في ضوء ذلك، سنحاول عرض أهم المقاييس الأكثر شيوعاً واستخداماً في المجال المحاسبي، وسوف نقتصر على تحليل هذه المقاييس من الناحية المحاسبية دون الخوض في الجانب الإحصائي والرياضي لها*، ثم نحدد العوامل المؤثرة في مستوى التحفظ المحاسبي.

المطلب الأول: مداخل قياس التحفظ المحاسبي

ترجع الدراسات المحاسبية التي عملت على تجسيد أثر خاصية تحفظ التقارير المالية في أسواق المال إلى دراسة (Feltham and Ohlson) لسنة 1995، حيث عرّفا التحفظ المحاسبي على أساس الاختلاف بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية لحقوق الملكية، ويوصف التحفظ في إطار النموذج المقدم بأنه: "التوقعات بأن صافي الأصول المعلن عنها سوف تكون أقل من قيمتها السوقية في الأجل الطويل"¹. وهذا يدل على أنه في ظل تبني سياسة محاسبية متحفظة لا يمكن أن تتعادل القيمتين، وتكون القيمة الدفترية لحقوق الملكية أقل من قيمتها السوقية. ولقد تم وضع نماذج عديدة ومقاييس مختلفة سعياً لإمكانية قياس مدى التزام المنشأة بتطبيق سياسة التحفظ عند إعداد قوائمها المالية، وركزت معظم الدراسات التي تم استقراؤها على ثلاث مفاهيم محاسبية أساسية هي: صافي الأرباح، صافي قيم الأصول، حساب الاستحقاق. توجد مداخل عديدة ومختلفة لقياس مستوى التحفظ المحاسبي، حيث أن أهمها:

- نموذج (Basu 1997): يعتمد على العلاقة بين الأرباح وعوائد الأسهم.
- نموذج قيم صافي الأصول: قدمته دراسة (Beaver and Ryan 2000)
- نموذج نسبة الاحتياطي السري: قدمته دراسة (Penman & Zhang 2003)
- نموذج الاستحقاقات: والذي قدمته دراسة (Givoly and Hayn 2000).

وفيما يلي سندرج أهم مداخل القياس الأكثر شيوعاً واستخداماً على مستوى الأبحاث والدراسات التطبيقية:

1- نماذج قياس تركّز على الأرباح وعائدات الأسهم

تقوم هذه النماذج على أساس العلاقة الموجودة بين الأرباح المحاسبية وعائدات الأسهم، تتضمن مقاييسين أساسيين هما:

أولاً: نموذج التوقيت غير المتماثل لقياس مكونات الربح:

يوجد ترابط كبير بين أثر التحفظ المحاسبي على الأرباح المحاسبية وأثره على صافي قيمة الأصول، لكن البحوث المعاصرة على مستوى أسواق المال عملت على التفرقة بين مقاييس للتحفظ تستند على قياس الأرباح المحاسبية، ومقاييس أخرى تعتمد على قياس الأصول². من بين المفاهيم التي يقوم عليها التحفظ هو عدم الاعتراف بالإيرادات إلا إذا تحققت فعلاً وأخذ المصاريف والأعباء المتوقعة بعين الاعتبار، وحتى يتسنى لنا فهم هذا النموذج ينبغي التفرقة بين نوعين من الأخبار (الأنباء)*³:

* لفهم النماذج الرياضية والإحصائية لكل مقياس بشكل مفصل، يمكن الرجوع للدراسات الأصلية ذات الصلة بالموضوع ومنها دراسة (Beaver, Basu, Watts).

¹ عمر اقبال، مأمون الفضا، مرجع سبق ذكره، ص 902.

² علي يوسف، أثر محددات هيكل ملكية المنشأة في تحفظ التقارير المالية، مرجع سبق ذكره ص 246.

* يوضح (Wang) أن مصطلح الأخبار يتضمن وصف معلومات جديدة عن قيمة الشركة وأرباحها، فهي تمثل الصدمات غير المتوقعة في قيمة الشركة، وإذا كانت هذه الصدمات متوقعة فلا تعتبر من ضمن الأخبار (راجع: Wang R. et al, A signaling theory of accounting conservatism, working paper, 2009, p8).

³ علي يوسف، مرجع سبق ذكره، ص 247.

• الإيرادات: وتعكس الأنباء السارة (Good news).

• المصاريف: وتعكس الأنباء غير السارة (Bad news).

من أولى المقاييس وفق هذا المدخل نجد مقياس (Basu) للاستجابة غير المتماثلة، هذا النموذج لقي قبولاً واسعاً وانتشاراً كبيراً بين الباحثين والأكاديميين على المستوى الدولي، حيث أن أغلب الدراسات استندت عليه بمتغيراته وأساسياته. فنجد أن كلا من (Ball, Khotari et al 2000) اختبروا التحفظ المحاسبي في سبع دول وفقاً لتعريف (Basu) للتحفظ، واعتمد (Giner & Rees 2001) على هذا النموذج وقاما بتطبيقه على شركات فرنسية، ألمانية، بريطانية. واستخدم كل من (Ruddock, Taylor 2003) مدخل (Basu) على أساس بيانات من واقع بيئة العمل المحاسبي في أستراليا. إلى جانب دراسات عربية عديدة منها دراسة (علام حمدان 2011، علي يوسف 2012، السهلي 2009، العتيبي 2015)، ودراسات أجنبية وعربية أخرى استعانت بهذا النموذج باستمرار.

يطلق على نموذج (Basu) مقياس العلاقة بين الأرباح وعوائد الأسهم، ويعتمد على الحقيقة التي مفادها أن المحاسبين يميلون إلى الاعتراف بالخسائر غير المحققة نظراً لأن الأرباح المحققة في الفترة الحالية - بسبب احتوائها على الخسائر المستقبلية- يتوقع أن تكون أكثر حساسية للأنباء السيئة منها للأنباء الحسنة¹. أي أن المحاسبين يتوجهون لطلب درجة أعلى للتحقق للاعتراف بالأنباء السارة مقارنة بالاعتراف بالأنباء غير السارة في القوائم المالية. وحسب الباحث (Basu) ونظريته للتحفظ، فإن الأرباح تعكس الأنباء غير السارة بسرعة أكبر مما تعكسه الأنباء السارة. أي تنعكس الأخبار السيئة في الأرباح بشكل أسرع من الأخبار الجيدة، ونتيجة لذلك من المتوقع أن تكون الأرباح أكثر ارتباطاً بحركة سعر السهم في الفترات التي تتصف بالأخبار السيئة، أكثر منها في الفترات التي تتصف بالأخبار الجيدة. إن هذا التفاوت أو عدم التماثل في الاعتراف بالأخبار يقود لاختلافات في التوقيت، واستمرارية الأرباح بين فترات الأخبار السيئة وفترات الأخبار الجيدة².

في ضوء ذلك، قدّم (Basu) نموذجاً لقياس التحفظ المحاسبي في إطار أسواق المال يقوم على علاقة الانحدار العكسي بين الأرباح المحاسبية وعوائد الأسهم، وقد استخدم اختبار التوقيت المناسب والتوقيت الغير المتماثل (تحفظ محاسبي) من الأرباح تجريبياً، وصاغ معادلة انحدار تتضمن الربح المحاسبي كمتغير تابع وعوائد الأسهم كمتغيرات مستقلة، مع اعتبار العوائد ذات الإشارة الموجبة كبديل للأخبار السارة (الجيدة)، وذات الإشارة السالبة كبديل للأخبار الغير السارة (السيئة). فكلما ارتفعت درجة التباين في الاعتراف كلما انخفضت قيمة صافي الأصول³. وتصدر الإشارة إلى أن مقياس التحفظ هو الفرق بين حركة سعر السهم وإشارة الأرباح في فترات الأخبار السيئة وعلاقتها في الفترات الجيدة، حيث يتم التمييز بين الشركات التي لديها تحفظ محاسبي، والتي ليس لها ذلك بواسطة إشارة العائدات⁴.

¹ عبد الله نعيم العتيبي، مرجع سبق ذكره، ص 29.

² Basu S, op. Cit, p: 4.

³ إيمان محمد سعد الدين، مرجع سبق ذكره، ص 314.

⁴ عبد الله نعيم العتيبي، مرجع سبق ذكره، ص 29.

إن نموذج (Basu) الشهير قائم على افتراض أن أسعار الأسهم تعكس كافة المعلومات خاصة في ظل ارتفاع درجة كفاءة السوق، وبالتالي تنعكس الأخبار السارة وغير السارة في شكل تغيرات موجبة وسالبة في أسعار الأسهم¹، وقد توقع وجود ارتباط قوي للأرباح مع العوائد السالبة* مقارنة بالعوائد الموجبة نتيجة لعدم التماثل في الاعتراف بالخسائر والأرباح.

وعبر هذا التصور، يتفق (watts) مع (Basu) من حيث تعريف التحفظ وإشكالية الاستجابة غير المتماثلة. ففي نظر (watts) التحفظ في مجال الإيرادات هو الحاجة إلى درجة تحقق عالية للاعتراف بالأرباح مقارنة بدرجة التحقق المطلوبة للاعتراف بالخسائر، وحسب رأيه فإن الأرباح تعني ارتفاع نتيجة صافي الأصول، بينما تعكس الخسائر انخفاض قيمة صافي الأصول. ويبقى تحديد الاختلافات في درجة التحقق المطلوب من خلال ملاحظة أولا الأرباح والخسائر الحقيقية في صافي الأصول عندما تحدث، ثم تحديد ما إذا كان هناك اختلاف في سرعة الاعتراف بالأرباح والخسائر من جهة المحاسبين².

وحسب دراسة (القضاء والكيسي) فإن الفكرة الأساسية لنموذج (Basu) تقوم على أساس أن السوق أسرع من النظام المحاسبي في الاستجابة للأخبار الجيدة والسيئة، حيث ترد معلومات كثيرة للسوق ذات مصادر متنوعة وينعكس أثر تلك المعلومات على صافي أصول الشركة بسرعة. فالسوق الكفء يستجيب فوراً لهذه المعلومات ويعكسها في الأسعار قبل الحصول على القوائم المالية للشركة، وعبر (Basu) عن هذا بالاعتماد على الانحدار العكسي³، وكانت نتائج دراسته أن استجابة الربح السنوي للعوائد السلبية أسرع من استجابته للعوائد الموجبة، وهو ما استدل من خلاله على وجود تحفظ في الربح المحاسبي المنشور.

تقييم نموذج (Basu):

قدّم نموذج (Basu) دليلاً تطبيقياً على أن التحفظ المحاسبي يؤدي إلى استجابة الأرباح للأبناء السيئة بشكل أسرع من استجابتها للأبناء الجيدة، وقد تم اعتماده بكثرة نظراً للمزايا العديدة التي يمكن أن يضيفها لقياس التحفظ المحاسبي، حيث تمثلت النقاط الإيجابية التي تضمنتها النموذج على وجه الخصوص في كونه المقياس الوحيد -ولمدة سبع سنوات في الفكر المحاسبي- المستخدم لقياس التحفظ في التقارير المالية بالاعتماد على التوقيت غير المتماثل للأرباح، وقد تم اعتماده في دراسات المقارنة على المستوى الدولي⁴. رغم ذلك، فإن منهجية (Basu) المعتمدة في قياس التحفظ على مستوى المنشأة واجهت العديد من الانتقادات منها:

- ← اعتمد على التغير في عوائد الأسهم في نهاية السنة كمقياس للأبناء الجيدة أو السيئة، وهو ما يجمل أثر كل الأحداث المؤثرة على عوائد الأسهم التي حدثت خلال السنة، مما يصعب فصل أثر كل حدث على حده⁵.
- ← ترتبط الانتقادات في مجملها بأخطاء القياس والتحيز الإحصائي في تقدير معاملات الانحدار، مما يضعف من قدرة النموذج على تفسير التحفظ المحاسبي.

¹ الرشدي ممدوح صادق محمد، مرجع سبق ذكره، ص 29.

* تعني العوائد السالبة عن الفترة أن السوق استلم أخباراً سيئة تعامل معها فوراً قبل تقرير الأرباح، أما العوائد الموجبة فتعني أن الأخبار التي استلمها السوق خلال الفترة هي أخبار جيدة (راجع: أبو الخير مدثر طه، مرجع سبق ذكره، ص 17).

² Watts R.L, op.cit, p: 15.

³ ليث أكرم القضاء، عبد الستار الكيسي، مرجع سبق ذكره، ص 514.

⁴ جابر خالد فتحي، إطار مقترح لقياس مستوى التحفظ المحاسبي لصناديق الاستثمار: دراسة تطبيقية، مجلة الفكر المحاسبي، مصر، مج 16، ع 2، 2012، ص 272.

⁵ إبراهيم السيد عبيد، مرجع سبق ذكره، ص 16.

← يقوم نموذج (Basu) على فرضية كفاءة سوق المال، حيث يفترض أن تجسّد أسعار الأسهم الأنباء الجيدة والأنباء السيئة، الأمر الذي قد لا يتوقّر في الأسواق المالية الناشئة.

← استخدم النموذج عوائد الأسهم كمؤشر للأنباء السارة والأنباء غير السارة، الأمر الذي قد يعكس معه بعض الأنباء التي تخرج عن نطاق القياس والإفصاح المحاسبي. إضافة لعدم إمكانية إدراج وفرض الرقابة على جميع العوامل المؤثرة على عوائد الأسهم ضمن متغيرات النموذج، ووجود مجال لتطبيق الحكم المهني بهدف تحديد مدى انعكاس بعض الأنباء على الأرباح المحاسبية¹.

في سياق ذلك ذكر (أبو الخير) أن هذه الانتقادات توجّه البحث العلمي إلى أحد الاتجاهين²:

• الأول: إما التخلي كلياً عن نموذج استجابة السوق والأرباح.

• الثاني: أو استخدامه إلى جانب مقاييس أخرى للتحفظ مثل نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية.

وعلى أساس الانتقادات الموجهة للنموذج جاءت دراسات عقب دراسة (Basu) لسنة 1997 تضمنت إدخال بعض التعديلات على متغيرات المقياس، كدراسة (Gott 2008) التي قام من خلالها بإحلال التعديلات التي يجريها المحللون الماليون على تنبؤاتهم بربح الشركة بالزيادة (أو النقص) كمؤشر عن الأنباء السارة أو غير السارة.

ثانياً: نموذج درجة التحفظ (C.Score)

له تسميات عديدة منها نموذج التحفظ (C.Score)، نموذج نسبة الاحتياطي المستتر، نموذج قياس الاحتياطات السرية. تم تطوير هذا المؤشر من قبل (Penman and Zhang 2002)، ويهدف لقياس تأثير التحفظ المحاسبي على الميزانية العمومية. فكما هو معروف، تتأثر الميزانية بسياسة الحفظ المحاسبي من خلال تأثير قيم عناصر الأصول والخصوم، حيث أن الأصول تقيّم في إطار هذه السياسة بالقيمة الأقل، بينما تقيّم الخصوم وأساساً الالتزامات بالقيم الأعلى. ولقد أشار الباحثان في دراستهما إلى أن التحفظ ينتج عن تطبيق متحيّز للمحاسبة في ظل تطبيق منهج التكلفة التاريخية³، حيث يؤدي إلى جعل قيم البنود المدرجة في قائمة الميزانية أقل من قيمتها غير المتحيّزة. وبالتالي حدّد الباحثان مفهوم التحفظ بالرجوع لمدخل الميزانية، على النحو التالي: "من خلال التحفظ المحاسبي فإننا نعي اختيار الطرق المحاسبية والتقديرات المحاسبية التي تجعل القيم الدفترية لصافي الأصول منخفضة نسبياً"⁴. من جهته تحدّث (Hellman) عن مبررات أخرى لاعتماد مدخل الميزانية، وذكر أن جوهر المحاسبة لم يعد يتمثّل في المقابلة الدورية للإيرادات والمصاريف كما كان من قبل، لكن يتمثّل في الاعتراف بالأصول والالتزامات وقياسهما بشكل ملائم، ومن ثم تكون الخطوة الموالية هي قياس الإيرادات كزيادة في الأصول (أو تخفيض في الالتزامات) والمصاريف كتخفيض في الأصول (أو زيادة في الالتزامات)⁵.

1 الرشيد ممدوح صادق محمد، مرجع سبق ذكره، ص 30.

2 أبو الخير مدثر طه، مرجع سبق ذكره، ص 18.

3 على يوسف، أثر محددات هيكل ملكية المنشأة في تحفظ التقارير المالية، مرجع سبق ذكره، ص 248.

4 Penman S., Zhang X., Accounting conservatism and the quality of earnings and stock returns, march 2001, p: 2 . Available at (www.cite seer.xist.psu.edu). Vu le 26.02.2016.

5 Hellman N., op.cit, p: 75.

يقيس مؤشر (C.Score) أثر تطبيق الحفاظ المحاسبي على الميزانية، من خلال مستوى الاحتياطات السرية التي تم إنشاؤها بناء على سياسة الحفاظ نسبة إلى صافي الأصول التشغيلية¹. وتشير زيادة هذه الاحتياطات بنسبة أعلى من صافي الأصول التشغيلية* إلى أن الشركة تستخدم سياسات محاسبية متحفظة عند الإعلان عن قيمة أصولها، وبالتالي ارتفاع مؤشر (C.Score) يعني زيادة درجة الحفاظ المحاسبي². إن هذه الدراسة قدّمت نموذجاً لتحديد درجة الحفاظ بالاعتماد على تحديد ما إذا كانت القيمة الدفترية لصافي الأصول مبالغاً فيها أو لا، حيث إذا لم يتغير صافي الأصول طوال الفترة، فإن الحفاظ لن يؤثر على الأرباح في البسط لمعدل العائد على الأصول، وهذا لأن هذه الأخيرة تكون مقدرة بأقل قيمة. وفي إطار ذلك، فإن الفرق بين صافي قيمة الأصول في ظل الحفاظ وقيمتها في ظل سياسة محاسبية أقل تحفظاً سيؤدي لوجود احتياطات سرية في الأرباح المحاسبية. وبالتالي كلما زادت قيمة مستوى هذه الاحتياطات، كلما دل ذلك على زيادة الاختبارات المحاسبية المتحفظة³.

من النتائج المتوصل إليها من طرف (Penman & Zhang) أن سياسة الحفاظ يمكن أن تعمل على تكوين احتياطات سرية تستخدم في تحديد درجته، حيث أن القيمة المرتفعة لهذه الاحتياطات تعطي تفسيراً واضحاً لوجود مستوى عالي من الحفاظ الممارس في القوائم المالية⁴. هذا النموذج لم يلق القبول الكبير كالذي لقيه نموذج (Basu) الشهير، رغم ذلك تم اعتماده من طرف بعض الدراسات الحديثة والأبحاث مثل: (Chau & Hsu 2013, Francis et al 2013, kim et al 2013)

2- مقياس للحفاظ تعتمد على قيم صافي الأصول

توجد في الأدب المحاسبي محاولات بحثية عديدة اعتمدت على مقياس قيم صافي الأصول، لكن تعتبر دراسة (Feltham and Ohlson 1995) من أولى الدراسات التي اعتمدت على هذا المقياس. يسمى هذا النموذج بعدة تسميات هي:

- نموذج نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية (Market-To-Book ratio MTB)

- نموذج نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية (Book-To-Market ratio BTM)

- نموذج القيمة السوقية لحق الملكية.

كما تم التوضيح سابقاً في إطار سياسة الحفاظ، ينتج عن اختلاف درجة التحقق المطلوبة للاعتراف بكل من الخسائر والأرباح عدم الاعتراف بكثير من الأرباح والاعتراف بالكثير من الخسائر، الأمر الذي يؤدي لانخفاض ملحوظ في مستوى قيم صافي أصول المنشأة. من هذا المنطلق جاءت دراسة (Feltham & ohlson) لتوضيح مفهوم الحفاظ المحاسبي من منظور الميزانية، وعلى أساس العلاقة بين القيمة الدفترية والقيمة السوقية لحقوق الملكية. إن هذه الدراسة قدمت نموذجاً لتقييم حقوق الملكية اعتماداً على القيم المحاسبية الظاهرة في الميزانية في إطار الحفاظ، وأشارت إلى أن: "الفرق بين القيمة السوقية لحقوق الملكية وقيمتها الدفترية لا يساوي

1 Penman S. et al, p : 7.

* صافي الأصول التشغيلية هو القيمة الدفترية للأصول التشغيلية مطروحة منها الخصوم التشغيلية باستثناء الأصول والالتزامات المالية، وهذا لأنها تُقِيم في الميزانية بالقيمة السوقية، لذا فإن الحفاظ لا يؤثر في هذه البنود المالية.

2 جميل حسن النجار، مرجع سبق ذكره، ص 186.

3 الرشيدى ممدوح صادق محمد، مرجع سبق ذكره، ص 32.

4 Wang R., the Accounting conservation PHD thesis, Victoria University of Willington, 2009, p: 51. Available at (research archive-vuw.ac.nz), Vu le 02.03.2016.

الصفر حتى في الأجل الطويل، مما يدل على أن القيمة السوقية ستظل أكبر من القيمة الدفترية¹. أي أن هذه الدراسة استهدفت تفسير الاختلاف الواضح بين القيم الدفترية والقيم السوقية لحقوق الملكية، وأوضحت أنه مع استمرار المنشأة في ممارسة نشاطها على المدى الطويل، سيقتى تواجد الفرق بين القيم السابقة بسبب تبني مفهوم التحفظ وانتهاج سياسة محاسبية متحفظة لدى معالجة الأصول التشغيلية، مع افتراض التساوي الدائم بين القيم السوقية والدفترية للأصول المالية. وهذا لأن المحاسب يميل لتخفيض العناصر الإيجابية في القوائم المالية والتي تتمثل في الأصول والأرباح والإيرادات.

وبالنظر للتحفظ المحاسبي كسياسة فهي تقود لتخفيض قيم الأصول، وبالتالي القيمة الدفترية لحقوق الملكية وفقاً لمعادلة الميزانية:

$$\text{حقوق الملكية} = \text{الأصول} - \text{الالتزامات} = \text{صافي قيمة الأصول}$$

يعتمد مقياس نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية (أو العكس) على دراسة العلاقة بينهما، فالقيمة الأولى تنتج عن تطبيق السياسات والمبادئ المحاسبية، في حين تمثل القيمة الثانية الأسعار السوقية على مستوى السوق². وهذا معناه أن القيمة الدفترية تتمثل في صافي المبلغ الذي يظهر به أصل معين في السجلات المحاسبية للشركة، ويجرى تقديرها بالاستناد إلى قيمتها السابقة، والقيمة التي يتم تسجيلها في الدفاتر المحاسبية عادة ما تكون أقل من القيمة السوقية أو الجارية في السوق. وأوضح (حمدان) أن القيمة الدفترية لحقوق الملكية تحسب عبر قسمة مجموع (حقوق الملكية مطروحا منها الأسهم الممتازة) على المتوسط المرجح لعدد الأسهم المكتتب بها، بينما تتمثل القيمة السوقية في سعر الإغلاق للسهم في السوق في نهاية آخر يوم تداول لهذا العام³.

بذلك فإن مدخل نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية يستخدم لفحص قيمة سهم الشركة بمقارنة قيمته الدفترية مع قيمته السوقية، وانخفاض هذه النسبة لأقل من الواحد الصحيح عبر الزمن، يبيّن استخدام المنشأة لسياسة محاسبية متحفظة نحو الاعتراف بالأرباح، كما يمكن تطبيق النموذج بنسبة القيمة السوقية لحق الملكية إلى قيمتها الدفترية، وهنا تكون زيادة النسبة دليل على ممارسة التحفظ⁴. وهناك من الباحثين الذين أشاروا إلى وجود متغيرات أخرى لها دور في تحديد القيمة السوقية بخلاف قيمتها الدفترية، حيث تتضمن هذه المتغيرات معلومات تتعلق بالأصول التي تم تقييمها بأقل من قيمتها الحقيقية، أو بأصول لم يتم الاعتراف بها أساساً ضمن الأصول في الميزانية نتيجة تطبيق سياسة متحفظة⁵. إن نتيجة القياس باعتماد نموذج (BTM) أو (MTB) تتمثل في أنه كلما كان الفرق بين القيمتين كبيراً (القيمة الدفترية منخفضة عن القيمة السوقية)، فذلك يشير إلى درجة عالية من التحفظ، وكلما كان الفرق كبيراً بين القيمتين والمتمثل بانخفاض نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية، فإنها إشارة كذلك على أن المنشأة أكثر تحفظاً.

¹ Feltham G, Ohlson JA, valuation and clean surplus accounting for operating and financial activities, contemporary Accounting research, vol.11, N2, spring1995, P :692. Available at (users.metu.edu.tr).

² بشرى المشهداني وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 372.

³ علام موسى حمدان، التحفظ المحاسبي في الأسواق المالية العربية، مرجع سبق ذكره، ص 25.

⁴ جميل حسن النجار، مرجع سبق ذكره، ص 186.

⁵ عبد الله ثعلب العتيبي، مرجع سبق ذكره، ص 28.

إضافة لدراسة (Feltham & Ohlson)، قام باحثون آخرون في مجال قياس التحفظ بعمل دراسات اعتمدت على منهج قيم صافي الأصول، وكانت من بين الدراسات الأكثر شيوعاً دراسة (Beaver & Ryan) لعام 2000. من خلالها قام الباحثان بقياس التحفظ المحاسبي باستخدام نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لحق الملكية، حيث قامت فكرة النموذج على الأثر المتجمع للتحفظ المحاسبي والذي يظهر بوضوح عند زيادة النسبة عن الواحد الصحيح، وفسر الباحثان هذه النتيجة بسبب تقييم بعض الأصول بأقل من قيمتها الفعلية نتيجة تطبيق مفهوم التحفظ¹. وسعيًا منهما لإنجاح النموذج وجعله صالحاً للتطبيق، استخدم الباحثان سلاسل زمنية مجمعة وبيانات تقاطعية، وقاما بإيجاد معادلة انحدار نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية في السنة الحالية والسنوات الخمس السابقة². وكان من بين النتائج المتوصل إليها أنه كلما زادت نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية باستمرار، كان ذلك مؤشراً على زيادة درجة التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية.

للإشارة فقد اعتمدت دراسات كثيرة على هذا المقياس كمرجع أمثال: (Roychowdhury and Watts 2007, Beatty et al 2008, Artiach & Clarkson 2013).

تقييم نموذج قيم صافي الأصول:

إن محاولة إيجاد وتفسير علاقة الربط بين القيمة الحقيقية للمنشأة (صافي أصولها) المتمثلة في الأسعار السوقية للأسهم، والقيمة المحاسبية لعناصر الميزانية يمثل الحيز أو الإطار الذي من خلاله يجري قياس مستوى التحفظ المحاسبي، حيث أن نسبة القيمة الدفترية لحقوق الملكية إلى قيمتها السوقية أو العكس يمثل مقياس تحفظ مبسط وسهل التطبيق من خلال الربط بين عناصر الميزانية ومتغيرات السوق، على عكس النماذج الأخرى والتي تعتبر أكثر تعقيداً. إن الدراسات والبحوث المهمة بتقييم نماذج ومقاييس التحفظ توصلت إلى نقطتين هامتين³:

- تتفق بعض الدراسات حول عدم كفاية مقياس معامل التحفظ بنموذج (Feltham & Ohlson) للتعبير عن نتائج تطبيق كافة الطرق المحاسبية التي لها علاقة بوجود مستوى للتحفظ المحاسبي.
- هناك اتفاق على أن التحفظ المحاسبي هو سبب اختلاف القيم السوقية عن القيم الدفترية لصافي حقوق الملكية، لذا يوجد تأكيد للاعتماد على نسبة (MTB) لصافي حقوق الملكية كمؤشر للتحفظ.

3- مقاييس للتحفظ تعتمد على العلاقة بين الأرباح والاستحقاقات (Earnings & Accruals)

تعني سياسة التحفظ المحاسبي بأن المكاسب تميل لأن تكون أكثر استمرارية من الخسائر، نظراً لأن القوائم المالية لا تعترف بالزيادة غير المحققة في صافي الأصول في وقت حدوثها، لكن يجري الاعتراف بها في الفترات اللاحقة عند تحقق التدفقات النقدية التي تنتج هذه الزيادة⁴. والمقصود من ذلك أنه إذا ارتفعت قيمة أصل معين بسبب أنه من المتوقع أن يتحقق عنه تدفقات نقدية إضافية في

¹ إيمان سعد الدين، مرجع سبق ذكره، ص 315.

² Watts, R.L, op.cit, p: 18.

³ الرشيدى ممدوح محمد صادق، مرجع سبق ذكره، ص 32.

⁴ هميدة محمد عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص 149.

المستقبل، فإن المكاسب سوف يتم الاعتراف بها في المستقبل عندما تتحقق هذه الزيادة في التدفقات النقدية بالفعل، فالمستحقات هي الفرق بين التدفق النقدي التشغيلي وصافي الأرباح.

اعتمد هذا النموذج على العلاقة بين الاستحقاقات والأرباح، وكانت أول دراسة في المجال هي دراسة (Givoly and Hayn) لسنة 2000، حيث قدّمت دليلاً تطبيقياً على درجة التحفظ خلال الفترة (1950-1998) بناءً على نموذج (Basu) ومقاييس أخرى¹. ولاحظ الباحثان أن التحفظ المحاسبي -بمرور الوقت- يخفض من الربح التراكمي، وأن إشارة المستحقات المتراكمة وحجم هذه المستحقات على مدار مدة زمنية معينة تعتبر مقاييس حقيقية للتحفظ المحاسبي. وفي حالة عدم تبني سياسة متحفظة بشكل ثابت ولمدة زمنية طويلة، تميل الأرباح إلى الاقتراب من التدفقات النقدية وإلى أن المستحقات الدورية تقترب من الصفر².

إن ظهور المستحقات* بقيمة سالبة خلال فترة زمنية معينة يدل على استمرارية التدفقات النقدية أكثر من الأرباح، مما يشير لوجود سياسات محاسبية متحفظة عملت على تخفيض الأرباح المعلن عنها، بينما بقيت التدفقات النقدية مستمرة نتيجة لوجود أرباح جيدة غير معترف بها³. بتعبير آخر، قياس التحفظ بناءً على العلاقة بين الربح المحاسبي المحسوب على أساس الاستحقاق وصافي التدفق من الأنشطة التشغيلية يمكن أن يستخدم لتحديد مستوى ممارسة التحفظ، حيث أن انخفاض مقدار الاستحقاق (الفرق بين الربح المحاسبي وصافي التدفق من الأنشطة التشغيلية) من فترة لأخرى، يمكن اعتباره كمؤشر عن زيادة التحفظ المحاسبي وزيادة درجته من قبل المنشأة عند إعداد القوائم المالية. ولقد لاحظ الباحثان (Givoly and Hayn) من خلال دراستهما المقدمة أن التحفظ المحاسبي يخفض من الأرباح المعلن عنها مع مرور الزمن، وتوصلاً إلى أن إشارة المستحقات المتراكمة تعطي إمكانية كبيرة لتقدير مستواه الممارس⁴.

تعرض نموذج الاستحقاقات لبعض الانتقادات ولكن النقاط الإيجابية المتضمنة فيه غطت على سلبياته، فالمقياس يمكن استخدامه لتحديد درجة التحفظ المحاسبي في شركة محددة، نظراً لأن المقياس لا يتطلب معلومات وبيانات كثيرة، وغير قائم على أساس السوق، فيمكن تطبيقه على الشركات غير المدرجة في سوق الأوراق المالية، مما أعطى قوة للمقياس وسهولة واضحة في تطبيقه⁵. عقب هذه الدراسة، قام بعض الباحثين بإجراء تعديلات على النموذج السابق ومنها نموذج (Ball, and Shivakumar) لسنة 2005، حيث عملاً على تطوير نموذج (Givoly and Hayn) القائم على فكرة أن التحفظ المحاسبي يؤدي إلى انخفاض الربح المحاسبي مقارنة مع صافي التدفق النقدي التشغيلي، ويقاس التحفظ المحاسبي من خلال العلاقة بين الربح على أساس الاستحقاق وصافي التدفق النقدي التشغيلي⁶. فهو مقياس لعدم تماثل المستحقات للتدفقات النقدية، حيث يستخدم لقياس التحفظ من خلال استخدام الانحدار

¹ محمد سلطان السهلي، التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية لشركات المساهمة السعودية: دراسة تطبيقية، المجلة العربية للعلوم الإدارية، جامعة الكويت، مج 16، ع 1، 2009، ص 10.

² Watts, R.L, op.cit, p: 19.

* المستحقات التشغيلية = التغير في حساب المدينون + التغير في المخزون + التغير في المصاريف المدفوعة مقدماً - التغير في حساب الدائنين - التغير في الضرائب المستحقة.

³ جميل حسن النجار، مرجع سبق ذكره، ص 186.

⁴ جابر خالد فنتحي، مرجع سبق ذكره، ص 273.

⁵ Wang R. Zhe, Accounting conservatism, op.cit, p: 50.

⁶ Ball R, Shivakumar L, Earnings quality in UK private firms, comparative loss recognition timeliness, December 2004, p: 4.

القائم على المستحقات والتدفقات النقدية. وعموماً بحكم أن هذا المقياس جديد نسبياً مقارنة بالنماذج السابقة، فلم يجرى البحث عن الجانب الإيجابي والسلبي في المقياس على مستوى أدبيات المحاسبة، ولذلك لم يتم التحقق من مدى صحة النتائج المتوصل إليها¹. من خلال ما تم عرضه، يتضح تعدد وتنوع المقاييس الموضوعة لتحديد مدى اعتماد المنشأة على سياسات متحفظة في إطار العمل المحاسبي الجاري. ورغم اختلافها نوعاً ما بالنظر لمتغيرات كل نموذج وأساسياته، إلا أنها تشترك جميعها في فكرة أساسية وهي قضية عدم التماثل في الاعتراف بالأخبار، وانطلاقاً من المقاييس المقدمة هناك جملة من الاستنتاجات التي يمكن وضعها وهي²:

- بهدف التوصل لقياس درجة التحفظ المحاسبي لوحظ تعدد وتنوع طرق وأساليب القياس، مما يؤدي لنوع من الاختلاف في طبيعة النتائج المتوصل إليها، وهو سبب اهتمام كل نموذج وتركيزه على عناصر مختلفة بالقوائم المالية. لكن رغم هذا التعدد والاختلاف، فإن النماذج المعتمدة استندت على تحليل أثر الاعتراف غير المتماثل للأرباح والخسائر على القوائم والتقارير المالية، خاصة نموذج صافي قيم الأصول ونموذج العلاقة بين الأرباح والاستحقاقات.
- هناك نقطة اختلاف حول مدى صلاحية تطبيق كل نموذج قياس، خاصة في ضوء الانتقادات الموجهة التي تجعله غير قابل للتعميم، ويرى (Beatty) أنه في ظل غياب نظرية اقتصادية للحفاظ المحاسبي تظهر صعوبة تقييم مدى صلاحية نماذج القياس.
- إن المحاولات البحثية المتوفرة والاجتهادات الحديثة لقياس مستوى التحفظ المحاسبي أكدت سيطرة نموذج (Basu) لسنة 1997 واعتباره من أكثر النماذج تطبيقاً وانتشاراً، حيث أن الدراسات المحاسبية والمالية المعاصرة اعتمدت في غالبيتها على أساسيات هذا النموذج رغم النقائص المسجلة فيه، والنماذج التي ظهرت فيما بعد لم تلق نفس الدعم والتأييد الذي لقيه نموذج (Basu).
- ينطوي اختلاف وتعدد نماذج القياس كذلك على مدى دقة قياس مستوى التحفظ المحاسبي، لذا بإمكان أي نموذج تحديد درجة التحفظ بالشكل الذي يدعم صلاحية تطبيقه.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في التحفظ المحاسبي

من الأمور المتعارف عليها أن المحاسبة هي نظام للمعلومات يؤثر ويتأثر بالبيئة المحيطة، ونظراً لأن التحفظ المحاسبي يعد أحد مكونات الإطار الفكري المحاسبي ومن المحددات الراسخة في المحاسبة، فحتماً سيؤثر في البيئة من خلال أثره الواضح على القوائم المالية للمنشأة. بالمقابل تتأثر سياسة التحفظ المحاسبي هي الأخرى بالبيئة المحيطة، بفعل جملة من العوامل التي توصف بأنها عوامل تنظيمية.

توجد دراسات وبحوث مختلفة اهتمت بدراسة مدى الاختلاف الممكن في مستويات التحفظ المحاسبي في القوائم المالية، وهذا سواء على مستوى المنشأة الواحدة على مدار سنوات مختلفة أو بين الدول المختلفة، حيث توصلت هذه الدراسات إلى أن درجة تبني أساس التحفظ قد يختلف فيما بين المنشآت على المستوى الإقليمي وعلى المستوى الدولي نتيجة العلاقة التنظيمية المتعلقة بالمنشأة في حد ذاتها. وبالرجوع لمختلف الأبحاث في مجال التحفظ، تبين لنا أن هذا الأخير يتأثر بالبيئة المحيطة عبر مجموعة من العوامل هي: حجم المنشأة، نسبة المديونية، قوانين سوق رأس المال، قطاع النشاط (الصناعة). ومن بين الدراسات التي تتفق على تحديد هذه

¹ Wang R. Zhe, Accounting conservatism, op.cit, p: 45.

² الرشيدى ممدوح صادق، مرجع سبق ذكره، ص 34.

العوامل المؤثرة نجد دراسة (حمدان 2012) ودراسة (رشا الغول 2015) ودراسة (محمد محسن 2010). وسعياً منا لتبسيط الأمور وعرضها بشكل واضح وسليم، فقد قمنا بالتمييز بين العوامل المؤثرة في سياسة الحفاظ المحاسبي، وبين تأثير الحفاظ المحاسبي على مختلف المتغيرات الأخرى والتي سيرد ذكرها لاحقاً.

إضافة إلى ذلك فإن بعض الأبحاث أظهرت العامل الضريبي والنظام القانوني والقضائي وحوكمة الشركات من ضمن العوامل المؤثرة، إلا أنه من وجهة نظر الباحثة -بالاتفاق مع باحثين آخرين (Basu, Watts)- فإن هذه العوامل تتداخل مع المبررات المفسرة للحفاظ المحاسبي، والتي تم التطرق إليها سابقاً كالتفسير التعاقدية، الضريبي، النظامي... وبالنسبة لحوكمة الشركات فهي تدرج ضمن العوامل التي تؤثر وتتأثر بالحفاظ المحاسبي وسيأتي الحديث عنها لاحقاً.

1- حجم المنشأة

باستقراء الدراسات التطبيقية المتوفرة والتي حاولت تحليل أثر حجم المنشأة على ممارسة الحفاظ المحاسبي، تبين لنا وجود بعض الغموض والتعارض، حيث أن هناك دراسات أظهرت العلاقة الإيجابية بين المتغيرين، وهناك من توصلت إلى عكس ذلك. وسنحاول إدراج الدراسات المختلفة ما بين دراسات عربية وأخرى أجنبية وعرض النتائج المتوصل إليها.

حسب دراسة (حمدان 2012)، فإنه وفق هذا العامل يتم تقسيم الشركات إلى شركات كبيرة الحجم وشركات صغيرة الحجم بناء على حجم أصولها، ثم قياس درجة الحفاظ لكل منهما. وقد أظهرت النتائج أن الشركات الكبيرة الحجم تعتبر الأكثر تحفظاً مقارنة بذات الحجم الصغير، وبّر الباحث النتائج المتوصل إليها بارتفاع مستويات الحاكمية المؤسسية في الشركات الكبيرة، وزيادة الرقابة الممارسة من طرف أجهزة الرقابة والمحللين الماليين لها. إضافة إلى رغبتها في تجنب التكاليف السياسية التي يمكن أن تظهر نتيجة إعلانها عن أرباح مبالغ فيها¹.

وتتفق دراسة (حمدان 2012) مع دراسة (السهلي 2009) الجراحة حول سوق المال السعودي، حيث أشار إلى وجود علاقة واضحة بين حجم المنشأة وسياسة الحفاظ المحاسبي المنتهجة، وذكر بأن المنشآت التي توصف بأنها كبيرة الحجم قد تواجه ضغوطاً سياسية أكثر مما تتعرض له نظيراتها صغيرة الحجم، مما يقودها لممارسة مزيد من الحفاظ وبدرجة أكبر، بهدف تقليص الضغوط السياسية التي قد تتحملها². وهو ما أكدته أيضاً دراسة (رشا الغول 2015) والتي بينت أن الشركات كبيرة الحجم عرضة لكثير من الضغوط السياسية، وأوضحت أن هذه الأخيرة تسمى بالتكاليف السياسية وتمثل في التدخل الحكومي لتسعير منتجات الشركة، أو للحد من احتكار الشركة لسلعة ما³.

أما (مليحي) فيرى أن حجم المنشأة من العوامل الهامة التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند تحديد مستوى الحفاظ المحاسبي في التقارير المالية المنشورة، حيث أن المنشآت الأكبر حجماً من المحتمل أن تتعرض لتركيز سياسي أكثر (ضرائب مرتفعة، رقابة مشددة

¹ علام محمد حمدان، العوامل المؤثرة في درجة الحفاظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، الجامعة الأردنية، مج 8، ع 1، 2012، ص 38.

² محمد سلطان السهلي، مرجع سبق ذكره، ص 11.

³ رشا الغول، مرجع سبق ذكره، ص 49.

على الأسعار، مسؤولية اجتماعية وبيئية...) وهذا مقارنة بالشركات الصغيرة، لذا فهي تميل لاختيار السياسات والطرق المحاسبية التي ترفع من مستوى الحفاظ الممارس لأجل تخفيض تكاليفها السياسية التي تواجهها، وتخفيض الأرباح وتحقيق وفورات ضريبية¹. كما أظهرت دراسة (حميدة 2013) وجود علاقة موجبة بين هذا المستوى للحفاظ وحجم الشركة². إن حجم الشركة يؤثر على درجة الحفاظ المحاسبي لكن اختلف الباحثون في تحديد طبيعة الحجم الذي يجعل من الشركات أكثر أو أقل تحفظاً، وحسب رأي (الطائي) فإن الشركات الكبيرة لها تأثير أكثر في سوق الأسهم بالنظر لكبر حصتها السوقية، ومن ثم فهي تستخدم سياسة محاسبية أكثر تحفظاً من الشركات الأخرى بهدف تخفيض الربح³.

في حين ناقش كل من (Watts & Zimmerman) في دراستهما لعام 1986 عامل الحجم واعتبروه بمثابة مؤشر للتكاليف السياسية، حيث كلما كانت المنشأة كبيرة الحجم كلما كانت تكاليفها السياسية التي من المحتمل أن تتحملها أكثر أهمية، وعلى اعتبار أن مفهوم الحفاظ المحاسبي يتضمن في جوهره التسجيل الفوري للخسائر المتوقعة وتأجيل الاعتراف بالأرباح لحين تحققها الفعلي، فهذا سيسمح للمنشآت بتقليص نتائجها في نهاية الدورة ومن ثم درجة تعرضها للتكاليف السياسية⁴. وقدمت دراسة (Laffond & Watts) لسنة 2008 الأسباب التي تسمح بتفسير أثر الحجم على مستوى الحفاظ المحاسبي، ومن بينها (أساساً) التكاليف السياسية وعدم تماثل المعلومات. فحسب فرضية التكاليف السياسية، فإن المؤسسات الأكبر حجماً تظهر مستوى أعلى للحفاظ الأرباح⁵. إن الآراء التي تم عرضها تتفق جميعها على أن حجم المنشأة يعتبر عاملاً هاماً ومؤثراً على درجة الحفاظ في القوائم المالية، وأن الشركات ذات الحجم الأكبر هي من تميل بشدة لتبني سياسات متحفظة وهذا لتخفيض حجم التكاليف السياسية. رغم ذلك ظهرت دراسات أخرى والتي أبدت رأياً معارضاً ومعاكساً لما جاء في الدراسات السابقة. فحسب دراسة (كساب 2011) توصلت النتائج لوجود علاقة عكسية بين حجم المنشأة ودرجة الحفاظ المحاسبي، وأشار الباحث في دراسته إلى أن المنشآت صغيرة الحجم تلجأ إلى الحفاظ تجنباً لمخاطر الدعاوى القضائية نظراً لأنها معرضة لمشاكل بدرجة أكبر من المشاكل التي تواجهها المنشآت ذات الحجم الأكبر⁶. يضاف إلى ذلك دراسة (حمدان 2011) والتي أجريت على جميع الشركات الكويتية المدرجة في سوق المال الكويتي وعددها (225) شركة، باعتماد نموذج (Basu) لقياس مستوى الحفاظ، حيث بينت التقارير المالية الصادرة عن هذه الشركات أنها متحفظة لكن الشركات الصغيرة ذات المديونية المنخفضة أكثر تحفظاً من غيرها⁷.

في أمريكا، أظهرت نتائج الدراسات الميدانية أن مستوى ممارسة الحفاظ المحاسبي هو أكبر في المؤسسات الصغيرة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، وقد أكد على ذلك كل من (Watts, Basu, Ryan). أما على الصعيد الفرنسي اهتم كل من (Ding, Stolowy) من خلال دراستهما لسنة (2006) بتحليل أثر عامل الحجم على درجة ممارسة الحفاظ، ولاحظا خلال الفترة (1990-1999)

¹ مجدي مليحي عبد الحكيم، أثر هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على الحفاظ المحاسبي في التقارير المالية، مرجع سبق ذكره، ص 20.

² حميدة محمد عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص 169.

³ بشرى فاضل خضير الطائي، مرجع سبق ذكره، ص 479.

⁴ جابر خالد فتححي، مرجع سبق ذكره، ص 275.

⁵ Laffond R, Watts R.L, The information role of conservatism, working paper, April 2007, p :39, available at

(<File://c/user/Mcd/SSRN.id>), vu le 02.03.2016.

⁶ مجدي مليحي عبد الحكيم، أثر هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على الحفاظ المحاسبي في التقارير المالية، مرجع سبق ذكره، ص 21.

⁷ علام موسى حمدان، الحفاظ المحاسبي وجودة الأرباح في سوق البحرين للأوراق المالية، مرجع سبق ذكره، ص 188-189.

أن المؤسسات الصغيرة تظهر درجة تحفظ محاسبي أعلى بالمقارنة مع المؤسسات الكبيرة وهذا بفرنسا¹. وفي سياق متصل أكد (Basu) على أن المنشآت صغيرة الحجم تتعرض لمخاطر أكبر، مما يجعل مديريها ومراجعيها عرضة لمشكل الدعاوى القضائية، وفي سبيل التقليل من مخاطر هذه الدعاوى، تتبني إدارة هذه المنشآت وكذا مراجعيها سياسات محاسبية أكثر تحفظاً². فيما أوضح (Hyan) أن احتمال تعرض المنشآت الصغيرة للخسائر هو أكبر، لذا من المتوقع أن تواجه مخاطر مالية واحتمالات الإفلاس بصورة أشد وهذا حتماً سيقيدها لممارسة التحفظ بدرجة أكبر³. وعلى المستوى الأوروبي وعقب تبني المرجعية الدولية، لاحظ (Brouwer) خلال الفترة (1991 - 2005) أن درجة التحفظ بالميزانية هي أكبر في المؤسسات الكبيرة منها في المؤسسة الصغيرة، وأن حجم المؤسسة يؤثر كذلك في مستوى تحفظ الأرباح بالقوائم المالية، وهذه النتائج هي معاكسة لنتائج (Pae and Easton) لسنة 2004 والذان توصلا في دراستهما إلى أن حجم المنشأة ليس له تأثير قوي على درجة تحفظ الميزانية وتحفظ الأرباح في القوائم المالية⁴.

في ضوء نتائج الدراسات السابقة وعلى الرغم من تباينها واختلافها بعض الشيء من ناحية أن الشركات الكبرى أو الشركات الصغيرة هي الأكثر ميلاً لتبني سياسة التحفظ المحاسبي، لكن تكاد تجمع كلها على أن حجم المنشأة يعتبر عاملاً مؤثراً في مستوى التحفظ المحاسبي، إلا أنه ليس العامل الوحيد المؤثر. فالشركات الكبيرة تميل لطلب المزيد من التحفظ للتخفيف من أثر التكاليف السياسية وتحقيق الوفورات الضريبية من خلال تخفيض عنصر الربح في نهاية الدورة، أما الشركات صغيرة الحجم يزيد إقبالها لممارسة التحفظ المحاسبي بهدف تجنب خطر المقاضاة بالنظر للمشاكل التي قد تواجهها.

2- نسبة المديونية

اهتمت دراسة (حمدان) لسنة 2012 باختبار أثر مديونية الشركة (عقود الدين) على مستوى التحفظ المحاسبي، وكان التساؤل المطروح لدراسة هذا الأثر: هل يلزم الدائنون مختلف الشركات بمستوى مرتفع من التحفظ للحفاظ على مصالحهم؟ وللإجابة عن هذا التساؤل، تم التمييز بين نوعين من الشركات بناءً على نسبة الرافعة المالية أو الرفع المالي (Leverage)⁵:

● شركات ذات مديونية مرتفعة.

● شركات ذات مديونية منخفضة.

يشير مصطلح " الرفع المالي " إلى شراء الأصول من الأموال المقترضة أو من إصدار أسهم ممتازة⁶، أي بعبارة أخرى هو تمويل الأصول عن طريق الاقتراض. كما يمثل الرفع المالي مدى استخدام المؤسسة لمصادر تمويل خارجية لزيادة حجم الأرباح ودعم الموقف المالي لاستثمارها، حيث يعكس نسبة المخاطرة الناجمة عن عدم قدرة الشركة على مقابلة الالتزامات الواقعة على عاتقها تجاه هذا الدين،

¹ Ding y, Stolowy H, Timeliness and conservatism: Changes over time in the properties of accounting income in France, working paper, 2006, p: 16, available at (<https://studies2.hec.fr>), vu le 02.03. 2016.

² Basu S., Lee S. , Ching L., Differences in conservatism between big Eight and non- big Eight Auditors, working paper, 2001, p: 33. Available at (<https://papers.ssrn.com>), vu 05.03.2016.

³ محمد سلطان السهلي، مرجع سبق ذكره، ص 11.

⁴ Brouwer R, Accounting conservatism in Europe during the period (1991 - 2005), working paper, 2007, p: 22. Available At (<http://repub.eur.nl>), vu le 05.03.2016.

⁵ علام محمد حمدان، العوامل المؤثرة في درجة التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية، مرجع سبق ذكره، ص 38.

⁶ فالتر ميجس وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 1040.

مما يهددها بخطر الإفلاس¹. تستخدم نسبة الرفع المالي في تقييم كفاءة سياسات التمويل التي تتبعها إدارة المنشأة، وتعتبر من ضمن المؤشرات الهامة التي يعتمد عليها في تقدير الملاءة المالية للمنشأة ومدى قدرتها على أداء التزاماتها، حيث تحسب وفقا للعلاقة:

$$\text{الرفع المالي} = \text{إجمالي الديون} / \text{إجمالي الأصول}$$

تدل هذه النسبة على درجة الرفع المالي في المنشأة، فكلما انخفضت زادت قدرة المنشأة على سداد الديون وكلما زادت النسبة انخفضت قدرتها على سداد الديون. فالدائنون يفضلون النسبة المنخفضة والتي تدل على أن نسبة الملكية مرتفعة وأن الملاك قد ساهموا بالقدر الأكبر من الأموال، بالشكل الذي يوفر حماية أكبر للدائنين في حال تعرض أصول الشركة للتدني. وتقاس عقود الدين بنسبة الرفع المالي والتي من خلالها يتم قياس مدى تأثير الضغوطات الممارسة من طرف الدائنين على جودة الأرباح.

إن الأرقام والبيانات المحاسبية لها دور إيجابي في إبرام عقود المديونية مع الدائنين، حيث يخشى المقرضون إبرام هذه العقود عندما تكون صافي أصول المنشأة مبالغاً فيها نتيجة تأجيل الاعتراف بالخسائر غير المحققة إلى الفترات اللاحقة وتعجيل الاعتراف بالأرباح المتوقعة. وبعد التعاقد يواجهون خطر انخفاض قيمة صافي الأصول عند زوال حالة الشك المتعلقة بتحقيق أو عدم تحقيق الأرباح والخسائر. في هذه الحالة يصعب على المقرضين استرجاع أموالهم بنفس القيمة والعائد المتفق عليه لدى إبرام عقد الإقراض. لذا فإن سياسة الحفاظ المحاسبي تعتبر من أقدم آليات إبرام العقود في المحاسبة، وكوسيلة لحماية مصالح الدائنين². وهذا يبين أن الدائنين لحماية مصالحهم الخاصة ومواجهة مخاطر انخفاض قيمة الأصول، سيضعون شروطاً وقواعد أكثر تحفظاً في الاعتراف بالخسائر المتوقعة والأرباح المحتملة التي لم تتحقق بعد.

إن القاعدة العامة في عمليات الإقراض هو أن المنشأة لابد وأن تحافظ على شروط التعاقد والتي بموجبها يجري عقد الإقراض، فعند إبرام هذا الأخير قد تفرض عليها الأطراف المقرضة قيوداً أو شروطاً محددة، حتى تضمن سداد مبالغ الدين. كما قد تفرض نسبة معينة للمديونية لا يجب تجاوزها، فالمنشأة التي اقتربت نسبة المديونية لديها من الحد الأقصى المسموح به فهي غير متحفظة في ممارساتها المحاسبية، وهذا للتقرير عن أرباح مرتفعة ترفع من إجمالي حقوق الملكية لتحسين تلك النسبة³. وباتخاذ هذا الاجراء ستتفادى خرق شروط عقد الإقراض. ويرى (Zarai et al) أن المنشآت التي تتبنى سياسات محاسبية متحفظة يكون مستوى الملاءة لديها ملائماً، وبالتالي تتحمل تكلفة دين أقل. ويضيف الباحث أن معدل المديونية للمنشأة يجب أن تكون له علاقة بالممارسات المحاسبية المتحفظة⁴. إن زيادة مبلغ الديون على عاتق المنشأة يمثل ضغطاً عليها من ناحية زيادة احتمالية فشلها وعسرها المالي، وهو ما يعد سبباً في دفع المنشأة للمحافظة على مستوى معين من الأرباح، وبهذا الشكل يتأثر مستوى الحفاظ المحاسبي الممارس. والشئ المتوقع هو قيام المنشأة التي تمول الجزء الأكبر من أصولها بواسطة الديون، بممارسات محاسبية أقل تحفظاً حتى تقلل من إمكانية تجاوز شروط

¹ Caroline Selmen, Toute la fonction finance, Dunod, 2^{em} édition, 2003, p: 116.

² أبو الخير مدثر طه، مرجع سبق ذكره، ص 20.

³ رشا الغول، مرجع سبق ذكره، ص 51.

⁴ Zarai et al, op.cit, p: 6.

المديونية¹. لذلك، تعتبر الشركات ذات المديونية المرتفعة أقل تحفظاً من الشركات ذات المديونية المنخفضة². إن إعداد تقارير مالية متحفظة هو مطلب كل من المساهمين والمقرضين، حيث أن هناك طلب على التحفظ المحاسبي في عقود الإقراض، كما أن التحفظ في التقارير المالية للمقرضين لحظة اتخاذ قرار منح القرض ذو أثر هام ومعبر على عقود الدين من خلال تكلفة الدين³.

بناء على ما سبق، يتضح أن عقود المديونية تتأثر بمستوى التحفظ المحاسبي وأن التسجيل المعجل للخسائر يسمح بتوفير-مسبقاً- معلومات جديدة لتسعير القروض، ويعمل على تسريع مراجعة معدل المديونية، تقييد مستوى المديونية ومشاريع الاستثمار وسياسة توزيع حصص الأرباح. وهو ما يمنع -لاحقاً- مشكل انتهاك وخرق شروط عقد الاقتراض المستندة لنسب ومعدلات محاسبية⁴. لذلك فإن الرافعة المالية يتوقع أن يكون تأثيرها سلبياً على مستوى التحفظ، فالشركات التي ترتفع فيها نسبة المديونية من المتوقع أن تتبنى سياسات محاسبية غير متحفظة. وهناك من يرى بأن المنشأة المقرضة تلجأ لممارسة التحفظ المحاسبي طبقاً للشروط الواردة في عقد القرض، حيث أن الجهات المقرضة تهتم بمدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها وديونها وسداد مبالغ الأقساط في موعد استحقاقها، ومن مصلحتها أن تتبنى الجهات المقرضة سياسة التحفظ حتى تتمكن من استرداد أموالها الممنوحة. كما تحتاج الجهات المقرضة لضمان بأن قيمة الأصول لن تتدنى بعد إبرام عقد الدين، لذا يكون من المناسب إبرام العقد عندما تكون الأصول مقيمة بأقل من قيمتها. وهنا أشار (Zhang) إلى أن سياسة التحفظ المحاسبي تساعد المقرضين في إرسال إشارات تحذيرية لهم في الوقت المناسب عند انتهاك شروط عقد القرض⁵.

في ضوء الدراسات السابقة، يتضح بأن المديونية تعتبر كعامل مؤثر وأن علاقتها هي عكسية مع مستوى التحفظ الممارس، حيث أن الدائنين لهم سلطة في إلزام الشركات بمستوى محدد من التحفظ. وقد أكدت مختلف الأبحاث المذكورة أن المؤسسات التي تمول الجزء الأكبر من أصولها وعملياتها بواسطة الاقتراض، من المتوقع أن تكون أقل تحفظاً في قوائمها المالية حتى تحقق مزيداً من الأرباح وتجنب انتهاك شروط عقد الإقراض. رغم ذلك جاءت دراسات أخرى لتؤكد على إيجابية العلاقة بين عامل المديونية ودرجة التحفظ المطبق في المنشأة، من بينها دراسة (Khan & Watts) لسنة 2009، والتي بينت أن المنشآت الأكثر مديونية هي المنشآت التي لها طلب أعلى لممارسة التحفظ المحاسبي⁶.

بالمقابل هناك دراسات أسفرت على عدم وجود أثر لعامل المديونية على مستوى التحفظ ومنها دراسة (حمدان 2012) التي توصل من خلالها إلى أن عامل المديونية لا يؤثر في مستوى تحفظ الشركة في تقاريرها المالية، وأظهرت الدراسة أن الشركة ذات المديونية

¹ محمد سلطان السهلي، مرجع سبق ذكره، ص 12.

² أبو الخير مدثر طه، مرجع سبق ذكره، ص 21.

³ Jayanti S, Shyam S, Jingjing Z, Borower, conservatism and debt contracting, working paper, November 2008, p: 26. Available at (<https://www.fisher.osu.edu>). Vu le 06.03.2016.

⁴ Ball R. et al, op.cit, p: 6

⁵ جميل حسن النجار، مرجع سبق ذكره، ص 184.

⁶ Khan M, Watts R.L, Estimation and Empirical properties of a firm – year measure of accounting conservatism, working paper, 2009, p: 10. Available at (<https://www.ssrn.com>), vu 09.03.2016.

المرتفعة وذات المديونية المنخفضة لا تتميز تقاريرها بالتحفظ¹، كما أكدت دراسة (حمدان 2011) أنه في سوق المال الأردني لم يكن للدائنين سلطة قوية في إلزام الشركات بالتحفظ المحاسبي، ونفس النتيجة تم التوصل إليها على مستوى سوق المال السعودي. نستنتج من خلال عرض نتائج الدراسات السابقة تباين الآراء ووجهات النظر حول طبيعة العلاقة بين سياسة التحفظ المحاسبي وعامل المديونية، فهناك من يقر بإيجابية العلاقة بينهما وهناك من يرى أن طبيعة العلاقة بينهما سلبية، وهناك من أكد بعدم وجود العلاقة بينهما، لكن في جميع الأحوال لا يمكن أن نجزم بعدم وجود علاقة نظراً لأن الشركات التي ترتفع لديها نسبة المديونية بشكل لافت للانتباه سوف تسعى جاهدة لتحسينها عن طريق رفع رقم الأرباح، وهذا يعني مستوى متدني للتحفظ. وتبقى هناك عوامل أخرى مؤثرة على درجة التحفظ في القوائم المالية يتعين تحديدها ودراستها.

3- قوانين سوق رأس المال

يعتبر سوق رأس المال أحد المنظّمات المسؤولة عن مدى التزام الشركات بالمعايير المحاسبية. وكما هو معروف، فإن هذه السوق تعتبر كأداة لتجميع المدخرات من الأفراد وتقديمها للمشاريع والمستثمرين الراغبين في تمويل المشروعات الجديدة، أو القيام بعملية توسع في المشاريع الموجودة. وسوق رأس المال كلما كانت كفوة ونشطة وتميّزت بشدة وصرامة القوانين السارية، كلما اتّجهت الشركات المدرجة نحو سياسات تحفظية بشكل أكبر. وقد أشارت دراسة (عوض) إلى أن فاعلية قوانين البورصة هي مختلفة من بيئة لأخرى، حيث أن القوانين الصارمة تعمل على تقليص تكاليف التعاقد، مما يقود لزيادة الطلب على المعلومات القابلة للتحقق، وهو ما يتماشى والتفسير التعاقدية للتحفظ المحاسبي². وتوصلت دراسة (السهلي 2009) في سوق المال السعودي إلى أن تأسيس هيئة السوق المالية قد يجعل من شركات المساهمة أكثر تحفظاً، وهذا بالنظر للدور الرقابي والإشرافي لهذه الهيئة³.

تعد قوانين سوق رأس المال هي من ضمن العوامل المؤثرة في سياسة التحفظ المحاسبي، هذا ما أظهرته دراسة (Lobo & Zhou) من حيث أن متطلبات هيئة الأوراق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية (SEC) قد أسهمت في زيادة التحفظ في التقارير المالية⁴. من جهة أخرى، يختلف مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية حسب نوع الشركة إن كانت شركة منفحة (مدرجة في البورصة) أو شركة مغلقة، وحسب مكانة هذه الشركة في البورصة. ففي بريطانيا قام كل من (Ball and Shivakumar) بالبحث عن جوهر العلاقة بين التحفظ الممارس والشركات المدرجة وغير المدرجة في البورصة، وتوصلا إلى أن الشركات غير المدرجة في البورصة أظهرت مستوى أقل للتحفظ مقارنة مع الشركات المسجلة في البورصة وهذا رغم خضوعها لنفس القواعد المحاسبية⁵. أما في أمريكا، فقد أشارت

¹ علام محمد حمدان موسى، العوامل المؤثرة في درجة التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية، مرجع سبق ذكره، ص 38.

² محمد محسن عوض، التحفظ المحاسبي ودوره في الحد من الممارسات المحاسبية المتحررة لإدارة المنشأة، ورقة بحث مقدمة، جامعة قناة السويس، 2010، ص 11. متوفر على الموقع (Fr.scribd.com)

³ محمد سلطان السهلي، مرجع سبق ذكره، ص 12.

⁴ Lobo G, Zhou J, Did conservatism in financial reporting increase after sarbanes-oxley, 2006, Available at (aaapubs.org). Vu le 10.30.216.

⁵ Ball R, Shivakumar L., op.cit, p:2

دراسة (Givoly et al) لسنة 2010 إلى أن مستوى التحفظ هو أكثر وضوحا في الشركات المسجلة في البورصة مقارنة بالشركات المغلقة أو غير المسجلة¹.

كما توصلت دراسة (Huijgen et al) لسنة 2005 إلى أن الشركات البريطانية المسجلة في السوق الأمريكي، أين تكون المتابعات القضائية جارية، تعرض مستوى أعلى للتحفظ المحاسبي من المستوى الذي تعرضه الشركات المماثلة والمسجلة فقط في السوق البريطاني. وهذا معناه أن الشركات المسجلة في أكثر من سوق عادة ما تكون أكثر تحفظا مقارنة بالشركات المسجلة في سوق محلي فقط. وقد بين الباحث أن المحيط القانوني في بريطانيا هو أكثر مرونة منه في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي توصف بصرامة تطبيق القوانين².

أما على الصعيد الأوروبي، فقد اهتمت دراسة (Raonic et al 2004) بتحليل أثر خصائص أسواق البورصة على سرعة نشر المعلومات المالية وعلى مستوى التحفظ المحاسبي، على أساس عينة مكونة من 13 بلد أوروبي وخلال الفترة (1987-1999). وأظهرت النتائج أن مستوى التحفظ المحاسبي يتغير بدلالة بلد الموطن وسوق الإدراج، حيث احتلت أيرلندا المرتبة الأولى من حيث علاقة التحفظ ببلد الموطن، أما بالنسبة لأسواق الإدراج فإن بورصة "نيويورك" أظهرت أعلى مستوى للتحفظ المحاسبي، واستنتج الباحثون بأن مستوى التحفظ هو غير حساس لحجم السوق³. وأشار (Basu) إلى أن الشركات الأوروبية تعتبر أكثر تحفظا وهذا لتحسين قدرتها على رفع رأسمالها على مستوى أسواق الأسهم والإقراض، فيما أظهرت بحوث أخرى أن الشركات التي تصدر ديونا أو أسهما في أسواق أجنبية هي أكثر تحفظا مقارنة بالشركات التي تعتمد على السوق المحلي فقط لتمويل نشاطها⁴.

انطلاقا مما تم عرضه من نتائج الدراسات التطبيقية السابقة، يتضح أن أسواق المال هي عامل مؤثر في مستوى التحفظ المحاسبي، وأن الشركات المدرجة في البورصة تلتزم بمستوى أعلى للتحفظ المحاسبي. ومن خلال الأبحاث المختلفة نرى بأن التحفظ المحاسبي يمارس بصورة واضحة في الدول التي تتميز بأنظمة ذات جودة وتطبق قوانين صارمة خاصة على مستوى البورصة، كما أن الشركات التي تنشط في أماكن مختلفة من البورصة ولا تعتمد على التمويل المحلي فقط أظهرت درجة أعلى للتحفظ في المحاسبة.

4- قطاع النشاط (الصناعة)

إن الممارسات المحاسبية هي ليست نفسها بالنسبة لمختلف الأنشطة والقطاعات الاقتصادية، حيث أن بعض القطاعات تختلف اختلافا جوهريا من حيث طبيعة العمل المحاسبي والأسس التي تقوم عليها، وهنا نجد أن نوع النشاط والقطاع الذي تنتمي إليه المنشأة له دور فعال في اختيار الطرق والسياسة المحاسبية المناسبة التي تتماشى وطبيعة النشاط الممارس. ونتيجة لهذا الاختلاف على مستوى الواقع العملي، وتباين منهجيات العمل في المنشآت التابعة لقطاعات مختلفة، قد تميل بعض المنشآت - بحكم طبيعة نشاطها - لتبني ممارسات متحفظة على مستوى المحاسبة. ويظهر ذلك بشكل واضح من خلال ممارسة التحفظ في تقدير مخصصات الديون المشكوك

¹ Givoly D., Hayn C., Katz S., Does public ownership of equity improve Earnings quality ? Accounting review, vol.85, N.1, 2010, p: 218. Available at (econ.au.dk), vu le 15.03.2016.

² Huijgen C., Lubberink M., Earnings conservatism, Litigation and contracting: the case of cross-listed firms, working paper, 2003, p: 22. Available at (<https://papers.ssrn.com>), Vu le 15.03.2016.

³ Souha Batli, l'influence des normes (IFRS) sur le conservatisme comptable : Le cas Français, Université de Québec à Montréal, Juillet 2013, p: 26.

⁴ Ding Y et al, op.cit., p: 9.

في تحصيلها بشكل أكبر في قطاع المؤسسات المالية مقارنة بالمنشآت الصناعية. فحسب دراسة (ياسين) لسنة (2008)، تعتبر البنوك القطاع الأكثر تحفظاً في سياساتها المحاسبية وهذا بالنظر لطبيعة عملها¹. وتوصلت دراسة (العتيبي) إلى أن التحفظ على مستوى شركات المساهمة في القطاع الخاص هو أعلى منه في شركات القطاع العام، نتيجة لاختلاف الجهات القائمة بالرقابة المالية². وأكدت دراسة (حمدان 2011) الجرة على الشركات الكويتية أن القطاع المالي يعتبر من أكثر القطاعات الاقتصادية تحفظاً في سوق المال الكويتي³، وهذا لأن القطاع المالي عادة ما تتميز التقارير المالية الصادرة عنه بالتحفظ نظراً لخصوصية القطاع وتميّز نشاطه، مما يستدعي درجة عالية من التحفظ عند الإعلان عن الأرباح وتقييم الأصول.

وقد أوضحت ذلك دراسات أخرى وأجزمّت بأن القطاع المالي يتميز بالقدر المناسب من التحفظ أكثر من غيره من القطاعات الأخرى مثل: (Lara et al 2005, Beaver and Ryan 2000, Osma et al 2007). كما حاولت دراسة (Kwon et al) لسنة 2006 فحص اختلاف مستويات التحفظ بين عينة من الشركات الأمريكية المختلفة حسب طبيعة القطاع الذي تنشط فيه، وهذا باعتماد نموذج (Basu) للاعتراف غير المتماثل. وكانت من نتائج الدراسة أن التحفظ يختلف بين الشركات تبعاً لطبيعة الصناعة أو القطاع الذي تنشط فيه الشركة، وأن الشركات التي تعمل في الصناعات العالية التكنولوجية كالاتصالات والإعلام الآلي تتميز بقدر أكبر من التحفظ مقارنة بالشركات العاملة في مجال الزراعة والأغذية، وهذا بسبب تمتع الشركات ذات التكنولوجيا العالية بفرص أكثر للنمو، وزيادة المخاطر الناجمة عن أسعار الأسهم الأكثر تدبّذاً، مما يعرّض الشركة لمخاطر الدعاوى القضائية بدرجة أكبر والمرفوعة من طرف المساهمين⁴.

وتوصل كل من الباحثان (Srivastava and Tse) في دراستهما لعام 2007 إلى أن التحفظ في القوائم المالية للشركات الأمريكية قد ارتفع باستمرار مع مرور الزمن، خاصة بالنسبة للشركات التي تعمل في صناعات عالية التكنولوجية أين يكون مستوى التحفظ في الغالب بدرجة أكبر من غيرها من الشركات التي يكون فيها مستوى التكنولوجيا متدني⁵. كما أظهرت نتائج دراسة (ناظم) والمتعلقة بقياس ممارسة التحفظ لعينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، أن هناك تبايناً بين القطاعات الاقتصادية في ممارسة السياسات المتحفظة، ويرجع ذلك إلى كون التحفظ المحاسبي من بين إحدى الآليات الفعّالة في تنظيم عقود الشركة مع مختلف الأطراف الأخرى، فضلاً عن تجنّب مخاطر التقاضي إذا حدثت مبالغة في الأداء المالي وتخفيض الضرائب التي تتحمّلها الشركة⁶.

¹ ياسين محمد، قياس مستوى التحفظ في السياسات المحاسبية في ظل الحاكمية المؤسسية، وأثره على جودة الإفصاح عن البيانات المالية للبنوك التجارية الأردنية، رسالة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المصرفية والمالية، عمان، 2008، ص 15.

² عبد الله نجيل العتيبي، مرجع سبق ذكره، ص 36.

³ علام محمد موسى حمدان، التحفظ المحاسبي وجودة الأرباح في سوق البحرين، مرجع سبق ذكره، ص 188.

⁴ Kwon S., Jennifer Q., Han J., the effect of differential accounting conservatism on the "Over-Valuation" of high-tech firms relative to low-tech firms, Review of quantitative finance and accounting, vol.27, 2006, p: 143.

⁵ Srivastava A, Tse, S, What drive changes in accounting? The effect on the promptness of recognizing anticipated gains versus losses on conservatism, working paper, social science research. Network, 2007, p: 50, Available at (www.ssrn.com).

⁶ ناظم شعلان جبار، قياس مستوى ممارسة التحفظ المحاسبي في شركات المساهمة العراقية وآثارها على جودة الإبلاغ المالي في التقارير المالية: دراسة لعينة من الشركات المدرجة، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، مج 7، ع 2، جامعة المثنى، 2017، متوفر على الموقع (muthjaes.net)، تاريخ الاطلاع 2017.12.26.

بالمقابل تميّز القطاع المالي (بنوك / تأمين) في الأردن والكويت بمستوى تحفظ أعلى من القطاعات الاقتصادية الأخرى على عكس ما هو عليه في سوق البحرين للأوراق المالية، حيث بينت دراسة (حمدان 2011) أن قطاع الخدمات أكثر تحفظاً من بين القطاعات الأخرى. لكن دراسة (حمدان 2012) بينت أن هناك تبايناً في مستوى التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، وكان قطاع البنوك أكثر القطاعات تحفظاً ثم يليه قطاع التأمين، ثم قطاع الخدمات وأخيراً قطاع الصناعة، وهو ما يعطي نظرة للمستثمرين عن القطاعات الاقتصادية الأكثر مصداقية في عرض بياناتها المالية وأقلها عرضة للانحرافات المفاجئة¹. بينت الدراسات السابقة أن اختلاف قطاع النشاط الذي تنتمي إليه الشركة قد يساهم في رفع مستوى التحفظ المحاسبي، وأظهرت النتائج تواجد اختلافات في الآراء، حيث هناك من يرى بأن القطاع المالي يعتبر أكثر القطاعات تحفظاً، وهناك من يرى بأن قطاع الخدمات يعتبر الأكثر تحفظاً، ويبقى قطاع الصناعة أقلها في تبني هذه السياسة. وحسب رأي الباحثة، فإن قطاع البنوك وشركات التأمين يظهر مستويات أعلى للحفاظ وهذا لطبيعة وقيم أساس النشاط في هذه الوحدات، والمبني على حالات عدم التأكد في كثير من الأحيان، مما يجعلها تلجأ لسياسات تحفظية خاصة عند تقييم مخصصاتها وبالأخص المخصصات والاحتياطات التقنية في شركات التأمين. هذه الأخيرة تميل إلى المبالغة في تكوين المخصصات التي تتراكم مع الوقت وتكون بمبالغ جد هامة سنوياً في تاريخ الجرد، لمواجهة الأخطار المتوقعة ولسداد المبالغ المطالب بها بعد إقفال الحسابات. وهذا حتماً سيقود لتراكم الاحتياطات السرية والذي من شأنه رفع مستوى التحفظ بالشكل الذي يجعل شركات التأمين أكثر حذراً في مواجهة الخسائر المحتملة. ويدعم وجهة النظر هذه دراسة (حميدة) والذي يرى بأن جانب الحيطة والحذر موجود في هذه الشركات، مما يدل على أهمية تبني سياسة التحفظ في قطاع حساس كقطاع التأمين². كما أن تنوع وتعدد المخاطر التي يمكن أن يواجهها هذا القطاع يبرز بشكل صريح انتهاز هذه السياسة لدى الاعتراف بالأرباح والخسائر، وعند تقييم بعض عناصر الأصول والخصوم.

5- اختلاف مستوى التحفظ المحاسبي باختلاف الدول

إضافة للعوامل المدرجة ضمن إطار سياسة التحفظ المحاسبي، هناك عامل آخر لم يرد الحديث عنه في كثير من الدراسات ويتمثل في البلد الذي تنشط فيه المنشأة، حيث أشارت الجمعية الأمريكية للمحاسبة (AAA) أن مفهوم التحفظ يختلف من دولة لأخرى تبعاً للقوانين والأنظمة النافذة³. وهذا يدل على وجود اختلاف في درجات تطبيق التحفظ بين الدول تبعاً لتأثير العوامل السياسية والنظامية، خاصة التدخل الحكومي في وضع المعايير المحاسبية، حيث أن التحفظ في الدول التي تتولى فيها الحكومة وضع المعايير المحاسبية تقل فيها درجة التحفظ مقارنة بالدول التي يتولى فيها القطاع الخاص وضع هذه المعايير. وفي دراسة أخرى لـ (Ball et al) لسنة 2003 والتي اهتمت بدراسة الاختلافات في مستويات التحفظ بين أربعة دول من شرق آسيا هي: ماليزيا، هونج كونج، تايلاند، سنغافورة، توصلت إلى أن أكثر هذه الدول تحفظاً هي هونج كونج، بينما كانت تايلاند أقلها تحفظاً⁴.

¹ علام محمد موسى حمدان، العوامل المؤثرة في درجة التحفظ المحاسبي في التقارير المالية، مرجع سبق ذكره، ص 37.

² محمد حميدة عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص 141.

³ ليث أكرم مفلح القضاة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 513.

⁴ إبراهيم السيد عبيد، مرجع سبق ذكره، ص 15.

وأظهرت دراسة (Tilli and al) لسنة 2007 أن درجة التحفظ المحاسبي في دول وسط وشرق أوروبا تختلف من دولة لأخرى، تبعا لاختلاف المرحلة التي تمر بها الدولة من مراحل النظام، حيث أن: كرواتيا، ليتوانيا، بولندا، رومانيا، روسيا، سلوفاكيا، أظهرت مستوى هام لممارسة التحفظ. وركزت دراسة (Giner and Rees 2001) على ثلاث دول أوروبية هي: ألمانيا، فرنسا، المملكة المتحدة (Uk)، وتوصلت إلى أن المملكة المتحدة كانت أكثر الدول تحفظا، تليها فرنسا ثم ألمانيا، رغم أن الدول الثلاث تعمل على تسريع الاعتراف بالأخبار السيئة مقارنة بالأخبار الجيدة، وبالتالي فإن الفرق بين الدول لم يتم التعرف عليه في إطار هذه الدراسة¹.

حسب دراسة (Garcia Lara) لسنة 2004 فإن المملكة المتحدة تعتبر الدولة الأوروبية الأكثر تحفظا، والتي أظهرت أكبر درجة من تحفظ الأرباح مقارنة بالدول الأوروبية الأخرى: ألمانيا، فرنسا، سويسرا، هولندا، إيطاليا، إسبانيا، بلجيكا². وعلى مستوى دراسة (Mc Ley et al 2005) تمت دراسة توقيت الأخبار السيئة والجيدة في الأسواق الناشئة كدولة التشيك، حيث لم يجدوا أثرا للتحفظ المحاسبي في الأرباح وأرجعوا الأسباب إلى التحول الاقتصادي والشروط التنظيمية مثل: القواعد المحاسبية غير المرنة والارتباط القوي بالمتطلبات الضريبية التي تحد من تأثيرات الأسواق على المحاسبة³. أما دراسة (Ahmed et al) لسنة 2010 فقد اهتمت بمحاولة قياس مستوى التحفظ لكل من الدول الأوروبية والدول غير الأوروبية (أستراليا، هونج كونج، الفلبين، وجنوب أفريقيا)، حيث من خلالها وجد الباحثون انخفاضا في توقيت الاعتراف بالخسائر بعد سنة 2005، وأصبح مصرّحا به بشكل أكبر في الدول التي تتميز بقوة القوانين والتنظيمات⁴.

من جهة أخرى، أثبتت النتائج التطبيقية لدراسة (Fan H et al) لسنة 2008 أن هونج كونج هي أكثر الدول تحفظا متبوعة بدولة تايوان والصين، وقد أكدت الدراسة على أن النظام القضائي (القانوني) والمحيط التنظيمي لمختلف الدول يعتبر بمثابة قوى محورية تدفع نحو تبني التحفظ المحاسبي⁵. في حين حاولت دراسة (Léonor et al) لسنة 2007 التأكد من تواجد ممارسات محاسبية متحفظة في نظام المحاسبة البرتغالي، وإذا ما كانت هذه الممارسات التحفظية تؤثر في قابلية المقارنة للمعلومات المالية المنشورة على مستوى الشركات. وبينت نتائج الدراسة مستوى أعلى للتحفظ المحاسبي بالأرباح في الشركات البريطانية مقارنة بالبرتغال وألمانيا. كما أن البرتغال أظهرت مستوى أقل لتحفظ الميزانية مقارنة بالمملكة المتحدة، وهذا بسبب عدم كفاءة سوق الأسهم بالبرتغال بشكل كافٍ⁶.

¹ Paulina K., Accounting conservatism in transitional economics, working paper, 2009, pp:47- 48. Available at <file://c:users/mcd>. Vu le 26.03.2016.

² Garcia L ,Mora A. balance sheets vs earnings conservatism in Europe, European accounting review, vol.13, N° 2, 2004, available at <https://papers.ssrn.com> . Vu le 26.03.2016.

³ Sanna Hamalainen, op.cit, p :56.

⁴ Paul Andre et al, op.cit, p :7.

⁵ Fan H.K, Chih, W.T, Kierau J, accounting conservatism in Greater China: The influence of institutions and incentives Asian review of accounting, vol.16, N°2, 2008, p:1, Available at <http://eprint.usp.edu.au> , Vu le 27.03.2016.

⁶ Léonor F.F Janan M.G.L, Tiego .G, accounting conservatism in Portugal : similarities and differences facing Germany and Uk, RAC, 2^{em}édition, vol. 11, N°2, 2007, pp:163-184. Available At www.anpad.org.br, Vu le 27.03.2016.

وفي دراسته حول حوكمة الشركات وعلاقتها بالتحفظ المحاسبي في الشركات المسجلة بسوق الأسهم السعودي، أشار (رجب) إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تعد من أكثر الدول تحفظاً في إعداد التقارير المالية، حيث أن الجمعية الأمريكية للمحاسبة ناقشت أهمية ودور سياسة التحفظ في التعويض عن الممارسات المحاسبية غير الأخلاقية، والتي تتبعها إدارة المنشأة في التقرير عن صافي الأصول (حقوق الملكية). وأشارت الجمعية إلى أن ممارسة التحفظ المحاسبي تختلف من البيئة المحاسبية بالدول الغربية عن الدول الأخرى، وأنه يوفر حماية مقبولة للمستثمرين. وعلى المستوى العربي أكدت أيضاً دراسة (رجب) المجراة على سوق المال السعودي أن الشركات المساهمة السعودية حققت درجة عالية من التحفظ المحاسبي بالمقارنة مع الدول العربية الأخرى¹.

من منطلق نتائج الدراسات التطبيقية المشار إليها يتبين مدى الاختلاف في درجة تبني سياسة التحفظ المحاسبي في الممارسات المحاسبية لكل دولة، ولكن تتفق معظمها على أن جودة الأنظمة القضائية وصرامة القوانين المصدرة تعتبر كعامل محفز لاعتماد التحفظ المحاسبي بأشكاله المعروفة. فالنظام القضائي يحكم عملية إبرام العقود المختلفة وعلى قدر قوة هذا النظام وقوة القوانين المنظمة، تزداد درجة تطبيق سياسة التحفظ وهذا نتيجة خوف إدارة المنشأة من المساءلة القضائية. يضاف إلى ذلك أن غالبية الدراسات الحديثة تجمع على أن المملكة المتحدة هي أكثر الدول تحفظاً على المستوى الأوروبي؛ وأن الولايات المتحدة الأمريكية أكثرها تحفظاً على المستوى الدولي.

المطلب الثالث: علاقة التحفظ المحاسبي بجودة الأرباح، حوكمة الشركات، قانون أوكسلي.

أشارت نتائج أبحاث كثيرة إلى أن التحفظ المحاسبي يتأثر أساساً بعوامل: حجم المنشأة، معامل المديونية، قوانين سوق رأس المال، طبيعة النشاط الذي تمارسه المنشأة. بالمقابل وعلى اعتبار أن التحفظ يشكل أحد عناصر الإطار الفكري للمحاسبة، فهو يؤثر في البيئة المحاسبية المحيطة عن طريق الاتجاهات الحديثة في الفكر المحاسبي مثل: جودة الأرباح، إدارة الأرباح، حوكمة الشركات، الأزمات المالية، وغيرها من العوامل التي تتطلب زيادة أو انخفاض درجة ممارسة التحفظ في القوائم المالية، وتبين الآثار الاقتصادية لهذه السياسة. ونظراً لتعدد هذه العوامل وتشابكها من حيث الآثار في بعض الأحيان، سوف ندرج أهم العوامل التي تمت مناقشتها على مستوى الأبحاث الواردة في المجال بشكل متواتر وشائع وهي:

1- أثر سياسة التحفظ المحاسبي على جودة الأرباح

تزايد اهتمام فئة المستثمرين بعنصر جودة الأرباح في السنوات الأخيرة عقب إعلان شركات عالمية عديدة عن مكاسب غير دائمة كجزء من تقاريرها الربع سنوية، مما جعل المستثمرين والأطراف ذات العلاقة مع المنشأة أكثر حذراً عند التعامل مع المعلومات المحاسبية خاصة الأرباح، وهذا بهدف التعرف على حقيقة هذه الأرباح ومدى تأثيرها في قرارات مستخدمي القوائم المالية. إن العديد من متخذي القرارات ينظرون إلى الأرباح السنوية على أنها العنصر الأكثر أهمية في القوائم المالية، كما تعتبر من المدخلات الهامة الواجب مراعاتها لدى بناء القرارات خصوصاً القرارات المالية والاستثمارية، وتستخدم أيضاً في عملية تقييم أداء المنشآت. بناء على ذلك، تمثل جودة الأرباح عنصراً هاماً في تقييم الوضع المالي للمنشأة من طرف الدائنين والمستثمرين، وقد اتفقت مختلف الدراسات

¹ أحمد رجب عبد الملك، دراسة العلاقة بين آليات حوكمة الشركات والتحفظ المحاسبي في الشركات المسجلة بسوق الأسهم السعودي، مجلة المحاسبة والمراجعة، جامعة بني سويف، مصر، مج 5، ع 2، ماي 2017، ص 215-224. متوفر على الموقع (www.comm.bsu.edu.eg)، تاريخ الاطلاع 2016.03.27.

الجمعة على أن جودة الأرباح تتأني من قدرة الأرباح المفصح عنها في التعبير عن الأرباح الحقيقية للمنشأة، والتنبؤ بالأرباح في الفترات المستقبلية.

أولاً: مفهوم جودة الأرباح

يختلف مفهوم جودة الأرباح باختلاف أهداف مستخدمي القوائم المالية، فالأرباح المحاسبية تكون عالية الجودة إذا تم قياسها والإفصاح عنها بما يتفق مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها. بينما ترى فئة الدائنين أن الأرباح ينظر إليها على أنها عالية الجودة إذا تمتعت بقدر أكبر من التحول إلى تدفقات نقدية، فيما ترى أطرافاً أخرى أن وجود بنود غير عادية في الأرباح المعلن عنها يقود لانخفاض جودة الأرباح¹.

وتعرف جودة الأرباح على أنها: "مدى تعبير الأرباح التي تعلنها المنشأة بصدق وعدالة عن الأرباح الحقيقية للمنشأة، وتقديم صورة حقيقية عن واقعها وقدرتها على الاستمرار في المستقبل"²، بينما ربط الباحث (Bellovary et al) هذا المفهوم بالأرباح المستقبلية والتي تتمثل في الأرباح التي يمكن تحديدها من خلال الاطلاع على البنود الموجودة في قائمة الدخل للفترة الحالية وتقدير هذه البنود في المستقبل³. فمن منظوره جودة الأرباح هي: "جانب هام من عملية تقييم الوضع المالي للمنشأة، تتعلق بقدرة الأرباح المعلن عنها على عكس الأرباح الحقيقية للمنشأة ومنفعة هذه الأرباح في التنبؤ بالأرباح المستقبلية. كما تتعلق جودة الأرباح ب: استمرار، استقرار الأرباح المعلن عنها وعدم تذبذبها، وتتضمن في جوهرها أن أرباح المنشأة المنشورة تكون ذات وجود نقدي ملموس، وأن هذه الأرقام لا تتضمن مبالغة أو تلاعباً أو أرقاماً احتمالية"⁴.

ويرى (Ewert et al) أن جودة الأرباح هي واحدة من أهم خصائص الإبلاغ المالي التي تعمل على تحسين كفاءة أسواق رأس المال، حيث أن المستثمرين ومستخدمي المعلومات يهتمون بالمعلومات المحاسبية ذات الجودة العالية، ولهذا فإن واضعي المعايير يسعون لتطوير المعايير المحاسبية التي تعمل على تحسين جودة الأرباح. وأشار كل من (Dechow and Shraud) إلى أن جودة الأرباح هي مقياس هام يوضح كيف أن الأرباح الجيدة تعكس الأداء الحالي للشركة، وأن الجهات المسؤولة عن وضع المعايير المحاسبية مثل: مجلس (FASB) ومجلس (IASB) طالبت في المسودة للإطار المفاهيمي العام بضرورة أن تكون التقارير المالية ذات جودة عالية⁵. أما بالنسبة لـ (Penman & Zhang) فقد ركّزوا في تعريف جودة الأرباح على صفة ديمومة الأرباح، حيث أن: "الأرباح توصف بأنها جيدة إذا كانت مؤشراً جيداً عن الأرباح المستقبلية، وأن الأرباح ذات الجودة العالية تعتبر أرباحاً مستدامة"⁶.

¹ سامح محمد رياض، الحفاظ المحاسبي وجودة قياس الأرباح: دراسة تطبيقية على ش. المساهمة البحرينية، المجلة العربية للإدارة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2014، ص 132.

² فداء عدنان عبيد، يونس عباس أكبر، جودة الأرباح وتأثيرها في القوائم المالية، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة بغداد، ع 48، 2016، ص 252.

³ الزين عبد الله بابكر وآخرون، الاستحقاقات المحاسبية وعلاقتها بالأرباح المستقبلية، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة السودان، مج 16، ع 2، 2015، ص 98.

⁴ Bellovary J.L, Don E, Michael D, Earnings quality : it's time to measure and report, The CPA journal, vol. 75, No 11, 2005, p :32. Available at (epublications.marquette.edu), vu le 02.04. 2016.

⁵ Ewert R, Wagenhofer A, Earning quality metrics and what they measure, working paper, Grez University, 2010, p: 2. Available at (mitsloan.mit.edu), vu le 02.04.2016.

⁶ Penman S.H, Zhang X.J, accounting conservatism, the quality of earning, and stock returns, the accounting review, vol.77, N: 2, April; 2002, p237. Available at (jsinclaironline.com), vu 05.04.2016.

بعد عرض مختلف التعاريف السابقة، الشيء الملاحظ فيها هو عدم تقديم تعريف موحد لمفهوم جودة الأرباح وكل باحث ينظر لهذا المفهوم من زاوية محدّدة، مما أدى لوجود بعض الاختلافات المسجّلة. في هذا السياق أوضح (Hermanns) في دراسته عن جودة الأرباح وعلاقتها بالمعلومات المالية بأنّها موضوع معقّد نوعاً ما، ولا يوجد تعريف ووصف محدد لها ولا يوجد حتى مقياس ملائم لها¹. لكن رغم الاختلافات الواضحة تشترك مختلف التعاريف وتمحور حول مدى قدرة الأرباح الحالية على تقديم صورة عادلة وصادقة عن الأرباح الحقيقية للشركة، وكذا قدرتها على الاستمرار في المستقبل. فجودة الأرباح هي مطلب أساسي للمستثمرين وحملة الأسهم وأطرافاً أخرى، لأن توقّر هذه الخاصية في رقم الأرباح من شأنه أن يرفع مستوى الثقة في المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية، ويعكس قدرة الأرباح على الاستمرارية والتنبؤ في المستقبل بأرباح المنشأة. فيمكن اعتبارها إذن من المدخلات الهامة ومن ضمن أساسيات بناء القرار المالي، الاستثماري، وتقييم الأداء الحالي والمستقبلي.

كما أظهرت دراسات كثيرة أن جودة الأرباح هي عنصر مهم بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية، ومنها دراسة (Ma.T.) التي أكّدت على أن التقارير المالية بشكل عام ومعلومة الربح المحاسبي بشكل خاص هي مصدر مهم للمعلومات بالنسبة للمستثمرين، وأن أكثر من 71% منهم ينظرون لمعلومة الربح على أنّها العامل الأكثر تأثيراً في قراراتهم الاستثمارية².

ثانياً: جودة الأرباح وإدارة الأرباح

لقد أشارت دراسات كثيرة في المجال المحاسبي إلى وجود علاقة واضحة بين مفهوم جودة الأرباح ومفهوم إدارة الأرباح، وقد أجمعت على أن ممارسة إدارة الأرباح تؤدي لانخفاض في جودتها³. وعرفها (Levitt) رئيس هيئة سوق المال الأمريكي (SEC) بأنّها: "التقرير عن الدخل بطريقة تعكس رغبات الإدارة وليس الأداء المالي الحقيقي للشركة"⁴. وأشار (Mc.vay) إلى أنّها: "أي تحريف أو إخفاء للأداء الاقتصادي الحقيقي"⁵، وأنّها: "سلوك محاسبي يقوم به المديرون لتحقيق أهداف انتهازية، أو لتحسين صورة المنشأة وأدائها تجاه أطراف خارجية مع الالتزام بالمعايير المحاسبية، حيث يستخدم المديرون الحرية المتاحة لهم للاختيار بين السياسات المحاسبية التي تؤثر على الأرباح ومن ثم تضليل مستخدمي القوائم المالية فيما يتعلق بالأداء، أو التأثير على التعاقدات التي تستند إلى الأرقام المحاسبية"⁶.

في ضوء التعاريف السابقة يتضح أن إدارة الأرباح هي ممارسة أو أسلوب تتدخل من خلاله الإدارة بشكل متعمّد للتأثير على رقم الأرباح، بالشكل الذي يؤدي إلى تضليل أصحاب المصلحة. وقد يكون هذا التدخل في نطاق السياسات المحاسبية المقبولة، أو مخالفتها باستخدام بدائل وتقديرات شخصية عبر استغلال المرونة المتاحة في بعض السياسات المحاسبية وممارسة الحكم الشخصي. وهذا بهدف إعداد قوائم وتقارير مالية غير حقيقية تعطي النتائج المرغوب فيها، وتوجيه الأطراف ذات العلاقة مع المنشأة لتحقيق

¹ Hermanns S, Financial information and earning quality, a literature review, 25 April 2006, University of Namur.

² أمال محمد عوض، تحليل العلاقة بين جودة الأرباح المحاسبية وظاهرة عدم تماثل المعلومات وأثرها على تكلفة رأس المال، مجلة الفكر المحاسبي، مصر، مج15، ع2، ديسمبر 2011، ص11.

³ Akers M., Don G., Gissel, Earning management and its implications, the CPA journal, vol77, N°8, 2007, p: 65, available at (epublications.marquette.edu). Vu le 21.03.2016.

⁴ Magrath L, Well G.L, Abusive Earnings management and early warning signs, the CPA journal, vol.72, N°8, p :51

⁵ Mc.vay, Earnings management using classification shifting: an examination of core earnings and special items, Accounting review, vol.81, N°3, 2006, New York university, p:501. Available at (Faculty.washington.edu). Vu le 23.03.2016.

⁶ أسماء أحمد الصيرفي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 20.

أهداف الإدارة. وقد ميّز الباحث (Akers et al) بين نوعين من إدارة الأرباح الممارسة، حيث يتعلّق النوع الأول بإنجاز عمل المنشأة للحصول على نمو حقيقي مضبوط، بينما يتعلّق النوع الثاني بتلاعب مقصود بالأرقام المحاسبية بهدف إيجاد نمو ظاهري مقصود¹. فإدارة الأرباح إذن هي من جهة شكل من أشكال التلاعب المحاسبي الذي يمارس دون خرق القوانين وتجاوز المعايير المحاسبية وفي ضوء المبادئ المحاسبية المقبولة. لذا تصبح في هذه الحالة مقبولة وقانونية، حيث يدير أغلب المديرين أرباح شركاتهم لتحقيق أهداف محددة لتحسين قيمة المنشأة. ومن جهة أخرى، قد يتخذ البعض منهم مواقف غير قانونية عبر تضخيم مبالغ الأرباح وقيمة المنشأة، كالاقراراف المبكر بالإيرادات قبل اكتسابها فعلياً وتأجيل الاعتراف بالمصاريف، وهذا ما هو إلا ممارسة غير قانونية تدعى بتلاعب الأرباح (Manipulation Earnings)².

ثالثاً: تحديد أثر الحفاظ المحاسبي على جودة الأرباح وإدارة الأرباح

تعد جودة الأرباح وجودة التقارير المالية من المواضيع الهامة التي كانت محل نقاش وجدل كبير بين المستثمرين والمنظمين، وقد جذبت الكثير من الاهتمام خاصة على مستوى البحث الأكاديمي. هذا الاهتمام الزائد بموضوع جودة الأرباح كان نتيجة موجة الفضائح المحاسبية التي حدثت في سنوات 2000، والتي اقترنت بالتلاعبات الكبيرة بالأرقام المحاسبية وأساساً أرقام الربح المحاسبي. إن تزايد حالات الانخيار على المستوى الدولي وتراجع الثقة في المعلومات المتضمنة في القوائم المالية، نتج عنها لجوء الإدارة في كثير من المنشآت لمفهوم الحفاظ عند الإفصاح المحاسبي عن أرباحها وحقيقة مركزها المالي، وهذا طبعاً بهدف توفير معلومات ذات جودة عالية. في هذا الشأن تعددت الأبحاث التي أكدت على وجود أثر لمفهوم الحفاظ المحاسبي على جودة الإفصاح، ومن ثم على جودة المعلومات المعلن عنها ومنها الأرباح المحاسبية. فالالتزام بمستوى معقول من الحفاظ في الممارسات المحاسبية قد يؤدي إلى ارتفاع جودة الأرباح، حيث أن ارتفاع درجة الحفاظ المحاسبي تؤدي لانخفاض المستحقات الكلية ومن ثم تحسين جودة الأرباح الكلية³. كما أثبتت دراسة (Penman & Zhang) أن الحفاظ المحاسبي يلعب دوراً في تحسين جودة الأرباح، وهذا عن طريق منحها الاستمرارية، وأشار الباحثان إلى أن جودة الأرباح تزداد بممارسة سياسات متحفظة، وهذا لأنه بنمو الاستثمار تنخفض الأرباح فعلياً⁴، وأن زيادة الحفاظ المحاسبي لا يؤدي لتخفيض الربح في الفترة الحالية فقط، لكن يقود لتكوين احتياطات سرية تمكّن مديري الشركات من استغلالها في زيادة أرباح السنوات المقبلة، خاصة في حالة انخفاض معدل نمو الاستثمارات في تلك الفترات أين تقوم الشركة بتصفية تلك الاحتياطات، مما يؤدي لزيادة الأرباح ومعدلات أعلى للعائد⁵. وقد أظهرت دراسة (Ball and Shivakumar) أن الأرباح تكون ذات جودة عالية إذا كانت أرباحاً متحفظة محاسبياً، بينما تنخفض جودة الأرباح إذا مارست إدارة المنشأة إدارة الأرباح نحو المبالغة في الأرباح المفصح عنها⁶. وبّر الباحثان ذلك من خلال أن القوائم المالية تستند على قواعد الاعتراف بالإيرادات عبر تبني معايير أدنى للتحقق حول المعلومات المتعلقة بانخفاض التدفقات النقدية المتوقعة في المستقبل (أي الخسائر الاقتصادية)، مقارنة مع

¹ عمر فريد شقور، مرجع سبق ذكره، ص 115.

² محمد فلاح السمارة، مرجع سبق ذكره، ص 49.

³ سامح محمد رياض، مرجع سبق ذكره، ص 120.

⁴ Penman S.H, Zhang X.J, op.cit, p: 2.

⁵ أيمن أحمد شتيوي، مرجع سبق ذكره، ص 19.

⁶ رزان شهيد، فاطمة عبس، قياس الحفاظ المحاسبي وبيان أثره في جودة الأرباح المحاسبية، دراسة تطبيقية على سوق دمشق للأوراق المالية، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين، ع42، 2017، ص138.

زيادة التدفقات النقدية المستقبلية (أي المكاسب الاقتصادية). ويكمن السبب الرئيسي في عدم تماثل الاعتراف المحاسبي، في أن المديرين لهم دوافع غير متماثلة في الكشف عن معلوماتهم وبناء عليه، فإن توقيت الاعتراف غير المتماثل (أي التحفظ المحاسبي) هو خاصية هامة من خصائص جودة الأرباح، لأنه يجعل القوائم المالية أكثر فائدة في مختلف المجالات مثل حوكمة الشركات واتفاقيات الدين¹. ومن خلال وجهة النظر هذه، يتضح أن هناك ارتباط بين سياسة التحفظ المحاسبي وجودة الأرباح العالية، وهذا لأن التحفظ يميل من خلاله -المديرون والمحاسبون- للاعتراف الزماني بالمعلومات غير المفضلة والمتمثلة خصوصاً في الخسائر.

وفي دراسته لجودة الأرباح وعلاقتها بالتحفظ أوضح (Kazemi et al) أن سياسة التحفظ تمثل أحد جوانب جودة الأرباح، وأن الأرباح عالية الجودة يمكن تحقيقها بواسطة تطبيق سياسة التحفظ المحاسبي². فمن خلال اختبار جوهر العلاقة بين خصائص جودة الأرباح (الاستمرارية، القابلية للتنبؤ، ملائمة القيمة والتوقيت المناسب) وسياسة التحفظ المحاسبي، توصل الباحث لوجود علاقة موجبة بين سياسة التحفظ وكل من: استمرارية الأرباح، القابلية للتنبؤ، ملائمة القيمة³. وهذا يشير إلى أن الكثيرين يعملون على رفع جودة أرباح شركاتهم عبر استخدام سياسات متحفظة، كما أن الشركات التي تتبنى هذه السياسات يكون لديها استمرارية عالية في الأرباح مقارنة بتلك التي تستخدم هذه السياسات بشكل أقل. ومن ثم فإن الشركات التي تتبنى ممارسات محاسبية متحفظة بصورة أكبر ينتج لديها زيادة في جودة الأرباح، مما يدعم أهمية التحفظ في منع مديري الشركات من ممارسة السلوك الانتهازي والتفاوت المفرط في الإعلان عن الأرباح، وبالتالي الإفصاح عن أرباح أكثر موثوقية.

رغم أن العديد من الدراسات اتفقت على أن التحفظ المحاسبي يقود لأرباح ذات جودة عالية، إلا أن بعض الأبحاث أشارت إلى عكس ذلك، وهو ما توصلت إليه دراسة (Nera et al)، حيث أظهرت أن التحفظ يعمل على تخفيض جودة الأرباح في القوائم المالية، وهذا لأن الشركات تحافظ على القيمة الدفترية لصافي الأصول منخفضة باختيار طرق محاسبية وتقديرات محددة⁴. وتوصلت دراسة (عبد الرحمان وآخرون) إلى أن طبيعة علاقة التحفظ بجودة الأرباح هي سلبية خاصة عند رغبة الشركة في زيادة استثماراتها، وهذا لأن سياسة التحفظ تؤدي إلى الإعلان عن أرباح بصورة أقل من الواقع في الفترة الحالية، مما ينجم عنه احتياطات مستترة توفّر المرونة للمديرين لزيادة الربح في الفترة القادمة⁵.

ونظراً لأن جودة الأرباح ترتبط بممارسة إدارة الأرباح والتي تؤدي لانخفاض جودتها، فإن إدارة الأرباح بدورها تتأثر بمستوى التحفظ المحاسبي الموجود في الشركة لدى إعداد قوائمها. وقد أثبتت الدراسات أن تبني سياسات متحفظة وبمستوى مقبول يمكن أن يساهم في الحد من آثار إدارة الأرباح، لأن التحفظ يحد من التلاعب بالأرباح ويسهل عملية تقييم المنشأة. وبممارسة إدارة الأرباح، تعمل

¹ Ball R ; Shivakumar L, op.cit, p :5

² Kazemi H, Hemmati H, Farid V and R, Investigating the relationship between conservatism accounting and Earnings attributes, world applied sciences journal, IDOSI publications, vol. 12, N°9, 2011, p : 1386. Available at (<https://pdfs.semanticscholar.org>), 16.03.2016.

³ Ibid, pp. 1394-1395.

⁴ Nera M.M et al, op.cit, p :311.

⁵ عبد الرحمان خليل، محمد قاسم العزاي، التحفظ المحاسبي في ظل حوكمة الشركات وأثره على جودة الأرباح، مجلة الدراسات العليا (GCNU)، جامعة النيلين، السودان، مج7، ع 26، جانفي 2017، ص377. متوفر على الموقع (neelain.edu.sd)، اطلع عليه بتاريخ 20/11/2017.

الشركة على استغلال المرونة المتاحة في المعايير والمبادئ المحاسبية وتستخدم السياسات المحاسبية التي تتوافق مع أهدافها، لتفصح عن المعلومات الجيدة بشكل أكبر من المعلومات السيئة، مما يجعل سياسة الحفاظ المحاسبي معاكسة تماما لمضمون إدارة الأرباح. ويرى الباحث (Watts) أنه يمكن استخدام سياسة الحفاظ المحاسبي للتقليل من مشكل إدارة الأرباح¹، نظرا لأن المساهمين قد يكون لديهم دافع قوي للتلاعب بالأرباح وهذا لدعم السعر السوقي لأسهم الشركة. وفي دراسة لـ (Nahandi et al) أكد من خلالها على وجود علاقة سلبية بين إدارة الأرباح والتحفيز المحاسبي، حيث أن الشركات التي لديها مستوى منخفض من إدارة الأرباح تكون فيها معاملات الائتمانات أفضل من الشركات التي لديها مستوى مرتفع من إدارة الأرباح². وهو ما اتفقت عليه أيضا دراسة (Lara J) التي أوضحت من خلالها طبيعة الارتباط الموجود، وذكرت أن هناك ترابطا سلبيا بين الحفاظ المحاسبي ومقاييس التلاعب بالمستحقات وترابطا موجبا بين الحفاظ المحاسبي وإدارة الأرباح الحقيقية، حيث أن احتمال ممارسة إدارة الأرباح يكون أقل في الشركات الأكثر تحفظا منه في الشركات الأقل تحفظا³.

في ضوء ما تم عرضه حول جودة الأرباح وإدارة الأرباح في إطار سياسة التحفظ، يمكن القول بأن ممارسة سياسات متحفظة على النحو السليم من خلال الاعتراف بالأخبار السيئة في الوقت المناسب، والتزام الصرامة والتشدد في الاعتراف بالأخبار الجيدة وأساسا الأرباح ما لم يتوفر الدليل على تحققها، كل ذلك من شأنه أن يعزز من جودة الأرباح ويساهم في تحسينها وزيادتها. كما يقلل من ممارسة إدارة الربح غير القانوني والتي تؤثر بشكل واضح على جودة الأرباح وبالتالي قيمة الشركة. إن التقيد بالقدر المعقول من الحفاظ المحاسبي من شأنه أن يجعل المنشأة أقل ميلا للتلاعب في أرباحها المحاسبية وبالتالي ضمان جودتها واستدامتها.

2- التحفظ المحاسبي كأحد آليات حوكمة الشركات

تعتبر حوكمة الشركات من بين الوسائل الهامة لمواجهة التأثيرات الناجمة عن التغيرات الاقتصادية الحديثة والأزمة المالية العالمية. إضافة للتحديات المالية التي مسّت شركات عالمية عديدة كانت سبب قضايا الفساد الإداري والمالي والممارسات غير السليمة للرقابة والإشراف. إلى جانب نقص الخبرة والمهارة والاختلالات على مستوى هياكل التمويل، وعدم الاهتمام بتطبيق المبادئ المحاسبية. إن الخروج عن إطار سياسة الحفاظ المحاسبي إلى حد الممارسات المحاسبية المتعسفة بهدف التلاعب وإعداد قوائم مالية مضلّة، يعتبر السبب وراء انهيار وإفلاس العديد من الشركات. الأمر الذي أدى بجهات الرقابة على المستوى الدولي إلى الاهتمام بآليات حوكمة الشركات كوسيلة فعّالة لمواجهة الممارسات المحاسبية غير المتحفظة، وتفعيل دور سياسة الحفاظ المحاسبي في حل مشاكل الوكالة. لذا يتّضح جليا وجود علاقة أساسية بين الحوكمة والتحفيز المحاسبي، حيث أجمعت دراسات عديدة على أن زيادة فعالية آليات الحوكمة يزيد ويرفع من الطلب على تطبيق سياسة التحفظ في إعداد القوائم المالية.

أولا: مفهوم الحوكمة

¹ Watts R.L, conservatism in accounting: Explanation and implication, Accounting horizons, vol.17, N° 3, 2003, P: 210.

² Nahandi Y.B, Baghban S.M: Earnings management and accounting conservatism, the case of Iran, African journal of business and M., vol.6, N: 19, May 2012, p: 6009. Available at (www.academicjournals.org). Vu le 19.03.2016.

³ Lara Juan, Accounting conservatism and the limits to earnings management , PhD dissertation, university of Madrid, (LSE), June 2012 (abstract). Available at (www.lse.ac.uk). Vu le 22.03.2016.

إن مصطلح عندما تم تعريبه إلى اللغة العربية ضم عدة معاني منها: حوكمة الشركات، الحاكمية المؤسسية، الحكم الراشد، الإدارة الرشيدة، الإدارة النزيهة، الحكامة وغيرها من المرادفات، لكن يعتبر مصطلح الحوكمة وكأنه الأكثر قبولاً في عمليات الاجتهاد على مستوى مجمع اللغة العربية بالقاهرة. وتعرف الحوكمة بأنها: "مجموعة القواعد، القوانين، المعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة المؤسسة والمساهمين وأصحاب المصالح لضمان تطوير الأداء والإفصاح والشفافية، وكذا تعظيم ربحية وقيمة أسهم الشركة، وتحقيق رقابة فعالة على الإدارة"¹. وتعرف كذلك بأنها: "الطريقة التي من خلالها يتم توجيه وإدارة ومراقبة الشركة"². لقد تعددت التعاريف الخاصة بمصطلح الحوكمة ويعتبر التعريف الخاص بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) من أشمل التعاريف، حيث عرفت الحوكمة على أنها: "النظام الذي تستخدمه الشركة في عملية الإشراف والرقابة على عملياتها، والذي يتم من خلاله توزيع الحقوق والمسؤوليات على مختلف الأطراف في الشركة، بما في ذلك مجلس الإدارة والمديرين وحملة الأسهم وأصحاب المصالح الأخرى"³. من خلال التعاريف المدرجة، يمكن القول بأن حوكمة الشركات تقوم على الإفصاح والشفافية بين إدارة الشركة وجميع الأطراف ذات العلاقة بنشاطها، فهي تحقق العديد من الفوائد عند تطبيق آلياتها لتحقيق المساءلة والرقابة المحاسبية، وحل مشكلة فقدان الثقة في المعلومات المحاسبية.

ثانياً: علاقة التحفظ المحاسبي بحوكمة الشركات

من خلال استقراء مختلف الدراسات النظرية والتطبيقية ذات الصلة بالموضوع، اتضح وجود علاقة بين التحفظ المحاسبي وحوكمة الشركات، حيث أن التقارير المالية المتحفظة تساعد على التعاقد الكفء بين الإدارة وحملة الأسهم في ظل تواجد مشاكل الوكالة. فالحوكمة تعمل على التأكد من عمل الشركة في صالح حملة الأسهم، وهذا الدور الهام لكل من الحوكمة وسياسة التحفظ في تسهيل عملية التعاقد الفعال يؤدي للربط بينهما، كما أن الافتراض الأساسي للعلاقة بين الحوكمة والتحفظ المحاسبي يقوم على أساس أن كليهما يساهم في المحافظة على مصالح الأطراف ذات العلاقة بالشركة. إن آلية الحوكمة الفعالة تعتبر التحفظ كخاصية مرغوبة في الأرقام المحاسبية، وتشجع على تنفيذها وتطلب الاعتراف الأسرع بالأنباء السيئة، لذلك هناك علاقة إيجابية متوقعة بين دور الرقابة لكل من الحوكمة والتحفظ، وأن حساسية الأرباح للأخبار السيئة ستكون أعلى في ظل وجود آليات حوكمة قوية⁴.

لقد أدى انفصال الملكية عن الإدارة في شركات المساهمة إلى ظهور مشاكل الوكالة أين تسعى إدارة الشركة لتعظيم مصالحها على حساب مصالح المساهمين. ولتحقيق ذلك تعمل الإدارة على تجنب ممارسة سياسة التحفظ المحاسبي ضمن عملها المحاسبي، أو ممارستها بشكل أقل⁵. من هذا المنطلق تبلور دور الحوكمة كإحدى آليات الرقابة التي تحد من السلوك الانتهازي للإدارة وتعمل على تحجيم هذا السلوك، ومن ثم التشجيع على تبني سياسات متحفظة. وقد ناقش (مليجي) أثر هيكل الملكية على سياسة التحفظ وأكد بأن الملكية المؤسسية لها دور هام في الحد من تصرفات الإدارة الانتهازية وتخفيض مشاكل الوكالة، ومن ثم زيادة درجة التحفظ المحاسبي

¹ كركار مليكة، آليات الحوكمة المؤسسية في القطاع المصرفي، واقع تطبيقها في الدول العربية، مجلة الأبحاث الاقتصادية لجامعة البليدة 2، ع 2، جوان 2015، ص 149.

² خلي فريد، شوق فوزي، دور لجان المراجعة في إرساء دعائم حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، ع 2، 2016، ص 55.

³ The organization for economic cooperation and development (OECD): principles of corporate Governance, 2004, p: 11.

⁴ نصر طه حسن، حوكمة الشركات والتحفظ المحاسبي والقرارات المالية: أدلة عملية من البيئة السعودية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2015، ص ص 06-12.

⁵ رشا الغول، مرجع سبق ذكره، ص 51.

من خلال دورها في تفعيل آليات الحوكمة مثل: مجلس الإدارة، لجنة المراجعة ومراقب الحسابات¹. كما أشارت دراسات مختلفة على مستوى أدبيات الفكر المحاسبي مثل: (أبو الخير 2008، Chenglai 2012، Shuto & Takada 2010) إلى ضرورة التمسك بسياسة التحفظ المحاسبي كأحد الأدوات الرقابية التي تحد من التصرفات الانتهازية للإدارة بهدف حماية حقوق المساهمين، وأن الشركات التي تطبق آليات الحوكمة تلتزم بسياسات محاسبية متحفظة وأكثر هذه الآليات استخداما: حجم مجلس الإدارة، استقلالية المجلس، لجان مراجعة مستقلة، وهذا يعكس ارتباط آليات الحوكمة إيجابيا بسياسة التحفظ². ويدعم التحفظ حوكمة الشركات ويعود بالفائدة من ناحيتين³:

➤ يساعد على منع المبالغة في المدفوعات المقدمة للمديرين بشكل انتهازى.

➤ يسهل للمديرين تحديد صافي القيمة الحالية (VAN) السالبة للمشاريع ويدفع الإدارة لتجنب الدخول فيها، وأخذ الإجراءات التصحيحية اللازمة لتجنب الخسارة.

في ضوء المزايا التي يوفّرها التحفظ المحاسبي في إطار حوكمة الشركات يتوقع وجود علاقة موجبة بينهما، حيث يدعم التحفظ الحوكمة ضد الممارسات الانتهازية للإدارة عند ممارسة إدارة الأرباح لتعظيم منفعتها. فالحوكمة الجيدة تنتج من الاختيارات الأكثر تحفظا، كما أن الشركات التي بها نظام حوكمة قوي تستخدم بالمقابل درجة عالية من التحفظ في الممارسات المحاسبية. زيادة على ذلك فإن نظام الحوكمة الجيد وآلياته يوفّر معلومات ذات جودة عالية مقيمة من خلال التحفظ المحاسبي، ويمنع النتائج السلبية له، وأن الشركة كلما كانت أكثر تحفظا في إعداد قوائمها الختامية كلما كانت أكثر فعالية في ممارسة الحوكمة بشكل جيد⁴.

تضاف للدراسات السابقة دراسة (Beeks, Lara, Ahmed & Duellman) والتي أجمعت كلها على وجود نوع من التكامل بين نظام الحوكمة وسياسة التحفظ، وأظهرت أن الشركات التي تتميز بهيكل حوكمة قوي سوف تطلب تبني سياسة التحفظ المحاسبي بشكل أوسع، وهذا لأن التحفظ يعتبر أداة مفيدة للتقليل من تكاليف الوكالة وتخفيض السلوك الانتهازي للمديرين عبر استخدام معايير تحقق عالية للاعتراف بالأرباح⁵. ونظرا لأن هناك علاقة تكامل بين الاثنين، فهذا حتما سيدعم وجهة النظر الإيجابية للتحفظ المحاسبي ويغطي على جوانبه السلبية. وأكثر من ذلك، في إطار مفهوم التحفظ فإن الإسراع بالاعتراف بالخسائر يوفّر إشارة لمجلس الإدارة والمساهمين للتحقق من أسباب هذه الخسائر، واستبعاد المشاريع ذات قيمة حالية سالبة⁶.

جميع الدراسات السابقة الذكر أظهرت وجود الأثر الطردي والعلاقة الإيجابية بين التحفظ في المحاسبة وحوكمة الشركات، رغم ذلك هناك الكثير من الباحثين الذين أبدوا وجهة نظر معاكسة ورأيا مخالفا، حيث أكدوا على أن التحفظ المحاسبي وحوكمة الشركات يوجد بينهما نوع من التعارض. أي أن زيادة التحفظ المحاسبي يرتبط بضعف آليات نظام الحوكمة، وبهذا الشكل يتضح أن التحفظ

¹ مجدي مليحي عبد الحكيم، مرجع سبق ذكره، ص 12.

² أحمد رجب، مرجع سبق ذكره، ص 224-225.

³ Sorin A, A Tanasin Pop, Cristina B, Alin I, le conservatisme de la comptabilité : Quelques approches dans la litterature économique, Studia universitatis, oeconomica, vol.54, N°1, 2009 ; p. 31.

⁴ Maali K, Anis J, Accounting conservatism and earning timeliness: Impact on corporate Governance Index, International journal of advanced research, vol.3, N°7, 2015, PP: 132-140. Available at (www.journalijar.com), vu le 28.03.2016.

⁵ Dariush F, Hadi A, Zahra N.F, corporate Governance and conservatism (IJARFMS), vol.3, N°4, October 2013 , p: 69. Available at (harmars.com), vu le 28.03.2016.

⁶ Watts R,L, op.cit, p :213.

يلعب دور البديل عن آليات الحوكمة في التخفيف والحد من مشاكل الوكالة¹. وهو ما دعمته نتائج دراسة الباحث (Francis et al) والتي اعتبرت التحفظ كأحد الآليات البديلة لحوكمة الشركات، وأن التوجّه نحو هذه السياسة يظهر بشكل صريح أكثر في الشركات ضعيفة الالتزام بمبادئ الحوكمة².

في ضوء الدراسات المقدّمة نستنتج أن طبيعة العلاقة بين الحوكمة والتحفظ قد تكون علاقة تكامل (علاقة إيجابية)، فالشركات التي تتميز بآليات حوكمة قوية هي أكثر احتمالا لممارسة التحفظ، وبذلك يكون التحفظ المحاسبي كمكمل أساسي لآليات الحوكمة ويرتبط إيجابيا معها من خلال تسهيل تحقيق الرقابة والتخفيف من مشاكل الوكالة. من ناحية أخرى فإن هياكل الحوكمة القوية تحسّن من تنفيذ السياسات المحاسبية المتحفظة، وترتبط بقدر أكبر من التحفظ في القوائم المالية. وقد تكون العلاقة بينهما علاقة بدائل تعبّر عن سلبية الارتباط بينهما، ليكون بذلك التحفظ المحاسبي مخالفا لآليات الحوكمة وبديلا عنها. ولتحسيد العلاقة الاتجاهية بين المفهومين ظهرت دراسة أخرى لـ (Amed & Duellman) سعى الباحثان من خلالها إلى اختبار أثر خصائص مجلس الإدارة كأحد مقوّمات الحوكمة على سياسة التحفظ، وهو ما سيتم عرضه في العنصر الموالي³.

ثالثا: أثر خصائص مجلس الإدارة على مستوى التحفظ المحاسبي

يعتبر مجلس الإدارة الهيكل المسؤول عن مراقبة ومتابعة تنفيذ أهداف الشركة التي حدّدتها الجمعية العامة للمساهمين، فهو بمثابة الهيئة العليا التي تدير الشركة وتحكمها وخط الدفاع الأول للمساهمين تجاه عدم كفاءة الإدارة وممارساتها الانتهازية⁴. وهذا لأنه يساعد على تتبّع ورقابة سلوك المديرين، ومن ثم حماية وضمان حقوق المساهمين. إن فعالية الدور الإشرافي والرقابي لمجلس الإدارة ومدى اعتماده على سياسة التحفظ المحاسبي في إعداد القوائم المالية يقوم على عدة محدّدات هي:

أ- حجم مجلس الإدارة:

إن الشركة التي تتمتع بقوة مجلس إدارتها تستخدم التحفظ كوسيلة للحوكمة، كما أن مجلس الإدارة القوي هو الطرف الذي يطلب التحفظ ويعتبره كوسيلة لتقييم الرقابة على إدارة الشركة. فالمجلس الذي يكون أكثر فعالية في الحد من ممارسات التلاعب، يمكن أن يستغل بشكل أفضل فوائد ومزايا التحفظ⁵. وبالنسبة لعلاقة حجم هذا المجلس وسياسة التحفظ المحاسبي، فقد جاءت النتائج متعارضة، حيث هناك جدل واختلاف نظري حول ما إذا كان حجم المجلس يعتبر من ضمن آليات الحوكمة أو غير ذلك. زيادة على ذلك، هناك اختلاف بشأن أيهما أفضل للشركة الحجم الكبير بزيادة عدد الأعضاء أو الحجم الأقل. فعلى مستوى الدراسات التطبيقية هناك تعارض في النتائج المتوصل إليها بين وجود علاقة إيجابية أم سلبية أو عدم وجودها.

¹ Chi W, Liu C, Wang T, what affects Accounting conservatism: a corporate Governance perspective, working paper, 2007, p:1. Available at (citeseerx.ist.psu.edu), vu le 28.03.2016.

² Francis B, Hassan I, Wu Q, the benefits of conservative accounting to shareholders: Evidence from the financial crisis, Bank of Finland research, discussion paper, August 2013, p: 2. Available at (<https://helda.helsinki.fi>), vu le 28.03.2016.

³ Ahmed A, Duellman S, Accounting conservatism and board of director characteristics: An Empirical analysis, journal of accounting and economics, vol 43, 2-3, p: 1.

⁴ مجدي مليحي عبد الحكيم، مرجع سبق ذكره، ص 13.

⁵ Judson C, Volker L, corporate Governance, Accounting conservatism and Manipulation, working paper, 2014, pp:1-26. University of Texas at Austin. Available at (www.gsb.stanford.edu), vu le 29.03.2016.

في هذا السياق أكدت دراسة (نصر) أن حجم مجلس الإدارة لا يدخل ضمن آليات الحوكمة الفعالة، ومن ثم فهو لا يؤثر على الحفاظ المحاسبي¹. نفس النتيجة تم التوصل إليها من طرف (Rahima)، والتي ترى بأن حجم مجلس الإدارة لا يمكن أن يحد ممارسات الحفاظ في الشركات الماليزية². وأظهرت دراسة (Kamrau & Xu) أن حجم مجلس الإدارة لا يرتبط مع الحفاظ المحاسبي في ماليزيا. أما نتائج دراسة (Joo) فقد بينت أن حجم مجلس إدارة الشركة يرتبط بعلاقة سلبية مع سياسة الحفاظ المحاسبي³. بناء على الدراسات التي تم عرضها، يتضح أنه لا يوجد اتفاق عام بخصوص الحجم المثالي لمجلس الإدارة، وحول ما إن كانت هناك علاقة أم لا وما هي طبيعتها، لكن الشيء المتفق عليه أن هناك نوعاً من الترابط بين مجلس الإدارة القوي والطلب على ممارسة الحفاظ، باعتباره من ضمن آليات الحوكمة وأداة فعالة ومفيدة للتخفيف من صراعات الوكالة المحتملة.

ب- تركيبة المجلس والحفاظ المحاسبي:

أشارت بعض الدراسات إلى تركيبة مجلس الإدارة تحت عنوان استقلالية المجلس، حيث أن استقلالية هذا الأخير تعتبر واحدة من عناصر حوكمة الشركات الهامة والتي تقاس بتركيبة المجلس. ولضمان رقابة فعالة للشركة، يجب أن يتكون هذا المجلس من العدد المناسب والصحيح للمديرين المستقلين غير التنفيذيين، فالمجلس يكون مستقلاً عندما تكون هناك نسبة هامة للمديرين المستقلين غير التنفيذيين، هؤلاء هم أكثر فعالية في رقابة المديرين وحماية مصلحة المساهمين، والتخفيف من مشاكل الوكالة⁴.

وقد عرفت الهيئة (Bursa Malaysia) المديرين المستقلين بأنهم أطرافاً مستقلة عن الإدارة ومتحررة من كل نشاط تجاري، أو أية علاقة يمكن أن تؤثر على ممارسة أحكامهم المستقلة، أو على قدرتهم على التصرف لفائدة أصحاب المصلحة. ويتم حساب نسبة المديرين المستقلين في المجلس بقسمة عدد المدراء المستقلين غير التنفيذيين ضمن المجلس على العدد الإجمالي لأعضاء المجلس⁵. وتوصي التشريعات المختلفة بأن المديرين غير التنفيذيين يجب أن يكونوا أشخاصاً ذوي مصداقية، كفاءة، خبرة، ويشكلوا على الأقل (3/1) من أعضاء المجلس حتى يكون المجلس فعالاً. كما أن رفع نسبة الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة يساعد بشكل أفضل على تحسين ممارسة الحفاظ⁶. وأظهرت دراسات مختلفة تواجد علاقة طردية موجبة بين نسبة الأعضاء المستقلين غير التنفيذيين ودرجة تبني الحفاظ المحاسبي بالتقارير المالية، منها دراسة (Ahmed & Duellman) والتي أثبتت أن تركيبة المجلس تستخدم كوسيلة للرقابة والتقليل من السلوك الانتهازي للمديرين، كما أن ارتفاع نسبة المديرين المستقلين تتوافق مع مستوى مرتفع للحفاظ المحاسبي. بالمقابل فإن المجلس الذي تسيطر عليه الإدارة لا يكون فعالاً للتقليل من صراعات الوكالة، ومن ثم لا يستخدم الحفاظ بشكل

¹ نصر طه حسن، مرجع سبق ذكره، ص33.

² Rahima M. Y : the effect of ownership concentration, board of directors, Audit committee and ethnicity on conservatism accounting, PhD thesis, school of accounting, Cowan university, 2011, p: 154. Available at (ro.ecu.edu.au), vu le 01.04.2016.

³ Salami Suleiman, corporate Governance mecanisms and accounting conservatism, journal of management policies and practices, Published by (ARIPO), vol.2 N°2, June 2014, p :119, Available at (jmpp.net.com), vu le 01.04 .2016.

⁴ Noor Afza A, Kamarul B.A.M , Board independence and accounting conservatism in Malaysian companies, ELSEVIER Prodecia, international conference on accounting studies, 18–19, August 2014, Kuala lampur, Malaysia, p: 405. Available at

⁵ Rahima M.Y, op.cit, p: 83.

⁶ Noor Afza A, op.cit, p: 405.

أكبر¹. وهذا يقودنا للقول بأن استقلالية مجلس الإدارة لها دور بالغ الأهمية في الحد من تضارب المصالح بين الملاك والمديرين، حيث تعزز من قيام مجلس الإدارة بمهامه الإشرافية والرقابية وتطبيق سياسة التحفظ وزيادة مستواه. وتأكيداً لهذه النتيجة جاءت دراسة (Stergios et al) لسنة 2013 لتبيّن وجود علاقة طردية موجبة بين التشكيل الكفء لمجلس الإدارة، والذي يتميز أعضائه بالاستقلالية، وزيادة درجة التحفظ المحاسبي. وتتفق في ذلك مع دراسة (Beeks et al) من حيث وجود علاقة طردية بين نسبة أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين (الخارجيين) ونسبة التحفظ في المملكة المتحدة، حيث أن الشركة التي تضم نسبة عالية من الأعضاء غير التنفيذيين تعترف بالخسائر في الوقت المناسب². كما أشارت دراسة (Dechow et al) أن الشركات التي تملك نسبة مرتفعة من الأعضاء غير التنفيذيين في مجلس إدارتها، هي أقل عرضة للعقوبات المفروضة من قبل هيئة الأوراق المالية الأمريكية وهذا لالتزامها بسياسة التحفظ³. بالمقابل، سيطرة الأعضاء التنفيذيين (الداخليين) يمكن أن ينجم عنه تحويل الثروة للمديرين على حساب حملة الأسهم⁴، وهذا يدل على أن علاقة التحفظ بنسبة المديرين التنفيذيين هي عكسية.

تأسس على ما سبق، فإن وجود المديرين المستقلين غير التنفيذيين بنسبة مرتفعة ضمن مجلس الإدارة من شأنه أن يخلق نوعاً من التوازن في المصالح المتعارضة ويساعد على استقلال مجلس الإدارة وتسهيل مهام الرقابة والإشراف، ومن ثمة الرفع من مستوى ممارسة التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية للشركة.

ج- التحفظ المحاسبي ولجنة المراجعة

تؤدي لجنة المراجعة دوراً هاماً يتمثل في متابعة عملية المراجعة الخارجية، والإشراف على عملية التقرير المالي والتدقيق لعمل المراجعة الداخلية. زيادة على ذلك أجمعت دراسات مختلفة على أنها تشكّل عنصراً أساسياً لحوكمة الشركات وتعد من ضمن آلياتها، حيث تساعد مجلس الإدارة على أداء مهامه ومسؤولياته المالية، وتفعيل دورها حتماً سيدفع لتطبيق سياسة التحفظ المحاسبي، من خلال مراقبة سلوك الإدارة للتأكد من اختيار السياسات والطرق المحاسبية التي تؤدي لتعظيم منفعة حملة الأسهم. وعملاً بإرشادات الحوكمة على المستوى الدولي، فإن وجود لجنة مراجعة مستقلة كأحد لجان مجلس الإدارة يعتبر أحد أهم آليات الحوكمة وأكثرها ارتباطاً بالتحفظ، حيث أن زيادة جودة لجان المراجعة يعتبر دافعاً لطلب المزيد من التحفظ ويساهم في تفعيل حوكمة الشركات⁵.

بناءً على ما تم عرضه، ترى الباحثة بأن التحفظ المحاسبي من وجهة النظر الإيجابية يرتبط طردياً ويتكامل مع آليات الحوكمة التي تتصف بالقوة والفعالية في حل الخلافات الموجودة بين فئة المساهمين وفئة المديرين. ورغم الجدل القائم حول طبيعة الترابط الممكن بين المفهومين، تؤكد غالبية الأبحاث على إيجابية العلاقة بينهما وأن أكثر قواعد الحوكمة تأثيراً على مستوى التحفظ المحاسبي تتمثل في استقلالية مجلس الإدارة. فضلاً عن ذلك، يلعب التحفظ دوراً في التأثير على سياسات الاستثمار المنتهجة في إطار السياسة العامة للمنشأة، حيث من خلال الاعتراف -بصورة أسرع- بالخسائر الاقتصادية في الوقت المناسب، يساعد التحفظ على تحديد

¹ Salami Suleiman, op.cit, p: 119.

² Noor Afza A, op.cit, p: 405.

³ مجدي مليحي عبد الحكيم، مرجع سبق ذكره، ص 14.

⁴ Dariuch F, op.cit, p :64.

⁵ نصر طه حسن، مرجع سبق ذكره، ص 16.

وتعيين المشاريع المشاريع ذات الأداء الضعيف، ومن ثم فإن التحديد في الوقت المناسب لهذه المشاريع يمد مجلس الإدارة بإشارة للتحقيق في مضمون وطبيعة هذه المشاريع وتحديد وجهة الاستثمار فيها¹.

3- الحفاظ المحاسبي في ظل قانون سارينز أوكسلي

من المعروف أن الديون تشكّل أهم مصادر التمويل في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد أنتجت الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 نموذجاً فريداً لأثر سياسة الحفاظ المحاسبي على تقييم الشركات. فانهيار البنوك والمؤسسات المالية انعكس بالسلب على قدرتها على الاقتراض أو تمويل الاستثمارات. وقد أظهرت العديد من الدراسات البحثية الميدانية (Francis et al 2013, Watts and Zuo 2012) أن الشركات الأكثر تحفظاً في سياساتها المحاسبية خلال فترة الأزمة المالية تميّزت بقدرة ائتمانية عالية وبإمكانية تنفيذ استثمارات جديدة، كما لم تعاني من تدني القيمة أو عوائد الأسهم². وهذا يدل على أن درجة الحفاظ المحاسبي قد ازدادت عقب وقوع الأزمة المالية العالمية، وأن الشركات المتحفظة لم تواجه مشكلة التقلبات في عوائد أسهمها أثناء الأزمة.

لقد أكدت دراسات مختلفة على أن أهمية الحفاظ تظهر بشكل واضح في أوقات الأزمات المالية التي تواجه الاقتصاد العالمي، فقد تعرّضت الكثير من الشركات لخطر الفشل المالي وزيادة أعباء تكاليف الوكالة، مما نتج عنه توجه مديري تلك الشركات إلى التلاعب بالأرقام والتأثير على قيمة الأرباح الحقيقية، بواسطة استغلال المعلومات الخاصة المتوفرة لديهم عن الشركات التي يعملون بها. لذا فإن انتهاز سياسات محاسبية متشددة تتسم بالحفظ من شأنه أن يخفّض من مخاطر المعلومات، ومخاطر الوكالة خلال فترات الأزمات المالية³، كما أن الوصول للشفافية والإفصاح المطلوب والتي تسعى هيئة الأسواق المالية لإلزام الشركات بتطبيقها، سوف لن تتحقق في ظل تجاهل سياسة الحفاظ المحاسبي⁴. هذا يعكس أن الأزمات المالية العالمية أكدت على استخدام الحفاظ لأنه يخفّض من مخاطر انهيار الشركات، وتعتبر وسيلة أساسية ومطلوبة للنجاح بالنسبة للمحاسبين. وقد تزايد الاتجاه الدولي نحو تبني هذه السياسة بصورة واضحة نتيجة الضغوط الممارسة من طرف مكاتب التدقيق على الشركات، خاصة عقب الأزمة العالمية.

أولاً: أسباب تشريع قانون سارينز أوكسلي

في أواخر سنة 2001 شهدت الولايات المتحدة الأمريكية سلسلة من الانهيارات المالية المتتالية التي مسّت شركات كبرى أشهرها (Tico, World Com, Enron) وغيرها. هذه الانهيارات أثّرت بشكل كبير على الاقتصاد الأمريكي الذي يميّز بكبر أسواقه المالية وأكثرها تطوراً وتنظيماً على المستوى الدولي، كما أدت لحدوث كارثة أصابت الأسواق المالية الأخرى بسبب وزن وأهمية هذه الشركات، خاصة عملاق الطاقة الأمريكي "ENRON"⁵. هذا الأخير عرف سقوطاً مدوياً كما أسماه البعض، حيث هوى بشكل سريع وتزامن ذلك مع أحداث سبتمبر سنة 2001. ويعتبر إفلاس عملاق الطاقة أكبر حالة إفلاس في أمريكا، مما جعلها تؤثر

¹ Ahmed and Duellman S, op.cit, p: 8.

² Francis B et al, op.cit, p :3.

³ جميل حسن النجار، مرجع سبق ذكره، ص183.

⁴ شنف شعب، زاوي أسماء، دور محاسبة القيمة العادلة في الأزمة المالية العالمية، الملتقى الدولي حول: الأزمة المالية، والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، أيام 20-21 أكتوبر 2009، ص 08.

⁵ علي الدوغجي حسين، أسامة عبد المنعم علي، دور قانون "سارينز أوكسلي" في رفع كفاءة مهنة التدقيق الخارجي، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ع 86، 2011، ص9، متوفر على الموقع (www.iasj.net)، اطلع عليه بتاريخ 2016.04.25.

سلبيا على بيئة المحاسبة وأكدت فشل جهات الرقابة وإخفاقها بشكل واضح في إنجاز مهامها، تبعها إغلاق أكبر شركة تدقيق الحسابات في العالم وهي شركة (آرثر أندرسون).

أعلنت شركة (ENRON) إفلاسها رسميا بتاريخ 16 أكتوبر 2001 بخسائر قدرت آنذاك بـ 618 مليون دولار، وانهارت بأصول قدرت قيمتها بـ 4.68 مليار دولار. وحسب آراء الخبراء في الميدان فقد كانت أسباب الإفلاس عديدة ومتداخلة، حيث أن الشركة المنهارة باشرت بتضخيم أرباحها وإدراج أرباح وهمية، كما بلغت في قيم أصولها بإعادة تقييمها والتلاعب في الأرقام من خلال إخفاء الديون والخسائر بأساليب محاسبية مبتكرة سجلتها على شكل استثمارات، ثم قامت بالمضاربة في أسواق المال¹. إلى جانب النمو الهائل والمتسارع في موجوداتها، حيث أنها امتلكت أصولا في (15) دولة عبر مختلف أنحاء العالم، لتخالف بذلك المعايير الأمريكية العامة. يضاف إلى ذلك، فشل شركة "آرثر أندرسون" في الإذلاء برأي صادق وعادل بسبب الضعف في المعايير الأخلاقية المهنية، مما أدى لانهيارها وخروجها من المنافسة². وعلى وقع انهيار وإفلاس أكبر شركة أمريكية، كانت هناك فرصة لإعادة النظر في مسألة تقنين مهنة المحاسبة وتوفير الحماية اللازمة لفئة المحاسبين. فكان هذا الحدث بمثابة دافع لمختلف الدول وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية لإصدار قوانين جديدة تسيطر من خلالها على الإدارة بشكل سليم.

إن جل التحليلات المتعلقة بأسباب إفلاس عملاق الطاقة الأمريكي "ENRON" وشركة التدقيق "آرثر أندرسون"، أظهرت وجود خلل وعدم تقيد بأخلاقيات مهنة المحاسبة والتدقيق من قبل الشركتين. على إثر ذلك، أصدر المشرع الأمريكي جملة من القوانين الهامة والتي كان أساسها الحاكمة المؤسسية (الحكومة)، حيث بتاريخ 30 يوليو 2002 قامت الحكومة الأمريكية بتطوير تشريع جديد تحت اسم "Sarbanes Oxley act"، والذي يعد أهم تشريع أمريكي منذ إنشاء هيئة الأوراق المالية (SEC)³. لقد جاء هذا القانون كرد فعل مباشر على الإخفاقات المسجلة في حق الشركات ومهنة المحاسبة، حيث كان الجزء الأكبر من هذه الإخفاقات بسبب مجالس الإدارة. في هذا السياق ورد في التقرير الصادر عن مجلس الشيوخ الأمريكي أن أسباب انهيار عملاق الطاقة الأمريكي يعود إلى فشل مجلس إدارتها في أداء المهام المنوطة به والموكلة إليه من طرف المساهمين.

ثانيا: ما هو قانون ساربينز أوكسلي (Sarbanes Oxley act. sox) ؟

يعد قانون "أوكسلي" لسنة 2002 أهم قانون لتنظيم الأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية⁴، تم تشريعه عقب إخفاقات محاسبية وفضائح مالية متتالية لشركات أمريكية عملاقة، تضمن بنودا هامة لإزالة المخاطر وحالات عدم التأكد التي تواجه المحاسب. يعرف أيضا باسم: "الشركة العامة للمحاسبة وإصلاح قانون حماية المستثمر" (في مجلس الشيوخ)، وباسم "مسألة شركات المراجعة وقانون المسؤولية" (في البيت الأبيض). فهو قانون اتحادي للولايات المتحدة الأمريكية، وضع معايير جديدة محسنة لجميع لوحات الشركة الأمريكية العامة وإدارة الشركات والمحاسبة العامة⁵. وسمي بهذا الاسم نسبة للأشخاص الذين قاموا بإعدادها وهما عضوان في الكونجرس الأمريكي. لقد فرض هذا القانون إصلاحات صارمة لتحسين الإفصاح المالي للشركات الأمريكية، ومنع الغش والاحتيال المحاسبي

¹ عمر إقبال وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 904.

² علي حسن الدوغجي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 10.

³ عمر إقبال وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 905.

⁴ Lobo J.G, Zhang J, Did conservatism in financial reporting increase after the Sarbanes-oxley act? Initial evidence, accounting Horizons, vol. 20, N°1, 2006, p: 71. Available at (www.proquest.com), vu le 25.04. 2016.

⁵ قانون ساربينز أوكسلي، متوفر على الموقع (www.manufacturing.terms.com)، تاريخ الاطلاع 2016.04.26.

بتشديد العقوبات على هذه الجرائم. كما نص على تشكيل هيئة للرقابة تتمثل مهمتها في مراقبة أداء المدققين الذين يقومون بتدقيق القوائم المالية للشركات العامة، ويقضي أيضا بضرورة إنشاء لجنة تدقيق في كل شركة عامة ويلزم إدارة الشركات أن تصدر ضمن تقاريرها السنوية المنشورة تقريراً يدعى بـ "تقرير الرقابة الداخلية"¹.

لقد تم إقرار هذا القانون لتحسين جودة المراجعة وتشجيع لجان المراجعة على أن يكون لديها على الأقل عضوا واحدا يتمثل في "الخبير المالي"²، ويكمن الهدف الأساسي من وراء إصداره في حماية فئة المستثمرين بالدرجة الأولى من خلال تحسين مستوى الدقة والموثوقية وإفصاح الشركة، وإعادة الثقة للمستثمرين بالقوائم والتقارير المالية التي تنشرها الشركة سنوياً³. كما عمل على إعادة المصدقية لنظام القوائم المالية الذي تأثر بشكل سلبي بالفضائح المحاسبية التي انتشرت في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي أكدت على أهمية الحفاظ المحاسبي في القوائم المالية⁴. يفهم من ذلك أن قانون (SOX) الأمريكي تم تشريعه كرد فعل للفضائح المحاسبية لشركات أمريكية كبرى، وهو موجه أساساً لحماية المستثمرين من احتمال قيام الشركات العامة بأعمال محاسبية احتيالية، حيث تضمن القانون في طياته جملة من الإصلاحات المتشددة لتفادي حالات الاحتيال المحاسبي والتلاعب في الحسابات. هذا ما يبرز أسباب تشريعه والمتمثلة أساساً في الممارسات المحاسبية السيئة التي أفرزت كارثة اقتصادية أثرت على الاقتصاد الأمريكي وعلى اقتصاديات أخرى. والمتصفح لمحتوى القانون يجد ثلاث محاور أساسية متضمنة فيه وهي⁵:

أ- المراجعة: من خلال دعم استقلالية وسلطة لجنة المراجعة والافصاح عن أتعاب المراجعة والعلاقات، والحد من قيام مكاتب المراجعة بتقديم خدمات المراجعة والخدمات الاستشارية لنفس الشركة. إلى جانب تشكيل مجلس أعلى للإشراف المحاسبي في الشركات العامة وإنشاء منظمة تشريعية تتولى تطوير معايير المراجعة.

ب- التقرير المالي: يقتضي القانون تصديق شخصي من رئيس الإدارة التنفيذية ورئيس الإدارة المالية على دقة التقارير المالية للشركات، كما طلب من هيئة (SEC) أن تقوم بمراجعة القوائم المالية كل ثلاث سنوات. زيادة على ذلك، ألزم الشركات برفع مستوى الإفصاح عن بنود الميزانية والالتزامات التعاقدية والأعمال بين الإدارة ومبادئ أصحاب المصالح، والإفصاح الفوري عن التغيرات الهامة في الظروف والأعمال المالية للشركات.

ج- حوكمة الشركات: أقر القانون بأنه يجب حرمان كل من رئيس الإدارة التنفيذية ورئيس الإدارة المالية من مكافآتهم إذا احتاجت الشركة إلى إعادة إعداد قوائمها المالية، وأن مدير الإدارة العليا يواجه عقوبات جنائية وعقوبات مدنية في حالة تعرض حملة الأسهم للغش، وكذا تقييم فعالية المراجعة الداخلية ورقابة إدارة المخاطر.

¹ علي حسين الدوغجي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 08.

² The Sarbanes-Oxley at 10 enhancing the reliability of financial reporting audit quality, By building a better working world, 2013, p: 4. Available at (www.ey.com), vu le 25.04.2016.

³ Lobo et al, op.cit, p: 58.

⁴ Krishnan G, Visvanathan G, Does the SOX definition of an accounting expert matter ? The association between audit committee directors's accounting expertise and a conservatism contemporary accounting research, vol.25, N°3, 2008, p.p 827-828, available at (faculty.wvu.edu), vu le 26.04.2016.

⁵ رمضان عارف رمضان محروس، الأزمات المالية وانعكاساتها المحاسبية - دراسة تحليلية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي، ع6، ديسمبر 2016، ص32.

ثالثاً: أثر قانون ساربنز أوكسلي على مستوى التحفظ المحاسبي

أثر إصدار القانون الأمريكي (SOX) بشكل كبير على مسار مهنة المحاسبة وتدقيق الحسابات في الولايات المتحدة الأمريكية، فبصدوره أصبح لزاماً على فئة المحاسبين، المديرين، المحللين الماليين، التقيّد بأحكامه وتعليماته للحصول على معلومات مفيدة وذات موثوقية لفائدة مستخدميها. ولقد أجمعت مكاتب التدقيق في الولايات المتحدة الأمريكية على أن محتوى القانون من بنود وتوجيهات ومبادئ، قد أثر بالإيجاب على مهنة المحاسبة والتدقيق خاصة على المدى الطويل. إن سياسة التحفظ المحاسبي يمكن أن تساهم في تخفيض مخاطر اختيار الشركات الناجمة عن سوء استخدام الممارسات المحاسبية كما حدث لشركة (ENRON) وشركة (WORLD COM). هذه الأخيرة أعلنت عن (309) بليون دولار من تكاليفها لتأجير شركة أخرى للشبكات، وقامت برسملة التكاليف بصورة غير صحيحة بدلا من الاعتراف بها كمصروف، وادّعت أن قيامها بعملية الرسملة هو وجود طاقة غير مستغلة سيستفاد منها مستقبلا (غير قابلة للإثبات)، في حين يعتبر التحقق هو الأساس في سياسة التحفظ¹.

ويدعم هذا القانون بشكل كبير حوكمة الشركات ويرفع من درجة التوجّه نحو اعتماد سياسة التحفظ المحاسبي. والدليل على ذلك ما أشارت إليه بعض الأبحاث إلى أن تطبيق القانون الأمريكي (SOX) قد عمل على زيادة مستوى التحفظ المحاسبي بالنسبة للشركات المقيدة في بورصة الأوراق المالية، حيث أظهرت النتائج أن هناك ارتفاعاً في ممارسة التحفظ بعد تطبيق هذا القانون وأن متطلباته قد ساهمت بوضوح في تغيير سلوك الإدارة وتوجيهها نحو محدد التحفظ المحاسبي². وحسب دراسة (Lobo et al) فإن درجة التحفظ في القوائم المالية قد ارتفعت في الفترة التي تلت صدور القانون مقارنة بالفترة السابقة، حيث اتجهت إدارة الشركات لتخفيض قيم الأصول والأرباح، نظراً للعقوبات المفروضة في إطار القانون (SOX) على إجراءات التقييم المبالغ فيها بالنسبة لهذه العناصر الهامة³. وفي أعقاب تطبيق القانون السابق، تعمل الشركة على الاعتراف بالخسائر بسرعة أكبر مقارنة بالمكاسب لدى الاعتراف بالأرباح، كما أن القانون ومتطلبات هيئة (SEC) قد عملت على تغيير سلوك الإدارة حتى يكون أكثر تحفظاً⁴.

من جانب آخر وفي إطار هذا القانون دوماً، مرّر الكونغرس الأمريكي القانون (SOX) ليتم تحميل المدير التنفيذي ومدير القطاع المالي مسؤولية شخصية عن إعلان بيانات مالية خاطئة ووجود تلاعب وفساد بالمعلومات المتضمنة في القوائم المالية، وإلزام المدير التنفيذي والمدير المالي بالمصادقة على البيانات المالية المرحلية، وتقديم شهادة عن الرقابة المالية المطبقة في الشركة، إلى جانب تعزيز العقوبات المتعلقة بالجرائم المالية والاختلاسات⁵. ولذلك في ظل هذا القانون يعاقب بالسجن وفرض غرامات مالية كل من هؤلاء إذا ثبت في حقهم أنهم قاموا بالتوقيع على قوائم تتضمن فساداً وتلاعب. من هذا المنطلق تتأتى ضرورة الاتجاه نحو سياسة التحفظ المحاسبي، وأن القانون (SOX) قد دعم بشكل واضح مسألة التشدد في إعداد القوائم المالية، وبالتالي التقليل من مخاطر المعلومات الممكنة في حالة الالتزام الصارم بمبادئ القانون (SOX) ومراعاة العقوبات المفروضة بموجبه.

¹ محمد فلاح السمارة، مرجع سبق ذكره، ص 47.

² رشا الغول، مرجع سبق ذكره، ص 42.

³ Lobo J.G, et al, op.cit, p: 64.

⁴ Ibid., p: 57.

⁵ علي حسين الدوغجي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 03.

خلاصة الفصل

نشأ مفهوم الحفاظ المحاسبي بسبب ظروف الشك وحالات عدم التأكد التي تحيط بالممارسة المحاسبية، فهو يعتبر من بين المفاهيم المهمة في العمل المحاسبي، خاصة على مستوى عمليات القياس والإفصاح، وقد أصبح مفهوماً راسخاً وعميقاً في المحاسبة ابتداءً من سنة 1980. يعد الحفاظ المحاسبي مجالاً واسعاً للجدل على مستوى الفكر المحاسبي، حيث ظل -لفترة طويلة - يشار إليه على أنه عرف أو معتقد محاسبي وليس مبدأً أو معياراً متعارفاً عليه، وقد نال الكثير من الاهتمام من قبل الباحثين، المهنيين والأكاديميين، وهذا لاعتباره أحد الآليات الفعالة المستخدمة في الحد من التصرفات الانتهازية لإدارة الشركات، والحد من انتشار ظاهرة إدارة الأرباح، وكذا الصراع بين الإدارة والأطراف الأخرى، من خلال تحقيق وضمان نوع من التوازن بين المصالح المتعارضة.

يتضمن الحفاظ المحاسبي - كسياسة - انتهاج أسلوب يتسم بالحدز والتعقل للتعامل مع حالات عدم التأكد وحالات تعدد بدائل القياس المحاسبي التي تواجه المحاسب لدى قيامه بالتقييم المحاسبي لبعض بنود القوائم المالية، مما يحتم عليه التقرير عن القيم الأقل للأصول والإيرادات، والقيم الأعلى للالتزامات والمصاريف، وكذا تأجيل مسألة الاعتراف بالأرباح والإيرادات لحين تحققها الفعلي، وتسهيل الاعتراف بالخسائر والأعباء المحتملة بشكل فوري.

والحفاظ يؤدي أدواراً هامة على مستوى المنشأة، ويعود بالكثير من المنافع الاقتصادية عليها كتحسين كفاءة عقود الدين، رفع المرونة المالية للشركة، خفض تكلفة رأس المال بالشكل الذي يعكس بالإيجاب على قيمة المنشأة. وعلى قدر أهمية سياسة الحفاظ المحاسبي، فقد كرس الكثير من الباحثين جهودهم خاصة في -السنوات الأخيرة- للبحث عن دوافع السياسة والوقوف على المبررات النظرية لها كالمبرر التعاقدي، التقاضي وغيرها. ولمعرفة درجة تبني هذه السياسة واعتمادها لدى عملية التقييم، تعددت مداخل القياس لتحديد منفعة التقارير المالية واستخداماتها التعاقدية والتنظيمية والضريبية. ورغم اختلافها وتعدد استندت جميعها على قياس أثر الاعتراف غير المتماثل بالأرباح والخسائر. إلا أن المقاييس المستخدمة تأخذ بعين الاعتبار العوامل المؤثرة في الحفاظ كالحجم والرافعة المالية وقطاع المنشأة وحوكمة الشركات وغيرها، والتي تساهم إلى حد كبير في تحديد مدى إقبال المنشأة وميلها نحو سياسات متحفظة.

وبما أن سياسة الحفاظ المحاسبي هي مفهوم محاسبي أكثر منه اقتصادي، فهذا يحتم علينا دراسة الجوانب المحاسبية لهذا المفهوم ومعرفة تطبيقاته العملية وعلاقته بالمفاهيم المحاسبية الأخرى كالمعايير المحاسبية، القيمة العادلة ولا تماثل المعلومات. وهذا ما سنحاول عرضه في الفصل الموالي إن شاء الله.

الفصل الثاني

الأساس المحاسبي للتحفظ

تمهيد

لقد رأينا سابقاً أن مفهوم سياسة التحفظ المحاسبي ينطوي على ضرورة تبني المحاسب لوجهة نظر تشاؤمية، وهذا عند المفاضلة بين البدائل المحاسبية التي تستخدم في معالجة الأصول والإيرادات من جهة، والالتزامات والمصاريف من جهة أخرى. وتفسير ذلك أن سياسة التحفظ تقتضي إظهار المصاريف والخسائر بشكل أسرع على عكس الأرباح والمكاسب التي يتم الاعتراف بها بشكل متأخر. ويتعين على المحاسب التزام درجة معقولة من الحيطة والحذر في القيام بالأحكام الضرورية لإعداد التقديرات المطلوبة ضمن حالة الشك، من خلال عدم تقييم الأصول بأكثر من قيمتها، وعدم تقييم الخصوم وأساساً الالتزامات بأقل من قيمتها.

إن سياسة التحفظ المحاسبي يمكن أن يتم تطبيقها في مجال الأصول أو الالتزامات، كما يمكن أن تطبق في مجال المصاريف والإيرادات، كما يمكن أن تعتمد كممارسة في جميع هذه المجالات، أو في واحدة منها دون أن تشملها جميعاً. وسنحاول من خلال هذا الفصل معالجة مفهوم التحفظ من زوايا المحاسبية وتحديد علاقته ببعض المفاهيم المحاسبية الأخرى، عبر المباحث التالية:

➤ المبحث الأول: أثر التحفظ المحاسبي على عناصر القوائم المالية.

➤ المبحث الثاني: بعض التطبيقات المحاسبية لسياسة التحفظ.

➤ المبحث الثالث: التحفظ المحاسبي في ضوء معايير المحاسبة الدولية، لا تماثل المعلومات، القيمة العادلة.

المبحث الأول: أثر التحفظ المحاسبي على عناصر القوائم المالية

تمارس سياسة التحفظ على نطاق واسع في المجال المحاسبي، حيث لا يقتصر تطبيقها على مجال محدد، إنما تمتد لتشمل مختلف عناصر الأصول والخصوم، المصاريف والإيرادات. وهذا لأنها تقتزن بوجود حالات عدم التأكد ولا تستخدم في كافة الأحوال والظروف، فمتى وجدت حالة عدم تأكد وجد التحفظ بالمقابل. وتوضّح أغلب الأبحاث تواجد علاقة ارتباط بين العناصر الأربعة، وبأن ممارسة سياسة التحفظ في واحدة من هذه العناصر يؤدي إلى آثار متداخلة على الربح الصافي والقيمة الصافية للمنشأة¹. فمن المعروف أن تطبيق سياسة التحفظ في مجال المصاريف يؤدي إلى انخفاض الأرباح الصافية للمنشأة، شأنه في ذلك شأن ممارسة التحفظ في مجال الإيرادات. بالمقابل، ممارسة هذه السياسة في مجال الأصول قد يؤدي إلى انخفاض القيمة الصافية للمنشأة، شأنه في ذلك شأن ممارسة التحفظ في مجال الالتزامات. وتجدر الإشارة إلى أن الهدف من وراء تبني هذه السياسة على مستوى عناصر الميزانية وعناصر جدول حسابات النتائج، هو تفادي قيام المحاسبين والمديرين بتأجيل الاعتراف بالمصاريف والخسائر أو التقليل من قيمتها، وضمان عدم تضخيم قيم الأصول والإيرادات. كل ذلك من شأنه أن يؤدي إلى إظهار قيمة الأصول والإيرادات والأرباح بأقل قيمة ممكنة لها، وإلى إظهار قيمة المصاريف والالتزامات والخسائر بأعلى قيمة ممكنة لها.

المطلب الأول: التفسير المحاسبي للتحفظ

أشار (فالتر ميخس وآخرون) إلى أن التحفظ المحاسبي كمفهوم لا يرتقي لمستوى المبادئ المحاسبية، وأن له تأثير كبير على عملية تقييم أصول المؤسسة ومستوى الدخل المحقق منذ زمن طويل نسبياً، وتبني هذا المفهوم تكون له فائدة مرجوة إذا تعلّق الأمر بوضع تقديرات وأحكام شخصية². في الواقع يجب أن تقوم التقديرات التي يقوم بها المحاسب على المنطق السليم، ويختار الأساليب المحاسبية التي لا ينتج عنها ذكر الحقائق بأكثر أو أقل من قيمتها الفعلية. وهذا يعني أنه إذا كانت هناك حالة عدم يقين وشك عند تقييم أصول المؤسسة أو حول تحديد قيمة الدخل، فعلى المحاسب أن يختار الأسلوب المحاسبي الذي يؤدي بالنهاية إلى إظهار صافي الدخل المحقق في الدورة الحالية بقيمة منخفضة، وكذا إظهار صافي المركز المالي بقيمة أكثر تحفظاً.

ولدى ممارسة الأحكام الضرورية لإعداد التقديرات في ظروف الشك يجب أخذ درجة معينة من الحذر، بحيث لا تكون الأصول أو النواتج مقدّرة بأكثر من قيمتها، ولا تكون الخصوم أو الأعباء مقدّرة بأقل من قيمتها³. وقد عبّر (Feltham) عن الجانب المحاسبي للتحفظ بطريقة أخرى، حيث يتضمّن ميل المحاسب لتخفيض العناصر الإيجابية في القوائم المالية، والمتمثلة في الأصول والأرباح والإيرادات، وتعظيم قيم العناصر السلبية المتمثلة في الالتزامات والخسائر والمصاريف⁴. كما يتضمّن التفسير المحاسبي للتحفظ الأخذ بالقيمة الأقل عند القياس وهذا تفادياً لنتائج غير محققة، حيث يؤخذ بعين الاعتبار — عند القياس — الخسائر والالتزامات مؤكدة الحدوث ولم تتحدّد بصفة نهائية، وتكوين المخصصات لمواجهةتها. بالمقابل لا تعطى تلك الأهمية للأرباح والإيرادات المتوقعة الحدوث⁵. ولتبسيط المفهوم المحاسبي للتحفظ ميّز (الشباني) بين مفهومي الحيطة والحذر، حيث أكّد على أن الحيطة تتطلب الاختيار بين البدائل

¹ محمد إبراهيم سلطان عبيدات، مرجع سبق ذكره، ص 76.

² فالتر ميخس وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 886.

³ Joseph Antoine et al, op.cit, p46.

⁴ عمر اقبال وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 902.

⁵ محمود سيد النافعي، أسس المحاسبة، المكتبة العصرية، مصر، 2006، ص 108.

التي تؤدي إلى تقليل صافي الدخل وتكلفة الأصول، وهذا من خلال العمل على تحميل الفترة المالية الحالية بالخسائر المحتملة حدوثها في المستقبل، ونتيجة عن حدث وقع في الفترة الحالية¹. ومثال ذلك، كأن يتوقف أحد المدينين عن سداد دين يستحق الدفع في الفترة اللاحقة وكان هذا الدين ناتج عن مبيعات الفترة المالية الحالية. فحسب مفهوم الاستحقاق ومبدأ مقابلة الإيرادات بالمصاريف، فإن الدورة المحاسبية تحمّل فقط بالإيرادات والمصاريف التي تخصها، لكن بالتدقيق في الخسارة المحتملة نجدها لم تتحقق بعد ولا تعتبر خسارة حقيقية. وهنا سوف نكون أمام مفهومين: مفهوم الاستحقاق، ومفهوم الحيطة والحذر، إلى جانب مبدأ المقابلة المعروف على مستوى المحاسبة.

وحسب العرف المحاسبي، فلا بد من الاحتياط لما قد يقع مستقبلاً وأن هذه الخسارة المحتملة مرتبطة بحدث وقع في الدورة الحالية، لذا يجب تحميلها للدورة المحاسبية الحالية. من زاوية أخرى أشار الكاتب إلى أن الحذر يقتضي عدم احتساب الإيرادات أو الأرباح التي تخص الدورة ولم تتحقق بعد، لأن هذه الإيرادات يرتبط تحقيقها في المستقبل بسياسات المؤسسة، أو بأحداث قد تقع في المستقبل². وكما نرى على ذلك، الخصم على المشتريات الذي يمكن أن تستفيد منه المؤسسة في الدورة المقبلة رغم أنه يخص الفترة الحالية التي تم فيها الشراء. فعملاً بالعرف المحاسبي، لا تؤخذ هذه الإيرادات في الحسبان ما لم تتحقق، وبالتالي سياسة التحفظ المحاسبي تتجاهل الأرباح التي لم تتحقق فعلياً ولا تسجل المكاسب المحتملة حتى تتحقق في الواقع.

تأسيساً على ما سبق، يتبين وجود علاقة واضحة بين محدد التحفظ المحاسبي ومبدأ المقابلة، حيث أن الإيرادات لا يمكن أن تتحقق إلا بعد انتهاء عملية البيع. فإذا حدث - مثلاً - وأن ارتفعت القيمة السوقية لسلعة ما لم يتم بيعها بعد، فحسب عرف التحفظ، نجد أن الربح المحقق من ارتفاع القيمة سوف لن يؤخذ في الحسبان وهذا على اعتبار أن السلعة لم يتم بيعها بعد، وبالتالي لا يوجد إيراد فعلي محقق. هذا ما يمكننا من القول بأن مبدأ المقابلة في المحاسبة يتعارض مع تحقيق وتطبيق سياسة التحفظ المحاسبي. خلاصة القول أن المحاسبين حتى يحددوا قيمة الأرباح بشكل مضبوط ودقيق، يجب عليهم عدم أخذ الأرباح المحتملة في الاعتبار لدى إعداد القوائم المالية الختامية وإسقاطها من القياس. بالمقابل، يتم أخذ الخسائر المتوقعة بعين الاعتبار بنفس الفترة رغم أن هذه الخسائر لم تتحقق بعد وبشكل فعلي في الفترة الحالية. وتجدر الإشارة إلى أن التوجه نحو سياسات متحفظة يقترن في غالب الأحيان بالحالات التي تتسم بعدم التأكد، أي توافر عدة بدائل من أساليب القياس أمام المحاسب والممكن استخدامها في قياس وتقييم كل بند أو عنصر محاسبي من عناصر الأصول أو الإيرادات.

المطلب الثاني: أثر التحفظ المحاسبي على الميزانية وقائمة الدخل

لقد أشار مجلس المبادئ المحاسبية عند محاولة توضيح مفهوم التحفظ إلى أن الأصول والالتزامات غالباً ما تقيّم ضمن حالة عدم التأكد، وإلى أن المحاسبين يستجيبون لهذه الحالة من خلال استخدامهم لسياسة التحفظ المحاسبي. وهذا يدل على أن الميزانية تعد من أكثر القوائم المالية تأثراً باستخدام سياسة التحفظ المحاسبي، وأن الأصول والالتزامات التي تتضمنها تعد مجالا خصبا لممارسة هذه السياسة، حيث أن معدي القوائم المالية - من المتوقع - أن يواجهوا حالات الشك المحيطة والملازمة لكثير من الأحداث

¹ وليد بن محمد الشباني، مبادئ المحاسبة والتقرير المالي، العبيكان للنشر، 2014، ص 37.

² المرجع نفسه.

والظروف التي لا يمكن تجنبها، مثل: قابلية الديون المشكوك فيها للتحصيل، تقدير العمر الإنتاجي للأصول الثابتة، بالإضافة لمطالبات الضمان التي يمكن أن تحدث. ويعترف بمثل هذه الحالات من عدم التأكد من خلال الإفصاح عن طبيعتها ومدى تأثيرها عبر ممارسة سياسة التحفظ لدى إعداد القوائم المالية¹. وللإشارة، فإن هذه السياسة لا تطبق على عناصر الميزانية فقط بل تمتد ليطبقها وممارستها بالنسبة لعناصر قائمة الدخل والمتمثلة في الإيرادات والمصاريف.

من المعروف أن القوائم المالية تمثل الناتج النهائي والأساسي لأي عمل محاسبي في أي وحدة اقتصادية، فهي تنشأ نتيجة إجراء مجموعة من المعالجات المحاسبية على البيانات التي ترتبط بالأحداث والأنشطة التي تقوم بها المنشأة، بهدف تقديمها بصورة إجمالية وملخصة لجميع الأطراف المستخدمة². إن القوائم المالية على قدر كبير من الأهمية، ويتحدد الهدف العام منها من خلال الهدف الأساسي للمحاسبة، وذلك بتوفير البيانات والمعلومات المختلفة للأطراف ذات العلاقة مع المنشأة لكي تستغلها في مجالات عديدة ومنها عملية اتخاذ القرار من خلال:

➤ تحديد قوة المركز المالي للمنشأة في نهاية السنة المالية.

➤ تحديد نتيجة النشاط من ربح أو خسارة خلال الدورة.

يتم إعداد هذه القوائم في نهاية السنة المالية والمتكوّنة - حسب العرف - من اثني عشر شهراً كاملة، حيث تعد إلزامية وتشمل:

• قائمة المركز المالي (الميزانية).

• قائمة الدخل (جدول حسابات النتائج).

• جدول تدفقات الخزينة.

• جدول تغير الأموال الخاصة أو حقوق الملكية.

يضاف إلى هذه القوائم والتي يعتمد عليها بشكل أساسي في تحقيق الأهداف العامة للمنشأة، القوائم المالية الملحقه والتي يتم إعدادها اعتماداً على درجة الحاجة إليها، حيث تبيّن السياسات المحاسبية والقواعد والطرق المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد الكشوف المالية وإيضاحات مكمّلة لحسن فهم الميزانية وجدول حسابات النتائج والقوائم الأخرى. بالإضافة لمعلومات تفصيلية أخرى ذات طابع عام أو معلومات خاصة بهدف الحصول على صورة صادقة.

تجدر الإشارة إلى أن القوائم المالية المتضمنة في النظام المحاسبي المالي هي نفس القوائم المعمول بها في إطار معايير (IAS/IFRS) مع اختلاف بسيط في التسمية وعددها خمسة قوائم مالية، حيث تم عرضها بنفس الطريقة. وتوافقاً مع المضامين التطبيقية للتحفظ سوف نركز على قائمة المركز المالي باعتبارها أهم القوائم إضافة إلى قائمة الدخل.

1- أثر سياسة التحفظ المحاسبي على عناصر الميزانية

تمثل قائمة المركز المالي أو الميزانية إحدى القوائم المالية الأساسية التي تلتزم المنشأة بإعدادها في نهاية الدورة المحاسبية، من خلالها يتم عرض جميع ممتلكاتها وكافة التزاماتها في تاريخ 12.31 من كل سنة. وتعكس الوضعية المالية للوحدة المحاسبية في تاريخ إعداد القوائم

¹ ممدوح صادق محمد الرشيد، مرجع سبق ذكره، ص20.

² قاسم محسن الحبيطي، زياد هاشم، تحليل ومناقشة القوائم المالية، ط1، الدار النموذجية للطباعة والنشر، بيروت، 2011، ص25.

المالية. تتضمن الميزانية كافة أرصدة الحسابات في دورة محاسبية محددة، والتي تم التوصل إليها باستخدام مجموعة المبادئ والقواعد والسياسات المحاسبية التي تشمل عمليات التسجيل والتبويب والترحيل والعرض بعد إقفال الحسابات. ويتمثل المركز المالي في مجموع الأصول التي تمتلكها المنشأة وما عليها من التزامات تجاه الأطراف الأخرى، ويعبر الفرق بين الأصول والخصوم عن صافي المركز المالي ويمثل حقوق أصحاب المشروع.

أولاً: الأصول

تعتبر الأصول من بين المجالات الأكثر صلة بتطبيق سياسة التحفظ المحاسبي، وقبل تحديد أثر هذه السياسة على عناصر الأصول المختلفة يتعين علينا تعريفها وإدراج تقسيماتها، حتى تسهل عملية دراسة هذا الأثر وتحديد مجال تطبيقه.

أ- تعريف الأصول وتصنيفها (Assets)

تصف الميزانية بشكل عام عناصر الأصول والخصوم والأموال الخاصة كل على حده، فالأصول تتشكل من موارد مراقبة من طرف المنشأة نتيجة أحداث سابقة، والموجهة ل جلب منافع اقتصادية لها في المستقبل¹. ومراقبة الأصول هي القدرة على الحصول على منافع اقتصادية مستقبلية توفرها هذه الأصول². فمن خلال هذا التعريف نرى بأن النظام المحاسبي المالي قد أدخل مصطلح مراقبة الأصول عوض الملكية وهذا طبعاً توافقاً مع المعايير المحاسبية الدولية.

وتعزف كذلك بأنها: "موارد تخضع لسيطرة المؤسسة نتيجة أحداث سابقة، وتتوقع المؤسسة أن تحصل منها على منافع مستقبلية"³. وتمثل المنفعة الاقتصادية المستقبلية المتعلقة بأي أصل في مساهمته سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في التدفقات المتوقعة من النقد أو ما يعادله. كما تتمثل الأصول في: "مجموعة الممتلكات المادية وغير المادية الضرورية لاستغلال المؤسسة كل واحدة من هذه العناصر تشكّل بنداً من بنود الميزانية"⁴. وبالرجوع للمعيار (16) المتعلق بالأصول الثابتة، فإنه يعترف بالممتلكات كأصل عند احتمال تدفق المنافع إلى المشروع ويمكن قياس تكلفتها، فهي محازة بغرض استخدامها في الإنتاج أو الاستهلاك أو توريد السلع والخدمات، أو التأجير للآخرين، ويتوقع أن يستمر استخدامها لأكثر من فترة مالية واحدة⁵.

في ضوء التعاريف المدرجة أعلاه، يمكن القول بأن الأصول هي الموجودات التي تمتلكها المؤسسة في تاريخ إعداد الميزانية، يطلق عليها تسمية موجودات باعتبارها منافع اقتصادية مستقبلية تسيطر عليها المؤسسة أو تمتلكها نتيجة عمليات أو أحداث سابقة. كما تمثل كافة ممتلكات الوحدة الاقتصادية التي تستخدمها في ممارسة نشاطها وتحقيق أهدافها، وتعتبر مورداً هاماً للعمل التجاري يتوقع منه تحقيق منافع اقتصادية في المستقبل في شكل تدفقات نقدية واردة. هذه الممتلكات قد يكون لها شكل مادي ملموس أو غير ملموس، مما يوجب ضرورة تصنيفها. وللإشارة فإن الأصول ترتب في الميزانية بطريقة يسهل معها تفسير أو استخلاص البيانات والمعلومات

¹ Manuel de comptabilité financière « conforme à la loi 11-07 du 25.11.2007 portant système comptable financier, Ministre des finances, conseil national de comptabilité, ENAG édition, 2014, Alger, p: 23.

² المادة 20 من المرسوم التنفيذي 156-08، مرجع سبق ذكره، ص 13.

³ محمد سليم وهبة، السياسات المالية ومعايير المحاسبة الدولية، مجلة المحاسب الجاز، نقابة خبراء المحاسبة الجازين في لبنان، الفصل الثالث، ع 23، 2005، ص 15.

⁴ Khafrabi Med zine, Technique comptables, 6^{em} édition, édition berti, Alger, 2006, p: 25.

⁵ هيني فان جريونج، معايير التقارير المالية الدولية: دليل التطبيق، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، 2006، ص 202.

الأساسية منها. وقد جرت العادة في عديد من الدول على تصنيف وترتيب الموجودات في الميزانية حسب قابليتها للتحويل إلى نقد خلال الدورة المحاسبية، حيث تظهر الأصول المتداولة في المقدمة ثم تليها الاستثمارات المالية ثم الموجودات الثابتة. وفقا لهذه الطريقة، تسهل عملية دراسة سيولة المنشأة، بينما تأخذ العديد من الأنظمة المحاسبية الدولية كفرنسا والجزائر بمعيار الزمن في تبويب وتصنيف مفردات الميزانية إلى مجموعات ذات أهمية معينة مع مراعاة قاعدة التدرج في السيولة، أي تدرج الأصول غير الجارية أولا ثم الأصول الجارية. وفقا لهذا الأسلوب، تبوّب الموجودات في الميزانية بنفس التسلسل الذي تظهر فيه بدليل الحسابات.

1- الأصول المتداولة

تتمثل الأصول المتداولة في الأصول التي يمكن تحويلها إلى نقدية خلال السنة المالية أو دورة التشغيل أيهما أطول¹. وفي إطار المفهوم الوظيفي، تتعلق الأصول المتداولة باحتياجات التمويل من الأصول المتداولة للاستغلال ومن استخدامات الخزينة، فهي تضم أصولا مستهلكة خلال فترة الدورة المحاسبية وتشمل: المخزونات، التسبيقات، القروض، القيم المنقولة للسندات، النقدية مدفوعات مقدمة وغيرها². ويعرّف (قاسم) هذا النوع من الأصول بأنه: "كافة الممتلكات التي تستخدمها الوحدة الاقتصادية في ممارسة نشاطها الجاري، يتم تداولها خلال الفترة المالية المعنية مع إمكانية تحويل أي عنصر منها إلى نقدية سائلة خلال تلك الفترة"³. أما النظام المحاسبي المالي فقد اهتم بهذا النوع من الأصول وأدرجها تحت تسمية "الأصول الجارية" والتي تتم حيازتها أساسا لأغراض المعاملات أو لمدة قصيرة، والتي يتوقّع الكيان تحقيقها خلال الاثني عشر شهرا، أي يعتبر الأصل متداولاً في الحالات التالية:⁴

➤ موجه للاستعمال أو البيع في إطار دورة الاستغلال العادية كالمخزونات.

➤ تتم حيازته أساسا لأغراض المعاملات أو لمدة قصيرة خلال 12 شهرا.

بناء على ما سبق، الأصول المتداولة هي موجودات متداولة يتوقع تحويلها إلى نقد أو تستهلك خلال سنة واحدة من تاريخ الميزانية، تتضمن النقد والاستثمارات التي يستحق دفعها وتباع خلال السنة، حسابات المدينين من العملاء، المخزونات، وأصول أخرى. تدرج في الميزانية طبقا لدرجة سيولتها أو سرعة تحويلها إلى نقدية، وهي بهذا الشكل تمثل جانبا مهما وأساسيا من بنود الميزانية ولها مكانة هامة في المنشأة لأنها تحدّد درجة السيولة فيها، ومن ثم تؤثر على ربحيتها.

إن إدارة هذا النوع من الأصول ليس بالأمر الهين، لأنها تحتاج إلى معرفة ودراية كافية لتسييرها بشكل أمثل، وهذا على اعتبار أن انخفاض مؤشر السيولة ما هو إلا دلالة على أن المنشأة تواجه صعوبات ومشاكل في سداد ديونها والتزاماتها تجاه الغير في زمن الاستحقاق. بالمقابل ارتفاع هذا المؤشر لا يعكس أيضا الوضع الجيد والأمثل، ويدل على تراجع ربحية المنشأة وتفويت فرص الاستثمار المتاحة بعدم استثمار الأموال في أوجه الاستثمار المربحة.

¹ محمد تيسير الرجحي، تحليل القوائم المالية، ط1، الشركة العربية المتحدة للتسويق، مصر، 2015، ص33.

² Cyrille Mandou, Comptabilité Générale de l'entreprise : Instruments et procédure, 2^{ème} édition, édition De boeck, Belgique, 2008, P : 69.

³ قاسم محسن الحبيطي، مرجع سبق ذكره، ص37.

⁴ Anne le Mauh, Catherine M., Normes comptables internationales, 5 édition, édition Foucher, France, 2008, p: 16.

2- الأصول غير المتداولة

تسمى كذلك الأصول الثابتة أو الأصول المعمرة طويلة الأجل التي تم اقتناؤها بمهدف الاستعمال والاستفادة وليس بغرض البيع والاتجار، حيث تعرف على أنها: "الموارد المادية التي تستخدم في عمليات الشركة لأكثر من سنة واحدة، ولا توجد نية لإعادة بيعها"¹. فالأصول الثابتة بهذا المعنى هي كافة الممتلكات التي تستخدمها المنشأة لتسهيل القيام بأنشطتها المختلفة التي تتجاوز السنة، ولأنها غير موجهة للبيع، فهي تقتزن بمفهوم الاهتلاك المعروف في المحاسبة. وحسب المفهوم الوظيفي، تتعلّق الأصول الثابتة بوظيفة الاستثمار في المؤسسة، فهي تجمع الأصول (قيم، حقوق، ممتلكات، سندات...) الموجهة للبقاء بصفة دائمة والمهمة للاستغلال. ولأنها لا تندثر خلال دورة النشاط، فهي تحتفظ ببعض القيمة ويسجّل التدهور على مستوى قيمتها -محاسبيا- وفق تقنية الاهتلاك². إن الأصول الثابتة هي الأصول التي لا تقع ضمن الدورة العادية للاستغلال وتتجاوز مدة تحصيلها 12 شهرا، حيث أن العقارات، المباني، والمعدات تدخل ضمن الأصول الثابتة وتقدّم خدمات للمنشأة لعدد من السنوات، وتنخفض قيمتها خلال عمرها الإنتاجي ماعدا الأراضي. في نفس السياق وضّحت المادة (21) من القانون 08-156 المتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي أن عناصر الأصول الموجهة لخدمة نشاط المؤسسة بصفة دائمة تعتبر أصولا غير جارية، وتغطي احتياجاتها بصفة مستمرة مثل: الأموال العينية الثابتة أو المعنوية، كما تتم حيازتها لغرض توظيفها على المدى الطويل³. ومن المهم أن تعمل المنشأة جاهدة على أن تكون أصولها الثابتة في حالة تشغيلية جيدة، بالمحافظة عليها من خلال استبدال المتقادم منها، وتوسيع قدرتها الإنتاجية كلما سمحت لها الظروف. والشيء الملاحظ أن هناك الكثير من المنشآت التي لديها استثمارات ضخمة في الأصول الثابتة، حيث في الولايات المتحدة الأمريكية نجد أن شركة ماكدونالدز تحوز على 73% كأصول ثابتة من إجمالي الأصول، بينما شركة الطيران تشكّل الأصول الثابتة لديها نسبة 77% من إجمالي أصولها، وشركة وول مارت بنسبة 53%⁴. وتنقسم الأصول الثابتة إلى:

- ← **الأصول الثابتة الملموسة:** تمثل جميع الممتلكات التي لها وجود مادي، حيث يمكن لمسها وتحديد لها بصورة فعلية ودقيقة كالأراضي، المباني، الأثاث، المعدات، الآلات، السيارات.... هذه الأصول تقدم منافع وخدمات للمنشأة لأكثر من سنة، وخدماتها ومنافعها تتناقص تدريجيا مع مرور الزمن بسبب الاستخدام والتقادم. يعتمد تحديد قيمة هذه الأصول على تكلفة الحصول عليها مضافا إليها جميع المصاريف المتعلقة بذلك.
- ← **الأصول الثابتة غير الملموسة:** حسب المعيار الدولي رقم (IAS38)، يعتبر أصل غير ملموس كل أصل غير نقدي قابل للتعيين ودون جوهر مادي ملموس، تتوقع المؤسسة من خلاله تدفق منافع اقتصادية مستقبلية⁵. هذه الأصول لها مدة حياة محدودة ولذا تستلزم أن يتم إطفائها بطريقة منتظمة.

¹ نضال محمود الرحي، مرجع سبق ذكره، ص41.

² Cyrille Mandou, op.cit, p67.

³ المادة (21) من المرسوم التنفيذي 08-156، مرجع سبق ذكره، ص13 (بتصرف)

⁴ ويجانت وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 666.

⁵ Maillet C, Baudrier A, le Mauh, Normes comptables internationales (IAS/ IFRS), édition Berti, Alger, 2007, p45.

بالنسبة للنظام المحاسبي المالي فقد اهتم بهذا العنصر واعتبره أصل غير نقدي قابل للتعريف ولا معنى مادي له، يحوزه الكيان من أجل الإنتاج، تقدم سلع وخدمات، التأجير أو الاستعمال لأغراض إدارية¹.

من خلال ما سبق، يتضح أن الأصول الثابتة غير الملموسة هي تلك الأصول التي لا نراها وليس لها وجود مادي، حيث لا يمكن لمسها وتحديددها بصورة فعلية إنما يكون لها وجود فعلي في المنشأة يظهر في القيود المحاسبية المتعلقة بها وفي حسابات المنشأة، كما تنتج عن ملكية أصل طويل الأجل. تقدم هذه الأصول منافع وخدمات للمؤسسة لمدة تتجاوز السنة، من خلال مساهمتها في تحقيق الإيرادات ويتوقع منها عوائد مستقبلية. وتقوم المنشأة بتسجيل الأصول الثابتة غير الملموسة بسعر التكلفة، وتصنف إلى أصول ذات عمر محدد أين تقوم المنشأة بتوزيع تكلفتها على سنوات العمر الإنتاجي المقدّر لها وهو ما يسمى بالإطفاء، بينما لا يجري الإطفاء للأصول غير الملموسة التي ليس لها عمر إنتاجي محدد. إن حساب التناقص التدريجي للموجودات غير الملموسة يجري من خلال أقساط الإطفاء التي تحمل لكل فترة مالية بما تستفيد به فعلا من قيمة هذه الأصول، وبما يضمن حساب النتيجة بدقة. ويظهر رصيد هذه الأصول في ميزانية المنشأة بالقيمة الصافية بعد استبعاد قسط الإطفاء، والذي يتم تقديره على المدى الزمني لإمكانية الاستفادة من ذلك الأصل من لحظة الحصول عليه. في الحياة الواقعية نجد أمثلة عديدة للأصول غير الملموسة مثل: براءات الاختراع لشركة (Microsoft)، وكالات مطاعم (Mc.Donalds)، العلامة التجارية لشركة (Apple)، حقوق النشر لـ (J.K Rowling) في مكتبة (Harry Potter)، تكاليف البحث والتطوير وغيرها.

3- الاستثمارات طويلة الأجل:

هي استثمارات هامة لها وزن كبير ضمن الإطار العام للسياسة الاستثمارية للمنشأة وتتمتع بقدر كبير من الضمان وجانب أقل من المخاطرة لكن تتطلب وقتا أطول لجني الأرباح، تهدف من خلالها المنشأة إلى تحقيق عوائد مالية على مدار عمرها الطويل الأجل ويمكن تحويلها إلى نقدية بعد سنة فأكثر. أي أن الاستثمارات طويلة الأجل من الممكن تحويلها إلى نقدية لكن ليس خلال سنة مالية واحدة. تتضمن عدة أوجه نوجزها فيما يلي:

- الاستثمارات في الأوراق المالية كالسندات والأسهم العادية وأذونات الخزينة طويلة الأجل، أوراق تجارية طويلة الأجل تسمى كذلك بالأصول الثابتة المالية. ويعتبر أصل مالي كل أصل ممثل ب²:
- * قرض تتجاوز مدة التسوية فيه السنة.
- * سند أو قيمة مالية مماثلة والتي قرّرت المنشأة الاحتفاظ به لأكثر من سنة.
- وبالتالي مدة حيازة هذه الأصول تفوق السنة وهي جزء من الأدوات المالية.
- استثمارات المنشأة في أصول ثابتة ملموسة لا تستخدم في التشغيل حاليا كالأراضي المملوكة بغرض المضاربة.
- استثمارات موضوعة في صناديق استثمارية كصندوق التقاعد.

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، مرجع سبق ذكره، ص 86.

² Manuel de comptabilité financière, op.cit, p:65.

ومن الجدير بالذكر أن هناك العديد من الاستثمارات طويلة الأجل هي أصول قابلة للتداول بشكل فعلي لكن لا تعرض ضمن مجموعة الأصول المتداولة. فالمعيار المعتمد في التصنيف يتوقف على نوايا إدارة المنشأة في الرغبة في الاحتفاظ بها لغرض المضاربة لأجل قصير، فتكون بذلك أصولا متداولة، أو الاحتفاظ بها لغرض السيطرة لأجل طويل فتكون بذلك استثمارات طويلة الأجل¹.

ب- تحديد أثر سياسة التحفظ المحاسبي على عناصر الأصول

حسب مضمون التحفظ المحاسبي، فإن المحاسب الذي تواجهه ظروف عدم التأكد عليه أن يحتاط للأمر عند إجراء القياس المحاسبي، وهذا من خلال اعتماد القيم الأدنى عند تقييم الأصول، أو بتعبير أدق قياس الأصول بالقيمة الأقل من بين القيم الممكنة. وتعتبر معظم عناصر الأصول قابلة لممارسة سياسة التحفظ المحاسبي لكن بدرجات متفاوتة، حيث بالمقارنة بينها نجد أن عناصر المخزون السلعي إلى جانب الأصول الثابتة الملموسة وغير الملموسة تخضع بشكل أكبر وبدرجة أكثر لممارسة سياسة التحفظ المحاسبي. وفيما يلي توضيح لأثر تبني هذا المفهوم على أهم عناصر الأصول:

1- المخزونات

يتم تطبيق هذه السياسة المشددة بشكل واسع النطاق في مجال المخزون السلعي، حيث أشار (شقور) إلى ضرورة²:

✓ استخدام طريقة الوارد أخيرا صادر أولا (LIFO) عند جرد المخزون السلعي وهذا في حالة التضخم الاقتصادي.

✓ بينما تستخدم طريقة الوارد أولا الصادر أولا (FIFO) في حالة انخفاض الأسعار.

ويفسر (عبيدات) هذا الأثر ويؤكد على اقتترانه بالظروف الاقتصادية التي تمتاز بالتضخم، حيث ينتج عن مقابلة الإيرادات الحالية بالمصروفات الحالية في ظل التضخم الاقتصادي دخل منخفض لمدة زمنية معينة، وبمقارنة أسلوب (FIFO) وأسلوب (LIFO) نجد أن الأسلوب الأول أقل أساليب تدفق المخزون السلعي تحفظا، وهذا لأنه يستخدم التكلفة الأقدم ويقابلها مع الإيرادات الخاصة بتلك الفترة³. بينما يعتبر أسلوب (LIFO) الأسلوب المحاسبي الأكثر تحفظا من بين أساليب تدفق المخزونات، ولذلك يستخدم في تسعير حركة المخزون السلعي في ظروف التضخم. يضاف إلى ذلك أن هناك اختلاف بين الأسلوبين السابقين من حيث أن استخدام أسلوب (LIFO) ينجم عنه تدني قيمة المخزون السلعي في أوقات ارتفاع القيمة الاستبدالية للمخزون، مما يؤدي إلى ظهور قيمة المخزون السلعي بقيمة تقل عن قيمته الحقيقية.

لذا يمكن القول أن المنشأة التي تعتمد طريقة "الوارد أخير الصادر أولا" تعتبر أكثر تحفظا وتتبنى التحفظ المحاسبي بدرجة كبيرة. على عكس المنشأة التي تعتمد طريقة "الوارد أولا الصادر أولا"، والتي تعتبر غير متحفظة خاصة عند ارتفاع القيمة الاستبدالية للمخزون السلعي. ولتوضيح درجة ممارسة التحفظ المحاسبي على عناصر المخزون السلعي بشيء من التفصيل عادة ما نميز بين الحالتين التاليتين⁴:

¹ رضوان حلوه حنان، النموذج المحاسبي المعاصر، مرجع سبق ذكره، ص 299.

² عمر فريد شقور، مرجع سبق ذكره، ص 118.

³ محمد إبراهيم عبيدات، مرجع سبق ذكره، ص 87.

⁴ رواجي عبد الناصر، طبيب أسامة، مشكلات تقييم المخزونات بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل تعدد بدائل التقييم وآثارها على القوائم المحاسبية، دراسة تطبيقية لمؤسسة رايد اويل، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، مج 10، ع 17، 2017، ص 355.

✓ حالة ارتفاع الأسعار:

← طريقة التقييم (FIFO): قيمة مخزون آخر المدة تكون مقيّمة بأحدث الأسعار وبالتالي تكون مرتفعة في الميزانية مقارنة بالأسعار السابقة، بينما تكون تكلفة البضاعة المباعة منخفضة لأنها تسعّر بأقدم الأسعار وبالتالي زيادة الربح الاجمالي.

← طريقة التقييم (LIFO): قيمة مخزون آخر المدة تكون مقيّمة بأقدم الأسعار وبالتالي تكون منخفضة في الميزانية مقارنة بالأسعار السابقة، مما يؤدي لانخفاض قيمة الأصول، بينما تكون تكلفة البضاعة المباعة مرتفعة لأنها تسعّر بأحدث الأسعار وبالتالي الربح الاجمالي يكون منخفضا.

✓ حالة انخفاض الأسعار:

← طريقة التقييم (FIFO): قيمة مخزون آخر المدة تكون مقيّمة بأحدث الأسعار وبالتالي تكون منخفضة في الميزانية مقارنة بالأسعار السابقة ومن ثم انخفاض قيمة الأصول، بينما تكون تكلفة البضاعة المباعة مرتفعة لأنها تسعّر بأقدم الأسعار وبالتالي انخفاض الربح الاجمالي.

← طريقة التقييم (LIFO): قيمة مخزون آخر المدة تكون مقيّمة بأقدم الأسعار وبالتالي تكون مرتفعة في الميزانية مقارنة بالأسعار السابقة، مما يؤدي لارتفاع قيمة الأصول، بينما تكون تكلفة البضاعة المباعة منخفضة لأنها تسعّر بأحدث الأسعار وبالتالي الربح الاجمالي يكون مرتفعا.

وبالرجوع للنظام المحاسبي المالي (SCF) نجد أنه قد أعطى أهمية كبيرة لعناصر المخزونات، حيث استوحى جميع المفاهيم المتعلقة بالمخزون من حيث الاعتراف بها وتسجيلها وتقييمها في نهاية الدورة من المرجعية المحاسبية الدولية من خلال المعيار المحاسبي الدولي رقم (2). وقد اعتمد طريقة التكلفة المتوسطة المرجحة (CMPU) وطريقة (FIFO) كطرق مسموح بها في عملية التقييم على مستوى المؤسسات الجزائرية، بينما استبعد طريقة التقييم (LIFO) للأسباب التالية¹:

❖ تضليل مستخدمي القوائم المالية.

❖ لا تعبّر عن الأرباح الحقيقية الخاصة بالفترة ولا تناسب التدفق الحقيقي للوحدات.

❖ تعطي صورة غير صادقة عن المؤسسة ونتائج أعمالها.

للإشارة فإن الاستبعاد الكلي لهذه الطريقة ورد في نص المادة (6.123) من القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 المتعلق بتحديد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشف المالية ومدونة الحسابات وقواعد سيرها كما يلي: "يتم تقييم السلع المتعاضدة عند خروجها من المخزن أو عند الجرد إما باعتبار السلعة الأولى في الدخول هي الأولى في الخروج، أو بمتوسط كلفة شرائها أو انتاجها المرجحة"². وهذا يدل على وجود توافق واضح بين ما جاء به النظام المحاسبي المالي (SCF) وتعليمات المعيار المحاسبي الدولي (IAS2) فيما يخص تقييم ومعالجة المخزونات محاسبيا وقد تم تغيير هذه الطريقة عند مراجعة هذا المعيار الدولي سنة 2003.

¹ رواجي عبد الناصر، طبيب أسامة، مرجع سبق ذكره، ص351.

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 المتعلق بتحديد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشف المالية ومدونة الحسابات، العدد 19، السنة 46، إصدار 25 مارس 2009، ص13.

2- المدينون

بالنسبة للمدينون (الذمم المدينة) نرى بأنها من أكثر بنود الميزانية تطبيقاً لسياسة التحفظ المحاسبي، وهذا بالنظر لكون بعض الذمم هي ديون معدومة أو ديون مشكوك في تحصيلها. وتتمثل الذمم المدينة في: "الديون المستحقة للمنشأة من طرف الغير وتضم الديون التجارية الناتجة عن بيع البضاعة على الحساب، أوراق القبض (ديون مضمونة بأوراق تجارية)، ديون الموظفين وغيرها"¹. فهي إذن الذمم المستحقة على الغير سواء كانوا أفراداً أم مؤسسات نتيجة عمليات البيع الآجل وتقديم الخدمات على الحساب وعمليات أخرى. يظهر حساب المدينون في الميزانية بصافي القيمة التحصيلية (القابلة للتحقق) ضمن بند الأصول المتداولة (أو غير المتداولة حسب تاريخ الاستحقاق) وهذا لأن لوجود شك في تحصيل جزء منها. ولتحديد هذه القيمة بدقة ونظراً لوجود حالة من الشك في تحصيل الديون المستحقة على المدينين، يتم دراسة مكونات الديون لتقدير قيمة الديون المشكوك في تحصيلها وتقدير قيمة الخسائر المتوقعة من عدم تحصيل تلك الديون تطبيقاً لمفهوم التحفظ، حيث أنه من الضروري جرد هذا الحساب بتاريخ إعداد القوائم المالية الختامية من خلال مراجعة أرصدة المدينين، وذلك لمعرفة مدى صحتها وإمكانية تحصيلها. وهنا لدى قيامه بدراسة أرصدة المدينين يواجه المحاسب ثلاث حالات ممكنة هي:

← وجود ديون جيدة ينتظر تحصيلها، تتعلق بالمستحقات الواقعة على عاتق عملاء يمتازون بمركز مالي قوي وصلب ولا يوجد أدنى شك في تحصيلها. أي أن أمر تحصيلها مؤكد.

← وجود ديون مشكوك في تحصيلها تتعلق بديون يحتمل عدم تحصيلها من الغير بسبب المماطلة أو ظروفه المالية غير المواتية. لذا يجرى تقدير قيمة المؤونة المقابلة لها تعرف بـ "مؤونة الديون المشكوك في تحصيلها" لتحصيل قائمة الدخل بالمصاريف المرتبطة بإيرادات الفترة تماشياً مع سياسة التحفظ. هذه الديون تتراوح ما بين التحصيل وعدم التحصيل.

← وجود ديون معدومة يتعدّر تحصيلها من الغير بسبب الإفلاس أو الوفاة أو التوقف كلياً عن النشاط أو تقادم الديون. فهي بمثابة خسائر تتكبدها المنشأة وتحمل لحساب النتيجة.

وغالباً ما تخضع عملية تحديد قيمة الديون المشكوك في تحصيلها للتقدير والحكم الشخصي للمديرين والمحاسبين بالاعتماد على خبراتهم السابقة ويتم تعديلها سنوياً طبقاً للتغيرات الحادثة والظروف الطارئة. وتوافقاً مع مضمون سياسة التحفظ المحاسبي، يميل المحاسبون إلى المبالغة في تعظيم قيمة هذه الديون لدى تحديد قيمتها، مما يعكس تأثر هذا العنصر من الميزانية بدرجة كبيرة بسياسة التحفظ، خاصة وأن المؤونة المتعلقة بها يتم تكوينها بمجرد وجود شكوك بسيطة بعدم القدرة على تحصيل قيمة تلك الديون. إضافة إلى ما سبق ذكره، تتضمن مؤونة الديون المشكوك في تحصيلها جانباً كبيراً من الأهمية وبندا أساسياً من بنود القوائم المالية، رغم ذلك يرى بعض الخبراء أن المبالغة في استخدام التحفظ عند تقدير هذه المؤونات له عدة محاذير كالتأثير السلبي على مصداقية القوائم المالية للمنشأة وعدم عدالتها بشكل أكبر بالنسبة للملاك الحاليين، من خلال التأثير على الأرباح الصافية. وعلى المدى الطويل فإن حالة التحفظ الإيجابي ستفيد حتماً الملاك المستقبليين، وذلك عند زوال حالة الشك وتحول المؤونات إلى مكاسب حقيقية

¹ محمد تيسير الرجبي، مرجع سبق ذكره، ص 41.

في المستقبل. لذلك فإن عدالة القوائم المالية حسب المعايير المحاسبية الدولية تقضي بالحد من تقدير مؤونة الديون المشكوك في تحصيلها¹.

3- الأوراق المالية

بالنسبة للأوراق المالية التي تحوزها المنشأة ضمن محفظة الاستثمارات المتنوعة وكنتيجة لتغير ظروف عدم التأكد يوجد بديلين لقياس هذه الأوراق²:

← **البديل الأول:** تقيّم وفق قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل، أي الاعتراف بالخسارة المحتملة (تكوين مخصص لانخفاض قيمة الأوراق المالية) وعدم الاعتراف بالمكاسب المحتملة. هذا الموقف ينسجم إلى حد كبير ومضمون سياسة التحفظ المحاسبي، حيث يعكس معالجة تقليدية سيطرت لزمن طويل ولا زالت تطبق حاليا في حالة القياس في ظروف عدم التأكد، ثم بدأت تتراجع لصالح البديل الثاني.

← **البديل الثاني:** من خلاله يتم تقييم الأوراق المالية تبعا لقيمتها السوقية العادلة، الأمر الذي يؤدي إلى الاعتراف بمكاسب أو خسائر حيابة الأوراق المالية على حد سواء عند تقييمها في نهاية الفترة. يطبق هذا البديل في حالة التعامل في بورصة الأوراق المالية أين تتوافر الأسعار الموثوق فيها.

من خلال البديل الأول والبديل الثاني، نرى بأنه قد تم استبعاد المعالجة التقليدية التي تتوافق مع سياسة التحفظ، واستبدالها باعتماد القيم الجارية باعتبارها تنتج معلومات أكثر ملاءمة وأكثر موثوقية. لذا يمكن القول بأنه عند توافر خاصية الموثوقية في القياس تستبعد سياسة "أيهما أقل" المتحفظة. وسيرد التفصيل في هذا العنصر في الصفحات الموالية نظرا لأهميته على مستوى الممارسات المحاسبية لسياسة التحفظ.

4- الأصول طويلة الأجل

على مستوى الأصول طويلة الأجل أو ما يسمى بالأصول الثابتة وتطبيقا لسياسة التحفظ المحاسبي، يتم استخدام طرق الاهتلاك المتناقص أو الاهتلاك المعجل لتحديد أقساط مصاريف اهتلاك الأصول الثابتة³. وهناك دراسات عديدة أثبتت أن سياسة التحفظ المحاسبية قد أدت إلى ظهور مفهوم الاهتلاك الذي يأخذ بعين الاعتبار تدني قيم بعض الموجودات، حيث يجب استخدام طريقة القسط المتناقص ومجموع أرقام السنين عند احتساب مصروف الاهتلاك للأصول الثابتة⁴. فهذه الأساليب تصنف من بين أكثر أساليب الاهتلاك تحفظا في المحاسبة. في نفس السياق أشار (عبيدات) إلى أنه في بعض الأحيان يمكن أن يعتبر العمر الاقتصادي للأصل وسيلة أخرى تضاف لممارسة سياسة متحفظة، وهذا لأن العمر الاقتصادي للأصل غالبا ما يقدر بشكل يعتمد على الحكم الشخصي للخبير، مما ينتج عنه اختلاف العمر الاقتصادي لنفس الأصل. ويخلص الباحث إلى أنه كلما كان العمر الاقتصادي

¹ عبد الرحمن الحميد، مخصص الديون البنكية، جريدة العرب الاقتصادية الدولية، 29 أكتوبر 2010، متوفر على الموقع (WWW.ALEQT.COM)، تاريخ الاطلاع 2016.03.10.

² رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر، مرجع سبق ذكره، ص 240.

³ رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر، مرجع سبق ذكره، ص 238.

⁴ عمر فريد شقور، مرجع سبق ذكره، ص 118.

المقدّر للأصل أقصر كلما كانت درجة التحفظ المحاسبي أكبر¹. فالمنشآت التي تميل لممارسة التحفظ، تعتمد تخفيض العمر الاقتصادي المقدّر لكل أصل، ومن ثم توزيع قيمة الأصل على عدد من السنوات، مما ينتج عنه ارتفاع قسط الاهتلاك وبالتالي انخفاض القيمة الدفترية للأصل. بالمثل نجد أن عملية تخفيض العمر الاقتصادي للأصل يرفع من قيمة قسط الاهتلاك، مما ينتج عنه زيادة في قيمة المصاريف وهذا ينقص بطبيعة الحال من قيمة أرباح المنشأة، وبهذا الشكل تتضح أهمية ممارسة سياسة التحفظ على مستوى الأصول الثابتة وأنها تعد مجالا خصبا لذلك.

5- الأصول غير الملموسة

تتأثر الأصول غير الملموسة بسياسة التحفظ المحاسبي، حيث كلما انخفضت القيمة المستخدمة للاعتراف بتكلفة هذه الأصول كلما كانت المحاسبة المتعلقة بها أكثر تحفظا². كذلك وفقا لهذه السياسة ينبغي تقليل الفترة اللازمة لإطفاء الشهرة، فمن المعروف أن الأصول المعنوية أو غير الملموسة يجب أن يتم إطفائها خلال فترة زمنية لا تزيد عن 20 سنة حسب المعايير المحاسبية الدولية حتى يكون عمرها مفيدا³. ويستخدم التحفظ المحاسبي في مجال الشهرة بشكل أساسي عندما تقوم منشأة بشراء منشأة أخرى بقيمة تزيد عن القيمة العادلة لصافي أصول المنشأة المشتراة، وفي هذه الحالة فإن المنشأة التي تقوم بإطفاء هذه الشهرة خلال مدة لا تتجاوز 20 عاما تعتبر متحفظة⁴.

من بين أوجه تطبيق سياسة التحفظ المحاسبي في مجال الأصول المعنوية نجد نفقات البحث والتطوير، حيث تطبيقا لهذه السياسة يجب اعتبار نفقات الأبحاث مصاريف في فترة إنفاقها، وهذا نظرا لظروف عدم التأكد من امتداد منافعها للدورات المقبلة. أما نفقات التطوير فيجب أن ترسمّل إذا ثبتت منفعتها للفترات المقبلة. في هذا الإطار يتفق النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية فيما يتعلق بالمحاسبة عن تكاليف البحث والتطوير، حيث ميّز بين:

← **تكاليف البحث:** تسجّل كمصروف بمجرد انفاقها وتعتبر من ضمن مصاريف الدورة من خلال تسجيلها في حساب الأعباء لكونها لا تقدم منافع اقتصادية.

← **نفقات التطوير:** ترسمّل كأصل معنوي إذا توفّرت فيها شروط معينة كإمكانية تقييمها بصدق وتحقيق منافع مستقبلية، وتحتلّ على أساس عمرها الافتراضي على ألا يتجاوز العشرون سنة، لذلك تدرج ضمن عناصر الأصول المعنوية.

كما تعتبر الأصول غير الملموسة من بين المجالات التي يمارس فيها التحفظ المحاسبي بشكل واضح وصريح، وهذا عبر تقدير العمر الاقتصادي لهذه الأصول، ومن خلال تحديد العمر القانوني لها. فتحفيض العمر الاقتصادي ينتج عنه زيادة قيمة الإطفاء ومن ثم تنخفض القيمة الدفترية لتلك الأصول. وأوضح (حلو) أن الأصول غير الملموسة تستنفذ وتحمّل على مصاريف الدورة على مدى يتراوح ما بين 5-40 سنة وعملا بسياسة الحيطة والحذر، يميل المحاسب لاستنفادها على مدى يتراوح من 5-10 سنوات⁵.

¹ محمد إبراهيم عبيدات، مرجع سبق ذكره، ص 88.

² المرجع نفسه.

³ هيني فان جريوتنج، مرجع سبق ذكره، ص 316.

⁴ محمد إبراهيم سلطان عبيدات، مرجع سبق ذكره، ص 88.

⁵ رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر، مرجع سبق ذكره، ص 300.

ثانيا: الالتزامات (Liabilities)

على عكس ما تم إدراجه بالنسبة للأصول وعلاقتها بسياسة التحفظ المحاسبي، فإن الالتزامات تعتبر أقل تطبيقا لهذه السياسة. فحسب دراسات عديدة، أوضحت أن الأطراف المؤيدة لتبني سياسات تحفظية تتجه نحو مجال الأصول بمختلف عناصرها بشكل أساسي، وهذا باعتبارها مجالا مناسباً لتطبيق التحفظ بأنواعه. وتلجأ هذه الأطراف لممارسة ذلك إذا كان هدفها التأثير على المركز المالي للمنشأة، ثم تتجه نحو مجال الإيرادات والمصاريف إذا كان هدفها التأثير على نتائج أعمال المنشأة. بالمقابل، فإن استخدام سياسة التحفظ في مجال الالتزامات له تأثير كذلك على نتائج أعمال المنشأة المحققة خلال الدورة المحاسبية، ولتحديد هذا الأثر سنحاول التعرف على مفهوم الالتزامات وتصنيفاتها أولاً، وهذا تسهيلاً للفهم.

أ- تعريف الالتزامات وتصنيفاتها:

الالتزامات أو المطلوبات كما تسمى أحيانا هي الشق الثاني الذي يعكس جانب الخصوم من ميزانية المؤسسة وتمثل مصدر ممتلكاتها، فالخصم يعرف على أنه: "التزام حالي للمؤسسة ناتج عن أحداث سابقة"¹. والالتزامات هي: "ديون تمثل التدفق النقدي المستقبلي الخارج من المشروع، وترتب فقرات الالتزامات بالميزانية حسب الأقرب للسداد، فهي تمثل استحقاقات في مقابل الأصول"²، هذه الاستحقاقات قد تكون من الدائنين والمقرضين الخارجيين. وهذا معناه أن الالتزامات تعكس مديونية حالية على المنشأة من أحداث سابقة يتطلب سدادها تدفقات خارجة. وهناك من يرى بأنها: "مبالغ مالية تدين بها الشركة لشركات أخرى كالتزامات الشركة بسداد قيمة السندات، والحسابات المستحقة الدفع"³.

في ضوء ما تم عرضه نرى بأن الالتزامات تعكس خصوم المنشأة في زمن معين، تتمثل في الديون أو الالتزامات الحالية الواقعة على عاتقها تجاه الغير، ويجب تسديدها خلال فترة أو فترات مالية لاحقة. فهي إذن ديون مستحقة على المنشأة من أحداث سابقة، وهذا على اعتبار أن المنشأة مهما بلغ حجمها ودرجة نجاحها حدا معيناً، فغالبا ما يكون عليها التزامات تجاه الغير. وهناك بعض الكتاب الذين ربطوا مفهوم الخصوم بحقوق الغير، وحسب نظرتهم فإن الخصوم تمثل حقوقا مستحقة على المنشأة للغير بزمان محدد، فإذا كان صاحب الحق شريكا أو مساهما وتعلق الأمر برأس المال أو الاحتياطات سمي حينئذ حقوق الملكية. وإذا تعلق الحقوق بالغير أو بالحسابات الجارية الدائنة للشركاء سمي التزاما.

أما النظام المحاسبي المالي فقد عرفها في نص المادة (22) من المرسوم التنفيذي 08-156 المتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي على النحو التالي: "تتكوّن الخصوم من الالتزامات الراهنة للكيان الناتجة عن أحداث ماضية والتي يتمثل انقضاؤها بالنسبة للكيان في خروج موارد ممثلة لمنافع اقتصادية"⁴.

لذلك وبشكل عام يمكن القول بأن الخصوم هي مجموع المنافع الاقتصادية المتوقعة التضحية بها في المستقبل نتيجة التزامات حالية تخص المنشأة ومرتبطة بأحداث وعمليات أجرتها في السابق. إن هذه الالتزامات يتم عرضها وتصنيفها وترتيبها في الميزانية ضمن

¹ Khafrabi Med Zine, op.cit, p29.

² طلال محمد الجحاوي، مرجع سبق ذكره، ص 314.

³ Amel Amor K, op.cit, p: 335.

⁴ المادة (22) من المرسوم التنفيذي 08-156، مرجع سبق ذكره، ص 13.

جانب الخصوم بالتسلسل حسب فترة السداد اللازمة لكل مجموعة من العناصر أي حسب درجة استحقاقها إضافة للتمييز بين العناصر غير الجارية والعناصر الجارية. وتنقسم الالتزامات إلى فئتين أساسيتين يمكن عرضها في الميزانية وفق الشكل التالي:

1 - الالتزامات المتداولة:

إن معيار التداول هو السداد خلال السنة أو دورة التشغيل أيهما أطول. ففي ظل الممارسات المقبولة حالياً حدث تحوّل من معيار السنة الواحدة إلى معيار "السنة الواحدة أو دورة التشغيل أيهما أطول"، والذي اعتمدته مجلس (FASB) في معياره السادس، وبموجبه أصبحت الأصول المتداولة تمثّل النقدية والأصول الأخرى التي يتوقع تحويلها إلى نقدية أو بيعها خلال دورة تشغيل واحدة (حالة الدورة التي تتجاوز السنة)، أو خلال السنة إذا كانت السنة تضم أكثر من دورة تشغيل¹. والالتزامات المتداولة هي: "التزام وتعهّد يتوقّع منطقياً أن يتم سداؤه خلال سنة واحدة كحسابات المدينين، حساب رواتب الموظفين، مدفوعات الضرائب...، ويستخدم اصطلاح الالتزامات المتداولة للإشارة إلى الالتزامات التي يتطلب الوفاء بها عند استخدام الأصول المتداولة أو اللجوء إلى التزامات متداولة جديدة"². وتدرج الالتزامات المتداولة تحت تسمية "الخصوم المتداولة"، حيث يعتبر الخصم متداولاً في الحالات التالية³:

- يتم تسويته في إطار الدورة التشغيلية للمؤسسة، وهي حالة ديون الموردين.
 - تتم تسويته خلال الاثني عشر شهراً، وهي حالة الديون المالية التي تاريخ استحقاقها أقل من 12 شهراً.
 - عندما يكون محتفظاً به لأغراض تجارية.
 - ليس لدى المنشأة الحق في تأجيل تسوية الالتزامات على الأقل 12 شهراً بعد تاريخ الميزانية.
- بالنسبة للنظام المحاسبي المالي فقد أشار لهذا النوع من الخصوم تحت تسمية "الخصوم الجارية" التي ينتظر الكيان انقضاءها في إطار دائرة استغلاله العادي⁴.

مما سبق، الالتزامات المتداولة هي كافة الالتزامات المالية قصيرة الأجل، والتي هي بذمة المنشأة تجاه الغير وتستحق السداد خلال سنة مالية واحدة. تشمل: الدائنون، الرواتب والأجور المستحقة الدفع، ديون قصيرة الأجل كالقروض البنكية المستحقة الدفع، الفوائد المستحقة الدفع والضرائب، مصاريف مستحقة وغيرها. وتدرج الالتزامات المتداولة ضمن قائمة المركز المالي بجانب الخصوم وتبوّب بحسب آجال حلول مواعيد تصفيتها أو سداها.

2-الالتزامات طويلة الأجل:

تمثل الالتزامات طويلة الأجل أو الالتزامات غير المتداولة في التعهدات والديون التي لا يتوقّع الوفاء بها خلال السنة المالية الواحدة مثل: أوراق الدفع، مدفوعات الرهن، حسابات السندات وغيرها. يطلق عليها تسمية الديون الطويلة المستحقة على المنشأة، وهذا لأن فترة سداها تستغرق أكثر من سنة، أي أن هذه الالتزامات تزيد فترة استحقاقها عن الدورة التشغيلية للمنشأة أو عن عام واحد

¹ رضوان حلوه حنان، النموذج المحاسبي المعاصر، مرجع سبق ذكره، ص 300.

² Amel Amor K, op.cit, p: 335.

³ Anne le Mauh, et al, op.cit, p :16.

⁴ القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، مرجع سبق ذكره، ص 88.

أيهما أطول¹. أما المشرع الجزائري فقد وضح مضمون هذا النوع من الالتزامات من خلال نص المادة (23) من القانون رقم 08-156 المتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي، حيث تعتبر خصوما غير جارية إذا كان²:

- استحقاقها الأصلي أكثر من 12 شهرا.
- الكيان ينوي إعادة تمويل الالتزام على المدى الطويل.
- تنتج عنها فوائد في شكل خصوم غير جارية حتى وإن كان تسديدها سيتم خلال الشهور 12 الموالية لتاريخ إقفال السنة المالية.

ب- تحديد أثر سياسة التحفظ المحاسبي على الالتزامات

يشير التحفظ المحاسبي بالنسبة لعناصر الميزانية إلى ضرورة التقييم المنخفض للأصول والتقييم المرتفع للالتزامات، وهذا معناه قياس الالتزامات بالقيمة الأعلى من بين القيم الممكنة من خلال اختيار القيم الأعلى لها، أو استخدام الطرق والأساليب التي تزيد وترفع من قيمة الالتزامات. وهو ما أكد عليه (حلو) بقوله أن القياس المحاسبي على مستوى قائمة المركز المالي وفقا لسياسة التحفظ، يستدعي قياس الالتزامات بالقيمة الأعلى من بين القيم الممكنة³.

تمثل الالتزامات بأنواعها المدرجة مجالا مناسباً لممارسة سياسة التحفظ المحاسبي من خلال المبالغة في قيمها من جهة، ومن خلال ميل المحاسبين للاعتراف بها بمجرد حصولها، أو من خلال وجود مؤشرات تدل على احتمال تحققها في المستقبل. وتمارس سياسة التحفظ بالنسبة للالتزامات المتداولة (قصيرة الأجل) من خلال تقييمها بالقيمة النقدية التي ستدفع في سبيل تسديدها، وعدم خصمها وفقا لمعدل الخصم السائد في السوق بتاريخ إعداد الميزانية⁴. بمعنى أن الخصوم المتداولة لا تخضع للخصم كما هو الحال بالنسبة للخصوم طويلة الأجل، وهذا لأن الفرق بين القيمة المخصومة والقيمة غير المخصومة لتلك الخصوم لا يعتبر جوهريا بسبب قصر الفترة الزمنية اللازمة لتسديدها⁵. وبما أن هذا النوع من الالتزامات غير خاضع للخصم، فهو يعتبر نوعا من الممارسة الصريحة للتحفظ المحاسبي، لأن ارتفاع قيمة الخصوم المتداولة مع عدم خضوعها للخصم سيرفع من قيمتها. وبذلك يتضح أن الالتزامات قصيرة الأجل تظهر وفقا لقيمتها الاسمية غير المخصومة وليس وفقا لقيمتها الحالية من خلال تجاهل معيار الزمن بسبب أن الفرق بين القيمتين ليس مهماً بشكل كبير.

بالنسبة للالتزامات طويلة الأجل تسجل بالقيمة الحالية للمبالغ المنتظر دفعها، فهي لا تعتمد على القيمة الاسمية وإنما يتم خصمها على أساس معدل الخصم-تكلفة التمويل- السائد في تاريخ نشأة هذه الالتزامات⁶. وبهذا الشكل يتم أخذ معيار الزمن بعين الاعتبار، وبالتالي القيمة الزمنية للنقود. لذا تسجل الالتزامات طويلة الأجل بالقيمة المخصومة وفقا لمعدل الخصم السائد في السوق، وغالبا ما يحدد المعدل بطرق غير موضوعية، حيث يتم اختيار أقل معدل خصم في حال تفاوت هذا المعدل بين الأسواق. وهي بهذه الصورة تكون أقل خضوعا للتحفظ، لأن الفرق بين أعلى وأدنى معدل خصم عادة ما يكون محدودا⁷. بناء على ذلك فإن

¹ محمد إبراهيم سلطان عبيدات، مرجع سبق ذكره، ص 89.

² المادة (23) من الأمر 08-156، مرجع سبق ذكره، ص 13.

³ رضوان حلوه حنان، النموذج المحاسبي المعاصر، مرجع سبق ذكره، ص 237.

⁴ رضوان حلوه حنان، مدخل النظرية المحاسبية، ط3، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2013، ص 237.

⁵ محمد إبراهيم سلطان عبيدات، مرجع سبق ذكره، ص 102.

⁶ رضوان حلوه حنان، النموذج المحاسبي المعاصر، مرجع سبق ذكره، ص 452.

⁷ محمد إبراهيم سلطان عبيدات، مرجع سبق ذكره، ص 90.

الالتزامات طويلة الأجل وفقا لهذه السياسة يتم الاعتراف بها وفقا للقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة، كما يميل المحاسب إلى سرعة الاعتراف بها بمجرد حصولها.

يتضح مما سبق، أن الالتزامات المتداولة تشكل مجالا هاما لتبني سياسة التحفظ المحاسبي، من خلال تقييمها بقيمتها النقدية التي ستدفع مستقبلا بتاريخ الاستحقاق. بالمقابل تقيّم الالتزامات طويلة الأجل بقيمتها الحالية اعتمادا على سعر الفائدة السائد في السوق، والذي يحدّد بطرق غير موضوعية، مما يجعلها مجالا أقل أهمية لممارسة التحفظ.

ثالثا: حقوق الملكية (Owner equity)

تتأثر حقوق الملكية بسياسات المنشأة إذا كانت متحفظة وصارمة، فهي تتمثل في حقوق المالكين في أصول المنشأة، تسمى كذلك بصافي الأصول وهو ما يدل على أن المصطلحين هما وجهان لعملة واحدة ويمثلان صورة مختلطة لميزانية المنشأة. وقد عرّفها (Pascal) بأنها: "حصة الملاك في الشركة تتضمن الاحتياطات، رأسمال والأرباح المحتجزة"¹. كما تمثل الموارد المستثمرة من طرف الملاك ويطلق عليها في شركات المحاسبة "حقوق حملة الأسهم"². إن حقوق الملكية هي الالتزامات المستحقة على المنشأة تجاه أصحابها أو ملاكها، وتمثل الزيادة في قيمة الأصول عن الخصوم وما تبقى من أصول المنشأة بعد طرح خصومها، تشمل المبالغ التي استثمرها الملاك والتي تظهر محاسبيا في حساب رأس المال وتغيراته، بالإضافة إلى الأرباح الناتجة عن عملياتها في الدورات السابقة والدورة الحالية، والتي لم توزّع إنما تم إعادة استثمارها وتظهر في حساب الاحتياطات. وبهذا الشكل فهي الحق المتبقي للملاك بعد مراعاة حقوق الغير على اعتبار أن حقوق الدائنين -قانونيا- تأتي في المقدمة، وأن حقوق أصحاب المنشأة (الملاك) تأتي بعد استيفاء كافة حقوق الدائنين.

تتباين مكونات حقوق الملكية باختلاف شكل المنشأة، حيث في المنشأة الفردية هناك حساب واحد لرأس المال، وفي شركات الأشخاص هناك حساب رأسمال لكل شريك على حده، بينما في شركات المساهمة تنقسم حقوق الملكية إلى نوعين من حسابات هي: رأسمال الأسهم، الأرباح المحتفظ بها أو المحتجزة. وعلى قدر أهمية عنصر حقوق الملكية وتأثيره على ذمة المنشأة، فإن ممارسة التحفظ المحاسبي له أثره الواضح على هذا العنصر، حيث تقتضي هذه السياسة قياس حقوق الملكية بالقيم الأقل من بين القيم الممكنة. وهو ما يوضّح انخفاض قيمة حقوق الملكية بانتهاج سياسات متحفظة تقتضي تأجيل الاعتراف بالإيرادات والأرباح وتعجيل الاعتراف بالخسائر والمصاريف، وتخفيض قيم الأصول وتعظيم قيم الالتزامات.

2- أثر سياسة التحفظ المحاسبي على عناصر قائمة الدخل

بشكل عام وكما هو متعارف عليه، فإن قائمة الدخل هي قائمة مالية تظهر الإيرادات والمصاريف المتعلقة بالمنشأة خلال فترة زمنية محدّدة، يتم إعدادها بهدف تحديد وإظهار النجاح أو الفشل المالي للمنشأة، حيث في حالة زيادة الإيرادات عن المصاريف يتم تحقيق ربح صافي (صافي الدخل)، والعكس عندما تفوق المصاريف إيرادات المنشأة، فهي تحقق عندئذ خسارة صافية. تسمى كذلك جدول حساب النتيجة ويعرف بأنه: "قائمة تلخص نشاط المؤسسة لفترة محدّدة في صورة تراكم للتدفقات المرتبطة بالنشاط، تسمح بتفسير تشكيل النتيجة المحاسبية الصافية المسجلة بالأموال الخاصة بجانب الخصوم من الميزانية، تضم مجموع الأعباء والنواتج دون إمكانية

¹ Pascal B, George G, Finance manuel et application, Dunod, Paris, 2007, p :197.

² فالتر ميجس، مرجع سبق ذكره، ص48.

إجراء المقاصة بين عناصرهما¹. ويحصل حساب النتيجة مجموع النواتج والأعباء التي تعرض حسب الطبيعة أو حسب الاتجاه وتبرز النتيجة الصافية خلال مدة معينة². يطلق على هاته القائمة أحيانا قائمة المكاسب كما هو سائد في الولايات المتحدة الأمريكية، أما في بريطانيا فيستعمل مصطلح حساب الأرباح والخسائر، وفي الجزائر مصطلح حساب النتائج. ويكمن الهدف الجوهرى من إعدادها في توفير معلومات مفيدة لمستخدميها في عملية اتخاذ القرار. كنتيجة لذلك، تعتبر هذه القائمة الأهم من بين القوائم المالية الأخرى، لأنها مؤشر لرقم نتيجة أعمال دورة معينة وتساعد على تحديد الاتجاه لدورة لاحقة.

أولاً: الإيرادات

يبدأ إعداد قائمة الدخل بعنصر الإيرادات الذي يعتبر مجالاً خصباً وجد ملائم لممارسة سياسة التحفظ المحاسبي، حيث يتأثر بهذا المفهوم بدرجة كبيرة مما يؤدي بالنهاية لانخفاض قيم الإيرادات. إن المحاسبة عن الإيرادات تتطلب الإحاطة بثلاثة جوانب أساسية تتعلق بطبيعة ومكونات الإيراد، إمكانية قياسه، توقيت الاعتراف بالإيراد: من حيث اكتسابه وقابليته للتحقق. وقبل الخوض في دراسة أثر تطبيق هذه السياسة على عنصر الإيرادات، ينبغي الإشارة أولاً إلى مفهوم الإيراد ومبدأ تحقق الإيراد في المحاسبة وهذا لعلاقته مع مفهوم التحفظ المحاسبي.

أ- تعريف الإيرادات

تعرف الإيرادات بأنها: "إجمالي التدفقات الواردة من المنافع الاقتصادية خلال الفترة الناتجة عن النشاط العادي للمنشأة، والتي ينتج عنها زيادة في حقوق الملكية"³. وهناك من يطلق عليها تسمية النواتج والتي تتمثل في: "جميع المبالغ والقيم المحصلة أو قيد التحصيل من طرف المؤسسة والناتجة عن نشاطها"⁴. كما ورد تعريف مصطلح "المنتجات" في المرسوم التنفيذي 08-156 من خلال نص المادة (25) كالتالي: "...تتمثل في تزايد المزايا الاقتصادية التي تحققت خلال السنة المالية في شكل مداخيل أو زيادة في الأصول أو انخفاض في الخصوم. في سياق ذلك، قام بعض المفكرين في الميدان المحاسبة بربط مفهوم الإيراد بكل ما هو دخل للمنشأة، حيث عرفه (نور) بأنه: "الدخل الذي ينشأ في إطار ممارسة المنشأة لأنشطتها العادية يشار إليه بعدة مسميات منها: مبيعات، أتعاب، عوائد، توزيعات الأرباح، إتاوات، وينتج الإيراد من المعاملات والأحداث التالية: بيع السلع، تقديم الخدمات، استخدام الآخرين لأصول المنشأة مما يتولد عنها عائد، إتاوات"⁵.

من خلال ما سبق، يتبين أن مفهوم الإيراد يتضمن قيمة إجمالي التدفق الداخلى من المنافع الاقتصادية التي تم استلامها فعلاً، والمستحقة للمنشأة. ولا تعتبر إيرادات المبالغ المحصلة لفائدة طرف آخر كالضرائب على المبيعات، والضرائب على البضائع والخدمات، القيمة المضافة، حيث أن هذه المبالغ لا تعتبر ضمن المنافع الاقتصادية المتدفقة للمنشأة، كما لا ينتج عنها زيادة في حقوق الملكية. في هذا الإطار وضّح (حلوه) الفرق الجوهرى بين مصطلح الإيرادات ومصطلح المكاسب من خلال إعطاء وصف محدد لها بيّنه على النحو التالي:⁶

¹ Cyrille Mandou, op.cit, p84.

² Anne le Mauh, et al, op.cit, p20.

³ Ahmes Gomaa, op.cit, p :297.

⁴ Bruno C., Pierre A., Hubert T: Comptabilité financière : Normes IAS, IFRS, édition Peason Education, Paris, 2008, p :15.

⁵ أحمد نور، المحاسبة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص.ص 72-73.

⁶ رضوان حلوه حنان، النموذج المحاسبي المعاصر، مرجع سبق ذكره، ص409.

- الإيرادات: تنتج فقط عن النشاط التشغيلي المعتاد والمستمر والمتكرر في ذات الوقت.

- المكاسب: تمثل عائدا غير معتاد أو غير متكرر، ينتج عن أنشطة غير تشغيلية ثانوية. بمعنى أن المكاسب لا تمثل مصدر دخل مستمر كونها تنتج عن أنشطة ثانوية غير متكررة.

ب- مبدأ تحقق الإيراد (مبدأ الاعتراف بالإيراد)

يندرج هذا المبدأ ضمن المستوى الثالث من الإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية (مفاهيم القياس والاعتراف)، ويعد من المبادئ المحاسبية الدولية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً. يساعد هذا المبدأ المحاسبي على سلامة وصحة تطبيق كل من مبدأ المقابلة وفرض الدورية في المحاسبة¹، وحسب مضمونه، فإن الإيراد يجب أن يتم الاعتراف به في الفترة التي يتم عندها القيام بالبيع. ويقصد به: "تحديد النقطة أو التاريخ أو الحدث الذي عنده يمكن اعتبار الإيراد متحققاً وقابلًا للتسجيل في السجلات المحاسبية"². والسؤال المطروح في هذا الإطار: متى يعتبر الإيراد متحققاً وبالتالي إمكانية إثباته في السجلات التجارية للمنشأة؟ خاصة وأنه -أحياناً- يمكن أن يكون هناك فاصل زمني بين تاريخ البيع وتاريخ السداد. لقد حدّد بيان مجلس (FASB) شرطين أساسيين للاعتراف بالإيرادات وإثباتها في السجلات التجارية، حيث لا بد وأن يكون الإيراد مكتسباً وأن يكون محققاً أو قابلاً للتحقق. ويعرض (حلو) الفرق الجوهرية بين المصطلحين موضّحاً أن³:

* **الإيراد المكتسب**: هو اكتمال عملية إنتاج وتوليد الإيراد أو اقترابها من الاكتمال، وأن المنتج الذي يحقق الإيراد أصبح جاهزاً.

* **الإيراد المحقق**: يقصد به تحويل الأصول غير النقدية (المخزون السلعي مثلاً) إلى نقدية أو ما هو في حكم النقدية (أوراق قبض، ذمم مدنية). ولتحقق الإيراد فلا بد أن يمثل تدفقاً مالياً أو نقدياً داخلياً (من الغير للوحدة الاقتصادية) يقابله تدفقاً سلعياً أو خدمياً خارجياً (من الوحدة الاقتصادية للغير).

إن النقطة الزمنية التي يتحقق عندها الإيراد يصطلح عليها بالحدث الجوهري، وكقاعدة عامة تشكّل مرحلة البيع النقطة التي يتحقق عندها الإيراد بمعزل عن استلام القيمة، طالما أن المراحل الأساسية لتحقيق الإيراد قد أنجزت وهناك دليل على صحة البيع يتمثل في الفاتورة. لذا يتم محاسبياً تسجيل قيد البيع بتاريخ إتمام صفقة البيع مدعماً بفاتورة البيع. إن النقطة التقليدية للاعتراف بالإيراد (نقطة البيع) تعد واحدة من عدة نقاط أخرى ممكنة خلال دورة النشاط، وبسبب تفاوت درجة التأكد المتعلقة بتحقيق الإيراد وتعدد وتنوّع أنشطة الوحدات الاقتصادية، وكذا اختلاف دوراتها، ظهرت استثناءات في الواقع العملي سمحت بالخروج عن هذه القاعدة العامة واعتماد نقاط أخرى للاعتراف، حيث يتحقق الإيراد قبل أو بعد عملية البيع. من هذه الزاوية أشار (أمين) أن توقيت الاعتراف بالإيراد يعد أمراً بسيطاً، لكن المدخل الأكثر استخداماً هو الاعتراف بالإيراد عند نقطة البيع، لأنه عند هذه النقطة تكون أغلب جوانب عدم التأكد قد تم التغلب عليها ويتوافر دليل قابل للتحقق منه ومستمد من صفقة التبادل⁴.

¹ ظاهر شاغر القشي، محمد العقلة، أثر الالتزام بمبدأ الاعتراف على مشكلات قياس مصادر الدخل في القنوات الفضائية العربية، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ع1، 2015، ص58.

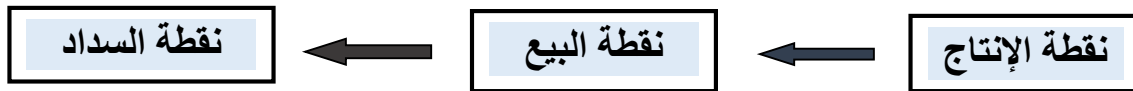
² محمود السيد النافعي، أسس المحاسبة، المكتبة العصرية، مصر، 2007، ص104.

³ رضوان حلوه حنان، النموذج المحاسبي المعاصر، مرجع سبق ذكره، ص407.

⁴ أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سبق ذكره، ص262.

من الناحية المحاسبية، يتفق المحاسبون بالنسبة لمعظم المنشآت على أن مبدأ تحقق الإيراد يقضي بالاعتراف بوجود الإيراد عند اكتمال دورة اكتساب ذلك الإيراد في المنشأة، وتكتمل تلك الدورة عند القيام بعملية تبادل مع الغير¹. كنتيجة لذلك لا يتم إثبات أي من الإيرادات في الدفاتر ما لم يكن هناك تبادل ينتج عنه حصول المنشأة على أصول نقدية أو أي أصول أخرى. في هذا المجال، توجد أمام المحاسبين عدة بدائل لتحديد نقطة الاعتراف أو تحقق الإيرادات، والتي يتوجب عليهم عند المفاضلة بينها تحقيق التوازن بين خاصية الملاءمة وخاصية الموثوقية للمعلومات التي يوفرها الأساس البديل. هذه البدائل يمكن تلخيصها في الشكل المبسط التالي:

الشكل رقم (1-1): نقاط الاعتراف بالإيراد



فالنقطة التي يمكن عندها اعتبار الإيرادات متحققة وينبغي تسجيلها هي نقطة البيع "Point of sale"، وهي النقطة التي عندها يعترف بالإيراد بغض النظر عما إذا كان العميل سدد نقدا أو وعد بالتسديد لاحقا². إن الاعتراف بالإيراد عند هذه النقطة يعتبر منطقيا لأن المنشأة تكون قد أكملت عملية اكتساب الإيراد، ومن ثم قياس القيمة المحققة من السلع والخدمات المباعة، كما تكون حيازة المنتج قد انتقلت للطرف الآخر وتم تحمّل معظم تكاليف إنتاجه. وهذا معناه أنه في أي وقت قبل نقطة البيع يمكن فقط تقدير القيمة القابلة للتحقق من عملية البيع بناء على السعر المحدّد في الفواتير، وبعد نقطة البيع تكون الخطوة المتبقية هي تحصيل النقود من الزبائن. وبالتالي وفقا لهذا الأساس (أساس البيع) يتحقق الإيراد عند مبادلة السلع والخدمات مع الغير نقدا أو على الحساب، وعند نقل ملكية السلعة أو الخدمة إلى الزبون. هذه القاعدة يسهل تطبيقها في المؤسسات الصناعية والتجارية، وهذا لارتباط أساس البيع بانتقال ملكية السلعة أو الخدمة.

بالمقابل يصعب تطبيق أساس البيع في المنشآت التي تمارس أنشطة طويلة الأجل كشركات المقاولات أين يكون الاعتراف بتحقيق الإيراد قبل إتمام عملية البيع واعتمادا على نسبة الانجاز³. ويبرز (الناغي) ذلك أن في هذا النوع من المنشآت الخدمة أو الإنتاج لا يتم انتقاله إلا بعد فترة تتجاوز السنة المالية، والانتظار حتى البيع يجعل النتائج المحاسبية غير معبّرة وصادقة، حيث تحمّل السنوات الأولى بالمصاريف دون الإيرادات المرتبطة بالعملية التي استغرقت سنوات عديدة. لذا أكّد المحاسبون على ضرورة اعتماد نقطة (أساس) الإنتاج عند الاعتراف بالإيرادات دون الأخذ بعين الاعتبار إتمام عملية البيع، فأساس الإنتاج إذن هو الاعتراف بالإيراد كاملا عند نقطة الانتهاء من الإنتاج دون الانتظار لحين إجراء التبادل والبيع للغير، شرط توافر سوق نشطة ومنتظمة لتصريف الإنتاج وبأسعار تنافسية ثابتة لا تتأثر كثيرا بكمية الإنتاج، ويطبق كذلك في حالة إنتاج السلع الثمينة والمنتجات الزراعية وغيرها⁴.

¹ أحمد نور، مرجع سبق ذكره، ص 77.

² فالتر ميجس، مرجع سبق ذكره، ص 79.

³ محمد تيسير الرجبي، مرجع سبق ذكره، ص 76.

⁴ رضوان حلوه حنان، النموذج المحاسبي المعاصر، مرجع سبق ذكره، ص 421.

وفي حالات أخرى مثل حالات البيع بالنقد أو منشآت المهن الحرة، وجد المحاسبون أن بيع الخدمة قد يسبق أو يلي دفع المقابل، كما أن عملية دفع المقابل قد تمتد لسنوات وقد لا تدفع، وهنا فإن اعتماد نقطة البيع لن يعطي نتائج مضمونة، لذا يطبق الأساس النقدي عند الاعتراف بالإيرادات¹. أي أن الحصول على قيمة المنتج أو الخدمة يعتبر شرطاً أساسياً لتحقيق الإيراد.

ج- تحديد أثر سياسة التحفظ المحاسبي على عنصر الإيرادات

يتضمن التحفظ المحاسبي "طريقة للاختيار بين البدائل المحاسبية التي تؤدي إلى تدنية الأرباح المعلنة، من خلال الاعتراف المؤجل بالإيرادات والمكاسب، والاعتراف المعجل بالمصاريف والخسائر"². من خلال هذا التوضيح يتبين أن الإيرادات تعد مجالا مناسباً وهاماً لممارسة التحفظ المحاسبي بشكل واسع النطاق، وهذا من خلال أسلوبين يمكن تطبيقهما:

✓ ممارسة سياسة التحفظ عبر استخدام الأساليب المحاسبية التي من شأنها تخفيض قيمة الإيرادات إلى أقل قيمة ممكنة.

✓ ممارسة سياسة التحفظ من خلال تأجيل الاعتراف بالإيرادات إلى أطول فترة ممكنة.

يقتضي القياس المتعلق بقائمة الدخل في ضوء سياسة التحفظ قياس الإيرادات والمكاسب بالقيم الأقل وتفضيل تأجيلها بدلاً من الاعتراف بها مبكراً. أي أنه يجري الأخذ بالقيم الأقل من بين القيم المتوقعة للإيرادات والمكاسب، أو عدم الاعتراف بها وتأجيل عملية الاعتراف لحين تحقق الإيرادات. وهو ما يتفق مع مضمون مبدأ تحقق الإيراد، حيث لا يعتبر محققاً إلا بحدوث الحدث الجوهري وهو تسليم السلعة أو تقديم الخدمة للزبون مقابل تدفق نقدي. فالتحفظ المحاسبي إذن يتوافق بشكل واضح مع الأساس النقدي في المحاسبة عن الإيرادات. من جهة أخرى فإن الاعتراف بالإيراد في حالة البيع بالتقسيط لا يجب أن يكون - وفقاً لسياسة التحفظ المحاسبي - إلا عند استلام كامل المبلغ³. وكما تم التوضيح سابقاً، فإن نقطة البيع هي أكثر نقطة توافق شروط عملية البيع وهي الوقت الأفضل للاعتراف بتحقيق الإيراد.

رغم ذلك توجد جملة من التعقيدات المتعلقة بعملية البيع، بسبب ظهور العديد من المواقف التي يعترف بموجبها بالإيراد في أوقات سابقة أو لاحقة لنقطة البيع، وهو ما يعتمد على درجة التأكد من تحقق الإيراد⁴. هذا ما يمكننا من القول بأنه كلما زادت درجة التأكد كان الاعتراف بالإيرادات أبكر، بالمقابل كلما انخفضت درجة التأكد كلما كان الاعتراف بالإيرادات بشكل أبطأ ومتأخر. لذا أشار العديد من الباحثين في دراساتهم إلى أن درجة التأكد العالية التي يتطلبها النظام المحاسبي للاعتراف بالإيرادات ما هي إلا ممارسة صريحة للتحفظ، وأن اتباع مبدأ تحقق الإيراد في تحديد الإيرادات المتحققة ما هو إلا مظهر من مظاهر التحفظ⁵.

هناك مجالات عديدة لممارسة سياسة التحفظ على مستوى الإيرادات، والتي تكون نتيجة تأجيل الاعتراف بتحقيق الإيرادات إلى فترة لاحقة لنقطة البيع. فمثلاً إذا كان المبلغ يسدد على أقساط، يتم الاعتراف بالإيراد عند استلام كامل المبلغ. كما تبرز ممارسة هذه السياسة بالنسبة لشركات المقاولات باستخدام طريقة الانجاز التام للاعتراف بالإيرادات⁶، حيث تتعاقد هذه الشركات لإنجاز مشاريع

¹ محمود السيد الناجي، مرجع سبق ذكره، ص 104.

² الرشيد ممدوح صادق محمد، مرجع سبق ذكره، ص 21.

³ عمر فريد شقور، مرجع سبق ذكره، ص 118.

⁴ محمد إبراهيم سلطان عبيدات، مرجع سبق ذكره، ص 91.

⁵ ايناس عبد حسن، مقداد الجليلي، أشكال التحيز في النظام المحاسبي الموحد في العراق، مجلة تنمية الراءدين، جامعة الموصل، العراق، ع 69، 2002، ص 08.

⁶ عمر فريد شقور، مرجع سبق ذكره، ص 118.

طويلة الأجل وتواجه أسلوبان للاعتراف بالإيرادات هما: أسلوب الانجاز التام وأسلوب نسبة الانجاز. ففي الأسلوب الأول يتم الاعتراف بكامل الدخل عند إنجاز المشروع كاملاً، مما يدل على ممارسة مستوى مقبول من التحفظ. في حين يتم الاعتراف بالدخل وفق الأسلوب الثاني أولاً بأول مع تقدّم المشروع¹. بمعنى لا يعترف بالإيراد إلا عند الانتهاء من انجاز المشروع كاملاً، ولا يتم اعتماد طريقة نسبة الانجاز المعروفة لدى المحاسبين والمطبقة في حال إمكانية تقدير التكاليف المتوقعة لإنجاز المقابلة بدقة.

ثانياً: المصاريف (Expenses)

يرتكز مفهوم المصاريف بشكل أساسي على التضحيات الاقتصادية واستنفاد الموارد الاقتصادية، من أجل إتمام نشاط المنشأة وضمان استمراريتها إلى جانب اكتساب الإيرادات خلال دورة معينة. والمصاريف باعتبارها الشق الثاني والمكمل لعنصر الإيرادات في قائمة الدخل، تخضع هي الأخرى لتطبيق سياسة التحفظ المحاسبي بدرجة كبيرة، حيث يتطلب استخدام هذه السياسة ضرورة استخدام الطرق المحاسبية التي من شأنها إظهار المصاريف بأعلى قيمة ممكنة إذا ما واجه المحاسب تعدّداً في بدائل القياس. وقبل دراسة أثر التحفظ على عنصر المصاريف، ينبغي التعرف على مضمونها وطبيعتها، ثم تحديد علاقتها بممارسة سياسة التحفظ.

أ- تعريف المصاريف

- "تمثل في جميع الخدمات والممتلكات المستهلكة من طرف المؤسسة خلال فترة نشاطها"²، وتمثل: "النقص في المنافع الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية في شكل تدفقات صادرة، أو نفاذ للأصول، أو تكبد التزامات ينجم عنها انخفاض في حقوق الملكية، باستثناء تلك المرتبطة بالتوزيعات على المشاركين في حقوق الملكية"³.

- ويعرّفها (الجحاي) بأنها تلك المبالغ من موارد المشروع التي أنفقت للحصول على الإيرادات خلال فترة محددة، فالمصروفات التشغيلية تكون إما مصروفات تسويقية (مبيعة) تشمل جميع المصاريف المتعلقة بعملية بيع السلع والخدمات كمصاريف الإعلان، الدعاية، أجور موظفي المبيعات، إيجار معارض البيع وغيرها، أو قد تكون مصروفات إدارية تتعلق بإدارة المشروع كرواتب الموظفين، إيجار مباني المشروع، اهتلاك المباني، الأثاث والمعدات، فواتير المياه والكهرباء وغيرها⁴. فمن خلال تعريف هذا الكاتب، يتّضح أن المصاريف هي نقص في الموارد التي تنتج عن بيع السلع أو تقديم الخدمات، وتنفق لتحقيق الإيرادات خلال فترة زمنية معينة، وهي متنوعة حسب طبيعتها. بينما وضّح (فالتر) أن المصاريف تمثل: "تكلفة البضاعة والخدمات المستخدمة في عملية الحصول على الإيراد"⁵، وهذا معناه أن المصاريف غالباً ما تقتزن بتحقيق الإيراد، حيث أن إجمالي المصاريف التي تتحمّلها المنشأة خلال فترة محدّدة هي ضرورة لجذب العملاء وخدمتهم، وبذلك يتحقّق الإيراد.

أما النظام المحاسبي المالي فقد أدرج تسمية الأعباء ضمن مكونات جدول حساب النتائج وعرفها كما يلي: "تناقص المزايا الاقتصادية التي حصلت خلال السنة المالية في شكل خروج أو انخفاض الأصول أو في شكل ظهور خصوم، تشمل مخصصات الاحتياطات أو

¹ محمد إبراهيم سلطان عبيدات، مرجع سبق ذكره، ص 87.

² Bruno Colmant, et al, op.cit, p: 15.

³ Ahmed Gomaa, op.cit, p:141.

⁴ محمد طلال الجحاي، مرجع سبق ذكره، ص 319.

⁵ فالتر ميجس وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 148.

الاهتلاكات، وخسارة القيمة¹. وزيادة على كون المصاريف تدفقات صادرة عن المنشأة نتيجة إنتاج أو بيع السلع والخدمات، فقد تكون هذه المصاريف مدفوعة أو غير مدفوعة لكنها مستحقة على المنشأة.

هناك أيضا من حدّد أثر المصاريف على حقوق الملكية لدى إدراج مفهومها وتحديد طبيعتها، حيث يعرفها على أنها: "مبالغ من موارد المشروع تقع خلال النشاط ولها أثر تخفيض الأموال الخاصة وتعد المصاريف الأكثر شيوعا تلك المتعلقة بالمبيعات (تكلفة المبيعات)، الأجور، الاهتلاكات، مخصصات المؤنات، المصاريف المالية وغيرها"². وهذا يبيّن أن المصاريف تؤدي إلى انخفاض حقوق الملكية، حيث بمقارنة المصاريف بالإيرادات، نجد أن الإيراد ينظر إليه على أنه عامل موجب في إنتاج صافي الدخل، بينما تعتبر المصاريف عاملا سلبيا.

وتعتبر العلاقة بين الإيرادات والمصاريف علاقة مهمة يجب مراعاتها، فمصاريف شهر معين أو أي فترة زمنية أخرى تحدث وتقع لإنتاج إيراد خلال نفس الشهر وخلال نفس الفترة. ويتفق المحاسبون في هذا الشأن على أنه لضمان دقة وصحة قياس صافي الدخل، يجب أن يتم الاعتراف بالإيراد عند اكتسابه، وأن المصاريف تسجل في الفترة التي حدثت فيها. ويؤكد ذلك مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصاريف في المحاسبة، حيث في قائمة الدخل يجب مقابلة إيرادات الفترة المالية المتحققة مع مصاريفها لنفس الفترة. وتجنّد الإشارة إلى أن الأعباء في إطار النظام المحاسبي المالي تصنّف في جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة وحسب الوظيفة، أي التمييز بين مختلف التكاليف التي يتم تحملها خلال دورة النشاط، مما يتطلب اعتماد نظام للمحاسبة التحليلية.

ب- النفقات الرأسمالية والنفقات الايرادية³

بشكل عام تمثّل النفقات مجمل التضحيات التي تقوم بها المنشأة للحصول على منافع وإيرادات في المستقبل، وعلى قدر أهميتها في تسيير نشاط المنشأة وتسهيله وضمان استمراريته، تأتي أهمية تصنيفها من الناحية المحاسبية، حيث تصنّف إلى:

1- النفقات الرأسمالية: تمثل مجموع المبالغ التي تدفعها المنشأة في سبيل الحصول على أصول ثابتة أو إضافة قيمة إلى قيمة الأصل القائم، وذلك بتحسينه أو تعديله أو زيادة الطاقة الإنتاجية. ويستفاد من هذه النفقات لعدة سنوات وتمتد فوائدها لتشمل فترات محاسبية لاحقة، مما يجعلها نفقات غير دورية وعالية القيمة وكبيرة الحجم نسبيا تساهم في تحقيق الإيرادات لأكثر من فترة مالية مثل: مصاريف الشراء للحصول على أصل ثابت. محاسبيا لا يتم تحميل الفترة المالية من هذه النفقات إلا بالجزء الذي استفادت منه الفترة المالية عن طريق قسط الاهتلاك السنوي، والباقي يجري ترحيله لسنوات موالية ويظهر الرصيد المتبقي في الميزانية.

2- النفقات الايرادية: هي مبالغ تدفعها المنشأة لكي تستمر في مزاوله أنشطتها بشكل عادي وتسيير أعمالها اليومية والمحافظة على الطاقة الإنتاجية للأصول الثابتة. تساهم هذه النفقات في تحقيق الإيرادات في نفس الفترة المنفقة خلالها وتفترض أن يتحقق إيراد بسببها في الأجل القصير. لذلك فهي نفقات لها طابع الدورية والتكرار وتقع بمبالغ صغيرة نسبيا مثل: نفقات المتعلقة بالأجور،

¹ المادة (26) من المرسوم التنفيذي 08-156، مرجع سبق ذكره، ص 13.

² Anne le Mauh, et al, op.cit, p 20.

³ تم إعداد هذا العنصر بالاعتماد على:

- محمد قيس القنبري، التفرقة بين النفقات الرأسمالية والنفقات الايرادية، مجلة المحاسب العربي، ع 41، 2018، ص 16. متوفر على الموقع (www.aam.com)، تاريخ الاطلاع 2018.07.02.

- النفقات الايرادية والنفقات الرأسمالية، موقع المحاسب الأول بتاريخ 2009.05.13، متوفر على (www.almohasb1.com) اطلع عليه 2018.07.02.

الصيانة، الإيجار، تحديد أجزاء من الأصل الثابت وغيرها. إن الخلط وعدم التمييز بين النوعين على مستوى الممارسات المحاسبية قد ينجم عنه آثارا سلبية وتشويها للحقائق، وإظهار القوائم المالية بصورة غير عادلة لا تعكس حقيقة ما تعبر عنه. لذا يتوجب على المحاسب ضرورة التفرقة بين النفقات المذكورة، ومراعاة ذلك أثناء إعداد الحسابات الختامية. ويكمن الهدف من ذلك في مراعاة مبدأ استقلالية الدورات المحاسبية، واستقلالية كل دورة محاسبية بمصاريفها وإيراداتها لتحديد نتيجة النشاط بصورة واقعية وحقيقية. فلو أن المحاسب لم يراعي مسألة التمييز بينهما فحتمًا سيكون الأثر سلبيًا وغير مرغوب على رقم التكلفة، ورقم الربح أو الخسارة المحققة، وقيمة الأصول الثابتة في الميزانية. إلى جانب ظهور أرباح صورية غير حقيقية وتكوين احتياطات سرية.

ولإشارة فإن طبيعة نشاط المنشأة يحدّد المعالجة المحاسبية للنفقة، فقد تكون النفقة إيرادية بالنسبة للمنشأة ما ورأسمالية بالنسبة لمنشأة أخرى، زيادة على كون السياسة المالية كعامل مؤثر في تكييف النفقة، حيث أن بعض المنشآت الكبيرة قد تعتبر بعض النفقات الرأسمالية الصغيرة كآلات الحاسبة نفقات إيرادية تحمّل مباشرة لحساب النتائج، نظرًا لأن الأهمية النسبية لتلك النفقات هي ضئيلة بالنسبة للمنشأة. والجدول التالي يوضّح الأثر الذي يمكن أن ينتج عن عدم التمييز الواضح بين النفقات الإيرادية والنفقات الرأسمالية:

الجدول رقم (2-1): أثر الخلط بين النفقات الرأسمالية والنفقات الإيرادية

العنصر	معالجة نفقة رأسمالية على أنها نفقة إيرادية	معالجة نفقة إيرادية على أنها نفقة رأسمالية
المعالجة المحاسبية	تحمّل لحساب النتيجة بدلا من أن تضاف لقيمة الأصل بالميزانية	تضاف إلى قيمة الأصل بدلا من تحميلها لحساب النتيجة
رقم التكلفة	أكبر من تكلفته الحقيقية	أقل من تكلفته الحقيقية
رقم الربح	تخفيض الربح/تضخيم الخسائر	تضخيم الربح/تخفيض الخسائر
الأصول الثابتة	تظهر بالميزانية بأقل من قيمتها	تظهر بالميزانية بأعلى من قيمتها
الاحتياطي السري	ظهور احتياطات سرية	-
وعاء الضريبة	تخفيض وعاء الضريبة	زيادة وعاء الضريبة

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: النفقات الإيرادية والنفقات الرأسمالية، موقع المحاسب الأول بتاريخ 2009.05.13، متوفر على الموقع

(www.almohasb1.com)، اطلع عليه بتاريخ 2018.07.02.

ج- تحديد أثر سياسة التحفظ المحاسبي على عنصر المصاريف

إن التحفظ المحاسبي ينتج عن تطبيق السياسات المحاسبية التي تؤدي إلى تعجيل الاعتراف بالمصاريف، ويقصد بالاعتراف بالمصاريف تحديد النقطة الزمنية التي تتحقق فيها المصاريف ويجرى اثباتها في السجلات المحاسبية. فاستنادا لتعريف المصاريف المذكور سابقا، فإنها تتحقق عندما تستنفذ موارد المنشأة أو تستخدم في سبيل تحقيق النشاط التشغيلي والحصول على الإيرادات¹. ويرى (Stéphane) أن المحاسبة تستند على أساس التقدير الحذر لتجنّب خطر تحويل حالات عدم التأكد الحالية للسنوات المقبلة والقادرة على تثقيف الذمة المالية للمنشأة ونتائجها، لذا يجب على المنشأة تسجيل جميع المصاريف المحتملة عند إقفال السنة². من جانب آخر وفي ضوء سياسة التحفظ، يكون قياس المصاريف ضمن قائمة الدخل بالقيمة الأعلى لها وتفضيل الاعتراف بها مبكرا بدلا من

¹ رضوان حلوه حنان، مرجع سبق ذكره، النموذج المحاسبي المعاصر، ص 440.

² Stéphane P, Principe de prudence et précaution, Revue Française de comptabilité, N°467, Juil/Aout, 2013, p :33.

تأجيلها للفترات التالية. وهو ما أكدّه (Joseph) من خلال تخصيص المبلغ الأكثر قيمة للمصاريف (الأعباء)، وهذا عند وجود عدة طرق مقبولة للتقييم¹.

إن قياس المصاريف بإتباع طرق محاسبية متحفظة يكون بقيمتها الأعلى، كما يفضل الاعتراف الفوري بها عوض تأجيلها إلى الفترات اللاحقة. وهذا يعني أنه يتم أخذ كافة المصاريف في الحسبان واعتبارها مصاريف الفترة وتحميلها لدورة محاسبية واحدة، في حين يجب تحميلها على عدة فترات بالنسبة لمصاريف الصيانة الرأسمالية. من زاوية أخرى، يتضمن التحفظ المحاسبي درجة عالية من التحقق والمطلوبة للاعتراف بالأخبار الجيدة المتمثلة في الإيرادات والأرباح، بالمقابل يتضمن درجة منخفضة من التحقق والمطلوبة للاعتراف بالأخبار السيئة التي تتمثل في المصاريف والالتزامات، وهذا طبعاً من باب الأمان وتقليل حجم المخاطر الملازمة للقرارات التي يمكن اتخاذها في ضوء المعلومات المتاحة، واستناداً لذلك فإن المحاسبة عن المصاريف وفق سياسة التحفظ المحاسبي تقوم على أساس الاستحقاق. للإشارة فإن التحقق أو القابلية للتحقق تعني إمكانية تحويل الأصول غير النقدية إلى أصول نقدية، وهذا ما يجب مراعاته لدى الاعتراف بالعناصر الموجبة والسالبة في القوائم المالية.

يمارس التحفظ المحاسبي على نطاق واسع في مجال المصاريف ومن أوجه استخدامه نجد أنه إذا كان من المحتمل انخفاض أو تدهور قيمة أحد الأصول، فمن الضروري الاعتراف بذلك كمصروف أو خسارة وبشكل فوري. وقد أكد على ذلك (Stéphane) موضّحاً أنه وفقاً لسياسة التحفظ، يجب على المنشأة تسجيل كافة المصاريف المحتملة عند إقفال السنة، حتى ولو ظهرت بعد هذا التاريخ²، وهذا تفادياً لأن يكون لها الأثر المباشر على السنوات اللاحقة.

تأسيساً على ما سبق يتضح أثر ممارسة التحفظ المحاسبي على المصاريف باعتبارها عنصراً هاماً ومؤثراً على أرباح المنشأة، وحتى يتم تحديدها بشكل صادق، فلا بد من الأخذ في الحسبان كافة المصاريف حتى ولو لم تتحقق فعلاً وكان احتمال وقوعها ضعيفاً.

ثالثاً: أثر سياسة التحفظ المحاسبي على صافي الدخل

يسمى كذلك بصافي الربح ويتمثل كما هو معروف في المبلغ الصافي إذا زادت الإيرادات عن المصاريف، وهو: "المبلغ المتبقي بعد خصم المصاريف من الدخل"³. كما يمثل: "إيرادات المبيعات بعد حسم النفقات الإجمالية، يطلق عليها أيضاً تسمية المكاسب الصافية"⁴. وصافي الربح عادة ما يقتصر بمفهوم الخسارة، حيث أن نتيجة النشاط تساوي الفرق بين إجمالي النواتج والأعباء، فقد تكون موجبة أو سالبة وبالتالي ينتج ربح أو خسارة. تتعلق نتيجة النشاط بالتغير في الأموال الخاصة خلال دورة محاسبية محددة، وبالتالي التغير في ذمة المؤسسة⁵. وهذا معناه أن الأرباح المحققة أثناء الدورة تؤثر بالزيادة على حقوق الملكية.

من خلال ما سبق، يتبين أن الدخل الصافي يستعمل كمصطلح بديل للربح الصافي ويتمثل في إجمالي الإيرادات مطروحاً منها المصاريف، وبالرجوع للمعيار المحاسبي الدولي رقم (08) المتعلق بصافي الربح/الخسارة والتغير في السياسات المحاسبية، نجده قد أدرج

¹ Joseph Antoine, et al, op.cit, p: 46.

² Stéphane A, op.cit, p :33.

³ Ahmed Gomaa, op.cit, p273.

⁴ Amel Amor Elrefai, op.cit, p :587.

⁵ Cyrille Mandou, op.cit, p :85.

مكونات الربح أو الخسارة للفترة والمتمثلة في الربح أو الخسارة من النشاطات العادية، إلى جانب البنود غير العادية ويفصح عنها بشكل مستقل، وهي التي تختلف بشكل واضح عن النشاط العادي وغير المتكرر، تنشأ عن أحداث أو عمليات نادرة الحدوث¹. في ضوء ما تم عرضه حول تبني سياسة التحفظ المحاسبي في مجال الإيرادات والمصاريف، فإنها تؤدي إلى انخفاض الربح الصافي للمنشأة على اعتبار أن التحفظ يخفّض من مبالغ الإيراد ويعظم قيمة المصاريف. من جهة أخرى فإن تخفيض قيم الأصول والمبالغ في التزامات المنشأة من شأنه أن يقود إلى انخفاض صافي الأصول، وبالتالي تراجع أرباح المنشأة. في هذا الإطار نجد أن القياس المتعلق بقيمة الدخل في إطار سياسة التحفظ يفرض ضرورة قياس صافي الدخل بالقيمة الأقل من بين القيم الممكنة، بمعنى استخدام الطرق التي من شأنها تخفيض صافي الدخل. ولعل التعريف الواضح الذي قدّمه (Bliss) في كتابه المنشور عام 1924 بعنوان (Management through accounts) يعكس أثر سياسة التحفظ المحاسبي على الأرباح، حيث جاء فيه: " هو مبدأ محاسبي يقضي بضرورة أن يتوقع المحاسب كافة الخسائر والأعباء المحتملة، مع عدم الاعتراف بالإيرادات والأرباح ما لم تكن محققة بالفعل"². بمعنى أن الدخل يتضمن الأرباح التي تم تحقيقها فعلا في الدورة المحاسبية، وإذا وجدت خسائر متوقعة حتى ولو لم تحدث فعلا فيجب إدراجها قبل الوصول لصافي الدخل، مما قد ينجر عنه تضخيم المصاريف الحالية وتضخيم الأرباح المستقبلية بالشكل الذي يصعب عملية إجراء المقارنات لأرقام الربح الخاصة بالمنشأة لسنوات متتالية.

لكن أبدى (حلوه) رأيا معاكسا، حيث أشار إلى أن الهدف الرئيسي لقائمة الدخل هو معرفة حجم الأرباح المحققة خلال فترة محدّدة، وبما أن الأرباح هي أساس اتخاذ القرارات الاستثمارية وأساس التنبؤات المستقبلية لأداء المنشأة، فإن استخدام سياسة التحفظ المحاسبي يجعل من هذه الأرباح أكثر واقعية وتعبر عن أداء المنشأة في عدم توقع أي أرباح، مما يعكس جوهر التحفظ المحاسبي³. كما أن الاعتراف الفوري بأية خسائر متوقعة نتيجة الدعاوى القضائية المرفوعة ضد المنشأة ما هو إلا ممارسة فعلية للتحفظ والتي تؤثر في مستوى الأرباح.

إن الربح الصافي يعتبر مؤشرا هاما على ربحية المنشأة، حيث تزيد نسبة إقبال المستثمر على أسهم المنشأة التي تكون أرباحها المعلنة للجمهور مرتفعة، وهذا ما يساهم في رفع القيمة السوقية لتلك الأسهم. بناء على ذلك، فإن المنشآت والشركات التي تمارس سياسات تحفظية ستخفض القيمة السوقية لأسهمها لاحقا، وهذا لأن هذه السياسات تقلص من حجم الأرباح في الفترة الحالية من خلال تجاهلها لأنها لم تتحقق بالفعل. وتأخذ -بالمقابل- كافة الخسائر المتوقعة في الاعتبار⁴. لذلك فإن الأثر الواضح للتحفظ المحاسبي على حجم الأرباح يتمثل في أنه ينقص أرباح جيل من المساهمين في دورة محاسبية محدّدة لحساب غيرهم في الدورات المحاسبية المقبلة. ويؤكد ذلك القول المأثور عن التحفظ للباحث (Watts) من خلال عبارته المشهورة: " لا نتوقع أية أرباح ولكن نتوقع جميع الخسائر"⁵. كنتيجة لكل ذلك، يمتد أثر التحفظ المحاسبي لقدرة المنشأة على الاقتراض، حيث تتراجع قدرتها على طلب القروض التمويلية من

¹ المعيار المحاسبي الدولي رقم (08)، ص4، متوفر على الموقع (www.infotechaccountants.com)، تاريخ الاطلاع 2016.4.30.

² الرشيد ممدوح صادق محمد، مرجع سبق ذكره، ص 14.

³ رضوان حلوه حنان، مدخل النظرية المحاسبية، مرجع سبق ذكره، ص 230.

⁴ وليد بن محمد الشباني، مرجع سبق ذكره، ص 37.

⁵ Watts, R,L, op.cit, p :11.

المقرضين ومختلف الجهات، والتي تتردد في منح مبالغ القروض لمنشأة تكون أرباحها المعلن عنها منخفضة، ولو قبلت هذه الجهات إقراض المنشأة فحتمًا ستكون تكلفة الديون مرتفعة.

المبحث الثاني: بعض التطبيقات المحاسبية المهمة لسياسة التحفظ

لقد سبق وأن بينا أنّ بعض عناصر القوائم المالية تحتاج لعملية التقدير خاصة التقدير الشخصي، وهذا نظراً لأن التحفظ هو معتقد محاسبي يميل المحاسبون إلى إتباعه في التطبيق العملي لمواجهة الحالات التي يسودها جانب الشك وعدم التأكد. إزاء هذا الوضع، يجب مراعاة جانب التحفظ والابتعاد عن المبالغة والتضخيم الذي قد ينتج عن التفاؤل الشديد في معالجة وتقييم بعض البنود على مستوى القوائم المالية. فالمحاسب يميل للتحفظ من خلال افتراض دوره في الموازنة بين التفاؤل المفرط للإدارة والملاك، وبين ضغط الدائنين ومستخدمي القوائم المالية من خارج المنشأة لتقييد هذا التفاؤل¹. لذلك أصبح التحفظ يمثل حجر الزاوية في التطبيق والممارسات العملية، ويتطلب من المحاسب أن يتحلى بعدم التفاؤل لدى المفاضلة بين البدائل المحاسبية المتاحة، لأنه الطرف المسؤول عن التقدير الشخصي لبعض البنود المحاسبية، وممارسة الحكم الشخصي في مجال تقييم الأصول والخصوم.

في الواقع العملي هناك مواقف عديدة تحتم على المحاسب الالتزام بهذه السياسة، حيث أن من أهم التطبيقات العملية لها نجد:

❖ تقييم المخزون السلعي والأوراق المالية قصيرة الأجل في آخر المدة بسعر التكلفة أو السوق أيهما أقل.

❖ تكوين المخصصات للخسائر المحتملة والمتعلقة بخسائر قيم الأصول المتداولة.

❖ تكوين الاحتياطات للالتزامات الطارئة.

المطلب الأول: قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل (Lower of Cost or Market LCM)

يعتبر المخزون السلعي واحداً من أهم عناصر القوائم المالية في الوحدات الاقتصادية، وهذا لأنه لا يعد أحد عناصر الأصول المتداولة فحسب، بل يعد أيضاً أحد العناصر المحددة لرقم الربح في المنشأة. لذلك يولي المحاسبون عناية خاصة بشأن محاسبة المخزون، خاصة من حيث أسس تسجيله بالدفاتر والسجلات، وكذا طرق تقييمه والإفصاح عنه في القوائم المالية. والمخزون بشكل عام هو كل ما تملكه الشركة قانونياً من بضائع، مواد أولية، منتجات وغيرها بهدف بيعها أو لاستخدامها في صنع منتوجات موجهة للبيع²، ويمثل قيمة الأرصدة المتبقية من هذه العناصر في نهاية السنة. ويكتسي المخزون السلعي في نهاية السنة أهمية بالغة بالنسبة للمنشأة وهذا ل:

- تعد المخزونات من أهم بنود الأصول المتداولة وهذا بالنظر لكبر حجمها من جهة، وقيمتها وتنوعها من جهة ثانية.
- تظهر المخزونات آخر المدة في كل من قائمة الدخل وقائمة المركز المالي، وبالتالي أي خطأ في قيمتها حتما سيؤثر على صافي الدخل وعلى قيمة عناصر الأصول المتداولة في الميزانية.

- والشيء المؤكد أن هذا الخطأ في تقييم المخزونات سوف يمتد للسنوات المقبلة، حيث أن مخزون آخر المدة للسنة الحالية هو بطبيعة الحال مخزون أول مدة السنة الموالية.

عند تحديد نتيجة أعمال المنشأة وتقييم أصولها، قد تؤدي سياسة التحفظ المحاسبي إلى الابتعاد عن معالجة محاسبية مقبولة عملياً أو نظرياً. بمعنى أن هذه السياسة غالباً ما تؤدي إلى معالجات تشكّل نقاط اختلاف كبيرة مع المداخل النظرية المقبولة، وبالتالي فإن

¹ الرشدي ممدوح صادق محمد، مرجع سبق ذكره، ص 20.

² طلال محمد الجحاي، مرجع سبق ذكره، ص 162.

تطبيق الممارسات الخاصة بسياسة التحفظ غالباً ما ينتج عنها استثناءات من تطبيق بعض المبادئ المحاسبية المتعارف عليها كتقييم المخزون السلعي " بالتكلفة أو السوق أيهما أقل". هذه القاعدة ما هي إلا استثناء لمبدأ التكلفة التاريخية في المحاسبة، حيث يتضمن مجال تقييم المخزون السلعي خروجاً صريحاً عن مبدأ التكلفة التاريخية، والقاعدة العامة في تقييم المخزون هي التكلفة أو السوق أيهما أقل. ففي حال تعارض التكلفة التاريخية مع مبدأ التحفظ، يجب على المحاسب أن يتغاضى عن تطبيق التكلفة التاريخية ويعتمد سعر السوق الأدنى من سعر التكلفة¹.

تمثل هذه القاعدة مدخلاً متحفظاً في تقييم المخزونات من خلال إتباع سياسة التحفظ المحاسبي، وهذا لأنه عندما تثار الشكوك حول تقييم أصل معين، يفضل المحاسب اختيار البديل الذي يتضمن التقييم الأقل عوض التقييم الأعلى، وبالتالي تجنّب تضخيم الأصول والأرباح. إن مبدأ التكلفة التاريخية يعتبر الأساس الأنسب في إثبات الأصول المتداولة والأصول الثابتة على اختلاف أنواعها، لكن لاعتبارات أخرى وعند الضرورة، قد يتم الخروج عن هذا المبدأ ترجيحاً لعرف التحفظ المحاسبي. هذا الأخير يقضي بأنه يمكن إثبات قيمة المخزون السلعي (البضاعة) كأصل متداول بقيمة أقل من تكلفته، وذلك احتياطاً للخسارة المتوقعة تحقّقها إذا ما تم بيع المخزون السلعي بأسعار السوق المنخفضة. وهذا هو جوهر القاعدة المشهورة في تقييم المخزون آخر المدة (LCM). إن قاعدة (LCM) تعتبر الأساس في تقييم مخزون آخر المدة، فهي قاعدة مقبولة قبولاً عاماً بين المحاسبين وتتناسب مع مضمون سياسة التحفظ بشكل كبير، تقوم على أساس تحديد تكلفة المخزون في آخر المدة وتحديد سعر السوق ثم اختيار أيهما أقل، وقد أشار (فالتز) في كتاباته إلى أن هذه القاعدة المشهورة تعد من بين مجالات تطبيق مفهوم التحفظ المحاسبي².

1- مضمون قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل ونشأتها

عملاً بمبدأ التكلفة، فإن المخزون يجب أن يكون مسجّلاً على أساس تكلفته ولا اعتبارات سياسة التحفظ، تتطلب مبادئ المحاسبة بأن يصرّح عن المخزون في الميزانية بسعر السوق أو القيمة السوقية وهذا إذا كانت هذه الأخيرة أقل من تكلفة المخزون، وهو ما يعرف بالتكلفة أو السوق أيهما أقل.

أولاً: مضمون القاعدة

تنص هذه القاعدة على أن يتم تقييم مخزون آخر المدة بالتكلفة أو السوق أيهما أقل، فإذا كانت تكلفة المخزون أقل يتم تقييمه حسب التكلفة ولا يؤخذ في الحسبان أي زيادة حصلت في القيمة السوقية أو البيعية للمخزون. أما إذا كانت القيمة السوقية هي الأقل، فيؤخذ بها دون سعر التكلفة ويخصّص حساب بالفرق يطلق عليه حساب مخصص تدني أسعار مخزون آخر المدة. هذا معناه أن القاعدة العامة في تقييم المخزون السلعي آخر المدة هي سعر التكلفة لأنها القيمة الأقل، لكن في حالة انخفاض سعر السوق عن سعر التكلفة الفعلية للمخزون يعتبر الفرق بين السعرتين خسارة متوقعة حدوثها، عندئذ يتم التقييم على أساس قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل مع تكوين مخصص تدني القيمة السوقية للمخزون بقيمة الفرق بين سعر السوق وسعر التكلفة. زيادة على ذلك لا يتم الأخذ بعين الاعتبار الأرباح المتوقعة عندما تقل التكلفة عن سعر السوق، وتؤخذ الخسائر في الحسبان عند زيادة سعر التكلفة عن سعر السوق، مما يعكس جوهر التحفظ المحاسبي. وبالطبع في حالة تأكد المنشأة من أن سعر السوق لن يقل عن سعر التكلفة،

¹ رضوان حلوة حنان، تطور الفكر المحاسبي، مرجع سبق ذكره، ص 436.

² فالتز ميجس وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 577.

فلن تلجأ لاعتماد قاعدة (LCM) ولا يتم القيام بأي إجراء آخر. يضاف إلى ذلك أنه قد تحدث بعض الظروف التي تجعل من الصواب تقييم المخزون بأقل من تكلفته، والذي يقصد به تخفيض تكلفة المخزون بالقيمة الجديدة تماشياً مع الظروف التي دفعت المنشأة لهذا التخفيض، مما ينتج عنه خسارة تمثل الفرق بين تكلفة المخزون والقيمة الجديدة، حيث يرى (الحياي) بأنه في ضوء قاعدة (LCM) يتم تحميل الخسارة الناجمة عن انخفاض قيمة المخزون على إيرادات نفس الفترة التي حدثت بها الخسارة¹. إن الداعي الأساسي وراء تخفيض تكلفة المخزون هو هبوط أسعار السلع في السوق أو انخفاض قيمته نتيجة التلف والتقدم، التغيرات في التكنولوجيا أو التصميم، بالتالي تكون قيمة المخزونات أدنى من تكلفتها. وإزاء هذه الحالة الطارئة قد تجد المنشأة أنه من الأفضل قياس مخزونها السلي على أساس أكثر تحفظاً باستخدام قاعدة (LCM).

لقد ورد تقييم عناصر المخزون في نهاية الدورة في النظام المحاسبي المالي، حيث يجري تقييمها بالتكلفة أو سعر البيع الصافي أيهما أقل، ويمثل سعر البيع الصافي قيمة الإنجاز الصافية. وفي حالة ما إذا كان سعر البيع الصافي أقل من تكلفة المخزون يجب تسجيل خسارة انخفاض قيمة المخزونات والتي كانت تعرف سابقاً بمؤونة تدهور قيمة المخزون².

ثانياً: الجانب التاريخي لقاعدة (LCM)

تاريخياً ظهرت هذه القاعدة منذ زمن طويل نسبياً، حيث ذكر (Basu) في مقاله حول التحفظ أن السجلات المتبقية من القرن 14م وجد بها ما يشير إلى أن المخزون قد تم تقييمه وفقاً لقاعدة "التكلفة أو السوق أيهما أقل"، وأوضحت السجلات التاريخية للعمليات التجارية في بداية القرن 15م في أوروبا أنه قد تم ممارسة التحفظ المحاسبي في مجال تقييم المخزونات بشكل واسع. وفي عام 1675 أكد الزعيم (Savary) على ضرورة التحفظ في التطبيق المحاسبي، حيث أشار إلى أنه إذا بدأت قيمة البضاعة المشتراة في التدهور وأصبحت متقدمة، أو كانت تقديرات المصنعين وتجار الجملة تنخفض عن سعرها الأصلي، فإنه يجب تسجيلها بهذا السعر المنخفض³. كما أشار (Littleton) أن تقييم المخزون بالتكلفة أو السوق أيهما أقل كان أحد متطلبات قانون التجارة الفرنسي سنة 1673⁴. ولقد كان الدائنون فيما مضى يهتمون بدرجة كبيرة بالميزانية، وكانوا الفئة الأكثر استخداماً للمعلومات المعلن عليها، وكان لسياسة التحفظ الأثر الكبير في عملية تقييم الأصول وقد تم حينها تبرير قاعدة (LCM) على أساس أنها أكثر أمناً بالنسبة للدائنين حيث يقيم المخزون بقيم منخفضة. كما تستخدم بهدف حماية الموردين من تقلبات أسعار المخزونات والتي يمكن أن تؤثر على الوضعية المالية للمنشأة⁵.

ومع ازدياد أهمية قائمة الدخل نشأ نوع من عدم الاقتناع بهذه القاعدة، حيث إذا تم تخفيض تكلفة مخزون آخر الفترة إلى أسعار البيع المعتادة، فهذا سيؤدي حتماً لخسائر وهمية في الفترة الأولى وأرباح مبالغ فيها في الفترة الثانية. كنتيجة لذلك تم إدراج بعض التعديلات على قاعدة (LCM) المتحفظة وأصبحت على النحو التالي: "إذا كان من المحتمل بيع المخزون بأسعار تحقق ربحاً عادياً، فإنه يجب تقييم المخزون بالتكلفة حتى ولو كانت تكلفة الإحلال الجارية أقل"⁶.

¹ وليد ناجي الحياي، أصول المحاسبة المالية، الجزء 2، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدفمارك، 2007، ص 247.

² عبد الرحمن عطية، المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي، دار النشر حيطلي، الطبعة الثانية، 2011، الجزائر، ص 62.

³ الرشيد ممدوح صادق محمد، مرجع سبق ذكره، ص 13.

⁴ جعفر عبد الإله، مرجع سبق ذكره، ص 502.

⁵ What is lower of cost or market LCM? Available at (www.sciencedirect.com), vu le 05.05.2016.

⁶ فالتر ميجس وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 578.

2- قياس المخزون السلعي وفق قاعدة (LCM)

مما لا شك فيه أن تقييم المخزون السلعي بأنواع الطرق المختلفة له أثر بالغ على القوائم المالية، حيث أن التقييم الخاطئ لمخزون آخر المدة سوف يترتب عليه خطأ في تحديد رقم الربح بالزيادة أو النقص حسب طبيعة الخطأ. فضلا عن ذلك ينعكس هذا الخطأ على إجمالي قيمة الأصول الظاهرة في ميزانية المنشأة. في الممارسة العملية تم قياس القيمة السوقية للمخزون السلعي وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم (02) لعام 1993، والمعايير المحاسبية الأمريكية لمجلس (FASB)، حيث يكمن الاختلاف بينهما في تعريف كلمة "السوق". فقد ورد في الفقرة (6) المعيار المحاسبي الدولي رقم (2) المتعلق بالمخزون ما يلي: "تقيّم المخزونات بالتكلفة أو القيمة الصافية للتحقق أيهما أقل"، ويعرّف نفس المعيار القيمة الصافية للتحقق بأنها ثمن البيع المقدّر خلال السير العادي للنشاط مخفّضا بالتكاليف المقدّرة للإتمام والتكاليف المقدّرة والضرورية لتحقيق البيع¹. وهذا معناه أن المعيار المحاسبي الدولي رقم (02) يعتمد سعر الخروج الجاري والمتمثل في سعر السوق.

3- تقييم قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل.

تتميز طريقة (LCM) في تقييم المخزونات بالسهولة وبساطة الاستخدام في الممارسات العملية المهنية، وتطبّق بشكل واسع النطاق في تقييم المخزون السلعي بتاريخ الجرد (آخر المدة). ورغم شيوع استخدامها وسط المحاسبين، وكونها طريقة محاسبية مقبولة قبولاً عاماً، إلا أنه قد يتم التخلي عنها أحيانا واستبدالها بطرق بديلة في قياس المخزون. هذه الطريقة كانت محل انتقادات مختلفة نظرا لتضمّنها العديد من أوجه الضعف والقصور أهمها:

1- حسب مضمون قاعدة (LCM) فإنه يجري الاعتراف بالقيمة المتدنية للمخزون السلعي آخر الفترة في حالة انخفاض الأسعار إلى ما دون أسعار التكلفة. بالمقابل لا يتم الاعتراف بارتفاع الأسعار في حالة ما إذا كان سعر السوق أكبر من سعر التكلفة، وهو ما يتوافق إلى حد كبير مع جوهر سياسة التحفظ، ويتم الاعتراف بهذه الزيادة عند بيع الأصل. الأمر الذي يترتب عليه تخفيض أرباح الفترة التي يجري فيها تقييم المخزون السلعي لصالح الفترة التي يتم فيها البيع².

2- انتقد (Gower) تطبيق قاعدة التحفظ (LCM) على خلفية أنها تؤدي إلى تناقض في الاعتراف بالأرباح والخسائر³.

3- تبتعد القاعدة في التطبيق عن القواعد والمبادئ المحاسبية المتعلقة بالقياس والتحقق، وتخضع لتأثير سياسة التحفظ عند تقييم المخزون. والشيء الواضح والأكد أنه لا مانع من انتهاج هذه الطريقة واعتمادها عند وجود مبرر مادي على تدني قيمة المخزون السلعي في السوق، والذي من شأنه إحداث خسائر في الفترات المحاسبية التالية.

4- إن الطرق الأخرى المستخدمة في تقييم المخزونات (CMP, LIFO, FIFO) لا تعترف بالخسارة المحققة، في حين تهتم قاعدة (LCM) بهذه الخسارة وتعمل على تجنّبها والاعتراف بها عندما تكون التكلفة الأصلية أكبر من القيمة السوقية للمخزون⁴.

¹ هيني فان جريوننج، مرجع سبق ذكره، ص 159.

² وليد ناجي الحياي، مرجع سبق ذكره، ص 256.

³ الرشيد محمد صادق محمد، مرجع سبق ذكره، ص 14.

⁴ What is lower of cost or market (LCM)? Op.cit.

5- يؤدي استخدام هذه القاعدة إلى إظهار المخزون بالميزانية بأقل من قيمته الحقيقية، خاصة عند اتجاه الأسعار نحو الارتفاع، وهذا يضر بمصالح الملاك والإدارة.

المطلب الثاني: تكوين مؤونات تدني القيم والخسائر المحتملة والأعباء

يتضمن التحفظ المحاسبي في الأساس الأخذ بالقيمة الأقل عند القياس وهذا تفاديا لنتائج غير محققة، حيث يؤخذ بعين الاعتبار عند القياس الخسائر والالتزامات مؤكدة الحدوث ولم تتحدد بصفة نهائية وتكوين مؤونات لمواجهةها. بالمقابل لا تعطى تلك الأهمية للأرباح والإيرادات المتوقعة الحدوث. إن من بين مظاهر تطبيق سياسة التحفظ ظهور مؤونات تدني قيم الأصول المتداولة، كأوراق القبض والمدينون والأوراق المالية، حيث أن تكوين هذه المؤونات بمختلف أنواعها يقود المسيرين نحو استخدام سياسة التحفظ، وأنها تستخدم بكثرة كأداة من أدوات السياسة المحاسبية¹. زيادة على ذلك فإن من بين التطبيقات الدالة على مفهوم التحفظ المحاسبي تكوين المخصصات والاحتياطات لمواجهة الارتفاع المتوقع في التزامات المنشأة مثل: مخصص الديون المشكوك فيها. بناء على ما سبق، يتبين وجود علاقة أساسية بين ممارسة سياسة التحفظ وتكوين المؤونات باختلاف أنواعها على مستوى المنشأة، وهذا بدافع الاحتياط وتوخي الحذر من أية خسارة محتملة. هذه السياسة تعد من بين السياسات المحاسبية الأكثر شيوعا واستخداما لأن لها علاقة واضحة بظروف عدم التأكد وحالات الشك الممكنة، حيث أن تطبيق أساس التحفظ المحاسبي عبر تكوين مختلف المؤونات ليس الهدف منه تخفيض صافي الأرباح المحاسبية أو قيمة عناصر الأصول، إنما يجري بمهدف تفادي المغالاة في تقدير قيم الأصول في الفترات المقبلة، وتجنب توزيع أرباح وهمية²، وبدون هذا الأساس يصعب تبرير تكوين هذه المؤونات.

في هذا السياق أشار (النقيب) إلى أنه في ظل عدم التأكد تؤخذ الخسائر المحتملة الوقوع في الحسبان، وتعالج على أنها تحققت لذا يكون المحاسب لها مخصص، بينما لا تحسب الأرباح وكذا الإيرادات إلا بعد تحققها فعلا، وهذا التزاما بمبدأ تحقق الإيراد الذي يتم عند تحقق البيع. ويذكر الباحث أن من بين المخصصات التي يمكن تكوينها لمعالجة هذا الموقف هي:³

- مخصص تدني قيمة المخزون السلعي.
- مخصص تدني أسعار الأوراق المالية.
- مخصص الديون المشكوك فيها.

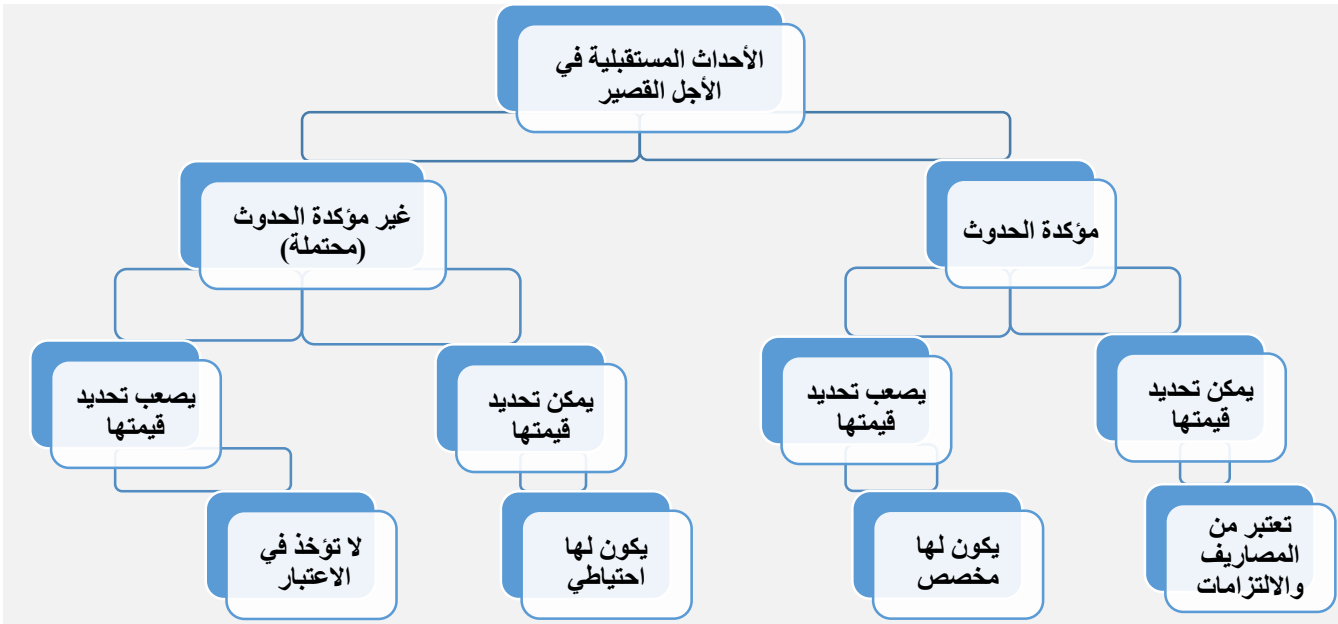
إن المؤونات والاحتياطات المعروفة في المحاسبة، قد ظهرت في المجال المحاسبي كنتيجة لتطبيق ممارسات التحفظ. فعند القياس المحاسبي تظهر الاحتمالات المختلفة المتعلقة بالأحداث المستقبلية، حيث يمكن أن تكون مؤكدة الحدوث بدرجة عالية أو محتملة الحدوث بنسبة قليلة. ومن حيث إمكانية تحديد قيمتها، فقد تكون أحداث يسهل تحديد قيمتها بدرجة كافية من الدقة، أو أحداثا يصعب تحديد قيمتها بدقة، والشكل التالي يوضح بالتفصيل مختلف الأحداث الممكنة واحتمالات القياس:

¹ Jeans François et al, op.cit, p :1162.

² Serge Evraert, Christian P, Cristine C, les documents de synthèse : Bilan, compte de résultat, Annexe, E-thèque, Paris, 2002, p :8.

³ كمال عبد العزيز النقيب، مرجع سبق ذكره، ص 205.

شكل رقم (2-2): طبيعة الأحداث المستقبلية في المدى القصير



المصدر: رشا الغول، التحفظ المحاسبي، ط1، مكتبة الوفاء القانونية، مصر، 2015، ص 48.

قد يحدث وأن تتعرض أصول وخصوم المنشأة للتغير في قيمتها المحاسبية بالشكل الذي يؤثر على قيمتها الحقيقية. هذا التغير قد ينتج عن أسباب مختلفة، منها: تغير يطرأ على أسعار الأصول حسب ظروف السوق السائدة، احتياط المنشأة لبعض عملائها الذين تتعامل معهم وتشك في قدرتهم على الالتزام بالسداد في الموعد المطلوب، أو تتوقع عددا من الخسائر المحتملة في المستقبل القريب. كنتيجة لكل هذه الاحتمالات الواردة، تسعى المنشأة لتقليل من حجم المخاطر والخسائر التي قد تتعرض لها، من خلال عملية تكوين المخصصات أو ما يسمى بالمؤونات اللازمة حسب الظروف التي دعت لذلك.

1- مفهوم المؤونة وتمييزها عن الاحتياطي

يعتبر مفهوم المخصصات والاحتياطات وأهمية التفريق بينهما من المواضيع المحاسبية والمالية الهامة، وهذا نظرا لحجم تأثيرهما على نتيجة أعمال المنشأة، وأهمية كل عنصر منها في القوائم المالية.

أولا: طبيعة المؤونة والهدف من تكوينها

تعرف المؤونة بمصطلح آخر أكثر شيوعا واستخداما في الحقل المحاسبي هو "المخصص"، حيث أن النظام المحاسبي المالي اعتمد مصطلح المؤونة ويتعلق الأمر بالخصوم الجارية التي تصنف ضمن المجموعة الرابعة "حسابات الغير" والخصوم غير الجارية التي تدرج ضمن المجموعة الأولى "حسابات رؤوس الأموال". وهناك من استعمل مصطلح مخصص والذي يشاع استخدامه بكثرة على مستوى شركات التأمين ضمن ما يسمى بالمخصص التقني، وأحيانا أخرى يستخدم المصطلحان للدلالة على نفس المفهوم وهو تخصيص مبالغ لمواجهة أعباء والتزامات محتملة أو مؤكدة الحدوث. فالمخصص هو: "تعديل القيمة المسجلة لأصل معين ليأخذ في الحسبان

العوامل التي يمكن أن تقلل من قيمة الأصل بالنسبة للمنشأة¹، والمؤونات تتعلق بأعباء تتضمن بعض عدم التأكد سواء بالنسبة لمبلغها وأحيانا بالنسبة لوجودها. فهي أعباء محتملة لكن تظهر خلال الدورة، مما يستلزم تقييدها محاسبيا بنهاية السنة حتى تكون نتيجة أعمال المؤسسة أكثر دقة². بينما وضّح (Simonet) هذا المفهوم بدقة من خلال إدراج الحالات التي تستدعي تكوين المؤونات، فهو يرى بأنها: "تصحّحات محاسبية في تاريخ الجرد توجّه لإثبات:

- نقص القيمة لأحد الأصول، وهذا من خلال مؤونة التدني.
- خسارة أو عبء مرتقب، وهذا من خلال مؤونة المخاطر والأعباء.
- دين مؤكد ومقدّر تجاه الغير، وهذا من خلال المخصصات التقنية لشركات التأمين³.

كما عرّفت (رشا الغول) المخصص بأنه: "عبء على الإيرادات لمقابلة التزامات أو خسائر مؤكدة الحدوث في المستقبل، وقد يتم تكوينه باحتجاز جزء من صافي الربح لمواجهة خسارة محتملة أو متوقعة الحدوث"⁴. وفقا لهذا التعريف فإنه يتضمن في جزئه الأول تعريف المؤونة وهذا لارتباطه بعنصر التأكد في حدوث الخسارة، وفي جزئه الثاني تعريف الاحتياطي لارتباطه بحالة عدم التأكد في حدوث الخسارة. فالمخصصات تمثل أعباء يصعب تحديد مبالغها على وجه الدقة ويجب أن تتحملها نتائج أعمال السنة. وبالرجوع للمعيار المحاسبي الدولي رقم (37) والمتعلق بالمخصصات، الالتزامات المحتملة، والأصول المحتملة، فإن المخصص: "الالتزام غير مؤكد من ناحية توقيت حدوثه أو مبلغه، ويمكن تمييز المخصصات عن الالتزامات الأخرى كالمبالغ الناتجة عن معاملات تجارية يتم سدادها فيما بعد، وكذا المستحقات، وذلك لأن المخصصات تكون بسبب وجود عدم التأكد بشأن التوقيت أو المبلغ المتعلق بالنفقات المستقبلية المطلوبة عند التسوية"⁵. ومن أكثر التعاريف قبولا لدى المحاسبين ما ورد في قانون الشركات الإنجليزي والذي جاء فيه: "المخصص هو كل مبلغ يستقطع من الإيرادات لمقابلة استهلاك أو تحديد الأصول الثابتة أو لمقابلة نقص في قيمة أي أصل أو لمقابلة أي التزام أو خسارة معلومة لكن لا يمكن تحديد قيمتها بدقة"⁶.

في ضوء التعاريف السابقة يتضح أن المخصصات أو ما يسمى بالمؤونات هي مبالغ مالية تخصّص لمواجهة أو لمقابلة النقص الفعلي في قيم بعض الأصول، أو لمقابلة خسارة مؤكدة الحدوث ولكن لا يمكن تحديد قيمتها بدقة، أو لمقابلة الالتزامات وأعباء مؤكدة أو محتملة الحدوث طبقا لسياسة التحفظ. وتعتبر المؤونات إلزامية وواجبة التكوين قبل الوصول إلى نتيجة أعمال المنشأة من ربح أو خسارة، ويتم تشكيلها كلما دعت الضرورة لذلك لأن إدراجها في الحسابات في نهاية السنة المالية يسمح بتحديد القيمة الحقيقية لمختلف عناصر الأصول والخصوم، وتحديد النتيجة بدقة كافية.

محاسبيا، تعتبر مبالغ المؤونات مصاريف (أعباء) يجب أن تحمّل على إيرادات الفترة عكس الاحتياطات التي تعتبر استخداما للربح وليس عبئا عليه، وهذا لأنها تتضمن رصد مبالغ مالية في حسابات محدّدة لمقابلة نفقات متوقعة. هذه المبالغ تستقطع من الإيراد

¹ Ahmed Gomaa, op.cit, p: 277.

² Khafrabi Med Zine, op.cit, p: 349.

³ Guy Simonet, comptabilité des entreprises d'assurance, ed. ARGUS, 5ème édition, 1998, p.140.

⁴ رشا الغول، مرجع سبق ذكره، ص 44.

⁵ هيني فان جرونينج، مرجع سبق ذكره، ص 303-304.

⁶ عصام عبد الهادي أبو النصر، الأسس المحاسبية والأحكام الفقهية للمخصصات في المصارف الإسلامية وأثرها على توزيع الأرباح، المؤتمر الفقهي الرابع للمؤسسات المالية الإسلامية، شوى للاستشارات الشرعية، أيام 22/21 سبتمبر 2011، ص 8.

بغض النظر عن نتيجة الدورة وتشكّل تكاليف يتم حسابها لمقابلة احتمال وقوع الخسائر. وهنا نجد أنه إذا تحقق هذا الاحتمال تكون الدورة المحاسبية قد تحمّلت بما تستحقه من أعباء، وإن لم يتحقق الاحتمال تسترجع المؤونات في الدورة الموالية نظراً لأنه لا مبرّر لوجودها. ولذلك فإن المحاسب يهدف من وراء تشكيل المؤونات في نهاية السنة إلى محاولة الوصول لأفضل النتائج المعبّرة عن نتيجة النشاط والمركز المالي للشركة، من خلال تحميل السنة المالية بالمصاريف والخسائر المتحققة فيها والتي تم سداد قيمها مقدماً، أو لم تحدّد قيمتها بشكل فعلي لحين تحقق عملية البيع بالنسبة للخسائر المتحققة. فضلاً عن ذلك، تعد المؤونات وسيلة فعالة لتوزيع الخسائر والتكاليف على عدد من السنوات، وهذا لتجنّب تحميلها لسنة واحدة فقط وتثقل حساب النتائج لدورة واحدة بالشكل الذي يحدث اختلالاً مالياً كبيراً¹.

طريقة إظهار المؤونات في الميزانية:

من المعروف أن مبالغ المؤونات المكونة في نهاية السنة يحكمها عامل التقدير بشكل كبير، ولذا يجب التأكد من سلامة المعالجة المحاسبية للمؤونات، وأنه قد تم تقديرها وفقاً للطرق والأساليب المناسبة. فالمؤونات المرتبطة بأصول محدّدة كمؤونة الديون المشكوك في تحصيلها ومؤونة تدني قيم المخزونات وغيرها، يجب أن تظهر مطروحة من الأصول المرتبطة بها في جانب الأصول من الميزانية. وبالنسبة للمؤونات المكونة لمقابلة التزامات معلومة ولا يمكن تحديد مقدارها بدقة معقولة فتظهر في جانب الخصوم من الميزانية، وهذا لأغراض الإفصاح المحاسبي.

ثانياً: التمييز بين مفهوم المؤونة ومفهوم الاحتياطي

أحياناً قد يقع خلط بين المفاهيم التي تكون متقاربة بالعادة لكنها مختلفة في المضمون، فمن بين هذه المفاهيم نجد المؤونة والاحتياطي. إن المؤونات يمكن تمييزها عن الاحتياطات من حيث أساس المصدر الذي تكوّن منه الأموال، حيث أن المبالغ التي تخصم من الإيرادات قبل تحديد مبلغ الأرباح تدخل ضمن دائرة المؤونات، في حين أن الأموال التي يتم احتجازها من الأرباح المحقّقة تدخل ضمن حيز الاحتياطات. وحتى يسهل علينا التفرقة بين المصطلحين بشكل أدق، يجب معرفة الحالة التي يتم فيها القياس، فالقياس الذي يتم في ظروف المخاطرة، تكون مجموع المبالغ المكونة في إطاره عبارة عن مؤونات، أما القياس المنجز في إطار ظروف عدم التأكد، ينجر عنه حجز مبالغ في شكل احتياطات للتصدي لحالات الشك الممكنة. إلى جانب ما تم ذكره يمكن الاستعانة بالنقاط التالية للفصل الدقيق بين المفاهيم الواردة كالتالي²:

- تعتبر المؤونة تكلفة يتم تحميلها على الإيراد وذلك قبل تحديد الربح أو الخسارة لنتيجة أعمال المنشأة، وبذلك يتم تكوينها حسب الظروف التي دعت لذلك دون أن يتوقف تكوينها على نتيجة نشاط المنشأة.
- تختلف المؤونة عن الاحتياطي حسب الغاية من تكوين كل منهما، حيث أن المؤونة تكون في غالب الأحيان لمواجهة التزامات أكيدة، أو لمقابلة النقص في قيم الأصول أو لمقابلة خسائر مؤكدة أو محتملة. عكس الاحتياطي الذي يتم تكوينه لتعزيز المركز المالي للمنشأة أو تجسيدا لسياسة إدارية محددة.

¹ لقمان محمد أيوب، العوامل المؤثرة في تكوين المخصصات والاحتياطات في شركات التأمين بالتطبيق على شركة التأمين الوطنية العراقية، مجلة بحوث مستقبلية، كلية الحدا، جامعة الموصل، العراق، ع16، 2006، ص66. متوفر على الموقع (www.iasj.net)، بتاريخ 2016.01.11.

² موقع المحاسب الأول بتاريخ 2010.02.21، متوفر على (www.almohasib1.com)، تاريخ الاطلاع 2016.01.11.

- من حيث موقع كل منهما في قائمة الدخل وقائمة المركز المالي، حيث أن المؤونات باعتبارها عبء على إيرادات المنشأة فهي تظهر في حساب النتيجة وتظهر في جانب الخصوم أو في جانب الأصول مطروحة من الأصول المتعلقة بها. أما الاحتياطات تظهر في حساب التوزيع نظرا لأنها تعد استخداما للربح، كما تظهر دوما في جانب الخصوم من الميزانية.
- نظرا لأن المؤونة تكون لمقابلة النقص في قيم الأصول أو لمواجهة خسائر محتملة، فلا تقابلها أية حقوق أو موجودات.
- بالنسبة للاحتياطي فهو أرباح محتجزة يعاد استثمارها في أصول أو استثمارات متعددة، وبالتالي يقابله أصول حقيقية.
- مما سبق يمكن القول بأن أهمية التمييز بين الاحتياطي والمؤونة تكمن في إظهار رقم ربح حقيقي خاص بدورة محاسبية محددة، إلى جانب إمكانية نشوء احتياطات سرية إذا تم تكوين مبالغ المخصصات من حساب النتائج بينما هي في الأصل احتياطات محتجزة.

ثالثا: تقييم الدور المالي والاقتصادي للمؤونات

يمكن تكوين المؤونات من ضبط وتسوية الميزانية من خلال إظهار قيم التدني ومبالغ الديون المحتملة. فمن خلالها يتم تقليص ربح الدورة، حيث تحفظ ضمن الأصول المبالغ النقدية المهيأة للخروج، وبفضل عملية التكوين هذه يتم تفادي أن تكون نتيجة الدورة المالية مثقلة بالخسائر والتكاليف. رغم أن المؤونات هي تصحيحات محاسبية في نهاية السنة يقوم بعملها المحاسب على وجه التحديد، وتنصب على تعديل قيم الأصول المتدنية وإثبات المقابل للالتزامات والأعباء والخسائر، إلا أنها تعرض جملة من السلبيات على أساس الشكوك التي تتعلق بالمبالغ وآجال استحقاق الخسائر والتكاليف المتوقعة، وتمثل هذه السلبيات في¹:

- مبلغ المؤونة غير الكافي يترك حصة بالغة من التكلفة أو الخسارة التي تنقل نتيجة الدورة المالية.
- يخفّض الفائض على مستوى المؤونة المكونة من نتيجة الدورة فيجعلها خاطئة وغير صحيحة.
- وهذا معناه أن عملية قياس مبلغ المؤونة لا يجب أن تتم بشكل عشوائي وغير دقيق، أو بناء على الخبرة السابقة للمنشأة، ولكن يجب دراسة وتحليل الظروف والحالات المختلفة التي تستدعي تكوينها وتحديد مبلغها باعتماد طرق محددة. في هذا الإطار أكد المعيار المحاسبي الدولي رقم (37) على ضرورة قيام المنشأة -عند قياس المخصص المكون- بما يلي²:
- ← أخذ المخاطر وحالات عدم التأكد في الاعتبار، لكن عدم التأكد لا يبرّر إنشاء مخصصات زائدة، أو المبالغة المتعمدة في المطلوبات.

← خصم المخصصات، حيث يكون تأثير القيمة الزمنية للنقود ماديا باستخدام سعر (أو أسعار الخصم) ما قبل الضريبة والتي تعكس التقييمات الحالية في السوق للقيمة الزمنية للنقود، وحيث يتم استعمال الخصم يتم الاعتراف بالزيادة في المخصص نتيجة مرور الوقت على أنه مصروف فائدة.

← الأخذ في الاعتبار الأحداث المستقبلية مثل التغييرات في القانون، التغييرات التقنية.

← عدم الأخذ في الاعتبار المكاسب من التصرف المتوقع في الموجودات، حتى ولو كان التصرف المتوقع مرتبطا بشكل وثيق بالحدث الذي تسبب في نشوء المخصص.

ويضيف المعيار الدولي (37) أنه يجب أن تتم مراجعة المخصصات في تاريخ كل ميزانية وتعديلها لإظهار أفضل تقدير حالي.

¹ Khafriabi Med Zine, op.cit, pp :358-359.

² Information technology accountants, IAS37, p :3, available at (www.infotechaccountants.com).

2- أنواع المؤونات التي يجب تكوينها في إطار سياسة التحفظ

بشكل عام تصنف المؤونات الممكن تشكيلها وفقا لمتطلبات سياسة التحفظ المحاسبي إلى قسمين رئيسيين، قسم يتعلق بجانب الأصول، وقسم يتعلق بجانب الخصوم.

أولاً: مؤونات تدني قيم الأصول

تكون هذه المؤونات لمواجهة التدني المتوقع على مستوى قيم الأصول، حيث يندرج ضمن هذه الفئة الأنواع التالية:

أ- مؤونة تدني قيم المخزونات

قد يحدث وأن تنخفض أسعار السلع والمنتجات تبعاً لتقديم السلع والمنتجات والاتلافات الطارئة، مما يجعل أن تكون القيمة الحقيقية لهذه الممتلكات بتاريخ الجرد أقل من تكلفة شرائها أو إنتاجها. الأمر الذي يلزم المحاسب بتخصيص مبلغ لمقابلة الانخفاض الطارئ والذي يدعى بـ: "مؤونة تدني قيم المخزونات". ولقد تعرض المشروع الجزائري لهذا النوع من المؤونات وأدرجها ضمن المجموعة الثالثة بالحساب (39): خسائر القيمة عن المخزونات والمنتجات قيد التنفيذ، وهذا بموجب قرار 26 جويلية 2008 المتعلق بتحديد قوائم التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية ومدونة الحسابات وقواعد سيرها، حيث جاء في المادة (123) الفقرة (5): "عملاً بمبدأ الحيطة، فإن المخزونات تقيم بأقل تكلفتها وقيمة إنجازها الصافية، حيث تتمثل قيمة الإنجاز الصافية في سعر البيع المقدّر بعد طرح تكلفتي الإتمام والتسويق. وتدرج أية خسارة في قيمة المخزونات في الحساب كعبء في حساب النتائج عندما تكون تكلفة المخزون أكثر من القيمة الصافية لإنجاز هذا المخزون، وتحدد خسائر هذه القيمة في المخزونات مادة مادة¹".

في ضوء نص المادة المذكورة نجد أن المشرع الجزائري اعتمد طريقة "أيهما أقل" المتحفظة، حيث في نهاية السنة إذا حدث وأن انخفض سعر بيع بعض عناصر المخزونات عن تكلفة شرائها أو تكلفة إنتاجها، يجب على المنشأة تشكيل مؤونة تعرف بالخسارة عن قيمة المخزون، والتي تعتبر عبئاً على الإيرادات يحتمل لحساب النتائج، ويكون الهدف من وراء تكوينها هو تغطية أي خسارة قد تتحقق إذا ما تم بيع المخزون المعني في السنة الموالية بسعر يقل عن تكلفته الأصلية. وهذا الاجراء ما هو إلا ممارسة صريحة للتحفظ المحاسبي. تجدر الإشارة إلى أن قيمة الإنجاز الصافية والمذكورة في المادة السابقة يقصد بها القيمة الصافية القابلة للتحقق، وبالتالي تقييم المخزونات وفق التكلفة أو القيمة الصافية القابلة للتحقق أيهما أقل مع تشكيل مخصص لتدني قيم المخزون السلي بالفارق بين الأسعار. كنتيجة لذلك فإن المخزونات تقيم في إطار النظام المالي المحاسبي وفقاً لما ورد في المعايير المحاسبية الدولية.

ب- مؤونة تدني قيم الأوراق المالية

إن مصطلح الأوراق المالية القابلة للتداول يستخدم في معظم الدول ليشير إلى السندات التي تصدرها الحكومة، والسندات والأسهم التي تصدرها شركات المساهمة الكبيرة، حيث أن الاستثمار في هذه الصيغ يعتبر من الأصول السائلة لإمكانية بيعه في سوق الأوراق المالية بسرعة. ولذلك يشاع بكثرة أن الاستثمار في هذه الأنواع يعتبر المصدر الثاني للنقدية بحكم إمكانية سرعة تسيلها. ولقد أشار تقرير مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) رقم (12) بوجوب تقويم استثمارات الأوراق المالية القابلة للتداول في ميزانية المنشأة، وهذا وفقاً لأسلوب التكلفة أو سعر السوق أيهما أقل². إن الهدف الأساسي من وراء تطبيق هذه القاعدة يكمن في الاعتراف

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قرار 26 جويلية 2008، مرجع سبق ذكره، ص 13.

² فالتر ميجس، مرجع سبق ذكره، ص 457.

بالخسائر المحققة عن تراجع سعر السوق، وعدم الاعتراف بالمكاسب في حالة ارتفاع هذا السعر عن سعر التكلفة، مما يدل على توافق القاعدة مع سياسة التحفظ المعروفة. فعند تطبيق هذه القاعدة، تتم مقارنة التكلفة الإجمالية للأوراق المالية القابلة للتداول بقيمتها السوقية الجارية، ويستخدم المبلغ الأول أساساً للتقييم في الميزانية. فإذا كانت القيمة السوقية للأوراق المالية أدنى من تكلفتها الأصلية فهذا يعني أن هناك خسائر غير محققة يجب أن تؤخذ في الحسبان عند تحديد صافي الدخل، وهذا لا يكون إلا بتشكيل مؤونة تقويم تسمى "مؤونة تدني قيم الأوراق المالية".

تعتبر المؤونة حساباً مقابلاً للأصل، وتطرح - في الميزانية - شكلياً من حساب الأوراق المالية بجانب الأصول. كما تعرّف على أنها: "حساب تقويم وحساب مقابل يستخدم لتخفيض قيمة الأوراق المالية إلى القيمة السوقية الأقل من التكلفة، يتم تعديله في تاريخ إعداد الميزانية الختامية"¹. وهذا معناه، إذا حدث وأن كانت القيمة السوقية لمحتويات محفظة الأوراق المالية أقل من التكلفة، فلا بد من تخفيض قيمة المحفظة حتى تتعادل مع قيمتها السوقية الحالية. وفي نهاية كل دورة محاسبية يعدّل رصيد المؤونة حتى تظهر الأوراق المالية في الميزانية الختامية وفقاً لقاعدة "أيهما أقل"، في هذا الإطار يواجه المحاسب حالتين هما:

← إذا كان الأمر يقتضي زيادة مؤونة تدني قيمة الأوراق المالية كنتيجة لمزيد من الانخفاض في القيمة السوقية، فيجب إجراء قيد التسوية للاعتراف بالخسائر الإضافية غير المحققة.

← أما إذا ارتفع سعر السوق بعد تاريخ آخر ميزانية، فلا بد من عمل قيد تسوية لتخفيض مؤونة تدني قيم الأوراق المالية أو ترصيداها على اعتبار أنها استدراك للخسائر غير المحققة.

لقد تم إدراج مؤونة تدني قيم الأوراق المالية ضمن الحساب (59): خسائر القيمة عن الأصول المالية الجارية، ويعتبر حساباً لتصحيح القيمة يسمح بإعادة القيمة المحاسبية لأحد الأصول إلى قيمته القابلة للتحصيل، حيث أن الأصول المالية - على غرار باقي الأصول - والتي لا يعاد تقييمها حسب قيمتها الصحيحة عند إقفال الدورة، تفقد قيمتها إذا كانت قيمتها المحاسبية أعلى من قيمتها القابلة للتحصيل². وعند إثبات الخسارة في القيمة يتم تقييدها في الحسابات المالية الدائنة للحساب (59) مقابل الحساب (686): مخصصات الاهتلاكات، المؤونات وخسائر القيمة للعناصر المالية، والذي يجعل مدينا بمبلغ الخسارة شرط أن يتم ضبط وتعديل حساب المؤونة المتعلق بكل حساب مالي في نهاية كل دورة مالية.

ج- مؤونة تدني قيم العملاء

في بعض الأوقات - بالنسبة للمنشأة التي تتبع بضائعها وتقدم خدماتها لأجل - قد يتيّن لها أن حسابات بعض العملاء هي غير قابلة للتحصيل، مما يجعل الديون الواقعة على عاتق هذه الفئة هي أيضاً معرضة لنقص القيمة وهذا عندما تسمح بعض الأحداث والتصرّفات بالشك في قدرة المدين على الوفاء بديونه. بالتالي يجري تقدير بالخسارة المحتملة والمحدّدة بنسبة مئوية من مبلغ الدين³. إن بعضاً من هذه الديون قد ينشأ نتيجة أخطاء في التقدير، أو بسبب حدوث تطورات غير متوقعة، لذا يقع على عاتق قسم

1 فالتر ميجس وآخرون، مرجع سابق ذكره، 463.

2 القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، مرجع سبق ذكره، ص73

3 Khafri Med Zin, op, cit , p349

الائتمان في المنشأة مسؤولية فحص ومتابعة حسابات العملاء، حيث إذا كان متحفظا بدرجة كبيرة من جانب الحكم على العملاء وتفاديا للخسارة، فهذا سيقابله تراجعاً في ربحية المنشأة نتيجة رفضها منح الائتمان لعدد من العملاء.

1- معالجة الديون المشكوك في تحصيلها في القوائم المالية

تعتبر الديون المشكوك في تحصيلها من الخسائر المتوقعة والتي يجب الاحتياط لها في إطار سياسة التحفظ، وسبب وجودها هو بيع بضائع لبعض العملاء بأجل ويتوقع عدم قدرتهم على سداد الديون المستحقة عليهم. هذه الديون يتوجب تحميلها للسنة التي تم فيها بيع البضاعة حتى ولو تم إعدام الدين في السنة المالية الموالية. والقصد من ذلك أن يحتمل الدين على إيراد السنة المالية الحالية كديون مشكوك في تحصيلها، باعتبارها خسارة متوقعة متعلقة بعمليات السنة الحالية. بهذا الشكل فإن سياسة التحفظ المحاسبي لها أثرها الواضح عند تقييم حساب العملاء، فقد سبق أن وضحنا أن التحفظ عند إعداد الميزانية يتضمن اتجاهها نحو حل مشكلة عدم التأكد لدى تقييم الأصول، عبر إظهارها بالقيم الأدنى من القيم المعقولة عوض تحديد القيم وإظهارها بشكل موضوعي. في هذا السياق يميل المحاسب ومدير الأعمال لتبني سياسة متحفظة والحذر إزاء عملية تقييم الأصول، وعلى مستوى حسابات العملاء يتضح أنه كلما زاد مقدار حساب مؤونة الديون المشكوك في تحصيلها، كلما كان التقييم الصافي لحساب العملاء منخفضاً، وهو ما يعكس أثر التحفظ على قيمة حساب العملاء. لذلك نجد أن تقييم الأصول -خاصة حسابات الغير- بقيم متحفظة تعد من الاتجاهات التقليدية والراسخة في الفكر المحاسبي، وقد ظهر هذا الاتجاه نحو التحفظ نتيجة كون شريحة الدائنين تعتبر الفئة الأكثر استخداماً وبشكل أساسي للقوائم المالية¹.

مما سبق نستخلص أنه عند وجود احتمال بعدم إمكانية تحصيل المنشأة لبعض حقوقها المستحقة على المدينين مستقبلاً، تعمل على تكوين مؤونة للديون المشكوك في تحصيلها، وهذا حتى تتحمل الفترة المالية بما يخصها من مصاريف وإيرادات وبالتالي الوصول لتحديد نتيجة النشاط بدقة كافية.

2- مؤونة الديون المشكوك في تحصيلها في إطار سياسة التحفظ

إن الخسارة عن مبلغ الديون المشكوك في تحصيلها هي محتملة الوقوع في المستقبل وغير معروفة بدقة، لذلك وتطبيقاً لسياسة التحفظ في المحاسبة يتم الاحتياط لها وأخذها بين الاعتبار بعمل مؤونة لمقابلتها عند حدوثها فعلاً تدعى "مؤونة الديون المشكوك في تحصيلها". وقد عرّف هذا المخصص بأنه: "مبالغ محتجزة لمواجهة الخسارة المتوقعة الناتجة عن احتمال توقف بعض المدينين عن سداد ديونهم المستحقة عليهم في مواعيد استحقاقها التي تلي تاريخ نهاية السنة المالية، وهذا حتى تظهر الميزانية الأرصدة الحقيقية للأصول المتداولة مع استبعاد أثر الخسائر المحتملة"². وهذا معناه أن مبلغ المؤونة يوجه لمقابلة جزء الديون التي تخاطر المنشأة بعدم تحصيلها كلياً أو جزئياً، مما يجعل عملية تحصيلها غير أكيدة، كما أن جانب عدم التأكد بشأن تحصيل هاته القروض ناجم عن ظروف معينة كالإفلاس، عدم قدرة المدين على الوفاء بديونه، صعوبات سداد العملاء للمبالغ المستحقة عليهم، نزاع³. وأشار (فالتز) إلى أن

¹ فالتر ميجس، مرجع سبق ذكره، ص 470

² رشا الغول مرجع سبق ذكره، ص 45.

³ Joseph Antoine et al, op. cit, p : 250.

مؤونة الديون المشكوك في تحصيلها هي حساب مقابل لأصل معين (contra-asset)، أو حساب تقييم ذو رصيد دائن يطرح شكليا من حساب العملاء في الميزانية¹.

تأسيسا على ما سبق، يتّضح أن مؤونة الديون المشكوك في تحصيلها يتم تكوينها استنادا لأساس التحفظ المحاسبي وهذا لأنها تتعلق بمواجهة خسارة عن العميل غير مؤكدة ومتوقعة. وهنا يجب التوضيح بأن الديون المشكوك في تحصيلها لا يوجد دليل قاطع لاعتبارها ديونا معدومة بشكل نهائي²، حيث أن المنشأة تتخذ عدة إجراءات لتحصل ديونها من المدينين كالرسائل البريدية، المكالمات والإجراءات القانونية، وعندما تستنفذ جميع الإجراءات ويتبين عدم قدرتها على تحصيل مبالغ الديون، تتخذ قرار شطب هذه الديون وإدراجها ضمن فئة الديون المعدومة. لذا فإن هذه الديون خلال الدورة هي ديون مفقودة بشكل نهائي بسبب العسر المالي المثبت في حق المدين، مما يبرّر ضرورة إرجاع قيمتها للصفر بتاريخ الجرد³.

لقد تم تحديد المعالجة المحاسبية لخسائر حسابات العملاء في القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، حيث جاء فيه: "عند إثبات خسارة القيمة عن حسابات الغير، يتم تقييدها في الجانب الدائن للحسابات (49: خسائر القيمة عن حسابات الغير). في المقابل يتم القيد في الجانب المدين لحسابات التكاليف (مخصصات خسائر القيمة)، ويضبط حساب خسارة القيمة المتعلق بكل حساب للغير في نهاية كل سنة مالية. وعند حلول أجل سداد الدين الذي كان موضوع الخسارة في القيمة، فإن الخسارة المثبتة سابقا ترصد عن طريق القيد في الجانب الدائن من الحساب (78: الاسترجاعات عن خسائر القيمة والمؤونات) وعندما يتّضح أن الدين غير قابل للاسترداد تقيّد خسارة القيمة في مبلغ الدين ويقىّد الفارق المحتمل في الحساب (654: خسائر عن الحسابات الدائنة غير قابلة للتحصيل⁴. في ضوء ما تم عرضه يمكن إدراج الجدول التلخيصي التالي والذي يظهر مؤونات الأصول المكونة في إطار سياسة التحفظ المحاسبي:

جدول رقم (2-3): مؤونات تدني قيم الأصول في إطار سياسة التحفظ

الأصل المقيّم	المؤونة المكونة
المخزونات	مؤونة تدني أسعار المخزون
الأوراق المالية	مؤونة تدني أسعار الأوراق المالية
المدينون	مؤونة الديون المشكوك في تحصيلها

المصدر: من إعداد الباحثة

¹ فالتر ميجس، مرجع سبق ذكره، ص 494.

² Joseph Antoine et al, op. cit, p: 250.

³ Ibid, p : 249.

⁴ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قرار 26 جويلية 2008، مرجع سبق ذكره، ص ص 70-71.

ثانيا: مؤونات متعلقة بالخصوم

يكون هذا النوع من المؤونات على مستوى المنشأة لمواجهة الالتزامات المؤكدة والمحتملة. وفيه نميز بين المؤونات المكونة في إطار الخصوم الجارية، وتلك المكونة في إطار الخصوم غير الجارية.

أ. مؤونات الأخطار والأعباء (الخصوم غير الجارية)

يتم تكوين هذه المؤونات عملا بسياسة التحفظ المحاسبي في نهاية الدورة، وهذا لتغطية المنشأة ضد الأخطار أو الأعباء الناتجة عن أحداث مرتبطة بنشاط الاستغلال وتحققت أو في طريقها للتحقق، بمعنى أن تحققها غير مؤكد¹. ويرى الباحث (Joseph) أنها: "المؤونات التي تكون بغرض تغطية الخسائر وأعباء المنشأة المحددة حسب طبيعتها بوضوح، ولكن في نهاية الدورة قد تكون محتملة أو أكيدة ويقتى مبلغها غير محدد"². أي أن مؤونات الأخطار والأعباء تسجل مبالغ الديون التي تعرض طابعا عشوائيا سواء على مستوى تحققها أو على مستوى مبلغها، وقبل حدوث الخطر أو تحقق المصروف، وتعتبر كعنصر من عناصر ذمة المنشأة الشبيهة إن صح القول بالأموال الخاصة، وتكونها لا بد وأن يستجيب لمعايير الحيطة والحذر وحسن النية والصدق، وبناء على طرق تحددها المنشأة، كما أنها لا تتعلق بنتيجة الدورة المالية. وتستجيب مؤونة الأخطار والأعباء لثلاثة شروط جوهرية تستدعي تشكيلها هي³:

← الخطر أو العبء لا بد وأن يكون محددًا في موضوعه.

← تحقق الخطر أو العبء ليس مؤكدا، لكن هناك أحداث وقعت أو في طريقها للحدوث تجعله محتملا.

← آجال خروج الموارد ومبلغها ليست معروفة بدقة، لكن يمكن تقديرها بشكل كافي.

هذه المؤونات لها أهميتها خاصة على المستوى المالي، حيث تلعب دورا أساسيا في إعداد ميزانية المنشأة. فالمبالغة في تقديرها يقود لتقليص مقدار الربح، والتقليل من قيمتها يمكن أن يولد تضخيما ظاهريا أو مصطنعا لنتيجة المنشأة الضعيفة. وبذلك فهي تسمح بحجب الحقائق الخاصة بالمنشأة وتغيير ظاهر الميزانية⁴، ويقتى الهدف الأساسي من تكوين هذا النوع من المؤونات على مستوى الخصوم هو الاحتياط لعبء محتمل، وبالتالي تجنب تحميل الدورات المستقبلية للمنشأة بالأعباء المحتملة الصادرة عن قرارات أو أخطار تظهر خلال الدورة الحالية. بهذا المعنى فهي تشكل ديونا محتملة والتي مبلغها وتاريخ استحقاقها غير أكيد وتظهر بطابع الاحتياطات من خلال السماح للمنشأة بتشكيل سيولة موجهة لسداد الأعباء المستقبلية المحتملة.

في إطار النظام المحاسبي المالي تدرج مؤونة الأخطار والأعباء ضمن الحساب (15) لأنها من ضمن عناصر الخصوم غير الجارية، وتمت الإشارة إليها في المادة (125) الفقرة الأولى من قرار 26 جويلية 2008، حيث جاء فيها: "مؤونات الأعباء هي خصوم يكون استحقاقها أو مبلغها غير مؤكد، تدرج في الحسابات في الحالات التالية:

← عندما يكون لكيان التزام راهن (قانوني/ ضمني) ناتج عن حادث مضي.

← عندما يكون من المحتمل أن يكون خروج موارد أمرا ضروريا لإطفاء هذا الالتزام.

¹ Cyrille Mandou, op. cit, p :74

² Joseph Antoine et al, op.cit, p281

³ Guide comptable et budgétaire des provisions pour risque et charges, bureau El -1/3, comité de fiabilité des comptes locaux, octobre 2015, p :4, disponible sur site (www.collectivites-locales-gouv.fr), vu le 12.05.2016.

⁴ Cyrille Mandou , op. cit, pp :73- 74

← عندما يمكن تقدير هذا الالتزام تقديرا موثوقا منه¹.

وفي نفس المادة ضمن الفقرة (3) بيّنت أن المبلغ المدرج في الحسابات على سبيل مؤونات الأعباء في نهاية السنة المالية هو أفضل تقدير للنفقات الواجب تحمّلها حتى تلاشي الالتزام المعني، وتكون المؤونات محلا لتقدير جديد عند إقفال كل سنة مالية. وعموما تتمثل المؤونات الفرعية التي تنضوي تحت حساب مؤونة الأخطار والأعباء في: مؤونات المعاشات والالتزامات المماثلة، مؤونات الأعباء الضريبية، مؤونات عمليات الإصلاح والصيانة الكبرى، مؤونات أخطار وأعباء كبرى.

تجدر الإشارة إلى أن النظام المحاسبي المالي يتفق إلى حد كبير مع المعايير المحاسبية الدولية في معالجة هذا النوع من المؤونات والمذكورة في المعيار (IAS37)، كما أن تصنيف هذه المؤونة يقع ضمن الخصوم غير الجارية بسبب أن تحقق الأعباء المرتبطة بها قد يكون بعد فترة تتجاوز السنة، وفي حالة تحقق الأعباء التي كونت من أجلها يتم ترصيد حساب المؤونة مباشرة. إضافة إلى ذلك، يتم استخدام مؤونة الأخطار والأعباء لتوزيع العبء الذي ليس له طابع السنوية، لكن يمتد لعدة سنوات أو دورات محاسبية، وتسمّى عندئذ "مؤونة الأعباء الواجب توزيعها على عدة سنوات". هذه الأخيرة تتعلّق بالأعباء المتوقّعة والهامة مثل: تكاليف عمليات الصيانة الكبرى أو المراجعات الضخمة، والتي لا يمكن لدورة نشاط واحدة أن تتحمّلها. فضلا عن ذلك، توجّه المؤونة تحديدا لتغطية أعباء الاستغلال المهمة، والتي يكون موضوعها واحد وهو التسيير الجيّد للتجهيزات وصيانتها بدون تمديد دورة حياتها فوق المدة المتوقعة في البداية. كما أن المصاريف الطارئة المرتبطة بعقود الصيانة لا تدخل ضمن وعاء هذه المؤونة². إن المبرّر الجوهرى لهذه المؤونة يتمثّل في أن أهمية المبلغ المتعلّق بأعمال الصيانة والإصلاح يمنع - في ظل تطبيق مبدأ الاستقلالية الدورات المحاسبية - تحميل تكلفتها لنتيجة دورة واحدة وهي دورة الانجاز³.

ب- مؤونة الخصوم الجارية

بموجب قرار 26 جويلية 2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة والكشوف المالية، عند إقفال حسابات الخصوم التي يكون مبلغها غير مؤكّد ومن المحتمل أن يقع استحقاقها خلال 12 شهرا، تكون موضوع تسجيل محاسبي في الجانب الدائن من الحساب (481: مؤونات الخصوم الجارية) عن طريق القيد في الجانب المدين لحساب التكاليف (68: مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة)، ويتم استرداد المؤونة إذا تبين أنه لا مبرّر لوجودها⁴.

بعد عرض أنواع المؤونات التي يجرى تكوينها بموجب تطبيق سياسة التحفظ، يمكن القول بأن المؤونات عنصر مهم وأساسي من عناصر القوائم المالية، حيث أن تكوينها يعد إلزاميا لأنها تنطوي على مواجهة خسائر وأعباء محتملة أو مؤكدة، ولأنها ترتبط بحالات عدم التأكد التي تقود المحاسبين للاحتياط من هذه الخسائر. ونظرا لأهميتها فإن تقييمها بمبالغ غير دقيقة ينتج أثرا سلبيا على القوائم المالية، فتكوينها بمبالغ أقل مما يجب أو عدم تكوينها ينتج عنه أرباحا محاسبية مبالغ فيها بمقدار ما لم يتم تكوينه. بالمقابل فإن المبالغة في تكوينها يخفّض من الربح أو يرفع من الخسارة بحساب النتائج بمقدار الجزء المبالغ فيه، ويصنّف على أنه تحيز في القياس المحاسبي غير مرغوب فيه وخروج عن التطبيق السليم لأساس التحفظ. وكل ذلك يجعل من الميزانية مضلّلة ولا تعكس حقيقة المركز المالي

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، مرجع سبق ذكره، ص 14.

² Guide comptable et budgétaire des provisions pour risque et charges, op.cit, p :4.

³ Joseph Antoine et al, op.cit, p :287

⁴ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، مرجع سبق ذكره، ص 70.

للمنشأة. واستناداً لوجهة نظر (يوسف) فإن على المحاسب التأكد من أن المبلغ المتعلق بالمؤونات قد تم تخصيصه بشكل كاف حسب الغرض الموجه إليه، فالزيادة غير الضرورية تنتج احتياطي سري (مستتر) وظهور الأصول المرتبطة بها بأقل من قيمتها الحقيقية، كما تتأثر مكانة المنشأة وسمعتها في السوق، حيث أن المبالغة في التقدير ينقص من مقدار الأرباح المحاسبية، مما ينعكس على القيمة السوقية للأسهم في السوق، و ينعكس بطبيعة الحال على قدرتها الاقتراضية وجذب المستثمر. من جانب آخر وعلى العكس من ذلك، فإن النقص في قيمة المؤونات يترتب عليه عدم بقاء رأس المال سليماً¹. وفي جميع الأحوال فإن المبالغة أو التقييم المتدني لمبالغ المؤونات المشكّلة يجعل من القوائم المالية غير حقيقية ولا تعبر بصدق عن حقيقة النتائج.

المطلب الثالث: تكوين الاحتياطات في إطار سياسة التحفظ المحاسبي

أكدت بعض الدراسات التي على أن مفهوم التحفظ المحاسبي يقتضي التعامل الحذر لأخذ كل حالات عدم التأكد والمخاطر المتوقعة في المستقبل والمتعلقة بنشاط المؤسسة بعين الاعتبار، مما يوضح أنه في ظروف الشك يجب على المحاسب الاحتياط للخسائر والالتزامات الطارئة في المستقبل، وتكوين مبالغ احتياطية جاهزة لمواجهة هذه الحالات العرضية. وبما أن الاحتياطات يتم رصدها لمقابلة أحداث متوقعة وغير مؤكدة التحقق لكن من الممكن تحديد قيمتها، فهي تكون بموجب سياسات تحفظية تنتهجها المنشأة في ظروف معينة. لذا يمكن القول بأن الاحتياطات على اختلاف أنواعها قد ظهرت في المجال المحاسبي كنتيجة لممارسة سياسة التحفظ.

1- المفهوم المحاسبي للاحتياطات

إن الاحتياطات لها أهمية بالغة على مستوى المنشأة وعلى مكانتها في السوق، الأمر الذي جعل المشرع يتدخل من خلال القوانين والتشريعات المختلفة لتحديداتها، وهذا لإعطاء المنشأة وكذا دائنيها حماية إضافية من أثر وقع الخسائر المحتملة. فهي بهذا المنظور تعتبر مبالغ يجري حجزها من الأرباح المحققة، ويتم تكوينها طبقاً للأحكام التشريعية، التنظيمية، القانونية، أو التعاقدية. وقد وضّح معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي أن لفظ الاحتياطي يستخدم في الغالب للدلالة على المبالغ المحتجزة من الأرباح الصافية لمقابلة أغراض معينة أو لتحقيق أهداف محددة².

أولاً: تعريف الاحتياطات

لقد جرى تعريف الاحتياطي من وجهة النظر المحاسبية من قبل العديد من الباحثين والكتّاب، وفيما يلي عرض لأهم التعاريف:

- الاحتياطي هو "المبالغ المحتفظ بها لتغطية التزامات محتملة، أي الالتزام الذي لم يتبلور بعد، أو لمتطلبات قانونية والناشئة عن رأسمال المساهمين أو عن مساهمات الأعضاء ومن الفائض المتراكم. وتشكّل الاحتياطات جزءاً من الأموال المملوكة عكس المخصصات التي تدعم المطلوبات المترتبة على الشركة لجهات أخرى غير المساهمين والملاك"³.
- وتعزّف الاحتياطات على أنها: "أرباح مخصّصة بشكل دائم للمؤسسة ما لم يصدر قرار مخالف من طرف الأجهزة المختصة"⁴.

¹ يوسف محمد جربوع، سالم عبد الله، المخصصات والاحتياطات والمشاكل الناجمة عن استخدامها وموقف مراجع الحسابات الخارجي المستقل منها، المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، ع 19، 2003، ص4. متوفر على الموقع (www.ascasociety.org)، بتاريخ 2017.02.05.

² جميل حسن النجار، مدى استخدام الاحتياطات السرية كأداة لإدارة الأرباح بهدف التأثير على نسبة كفاية رأس المال والقيمة السوقية: دراسة تطبيقية على شركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين، مجلة الاقتصاد والأعمال، الجامعة الإسلامية غزة، مج 25، ع4، 2017، ص7.

³ مايكل هيفمان، كريج شوريرين، المنهج الأساسي لمشرّي التأمين: كفاية رأسمال والملاحة المالية، الجمعية الدولية لهيئات الإشراف على التأمين، رقم 24، 2004، ص05.

⁴ Herve jahier, pascal lépine, comptabilité approfondie et révision, édition ellipses, paris 1999, p :275.

- كما عرّفنها (Amel) ضمن مصطلح أموال احتياطية كالتالي: "هي أموال تقوم الشركات برصدها لمواجهة نفقات طارئة"¹.
- ويوضح (الواعظ) جوهر هذا المفهوم المحاسبي بتقديم مبررات تكوينه من خلال التعريف التالي: "الاحتياطيات هي مبالغ محتجزة من الفائض الذي يظهره حساب النشاط الجاري بعد مقابلة الموارد بالاستخدامات، وهذا تحقيقاً لأهداف معينة كتمكين المنشأة من تجاوز المخاطر والخسائر في المستقبل، فضلاً عن تعزيز استقلالها المالي من خلال قيامها بتمويل استثماراتها المختلفة بأموالها الخاصة"².
- كما تعتبر احتياطيات المؤسسة جزءاً من خصوم ميزانيتها، تتم تغذيتها سنوياً عبر الأرباح المحققة غير الموزعة، ولها دور أساسي في دعم الصلابة المالية للمنشأة، ويجري تكوينها تحسباً للأخطار المتعلقة بنشاط الاستغلال³.

في ضوء ما تم عرضه من وجهات نظر الكتاب والباحثين، يتضح بأن الاحتياطيات هي عبء على الأرباح المحاسبية الصافية للشركة في سنة مالية محددة تقوم المنشأة بتكوينها بناء على سياساتها وخططها المسطرة في ضوء التوقعات المستقبلية للأحداث أو تطبيقاً لقوانين سارية. ولتكوينها يحتجز جزء من هذه الأرباح بدلاً من توزيعها وهذا بغرض تعزيز المركز المالي أو لمواجهة خسائر محتملة الحدوث لاحقاً، من خلال دعم الموقف المالي للمنشأة خشية وقوع مخاطر قد تهددها في المستقبل القريب. وبالنظر لطبيعتها، فإن تحديداتها يرتبط بشكل كبير بنتيجة المنشأة وتعد ملكاً لها، كما تعتبر أحد عناصر حقوق الملكية وتظهر في الميزانية ضمن جانب الخصوم، تكونها المنشأة لحماية نفسها ضد أي طارئ ناجم عن ظروف خارجية غير متوقعة وتعزيزاً لاستقلالها المالي بشكل دائم. كما تشكل فائدة للدائنين بزيادة ضمانهم وتعزيز ثقتهم بالمنشأة.

لقد أشار المشرع الجزائري لمفهوم الاحتياطيات من الناحية المحاسبية من خلال القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، حيث نص على أن الاحتياطيات هي مبالغ: "تقيد في الجانب الدائن للحساب (106: احتياطيات) وهي من حيث المبدأ أرباح مخصصة بشكل دائم للكيان ما لم يصدر قرار مخالف من الأجهزة المختصة، ويقيد في الجانب المدين للحساب (106) من المدحجات برأسمال ما يتم توزيعه على الشركاء، ما يتم اقتطاعه من أجل اهتلاك الخسائر". وتمثل أيضاً: "حصص النتائج الصافية التي يحتفظ بها الكيان"⁴. وأشار المشرع إلى أن الأعباء المحتملة بفعل أحداث طرأت يترتب عنها تكوين الاحتياطيات، مما يعكس جانباً من ممارسة التحفظ.

بناء على ذلك فإن الاحتياطيات بمفهومها المحاسبي الواسع، مبالغ يجري احتجازها وتكون تحت تصرف المنشأة باستمرار دون أن يتم توزيعها أو إضافتها لرأس المال، إلا إذا قرّر مجلس الإدارة عكس ذلك بموجب نص خاص. لذا فهي أموال موجهة لدعم القدرة المالية للمنشأة، وهذا باكتسابها لأكثر قدر ممكن من اليسر المالي والاستقلالية المالية تجاه الغير، وكذا التصدي للأحداث العرضية المفاجئة والمحتملة في المستقبل، إلى جانب امتصاص الخسائر المحققة في دورات سابقة.

ثانياً: الأهمية الاقتصادية والمالية لتكوين الاحتياطيات

بشكل عام، يجري تجنب جزء من الأرباح الصافية المحققة خلال الدورة المحاسبية في شكل احتياطيات بالنظر لأهميتها المالية والاقتصادية، سواء بالنسبة للمنشأة أو بالنسبة للغير، خاصة الدائنين. ويمكن إدراج هذه الأهمية في النقاط التالية:

¹ Amel Amor. R, op. cit, p :467.

² طالب الواعظ رزاق نور عمران، النظام المحاسبي الموحد وتطبيقاته في الوحدات الاقتصادية، ط1، الدار النموذجية للنشر، بيروت، 2011، ص230.

³ Que sont les réserves d'une entreprise, 31.03.2014, disponible sur site www.expert-comptable.com, vu le 15.05.2016.

⁴ القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، مرجع سبق ذكره، ص ص53-89.

- تندرج الاحتياطات ضمن فئة الأموال الخاصة، لذا فإن توظيف جزء من الأرباح في شكل احتياطات يسمح بتنميتها، وهو ما يحسّن من هيكل الميزانية وحساب مختلف نسب التحليل المالي.
- يجرى تغذيتها من صافي الأرباح من أجل مواجهة الطوارئ، فهي بجميع أنواعها المعروفة تعتبر اقتطاعا مباشرا من أرباح المنشأة وينسب تعيينها القوانين والتشريعات في الدولة¹.
- تستعمل الاحتياطات كآلية للتصدي للأحداث المتوقعة، فأحيانا يجرى استغلال الاحتياطي الاختياري برسمته ليصبح جزءا من رأسمال المؤسسة في حالة صدور قرار رفع رأسمالها، أو سداد بعض الالتزامات الطارئة.
- تشكّل هامش أمان مالي، وعلى عكس توزيع الأرباح، فإن قرار تخصيص جزء أو كل النتيجة الصافية المحققة في شكل احتياطات لا ينجم عنه تدفق من الخزينة².
- إن تحقيق نتيجة أعمال خسارة في سنة من السنوات يتم امتصاصها عبر احتياطي هام.
- إمكانية تسديد القروض طويلة الأجل مثل: قروض السندات، وبالتالي تعزيز ثقة الأطراف الممولة للوحدة الاقتصادية.
- يمكن للوحدة الاقتصادية استخدام مبالغ الاحتياطات المجمّعة واستغلالها في المحافظة على استقرار أسهمها في الأسواق.

2- أنواع الاحتياطات المكوّنة

هناك العديد من أنواع الاحتياطات التي يتم تكوينها على مستوى المحاسبة لأغراض محددة، منها الاحتياطي النظامي (المقنن)، الاحتياطي التأسيسي، الاحتياطي التعاقدية، واحتياطات أخرى قد يتم تخصيص مبالغها إذا دعت الظروف التي تعمل فيها المنشأة إلى ذلك. جميع هذه الاحتياطات المذكورة يتم تغذيتها بكل حرية استنادا لقرارات الشركاء، عكس الاحتياطي القانوني والذي يكتسب صفة الإلزام في تكوينه³. فالمنشأة عند تحقيق نتائج إيجابية، بإمكانها الاختيار بين تخصيصها لحساب الاحتياطي: القانوني، النظامي، الاختياري، الترحيل من جديد، أو توزيعها في شكل أرباح.

توجد معايير عديدة لتصنيف الاحتياطات منها: معيار الإلزام، الهدف، الإفصاح، معيار المصدر... الخ، لكن مهما تعدّدت هذه المعايير هناك بعض التداخل فيما بينها، لذا ولتجاوز هذا التداخل سنركّز على ذكر الاحتياطات التي يتم تكوينها بموجب سياسة التحفظ.

أولا: الاحتياطي القانوني

تتعلّق الاحتياطات بكل بساطة بجزء الأرباح المعاد استثمارها من طرف الشركات، حيث تمثل نتائج السنوات المالية السابقة التي لم يجر توزيعها على الشركاء. فإذا كانت النتيجة الصافية بعد مبلغ الضريبة موجبة يجب تخصيص ما نسبته على الأقل (5%) من النتيجة الصافية لتغذية حساب الاحتياطي القانوني لغاية بلوغ نسبة 10% من رأسمال الاجتماعي⁴. بالمقابل إذا لم يتم تحقيق أرباح صافية في الدورة، فلا ضرورة من تغذية حساب الاحتياطي القانوني. يعتبر هذا الاحتياطي من أهم الاحتياطات الواجب تكوينها، وعنصرا من

¹ أنواع الاحتياطات، جريدة المحاسبين، متوقّر على الموقع (www.aliahmedali.com)، تاريخ الاطلاع 2016.05.15.

² Les réserves en trois questions, 15 aout 2016, disponible sur site (www.creer-gérer-entreprendre.fr),

³ Marie-laure Bouchet, qu'est-ce que la réserve légale en comptabilité, 26-04-2016, disponible sur site (www.expert-comptable-tpe.fr), vu le 15-05-2016.

⁴ Marie-laure Bouchet, op.cit.

عناصر الخصوم وموردا هاما للمنشأة، حيث يمثل الأموال التي تحتجز من الأرباح طبقا لنص قانوني متعلق بتنظيم أعمال الشركات في الدولة، يكون بهدف مواجهة الخسائر غير العادية التي يمكن أن تواجهها المنشأة نتيجة ظروف غير متوقعة¹.

استنادا لما سبق يتضح الطابع الإلزامي لتكوين هذا الاحتياطي، حيث فرضت معظم التشريعات في مختلف الدول على شركات المساهمة ضرورة تكوين مال احتياطي يعود بالفائدة على الشركة وعلى الغير على حد سواء. فالشركة يجب أن يكون لها بعد نظر من خلال ادخار جزء من الأموال المتحققة في سنوات الرخاء والربح، تحسبا لما قد يصيبها من أزمة مالية اقتصادية في السنوات اللاحقة. وبهذا الشكل فهي تضمن مكانتها وحقوق دائنيها وكذا المحافظة على رأسمالها. وبالنسبة للشركات الملزمة بتكوينه يوضح (Hervé) أن هذا الاحتياطي نص عليه القانون الخاص بالشركات، فهو احتياطي رأسمالي غير قابل للتوزيع على المساهمين ويكون من طرف شركات الأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة، أين تقتطع نسبة 5% من الأرباح إجباريا وتخصص في حساب الاحتياطي القانوني. وبالتالي فهو غير موجود في شركات الأشخاص، حيث تشكل الأملاك الخاصة للشركاء ضمانا كافيا للغير². وبما أن المبالغ الموجهة لحساب الاحتياطي القانوني هي إجبارية، فالهدف من تكوينها هو تحفيز المؤسسات على تقوية الجانب المالي لها، ورغم النسبة الرمزية (10%) من رأس المال الاجتماعي كحد أقصى) يسمح هذا الاحتياطي برفع الأموال الخاصة للشركة، مما يشكل ضمانا حقيقيا وهامش أمان للشركاء والدائنين³. أي بتعبير آخر وجد الاحتياطي القانوني لحماية ودعم رأسمال الشركة وضمان ثباته، إلى جانب ضمان حقوق الدائنين وزيادة هذا الضمان. لذلك عند اقتطاع مبالغ الاحتياطي يجب مراعاة:

❖ أن يعاد إلى رصيد الاحتياطي القانوني ما أخذ منه في حالة تحقيق أرباح في السنوات المقبلة، في حالة إذا ما قل عن الحد الأدنى المطلوب.

❖ يحسب هذا الاحتياطي الإلزامي قبل أي احتياطي آخر، وقبل إجراء أي توزيع للمساهمين.

❖ إذا تم تحقيق نتيجة خسارة في السنة المالية السابقة، فلا بد وأن يجري خصمها من أرباح السنة الحالية، إما جزئيا أو كليا حسب حجم الخسارة ومقدار الأرباح المحققة.

ثانيا: الاحتياطي النظامي

يسمى كذلك بالاحتياطي التأسيسي، يتمثل في المبالغ التي يجري حجزها من الأرباح الصافية وفقا لما ينص عليه القانون الأساسي للشركة، ويسمى بالاحتياطي النظامي نسبة لنظام الشركة. هذا الاحتياطي يتم تحديد طرقه في القوانين الأساسية للشركة وللشركاء الخيار فيما يتعلق بالتخصيص السنوي⁴. وتتم تغذية رصيده وفق ما تم تحديده في القوانين الأساسية، حيث يمكن في حالة عدم ذكرها في النظام الأساسي للشركة عند التأسيس، تقرير الاحتياطات التي تراها ضرورية كلما دعت الحاجة إلى ذلك بإدخالها لنظام الشركة، وعادة ما يتم تشكيل هذا الاحتياطي لمواجهة الحالات التي تحددها الشركة.

¹ شرح كامل للاحتياطات، مدونة المحاسب العربي، متوفر على الموقع (www.arabcc-dirblogspot.com)، تاريخ الاطلاع 2016.05.15.

² Hervé jahier, et al, op,cit, p: 275.

³ Marie-laure Bouchet ,op. cit.

⁴ La réserve légale d'une société, disponible sur site (www.L-expertcomptable.com), vu le 16.05.2016.

ثالثاً: الاحتياطي الاختياري

هو احتياطي يمكن إنشاؤه عند اجتماع الجمعية العامة للمساهمين أو الشركاء، تتم تغذية رصيده وفقاً لموافقتهم عند تخصيص النتيجة. إلى جانب الاحتياطيات السابقة، يمكن للقوانين الأساسية للشركة أن ترخص للجمعية العامة تخصيص جزء أو كل الأرباح الصافية المحققة لتكوين احتياطيات أخرى: مثل احتياطيات تعاقدية، احتياطيات غير عادية، احتياطيات عامة وغيرها. وهذا يرجع لسياسة الشركة والظروف التي تواجهها والأهداف التي تسعى لبلوغها. إن جميع الاحتياطيات المذكورة سابقاً هي احتياطيات معلن عنها في ميزانية الشركة ويتم الإفصاح عن قيمتها، لكن من جانب آخر، توجد احتياطيات لا يفصح عنها وتسمى بالاحتياطيات السرية وهو ما سنتناوله في العنصر الموالي.

رابعاً: الاحتياطي السري

الاحتياطيات السرية هي في الغالب مفهوم غامض لأنها احتياطيات غير معلنة وغير ظاهرة في دفاتر المنشأة، لكن يمكن استنتاجها بواسطة مجموعة من الأدلة والقرائن. فهي لا تظهر في الميزانية ولا يظهر لها حساب بالدفاتر، حيث تنشأ عن اتباع أسلوب محاسبي يتنافى مع المبادئ المحاسبية. وتمثل من جانب آخر أرباحاً مستترة تحققت بواسطة زيادة الخصوم المعلنه من خلال زيادة النفقات، أو تقليل الأصول المعلنه من خلال تخفيض الإيرادات¹، أو تتبع الشركة طرقاً ملتوية غير واضحة وصریحة لعدم إظهارها. كما تنشأ نتيجة استخدام الإدارة لوسائل تؤدي لإظهار حقوق المساهمين في الميزانية بأقل من قيمتها الحقيقية². هذه الاحتياطيات غالباً ما تلجأ إليها الإدارة وتسيئ استخدامها بهدف تحسين الربحية أو تقليل الخسائر أو إجراء توزيعات على المساهمين، وصرف مكافآت للإدارة لا تستند على نتائج أعمال فعلية.

أ- أهداف تكوين الاحتياطيات السرية

إن المنشأة التي يظهر لديها أرباحاً خفية غير ظاهرة وغير معلن عنها في الميزانية تسعى لتحقيق ما يلي³:

- التهرب من دفع ضرائب على الأرباح الفعلية.
- إخفاء بعض الأرباح عن المساهمين الذين يسعون لتحقيق مصلحة عاجلة تتمثل في الحصول على أرباح مرتفعة وبيع الأسهم بسعر مرتفع.
- عدم اطلاع المنافسين على حقيقة الوضع المالي للمنشأة.
- فرصة التلاعب بمالية المنشأة من طرف مجلس الإدارة، حيث إذا قلت الأرباح الموزعة تنخفض أسعار الأسهم في السوق المالي، وبميل بعض المساهمين إلى بيع أسهمهم خوفاً من انخفاض متزايد. الأمر الذي يشجع أعضاء مجلس الإدارة على شراء هذه الأسهم وأخذ نصيبها من الأرباح السرية لأنفسهم. وهذا يعني حرمان المساهمين من استيفاء نصيبهم من الأرباح الحقيقية.

¹ جميل حسن النجار، مدى استخدام الاحتياطيات السرية كأداة لإدارة الأرباح بهدف التأثير على نسبة كفاية رأس المال والقيمة السوقية، مرجع سبق ذكره، ص 7.

² مدونة المحاسب العربي، مرجع سبق ذكره.

³ جميل حسن النجار، مرجع سبق ذكره، ص 8.

ب- أنواع الاحتياطات السرية:

تتنوع الاحتياطات السرية التي يمكن أن تظهر في فترة ما وفقا لنوايا الإدارة والمعالجات والطرق المحاسبية المعتمدة، حيث نميز بين¹:

1- احتياطات سرية غير مقصودة: هي تلك الاحتياطات التي لا تكون الإدارة سببا في تكوينها، إنما تنشأ بفعل الظروف

المحيطة بالمنشأة مثل: استمرارها في استغلال الأصول الثابتة بعد اهتلاكها دفترها، التضخم الذي يؤدي إلى ارتفاع القيمة السوقية لأصول المنشأة. إضافة لمعالجة المصاريف الرأسمالية على أنها مصاريف إيرادية وعدم الاعتراف بالأصول غير الملموسة.

2- احتياطات سرية مقصودة: هي تلك الاحتياطات التي تكون الإدارة سببا في تكوينها مثل: المغالاة في نسبة الاهتلاك عمدا،

تضخيم قيم الالتزامات، المبالغة في قيم الاحتياطات والمخصصات.

ج- طرق تكوين الاحتياطات السرية

نظرا لحساسية الاحتياطات السرية وكونها مبالغ خفية غير مفصح عنها ولا يعلم بها إلا فئة قليلة في المنشأة، كأعضاء مجلس الإدارة ومن هم على قمة الهرم الإداري التنفيذي، فإنه توجد طريقتان أساسيتان في تكوين الاحتياطات السرية منها ما يتعلق بالأصول ومنها ما يتعلق بالالتزامات وهي²:

1- إظهار الأصول بأقل من قيمتها الحقيقية والذي يمكن أن يتحقق من خلال:

- ✓ الخلط بين النفقات الإيرادية والنفقات الرأسمالية الأمر الذي يؤدي إلى معالجة النفقات الرأسمالية على أنها نفقات إيرادية.
- ✓ المغالاة في تقدير أقساط الاهتلاك وبالتالي اهتلاك الأصول قبل انتهاء عمرها الإنتاجي.
- ✓ المغالاة في مخصصات الأصول المتداولة كمخصص الديون المشكوك في تحصيلها.
- ✓ تخفيض قيم المخزون السلعي واستثمارات الأوراق المالية عن قيمتها الحقيقية.
- ✓ اهتلاك النفقات الإيرادية المؤجلة في فترة حدوثها بدلا من ظهورها كأصل في الميزانية تستفيد من خدماته لعدة دورات.
- ✓ التحفظ الشديد في تقييم بعض الأصول المتداولة.

2- إظهار الالتزامات بأكثر من قيمتها الحقيقية من خلال:

- المغالاة في تقدير الالتزامات عن طريق تضخيم قيم الالتزامات المتوقعة، وبالتالي يتم تكوين مخصصات مبالغ فيها.
- عدم ترحيل أرصدة المخصصات التي استنفدت أغراضها إلى الاحتياطات، ومن ثم يجب أن تظهر ضمن حقوق الملكية.

ومن الأمور التي يمكن أيضا أن تؤدي لوجود الاحتياطات السرية نذكر:

- إطفاء المصاريف الرأسمالية مرة واحدة من الأرباح، أو على عدد من السنوات أقل من تلك السنوات التي تنتفع بالمصاريف.
- إثبات الأصول الثابتة بأقل من قيمتها الفعلية.
- إظهار مطلوبات وهمية غير موجودة أصلا

¹ جميل حسن النجار، مرجع سبق ذكره، ص 8.

² المرجع السابق، ص ص 9-10.

- تأخير الاعتراف بالإيرادات.

بإمعان النظر في الحالات المذكورة، فإنها تشير لجوهر سياسات التحفظ المحاسبي، مما يؤكد أن من بين الانتقادات الشائعة لسياسة التحفظ هو أنه يساعد على خلق احتياطات سرية، وبالتالي يتيح فرصة التلاعب بالأرقام المحاسبية. وفي سياق ذلك أشار (الرشدي) في دراسته حول تقييم سياسة التحفظ، إلى أن وجود الاحتياطات السرية نتيجة لممارسة التحفظ المحاسبي يترتب عليه أثراً سلبياً على بيئة المعلومات وانخفاض جودة الأرباح وصعوبة إجراء التنبؤات، ومن ثم إعداد تقارير مالية مضللة تؤثر على دقة قرارات المستخدمين ومنهم المراجعين والمستثمرين¹. وقد تضاربت الآراء حول تكوين الاحتياطات السرية ومدى الفوائد التي تحققها للمنشأة، فهناك تيار يعارض تكوينها على أساس أنها لا تتفق مع قواعد حوكمة الشركات وسياسة الإفصاح المحاسبي، حيث تؤدي بالمنشأة لحجب خسائرها المتوقعة لاحقاً، وينجر عنها قوائم مالية تفتقد لخاصية الثقة والملاءمة ولا تعكس حقيقة نتائج أعمال المنشأة، وبالتالي تضرر الأطراف ذات العلاقة بالمنشأة. زيادة على ذلك، هذا النوع من الاحتياطات يفتح المجال لممارسة إدارة الأرباح ويعد مصدراً لتعارض وتضارب المصالح بين الإدارة والملاك، كما يمكن لإدارة المنشأة أن تلجأ لاستخدام مبالغ الاحتياطي السري في تغطية الخسائر الناجمة عن سوء التسيير دون إظهارها في الحسابات.

وعلى النقيض من ذلك، يرى التيار المساند لتكوين هذا النوع من الاحتياطات أنها عامل مهم ومصدر أساسي لقوة المنشأة، لأنها تؤدي لرفع قدرتها على مواجهة المشاكل المتوقعة والأزمات المالية، وضمان استمرار نشاطها وسداد التزاماتها قبل تعرضها للإفلاس. كما تستخدم للمحافظة على نسبة توزيعات أرباح ثابتة عبر مختلف السنوات، عن طريق إجراء توزيع الأرباح المعتادة في السنوات التي تكون فيها الأرباح المحققة غير كافية، ولذا فإن هذه الاحتياطات تكتسي مزاياها المتعددة من انسجامها مع مضمون سياسة التحفظ المحاسبي. ولقد انتقد (عبيد) سياسة التحفظ من هذه الزاوية، حيث أشار موضحاً إلى أن زيادة درجة التحفظ المحاسبي لا ينجم عنه تخفيض ربح الشركة في الفترة الحالية فقط، إنما يؤدي كذلك لتكوين احتياطات مستترة يمكن لإدارة الشركة استغلالها في زيادة أرباح الفترات اللاحقة، خاصة في حال انخفاض معدل النمو في الاستثمارات في تلك الفترات².

فضلاً عن ذلك فإن الممارسات غير الثابتة عبر السنوات المختلفة أثناء تطبيق القواعد المتحفظة، خاصة في حالة نمو الاستثمارات سوف تؤدي إلى تكوين احتياطي سري غير ظاهر في الميزانية، يتضمن مبالغ غير مبررة لتضخيم الأرباح أو لتدنية قيم الأصول، ليس هذا فحسب، إنما تؤدي إلى مخصصات مبالغ فيها³. وبين كل من (Shivakumar, Zhang, Penman) أن تبني المنشأة لسياسة متحفظة يعني مقابلة الإيرادات في الفترة الحالية مع بعض المصاريف التي تخص الفترات اللاحقة، مما يؤدي لانخفاض الربح في الفترة الحالية وفي ذات الوقت تكوين احتياطات سرية⁴.

وحتى يتم تطبيق سياسة التحفظ المحاسبي على نحو سليم، فيجب ألا يؤدي اعتمادها في العمل المحاسبي إلى خلق احتياطات سرية أو مخصصات مبالغ في قيمتها بأكثر مما يجب. في هذا الإطار وردت إشارة لهذه الاحتياطات وعلاقتها بالتحفظ تحت مسمى الاحتياطات

¹ الرشدي ممدوح صادق محمد، مرجع سبق ذكره، ص36.

² إبراهيم السيد عبيد، مرجع سبق ذكره، ص 13.

³ رشا الغول، مرجع سبق ذكره، ص 54.

⁴ عبد الله ثعلب العتيبي، مرجع سبق ذكره، ص 21.

الخفية، وذلك بموجب المادة (14) من المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11، والتي جاء فيها: "... يجب ألا يؤدي تطبيق مبدأ الحيطة إلى تكوين احتياطات خفية أو مؤونات مبالغ فيها"¹. وهذا يفسر ضرورة ممارسة التحفظ بتعقل لتفادي ظهور هذه الاحتياطات.

المبحث الثالث: التحفظ المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية، لا تماثل المعلومات، القيمة العادلة

إضافة لما تم توضيحه حول الجوانب المحاسبية للتحفظ ودراسة مختلف آثاره على عناصر القوائم المالية، هناك اعتبارات محاسبية أخرى هامة، والتي يجب تسليط الضوء عليها وأخذها بعين الاعتبار لفهم صحيح لهذه السياسة. تتمثل هذه الاعتبارات في: المعايير المحاسبية الدولية، ظاهرة لا تماثل المعلومات، والقيمة العادلة.

المطلب الأول: التحفظ المحاسبي في إطار المعايير المحاسبية الدولية

لقد أدى الانتشار الواسع والكبير لاستخدام معايير المحاسبة الدولية إلى تغيير وجهة نظر الباحثين والأكاديميين لسياسة التحفظ المحاسبي. هذه الأخيرة على قدر أهميتها في الممارسات المحاسبية، يتم إتباعها في إعداد القوائم المالية من طرف المحاسب، خاصة في إطار النموذج الأوروبي. لقد جاءت المعايير المحاسبية الدولية بنظرة جديدة للتحفظ المحاسبي، فالجهات المصدرة للمعايير تميل إلى تبني معايير تتسم بالتحفظ، وهذا لتفادي احتمالات التعرض لأضرار تؤثر على سمعتها المهنية وعلى المجتمع نتيجة تضخيم قيم الأرباح والأصول²، مما يدل على أن إصدار المعايير المحاسبية يؤثر بشكل فعال على ممارسة التحفظ المحاسبي بالزيادة أو الانخفاض.

1- التحفظ المحاسبي على مستوى المبادئ والفروض المحاسبية

كما هو متعارف عليه، تمثل المبادئ المحاسبية الإطار الفكري للمحاسبة، فهي إطار عام يحكم الطرق والإجراءات المتبعة في إثبات العمليات المالية وإعداد القوائم المالية، وتعد تعميمات ومرشحات توجيهية عامة تتصف بالشمول والملاءمة، بينما تعرف الفروض على أنها: "استنتاج يعبر عن فكرة موضوعية متعارف عليها بين المهتمين بالمحاسبة ويعتبر الأساس الذي يستمد منه أو تبنى عليه المبادئ العلمية"³. لقد تعرض مفهوم التحفظ المحاسبي لانتقادات عديدة وكان محل جدل كبير وسط المهنيين والمحاسبين، من حيث كونه يتعارض مع بعض المبادئ المحاسبية المعروفة رغم أنه يتفق مع المبادئ والفروض الأخرى.

أولاً: مبدأ الإفصاح والشمول

يتطلب الإعلام المحاسبي تزويد متخذي القرارات بالمعلومات المحاسبية الملائمة والمؤثرة على تحديد الربح والمركز المالي. وتعد القوائم المالية أساس عملية الإفصاح، حيث يراعى في إعدادها المبادئ المحاسبية المقبولة. واستناداً لمضمون مبدأ الإفصاح يوجد نوعان من التعارض بينه وبين سياسة التحفظ المحاسبي، حيث أن هذه السياسة تتضمن إظهار القيمة الأقل من بين القيم المحتملة للأصول والإيرادات، وإظهار القيمة الأعلى من بين القيم المحتملة للمصاريف والالتزامات. وبذلك يتم إخفاء جزء من أصول المنشأة وأرباحها، مما يدل على أن الحسابات الختامية لا تعبر بصدق عن نتيجة النشاط، وإذا ما تشدد المحاسب في تطبيق سياسة التحفظ فهذا حتماً

¹ المادة (14) من المرسوم التنفيذي رقم 08-156، مرجع سبق ذكره، ص12.

² Gotti G. ; Op.cit, p :5

³ محصل نعمان، التأصيل النظري للمحاسبة وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية جامعة زيان عاشور بالجلفة، ع6، (بدون تاريخ)، ص122، متوفر على الموقع (www. Asjp.cérist.dz)، تاريخ الاطلاع 2017.07.02.

سينجم عنه تقارير وقوائم مضمّلة لا تعكس حقيقة الوضع المالي للمنشأة. وتأكيداً على ذلك أشار (الصبان) إلى أن قاعدة (أيهما) تؤدي لإظهار المخزون السلعي بقائمة المركز المالي بأقل من قيمته الحقيقية، خاصة في حالة ارتفاع الأسعار¹. إن استخدام التحفظ في المعالجات المحاسبية المختلفة قد يؤدي لظهور احتياطات سرية غير معلن عنها في ميزانية المنشأة، وليس لها وجود دفترى ومن شأنها إظهار حقوق المساهمين بقيمة تقل عن قيمتها الحقيقية، وهو ما يتعارض مع مبدأ الإفصاح المحاسبي.

ثانياً: مبدأ الثبات

رأينا سابقاً أن تطبيق مبدأ الثبات يتيح إمكانية أكبر للمقارنة بين الكشوف المالية، كما أن الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية بما في ذلك الإفصاح عن أثر تغيير السياسات المحاسبية سيساعد في تحقيق القابلية للمقارنة. وهذا معناه أن القوائم المالية يجب إعدادها على أساس الثبات في تطبيق الإجراءات المحاسبية بمرور الزمن. إن انتهاج سياسة متحفظة في إعداد قوائم المنشأة من شأنه أن يؤدي لتشويه المقارنات وإيجاد صعوبة في تقييم أداء المنشأة. من جهة أخرى، اعتماد طريقة تقييم المخزون السلعي " التكلفة أو السوق أيهما أقل " قد يؤدي إلى تقييم المخزون أحياناً بسعر التكلفة، وأحياناً أخرى بسعر السوق السائد، وهو ما يخالف جوهر مبدأ الثبات الذي يقضي بضرورة استخدام نفس الأسس والمبادئ المتعلقة بالقياس من فترة محاسبية لأخرى، وعلى نحو ثابت ومنظم. في هذا السياق أشار (الصبان) إلى أن هذه القاعدة المتحفظة تخالف بشكل صريح مبدأ الثبات المحاسبي، حيث يتم تغيير أساس التقييم من فترة لأخرى².

ثالثاً: مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصاريف

يقتضي مبدأ المقابلة بأنه يجب الاعتراف بالمصاريف في نفس الفترة التي يعترف بها بالإيرادات، وهي عموماً المصاريف المصاحبة للإيرادات والمتعلقة بها، مما يدل على ضرورة وجود علاقة سببية بين الإيرادات والمصاريف حتى يمكن تحميلها على الفترة المالية. وفي حالة عدم وجود ارتباط واضح بين الإيرادات والمصاريف لتحقيق المقابلة بينهما، يتم استخدام إحدى طرق توزيع التكلفة كطريقة الإهلاك لتوزيع تكلفة الأصول الثابتة لتقريب المقابلة بين العنصرين، والحال نفسه بالنسبة لإطفاء الأصول غير الملموسة على فترات زمنية معينة. وبينت الجمعية الأمريكية للمحاسبة مضمون هذا المبدأ على النحو التالي: "المقابلة بين الإيرادات والمصاريف هي نشاط دوري يقوم به المحاسب لتحديد نتيجة الدورة من ربح أو خسارة، ويشترط في إجراء المقابلة التجانس وارتباطها بمدة محدّدة ونشاط محدد"³. إن التحفظ المحاسبي كسياسة يخل بمبدأ المقابلة، حيث أن الاعتراف الفوري بخسائر الفترات المستقبلية في قائمة الدخل الحالية سينجم عنه ظهور الأرباح الحالية والمستقبلية بشكل غير حقيقي، ويؤدي لمقابلة إيرادات حالية بمصاريف متوقعة في فترات لاحقة. من جانب آخر يخل تطبيق سياسة التحفظ بهذا المبدأ نتيجة عدم التماثل في توقيت الاعتراف، مما يؤدي لتغيير الأرباح وعدم ثباتها من فترة محاسبية لأخرى، ومن ثم انخفاض قدرتها على التنبؤ وانخفاض جودتها. فضلاً عن ذلك، فإن المحاسب يتنبأ الاتجاه المتشائم لدى عرض القوائم المالية، مما يؤدي إلى الإخلال والخروج عن بعض المبادئ كمبدأ المقابلة، حيث أن عدم الأخذ في الحسبان الأرباح المتوقعة التحقق في الفترة اللاحقة حتى ولو تحقق جزء منها في الفترة الحالية، وعدم الاعتراف بأية أجزاء من الإيرادات

¹ محمد سمير الصبان، كمال الدين الدهراوي، عبد الله هلال، القياس والتحليل المحاسبي، دار التعليم الجامعي للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2013، ص 320.

² المرجع نفسه.

³ محمد فلاح السمارة، مرجع سبق ذكره، ص 36.

التي تحققت خلال الفترة الحالية واعتبار قيمة الإيرادات كوحدة واحدة، وتأجيل الاعتراف بها لفترة لاحقة، كل ذلك يؤدي لعدم مراعاة هذا المبدأ في إطار سياسة التحفظ والخروج عنه لدى إعداد القوائم المالية.

رابعاً: فرض الدورية

عادة ما يقسم العمر الاقتصادي للشركة لفترات زمنية متماثلة، ونظراً للحاجة إلى توفير بيانات بشكل دوري ومنظم عن المنشأة بهدف إعداد القوائم المالية واتخاذ القرارات، يتم تقسيم العمر الكلي إلى دورات محاسبية متساوية. إن إفراط المحاسب في النظرة التشاؤمية من خلال اعتماد القيم الأعلى للخصوم والمصاريف، والقيم الأدنى للأصول والإيرادات يتناقض مع فرض الدورية في المحاسبة، والذي يقضي بضرورة تحديد نتيجة نشاط كل دورة محاسبية على حدة بشكل دقيق. فالتحفظ - في جوهره - سيؤدي إلى تخفيض أرباح المساهمين في الفترة الحالية لصالح غيرهم في الدورات المحاسبية اللاحقة.

خامساً: فرض الاستمرارية

بموجب هذا الفرض، فإن الشركة مستمرة في ممارسة أنشطتها إلى أجل غير محدد، مما ينعكس على تنظيم الأعمال المحاسبية وإعداد القوائم¹. وهذا معناه أن المنشأة يتعين عليها إعداد قوائمها المالية في إطار التتابع العادي لنشاطها، مما يجنب المديرين التفكير في حل المنشأة وتصفيتهما في ظل الظروف العادية. وبما أن سياسة التحفظ المحاسبي تنطوي على الاحتياط للخسائر المتوقعة وتجنب تضخيم الأرباح، فهذا يدل على توافق هذه السياسة وفرض الاستمرارية، فالاحتياط للخسارة المحتملة يفرض تحميلها للدورة الحالية نتيجة وقوع الحدث في نفس الدورة. كما أن الحذر من المبالغة في الأرباح التي لم تتحقق فعلياً، وأن تحققها مرهون بأحداث قد تقع في المستقبل، يضمن السير العادي للمنشأة والاستمرار في نشاطها بشكل جيد.

2 - سياسة التحفظ المحاسبي على مستوى الإطار المفاهيمي لمجلس المعايير المحاسبية

عرّف مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) الإطار المفاهيمي (النظري) بأنه: "نظام متجانس من الأهداف والأساسيات التي تهدف إلى معايير موضوعية بشكل متسق، ويصف من خلال أساس نظري قوي، طبيعة وظيفة وحدود القوائم المالية والمعلومات المحاسبية"². ولقد تغيرت نظرة الإطار المفاهيمي للتحفظ المحاسبي باستمرار، حيث طبقاً لقائمة المفاهيم رقم (02) (SFAC2) لمجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي لعام 1980، كان التحفظ يمثل أحد عناصر مصداقية المعلومات المحاسبية³، وهذا ما جعله يمثل حجر الزاوية في الممارسة العملية. لذا فإن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) قد أخذ باتجاه التحفظ، حيث جاء في المعيار (IAS1): "إذا كانت نتائج الصفقات غير مؤكدة، فإنه يجب تطبيق التحفظ المحاسبي عند إعداد القوائم المالية، على ألا يكون ذلك مبرراً لتكوين احتياطات سرية"⁴. أما في إطار دراسة لجنة المعايير (IASC) لسنة 1982 فقد كان ينظر إليه كأحد الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية، ثم كخاصية ثانوية للموثوقية في إطار دراسة مجلس المعايير الدولي لسنة 1989. بعد ذلك وابتداءً من سنوات (2000)، وفي سياق الإطار المفاهيمي وضمن الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، أصبح لا يوجد مكان للحيلة والحذر كأحد

¹ طلال محمد الجحاوي، مرجع سبق ذكره، ص58.

² عماد علي السويح، الحاجة إلى إطار مفاهيمي للمحاسبة، في ليبيا، ورقة عمل مقدمة في المؤتمر العلمي الثالث: "واقع مهنة المحاسبة في ليبيا"، طرابلس 27-28/02/2013، ص2.

³ Lana.L.S., Iapa de Melo, Paulo R, the Relationship between auditing quality and accounting conservatism in Brazilian companies, REPEC, journal of education and research in accounting, Brasilia, vol 7, n:3, jul/ sep. 2013, p:295, available at repec.org.br/vu.le.03.06.2016.

⁴ وليد أحمد زغلول، دراسة اختيارية لقياس أثر التحفظ المحاسبي على جودة التقارير المالية في ضوء المعايير المصرية، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة قناة السويس، 2011، ص13.

الخصائص النوعية لجودة المعلومات، إلا أنه ذكر كوسيلة لتشجيع القائمين على إعداد القوائم المالية على تبني سلوك حذر عند قيامهم بتقييم الأصول والخصوم، مع عدم المبالغة في التمسك به واللجوء إليه¹. فممارسة التحفظ بشكل مبالغ فيه ومفرط يقود إلى تدني قيم الأصول والمبالغة في تقييم عناصر الخصوم، مما يشكل تعاضدا واضحا مع خصائص المعلومة النوعية المسماة بـ "الحياد"، والتي تتطلب أن تسجل الأصول والخصوم، النواتج والأعباء محاسبيا ويتم قياسها دون تحيز.

ولقد وضحت ذلك الفقرة (37) من الإطار المفاهيمي لمجلس (IASB) حيث أن: "الأطراف القائمة على إعداد حالات عدم التأكد والتي تحيط بمختلف المواقف، كإمكانية تحصيل الديون المشكوك فيها، العمر الإنتاجي المتوقع للتجهيزات، عدد حالات المطالبات المتوقع حدوثها، مثل هذه الحالات لعدم التأكد يتم الاعتراف بها عن طريق الإفصاح عن طبيعتها ومداهما، وكذلك بتطبيق التحفظ لدى إعداد القوائم المالية. فالتحفظ هو توثي درجة من الحذر عند ممارسة الأحكام المتعلقة بإجراء تقديرات في ظروف عدم التأكد. مع ذلك يجب مراعاة ألا يؤدي تطبيق التحفظ إلى خلق احتياطات سرية أو مخصصات بأكثر مما يجب، أو التخفيض المتعمد للأصول والإيرادات، أو التضخيم المتعمد للخصوم والمصاريف، حيث ينتج عن ذلك عدم حيادية القوائم المالية، ومن ثم غياب خاصية الموثوقية"².

استنادا لنص الفقرة، يتضح بأن مجلس معايير المحاسبة (IASB) قد ربط جوهر التحفظ المحاسبي بحالة التعقّل والحذر عند إصدار الأحكام وإجراء التقديرات في ظروف الشك، فهو مجرد قيد أو محدّد محاسبي أو سياسة يتبنّاها المحاسب عند ممارسة حكمه الشخصي والمهني إزاء مواقف معينة، على أن يمارس بحذر لتجنّب آثاره السلبية على المعلومة. وفي جوان 2005 قرّر كل من مجلس (IASB) ومجلس (FASB) التخلي عن مبدأ التحفظ وشطبه من الخصائص النوعية للمعلومة، لكونه خاصية غير مرغوبة للمعلومات المتضمنة في القوائم المالية³، حيث أن الهدف الأساسي للمحاسبة هو الحصول على معلومات ذات منفعة ومفيدة في اتخاذ القرار، وهذا لا يتحقق إلا بتوفير خاصيتين أساسيتين هما: الملاءمة والموثوقية، هذه الخاصية الأخيرة لا تتحقق إلا بتوفر خاصية الحياد في المعلومة والتي تتعارض مع سياسة التحفظ المحاسبي.

في عام (2006) أشار مجلس (IASB) ومجلس (FASB) إلى أن التحفظ المحاسبي يؤدي لوجود نوع من التحيز في المعلومة المحاسبية المنشورة عبر القوائم المالية، وهو ما يتعارض مع الخصائص الأساسية لجودة المعلومة وأهمها، الحيادية والقابلية للمقارنة، التمثيل الصادق والعادل⁴. وقد أشار (Hellman) إلى أنه في إطار النقاش الجرى حول تحسين الإطار المفاهيمي سنة (2006)، أكّد كلا المجلسين على أن الحيلة والحذر لا تعد خاصية مرغوبة للمعلومة الواردة في التقارير المالية⁵. وابتداء من سبتمبر (2010) وفي ظل الإطار المفاهيمي الموحد للمشروع المشترك بين مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية (FASB)، تم إصدار

¹ Gilbert G, que reste-t-il du principe de prudence, évolution historique et questionnement, revue française de comptabilité, n 454, mai 2012, p :48.

² Hellman N, op.cit, p76.

³ Demaria S, Dufour D, les choix d'options comptables lors de la transition aux normes IAS/IFRS: quel rôle pour la prudence? comptabilité- contrôle- audit, association francophone de comptabilité Vuibert, 2007, p: 8, sur site (<https://halshs.archives-ouvertes.fr>).

⁴ عبد الله ثعلب العتيبي، مرجع سبق ذكره، ص 21.

⁵ Hellman N, op.cit, p :71.

الإطار المفاهيمي الخاص بإعداد التقارير المالية الذي جاء ليحل محل إطار إعداد وعرض البيانات المالية، حيث تم وضعه من طرف الهيئة السابقة للمجلس*، وهذا ليساعد مجلس معايير المحاسبة الدولية في¹:

- ← تطوير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المستقبلية، ومراجعة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الحالية.
 - ← السعي لزيادة التوافق بين مختلف الأنظمة والمعايير والإجراءات المحاسبية المتعلقة بإعداد التقارير المالية، من خلال توفير الأساس لتخفيض عدد أساليب المعالجات المحاسبية البديلة التي يسمح بها المعيار.
 - ← مساعدة مدققي الحسابات في تشكيل رأي حول ما إذا كانت البيانات المالية متوافقة مع المعايير المحاسبية الدولية.
- إن البيئة المحاسبية الدولية تشهد حالياً تقارباً بين مجلس (IASB) ومجلس (FASB) في ضوء سعي المجلسين لتوحيد الممارسات المحاسبية، من خلال التأكيد على أهمية التقارب (التوافق) بين الممارسات المحاسبية التي تتضمنها إصدارات المجلسين، وهذا عن طريق المشروع المشترك الموحد للإطار المفاهيمي للمحاسبة. تتضمن المشروع الجديد توحيداً لأهداف المحاسبة والابلاغ المالي، وتوحيداً لخصائص جودة المعلومات وعناصر القوائم المالية، إضافة للفرضيات والمبادئ والقيود والتعاريف المتعلقة بمحتويات الإطار². ورغم أن الغطاء القانوني والنظامي يوجّه هيئات إعداد المعايير نحو تبني المزيد من التحفظ، إلا أن مجلس (FASB) تخطى عن بعض التحفظ في إطار الخطة الاستراتيجية التي تطمح للتوافق مع معايير المحاسبة الدولية في إطار المشروع المشترك.

إن الإطار الجديد لهذا المشروع ما هو إلا إعادة صياغة للنموذج الدولي والنموذج الأمريكي، وقد تم بناؤه في ظل المعيار الدولي (IFRS1)، ومن خلاله تمت الإشارة إلى أن التمثيل الصادق للمعلومات لا يتضمن التحفظ المحاسبي، فهو خاصية غير مرغوبة في المعلومة المحاسبية، وذلك لأنه سيكون متعارضاً مع حيادية المعلومات ويولّد نوعاً من التحيز، ومن ثم يجدر بالمنصّدين اتخاذ موقفاً محايداً عند التعامل مع حالات عدم التأكد³. يتّضح من ذلك، وجهة النظر المعارضة لسياسة التحفظ المحاسبي، وذلك على أساس أنها تؤدي لوجود تحيز في المعلومة كنتيجة لتخفيض الأرباح وقيم الأصول، مما حدا بمجلس (FASB) إلى حذفه من الإطار النظري لإعداد وعرض القوائم المالية بدعوى أنه خاصية غير مرغوب فيها، وما ينجر عنه من عدم تماثل المعلومات بين المستثمرين في المنشأة، ففي دورات محاسبية معينة يَحْقُض من مقدار الأرباح وفي دورات أخرى يرفع من هذا المقدار.

3- التحفظ المحاسبي في ظل تطبيق المعيار البريطاني (SSAP-2): الإفصاح عن السياسات المحاسبية

تناول المعيار البريطاني موضوع الإفصاح عن السياسات المحاسبية المهمة المعتمدة في إعداد البيانات المالية وطريقة عرضها. ويعتبر هذا المعيار أساساً لكل هيكل المعايير المحاسبية البريطانية، لأنه يتناول المعلومات المالية المنشورة في شكل حسابات أو أي بيانات أخرى. لقد استحدث هذا المعيار لتوعية مستخدمي القوائم المالية بالافتراضات الرئيسية التي تقوم عليها تلك القوائم، ومساعدتهم على فهم وتفسير القوائم من خلال التشجيع على إحداث تحسين في جودة المعلومات المفصح عنها، ومن ثم إمكانية تقييم الأداء والوضع

¹ المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، الجزء أ: "إطار المفاهيم والمتطلبات"، ترجمة المجتمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، 2013، ص 06.
* وضعته الهيئة السابقة للمجلس في جويلية 1989.

² خالد جمال الجعرات، وضع نموذج مقترح لخصائص المعلومات المحاسبية المالية ذات الجودة العالية: دراسة نظرية تحليلية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، ع 33، 2012، ص 190.

³ Lana L.S, et al, op.cit, p : 295

المالي للمنشأة. ويتحقق ذلك بضرورة الإفصاح عن كافة السياسات الهامة الضرورية لتقديم وجهة نظر صادقة وعادلة¹. حدّد المعيار (SSAP-2) أربعة مبادئ محاسبية تعتبر أساس إعداد البيانات المالية بشكل دوري منها "مبدأ الحيطة والحذر"، وفي إطاره نجد أنه إذا توفّرت أكثر من طريقة لمعالجة أي عنصر من عناصر القوائم المالية، فإن الطريقة الواجب إتباعها هي تلك التي توفّر جانب الحيطة والحذر عند التوصل للقيمة المعروضة في البيانات المالية².

يستفاد من تطبيق واعتماد سياسة الحيطة والحذر أن مجموع المخاطر وحالات عدم التأكد قد تحيط بمختلف الأنشطة الاقتصادية، وأن الإيرادات يفترض ألا تؤخذ في الحسبان على أساس التدفقات، وأن يتم التعرف عليها فقط عند تحققها نقداً، أو في صورة أصل آخر قابل للتحويل إلى نقد. كما تقدّر هذه السياسة أنه في حالة توقع الخسائر، فيجب أن يجري تقديرها ويحتاط لها دون انتظار وقوعها بالفعل كتكوين مخصص الديون المشكوك فيها. من جانب آخر، أشار المعيار البريطاني (SSAP-2) لمفهوم التحقق ضمن تعريف مفهوم الحيطة والحذر، حيث نص على أن الإيرادات أو الأرباح مادامت محققة في شكل نقدية أو أصول أخرى قابلة للتحويل إلى نقدية بدرجة معقولة من التأكد، فإنه ينبغي أن تدرج هذه الإيرادات والأرباح ضمن حساب الأرباح والخسائر³. وأوجب المعيار أيضاً بأنه في حالة وجود تعارض بين أساس الاستحقاق وخاصية التحفظ المحاسبي عند تطبيق مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصاريف، فيجب الأخذ بالتحفظ المحاسبي وتغليبه على أساس الاستحقاق⁴، وهذا لأن الاعتراف بالإيرادات يستند للأساس النقدي. وبالتالي يتّضح أن المعيار البريطاني يميل لاعتماد هذا المفهوم بشكل أساسي ضمن حالات عدم التأكد كأفضل وسيلة لمعالجتها.

4 - التحفظ في ظل تطبيق المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً (GAAP) في الولايات المتحدة الأمريكية

تشكّل المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً الإطار النظري للمحاسبة بما تتضمنه من فروض ومبادئ وأساليب مختلفة، فهي بمثابة معايير استرشادية عند القيام بالإجراءات وإعداد القوائم المالية. توضع هذه المعايير من طرف الهيئات والمنظمات الأكاديمية والمهنية مثل: مجلس معايير المحاسبة المالية، هيئة تنظيم تداول الأوراق المالية، مجلس معايير المحاسبة الدولية. وبشكل عام ورد في العديد من الأبحاث وصف للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً وتم تعريفها بالشكل التالي: "هي النماذج والقواعد والأساليب المحاسبية المقبولة عموماً، والتي تتّبع في تسجيل وتلخيص الصفقات المالية وفي إعداد البيانات المالية"⁵، فهي معايير محاسبية أمريكية تعرف اختصاراً بـ (US.GAAP) وتتضمن كل معايير المحاسبة المالية وتمثل المصدر الرئيسي لها، كما تمثّل دليل المهنة المحاسبية عند اختيار الطرق المحاسبية وإعداد القوائم المالية بالطريقة التي يعتقد بأنها ممارسة محاسبية جيدة.

يعتبر التحفظ المحاسبي في إطار المبادئ المحاسبية المقبولة في الولايات المتحدة الأمريكية كمحدّد أو كقيّد يحكم عملية اختيار السياسة المحاسبية. فإذا واجه المحاسب بدلين مقبولين للتقرير المالي على عنصر أو بند محدّد، فعملاً بمبدأ التحفظ في المحاسبة، يختار البديل الذي ينتج عنه دخلاً أقلّ وقيمة أصول أقلّ. في إطار هذه المبادئ، يعتبر التحفظ المحاسبي مبدأً من المبادئ المحاسبية الأساسية، والذي

¹ إسراء كاظم اللهبي، صلاح نوري خلف، نموذج مقترح لتنفيذ دور الهيئات المنظمة لمهنة التدقيق في تحقيق جودة التدقيق، مجلة دراسات مالية ومحاسبية، مج 08، ع 23، الفصل 2، سنة 2013، ص 267، متوفر على الموقع (www.iasj.net)، تاريخ الاطلاع 2016.06.02.

² محمد بابكر إبراهيم، الإطار النظري للمحاسبة، 2007، ص 17، متوفر على الموقع (repository.ons.edu.sd)، تاريخ الاطلاع 2016.06.02.

³ المعايير المحاسبية البريطانية، منتدى المحاسب العربي، متوفر على الموقع (https://accdiscussion.com).

⁴ وليد أحمد زغلول، مرجع سبق ذكره، ص 13.

⁵ Amel et Refay, op.ci, p: 257

يؤدي إلى الاعتراف والقياس عن الخسائر ذات الطابع المحتمل، وعدم الاعتراف والقياس عن الأرباح التي يتوقع تحققها¹. ويخلو الإطار المفاهيمي المقترح من جانب مجلس (FASB) في قائمة المفاهيم (SFAC8) من الإشارة بشكل صريح للتحفظ، رغم ذلك توجد العديد من المعالجات المحاسبية في صلب معايير (GAAP) تتمسك بالتحفظ وتطبقه عند إعداد التقارير المالية، وتدل على أن ممارسة التحفظ المحاسبي مازالت وهي مستمرة لظالما وجدت ممارسة ضارة لإدارة الأرباح². والدليل على ذلك أن بعض الأبحاث أشارت إلى أن مبادئ (GAAP) تتمسك بتطبيق التحفظ لدى إعداد الحسابات الختامية، ومن أهم هذه الممارسات نجد³:

- ← الإفصاح عن مخزون آخر المدة وفق الطريقة المتحفظة " التكلفة أو السوق أيهما أقل"، حيث يتم قياس المخزون السلعي بالقيمة الأقل ما بين التكلفة والقيمة السوقية.
- ← طريقة (LIFO) المتحفظة هي مقبولة وغير مستبعدة في تقييم المخزون السلعي، لأنها تعد الطريقة المسموح باستخدامها لأغراض الضريبة.
- ← الاعتراف بكافة نفقات البحث والتطوير كمصروف إيرادي يتم تحمّلها في نفس الدورة ماعدا المصاريف المتعلقة بأجهزة الحاسوب والتي يسمح برسملتها إذا ثبتت منافع هذه البرامج.
- ← يسمح باستخدام طريقة الاهتلاك المعجل لتحديد أقساط اهتلاك الأصول الثابتة.
- ← عدم الاعتراف الفوري بالمكاسب المحتملة وبالمكاسب الناتجة عن عمليات البيع ثم الاستئجار ضمن إيرادات الفترة، لكن يتم تأجيلها واستنفادها.

5- التحفظ المحاسبي في ظل تطبيق معايير المحاسبة الدولية (IAS) ومعايير التقارير المالية الدولية (IFRS)

لم يول الإطار المفاهيمي للمجلس (IASB) اهتماما كبيرا للتحفظ المحاسبي، فهو لا يشغل إلا حيزا ثانويا وهذا لكونه مجرد قيد ضروري يطبق في أوقات معينة للحصول على جودة أساسية في المعلومة⁴. وكما سبقت الإشارة، فإن الإطار المفاهيمي لسنة 2010 قام باستبعاد التحفظ المحاسبي ولم يتضمن نصا صريحا حول هذا المفهوم، رغم ذلك يمكن إيجاد أثره ضمن مجموعة من المعالجات المحاسبية في نصوص بعض المعايير وهذا بسبب⁵:

- ← تاريخي: وهو أن المعايير المحاسبية هي أقدم من الإطار المفاهيمي.
- ← لا تزال المعايير المحاسبية في كثير من المواقف تعالج حالات الشك وعدم التأكد والتي تقتضي إجراء تقديرات محاسبية، وهذا على اعتبار أنه حيثما كانت هناك حالة عدم تأكد، فلا بد من تبني سياسة متحفظة.

¹ رضوان حلوه حنان، النموذج المحاسبي المعاصر، مرجع سبق ذكره، ص 237.

² صلاح حسن علي سلامة، نموذج مقترح لقياس وتفسير مستوى التحفظ عند إعداد التقارير المالية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2009، ص 38.

² بالاعتماد على:

- كرمية نسرين، عرض وتقييم تجارب بعض البلدان الأجنبية في تنظيم مهنة المحاسبة: فرنسا، إنجلترا، ألمانيا، أمريكا، اليابان، المؤتمر العلمي الدولي الثالث حول: الإصلاح المحاسبي في الجزائر، يومي 29-30 نوفمبر 2011، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص 17.

- Ernst and young: US GAAP versus (IFRS) the basics, December 2011, P: 13. available at (www.ey.com). Vu le 03.06.2016.

⁴ Raffournier, les oppositions françaises à l'adoption des (IFRS): examen critique et tentative d'explication, revue, comptabilité, contrôle, audit(CCA), vol,13, N:3, 2007, pp :28-29

⁵ بديسي فهمية، بولجنيب عادل، تأثير التحفظ على جودة المعلومة المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية، الملتقى الدولي حول " دور معايير المحاسبة الدولية في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات، اتجاهات النظام المحاسبي الجزائري على ضوء التجارب الدولية، المنعقد في جامعة قاصدي مرباح ورقلة، يومي 24.25 نوفمبر 2014، ص 247.

أولاً: خلفية نظرية حول المعايير المحاسبية الدولية

اكتسبت معايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي أهميتها في السنوات الماضية، وازدادت هذه الأهمية بظهور الحاجة إلى توحيد الممارسات المحاسبية والإجراءات الخاصة بإعداد التقارير المالية وطرق عرضها. وقد أصبح ذلك واحداً من المتطلبات الهامة التي تستدعيها التطورات الاقتصادية المتسارعة على الصعيد الدولي، ومتطلبات الولوج لأسواق المال. هذا ما قاد نحو تأسيس منظمات مهنية ذات طابع عالمي، تأخذ على عاتقها مهمة إصدار معايير محاسبية تعد بمثابة مرشد حقيقي لإعداد القوائم المالية، وحل المشاكل المحاسبية المطروحة. لقد بدأت المعايير المحاسبية من خلال تصور مفاده أن القوائم المالية يجب أن توفر المعلومة الضرورية التي يحتاجها مختلف الأطراف ذات العلاقة بالمنشأة، خاصة فئة الدائنين والمساهمين في عملية التقييم واتخاذ القرارات. وظهرت فكرة المعايير المحاسبية إلى حيّز الوجود عام 1975 عندما حاولت لجنة المعايير المحاسبية الدولية التعامل مع كافة الموضوعات¹.

أ- تعريف المعيار المحاسبي

يعرّف المعيار من وجهة النظر المحاسبية على أنه: " نماذج أو إرشادات عامة تؤدي إلى توجيه وترشيد الممارسة العملية في المحاسبة والتدقيق أو مراجعة الحسابات، وبذلك فهي تختلف عن الإجراءات، حيث أن المعايير لها صفة الإرشاد العام والتوجيه، بينما تتناول الإجراءات الصيغة التنفيذية لهذه المعايير على حالات تطبيقية معينة"². وعرف كذلك بأنه: " مقياس أو نموذج يهدف إلى تحديد أساس الطريقة الصحيحة لتحديد وقياس وعرض عناصر القوائم المالية والإفصاح عنها، وتأثير العمليات والأحداث والظروف على المركز المالي للمنشأة ونتائج أعمالها"³. ويرى (الجحاي) بأن المعيار المحاسبي: " بيان كتابي تصدره هيئة تنظيمية رسمية محاسبية أو مهنية، يتعلق هذا البيان بعناصر القوائم المالية أو نوع العمليات أو الأحداث الخاصة بالمركز المالي ونتائج الأعمال، ويحدد أسلوب القياس أو العرض أو التصرف أو التوصيل المناسب"⁴.

استناداً للتعريف السابقة، نجدها تتفق في مجملها على أن المعايير المحاسبية الدولية هي مقاييس أو نماذج ذات طابع إرشادي توجيهي، تسهل الممارسة العملية في مجال المحاسبة والتدقيق. تمثل هذه المعايير أيضاً مجموعة متكاملة من معايير ذات جودة عالية وقابلة للفهم والتطبيق، وتلبي متطلبات الشفافية والقابلية للمقارنة على مستوى القوائم المالية.

ب- الحاجة إلى معايير محاسبية دولية

رغم أن البيانات المالية قد تبدو متشابهة من دولة إلى أخرى، لكن هناك فروقات واختلافات فيما بينها بسبب عوامل اجتماعية، اقتصادية، قانونية، وهو ما أدى إلى استخدام تعاريف ومصطلحات تقنية مختلفة، واستخدام معايير مختلفة في الاعتراف والقياس والإفصاح⁵. ويسعى مجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASB) لخصر تلك الفوارق وتطبيقها، والعمل على الوصول لمستوى معين من

¹ محمد إبراهيم سلطان عبيدات، مرجع سبق ذكره، ص 116.

² صلاح الدين سواّم، مساهمة معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) في تطبيق مخرجات نظم المعلومات المحاسبية: إشارة للمعيار الدولي (1)، "التواصل" في الاقتصاد، الإدارة والقانون، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سوق أهراس، ع 38، جوان 2014، ص 85، متوفر على الموقع (www.asjp.cerist.dz) تاريخ الاطلاع: 2016.06.04.

³ منى جبالي شعراي، أثر التوافق بين معايير المحاسبة للمؤسسات الإسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية، مجلة الدراسات العليا، جامعة النيلين السودان، مج 4، ع 15، فيفري 2016، متوفر على الموقع (neelin.edu.sd)، تاريخ الاطلاع 2017.05.03.

⁴ طلال الجحاي، عبد الناصر نور، المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الأردنية: متطلبات التوافق والتطبيق، مجلة أبحاث جامعة حلب، سوريا، 2003، ص 4

⁵ سمير الريشاني، مقدمة في معايير المحاسبة الدولية، جمعية المحاسبين القانونيين، 2011، ص 01، متوفر على الموقع (www.asca.sy)، بتاريخ 2016.06.04.

التوافق لتلبية احتياجات المستخدمين. لقد جاءت هذه المعايير نتيجة مجهودات وأبحاث أجراها عدد من خبراء المحاسبة والمراجعة ذوي كفاءة وخبرة عالية على المستوى الدولي، وفي سياق ذلك ذكرت (منى كامل) أن أحد أهم الأسباب التي دفعت الدول إلى التوجه نحو تطبيق معايير دولية في المحاسبة هي التطورات الهامة التي شهدتها أسواق المال في العقدين الأخيرين بهدف¹:

✓ حماية المستثمر المحلي من الممارسات المحاسبية غير السليمة للشركات الأجنبية الوافدة.

✓ حماية المستثمر الأجنبي من الممارسات المحاسبية غير السليمة للشركات المحلية.

يضاف إلى ذلك أنه من بين الأسباب الداعية وراء الضغوط الدولية لتبني مجموعة واحدة من المعايير الدولية هو نمو حركة الاستثمارات المالية عبر مختلف الدول، حيث أن حماية هذه الاستثمارات في أي دولة يتطلب أن تتوفر للمستثمرين قوائم مالية أعدت بموجب معايير ذات جودة عالمية مرتفعة، وتُصنف بقابليتها للمقارنة بغض النظر عن دولة الشركة المصدرة لهذه القوائم.

ج- أهمية المعايير المحاسبية الدولية

تعتبر المعايير المحاسبية الدولية بمثابة مبادئ محاسبية مقبولة قبولاً كبيراً على الصعيد العالمي، فهي تحسّن وتنسّق النظم والمعايير المحاسبية والإجراءات المتعلقة بالطرق التي تعرض فيها المنشأة قوائمها المالية. إن وضع معايير محاسبية دولية يمثل أداة مفيدة لدعم بيئة تنظيمية دولية مستقرة وأكثر أمناً، كما أنها توفّر معياراً متماسكاً فيما يخص إدراج المعلومات المالية في التقارير المالية². لقد اكتسبت هذه المعايير أهميتها ومصادقيتها من خلال أهدافها الرامية إلى التوفيق بين متطلبات المستثمرين الدوليين، وحاجة المؤسسات من الأسواق المالية الدولية. وهذا تجاوباً مع موجة الانفتاح الاقتصادي الذي أفرز توجه الشركات المختلفة إلى خارج حدودها المحلية، بحثاً عن التسعير في البورصات المتطورة والاستفادة من رؤوس الأموال³. هذا ما يوضّح أن أهمية هذه المعايير تكمن في الوصول لتحقيق مستوى من التوافق المحاسبي الدولي والتقارب العالمي من خلال الاستفادة من التقارير المالية. ويفسّر (تيقاوي) أنه في حالة غياب مثل هذه المعايير، يتم استخدام طرق محاسبية مختلفة ينجم عنها كشف وتقارير مالية يصعب فهمها والاستفادة منها، نظراً لتباين الأسس التي تعالج مختلف العمليات والأحداث المحاسبية، مما يصعب إجراء المقارنات اللازمة بين مختلف الشركات⁴. لذا يسعى واضعو المعايير إلى تحقيق الاتساق بين الدول المطبقة للمعايير في مجال إعداد القوائم المالية، والتي تتضمن معلومات مالية قابلة للمقارنة وتعد كآساس في عملية بناء القرار⁵.

يتولى إصدار المعايير المحاسبية الدولية (IAS) لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) قبل أن يتم استبدالها في نهاية عام 2000 بمجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، حيث أصدرت اللجنة 41 معياراً عام 1973، وفي إطار سياسة التحسين المستمر والمراجعة الشاملة

¹ منى كامل حمد، أهمية التوافق مع المعايير المحاسبية الدولية للمحاسبة في النشاط الزراعي، دراسة تحليلية مقارنة للمعيار المحاسبي الدولي رقم (41) والقاعدة المحاسبية العراقية رقم (11)، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، ع36، 2013، ص344، متوفر على الموقع (www.iasj.net)، تاريخ الاطلاع 2016.06.04.

² منى كامل، صفاء أحمد العاني، دور تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية الموجهة نحو القيمة العادلة في الأزمة العالمية، المؤتمر العربي السنوي، العام الأول: واقع مهنة المحاسبة بين التحديات والطموح، جامعة بغداد، أيام 16-17 أبريل 2014، ص06، متوفر على الموقع (workspace.unpan.org)، تاريخ الاطلاع 2016.06.05.

³ آلاء مصطفى الأسعد، المعايير المحاسبية والتغيرات في بيئة الأعمال المعاصرة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، عدد خاص بمؤتمر الكلية، 2013، ص264.

⁴ تيقاوي العربي، النظام المحاسبي الجزائري الجديد بين متطلبات التوافق مع المعايير الدولية للمحاسبة وتحديات التطبيق مع البيئة الجزائرية، ورقة عمل مقدمة في الملتقى الدولي حول:

النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة والمراجعة، جامعة البليدة، 13-14 ديسمبر 2011، ص08.

⁵ خالد جمال الجعارات، مختصر المعايير الدولية 2015، مطبوعة جامعية، مطبعة جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2015، ص6، متوفر على الموقع (https://app.box.com)، تاريخ الاطلاع 2016.06.15.

والدائمة تم إعادة صياغة وحذف بعض المعايير، ودمج بعض المعايير في معايير أخرى، فانخفض بذلك عددها إلى 28 معياراً دولياً محاسبياً قابلاً للتطبيق¹.

د- التحول إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

لقد أعيد تسمية المعايير المحاسبية الدولية لتصبح التسمية الجديدة: المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)، وتسمى كذلك معايير الإبلاغ المالي الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) في 20 أبريل 2001، هذا ما يدل على أن التسمية السابقة لمعايير المحاسبة الدولية سوف تختفي من الأدب المحاسبي تدريجياً لتحل محلها التسمية الجديدة مع الإصدارات والتعديلات المحتملة على المعايير النافذة المفعول. ويرى (جبر) أن مصطلح معايير المحاسبة الدولية (IAS) ومصطلح معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) يستخدمان بشكل تبادلي، حيث أن كلاهما يشير إلى نفس المعنى. أما إذا استخدمنا مصطلحين مختلفين فإن مصطلح معايير (IAS) يدل بشكل خاص على المعايير المتعلقة بالاعتراف والقياس للبنود ذات الأهمية الاقتصادية. في حين يشير مصطلح معايير (IFRS) إلى المعايير الخاصة بالعرض والافصاح للبنود المعترف بها والمقاسة في التقارير المالية².

والشيء الملاحظ أن هناك اتجاه عالمي للائتمثال لمعايير (IFRS)، حيث بحلول عام 2002 فرض الاتحاد الأوروبي استخدام هذه المعايير على جميع الشركات المدرجة في بورصات الأوراق المالية، ووضعها موضع التنفيذ عام 2005. وفي عام 2007 وصل عدد الدول الممثلة لهذه المعايير لأكثر من 30 دولة، وفي سنة 2010 وصل إلى أكثر من 120 دولة منها: أستراليا. كما قامت الصين بالتوافق بين هذه المعايير ومعاييرها المحلية، إضافة إلى (و.م.أ) التي سمحت باعتماد معايير (IFRS) عام 2007، وبحلول عام 2012 التزمت أكثر من 1001 دولة بتطبيق المعايير الجديدة³. كما قدمت هيئة (SEC) في (و.م.أ) في أوت 2008 اقتراحاً بخارطة طريق يقضي بالتبني الحر لهذه المعايير في عام 2014⁴. إن المعايير الدولية (IFRS) هي معايير محاسبية تهدف إلى توفير معايير محاسبية على المستوى العالمي ذات جودة عالية وقابلة للفهم، وهي قواعد عامة من نتائج لجنة متخصصة تحدّد السياسات والمعالجات المحاسبية لمختلف الأحداث الاقتصادية لتوفير معلومات ذات موضوعية. يضاف إلى ذلك، أنها تفسيرات تبناها المجلس (IASB) وتتضمن:

- المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.
- معايير المحاسبة الدولية.
- التفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات المعايير الدولية (IFRIC)، أو لجنة التفسيرات الدائمة السابقة (SIC).

وقد صدر 15 معياراً من المعايير الدولية (IFRS) لغاية سبتمبر 2014 وكلها سارية في 1-1-2014 باستثناء المعيار (IFRS) رقم (9) المتعلق بالأدوات المالية، والذي حل محل المعيار (IAS39) المتعلق بالأدوات المالية اعتباراً من 2018/1/1⁵، حيث طالب

¹ سعود جايد مشكور، تحديد مدى علاقة الارتباط بين المعايير المحاسبية الدولية (IAS) والقواعد المحاسبية المحلية العراقية، مجلة الكوئ للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة واسط، ع 25، آذار 2017، ص 219، متوفر على www.uowasit.edu.iq، تاريخ الاطلاع 2016.06.18.

² رائد جبر جميل، المواءمة بين المعايير المحاسبية الإسلامية والمعايير المحاسبية الدولية: مواجهة التحديات القائمة في الدول العربية، مجلة الاقتصاد والأعمال، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، مج 25، ع 4، 2017، ص 39.

³ منى حسن الشرقاوي، أثر الائتمثال لمعايير (IFRS) على تعزيز كفاءة استثمار رأس المال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بحث مقدّم للمؤتمر الأكاديمي السنوي الخامس "المحاسبة عالم متغير"، كلية التجارة، جامعة القاهرة، 2014، ص 09.

⁴ Zhang J., the effect of (IFRS) adoption on accounting conservatism –new Zealand perspective, working Paper, 2011, p9.

⁵ خالد جمال الجعارات، مرجع سبق ذكره، ص 06.

المجلس (IASB) بإصدار معيار إبلاغ مالي جديد حول الأدوات المالية يتميز بالسهولة والبساطة. وتجدد الإشارة إلى أهمية اعتماد معايير التقارير المالية الدولية في الممارسة العملية، وقد جرت عليها تعديلات كثيرة مستمرة مع مرور الزمن لضمان فعالية وكفاءة هذه المعايير، والتي يؤدي تطبيقها إلى زيادة الشفافية وعدالة الإفصاح والقابلية للمقارنة في المعلومات المالية المنشورة، ومن ثم زيادة جودة التقارير المالية.

ثانيا: دراسة علاقة التحفظ المحاسبي بالمعايير المحاسبية الدولية (IAS/ IFRS)

إن انتشار تبني المعايير المحاسبية الدولية قد غيّر من آراء الباحثين والممارسين لسياسة التحفظ المحاسبي، حيث أن النموذج الأوروبي كان ينظر للتحفظ المحاسبي على أنه مبدأ محاسبي من بين المبادئ المحاسبية الراسخة والواجب مراعاتها لدى إعداد الحسابات الختامية. لكن لم تبق تلك النظرة لهذه السياسة، حيث أتت المعايير المحاسبية الدولية بتصور آخر لهذا المفهوم ودواعي التمسك به. في هذا السياق أكدت مختلف الدراسات على أن العمل بهذه السياسة لا يزال مستمرا ومتوصلا على مستوى المعايير الدولية للمحاسبة، وهذا فيما يتعلق بمختلف النواحي المرتبطة بحالات عدم التأكد. وعلى الرغم من غياب مصطلح "التحفظ" أو "الحذر" من معايير الإبلاغ المالي والمحاسبة الدولية، فهذا لا يعني بأن سياسة التحفظ لم يعد بالإمكان تطبيقها، بل لا تزال قابلة للتطبيق ومسيطرة بالنسبة لمواقف معينة رغم اتجاه المعايير الدولية نحو منهج القيمة العادلة¹.

إن الإطار المفاهيمي الذي يحكم إعداد المعايير الدولية يخلو من نص صريح حول التحفظ، إلا أنه توجد بعض الأبحاث التي أكدت على وجود مجموعة من المعالجات المحاسبية ضمن نصوص هذه المعايير تتمسك بأساس التحفظ المحاسبي. وتأكيدا على ذلك يرى (Hellman) بأنه مازال هناك توجه لدى واضعي المعايير المحاسبية نحو تبني التحفظ المحاسبي باستمرار، بالرغم من التوسع في تطبيق محاسبة القيمة العادلة في القياس المحاسبي². وتتضمن المعايير المحاسبية الدولية في نصوصها العديد من جوانب التحفظ، وإن كانت هذه المعايير أقل تحفظا من المعايير الأمريكية والمعايير البريطانية، فسوف نحاول تحديد ممارسات التحفظ المحاسبي بالنسبة لبعض المعايير الدولية والتي يظهر فيها أثر هذه السياسة بشكل واضح حسب مختلف الدراسات، حيث تتمثل هذه المعايير في: IAS2، IAS36، IAS37، IAS38، IAS11، بالإضافة لمعيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS3). لكن هذا لا يعني بأن التحفظ متضمن في نصوص المعايير المذكورة فقط، بل توجد معايير أخرى ورد فيها ذكر لهذه السياسة ولكن بشكل مختصر مثل: IAS1، IAS17، IAS18، IAS39، بالإضافة إلى معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS4)، (IFRS5).

أ- المعيار المحاسبي الدولي رقم (2): "المخزونات"

لقد رأينا سابقا أن المخزون السلعي يصنّف ضمن مجموعة الأصول المتداولة، لذلك فإن إشكالية قياسه وتحديد تكلفته تتطلب الكثير من الاهتمام، نظرا لما لذلك من أثر هام على تحديد تكلفة المبيعات والمنتجات، وبالتالي على تحديد نتيجة الدورة وقياس الدخل. ويتعلّق المعيار المحاسبي الدولي رقم (2) بالمخزون (inventory)، حيث عرّف هذا المعيار مصطلح المخزون بأنه: "أصل مقتنى للبيع في مسار العمل العادي، أو تحت الإنتاج لغاية البيع أو يكون على شكل مواد تستخدم في عملية الإنتاج أو تقديم الخدمات"³.

¹ محمد فلاح السمارة، مرجع سبق ذكره، ص38.

² إيمان محمد سعد الدين، مرجع سبق ذكره، ص312.

³ IAS2 : Inventories, available at (www.iasplus.com), vu le 20.06.2016.

ويتضمن المخزون السلعي: البضاعة الجاهزة والمقتناة لغرض بيعها، بضاعة تحت التصنيع، المواد الخام المستعملة في الإنتاج، مواد استهلاكية تساهم في تحقيق الإيراد: كموايد الصيانة وقطع الغيار وغيرها. وقد اهتم المعيار (IAS2) بوصف المعالجة المحاسبية للمخزون السلعي في إطار نظام التكلفة التاريخية، حيث تكمن المسألة الأساسية في محاسبة المخزون السلعي في تحديد مبلغ التكلفة الذي يجب أن يعترف به كأصل ويدرج في الميزانية، حتى يتم الاعتراف بالإيرادات المتعلقة به¹، كما يتم وضع جملة من الإرشادات لتحديد تكلفة هذا المخزون في آخر المدة. ينطبق هذا المعيار على كافة أنواع المخزونات باستثناء ما يرتبط بعقود البناء (IAS11) والأدوات المالية (IAS39)، معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS7)، (IAS32)، والأصول البيولوجية (IAS41).

ينظر الكثير من المختصين لأساليب تدفق وتقييم المخزون السلعي بعين الأهمية، وهذا نظرا لتضمّنها جانبا من سياسة التحفظ المحاسبي، وبالرجوع لمعايير المحاسبة الدولية فقد استبعدت استخدام أسلوب (LIFO) المعروف بـ (الوارد أخيرا الصادر أولا) في تقييم المخزون السلعي سنة 2003، والذي يعتبر الأسلوب الأكثر تحفظا كما أشرنا سابقا، ويقيم المخزون في إطار هذا المعيار بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل. وحسب فقرته (6)، أشار المعيار إلى أن تقدير القيمة القابلة للتحقق يكون بناء على الأسعار السوقية، حيث لا يظهر الأصل بأكثر من قيمته القابلة للتحصيل نتيجة الاستخدام أو البيع².

انطلاقا مما سبق، يتّضح أن المعايير المحاسبية الدولية هي أقل تحفظا من المعايير المحاسبية الأمريكية التي تستخدم أسلوب (LIFO) في تحديد تكلفة مخزون آخر المدة، وتتفق مع المعايير المحاسبية البريطانية التي تستخدم هذا الأسلوب في القياس المحاسبي، حيث أن المعايير المحاسبية الدولية اعتبرت هذا الأسلوب في التقييم بمثابة طريقة بديلة وليست أصيلة في تقييم المخزونات.

ب- المعيار المحاسبي الدولي رقم (36): "الانخفاض في قيم الأصول"

إن الانخفاض في قيم الأصول (Impairment Loss) هي تدهور مفاجئ في القيمة الدفترية للأصول وتمثل إعادة تقييم سلبية. يعبر عنه كذلك بخسارة انخفاض القيمة والتي تعني: "زيادة المبلغ المسجل لأصل معين عن مبلغه القابل للاسترداد"³. وتنتج هذه الخسارة بسبب انخفاض القيمة السوقية للأصل، تغيرات في المحيط التقني للمنشأة والتطور التكنولوجي، التقادم، وكذا ارتفاع نسب الفائدة في السوق وما ينتج عنه من تضخمات في نسب التحيين (الخصم) المستخدمة في حساب قيمة منفعة الأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية، مما ينتج عنه انخفاض كبير في القيمة القابلة للاسترداد وبالتالي زيادة خسارة القيمة⁴. لقد تطرّق المعيار المحاسبي الدولي (IAS36) إلى الانخفاض في قيم الأصول والإفصاح عنها وأن الأصول غير المتداولة يجب ألا تظهر بما لا يزيد عن قيمتها القابلة للاسترداد، حيث بيّن في نصوصه ما يجب على المحاسب فعله في مواقف معينة وكيفية حساب الخسارة الناتجة عن عدم استرداد تكلفة الأصول والتي تدعى أيضا بخسائر الاضمحلال. فقد نص هذا المعيار على الاعتراف بالخسارة الناجمة عن الانخفاض في قيمة الأصول، ولا يتم تسجيلها بما لا يزيد عن المبلغ القابل للاسترداد⁵. ويعرف المبلغ القابل للاسترداد بأنه: "قيمة الأصل أيهما الأعلى،

¹ وليد عبد القادر، حسام الدين خدّاش، المعايير المحاسبية الدولية، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، ط1، 2013، ص98.

² Measuring cost of inventory (pk) a/c. available at (pakaccountants.com), vu le 15.06.2016.

³ Gomaa A, op.cit, p192.

⁴ هوام جمعة، المحاسبة المعقّمة وفق النظام المحاسبي المالي الجديد والمعايير المحاسبية الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010، الجزائر، ص59.

⁵ خالد جمال الجعارات، مرجع سبق ذكره، ص98.

القيمة العادلة ناقص مصاريف البيع، أو قيمته الاستعمالية¹. أي أنه -بعبارة أخرى- صافي سعر بيع الأصل أو قيمته المستخدمة* أيهما أعلى. واستنادا لما جاء في نص المعيار، فإنه في حالة انخفاض قيمة الاسترداد للأصل عن قيمته المثبتة في دفاتر الوحدة الاقتصادية (القيمة الصافية للأصل بعد طرح مجمع الاهتلاك)، فإن المحاسب يعالج مقدار الانخفاض كخسارة. يطبق نص المعيار المحاسبي الدولي (IAS36) بطبيعة الحال على كافة الأصول من: ممتلكات، منشآت ومعدات، أصول غير ملموسة وغيرها ماعدا²:

- ← المخزونات (بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم 2).
- ← الأصول الناشئة عن عقود الإنشاء (بموجب المعيار الدولي رقم 11).
- ← الأصول الضريبية المؤجلة (بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم 12).
- ← الأصول المالية ضمن نطاق المعيار المحاسبي الدولي رقم (39).
- ← الأصول البيولوجية المتعلقة بالنشاط الزراعي (بموجب المعيار رقم 41).
- ← الأصول التي تظهر بموجب عقود التأمين (بموجب المعيار IFRS 4).
- ← الأصول غير المتداولة والمقتناة للبيع (بموجب المعيار IFRS 5).

زيادة على ما ذكر، فإن هذا المعيار يهدف أساسا لبيان كيفية معالجة تدني قيمة الأصول، ويقوم على مبدأ ضرورة عدم تسجيل الأصل دفترية بقيمة تزيد عن القيمة الحقيقية له. إن الانخفاض في قيمة الأصول طويلة الأجل يحدث عندما تكون القيمة الدفترية للأصل غير مستردة، أي عندما تزيد القيمة المرحلة للأصل عن المبلغ القابل للاسترداد³. وقدّم (القرأ) تفسيراً مشابهاً للتوضيح السابق، حيث أن المعيار (IAS36) يتطلب الاعتراف بالخسارة في انخفاض قيمة الأصل عندما يزيد المبلغ المسجل (القيمة الدفترية للأصل) عن مبلغه القابل للاسترداد، ويجب الاعتراف بالخسارة في انخفاض القيمة في بيان الدخل للموجودات المسجلة بمقدار تكلفتها، ومعالجتها على أنها انخفاض في إعادة تقييم أصول سجلت بمقدار مبلغ أعيد تقييمه⁴.

من خلال ما سبق، يتّضح أن المعيار الدولي المحاسبي رقم (36) يهدف إلى التأكد من عدم تسجيل الأصل بقيمة تزيد عن مبلغه القابل للاسترداد، فلو كان الأصل مسجلاً بقيمته الدفترية والتي تزيد عن مبلغ الاسترداد، فهنا يجري الاعتراف بالخسارة والتدني في قيمة الأصول، ومن ثم تكوين مؤونة لخسارة التدني. وفي إطار ذلك، نص المعيار (IAS36) على ضرورة الاعتراف الفوري والمبجل للخسائر المتعلقة بانخفاض قيمة الأصول، وتأجيل الاعتراف بالأرباح في قائمة الدخل حين تحققها الفعلي وإدراجها مؤقتاً في حساب فائض إعادة التقييم. كل هذه المعالجات المحاسبية تتفق بشكل واضح مع مضمون سياسة الحذر وتعكس مدى وجود مستوى عالي

¹ سعيد سالم، معيار المحاسبة الدولي 36، (FCT)، 2015/11/26، متوفر على الموقع (ae.linkedin.com)، تاريخ الاطلاع 2016.06.17.

* صافي سعر البيع هو المبلغ الذي يمكن الحصول عليه من بيع أصل في عملية تجارية بين أطراف مطلّعة وراغبة بعد خصم مصاريف عملية التخلص، وتمثل القيمة المستخدمة في القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدّرة، التي يتوقع أن تنشأ من الاستخدام المستمر للأصل ومن بيعه في نهاية عمره.

² قادري عبد القادر، قياس انخفاض قيمة الأصول وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية (دراسة مقارنة مع النظام المحاسبي المالي SCF)، مجلة دفاتر بواذكس، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، ع6، 2016، ص. 67-68، متوفر على الموقع (www.asjp.cerist.dz)، تاريخ الاطلاع 2016.06.18.

³ نواف عبيدات، محمد الحجاب، واقع تطبيق المعيار الدولي 36 "انخفاض قيمة الأصول" في شركات المساهمة العامة الأردنية، مجلة الاقتصاد والأعمال، ع8، 2013، ص23، متوفر على الموقع (https://ac.els-cdn.com)، تاريخ الاطلاع 2016.06.18.

⁴ صالح محمد القرأ، المعيار الدولي المحاسبي 36: انخفاض قيمة الموجودات، مدوّنة صالح القرأ للعلوم المالية والإدارية، (بدون تاريخ)، ص2، متوفر على الموقع (qarra.wordpress.com)، تاريخ الاطلاع 2016.06.18.

من ممارسات واعتبارات التحفظ المحاسبي، مع وجود درجة مرتفعة من التقدير الشخصي المهني عند تحديد مقدار التغير في القيمة الدفترية للأصل، والتغير في قيمته الاستردادية.

ج- المعيار المحاسبي الدولي رقم (37): المخصصات والالتزامات والأصول المحتملة

تعد المخصصات من بين التطبيقات العملية لسياسة التحفظ في المحاسبة، وهذا لاقتراحها بعنصر عدم التأكد من حيث صعوبة تحديد قيمة المبالغ المتعلقة بها وتوقيت حدوثها، وبالرجوع للمعيار المحاسبي الدولي (IAS37) فإن مبدأ الحيطة والحذر يعتبر بمثابة ممارسة سلطة تقديرية للتوصل إلى تقديرات في ظروف عدم التأكد، بحيث لا يكون هناك مبالغة في تقدير قيم الموجودات أو الدخل (الإيرادات). وقد جاء في المعيار الدولي (IAS37) وصف للمعالجة المحاسبية الملائمة والإفصاحات المطلوبة لكل من عناصر: المخصصات، الالتزامات المحتملة، الأصول المحتملة، وتوضيح مجموعة الظروف التي تؤدي إلى الاعتراف بالمخصصات وتسجيلها محاسبياً. كما يهدف إلى ضمان تطبيق مقاييس الاعتراف وأسس الاعتراف المحاسبية على المخصصات والالتزامات والأصول المحتملة، حيث لا يتم الاعتراف بالأصول المحتملة في القوائم المالية، وهذا لأنه يؤدي إلى الاعتراف بإيراد قد يستحيل تحقيقه. لكن عندما يكون تحقق الإيراد مؤكداً، يكون الأصل المرتبط به ليس أصلاً محتملاً، ويكون من المناسب الاعتراف به¹.

تضمن المعيار المذكور وجوب قيام المنشأة -عند قياس المخصص- بأخذ المخاطر وحالات عدم التأكد في الاعتبار، لكن عدم التأكد لا يبرر إنشاء مخصصات زائدة أو المبالغة المتعمدة في المطلوبات. وهذا يفسر أن حالات عدم التأكد تستدعي وجود مستوى معيناً من التحفظ. ومما تقدم، يتضح أن عدم الاعتراف بالأصول المحتملة وأخذ حالات عدم التأكد في الحسبان، هي كلها مؤشرات جيدة تدل على وجود ممارسة عالية للتحفظ المحاسبي، ووجود حيز مقبول للحكم الشخصي للمحاسب فيما يخص تقييم التدفقات للمنافع المستقبلية لتلك الأصول المحتملة.

د- المعيار المحاسبي الدولي رقم (38): الأصول غير الملموسة

يعتبر الأصل غير الملموس -كما هو معروف- أصل غير نقدي وليس له جوهر مادي، وقد اهتم المعيار المحاسبي الدولي (IAS38) بالقياس والإفصاح عن هذا النوع من الأصول، حيث يهدف إلى وصف المعالجة المحاسبية للأصول غير الملموسة، ويحدد كيفية قياس القيمة المسجلة لها². وذكر المعيار أن ما تم توليده وإنشاؤه داخلياً من الشهرة، العلامات التجارية، البيانات الإدارية وغيرها يجب عدم الاعتراف بها كموجودات³. وهو ما يوضح جانب التحفظ المحاسبي في هذا المعيار على غرار معايير المحاسبة الأمريكية التي لا تعترف بالأصول غير الملموسة المطوّرة داخلياً كأصول. إن الأصول التي يتم تكوينها داخلياً هي الأصول غير المشتراة، ويتم تكوينها داخلياً وتنشأ من خلال قسم البحوث والتطوير وتمثل مصاريف التطوير الأساس في تكوينها. لذا فإن الشهرة التي يجرى توليدها داخلياً لا تعالج على أنها أصل، وهذا لأنه استناداً لخصائص الأصل المعنوي لا تعتبر مورداً قابلاً للتحديد أو التمييز، وليست قابلة للانفصال كما لا ينشأ عنها حقوق تعاقدية أو قانونية، ولا يعترف بها لعدم وجود العملية المالية والتي تمثل بصدق المبلغ المحدد لها.

¹ رشا الغول، مرجع سبق ذكره، ص75.

² معيار المحاسبة الدولي رقم (38): الأصول غير الملموسة، ملخصات فنية عن (IAS/IFRS) الجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين (IASCA)، 2018، متوفر على الموقع (www.ascasociety.org)، تاريخ الاطلاع 2018.02.15.

³ مدونة صالح القراء، مرجع سبق ذكره، ص02.

يضاف إلى ذلك، أن المعيار الدولي رقم (38) ينادي بضرورة اعتبار نفقات البحث كمصروف يعترف به فور تحمّله، وبضرورة إمكانية رسملة مصاريف التطوير عندما تتوافر الإمكانيات الفنية والتجارية لذلك. ويقصد بالبحث: "استقصاء أصلي ومخطط له يتم القيام به بهدف الحصول على معرفة وفهم علميين جديدين"¹. وهو أيضا: "الفحص المخطط الهادف إلى اكتشاف معرفة جديدة على أن تكون تلك المعرفة مفيدة في تطوير منتج جديد أو خدمة جديدة، أو في اكتشاف تحسين جوهري لمنتج موجود". أما التطوير فهو: "ترجمة نتائج البحث في شكل خطة أو تصميم لمنتج، ويعني استخدام المعرفة التقنية لإنتاج منتجات أو خدمات جديدة أو محسنة بصورة جوهريّة"². هذا معناه أن التطوير يعتبر بمثابة نشاط منظم يكمن الهدف من ورائه في ابتكار طرق جديدة، استحداث منتجات وخدمات جديدة، ادخال تحسينات جوهريّة وغيرها، بينما ينحصر مضمون البحث في تحقيق معارف جديدة تعد أساس عملية التطوير.

تضم تكاليف البحث والتطوير كل ما يتعلق بمراحل القيام بالبحث وتطويره، من مرتبات الباحثين ومساعدتهم وتكاليف الأدوات والأجهزة التي يعملون عليها. وتحدّد هذه التكاليف بدراسة العلاقة بين المبالغ التي تنفق على البحث ومقدار الدخل المتوقع من استخدام نتائج البحث³. ولقد أثارت المعالجة المحاسبية لتكاليف البحث والتطوير جدلا واسعا بين المحاسبين وهيئات إعداد المعايير المحاسبية من حيث معالجتها على أنها أصول غير ملموسة، أم يجب استنفادها كمصاريف. إن أهم العقبات في معالجة هذه التكاليف هي التعرّف على المنافع الاقتصادية المحتملة وتوقيتها بدرجة تأكد معقولة، فعندما تكون المنافع غير مؤكّدة بدرجة عالية، يتعذّر معها تبرير رسملة هذه التكاليف⁴. وهذا معناه بتعبير آخر أن طريقة التعامل مع هذه التكاليف هي متباينة بين مختلف الدول من حيث اعتبارها مصاريف دورة، أو أنها أصل قابل للاهلاك على مدار العمر المقدّر فتجب حينئذ رسملتها وإطفائها بشكل منتظم وخصمها من إيرادات الفترة الحالية. وهنا نجد أن سياسة التحفظ المحاسبي التي يفرضها نموذج التكلفة التاريخية تتطلب استنفاد تكاليف البحث والتطوير وتحميلها على قائمة الدخل.

❖ التوجهات المختلفة في معالجة تكاليف البحث والتطوير

ذكرنا سابقا أن المعالجات المحاسبية لعنصر البحث والتطوير هي مختلفة بين الدول، فالمعيار الدولي رقم (38) يعتبر نفقات البحث أحد عناصر المصاريف التي يتوجّب معالجتها ضمن قائمة الدخل، وذلك لعدم الوصول إلى مرحلة تطوير الأصل غير الملموس، ونظرا لظروف عدم التأكد من امتداد منافعها للدورات المقبلة⁵. في حين اعتبر المعيار الدولي رقم (38) نفقات التطوير -حصرا- هي التي ترسم بعد التأكد من أن الأصل مجدي تقنيا وتجاريا في البيع أو الاستخدام. في هذه الحالة تخضع نفقات التطوير المرسلة سابقا لاختبار تدني القيمة سنويا حيث تطبق سياسة التحفظ. بالنسبة للمعيار الأمريكي اعتبر نفقات البحث والتطوير كمصاريف يجري إثباتها فور حدوثها (الاستنفاد الفوري)، حيث سوّغ هذا البديل على أساس:⁶

¹ Gomaa A, op.cit, p294.

² علي عبد الغني اللايد، إمام الشاوي، المحاسبة عن تكاليف البحث والتطوير، الحلة العربية للإدارة، مج30، ع1، يونيو 2010، ص181.

³ عدنان مقدم، محاسبة الأصول المعنوية وفق النظام المحاسبي المالي، مجلة البديل الاقتصادي، جامعة زيان عاشور الحلقة، ع05، 2017، ص36.

⁴ علي عبد الغني اللايد وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص184.

⁵ سعود جايد مشكور، مرجع سبق ذكره، ص234.

⁶ علي عبد الغني اللايد وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص187.

← عدم التأكد الذي تنطوي عليه المنافع المستقبلية المحتملة لمشروع البحث والتطوير.

← الافتقار إلى العلاقة السببية المباشرة بين تكاليف البحث والتطوير والمنافع الناتجة عنها.

وبالتالي حسب المدخل الأمريكي، نفقات البحث والتطوير ليست أصولاً ويصعب تحديد درجة اليقين من تقدير الفوائد الاقتصادية التي ستعود منها في المستقبل. إن أنصار هذا الاتجاه يرون بأن تحميل هذه التكاليف على أكثر من سنة مالية يحتاج إلى الخروج عن قيد التحفظ، وليس على أساس استحقاقها للفترة القادمة. لذا فإن المعيار الأمريكي يعتبر هذا النوع من التكاليف مصاريف تنسب للدورة التي حدثت فيها لكونها لا تقدم منافع اقتصادية مستقبلية، وأن رسمتها ستزيد من صافي الأصول.

على مستوى المعيار البريطاني، يفرض الرسملة الاختيارية من خلال إثبات تكاليف البحث كمصاريف فور حدوثها، ورسملة تكاليف التطوير إذا توافرت شروط معينة، ثم إطفائها على مدار فترة زمنية معينة¹. كنتيجة لذلك تحمل تكاليف البحث في نفس الفترة التي وقعت فيها، أما تكاليف التطوير فيمكن أن تؤجل للفترة اللاحقة في ظل شروط معينة. وهذا معناه أن المعيار المحاسبي الدولي للأصول غير الملموسة يتفق مع المعيار البريطاني بشكل واضح بشأن معالجة هذه التكاليف.

تأسيساً على ما سبق، يتضح لنا أن المعايير المحاسبية الدولية هي أقل تحفظاً من المعايير الأمريكية، وهذا على مستوى معالجة الأصول غير الملموسة وخصوصاً تكاليف البحث والتطوير.

هـ- المعيار المحاسبي الدولي رقم (11): عقود الانشاء

تختلف طبيعة نشاط المنشأة في إطار عقود المقاولات طويلة الأجل وهذا نظراً لاختلاف تاريخ بداية العقد وتاريخ إنجازه، أي أن مدة الإنجاز في هذه العقود غالباً ما تتجاوز الدورة المحاسبية الواحدة لأنها تتعلق بعقود البناء وعقود إصلاح حالة الأصول وعقود تقديم الخدمات. لذلك تطرّق المعيار المحاسبي الدولي (IAS11) إلى وصف المعالجة المحاسبية للإيرادات والمصاريف المرتبطة بهذه العقود في القوائم المالية من قبل المتعاقد لتنفيذ العقد، حيث نص المعيار على أن يتم الاعتراف بالإيرادات والمصاريف المرتبطة بهذه العقود في تاريخ نهاية الدورة المحاسبية، وذلك عندما يمكن تقدير العقد بدرجة كافية من المؤثوقية. وتمثل نسبة الإنجاز في طريقة تحقق الإيراد، بموجبها يتم الاعتراف بالإيراد بنسبة معينة من إنجاز العقد التي تقدر على أساس تراكمي². بمعنى أن المحاسب يعالج الأرباح ويفصح عنها توفقاً مع نسبة إنجاز المشاريع.

إن مبدأ التحفظ في المحاسبة يقضي بأن أرباح مشاريع المقاولات ليست نهائية ومؤكدة إلا بعد إنجاز العمل واعتماده من مهندسي العمل. فإذا تم إنجاز المشروع خلال السنة المالية الجارية فلا توجد أية صعوبات محاسبية، لأنه عند ذلك يمكن تطبيق مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصاريف وتحديد نتيجة الدورة (ربح/ خسارة المشروع). لكن إذا انتهت السنة المالية لشركة المقاولات ولا تزال بعض المشاريع قيد التنفيذ، هنا تقع المشكلة بالنسبة لقياس أرباح هذه المشاريع. لذلك طوّر المحاسبون طريقتين في احتساب أرباح شركات المقاولات هما³:

¹ علي عبد الغني اللايد وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 187

² خالد جمال الجعارات، مرجع سبق ذكره ص 60-61.

³ حامد داود الطحله، محاسبة المقاولات بين النظرية والتطبيق، دار البازوري للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2013، ص 35-40.

1- طريقة نسبة الإنجاز: بموجبها يتم الاعتراف بالإيرادات والمصاريف التي تنسب للجزء المنجز من العمل، وتحسب أرباح المشاريع التي مازالت قيد التنفيذ وترحل إلى قائمة نتيجة الأعمال شرط أن يكون الجزء التام من المشروع كبيراً، ويفضّل أن تكون نسبة إنجاز المشروع حتى تاريخ إعداد القوائم المالية 50% فأكثر، حتى لا تؤثر نتيجة الأجزاء غير المنتهية للمشروع على النتيجة النهائية له. كما تتطلب هذه الطريقة إمكانية تقدير تكاليف المشروع الكلية بشكل صحيح لأنها أساس تحديد نتيجة المشروع غير التام.

2- طريقة المقابلة المنتهية: تسمى كذلك طريقة الإنجاز التام وبموجبها لا تحتسب أية أرباح لمشاريع المقاولات إلا بعد إتمامها أو تصبح شبه تامة، وعمليات المشاريع غير المنتهية لا تؤثر على قائمة نتيجة الأعمال، وفي حالة إنجاز المشروع وإتمامه تقارن تكاليفه مع قيمة المشروع للتوصل إلى النتيجة. من مميزات هذه الطريقة أنها تعطي نتائج واقعية، حيث لا يتم حساب الأرباح إلا بعد إتمام المشروع ومعرفة تكلفته الفعلية، وبذلك نتجّب تأثيرات عنصر عدم التأكد على نتائج أعمال شركة المقاولات. كما أنها لا تظهر نتيجة المشروع غير التام في نهاية الدورة المحاسبية، خاصة بالنسبة للمشاريع التي تحتاج لأكثر من سنة لإنجازها وتنفيذها. وهذا يعني عدم توزيع أرباح المشروع بين الفترات المحاسبية الخاصة بتنفيذه. من خلال عرض الطريقتين فإن المفاضلة بينهما تعتمد على الأهمية التي يوليها المقاول للعناصر غير المؤكدة والمرتبطة بالتقديرات في تكاليف المشاريع وإيراداتها. فعندما تتوفر العناصر اللازمة لإعداد تقديرات دقيقة وبشكل موثوق تطبق طريقة نسبة الإنجاز (التقدم) لحساب إيرادات المشروع، أما في حالة عدم التأكد وكانت التقديرات غير صادقة ودقيقة يجرى اعتماد طريقة المقابلة المنتهية. هذا ما يعكس بشكل واضح أن الطريقة الثانية هي أكثر تحفظاً من الطريقة الأولى لارتباطها بحالة عدم التأكد، حيث من خلالها تكون قيمة صافي الأصول والأرباح أقل خلال فترة العقد، كما أنه يسمح بالاعتراف بالإيرادات قبل تحقّقها فعلاً في إطار الطريقة الأولى وهو ما يتعارض ومضمون التحفظ. لذلك نرى بأن المعايير المحاسبية الدولية هي أقل تحفظاً باعتمادها طريقة نسبة الإنجاز.

و- التحفظ المحاسبي في إطار المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)

على مستوى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) تقل الدراسات والأبحاث التي ناقشت علاقة المعايير الدولية (IFRS) بسياسة التحفظ المحاسبي، لكن حسب الدراسات القليلة المتوفرة فقد أكد معظم الكتاب والباحثين من خلالها على أن هذه المعايير هي أقل تحفظاً مقارنة بالمعايير الأوروبية. وهذا الرأي قائم على أساس التوسّع في تطبيق منهج القيمة العادلة الذي يسمح بإثبات فوائض القيم غير المحققة، كذلك لا تعتبر هذه المعايير التحفظ المحاسبي كمبدأً محاسبي¹. وحسب دراسة (Paul) فإن التحفظ قد انخفض في مستواه بعد تبني معايير إعداد التقارير الدولية (IFRS) في عدة دول: فرنسا، ألمانيا، البرتغال، سويسرا². من جهة أخرى أظهرت دراسة (Luc) أن مستوى التحفظ المحاسبي قد انخفض بعد التطبيق الإلزامي لمعايير (IFRS)، وقد وصل لمستوى أدنى بالتحديد قبل سنة (2008)، لكن ابتداء من هذه السنة بالتحديد ارتفع مستواه بوضوح بسبب الأزمة المالية العالمية³. وهذا يدعم فكرة أن تقوية وتعزيز التحفظ المحاسبي يعد بمثابة آلية فعّالة للرفع من مستوى صدق المعلومة.

¹ Raffournier B., op, cit, p :28

² Paul A, et al, op, cit, p:2

³ Lu c., Trabelsi S., information asymmetry and accounting conservatism under (IFRS) adoption, working Paper, 2013, p :31, available at (<http://pdf.semanticscholar.org>), vu le 18.06.2016.

على العكس من ذلك، جاءت بعض الدراسات معارضة تماماً للنتائج السابقة، حيث أثبتت دراسة (Zhang) أن التحفظ قد ارتفع بعد إصدار وتبني معايير (IFRS) في نيوزيلندا¹. وأكدت دراسة (Brouwer) أن تحليل أثر تبني المعايير الدولية (IFRS) على درجة التحفظ لم يبيّن أن هذا التوجه نحو تبني المعايير الدولية قد خفّض بشكل هام من درجة تحفظ الميزانية، وتحفظ الأرباح بين تقارير مختلف الشركات الأوروبية².

تري الباحثة أنه بالرغم من النتائج المتوصل إليها من طرف مختلف الباحثين، إلا أنه توجد بعض المعالجات المحاسبية ضمن نصوص هذه المعايير تتبني مفهوم التحفظ المحاسبي وتحث على التمسك به، وهو ما تضمنه المعيار الدولي (IFRS3) "اندماج منشآت الأعمال"، حيث حذف اهتلاك عنصر الشهرة واستبدالها بالاعتراف بالاضمحلال (الانخفاض) في قيمتها عند ظهور مؤشرات دالة على ارتفاع القيمة الدفترية للأصل المسبب للشهرة عن قيمته القابلة للاسترداد³. فقد نصت المادة (7) من المعيار (IFRS3) على المعاملة المحاسبية للشهرة، حيث تتحدد بزيادة تكلفة الشراء عن القيمة العادلة لصافي الأصول المكتتة، ولا يتم إطفائها سنوياً بل يتم فحصها سنوياً لتحديد الانخفاض في قيمتها، ويعترف بالانخفاض كخسارة في قائمة الدخل، مما يوحي بوجود درجة من التحفظ باستخدام بدائل محاسبية تحقق أهدافاً محددة في ظروف وفترة زمنية معينة. يضاف إلى ما سبق، أن الشركات التي تطبق المعايير المحاسبية الأمريكية (GAAP)، تطبق التحفظ المحاسبي بدرجة أكبر من الشركات التي تطبق المعايير الدولية لإعداد المالية (IFRS)⁴. مما تقدم، يتضح أن معايير المحاسبة الأمريكية هي أكثر تحفظاً في إعداد التقارير المحاسبية من المعايير المحاسبية الدولية، وهذا بالنظر لمستوى التحفظ الممارس والمتضمن في نصوص المعايير السابقة. ولعل السبب الرئيسي يتمثل في الالتزام القانوني والنظامي الناشئ عن كون مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) كيان وطني، أما مجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASB) فقد اكتسب شرعيته من القبول العالمي العام دون إلزام وطني محدد. لذلك فإن الكثير من الدول ومنها: إنجلترا، أستراليا، مصر، تعيد إصدار المعايير الدولية بعد الأخذ في الاعتبار المتطلبات القانونية والنظامية المحلية⁵، وهذا حتى تتلاءم مع خصائص البيئة المحلية.

المطلب الثاني: أثر التحفظ المحاسبي على ظاهرة لا تماثل المعلومات

تحتوي القوائم والتقارير المالية على مختلف المعلومات الموجهة لفئات المستخدمين وهذا باعتبارها مصدراً هاماً للمعلومات المحاسبية والمالية. فكلما كانت المعلومات المتضمنة بالكم والنوعية المطلوبين واتّسمت بالشفافية، كلما ساعدت على تخفيض درجة عدم التأكد وقاصت من فجوة لا تماثل المعلومات بين الإدارة والمستثمرين. إن جوهر الشفافية يكمن في التحفظ المحاسبي وإعلان التقارير في موعدها، حيث يؤدي إلى جودة في المعلومات المفصّل عنها من قبل الشركة، ويساعد في حل مشكلة عدم تماثل المعلومات بين المديرين ومساهمي الشركة⁶. تعد ظاهرة لا تماثل المعلومات فرض من فروض نظرية الوكالة، حيث يؤكد الواقع العملي على أن الوكيل (الإدارة) -وبسبب اختلاف أهداف ورغبات الإدارة بالمقارنة مع رغبات وأهداف حملة الأسهم- يمكن أن يمارس نوعاً من الضغوطات

¹ Zhang J, op.cit, p :29.

² Brouwer R, op, cit, p:23.

³ إيمان سعد الدين، مرجع سبق ذكره، ص312.

⁴ حميدة محمد عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص151.

⁵ أبو الخير مدثر طه، مرجع سبق ذكره، ص 09.

⁶ سامح محمد رياض، التحفظ المحاسبي وجودة قياس الأرباح، مرجع سبق ذكره، ص133.

على الطرف الموكل (الملاك) من خلال حجب معلومات مهمة عنه، بسبب سلوكه الانتهازي في التهرب من العمل وتعظيم منفعة الشخصية، وتحقيق مصالحه حتى ولو تعارضت مع مصالح الطرف الموكل. هذا الفعل الصادر عن الطرف الوكيل يعرف بلا تماثل المعلومات¹. إن انفصال الملكية عن الإدارة يجعل حملة الأسهم في موقف لا يمكن من خلاله فهم وملاحظة جميع تصرفات وقرارات المديرين. هذا ما يصعب عليهم تحديد ومعرفة الوضع المستقبلي للشركة، خاصة إذا كانت المعلومات محدودة. لقد نتج عن انفصال الملكية عن الإدارة وتفويض الموكل حق إدارة الشركة لمجموعة متخصصة من المديرين، وجود اختلاف جوهري في المعلومات بين فئة الملاك وفئة المديرين، ومن ثم ظهور مشكلة عدم تماثل المعلومات، والتي دفعت الملاك إلى تحمّل تكاليف مرتفعة للوكالة من جهة، واتباع سياسة متحفظة في إعداد القوائم المالية لتقليص الفجوة بين الوكيل والموكل من جهة أخرى².

1- تفسير ظاهرة لا تماثل المعلومات

تعد ظاهرة لا تماثل المعلومات من الظواهر الأساسية التي تواجه أسواق رأس المال في ظل ما تتسم به الشركات من انفصال الملكية عن الإدارة، وظهور الشركات متعددة الجنسيات، وسيادة تعارض المصالح بين المتعاملين في هذه السوق. ويظهر بشكل لا تماثل المعلومات عندما يكون لدى المستثمرين اختلاف بالاطلاع والمعرفة عن قيمة الشركة، حيث أن المستثمرين الذين يملكون معلومات خاصة يمكنهم المتاجرة بها على حساب مستثمرين آخرين. لقد اقترن هذا المصطلح على المستوى الاقتصادي بالمعلومات، حيث عرّف بأنه: "عدم إلمام أحد أطراف الصفقة بالمعلومات الكافية عن الطرف الآخر في الصفقة، مما يمنعه من اتخاذ القرار السليم"³. كما يقصد به: "الحالة التي تتميز بامتلاك الأشخاص المختلفة لمعلومات متباينة بخصوص شيء معين"⁴. وتتمثل ظاهرة عدم تماثل المعلومات في: "حيازة الإدارة أو الأطراف الداخلية لمعلومات حول الأداء الاقتصادي الحالي والمستقبلي للشركة بشكل أكثر من حيازة الأطراف الخارجية لها مثل: المستثمرين، الدائنين، المحللين وغيرهم من المتعاملين في السوق"⁵. بناء على ما سبق، فإن لا تماثل المعلومات هو ظاهرة ترتبط بالوضع الذي لا يتم فيه إتاحة المجال للمستثمرين الخارجيين للحصول سوى على جزء بسيط من المعلومات المتعلقة بالشركة، وليس جميع المعلومات لاسيما المعلومات الداخلية، مما يؤدي لعدم فاعلية سوق المال بسبب نقص الاطلاع والمعرفة، ولعدم وجود إمكانية لاتخاذ القرارات الصائبة. إن هذه الظاهرة تحدث إما في حالة عدم المساواة بامتلاك معلومات معينة بين الإدارة والأطراف الداخلية من جهة، والأطراف الخارجية من جهة أخرى، أو في حالة عدم المساواة في المعلومات بين الأطراف الخارجية بعضها البعض.

2 - علاقة التحفظ المحاسبي بظاهرة لا تماثل المعلومات

أشارت دراسات مختلفة إلى أنه رغم الآراء المعارضة لسياسة التحفظ المحاسبي بسبب أثرها على مصداقية القوائم المنشورة، لا يزال التمسك بها مستمرا من طرف واضعي المعايير المحاسبية. وهذا لأن سياسة التحفظ - كآلية - تفيد في الحد من دوافع إدارة الشركة

¹ هشام صلوفاشي، أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة في تخفيض مشكلة تضارب المصالح في ظل المشروع الاستثماري، مجلة العلوم التجارية، HEC، الجزائر، مج 15، ع 1، ص 33.

² مجدي مليجي عبد الحكيم، مرجع سبق ذكره، ص 11.

³ عبد الرحمن محمد رشوان، أثر التحفظ المحاسبي على تخفيض عدم تماثل المعلومات وتكلفة رأسمال في إطار المعايير الدولية (IFRS)، ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير، ع 6، سبتمبر 2017، ص 310، متوفر على الموقع (www.redoreg.com)، تاريخ الاطلاع 2017.12.27.

⁴ عبد الرحمن محمد سليمان، قياس أثر الممارسات المحاسبية الخاطئة لظاهرة عدم تماثل المعلومات وانعكاساته على جودة الأرباح المحاسبية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي بتمنراست، ع 11، جانفي 2017، ص 413، متوفر على الموقع (http://www.asjp.cerist.dz)، تاريخ الاطلاع 2017.12.27.

⁵ أمال محمد عوض، تحليل العلاقة بين جودة الأرباح المحاسبية وظاهرة عدم تماثل المعلومات، مرجع سبق ذكره، ص 19.

نحو التلاعب بالأرباح المحاسبية، وحجب معلومات جوهرية عن الأطراف الخارجية، إلى جانب التخفيف من الآثار السلبية لعدم تماثل المعلومات¹. وقد أشار (watts) في معرض أبحاثه إلى أن عدم تماثل المعلومات بين الأطراف الداخلية والمستثمرين قد يزيد من قدرة إدارة الشركة على التلاعب بالأرقام المحاسبية². كما ناقش كل من (Lafond & watts) ظاهرة لا تماثل المعلومات، حيث أكدوا على أن الاعتراف غير المتماثل للمكاسب والخسائر في القوائم المالية الحالية يؤثر على درجة لا تماثل المعلومات، وبما أن التحفظ يعد من بين آليات الحوكمة، فهو يخفف من قدرة المديرين على التلاعب في الأداء المالي وتضخيمه، ويزيد من قيمة المنشأة وتدفعاتها النقدية. لذا فهو يحد من ظاهرة اللا تماثل بالمعلومات ويساهم في حل مشاكل الوكالة، ومن ثم تقليل الفجوة المعلوماتية التي يحدثها تباين المعلومات المحاسبية³.

إن مشكلة اللا تماثل بالمعلومات بين مصدري حق الملكية والمستثمرين المرتقبين في أسواق المال وقت الطرح الموسمي للأسهم، ينعكس في صورة رد فعل سلبي ممتلئ في تدهور دائم في سعر إصدار السهم. ويكمن الدافع وراء ذلك في تحوّل المستثمرين الجدد ضد مخاطر حجب الإدارة لمعلومات متميزة لصالح فئة المساهمين الحاليين على حسابهم. في هذا المجال تساعد سياسة التحفظ المحاسبي في التخفيف من التداعيات السلبية لهذه الظاهرة، بتزويد المستثمرين بأفضل الوسائل لمراقبة الإدارة والتقليل من دوافع المديرين لإخفاء المعلومات والمبالغة في القوائم المالية⁴. وبذلك فإن لا تماثل المعلومات يوّد التحفظ في القوائم المالية، والذي يعمل على تحسين بيئة المعلومات التي ينشط فيها المصدرين. وأشارت (رشا الغول) في هذا السياق إلى أن التحفظ المحاسبي كسياسة لها دور فعال على مستوى سوق المال التي تسودها هذه المشكلة، حيث تلعب دور المرشد وتنذر بمدى وجود عدم تماثل في المعلومات⁵.

من جانب آخر وفي ضوء سياسة التحفظ، يساهم الاعتراف بالأخبار السيئة في الوقت المناسب وعدم إخفائها في إرسال إشارات تحذيرية وتنبيهية للمساهمين، بما يمكنهم من تعزيز الرقابة على الإدارة لاتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة، أو تغيير الإدارة للمحافظة على قيمة المنشأة⁶. زيادة على ذلك، تحقّق هذه السياسة منفعة لمختلف الأطراف التي لها علاقة بالمنشأة وهذا لأنها تضمن تحقيق درجة مقبولة من الشفافية، وتحمي الملاك من التغيّرات غير المبرّرة في تكوين المؤنّات والتقديرات المحاسبية، وكل ذلك يعكس مدى فعالية التحفظ المحاسبي واستخدامه كآلية لمواجهة مشكلة عدم تماثل المعلومات.

لقد تعدّدت الدراسات التي أكّدت على الدور الإيجابي للتحفظ في التقليل من ظاهرة عدم تماثل المعلومات، ومنها دراسة (Lara) التي أثبتت أن رفع مستوى التحفظ في الفترة الحالية يحسّن من بيئة المعلومات في الشركة، ومن ثم يخفّف لا تماثل المعلومات بين المديرين والمستثمرين الخارجيين في السنة الموالية⁷. هذا ما يدل على أن ظهور لا تماثل المعلومات في سوق المال يقود لرفع مستوى التحفظ المحاسبي في الشركة، وأن الشركات التي تستخدم سياسة التحفظ في حساباتها يكون لديها لا تماثل بالمعلومات أقل بين

¹ عبد الرحمن محمد رشوان، مرجع سبق ذكره، ص312.

² عبد الرحمن محمد رشوان، مرجع سبق ذكره، ص 316.

³ Lafond R ,watts R ,L, op.cit, p :447.

⁴ Kim et al, op.cit, p :1.

⁵ رشا الغول، مرجع سبق ذكره، ص35.

⁶ إيمان محمد سعد الدين مرجع سبق ذكره ص313.

⁷ Lara Garcia JM ;Osma B.G Penelva F, information consequences of accounting conservatism; European Accounting Review; vol.23, N:2, 2014, p:195.Available at www.tandfonline.com, vu le 22.06.2016.

الأطراف الداخلية والأطراف الخارجية. فضلا عن ذلك، هناك جدل قائم حول ما إذا كان التحفظ ينتج ظاهرة لا تماثل المعلومات أم أن نشوء اللا تماثل بالمعلومات يقود لممارسة المزيد من التحفظ المحاسبي. فبالرجوع لدراسة الباحث (Lafond) نجد أن اللا تماثل في المعلومات على مستوى سوق المال ينتج التحفظ المحاسبي، وأن التغير في اللا تماثل بالمعلومات حتما سيؤدي إلى التغير في التحفظ المحاسبي. أي أن التغير في مستوى التحفظ المحاسبي يكون كرد فعل للتغير في لا تماثل المعلومات بسبب التغيرات في فرص الاستثمار، تغيرات في الأرباح، ممتلكات الشركة واستثماراتها¹. بالمقابل، هناك اتجاه آخر يقضي بأن التحفظ المحاسبي هو الذي ينتج لا تماثل المعلومات إما بشكل فوري، أو في السنة المالية مثل ما جاء في الإطار المفاهيمي لمجلس (FASB)، وهذا من أجل إيجاد الحجاج والأدلة الكافية لحذفه من الإطار بدليل أنه يؤدي لتشويه الأرقام المحاسبية وجعلها غير قابلة للتحقيق، ومن ثم يرفع من مشكلة لا تماثل المعلومات بين المستثمرين وليس تخفيضها.

رغم تعارض الاتجاهين حول طبيعة العلاقة بين التحفظ وعدم تماثل المعلومات، فقد أكدت غالبية الدراسات على أنه متى وجدت ظاهرة لا تماثل المعلومات، وجد التحفظ المحاسبي كوسيلة للحد منها وتقليص حجم الفجوة المعلوماتية. وقد أكدت ذلك دراسة (Qiang)، حيث إذا كانت هناك مشكلة لا تماثل بالمعلومات يزداد بالمقابل الطلب على تطبيق التحفظ المحاسبي للتقليل منها². ورغم أن المشروع المشترك لسنة 2010 لتوحيد الإطار المفاهيمي لكل من مجلس (FASB) ومجلس (IASB) قد استبعد التحفظ بشكل صريح من الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية، فإن النتائج المتوصل إليها لا تدعم تصريحات هذا المشروع لأن التحفظ له دور في تخفيض ظاهرة لا تماثل المعلومات، والعلاقة بينهما هي علاقة إيجابية. كما أن لا تماثل المعلومة في الفترة الحالية سيقود لزيادة التحفظ المحاسبي في الفترة اللاحقة³. إن دور التحفظ هو هام ولا يستهان به في تخفيض ظاهرة لا تماثل المعلومات، والتخفيف من هذه المشكلة يكون من خلال تزويد كتلة الملاك المسيطرين بدوافع قوية لمباشرة آليات الحوكمة⁴.

وفي دراسة للباحث (Wang) أشار من خلالها إلى أنه في ظل تحفظ الأرباح فإن المكاسب والايادات لا يبالغ في قيمتها والمصاريف والخسائر لا تقيّم بأقل من قيمتها، مما يشكّل حماية متاحة للأطراف الخارجية. فعدم تماثل المعلومات عندما يكون أكثر حدة وخطورة يطلب المستثمرون أكبر حماية، أي أن أرباح الشركة يجب أن تكون أكثر تحفظا. وبذلك فإن تغير لا تماثل المعلومات يقود للتحفظ الذي يخفّض من هذه الظاهرة في الفترة المالية⁵. إن التركيز على القوائم المالية التي أعدت وفقا للتحفظ المحاسبي وفي إطار المعايير المحاسبية الدولية (IFRS)، تضمن توفير معلومات ذات شفافية ومصداقية تستعمل كوسيلة لتخفيض عدم تماثل المعلومات وجذب أموال المستثمرين في سوق رأس المال، لأن التحفظ يجنب فئة المحاسبين مخاطر نشر معلومات غير صحيحة وصادقة⁶.

¹ Lafond R et al, op.cit. pp :447-449.

² الرشيدى ممدوح محمد صادق، مرجع سبق ذكره، ص 05.

³ Chi w, wang ch, information asymmetry and accounting conservatism: Evidence from Taiwan, working paper, may 2008, p: 13, available at (cite seerx.ist.psu.edu), vu le 22.06.2016.

⁴ Kang j.k yin H Zhang H, accounting conservatism information Asymmetry, and corporate Governance: Evidence from block acquisitions, working paper, p: 18, available at (www.sinoss.net/vue), vu le 22.06.2016.

⁵ Wang J. I, Accounting Conservatism and information asymmetry: Evidence from Taiwan IBR published by Canadian center of science and education, vol.6, N 7, 2013, p:34. Available at (www.ccsenet.org), vu 23.06.2016.

⁶ عبد الرحمان محمد رشوان، مرجع سبق ذكره، ص316.

من جهة أخرى فإن واضعي المعايير الدولية يرون بأن التحفظ المحاسبي يمكن أن يؤدي إلى تخفيض لا تماثل المعلومات وتكاليف التقاضي، وهذا من خلال الإفصاح التام عن أثر الأخبار السيئة في الوقت المناسب¹.

بناء على ما سبق يتضح بأن ظاهرة عدم تماثل المعلومات تعد من بين الظواهر المهمة التي قد تظهر في أسواق المال، وبالنظر لآثارها السلبية المختلفة، فهذا يستدعي اللجوء لوسائل معينة للحد منها كسياسة التحفظ المحاسبي. هذه الأخيرة على الرغم من الآراء المناهضة لها فإن استخدامها يمكن أن يحد من ظاهرة لا تماثل المعلومات ويخفف من تداعياتها على مختلف الأطراف، بالشكل الذي يسمح للمستثمرين بتعيين الاستثمارات المربحة واختيار البدائل الاستثمارية في سوق المال بصواب ورشادة.

المطلب الثالث: أثر التوجه نحو منهج القيمة العادلة على التحفظ المحاسبي

استخدم منهج التكلفة التاريخية كمبدأ سائد للقياس المحاسبي لفترة طويلة نسبياً، رغم ذلك فقد تعرض لانتقادات عديدة خاصة في حالات التضخم الاقتصادي أين تصبح التكلفة التاريخية غير واقعية، وبالتالي لا تعكس الميزانية حقيقة المركز المالي للمنشأة. كما أن الميزانية يتم إعدادها في ظل تجاهل القيمة الحالية للأصول، نظراً لأن هناك العديد من الذمم المدينة والدائنة التي يتم خصمها. وعلى إثر الانتقادات الموجهة لمنهج التكلفة التاريخية الذي يتجاهل التغيرات الحادثة في الأسعار من فترة لأخرى، وعدم توفير معلومات مفيدة لمستخدميها، بدأ التوجه إلى الاهتمام بتبني طرق وأساليب محاسبية جديدة للقياس المحاسبي، كما تزايدت الآراء المؤيدة لمنهج المحاسبة على أساس القيمة العادلة. هذه الأخيرة أصبحت كمطلب أساسي في معالجة الأحداث والعمليات المالية والاقتصادية، حتى تكون أكثر دقة وأقرب للواقع في ظل الظروف السائدة، وبالشكل الذي يجعل المعلومات تتسم بالملاءمة والموثوقية.

إن حقيقة منهج التكلفة التاريخية والتي تمثل الواقع الفعلي للحدث وقت وقوعه لحظة التبادل، ليست موضع شك في دقتها وصحتها لحظة الاكتساب والتملك، إنما يظهر التشكيك في سلامة المبدأ بعد التملك، حيث يصبح المبلغ المسجل شيء من الماضي الذي لا يتوافق مع قيمته الحالية². وكنيجة لقصور هذا المنهج، ونظراً لأن الظروف الاقتصادية متغيرة ومتقلبة باستمرار بتغير الظروف السائدة، نادى الجهات المهنية والمحاسبية الدولية بضرورة الخروج عن هذا المبدأ التقليدي والتوجه لتطبيق منهج القيمة العادلة في القياس المحاسبي كأساس مستحدث، بهدف سد الثغرات المتضمنة في المحاسبة التقليدية، خاصة على مستوى قياس وتقييم الأدوات المالية والافصاح عنها. إلى جانب توفير قوائم مالية تتضمن معلومات ملائمة ومفيدة لمستخدميها تعد المدخل الأساسي في وضع القرارات المختلفة.

1- مفهوم القيمة العادلة (Fair value)

دخل مصطلح القيمة العادلة إلى أغلب المعايير المحاسبية الدولية المعدلة، ويتجه التطور العالمي الجديد نحو التوسع في مجالات تطبيق معايير القيمة العادلة في إعداد وعرض البيانات المالية. ويرجع هذا الاهتمام لعوامل مختلفة أهمها التغير المستمر في القدرة الشرائية

¹ Josipa M, nino s, davor M, Conservatism and Accounting asymmetry in international accounting, working paper, 2012, p:4. Available at (https://bib.irb.hr), vu le 24.06.2016.

² رضا ابراهيم صالح، أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية، مجلة كلية التجارة للبحث العلمي، جامعة الإسكندرية، مج 46، ع 2، يوليو 2009، ص 01. متوفر على الموقع (ief.pedia.com)، تاريخ الاطلاع 2016.07.03.

لوحدة النقد الذي يعد أساس القياس المحاسبي، إلى جانب الأزمات المالية التي واجهت بعض الشركات الأمريكية¹. ولقد ورد تعريف هذا المفهوم من طرف الهيئات المسؤولة عن وضع المعايير المحاسبية على النحو التالي:

أولاً: بالنسبة لمجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASB)

عرّف هذا المجلس القيمة العادلة على أنها: "المبلغ الذي يمكن أن تتم مبادلة الأصل أو سداد الالتزام به، بين أطراف مطلّعة وراغبة في التعامل على أساس تبادل تجاري بحت، فهي سعر البيع أو قيمة الخروج في سوق نشطة. كما تمثّل المبلغ الذي يجب استلامه من عملية بيع الأصل أو تحويل الالتزام في صفقة منتظمة"². وهذا معناه أن المجلس استخدم مصطلح القيمة السوقية كمرادف للقيمة العادلة في سوق نشطة تتضمن تبادل الأصول والخصوم بين أطراف تملك مختلف المعلومات حول الصفقة المجراة.

ثانياً: بالنسبة لمعيار المحاسبة الأمريكي رقم (107)

عرّف هذا المعيار القيمة العادلة كالتالي: "قيمة تبادل الأصل في عملية تبادلية حقيقية بين أطراف راغبة في التعامل، دون أن تكون هذه العملية في حالات التصفية أو البيع الجبري"³. يختلف هذا التعريف عن التعريف السابق في أنه ركّز على الظروف التي تتم فيها صفقة التبادل، حيث يشترط أن تكون عادية وبصورة طبيعية ولا تتم في إطار التصفية أو البيع تحت الضغط، لأنه في هذه الحالة يجبر البائع على البيع احتراماً لعامل الوقت، وبالتالي لا يمكن تحديد القيمة العادلة للأصل.

ثالثاً: مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB)

يعتبر المعيار المحاسبي رقم (157) (FASB, FASN:157) من أهم الإصدارات التي حدّدت الأسس والإرشادات الواضحة لتطبيق محاسبة القيمة العادلة. ورغم أن المعيار قد صدر في سبتمبر 2006، إلا أنه ظل قيد التجريب لأكثر من سنة ولم يخرج إلى حيّز التطبيق إلا في نوفمبر 2007⁴. ضم المعيار تعريفاً وحيداً لمصطلح القيمة العادلة، حيث يتمثل في: "السعر الذي يستلمه البائع عند بيع أحد الأصول أو يدفعه عند تحويله لأحد الالتزامات في عملية منتظمة بين شركاء السوق في تاريخ القياس"⁵. فطبقاً لتعريف المعيار (157) نجد أنه قد ركّز على السعر الذي سيتم استلامه مقابل بيع أصل، أو السعر الذي سيتم دفعه مقابل تحويل التزام وليس السعر الذي يجب سداؤه للاستحواذ على الأصل. كما أن تاريخ القياس يعني أن القيمة العادلة يجب أن تعكس ظروف السوق بتاريخ الميزانية، أما المشاركون في السوق فهم المشترون والبائعون الذين تتوفّر فيهم الصفات التالية⁶:

- ← أن يكونوا مستقلين ولا يكون لهم أي علاقات مع المسؤولين عند إعداد التقارير.
- ← لديهم المعرفة الكافية عن مواصفات الأصل أو الالتزام الذي سيجرى تقييمه.
- ← أن يكون لدى طرفي العلاقة الرغبة في نقل ملكية الأصل أو الالتزام.

¹ ياسر أحمد الجرف، أثر استخدام المحاسبة عن القيمة العادلة على دقة التنبؤات المحاسبية، مجلة المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة بني سويف، مصر، مج 5، ع 01، يناير 2017، ص 344. متوفر على الموقع www.commm.bsu.edu.eg، تاريخ الاطلاع 2017.12.03.

² Lan san, fair value and its economic consequences on the volatility measures of earnings stock price and government Debt yield, scientific research publishing inc, December 2014 p: 912.

³ رضا إبراهيم صالح، مرجع سبق ذكره، ص 23.

⁴ سامي أحمد غنيمي، محاسبة القيمة العادلة بين المعارضة والتأييد في ضوء الأزمة المالية المعاصرة: دراسة نظرية اختبارية، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، جامعة بنها، ع 1، مج 02، يناير 2012، ص 16. متوفر على الموقع www.bu.edu.eg، تاريخ الاطلاع 2016.07.03.

⁵ Financial accounting standards board, FAS157, 2006, p: 8, available at <http://www.fasb.org>, vu le 03.07.2016.

⁶ محمد زرقون، فارس بن يدير واقع تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية، المجلة الجزائرية للتنمية الاق، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ع 4، جوان 2016، ص 05.

← الخبرة الكافية في التعامل مع الأصول والالتزامات، والدراية الكاملة حول قرار الاستثمار.

تم تطبيق المعيار (157) في الشركات الأمريكية المسجلة في سوق الأوراق المالية بالنسبة لأصولها المالية، أصولها والتزاماتها غير المالية.

رابعاً: معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS13)

عُرفت القيمة العادلة في إطار المعيار الدولي (IFRS13) بأنها: "السعر الذي يجب استلامه لبيع الأصل أو دفعه لتحويل التزام في صفقة منتظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس"¹. لقد تم إصدار المعيار الدولي (IFRS13) في ماي 2011 من طرف مجلس (IASB) وأصبح حيّز التنفيذ ابتداء من 01 جانفي 2013، وأعطيت امكانية تطبيقه ابتداء من تاريخ الإصدار بشكل تدريجي، حيث تضمن إرشادات عامة حول كيفية تقدير القيمة العادلة للأصول والالتزامات². ونجد أن هذا التعريف مشابه تماماً لتعريف المعيار الأمريكي رقم (157) وركز في مضمونه على سعر السوق في بيع الأصل أو تحويل الالتزام.

بعد عرض أهم التعاريف المتعلقة بمفهوم القيمة العادلة نرى بأنها تتفق ظاهرياً حول عنصرين أساسيين في عمليات المبادلة التي تستند على القيمة العادلة، وهما وجود مشتري وبائع يملكان الرغبة في إتمام صفقة التبادل المنتظمة في ظل فرضية الاستمرار دون التصفية أو البيع الجبري، وتوفّر معلومات حول الظروف المحيطة بتلك الصفقة. إن هذا الأساس في القياس قد أخذ بمفهوم سعر الخروج (سعر البيع) وهو سعر التبادل في سوق نشطة، وأهل سعر الدخول (التكلفة الجارية). ولإشارة فإن مفهوم القيمة العادلة يتضمن قيم تستند إلى السوق وهي: القيمة السوقية أي الأسعار المعلنة في سوق نشطة، القيمة العادلة وهي المبلغ الذي يمكن بموجبه تبادل موجودات أو تأدية مطلوبات بين جهات مطلّعة وراغبة في معاملة مباشرة، قيم لا تستند بالضرورة إلى السوق وهي: القيمة من الاستعمال، القيمة القابلة للاسترداد، القيمة الاستبدالية³. وهذا معناه أن القيمة العادلة أوسع نطاقاً وأشمل من مفهوم القيمة السوقية، حيث أن القيمة السوقية تتضمن السعر المعلن في السوق سواء كانت هذه السوق نشطة (كفؤة) أو غير نشطة (غير كفؤة) وتحدد استناداً لعوامل العرض والطلب في البورصة، بينما تتعلق القيمة العادلة بالسعر المعلن في سوق نشطة وتتأثر بالعوامل المؤثرة في البورصة. أما بالنسبة لمجال الخصوم، تعرّف القيمة العادلة بالمبلغ الذي سيتم سداده لتحويل الدين لمدين آخر⁴.

خامساً: القيمة العادلة في إطار النظام المحاسبي المالي

بالنسبة للنظام المحاسبي المالي (SCF) فقد تبوّج نموذج القيمة العادلة من خلال إدراجها تحت تسمية "القيمة الحقيقية"، ويتفق إلى حد كبير مع تعريف مجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASB)، حيث اعتبر السوق النشطة كأحد المقوّمات التي يركز عليها منهج القيمة العادلة، وبأنها السوق التي تتوفّر فيها الشروط الأساسية التالية⁵:

← تجانس العناصر المتفاوض عليها في هذه السوق.

← يمكن أن يوجد بها في كل وقت مشترون وبائعون متفقون.

¹ Ernst and young, IFRS13 fair value Measurement, November 2012 p: 15, available at (www.ey.com), vu le 03.07.2016.

² Andrew w, information financière internationale, plein feu sur les IFRS, L'IASB publie une nouvelle norme sur l'évaluation à la juste valeur et les information a fournir au bureau mondial des IFRS, Deloitte, Mai 2011, P :2

³ نعيم سابا خوري، القيمة العادلة والإبلاغ المالي، محاضرة غير منشورة مقدمة في المركز الثقافي العربي، سوريا، 2009، ص 05.

⁴ Michel M, comptabilisation à la juste valeur et crise financière : rôle indicatif ou contributif? série scientifique Montréal, 2009, Mai, P :2.

⁵ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قرار 26.جويلية 2008، مرجع سبق ذكره، ص 87.

← تكون الأسعار موضوعة في متناول الجمهور.

إن التوضيح السابق يتفق مع مضمون المعيار الدولي (IAS39) الذي أشار إلى أنه في حالة وجود أسواق نشطة، فإن الأسعار المأخوذة منها تمثل أفضل شاهد على القيمة العادلة وتستخدم كأساس لتحديد لها. وإذا لم توجد أسواق نشطة فإن تقدير القيمة العادلة يكون على أساس أفضل المعلومات المتاحة، وذلك باللجوء لتحليل مقارن بناء على أساس أسعار الأصول أو الخصوم لها خصائص مشابهة، أو اللجوء لنماذج تقييم داخلية والتي من أهمها نماذج القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية¹. إن الهدف من استخدام نماذج تقنيات التقييم هو تقدير السعر المناسب لبيع الأصول أو لنقل الالتزام، ضمن عملية منظّمة تجري بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس وفي ظل الظروف الحالية للسوق.

سادساً: أهمية القياس وفقاً للقيمة العادلة

تتمثل أهمية القياس وفقاً لمدخل القيمة العادلة في أنها تعكس تقديرات الأسواق للأوضاع الاقتصادية السائدة، كما تعكس التغيرات في القيمة العادلة الآثار الناجمة عن التغيرات الاقتصادية². وتنبع أهمية القيمة العادلة في أنها تهدف لإظهار عناصر الميزانية وقائمة الدخل بالقيمة الأقرب إلى الواقع في تاريخ إعداد القوائم المالية، وتمكّن من توفير معلومات ملائمة حول الأدوات المالية لأنها من جهة تعكس في الوقت المناسب الأحداث والظروف الاقتصادية المرتبطة بالمنشأة، وتقدّم أساساً جيداً للتحليل والتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية من جهة أخرى³. ولهذا السبب أخذت التوجهات نحو إظهار الميزانية وبيانات قائمة الدخل وفقاً للمفهوم الاقتصادي القائم على استخدام القيمة العادلة، وهذا لتضييق الفجوة الممكنة بين القيمة المحاسبية والقيمة الاقتصادية⁴.

2- القيمة العادلة والتحفظ المحاسبي

لقد لوحظ تزايد اهتمام الباحثين في مجال المحاسبة بموضوع التحفظ المحاسبي، وهذا بسبب تأثير هذا المفهوم على ملائمة المعلومات المحاسبية بشكل كبير. إلى جانب زيادة وتيرة الجدل بشأن استخدام القيمة العادلة كأسلوب للقياس والتقييم المحاسبي. فرغم غياب مصطلح التحفظ المحاسبي من معايير الإبلاغ المالي والمحاسبة الدولية، لا تزال سياسة التحفظ المحاسبي سائدة وتؤخذ بعين الاعتبار في مواجهة حالات عدم التأكد التي تواجه المحاسب بشأن تقييم بعض عناصر القوائم المالية، رغم أن المعايير المحاسبية الدولية ومعايير الإبلاغ المالي تتجه نحو استخدام منهج القيمة العادلة. كما أن الانتقال نحو هذا المنهج على الصعيد الدولي وتوجه المعايير الأمريكية لاستخدامه في القياس واستبعاد التحفظ المحاسبي، سيعمل في الغالب على تقليل فائدة المعلومات المحاسبية للمساهمين. من جانب آخر، أبدت الهيئات المهنية والتنظيمية القائمة على تنظيم الممارسة العملية المحاسبية محاولة للحد من الممارسات المحاسبية المتحفظة، كما في الأخذ بمفهوم القيمة العادلة في العديد من المعايير المحاسبية الصادرة عن المجلس الأمريكي (FASB) والمجلس الدولي (IASB)، والذي يمكن اعتباره منحا مغايراً لسياسة التحفظ المحاسبي⁵.

¹ Hamdi B. eddine El abidi H: l'informaion comptable en juste valeur: quelle utilité pour les investisseurs ?publié dans la place de la dimension européenne de la comptabilité ,contrôle audit, Strasbourg, 2009, p :7.

² منى كامل محمد، نموذج القيمة العادلة وانعكاساته على جودة الأرباح: دراسة تطبيقية في مصرف الشرق الأوسط العراقي، المؤتمر العلمي الأول للجامعة العراقية، كلية الإدارة والاقتصاد، 2011، ص167.

³ Hamdi Badreddine et al, p :3.

⁴ الخوري نعيم سابا، القيمة العادلة والإبلاغ المالي، بحث مقدم إلى جمعية المحاسبين القانونيين سوريا، 2007، ص07.

⁵ علي يوسف، أثر محددات هيكل ملكية المنشأة في تحفظ التقارير المالية، مرجع سبق ذكره، ص245.

إن توسّع مجلس المعايير الدولية في استخدام مفهوم القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي، أعطى انطبعا لدى العديد من الباحثين على أن المجلس لديه توجه للتحول الكلي نحو هذا الأساس. رغم ذلك، فإن الشيء الراسخ لدى المجلس هو أن القيمة العادلة هي مقياس مناسب وملائم لكثير من عناصر الأصول والالتزامات، وبعض الأصول التي لها أسواق حاضرة مثل: العقارات والزراعة. لكن ملائمة القيمة العادلة للقياس المحاسبي تتلشى كليا بالنسبة لبعض الأصول التي لا تتوفر لها متطلبات القياس بالقيمة العادلة¹، وتعتبر الأوراق المالية هي أصلح الموجودات للقياس بالقيمة العادلة نظرا لتوفر أسواق لها².

في هذا السياق ظهرت العديد من الدعوات لاستخدام مدخل القيمة العادلة في القياس المحاسبي باعتباره الأكثر ملائمة، حيث لاقت هذه الدعوات استحسانا كبيرا من طرف واضعي المعايير المحاسبية توجت بإصدار عدد من المعايير التي تتضمن في صلبها هذا المدخل منها: المعيار (157) الخاص بالقيمة العادلة، المعيار الدولي (IAS38) الخاص بالأصول المعنوية، المعيار (IAS39) الخاص بالاعتراف وقياس الأدوات المالية، المعيار الدولي (41) الخاص بالأصول البيولوجية وغيرها. وهذا ما هو إلا دلالة على التوجه نحو التوسع في استخدام القيمة العادلة، زيادة على تصدّر هذا المنهج واجهة ومضمون المعايير المحاسبية الدولية الصادرة حديثا كالمعيار الدولي (IFRS4) والمعيار الدولي (IFRS9).

إن تقييم أصول المنشأة وفق منهج التكلفة التاريخية يعتبر كقاعدة عامة للتقييم في مجال المحاسبة، ويجعل الميزانية لا تعكس القيمة الاقتصادية الحقيقية للمنشأة ويظهرها بقيمة أقل من قيمتها الحقيقية، أي أن استخدام هذا المبدأ في تقييم أصول المنشأة يؤدي لإظهار قيمة تلك الأصول بقيمة تقل عن قيمتها الحقيقية خاصة في فترات التضخم، مما يدل على أن استخدام منهج التكلفة التاريخية في تقييم أصول المنشأة يتضمن قدرا كبيرا من التحفظ المحاسبي، إلى جانب اظهار الالتزامات بقيمة تزيد عن قيمتها الحقيقية. كما أن تجاهل الارتفاع في أسعار الأصول والاستمرار بتقويمها وفق تكلفتها التاريخية سوف يؤدي لإظهارها بقيم متحفظة في قائمة المركز المالي³، وبالتالي فإن التكلفة التاريخية تعتبر كأسلوب نموذجي يتضمن مفهوم التحفظ المحاسبي بشكل بارز، والذي أصبح محل نقاش كبير بعد التوجه لأساس القيمة العادلة، لذا فإن خيار القيمة العادلة يعتبر اختيارا غير تحفظي⁴.

3- أسس القياس المحاسبي في ضوء سياسة التحفظ

يتمثل القياس المحاسبي بشكل عام في إعطاء قيم نقدية للبند أو العناصر المعترف بها في الكشف المالية، حيث حدّد البيان رقم (01) للإطار المفاهيمي لمجلس (FASB) أربعة أسس لقياس عناصر القوائم المالية إلى جانب الأساس الرئيسي المتمثل في التكلفة التاريخية وهي: القيمة السوقية العادلة، صافي القيمة البيعية أو التحصيلية، القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة، التكلفة الجارية. هذا معناه أن مفهوم القيمة العادلة هو مفهوم واسع وليس ضيق يشمل القيم المذكورة سابقا. وطبقا للمعيار رقم (157) فإن استخدام مدخل واحد للقياس يكون مناسباً في بعض المواقف باستخدام أسعار استرشادية معلنه في سوق نشطة لأصول أو التزامات مماثلة، بينما في مواقف أخرى من المناسب استخدام مداخل قياس متعدّدة للوصول لقياس مناسب للقيمة العادلة⁵. وبالنسبة للإطار

¹ ياسر أحمد السيد الجرف، مرجع ذكره، ص 354.

² منى كامل، صفاء أحمد العاني مرجع سبق ذكره ص 10.

³ رضوان حلوه حنان، النموذج المحاسبي المعاصر، مرجع سبق ذكره، ص 445.

⁴ Samira Demaria, dominique D, first time adoption of IFRS, fair value option, conservatism: evidences from French listed companies, working paper, 2008, p: 7. Available at <http://halshs.archives-ouvertes.fr>, vu le 15.07.2016.

⁵ ياسر أحمد السيد الجرف، مرجع ذكره، ص 361.

المفاهيمي لإعداد التقارير المالية لسنة 2018 فقد أقر مجموعة من قواعد القياس المتنوعة، والتي تستخدم اليوم بتوليفات مختلفة حسب الظروف التي تستدعي ذلك، لكن الشيء الملاحظ أن الإطار لم يفضّل أساس قياس عن آخر، إنما في ظل بعض الظروف يمكن لأساس قياس معين أن يوفر معلومات مفيدة أكثر من غيره¹.

أولاً: التكلفة التاريخية (Historical cost)

تتمثل التكلفة التاريخية في مبلغ النقدية (أو ما يعادلها) التي تدفع للحصول على الأصل وامتلاكه في تاريخ اقتنائه، وتعتبر أساس القياس الأكثر استخداماً اليوم، لكن عادة ما تستخدم مع قواعد قياس أخرى. إن الممتلكات، المباني، المعدات، وبعض أنواع المخزون السلعي تسجل بتكلفتها التاريخية ويفصح عنها في القوائم المالية طبقاً لهذا المبدأ، ويجرى تعديل هذه التكلفة عقب عملية الامتلاك بواسطة الإهلاك أو الإطفاء. رغم ذلك يتضمن مجال تقييم المخزون السلعي في بعض الحالات خروجاً واضحاً عن مبدأ التكلفة التاريخية. فالقاعدة العامة في تقييم المخزون السلعي حسب المعيار الدولي (IAS2) هي التكلفة أو القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل. هذه القاعدة تمثل مدخلاً متحفظاً في تقييم المخزون، خاصة في حالة ارتفاع الأسعار. من جانب آخر تسجل الالتزامات التي تم استلامها عند حدوث الالتزام بالتكلفة التاريخية مع إمكانية إجراء التسويات المحاسبية المرتبطة بها حيث²:

← تظهر الالتزامات قصيرة الأجل بقيمتها الاسمية غير المخصومة ومن ثم تجاهل معيار الزمن.

← في حالة الالتزامات طويلة الأجل، تتمثل تكلفتها التاريخية في القيمة الحالية للمبالغ المنتظر دفعها مع مراعاة معيار الزمن.

تأسيساً على ما سبق، يظهر بأن استخدام منهج التكلفة التاريخية في تقييم بعض أصول والتزامات المنشأة يتضمن قدرًا كبيراً من ممارسة التحفظ المحاسبي خاصة في أوقات التضخم، وأن المحاسبة وفق منهج التكلفة التاريخية هي محاسبة متحفظة.

ثانياً: القيمة السوقية العادلة (Current/fair market value)

رأينا سابقاً أن القيمة السوقية العادلة تتمثل في مبلغ النقدية أو ما يعادلها، والتي تدفع للحصول على الاستثمارات والأصول أو الخصوم في الدورة العادية للمؤسسة. تعكس هذه القيمة ظروف السوق السائدة وتسمح بالمقارنة بين قيمة الأصول المقتناة في أوقات مختلفة. في هذا الإطار تعتبر الاستثمارات في الأوراق المالية كالأسهم والسندات من الأصول التي يناسبها القياس وفقاً للقيمة العادلة، حيث حدد المعيار (IAS39) كيفية تصنيف وقياس الأصول المالية كالتالي³:

أ- المجموعة (1): أصول مالية مقتناة بغرض المتاجرة، هي أوراق مالية مشتراة بنية إدارتها بشكل فعال وبيعها بهدف تحقيق الربح، تقيم هذه الأصول الجارية بقيمتها العادلة والتي تمثل خروجاً واضحاً عن مبدأ التكلفة التاريخية. لقد طالب مجلس المعايير (FASB) بضرورة تعديل هذه الأصول في تاريخ كل عملية تقرير مالي، مع التقرير عن المكاسب أو الخسائر غير المحققة كجزء من صافي الدخل ضمن جدول حسابات النتائج.

¹ IFRS news, special edition, Grant Thornton June 2018, p : 8.

² رضوان حلوه حنان، النموذج المحاسبي المعاصر، مرجع سبق ذكره، ص 452.

³ بالاعتماد على:

- إبراهيم عبد موسى، زيد عائد مردان، القيمة العادلة وتأثير استعمالها في مؤشر الأداء المالي في المصارف التجارية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، الكلية التقنية الإدارية، الكوفة، مج 8، ع 25، 2012، ص ص 231-232.

- خالد جمال الجعارات، مرجع سبق ذكره، ص 108.

ب- المجموعة (2): تتمثل في الأصول المالية المتاحة للبيع، وهي أوراق مالية للديون تظهر بالقيمة العادلة في الميزانية.

ج- المجموعة (3): تشمل الأوراق المالية المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق، وهي أوراق يكون للمستثمر القدرة والنية للاحتفاظ بها لحين موعد سدادها. قد تكون قصيرة الأجل أو طويلة الأجل وتظهر بالتكلفة المهتلفة*، مما يبيّن أن أساس القياس لا يمثل خروجاً عن مبدأ التكلفة التاريخية.

د- المجموعة (4): القروض والمديونيات التي تعبّر عن أصول مالية غير مشتقة ذات تاريخ سداد محدّد وغير متداولة في سوق نشطة، حيث تقاس بالقيمة العادلة عند الاعتراف الأولي، ثم تقاس بعد ذلك بالتكلفة المهتلفة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

إن العديد من أصول وخصوم المنشأة لا يجري تداولها في أسواق نشطة، لذا فإن تحديد قيمتها العادلة يتم بواسطة نماذج التقييم الداخلية التي تتميز بالتعقّد وتتطلّب خبرة كافية، إلى جانب عدم دقة النتائج المتوصل إليها، وهذا بسبب أن متغيرات هذه النماذج خاضعة للتقدير الشخصي وليس لقوانين قائمة على التحليل الإحصائي العلمي، مما يصعب عملية التحقق من صحة التقديرات ومن ثمة عدم قابليتها للتحقق والمقارنة¹. وذكرت (Pauline) أنه في حالة غياب سوق نشطة للأصل المالي تستخدم أساليب التقييم التقني لقياس القيمة العادلة، والتي من بينها الاستناد إلى القيمة السوقية العادلة لأداة مالية أخرى مشابهة بشكل جوهري للأداة محل التقييم، أو الاستناد إلى التدفقات النقدية المخصومة المتوقعة من الأداة موضوع التقييم².

لقد سمح المعيار (IAS38) للأصول المعنوية بتسجيلها بقيمتها العادلة مع تسجيل الفرق في جدول حساب النتائج، شرط تواجد سوق نشطة لهذه الأصول. كما سمح المعيار (IAS40) بإمكانية استخدام قياس القيمة العادلة للاستثمارات العقارية والممتلكات كبديل للقياس. ويمكن اعتماد هذا القياس أيضاً بالنسبة للأصل البيولوجي وفق المعيار (IAS41)، حيث يعتبر السعر السوقي المعروض في سوق نشط أفضل أساس موثوق لتحديد القيمة العادلة للأصل³.

في ضوء ما سبق نرى بأن طريقة القياس وفق أسلوب القيمة السوقية العادلة بعيدة كلياً عن أية ممارسة لسياسة التحفظ المحاسبي، حيث تستخدم في مجال تقييم الأصول التي من المتوقع بيعها بأسعار تقل عن المبالغ المسجلة بها في السجلات المحاسبية، ويؤخذ عليها عدم موضوعيتها وعدم قابلية الأصل المقيّم في إطارها للتحقق.

ثالثاً: التكلفة الجارية (Current cost)

بعض أنواع المخزون السلعي يتم قياسها وفق أساس التكلفة التجارية أو تكلفة الاستبدال، والتي تتمثل بمبلغ النقدية (أو ما يعادلها) الذي يجب دفعه إذا تم شراء نفس الأصل أو أصل مماثل ومعادل في الوقت الحالي، أو مبلغ النقد غير المخصص الذي يمكن طلبه لتسوية التزام في الوقت الحالي⁴. تتمثل أيضاً سعر الدخول الجاري ويجري حسابها لعنصر من عناصر الأصول عن طريق التعرف على

* تسمى كذلك بالتكلفة المطفأة لأصل مالي أو التزام مالي، وهي المبلغ الذي يقاس بمقداره الأصل أو الالتزام عند الاعتراف الأولي مطروحاً منه دفعات تسديد المبلغ الأصلي مضافاً إليه أو مخصوماً منه الاهتلاك (الاطفاء) المجموع، (راجع وليد شحاتة محمد قاسم، ص 07).

¹ Cormier Denis. Le référentiel comptable international IFRS et la comptabilité à la juste valeur: fiabilité et pertinence pour les investisseurs, cahier de recherche, ESG(UQAM), Novembre 2009, p : 5.

² Pauline Wallace, International financial reporting standard IAS 39-achieving hedge accounting in practice price water house coopers, December 2005, p: 8, available at (<http://www.pwc.com/gx>), vu le 08.07. 2016.

³ خالد جمال الجعارات، مرجع سبق ذكره، ص 110-112.

⁴ Ahmed H Gomaa, op.cit, p: 100.

تكلفة اقتناء الأصل المماثل للأصل الذي تحوزه المنشأة عند إعادة التقييم¹. قد يكون هذا الأسلوب ملائماً لتقييم بعض الأصول، لكن يؤخذ عليه عدم وجود سوق جاهزة لبعض الأصول، وبالتالي صعوبة تقييم ذلك الأصل. لذا فهو لا يتضمن أية ممارسة واضحة لسياسة التحفظ المحاسبي، وتكون القيمة المحددة في إطاره غير قابلة للتحقق.

رابعاً: صافي القيمة الحقيقية (Net Realizable value)

بعض الحسابات المدينة مستحقة القبض قصيرة الأجل وبعض أنواع المخزون السلعي يمكن قياسها والإفصاح عنها وفقاً لصافي قيمتها الحقيقية (القيمة الممكنة تحصيلها)، أو صافي القيمة القابلة للتحقق حسب ما ورد في المعيار المحاسبي الدولي (IAS2). وتسمى كذلك بصافي القيمة البيعية (سعر الخروج الجاري) في إطار المعيار المحاسبي الدولي (IAS36) وهي سعر البيع الجاري للأصل، وتعني المبلغ الذي يمكن الحصول عليه حالياً إذا تم بيع الأصل في السوق أو سداد التزام مطروحاً منه المصاريف اللازمة لإتمام عملية البيع. إن أرصدة المدينين تظهر في الميزانية وفق صافي القيمة المنتظر تحصيلها بعد إتمام عملية البيع، حيث تظهر المبالغ المستحقة على العملاء والناجحة عن المبيعات الآجلة. فهي إذن مبالغ ينتظر تحصيلها خلال الفترات المقبلة، ويحسم من تلك المبالغ المستحقة مؤونة الديون المشكوك في تحصيلها. هذا الأسلوب لا يتضمن أية ممارسة لمفهوم التحفظ المحاسبي، ولا يصلح لتقييم كافة أصول والتزامات المنشأة، كما أن اعتماده في كثير من الأحيان على جانب التقدير يجعله بعيداً عن الموضوعية ويكون أكثر تحيزاً.

خامساً: القيمة الحالية للدفعات النقدية المستقبلية (Present (discounted) value of future cash flows)

تسمى بالقيمة الحية أو القيمة النفعية وتحدد بالتقدير الجاري لصافي قيمة التدفقات النقدية المستقبلية المخصوصة أثناء الدورة العادية للمنشأة²، ويتم الإفصاح عن المبالغ المستحقة القبض طويلة الأجل وقياسها حسب قيمتها الحالية أو المخصوصة على أساس معدل الخصم السائد في السوق، والتي تمثل القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية الداخلة. تسجل الالتزامات طويلة الأجل على أساس قيمتها الحالية، وتمثل القيمة الحالية للتدفقات النقدية الخارجة المطلوبة لتغطية الالتزام خلال فترة تزيد عن عام أو على الدورة التشغيلية للمنشأة أيهما أطول³. يؤخذ على هذه الطريقة قيامها على التقدير الشخصي سواء فيما يتعلق بالدفعات النقدية المستقبلية، أو فيما يتعلق بمعدل الخصم الذي تخصم على أساسه تلك التدفقات، رغم أنها لا تتضمن في جوهرها أية ممارسة لمفهوم التحفظ المحاسبي.

في ضوء ما تم عرضه، يتضح أن منهج التكلفة التاريخية في تقييم أصول وخصوم المنشأة يتسم بالموضوعية نسبياً وبالموثوقية بشكل أكبر مقارنة مع الطرق الأخرى. كما يمتاز بقابلية الأصل الخاضع للتقييم للتحقق، لكن يؤخذ عليه استناده للممارسة الواسعة لمفهوم التحفظ المحاسبي، وهذا ما يدل على أن الميزانية لا تعكس حقيقة القيمة الاقتصادية للمنشأة، وأن المركز المالي غير حقيقي. يضاف إلى ذلك، أن جميع الطرق التي تندرج ضمن أسلوب القيمة العادلة هي بعيدة عن ممارسة التحفظ المحاسبي وتتضمن مساحة مقبولة لممارسة الحكم والتقدير الشخصي. وبشكل عام تستعمل المعايير المحاسبية الدولية القيمة العادلة كأساس لقياس الأصول والخصوم التي تتاجر فيها المنشأة والمحتفظ بها لغرض البيع، بالمقابل يستخدم أساس التكلفة التاريخية إذا كانت نية المنشأة هي الاحتفاظ بالأصل أو تحمّل التزام حتى حلول موعد استحقاقه.

¹ حدي فلة، تأثير استخدام محاسبة القيمة العادلة على المؤشرات المالية في المؤسسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2016/2017، ص 25.

² Gomaa A, op.cit, p :268.

³ محمد إبراهيم سلطان عبيدات، مرجع سبق ذكره، ص 112.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تم عرضه في طيات هذا الفصل يمكن القول بأن سياسة التحفظ المحاسبي تعد من بين المجالات المحاسبية المهمة التي تستدعي الكثير من الاهتمام على المستوى البحثي، وهذا لأن أثرها واضح على تقييم بعض عناصر الأصول والخصوم من جهة، ولكونها تمتد لمواضيع محاسبية أخرى حديثة نسبياً وعلى قدر كبير من الأهمية. هذه السياسة تمس أهم عناصر القوائم المالية خاصة المخزونات، الإيرادات والمصاريف، الالتزامات وغيرها. ونظراً لأهمية أثرها توجد تطبيقات عملية لها كتكوين المخصصات والاحتياطات، إلى جانب قاعدة "أيهما" المتحفظة".

لقد تم استبعاد مفهوم التحفظ المحاسبي من الإطار المفاهيمي الذي يحكم إعداد المعايير الدولية (IFRS, IAS)، وهذا لكونه يمثل نوعاً من التحيز في القياس ويتعارض مع خاصية الحياد التي تعتبر إحدى ركائز خاصية الموثوقية. رغم ذلك بقي التحفظ كعرف راسخ في الفكر المحاسبي وكقيد حتمي يراعيه المحاسب في الممارسة العملية المحاسبية، وهذا لارتباطه بحالة عدم التأكد. الأمر الذي جعل بعض المعايير المحاسبية الدولية تتضمنه وتأخذ به عين الاعتبار في بعض الحالات والمواقف.

وكنتيجة لزيادة النقاش واتساع الجدل بشأن التوجه لمفهوم القيمة العادلة في تقييم أصول وخصوم المنشأة، ازدادت ميولات واهتمامات المهنيين وواضعي المعايير والباحثين بموضوع التحفظ المحاسبي، وهذا لما له من أثر واضح على ملائمة المعلومات المحاسبية، ولدوره الفعال في التخفيف من ظاهرة لا تماثل المعلومات. ويتحقق ذلك إذا ما تم التقيد به بشكل مقبول ودون إفراط. لكن إذا ما تمت ممارسة هذه السياسة بدرجة أكبر تتجاوز فيها الحد المعقول، فهل من الممكن أن تكون القوائم المالية المتحفظة بدرجة كبيرة غير ملائمة وتفتقد لجوانب الموثوقية وصدق التعبير؟ هذا ما سنحاول الإجابة عنه في الفصل الموالي.

الفصل الثالث

علاقة التحفظ المحاسبي بملاءمة وموثوقية
المعلومات المحاسبية

تمهيد:

تمثل المعلومات المحاسبية التي تقدمها التقارير المالية المنشورة مصدراً أساسياً لاتخاذ القرارات الرشيدة، وهذا لأنها توضح المركز المالي للمنشأة ونتائج أعمالها واتجاهاتها في المستقبل. فالمعلومات المحاسبية - كما هو معروف - هي حقائق ودلالات وملاحظات يكمن الهدف من إعدادها وإنتاجها في زيادة مستوى المعرفة لدى مستخدميها، ومساعدتهم على الفهم والدراسة حول وضع معين. وحتى تحقق المعلومات المحاسبية الهدف الذي أعدت لأجله، وتكون مفيدة في التحليل، فلا بد أن تتصف بمستوى معين من الجودة. هذه الأخيرة تتحقق عبر جملة من الخصائص النوعية التي تعتبر كمعايير يمكن في ضوءها الحكم على مدى الاستفادة والمنفعة المحققة من تحليل المعلومات المتاحة. إن مستخدمي المعلومات المحاسبية ينظرون بعين الأهمية إلى ضرورة إعداد معلومات محاسبية تتسم بخصائص الملاءمة والموثوقية بشكل أساسي، وهذا لأنها تعد أساس اتخاذ القرارات الصائبة. فضلاً عن ذلك، فإن المعلومات التي تفتقد لإحدى الخاصيتين أو كليهما، لا يمكن الاعتماد عليها في بناء القرارات المختلفة، وإن تم استخدامها كمدخلات لذلك، فحتماً ستكون مضللة وغير مفيدة مهما بلغت كفاءة وقدرة مستخدم المعلومات.

لقد رأينا سابقاً أن سياسة التحفظ المحاسبي تقتزن في غالب الأحيان بحالات عدم التأكد التي تواجه عمل المحاسب، وعلى اعتبار أن توفير معلومات ذات جودة تتصف بالملاءمة والموثوقية هو هدف كل مستخدم للقوائم المالية، فمن الضروري معرفة مدى تأثير استخدام سياسة متحفظة على هذه الخصائص الرئيسية، خاصة في ظل تضارب الآراء وتعدد وجهات النظر حول المستوى المطلوب من التحفظ. لأجل ذلك سنحاول عبر هذا الفصل دراسة المباحث التالية:

➤ المبحث الأول: مدخل لجودة المعلومة المحاسبية.

➤ المبحث الثاني: دراسة الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية.

➤ المبحث الثالث: الملاءمة والموثوقية في ضوء استخدام التحفظ المحاسبي.

المبحث الأول: مدخل لجودة المعلومة المحاسبية

تعتبر جودة المعلومات المحاسبية من القضايا المهمة في الحقل المحاسبي وفي مجال اتخاذ القرارات، خاصة في السنوات الأخيرة التي شهدت تطوراً كبيراً لتكنولوجيا المعلومات. وتأتي هذه الأهمية من تأثير المعلومات المحاسبية في حد ذاتها على قرارات فئة المستخدمين لها. إن الشيء المتفق عليه هو أن المعلومات المحاسبية باكتسابها لعنصر الجودة العالية، تصبح ذات فائدة وتحقق منافع عديدة للمستخدمين في قياس حجم المخاطر بأنواعها المختلفة، والتنبؤ بها. كما تساعد المستثمرين في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية وبشكل سليم، إلى جانب منافع أخرى.

بناءً على ذلك، يتضح وجود علاقة وثيقة بين جودة المعلومات المحاسبية واتخاذ القرارات. فهذه الأخيرة هي عملية مستمرة ومتواصلة ولا تنتهي بمجرد اتخاذ قرار معين، حيث قد ينتج عن القرار المتخذ مواقف محدّدة تؤدي لاتخاذ قرارات أخرى. ومن المعروف أن عملية اتخاذ القرارات تستند في جميع مراحلها على ما يحوزه متخذ القرار من المعلومات، وهنا نرى بأن المعلومات المتاحة تزداد أهميتها كلما اتّسمت بالجودة. في هذا السياق أشار (البديري) أن درجة جودة المعلومات تؤثر بصورة واضحة على درجة جودة القرار، وأن المعلومات المفيدة تعمل على تخفيض عنصر المخاطرة¹.

المطلب الأول: جودة المعلومات المحاسبية في الفكر المحاسبي

تعد جودة المعلومات المحاسبية من المفاهيم الحديثة نسبياً في الفكر المحاسبي، وتحظى بأهمية خاصة لتأثيرها في إعداد وعرض القوائم والتقارير المالية لتحقيق متطلبات الإفصاح². فالمنشأة تسعى لتحقيق عنصر الجودة في معلوماتها المحاسبية المنشورة بغرض توفير معلومات كافية من حيث النوعية والكمية، وتحقيق فائدة ومنفعة لمستخدمي القوائم المالية. ولإحاطة بهذا المفهوم سوف ندرج أولاً تعريف المعلومات المحاسبية، وتحديد الفرق بينها وبين مفهوم البيانات، وهذا على اعتبار أن البيانات والمعلومات المحاسبية تشكّل المادة الأساسية لاتخاذ مختلف القرارات.

1- مفهوم البيانات، المعلومات المحاسبية والعلاقة بينهما

تشكّل المعلومات المصدر المهم والأساس الضروري لأي قرار يتخذ مهما كان نوعه. كما أن هدف تحقيق الوظائف المعاصرة للمحاسبة والمتمثلة أساساً في القياس والإفصاح المحاسبي، يصب في تحقيق الهدف العام المتوخى من أي نظام محاسبي، والذي ينطوي على إنتاج وتوفير المعلومات المحاسبية المبلّغ عنها في القوائم المالية. وهذا بغرض تقديمها لمستخدميها وتوظيفها لأغراض اتخاذ القرارات، وبناء الخطط المستقبلية، إلى جانب ممارسة العمل الرقابي على استخدام الموارد وغيرها. إن المعلومات المتاحة تتعلق بأحداث مالية وأحداث اقتصادية سابقة، لذلك تسمى بيانات تاريخية، كما قد تكون في شكل تقديرات وتوقعات متعلقة بأحداث ستقع في المستقبل، وتسمى عندئذ معلومات محاسبية. لقد اقترن استخدام مفهوم البيانات والمعلومات في الحياة العملية بشكل متكرر كمرادفين لوصف شيء واحد، كما أن هناك نوع من التقارب الواضح بين المصطلحين رغم الاختلاف الواضح في مضمون ومعنى كل منهما. فمصطلح البيانات يعبر عن حقائق مجردة ليست ذات معنى أو دلالة في ذاتها، بمعنى أنها لو تركت على حالها فلن تضيف شيئاً إلى معرفة

¹ حسين جمال البديري، أثر جودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية على قرارات مستخدميها: دراسة مجموعة من الشركات العراقية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة العراق، مج 14، ع 01، 2017، ص 368-369 متوفر على الموقع (www.uokufa.edu.iq)، تاريخ الاطلاع 2017.11.20.

² الهادي آدم إبراهيم، مجيد عبد الحسين، أثر أساليب المحاسبة الإبداعية على جودة المعلومات المحاسبية: حالة الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة كلية العلوم الإدارية، جامعة إفريقيا العالمية، السودان، ع 1، 2017، ص 67. متوفر على (www.ashargahlia.edu.sd)، تاريخ الاطلاع 2017.11.22.

مستخدميها بما يؤثر على سلوكهم في اتخاذ القرار. أما المعلومات فهي بيانات تم تنظيمها ومعالجتها حتى تصبح ذات معنى¹. وهذا يدل بشكل واضح على أن المعلومات تعرض الناتج النهائي من عملية تشكيل البيانات، وتعبّر عن بيانات مرتّبة ومبوّنة وتوجّه للاستخدام لغرض محدد.

أولاً: البيانات المحاسبية

تعرف البيانات في مجال المحاسبة على أنها:

- "هي مجموعة من الحقائق والأرقام التي تمت ملاحظتها، وتمثل المادة الخام التي منها يتم الحصول على المعلومات، كما تمثل مدخلات نظام المعلومات"². و"هي الأرقام والأعداد غير المفسّرة والمطلوب معالجتها بواسطة النظام"³.
- و"تمثل البيانات تسجيلًا للوقائع والملاحظات المختلفة عن طريق ملاحظتها أو معرفتها في مجال معين، بحيث يمكن نقلها بين الأفراد والمؤسسة"⁴.

في ضوء التعاريف المدرجة، يتّضح أن البيانات بشكل عام تعبّر عن المادة الخام الأساسية لإنتاج المعلومات المحاسبية تكون في صورة أرقام، حروف، رموز، أرقام غير منظّمة، إشارات أولية غير مبوّنة، تصف حدثًا ما أو موضوعًا محددًا. هذه البيانات لها دلالات تاريخية بشكل أكبر وقيمتها الاقتصادية بسيطة، ورغم توفّرها إلا أنه لا يمكن الاستفادة منها وتوظيفها مباشرة في بناء القرارات، وتتطلّب ضرورة تجميعها وتسجيلها وتصنيفها ومعالجتها حتى تحقّق الغرض منها. كما يقترن تعريف البيانات أحيانًا بالحقائق التي تقع ويمكن ملاحظتها، فالحقائق هي مجموعة من الأشياء تعبّر عن أحداث معينة تبيّن صدفة عن طريق الملاحظة، أما البيانات فهي مادة خام لم تعالج بعد وتبقى في شكلها المجرّد حين تصنيفها وترتيبها ودمجها ثم ترجمتها.

ثانياً: المعلومات المحاسبية

يرى الباحث الصيني (Yozo) بأن مفهوم المعلومات واسع وله العديد من التعاريف ويعود للمصطلح اللاتيني (informatio)، والذي يعني عملية توصيل أو شيء يجري توصيله. والمعلومات بشكل عام هي بيانات تمت معالجتها بطريقة هادفة لتكون أساساً لاتخاذ القرارات، فهي وليدة البيانات التي تم جمعها عن موضوع معين، وإذا تمت معالجتها وترتيبها وإعادة تنظيمها بشكل صحيح ستعمل على تغيير أو تعديل الحالة المعرفية للشخص وبالتالي ستؤثر في عملية اتخاذ القرار⁵. وتعرف المعلومات بأنها: "بيانات تمت معالجتها لتصبح بشكل أكثر نفعاً للمستقبل، والتي لها قيمة الاستخدام الحالي أو في اتخاذ قرارات مستقبلية، وأن علاقة المعلومات بالبيانات تشبه علاقة المواد الخام بالمنتج النهائي"⁶. أما المعلومات المحاسبية فتعرف بأنها: "كل البيانات المالية وغير المالية المتعلقة بالأحداث الاقتصادية والمالية للمنشأة، تمثل الوسيلة التي تتمكّن من خلالها مهنة المحاسبة المالية من ممارسة وظائفها الثلاث (تحديد، قياس، تسجيل، توصيل) بتحويل تلك البيانات إلى معلومات ممثلة بالتقارير والقوائم، حيث تستخدم من طرف جهات داخلية

¹ - عبد خلف الجنابي، مقداد أحمد النعيمي، دور الجانب الأخلاقي للمحاسب الإداري في جودة المعلومات المحاسبية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، مج 20، ع 79، 2014، ص 410. متوفر على الموقع (www.iasj.net)، تاريخ الاطلاع 30. 07. 2016.

² علي عبد الرحيم وآخرون، أساسيات التكاليف والمحاسبة الإدارية، منشورات ذات السلاسل، الكويت، 1990، ص 30.

³ حكمت الراوي، نظم المعلومات المحاسبية والمنظمة، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص 40.

⁴ Jean- Pierre B., Système d'information industrielle en gestion, Hèmes science publication, paris, 2003, p : 92.

⁵ محاضرات في أنظمة المعلومات المحاسبية، للموسم الجامعي 2017/2016، جامعة محمد بوضياف المسيلة، ص 8.

⁶ مجيل داوي اسماعيل، أثر أساليب المحاسبة الإبداعية في موثوقية المعلومات المحاسبية: بحث تطبيقي في أحد المصارف الحكومية، مجلة القادسية للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة القادسية، مج 16، ع 3، 2014، ص 249. متوفر على الموقع (www.iasj.net) تاريخ الاطلاع 23. 07. 2016.

وخارجية لاتخاذ قرارات رشيدة¹. وهي تلك المعلومات ذات المصادر المختلفة، تشكّل المادة الحية التي يمكن التعامل معها تحليلاً وتفسيراً وشرحاً ووصفاً لمعالجتها وإخراجها في شكل معلومات مفيدة².

من خلال عرض التعاريف السابقة يمكن القول بأن:

المعلومات المحاسبية هي بيانات متعلقة بأحداث ووقائع اقتصادية تمت معالجتها وتحليلها بالشكل الذي يجعلها مفيدة ومفهومة ولها معنى، ليتم استخدامها لاحتياجات الإدارة في بناء القرارات ووضع التنبؤات. كما تتمثل في الحصول على الحقائق والمعرفة الناتجة عن تشغيل البيانات الخام المجمعة، لتكون بيانات منظّمة لها أهمية اقتصادية وتشكّل مدخلات القرار. فهي بمفهومها البسيط تعبر عن المنتج النهائي للمادة الخام (البيانات). وقد ذكر (kneeth) أن المعلومات ما هي إلا تكييف مقصود للبيانات، مما يدل على وجود علاقة جوهرية بين المفهومين لمعنيين مختلفين، ومن خلال الجدول التالي يمكن توضيح أوجه الاختلاف بينهما:

الجدول رقم (3-1): أوجه الاختلاف بين البيانات والمعلومات المحاسبية

أوجه الاختلاف	البيانات	المعلومات المحاسبية
طبيعتها	مواد خام تمثل قيم وحقائق أولية لم تتم معالجتها	قيم وحقائق نهائية تامة المعالجة بواسطة النظام
موقعها في النظام المحاسبي	تمثل مدخلات النظام	تمثل مخرجات النظام
مصدرها	يتم الحصول عليها من المستويات الدنيا داخل النظام وخارجها	يتم الحصول عليها من المستويات العليا من داخل النظام
دالتها	ذات دلالة تاريخية بدرجة كبيرة	ذات دلالة تنبؤية المستقبل
أثرها على القرارات	ليس لها تأثير مباشر على القرارات الإدارية ولا يتخذ القرار بناء عليها	لها تأثير مباشر في اتخاذ القرارات وترشيدها
العلاقة بين مفرداتها	مفردات مستقلة عن بعضها البعض ولا يوجد ارتباط بينها	مرتبطة ببعضها البعض بعلاقة تبادلية متشابكة

المصدر: حسين البديري، أثر جودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية على قرارات مستخدميها، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، العراق،

المجلد 14، ع 1، 2017، ص 367.

ثالثاً: العلاقة الأساسية بين البيانات والمعلومات المحاسبية

فيما يخص توضيح العلاقة بين مصطلح البيانات ومصطلح المعلومات المحاسبية، أشار (قاسم) إلى أن المعلومات هي بيانات ماضية تم تشغيلها وترجمتها عن طريق الخبرة والمعرفة لإنتاج معلومات تعمل على زيادة معرفة وإدراك الشخص المستفيد منها وتغيير سلوكه، وفسر جوهر العلاقة بينهما من خلال عنصرين أساسيين هما³:

أ- **الإضافة المعرفية:** إذا أدت البيانات إلى إضافة معرفية لدى الشخص المتلقي تحوّلت إلى معلومات.

¹ عبد خلف الجنابي، مرجع سبق ذكره، ص 411.

² نمر محمد الخطيب، صديقي فؤاد، مدى انعكاس الإصلاح المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية والمالية: (تجربة الجزائر SCF)، مداخلة ضمن فعاليات المنتدى الدولي الأول حول الإصلاح المحاسبي الدولي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 29/30 نوفمبر 2011، ص 3.

³ عبد الرزاق محمد قاسم، تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص 13.

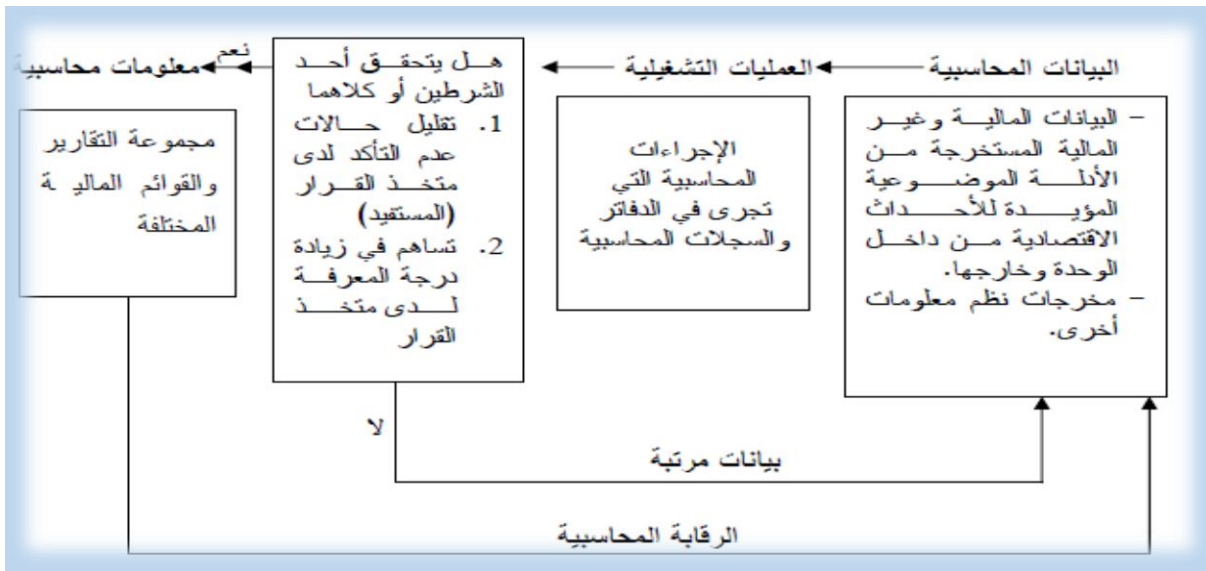
ب- الارتباط: تعتبر البيانات معلومات إذا ارتبطت بحدث معين يتم اتخاذ قرار بشأنه وتؤثر في القرار المتخذ، فهي إما أن تؤدي لاتخاذ قرار سليم، أو أن تؤدي لتغيير القرار أو تعديله، فهي إذن جزء من المعلومات.

فضلا عن ذلك، فإنه يمكن القول بأن الحاجة إلى المعلومات المحاسبية تنشأ من نقص المعرفة وحالة عدم التأكد والشك الملازمة باستمرار للنشاط الاقتصادي، وأن توفير المعلومات أصبح يقتزن بتحقيق شرطين أساسيين (أو أحدهما على الأقل) عند استخدامها من طرف متخذ القرار وهما¹:

- ✓ يجب أن تقلل المعلومات الناتجة من درجة عدم التأكد لدى متخذ القرار، من خلال تقليل عدد البدائل المتاحة أمامه.
- ✓ يجب أن تزيد المعلومات الناتجة من معرفة متخذ القرار وذلك في حالة عدم تحقيق الشرط الأول، حيث يمكن الاستفادة من المعرفة المضافة في اتخاذ قرارات أخرى في المستقبل.

في ضوء الشروط السابقة الذكر يمكن توضيح جوهر العلاقة بين البيانات والمعلومات المحاسبية من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (3-1): العلاقة بين البيانات والمعلومات المحاسبية



المصدر: كاظم إبراهيم وآخرون، نظام المعلومات المحاسبي، وحدة الحداثة للطباعة والنشر، كلية الحداثة، جامعة الموصل العراق، 2003، ص 28.

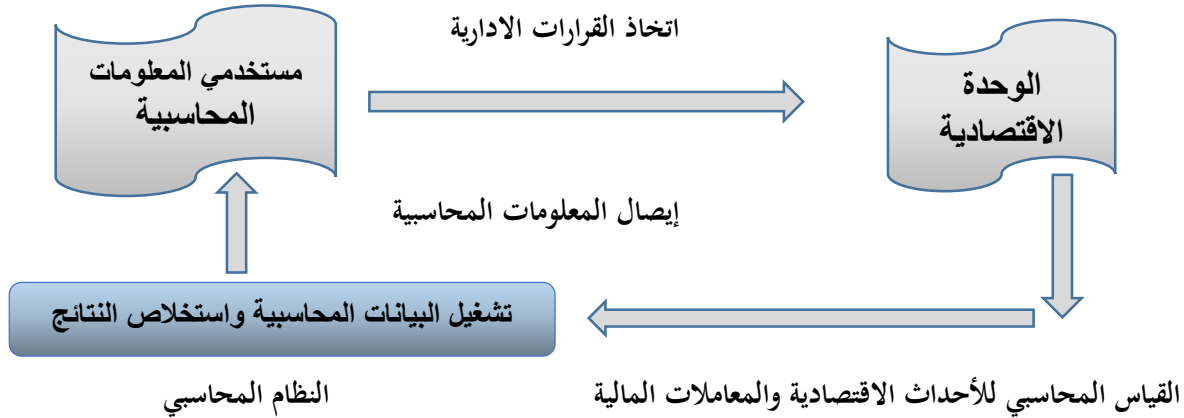
من خلال الشكل تتضح العلاقة الوثيقة بين البيانات والمعلومات المحاسبية، حيث أنه إذا تحقق أحد الشرطين أو كلاهما فإن البيانات تتحول إلى معلومات محاسبية متضمنة في القوائم والتقارير المالية، وتستخدم لاتخاذ القرارات ولأغراض الرقابة وتقييم الأداء وتحديد مسؤولية الأفراد. أما إذا لم يتحقق أحد أو كلا الشرطين فلا يمكن أن يكون ناتج العمليات التشغيلية على البيانات بمثابة معلومات، بل هي مجرد بيانات مرتبة يمكن تخزينها واستخدامها كمدخلات للنظام المحاسبي من جديد.

وتتعدد الأطراف المستخدمة للمعلومات المحاسبية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر مثل: إدارة الشركة، الملاك، المقرضون، المحللون الماليون، المستثمرون، الموظفون، الموردون، الجهات الحكومية، وغيرها، وهو ما يعكس أهميتها ومنفعتاتها في صياغة القرارات. وما يزيد من أهمية تلك المعلومات لمستخدميها هو كونها مقاسة بوحدات نقدية، وتعبّر عن أحداث اقتصادية وصفقات وتعاملات تحدث

¹ كاظم إبراهيم وآخرون، نظام المعلومات المحاسبي، وحدة الحداثة للطباعة والنشر، كلية الحداثة، جامعة الموصل العراق، 2003، ص 28. متوفر على الموقع www.infotechaccountants.com، تاريخ الاطلاع 2016.07.23.

بشكل متكرر وباستمرار على مستوى الوحدات الاقتصادية. فالمحاسبة إذن تهتم بوظيفة القياس المحاسبي للأحداث المختلفة، ووظيفة الاتصال المحاسبي من خلال توفير المعلومات المحاسبية لمستخدميها وقت الحاجة إليها لاتخاذ القرارات الخاصة بالوحدة الاقتصادية. ويمكن تجسيد هذه العلاقة عبر الشكل التالي:

الشكل رقم (3-2): العلاقة بين المحاسبة ومستخدمي المعلومات المحاسبية



المصدر: حسين جمال البديري، أثر جودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية على قرارات مستخدميها: دراسة مجموعة من الشركات العراقية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة العراق، مج 14، ع 01، 2017، ص 368.

أهمية المعلومات المحاسبية:

تعتبر المحاسبة نظام معلومات متكامل يعمل على قياس وتسجيل الأحداث والمعاملات المختلفة للمنشأة، وتقديم المعلومات الناتجة عن تحليل ومعالجة البيانات إلى الجهات المستفيدة منها في مواجهة حالة عدم التأكد. ومن المعروف أن المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية تؤدي دوراً هاماً ومخورياً في بناء القرارات، فالقرار هو حكم نهائي لمجموعة من العمليات المصممة لبيان المنافع المرتبطة بعدد البدائل المتاحة والتي تتضمن اختيار الأفضل. هذا يدل على أن القرار يتضمن كافة الأشياء والنشاطات المطلوبة لتحديد البديل الأكثر منفعة. إن عملية صياغة القرار لا تخرج عن كونها عملية مفاضلة واختيار لبلوغ الأهداف المحددة مسبقاً، وبما أن القرار هو عمل إنساني قبل أن يكون عملاً فنياً، فإن واضع القرار يهدف لتحقيق نتائج معينة تشعره بالأمان وهذا طبعاً لا يتحقق إلا على أساس حقائق ثابتة غير مضللة¹. وتعتمد عملية بناء القرارات في مراحلها على ما يحوزه متخذ القرار من معلومات وحتى تكون مفيدة وتخفف من مستوى المخاطرة، فلا بد من جمع المعلومات الأفضل باستمرار حول البدائل المتاحة.

لقد أثبتت نتائج مختلف الأبحاث أن المعلومات المحاسبية على قدر كبير من الأهمية وينظر إليها مستخدمو القوائم المالية بكثير من الاهتمام خاصة المستثمرون والدائنون. إن هذه الفئة لديها ردة فعل فورية وإيجابية إزاء أية معلومات جديدة يبلغ عنها في التقارير، في هذا الصدد أشار (الجميل) إلى أن المعلومات المحاسبية ليست هي العنصر الوحيد المؤثر في بناء القرار الاستثماري، رغم ذلك فهي مهمة وأساسية للأسباب التالية²:

¹ حسين جمال البديري، مرجع سبق ذكره، ص 368.

² ياسر خلف الجميلي، أهمية المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات المستثمرين في سوق الأوراق المالية، أغسطس 2016، متوفر على الموقع (www.kitabat.com).

✓ تعتبر المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية من أهم مصادر المعلومات التي يستخدمها أساسا ثلاث فئات من المستخدمين هم: الأفراد المستثمرون، مؤسسات الاستثمار، المحللون الماليون.

✓ الأسواق المالية لن تقوم بدورها بكفاءة وفعالية ما لم يوجد نظام جيد وكفؤ للمعلومات يساعد فئة مستخدمي المعلومات على المفاضلة بين البدائل الاستثمارية واختيار أفضلها.

✓ تعتبر المعلومات المحاسبية الأساس في تحديد أسعار الأوراق المالية والتنبؤ بالمؤشرات المستقبلية.

2- مفهوم جودة المعلومات المحاسبية وقياسها

يعتبر مصطلح جودة المعلومات المحاسبية من المفاهيم المحاسبية الشائعة على مستوى الإطار النظري للمحاسبة، ويعد أحد السمات الأساسية للمعلومات. فهو مفهوم متعدد الأوجه، ويتوقف على ما يعتقده مستخدمي القوائم المالية حول دقة وكفاية المعلومات المفصح عنها في القوائم المالية. ورغم تعدد الدراسات والأبحاث التي حاولت توضيح جوهر هذا المصطلح المحاسبي، إلا أنه لا يوجد اتفاق عام وموحد بين الباحثين للتعريف به. في هذا الإطار تصف (verleun) جودة المعلومات المحاسبية بأنها مفهوم غامض ولا يوجد تعريف متفق عليه بخصوصه، حيث يرتبط بتفسيرات مختلفة تتعلق بمستخدمي المعلومات، ويبيّن قدرة المقاييس المحاسبية على عكس الواقع والأداء الاقتصادي للمنشأة¹. ونظرا لأهمية جودة المعلومات المحاسبية، فقد جعلت العديد من المختصين في مجال المحاسبة والمراجعة يهتمون بتحليل العلاقة بين خصائص جودة المعلومات وأثرها على المستثمرين بجميع فئاتهم في اتخاذ القرار الاستثماري الصائب، إضافة إلى أثرها على أسعار الأصول الحالية. لذا يبقى هذا المفهوم عنصرا أساسيا في تقييم المنفعة النسبية لحتوي القوائم والتقارير المالية.

إن المعلومات المحاسبية الجيدة هي المعلومات الأكثر نفعا وفائدة في اتخاذ القرارات وترشيدها²، حيث تقيّم منفعة المعلومات على أساس الأهداف المتعلقة بالقوائم المالية ومن خلال علاقتها بالأغراض التي يجب أن تخدمها. كما أن خصائص المعلومات التي تجعلها سلعة مرغوبة يمكن أن ينظر إلى أنها تتم بمراعاة تسلسل الخصائص حسب أهميتها ومنفعتاتها لاتخاذ القرار، وبدون المنفعة لن تكون هناك فائدة مرجوة في المعلومة المحاسبية³. وبشكل عام تحدّد مفاهيم جودة المعلومات المحاسبية مجموعة الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المفيدة، أو القواعد الواجب استخدامها لتقييم نوعية المعلومات المحاسبية التي تناسب حاجة المستخدم النهائي. ولما كانت إدارة المنشأة تعتمد على هذه المعلومات بشكل أساسي، فإن توافرها بصورة جيّدة وملائمة يوفّر مجالا خصبا ومناسبا لإصدار قراراتها بشكل صحيح. فضلا عن ذلك، تمثل جودة المعلومات المعيار الذي يمكن على أساسه الحكم على مدى تحقيق المعلومات للأهداف، حيث تقاس بتوافر مجموعة الخصائص النوعية التي تجعلها قادرة على أن تكون كأساس للمفاضلة بين الأساليب المحاسبية⁴. هناك من الباحثين من اعتبروا جودة المعلومات المحاسبية وخصائصها كمترادفين من حيث المعنى، لكن في الواقع رغم التقارب بينهما

¹ Verleun M. et al, the Sarbanes-Oxley act and accounting quality: a comprehensive examination, International journal of economics and Finance, Amsterdam university, vol. 3, N:5, 2011, P : 50. Available at ([https:// pure.uva.nl](https://pure.uva.nl)), vu le 24.07.2016.

² ماهر موسى درغام، تامر آغا، العلاقة بين أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة وتعميم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية: دراسة حالة المصارف العامة بفلسطين، ورقة عمل مقدمة في المؤتمر العلمي التاسع حول "الوضع الاقتصادي العربي وخيارات المستقبل"، المنعقد بالجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2013، ص 12.

³ عوض الله جعفر الحسين، أهمية وجودة الإفصاح عن المعلومات المحاسبية، مجلة العلوم والتقانة، مج12، ع 2، 2012، ص115.

⁴ أمال محمد عوض، تحليل العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في إطار المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، مجلة المحاسبة والمراجعة، جامعة بني سويف، مج 1، ع1، 2013، ص 154.

إلا أن جودة المعلومات تتمثل في مدى توافر الخصائص النوعية في المعلومات لترتفع إلى مستوى الجودة، وبالتالي اعتمادها كأساس في بناء القرارات. بينما تتمثل الخصائص النوعية فيما يجب أن تكون عليه هذه المعلومات، فقد تتاح الخصائص وتكون موجودة لكن لا تتوفر الجودة في المعلومات إذا ما أخذنا بمفهوم الجودة على أنه المطابقة مع رغبات واحتياجات المستخدم¹.

أولاً: تعريف جودة المعلومات المحاسبية

أشارت بعض الأبحاث إلى أن مصطلح الجودة قد تم تعريفه منذ القدم وتعود أولى التعاريف لعهد فلاسفة اليونان الذين عرّفوا عنه بمصطلح "التميز". ومن هذا المنظور يظهر بأن جودة المعلومات تعني تلك المعلومات المتميزة وذات الكفاءة العالية في تحقيق أهداف المنشأة. إن مفهوم جودة المعلومات الواردة في الإبلاغ المالي يعتبر غامضاً بعض الشيء، وقد تم تطوير عدة مصطلحات لوصف هذا المفهوم²، حيث استخدمت توصية المفاهيم رقم (02) لمجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) مصطلحات أخرى للتعبير عن مفهوم جودة المعلومات المحاسبية منها: جودة القوائم المالية، جودة الربح، جودة المعايير المحاسبية، جودة المحاسبة، القيمة الملائمة للمعلومات المالية³. وهناك باحثين في المجال استخدموا مفاهيم تقترب من المفاهيم السابقة مثل جودة الاستحقاق أمثال (الرشيدي)، القيمة الملائمة للمعلومات أمثال (يوسف علي).

تعددت التعاريف في هذا الإطار بتعدد الغرض الذي تستخدم من أجله المعلومات المحاسبية، وتنوع المستخدمين لها. فهناك من عرّفها بأنها: "المدى الذي توفر فيه الكشوفات المالية معلومات صادقة وعادلة حول أداء الوحدة الاقتصادية ومركزها المالي"⁴. أما (Bruce) فقد وصفها بأنها: "مدى دقة المعلومات المحاسبية في عكس الأداء التشغيلي الحالي للمنشأة، ومدى قدرتها على التنبؤ بالأداء المستقبلي وتحديد قيمة المنشأة"⁵. يعتبر هذا التعريف من أشمل التعاريف وهذا لتوفره على ثلاث عناصر أساسية وهامة هي: دقة المعلومات في التعبير عن الأداء التشغيلي، قدرتها على التنبؤ، تحديد قيمة المنشأة. هذه العناصر تهم بشكل كبير أغلب المستخدمين للمعلومات المحاسبية.

وفسر (الطويل) بنفس الطريقة علاقة جودة المعلومات بحقيقة أداء الشركة من خلال تقديم التعريف التالي: "جودة المعلومات المحاسبية هي المدى الذي تكون فيه المؤشرات أو المقاييس المحاسبية تمثل مقاييس موثوقة لأداء الشركة وتعبر عن حقيقة أداؤها وواقعها الاقتصادي ونتائج أعمالها"⁶. ويعني بتعبير آخر مفهوم جودة المعلومات: "ما تتمتع به المعلومات من مصداقية وما تحققه من منفعة للمستخدمين، وأن تخلو من التحريف والتضليل ويتم إعدادها في ضوء مجموعة من المعايير بما يساعد على تحقيق الهدف من استخدامها"⁷. وذكرت (منى جباي) من خلال دراستها المقدمة أن جودة المعلومات تتمثل في: "تحديد إلى أي مدى يمكن للمستثمرين الحاليين والمحتملين

¹ كفاح صلاح إبراهيم الجيلي، أثر محاسبة القيمة العادلة على ممارسات المحاسبة الإبداعية وتحسين خصائص المعلومات المحاسبية في الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة النيلين، السودان، 2017، ص 174.

² Cheung E. et al, an historical review of quality in financial reporting in Australia, pacific accounting review, vol. 22, N: 2, 2010, P: 149, available at (www.researchgate.net), vu le 23.07.2016.

³ مجدي مليحي عبد الحكيم، أثر التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية وقيمة الشركات المسجلة في بيئة الأعمال السعودية، مجلة المحاسبة والمراجعة، جامعة بنها، مج 2، ع 2، ديسمبر 2014، ص 08، متوفر على الموقع (bu.edu.eg)، تاريخ الاطلاع 2016.07.23.

⁴ Ahmed G. op.cit, P: 238.

⁵ Bruce P., Measuring Accounting Quality Financial reporting, Strategic finance, May 2013, P: 18.

⁶ عصام الطويل، أثر القياس والافصاح عن رأس المال الفكري في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، مجلة جامعة الأقصى غزة، فلسطين، مج 22، ع 01، 2018، ص 217. متوفر على الموقع (www.alaqa.edu.ps)، تاريخ الاطلاع 2018.06.30.

⁷ همام محمود وآخرون، تأثير جودة المعلومات المحاسبية على اتخاذ القرارات الاستثمارية: دراسة عينة من المؤسسات بولاية قسنطينة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، ع 47، 2016، ص 87.

قراءة وتفسير المعلومات المحاسبية بسهولة¹. وتعرف كذلك بأنها: "الوجه الشفاف للتقارير والقوائم المالية الذي يعكس طبيعة المنظمة، مما يمكن المستثمرين من اتخاذ القرارات الرشيدة"². كما أشارت دراسات أخرى إلى أن جودة المعلومات المحاسبية تتمثل في الدقة التي يجب أن تتميز بها القوائم المالية عند توصيلها المعلومات المختلفة عن عمليات الشركة، خاصة فيما يتمثل بالربح المحاسبي والتدفقات النقدية المتوقعة لمختلف شرائح المستخدمين³.

من منطلق التعاريف المقدمة، نرى بأنها تتفق على أن جودة المعلومات المحاسبية تنطوي على مدى صدق ودقة وموضوعية المعلومات في إيصال الصورة الحقيقية لأعمال المنشأة، من خلال توفير معلومات يسهل على المستخدم وخصوصاً المستثمر قراءتها وفهمها وتفسيرها. وبشكل عام، تعني أن تتمتع هذه المعلومات بالخصائص النوعية، وأن تتصف بالدقة والمنفعة كي تكون مفيدة وتساعد مستخدم المعلومات على تقليل حالة عدم التأكد لديه، وترشيده نحو القرارات السليمة. وهذا على اعتبار أن خصائص المعلومة لها الأثر الكبير على القائمين على وضع المعايير وإعداد القوائم المالية، وعلى تقييم نوعية المعلومات المتاحة.

لقد شكّلت جودة المعلومات المحاسبية ولفترة طويلة إحدى الانشغالات الهامة لهيئات إعداد المعايير المحاسبية، فمنذ سنة 1960 كانت معرفة احتياجات مستخدمي المعلومات في الولايات المتحدة الأمريكية المحرك الأساسي الذي وجه الأفكار المحاسبية، حيث أدت لإجراء أبحاث حول منفعة المعلومة المحاسبية لاتخاذ القرارات. وتأكّدت هذه الانشغالات بصورة أكبر في السنوات الأخيرة عقب سلسلة الانهيارات والفضائح المالية التي مسّت أشهر الشركات الأمريكية والأوروبية على غرار (Enron, Maxwell, Alcatel, Parmalat)، وأثبتت مجدداً أهمية توفير معلومات محاسبية تتصف بالاكتمال والصدق⁴. وقد جاء في الإطار المفاهيمي لمجلس المعايير الدولي (IASB) أن من بين الأدوار الأساسية للقوائم المالية المنشورة هي السماح لمستخدميها باتخاذ القرارات الاقتصادية المفيدة، بينما نص مجلس المعايير (FASB) على أن التقارير المالية المصدرة يجب أن تزود فئات المستثمرين، المقرضين، ومستخدمين آخرين حاليين أو محتملين بالمعلومات المفيدة لاتخاذ القرارات الرشيدة في مجال الاستثمار والاقراض وغيرها من المجالات.

من هنا تتضح أهمية توفير معلومات محاسبية بمواصفات الجودة المطلوبة، حيث أن توفير هذه المواصفات يساهم بشكل كبير في تسهيل الممارسات المحاسبية على مستوى المنشأة، عن طريق تسهيل إعداد الميزانية وجدول حساب النتائج وغيرها من القوائم المالية الأساسية. وبذلك فإن المعلومات المحاسبية تزداد أهميتها وتكون أكثر فائدة لدى مستخدميها كلما امتازت بالجودة العالية.

ثانياً: الاتجاهات المختلفة لتوضيح مفهوم جودة المعلومات المحاسبية

¹ منى جباري يوسف شعراي، أثر التوافق بين معايير المحاسبة للمؤسسات الإسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية: دراسة ميدانية على الشركات والمؤسسات المالية العاملة بالسودان، مجلة الدراسات العليا، جامعة النيلين، السودان، مج4، ع15، 2016، ص 24.

² Nashwa G, audit Committee: the solution to quality financial reporting? the cpa journal, December 2003, available at (archives.cpa.journal.com), vu le 26.07.2016.

³ انتصار حسين عبد الله، لجان المراجعة في ظل حوكمة الشركات وأثرها على جودة التقارير المالية: دراسة عينة من المصارف السودانية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص محاسبة، جامعة الرباط الوطني، 2016، ص 157.

⁴ Guy D., qualité de de l'information comptable et décision des parties prenantes, thèse de doctorat, université de Bordeaux, 2015, pp :7-8. Disponible sur site (.archives-ouvertes.fr), vu le 28.07.2016.

تعددت وجهات النظر لتحديد مضمون الجودة في المعلومات المحاسبية، وقد ظهرت اتجاهات مختلفة لمحاولة الإلمام بهذا المفهوم¹:
أ- **الاتجاه الأول**: يرى أصحاب هذا الاتجاه أن جودة المعلومات المحاسبية هي درجة التفصيل التي تكون عندها مفردات المعلومات المطلوب الإفصاح عنها. وفي إطار هذا الاتجاه، تعتبر جودة المعلومة مرادفا لكثافة الإفصاح المحاسبي.

ب- **الاتجاه الثاني**: يرى أصحاب هذا الاتجاه أن جودة المعلومات تستند إلى كمية ونوعية المعلومات المعروضة في التقارير المالية، وبذلك طبقا لهذا الاتجاه تعتبر جودة المعلومات مرادفا للتوسع في الإفصاح المحاسبي.

ج- **الاتجاه الثالث**: ينظر لعنصر الجودة في المعلومة المحاسبية على أنه كمية ونوعية المعلومات التي تغطي حدود الإشراف والقياس، حتى توفر المعلومات الملائمة للفتات المستخدمة والمعلومات التي تعطي تلك الفتات صورة صادقة وصحيحة عن عمليات المنشأة. وتعتبر جودة المعلومات في حيّز هذا الاتجاه مرادفا لمفهوم الشفافية والشمولية في الإفصاح.

هناك عدد من الباحثين الذين وظّفوا مصطلح جودة التقارير المالية للدلالة على جودة المعلومات المحاسبية، حيث وصفها (حمدان) بأنها: "خلو التقارير المالية من التحريفات الجوهرية وإعطائها صورة حقيقية وعادلة عن المركز المالي"². ويرى (رجب وآخرون) أن جودة التقارير المالية تعتمد بشكل كبير على خلو التقارير من التحريفات، وهذا يتطلب ضبط عملية التقديرات المحاسبية والبعد عن التحيز عند إعداد هذه التقديرات³. ومن وجهة نظر الاتحاد الدولي للمحلّين الماليين (FAF) فإن جودة التقارير تعني الوضوح والشفافية وتوافر المعلومات في التوقيت المناسب⁴.

مهما تعددت الآراء وتباينت وجهات النظر، فالقاسم المشترك بينها هو أن جودة المعلومات المحاسبية تعكس ما تتمتع به المعلومات من خصائص نوعية رئيسية وأخرى معززة، ومدى مصداقيتها ووضوحها وخلوها من التحيز والتحريف. فالمعلومات المحاسبية التي تكتسي عنصر الجودة هي تلك المعلومات التي تناسب حاجات مستخدميها، ويتم إعدادها في ضوء مجموعة من المعايير المحاسبية، القانونية، الرقابية، لتظهر حقيقة الأداء الاقتصادي للمنشأة وحقيقة مركزها المالي في فترة زمنية معينة.

ثالثا: أهمية توفر عنصر الجودة في المعلومة المحاسبية

تمثل المعلومات المحاسبية ناتج نظام المعلومات الذي تتم تغذيته بالبيانات المختلفة وإخراجها في شكل قوائم مالية. هذه الأخيرة تعد بمثابة محرك للإدارة، حيث تستخدمها في تسير مشاريعها واتخاذ قراراتها، كما أن فعالية الإدارة تتوقف على مدى توفر هذه المعلومات اللازمة لأغراض التخطيط، التوجيه، الرقابة⁵. وحتى تتمكن إدارة المنشأة من تحقيق أهدافها وإنجاز عملية اتخاذ القرارات بنجاح، فإن القاعدة العامة التي يجب التقيد بها هي أن تتضمن المعلومات المحاسبية حدا أدنى من الخصائص المكوّنة لجودة المعلومات⁶.

تتعلق جودة المعلومات المحاسبية بدرجة كبيرة بالخصائص النوعية في المعلومة، حيث تؤدي دورين مهمين دورا تقييميا من خلاله

¹ منى جباي يوسف شرعاني، مرجع سبق ذكره، ص 24.

² علام موسى حمدان، أثر التحفظ المحاسبي في تحسين جودة التقارير المالية، مرجع سبق ذكره، ص 49.

³ أحمد رجب عبد الملك، أسامة صالح، مدى إسهام دقة التقديرات المحاسبية في تحسين جودة التقارير المالية، دراسة لعينة من شركة المساهمة المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية، مجلة أما راباك، الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، مج 7، ع 23، 2016، ص 122.

⁴ رشا حمادة، قياس أثر الإفصاح الاختياري في جودة التقارير المالية: دراسة بورصة عمان، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، الجامعة الأردنية، مج 10، ع 4، 2014، ص 674.

⁵ نمر محمد الخطيب، صديقي فؤاد، مرجع سبق ذكره، ص 02.

⁶ مداحي عثمان، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الاقتصادية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2009، ص 73.

يستخدم المستثمرون المحتملون التقارير المالية في تقدير التوزيعات المستقبلية المتوقعة. إلى جانب الدور الإرشافي والذي يعتمد من خلاله حملة الأسهم الحاليين على نفس التقارير لمراقبة تجنّب المدير للمخاطر¹. وفي كثير من الأحيان تقتزن جودة المعلومات بعملية اتخاذ القرار، حيث يرى (Bagaeva) أن المعلومات المحاسبية تكون ذات جودة عالية إذا كانت لها القدرة على دعم عملية اتخاذ القرار، ومن ثم فإن الهدف من المعلومات المحاسبية لا بد وأن يتوافق مع فائدة متخذ القرار. مثال ذلك المنشآت التي تواجه المستثمرين الدوليين في هيكل ملكيتها، حيث تطوّر نظم معلومات التكلفة حتى تكون في مستوى إنتاج معلومات بجودة عالية. ويرجع ذلك إلى أن الأجانب يطالبون بضرورة الالتزام بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) لتحقيق معلومات محاسبية بجودة عالية واستقطاب أفضل للمستثمر الأجنبي². وتحقق جودة المعلومات المحاسبية عندما يكون هدف المحاسبة إنتاج المعلومات اللازمة لخدمة أنواع محدّدة من القرارات الاقتصادية. لذلك يجب تحديد المعلومات الملائمة لكل نوع من القرارات، عبر توسيع نطاق وظيفة القياس المحاسبي كأساس للتوسع في الإفصاح المحاسبي. ويتحقق ذلك عن طريق استخدام أسس قياس بديلة كالقيمة الحالية، صافي القيمة القابلة للتحقق، وغيرها نظراً لأن هذه الأسس توفر معلومات ناتجة عن نظم محاسبية نافعة لاتخاذ القرارات.

تأسس على ما سبق، يتبيّن مدى أهمية اكتساب المعلومات لعنصر الجودة، خاصة في مجال اتخاذ القرارات ووضع التنبؤات، حيث أن الاهتمام الكبير بجودة المعلومات على مستوى الأبحاث العلمية والدراسات الميدانية ترسّخ بالتحديد في السنوات الأخيرة تماشياً مع التغيرات الحادثة على المستوى الدولي باستمرار، وانتشار ممارسات إدارة الربح. فالأرقام المتعلقة بالأرباح تبقى عرضة لإحداث تأثيرات متممّدة عليها، وهذا نتيجة لما تسمح به المبادئ المحاسبية المقبولة قبلاً عاماً من حرية كبيرة في استخدام التقديرات المحاسبية. إلى جانب قدرة الإدارة على التحكم في توقيت بعض الأنشطة عند حساب أرباح المنشأة. لذا فإن إدارة الأرباح تترتب عليها آثاراً غير مرغوبة، خاصة على مستوى جودة المعلومات المحاسبية المنشورة³.

رابعاً: تقييم وقياس جودة المعلومات المحاسبية

أ- تقييم جودة المعلومات المحاسبية

يمكن تحديد قيمة المعلومات المتوفرة بمدى استخدامها في الوقت الحالي ومستقبلاً، إلى جانب مدى كفاءة وفعالية القرارات الصادرة بناءً على تلك المعلومات، وبالتالي القيمة المضافة التي تحدثها على مستوى مراكز القرار. لذلك يتم التركيز على القيمة التفاضلية للمعلومات ويدخل في ذلك عامل مهم هو التكلفة والمنفعة، حيث أن تقدير تكلفة المعلومات قد يتم بدقة إلا أن تحديد قيمة المنفعة قد لا يتم بسهولة، وهذا نظراً لتعدد استخدامات تلك المعلومات⁴. تستمد المعلومات المحاسبية قيمتها من جودتها، وقد تم تحديد ثلاث عوامل تحدد درجة جودة المعلومات للمستخدمين ومتخذي القرارات، تتمثل في: منفعة المعلومات، درجة الرضا عن المعلومات، درجة الأخطاء والتحيز في إنتاج ومعالجة ونقل المعلومات. إن الحصول على المعلومات المحاسبية ينجر عنه تحمّل تكلفة والتي إذا

¹ مجدي مليحي، أثر التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية وقيمة الشركات المسجلة في بيئة الأعمال السعودية، مرجع سبق ذكره، ص 08.

² Bagaeva A, An examination of the effect of international investors on accounting informations quality in Russia, Advances in accounting (IAIA), ELSEVIER, vol. 24, 2008, p:160.

³ أمال محمد عوض، تحليل العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في إطار المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، مرجع سبق ذكره، ص 154.

⁴ ماهر موسى درغام وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 12.

زادت عن قيمة هذه المعلومات نكون أمام بديلين اثنين¹:

❖ إما زيادة قيمة المعلومات عبر زيادة درجة صحتها أو رفع المنافع المتحصل عليها منها.

❖ أو تدنية تكلفة الحصول على المعلومات عبر تخفيض درجة صحتها أو التقليل من المنافع المستمدة منها.

تعكس قيمة المعلومات قيمة التغير في القرار، حيث إذا لم تؤدي المعلومات المحاسبية الجديدة إلى تغيير واضح في القرار المصدر في الفترة السابقة، فإن قيمة هذه المعلومات تساوي صفر.

ب- قياس جودة المعلومات المحاسبية

إن الهدف الأساسي من إعداد التقارير المالية يكمن في توفير معلومات محاسبية عالية الجودة ومفيدة لمتخذي القرارات. ورغم أن مجلس المعايير الأمريكي (FASB) ومجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASB) أكدوا على أهمية توفر عنصر الجودة في المعلومات المتضمنة في هذه التقارير، إلا أن مسألة قياس الجودة هي واحدة من أهم المشاكل في الحقل المحاسبي وهي مهمة لأن توفرها يمكن من إجراء المقارنات للشركات على المستوى المحلي والدولي.

يرى الكثير من الباحثين بأنه توجد صعوبة في قياس مستوى الجودة في المعلومات المحاسبية المعلن عنها في التقارير والقوائم المالية بشكل مباشر، وقد وصفها البعض بهذه الصعوبة نظراً لاعتقادها بمفهوم غامض وغير واضح²، إضافة لعدم وجود تعريف متفق عليه، مما جعل مداخل قياس هذه الجودة متعددة ومتنوعة. وقد وصف (Bagaeva) عملية قياس جودة المعلومات المحاسبية بالمعقدة وبأنها صعبة التحقيق، حيث تتضمن مؤشرات القياس عدداً من الخصائص الواجب توفرها في المعلومات المحاسبية حتى تتصف بالجودة منها: الملاءمة، الموضوعية، التحفظ المحاسبي. مع ذلك يمكن قياس جودة المعلومات بطريقة غير مباشرة من خلال التحقيق في دوافع معدي المعلومات المحاسبية، وهذا على اعتبار أن طلب المعلومات يأتي من مصادر مختلفة بما في ذلك المستثمرين، المسيرين، المقرضين، الموظفين، الموردين، العملاء، الحكومات، الجمهور³.

إن المدخل الأكثر شيوعاً في قياس الجودة هو ذلك المدخل الذي يعتمد على أرقام معينة متضمنة في القوائم والتقارير المالية وتعكس جوانب مختلفة لهذه الجودة، حيث قامت مختلف الدراسات ببناء مقاييس لجودة القوائم بالاعتماد على أنواع محدّدة من المعلومات. وكانت من أهم المعلومات التي نالت اهتماماً كبيراً معلومة الربح ومكوناته المتمثلة في: التدفقات النقدية وحسابات الاستحقاق، وركزت معظم الدراسات على مدى توافر خصائص معينة في مثل هذه الأرقام حتى تتصف بالجودة⁴. وعموماً تتمثل أهم مقاييس جودة المعلومات المحاسبية في⁵:

1- الدقة كمقياس لجودة المعلومات

¹ بوعشة مبارك، بوشوشة هبة، دور جودة أمن المعلومات المحاسبية في إدارة الأزمة المالية العالمية، ورقة بحث مقدمة للمؤتمر العلمي الدولي السابع حول "تداعيات الأزمة المالية العالمية على منظمات الأعمال"، يومي 3-5 نوفمبر 2009، جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن، ص 05.

² زكريا عبده السيد، مقومات تفعيل لجنة المراجعة في تنسيق العلاقة بين آليات الحوكمة في شركات المساهمة المصرية، مجلة الدراسات والبحوث، كلية التجارة، جامعة بنها، ع 1، 2006، ص 248.

³ Bagaeva A, op.cit, p :157.

⁴ عماد سعد الصايغ، حميدة محمد عبد المجيد، قياس أثر جودة التقارير المالية على كفاءة القرارات الاستثمارية للشركات المصرية، مجلة المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة بني سويف، مصر، ص 3، ع 1، 2015، ص 5.

⁵ حسين جميل البديري، مرجع سبق ذكره، ص 373-374.

يشير مفهوم جودة المعلومات المحاسبية إلى درجة الدقة في المعلومات بالشكل الذي يجعلها وسيلة حقيقية لنقل الصورة الصادقة عن الشركة للمستخدمين خاصة المستثمرين في الأسهم، وهذا لتقدير التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة واتخاذ قرارات استثمارية سليمة. تعتبر درجة الدقة في المعلومات مقياساً مهماً للتعبير عن جودتها، حيث أنه كلما ارتفعت الدقة في المعلومات كلما ازدادت جودتها. وعلى الرغم من أهمية هذا المقياس، إلا أنه يصعب تحقيقه نظراً لأن المعلومات المتعلقة بالقرارات المتخذة غالباً ما تتعلق بالمستقبل، لذا فهي على درجة من عدم التأكد. في هذه الحالة غالباً ما يتم التضحية بالدقة عند توفير المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات.

2- المنفعة كمقياس لجودة المعلومات

تمثل المنفعة في عنصرين أساسيين هما: صحة المعلومة المحاسبية وسهولة استخدامها، وتأخذ المنفعة عدة صور:

- **منفعة شكلية:** وتعني تطابق شكل المعلومات ومحتواها مع متطلبات متخذ القرار.
- **منفعة زمنية:** ويقصد بها توفر المعلومة لمتخذ القرار عند الحاجة إليها.
- **منفعة مكانية:** تتعلق بسهولة الحصول على المعلومات اللازمة.
- **منفعة تقييمية:** تتضمن مدى قدرة المعلومات على التقييم وتصحيح نتائج تنفيذ القرارات.

3- الفاعلية كمقياس لجودة المعلومات

تعني الفاعلية مدى تحقيق المنشأة لأهدافها بواسطة الموارد المحددة، وتتضمن على مستوى المعلومات مدى تحقيق المعلومات المحاسبية لأهداف المنشأة أو متخذ القرار باستخدام الموارد المتاحة. فكلما بلغت المنشأة أهدافها وحقق متخذ القرار مراده، كلما كانت هذه المعلومات على درجة كافية من الجودة.

4- التنبؤ كمقياس لجودة المعلومات

يعد التنبؤ من ضمن الوسائل التي بواسطتها يتم استخدام معلومات الماضي والحاضر في التنبؤ بالمستقبل، خاصة فيما يتعلق بعملية التخطيط واتخاذ القرارات. لذلك تعكس جودة المعلومات مدى قدرتها على التنبؤ وتخفيض حالة عدم التأكد، وهذا عند استعمالها كمدخلات لنماذج التنبؤ.

5- الكفاءة كمقياس لجودة المعلومات

يقصد بالكفاءة مدى بلوغ الأهداف وتحقيقها من طرف المنشأة بأقل استخدام ممكن للموارد، وتطبيق مبدأ اقتصاد المعلومات الذي يهدف لتعظيم جودة المعلومات بأقل تكاليف ممكنة، والتي من المفروض ألا تزيد عن قيمة تلك المعلومات. إضافة لما سبق، هناك دراسات تناولت جودة المعلومات المحاسبية وحددت نماذج لقياسها، حيث صنفها ضمن ثلاث مداخل رئيسية كالتالي¹:

❖ مدخل جودة الأرباح:

إن الجهات المؤيدة لهذا المدخل ترى بأن الأرباح المحاسبية تمثل أكثر المعلومات المحاسبية أهمية بالنسبة للأطراف ذات العلاقة مع المنشأة، ويتعلق إنتاج أرقام الربح بحجم الموارد المتاحة وكفاءة الإدارة في تشغيلها والفرص الاقتصادية المتوقعة. من أشهر النماذج الموضوعية نجد نموذج انحدار الأرباح الذي وضعه (Kormendi & Lipe) سنة 1987 لقياس استمرارية الأرباح، إلى جانب نموذج

¹ مجدي ملجي، أثر التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية وقيمة الشركات المسجلة في بيئة الأعمال السعودية، مرجع سبق ذكره، ص 10.

(francis) سنة 2003 حول قياس القدرة التنبؤية للأرباح. من بين الانتقادات الموجهة لهذه النماذج هو اعتمادها على بيانات سلاسل زمنية لفترة طويلة قد تصل لعشرين سنة.

❖ مدخل جودة الاستحقاقات:

يوضح هذا المدخل المدى الذي تفسر فيه الاستحقاقات المحاسبية تحقق كل من الأرباح والتدفق النقدي التشغيلي. من أشهر النماذج الموجودة نموذج جودة الاستحقاق المعدل الذي وضعه (Mc.Nicholsm) سنة 2002 وقد تم وصفه بأنه أكثر النماذج دقة وموضوعية.

❖ مدخل توقيت الاعتراف بالأرباح والخسائر:

يرى مؤيدو هذا المدخل بأن عدم الاعتراف بالإيرادات أو المصاريف وبالتالي الأرباح والخسائر في التوقيت المناسب، يضعف من جودة الأرباح ومن ثم يؤثر سلبا على جودة المعلومات المحاسبية. من أهم النماذج الواردة في المجال نجد نموذج خاصية وقتية الربح ل (Ball et al) سنة 2003.

استنادا للنماذج السابقة، يتضح مدى تعدد مداخل قياس جودة المعلومات المحاسبية بتعدد النماذج الموضوعية للقياس، فكل نموذج له متغيراته وخصوصياته ومؤشراته التي تهدف لتحقيق مستوى الجودة المطلوب، لكن يبقى مدخل جودة الربح أكثرها شيوعا واستخداما لارتباطه برقم الربح الذي ينظر إليه بعين الأهمية من طرف أصحاب المصالح المختلفة.

المطلب الثاني: المعايير والعوامل المؤثرة على جودة المعلومات المحاسبية

رأينا سابقا أن هناك تعددا في الآراء ووجهات النظر لكتاب وباحثين حاولوا قدر المستطاع التعريف بمصطلح جودة المعلومات المحاسبية، وأن آراءهم ركزت بشكل أساسي على الدقة والمنفعة في المعلومات الجيدة. وهذا أمر طبيعي قد يرجع إلى مرونة هذا المفهوم في حد ذاته من جهة وتطوره باستمرار من جهة أخرى. تمثل جودة المعلومات هدف تسعى لبلوغه وتحقيقه مختلف المنشآت ومؤسسات الأعمال على مستوى الأرقام الواردة في قوائمها وتقاريرها المالية، وبالنظر لأهميته وامتداد أثره لهذه القوائم والتقارير، فقد اهتمت أبحاث مختلفة بدراسة معايير الجودة في المعلومة والعوامل المؤثرة فيها، والتي وضعتها مختلف الهيئات المهمة كإطار المفاهيمي لمجلس المعايير (FASB) إلى جانب جهات وهيئات أخرى متخصصة في المجال. هذه العوامل والمعايير المحددة تمثل الأدوات والإجراءات المستخدمة في إطار النظام المحاسبي لبلوغ أهدافه.

1- معايير جودة المعلومات المحاسبية

يمكن لمستخدم المعلومات المحاسبية استغلال التقارير والقوائم المالية ذات الجودة العالية كمدخلات لاتخاذ أهم القرارات، وحتى تكون هذه القوائم والتقارير بهذه الصورة ويتم تحقيق عنصر الجودة فيها، فلا بد من مراعاة المعايير التالية¹:

أولاً: المعايير الرقابية

يعتبر عامل الرقابة أحد الركائز التي يعتمد عليها مجلس الإدارة والمستثمرين في أداء المهام، ويقتزن نجاح هذا العامل بوجود رقابة تحدد دور كل من لجان المراجعة وأجهزة الرقابة المالية والإدارية في تنظيم المعالجة المالية، وكذا دور المساهمين والأطراف ذات العلاقة في

¹ عائشة سلمى كيجلي، راضية كروش، أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية والإفصاح المحاسبي: حالة مجموعة من المؤسسات الصناعية، ورقة عمل مقدمة، 2014، ص 736، متوفر على الموقع (dspace.univ-ourgladz)، تاريخ الاطلاع 2016.07.24.

تطبيق قواعد الحوكمة بواسطة أجهزة رقابية للتأكد من أن سياساتها وإجراءاتها تنفذ بفاعلية، وأن معلوماتها تتصف بالمصداقية. مع وجود تغذية مستمرة وتقييم المخاطر ومدى الالتزام بالقواعد والقوانين.

ثانياً: المعايير القانونية

تسعى العديد من المؤسسات المهنية في كثير من الدول لتطوير معايير لجودة القوائم والتقارير المالية، وتحقيق الالتزام بها عبر وضع قوانين واضحة وسن تشريعات منظمّة ومؤطرة لعمل مختلف المنشآت، مع توفير هيكل تنظيمي فعال يضبط جوانب الأداء فيها بالشكل الذي يتيح إمكانية الإفصاح الكافي عن أداؤها.

ثالثاً: المعايير المهنية

تتمت الهيئات والمجالس المهنية المحاسبية المختلفة بإعداد معايير المحاسبة والمراجعة لضبط أداء العملية المحاسبية. وهو ما قاد لظهور مفهوم مساءلة الإدارة من طرف الملاك للاطمئنان على استثماراتهم، مما أدى كذلك إلى ظهور الحاجة إلى إعداد تقارير مالية تتمتع بالأمانة والنزاهة في المضمون.

رابعاً: المعايير الفنية

يؤدي توفر المعايير الفنية إلى تطوير مفهوم جودة المعلومات وبالتالي جودة القوائم والتقارير المالية، مما يزيد من مستوى الثقة لدى المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح في المنشأة، وبالتالي الرفع من مستوى الاستثمار. بناء على ذلك، فإن المعايير المذكورة تكتسي أهمية بالغة لتحقيق مستوى جودة عالي في المعلومات المحاسبية، وأن مراعاتها يعد أمراً ضرورياً لنجاح الممارسة المحاسبية ودعم ثقة المستخدم فيما تصدره المنشآت من قوائم.

2- العوامل المؤثرة على جودة المعلومات المحاسبية

إلى جانب المعايير العامة المذكورة سابقاً والتي تساعد على تحقيق جودة المعلومات والرفع من مستواها، توجد أيضاً مجموعة من العوامل التي يمكن أن تؤثر في مستوى الجودة المطلوب، ويتعين أخذها بعين الاعتبار في تحديد هذا المفهوم المحاسبي وتتمثل في:

أولاً: جودة المعايير المحاسبية المطبقة

تختلف جودة المعلومات المحاسبية باختلاف جودة المعايير المحاسبية المطبقة، حيث أن معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) قد تعمل على الحد من ممارسات إدارة الربح وعدم تماثل المعلومات، وهذا بدرجة أكبر من المعايير المعتمدة محلياً. ولضمان عنصر الجودة في المعايير المحاسبية محلية كانت أم دولية، حدّدت الهيئة الأمريكية للأوراق المالية (SEC) جملة من الشروط الضرورية الواجب التقيد بها وهي: وجود تنظيم جيد للهيئة أو الجهة المسؤولة عن إصدار المعايير، توافر الموارد التقنية والبشرية بمستوى عالي، الرقابة الفعالة لمدى التزام الشركات بالمعايير¹. إن المعايير المحاسبية بمثابة قيود على سلوك الإدارة في إعداد القوائم المالية، وتظهر أهميتها في تنظيم مشكلة الاختيار بين القواعد المحاسبية ودعم الثقة في القوائم المنشورة حتى يمكن الاعتماد عليها. وعلى ذلك فإن غياب هذه المعايير يفتح الباب واسعاً للاحتجادات الشخصية وممارسة الحكم الشخصي في اختيار وتطبيق القواعد المحاسبية، وبالتالي عدم مصداقية وموضوعية المعلومات المحاسبية². وأوضح (رجب) أن المعايير المحاسبية الجيدة ينتج عن تطبيقها صورة جيدة وواضحة ودقيقة عن المنشأة، ولا

¹ مجدي مليجي، أثر التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية وقيمة الشركات المسجلة في بيئة الأعمال السعودية، مرجع سبق ذكره، ص 09.

² طارق عبد العال وآخرون، معايير المحاسبة المصرية: إطار نظري تطبيقي، ج 1، المكتبة العربية، 2006، ص 12.

تسمح بالتلاعب بالأرقام المحاسبية وتمهيد الدخل. أما إذا كانت المعايير المطبقة غير جيدة فحتماً ستؤدي إلى تشويه صورة المنشأة وإعطاء نظرة خاطئة عنها، لذا فإن أساس الجودة في القوائم والتقارير المالية يتمثل في توفير معايير محاسبية جيدة¹. وقد يتيح تعدد بدائل تطبيق السياسات المحاسبية في المعايير المحاسبية المجال أمام إدارة المنشآت لممارسة إدارة الأرباح والتأثير على صافي الأرباح المحاسبية بطرق ملتوية، لذا فإن ضبط المعايير المحاسبية يقود لتنظيم الممارسات المحاسبية ومن ثم تحسين جودة القوائم والتقارير المالية. يضاف إلى ذلك، أن العلاقة الوثيقة بين المعايير المحاسبية وجودة القوائم والتقارير المالية يؤكد لها الاهتمام الكبير لهيئات إصدار المعايير المحاسبية على المستوى الدولي بتطوير وتحسين الإطار العام لإعداد المعايير، والتي هي محل تطوير ومتابعة مستمرة. هذه المعايير الدولية تجرى مراجعتها وتحسينها باستمرار بهدف حصر المعالجات المحاسبية البديلة في المعايير وتوفير معلومات قابلة للمقارنة².

في ضوء ما تم عرضه، ترى الباحثة بأن هناك علاقة واضحة بين جودة المعايير المحاسبية وجودة المعلومات المحاسبية المتضمنة في القوائم المالية. فالمعايير المحاسبية ذات الجودة العالية تحد من إمكانية التلاعب بالأرقام الظاهرة وتضيّق من دائرة ممارسة إدارة الربح وعدم التماثل في المعلومات، إلى جانب ضبط المعلومات المحاسبية بالشكل الذي يجعل من المعلومات المفصح عنها ذات جودة عالية ومفيدة لاتخاذ القرارات.

ثانياً: دوافع الإدارة

يرى (مليحي) بأن المرونة المتاحة أمام إدارة الشركة في الاختيار بين السياسات المحاسبية وعمل التقديرات المحاسبية ومعالجة بعض البنود المحاسبية، قد تدفعها لسوء استغلالها بما يحقق مصالحها الشخصية على حساب مصالح الأطراف الأخرى ذات الصلة بالمنشأة، وهو ما يقلل بشكل واضح من جودة المعلومات³. إن الإدارة هي الطرف المسؤول عن إعداد القوائم والتقارير المالية وحتماً سيكون لها تأثير على جودتها، فعندما يكون هناك نظام للحوافز مرتبط بتحديد مستوى معين للأرباح، قد تلجأ إدارة المنشأة في هذه الحالة إلى سلوكيات انتهازية بغرض تحقيق مصالحها الشخصية، وهذا سيؤثر بالمقابل على جودة الأرباح ومن ثم على جودة المعلومات المحاسبية بشكل عام. زيادة على ذلك توجد بعض الممارسات المحاسبية الخاطئة عند إعداد القوائم المالية، والتي قد تلجأ إليها بعض الشركات لإعطاء صورة غير واقعية عن نتائج أعمالها ومركزها المالي. وتتم هذه الممارسات عن طريق التلاعب في أسس الاعتراف بالإيرادات والمصاريف بغرض تخفيضها أو تضخيمها، إلى جانب التلاعب في تكوين المخصصات واستخداماتها إما من خلال المغالاة في تقديرها أو تخفيض قيمتها للتأثير على عنصر الربح في نهاية الدورة. وقد تقوم إدارة الشركة بزيادة الأرباح خاصة إذا كان تقييم أداء الإدارة يجرى على أساس معدل النمو في الأرباح، وهذا لمحاولة إخفاء أية مخالفات والإبقاء على سمعة الشركة⁴. جميع هذه الممارسات المنافية للمبادئ المحاسبية من شأنها أن تجعل من المعلومات المتوفرة حول واقع الشركة غير حقيقية ومضللة وتفتقد لخصائص المعلومة الأساسية.

¹ أحمد رجب عبد الملك، إطار مقترح للتقارير المالية المنشورة في ظل تحقيق الشفافية المنشودة في بورصة الأوراق المالية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، ع 10، 2006، ص 67.

² انتصار حسين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 171.

³ مجدي مليحي، أثر التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية وقيمة الشركات المسجلة في بيئة الأعمال السعودية، مرجع سبق ذكره، ص 09.

⁴ علاء حسن كريم الشريع، دور لجان التدقيق في الحد من ممارسات إدارة الأرباح وأثرها على جودة التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة العامة العراقية، دراسة لعينة من شركات التأمين المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المثنى العراق، مج 7، ع 1، 2017، ص 32. متوفر على الموقع (<http://muthjaes.net>)، تاريخ الاطلاع 2018.07.03.

ثالثاً: المنظمات والجهات المسؤولة عن تنظيم المهنة

تؤثر النظم القانونية والتشريعات الصادرة على جودة التقارير والمعلومات المحاسبية، وهذا من خلال دورها في ضبط ممارسات العمل المحاسبي على مستوى المنشآت ومؤسسات الأعمال. في هذا السياق أشار (مليجي) إلى أن وجود هيئات وتنظيمات مهنية متخصصة وكفؤة وقوية، يؤثر بشكل واضح على جودة المعلومات المحاسبية التي ينتجها النظام المحاسبي من خلال ما تصدره من لوائح منظّمة وقوانين مشرفة ومسيرة، إلى جانب تحديد أسس وقواعد الممارسة المحاسبية السليمة¹.

ترى الباحثة بأن النظم القانونية المسيرة تحدد إطار العمل المحاسبي والمالي للوحدات الاقتصادية المختلفة، من خلال وضع أسس وقواعد تنظيم المحاسبة وكيفية إعداد الحسابات وسيرها وتقييم مختلف عناصر الأصول والخصوم. هذه النظم والهيئات كلما كانت قوية وكفؤة في أداء مهامها كلما كان لها الأثر الإيجابي على ممارسات العمل المحاسبي ومن ثم مخرجات النظام. وحتى تضمن ذلك، يفترض سن تشريعات وقوانين تحكم عملية اختيار السياسات المحاسبية، وهو ما يؤثر على جودة المعلومات المحاسبية.

رابعاً: حوكمة الشركات

أشارت معظم الدراسات إلى أن حوكمة الشركات تؤثر بشكل إيجابي على جودة المعلومات المحاسبية، وهذا من خلال آليات الحوكمة المعروفة: جودة لجان المراجعة، مجلس الإدارة، وغيرها. في هذا الإطار وفي ضوء طبيعة الأبعاد المحاسبية لحوكمة الشركات (المساءلة والرقابة المحاسبية، الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة، تحقيق الإفصاح والشفافية، دور لجان المراجعة وغيرها) وضّح (إبراهيم) أن هذه الأبعاد تغطي ثلاثة مراحل من العمل المحاسبي²:

- مرحلة الرقابة على العمل المحاسبي، حيث تتضمن رقابة قبلية ورقابة بعدية للعمل المحاسبي.
 - مرحلة الممارسة الفعلية للعمل المحاسبي، بداية من الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة وتقويم ومتابعة الأداء وإدارة الأرباح، لغاية الإفصاح عن نتيجة هذه الممارسة في صورة قوائم وتقارير مالية.
 - مرحلة ما بعد الممارسة الفعلية، وتشمل دور لجان المراجعة والمراجعة الخارجية وما يمكن أن تحقّقه من الثقة والمصدقية في المعلومات المحاسبية المعلن عنها. وأوضح الباحث أن النتيجة النهائية للأبعاد المحاسبية السابقة هو إنتاج معلومات محاسبية ذات استخدامات متعدّدة وموجّهة للأطراف ذات العلاقة بالمنشأة، حيث من خلالها يمكن المحافظة على حقوقهم. الأمر الذي يتطلب ضرورة أن يتم إعداد هذه المعلومات بجودة عالية حتى يمكن الاعتماد عليها.
- بناءً على رأي الباحث، يمكن القول بأن التطبيق السليم لحوكمة الشركات يمثّل المدخل الفعّال لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية، وأن تطبيق آليات الحكومة يساهم في تحقيق هذه الجودة، وإعادة الثقة في المعلومات المحاسبية، مما يفسّر إيجابية العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة المعلومات المحاسبية وكلاهما يؤدي إلى إنتاج قوائم مالية بجودة عالية تمتاز بالدقة والشفافية. وهو ما توصلت إليه دراسة (كيحلي) وبَيّنت أن حوكمة الشركات تعمل على الرفع من جودة المعلومات بالاعتماد على مجموعة من الإجراءات التي تساهم في ذلك، فمن خلال مساهمة المراجعة الداخلية في تدعيم الاستقلالية ومن خلال تقرير المراجع الخارجي، يمكن الحصول على

¹ مجدي مليجي، أثر التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية وقيمة الشركات المسجلة في بيئة الأعمال السعودية، مرجع سبق ذكره، ص 09.

² محمد أحمد إبراهيم خليل: دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاسها على سوق الأوراق المالية: دراسة تطبيقية، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، 2005، ص 14.

معلومات تتمتع بالمصادقية والثقة¹. كما أن دور الحوكمة في الحد من سلطة الإدارة في عملية إدارة الأرباح سوف ينعكس إيجابيا على تحقيق جودة المعلومات المحاسبية².

إن العلاقة بين هذين العنصرين ينظر إليها من زاويتين، من جانب الحوكمة حيث تعزز من خصائص المعلومة لتحقيق الجودة المطلوبة، ومن جانب المعلومة المحاسبية، حيث أن تحقيق أهداف حوكمة الشركات يتم على أساس المعلومات المتوفرة لممارسة الرقابة على مختلف نواحي الأداء الاقتصادي للمنشأة، ودعم ثقة المستخدم في المنشأة بتحقيق العدالة والشفافية والإفصاح الكافي في قوائمها المالية وفي الممارسة المحاسبية ككل. وعموما تعتبر معظم محددات الحوكمة داخلية كانت أم خارجية بمثابة ضوابط لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية المطلوبة، وينبغي التأكيد على أهمية التوسع في تطبيق مفهوم الحوكمة والاستفادة منه في تطوير الممارسات المحاسبية لضمان جودة أكثر في المعلومات المحاسبية.

خامسا: جودة عملية المراجعة

تؤدي لجان المراجعة دورا محوريا في ضمان جودة القوائم المالية والتقارير، وتضفي عليها مزيدا من الموضوعية والثقة، حيث تعتمد أفضل ممارسة لمفهوم حوكمة الشركات على الدور الذي تؤديه لجنة المراجعة، وهذا لكونها النقطة المركزية في تطوير القوائم والتقارير المالية³. إن جودة عملية المراجعة إلى جانب كفاءة واستقلالية المراجع الخارجي، يحد بشكل كبير من الممارسات الاحتياطية لإدارة الشركة، ويؤثر على مستوى التحفظ المحاسبي بالشكل الذي ينعكس إيجابيا على جودة المعلومات المحاسبية⁴. وقد أظهرت مختلف الدراسات أن جودة لجان المراجعة هي خطوة هامة لضمان جودة التقارير والقوائم المالية، ومن ثم المعلومات المتضمنة فيها، حيث تهدف لمراقبة عمليات التقرير المالي وزيادة فاعلية الرقابة الداخلية ومساءلة الإدارة، والحد من الخلافات التي تنشأ بين الإدارة والمراجع الخارجي⁵.

فضلا عن ذلك، تضفي لجان المراجعة الشفافية في التقارير المالية من خلال زيادة الثقة والموضوعية، ويضمن تشكيل هذه اللجان التأكد من وجود ضوابط تكفل الشفافية في القوائم المالية وحماية المستثمر خاصة في ظل تزايد الفضائح والانحرافات المالية للعديد من الشركات العالمية المعروفة. وهو ما قاد لتركيز الانتباه نحو جودة التقارير والقوائم المالية وأهمية لجان المراجعة في الوقاية من إعداد تقارير احتياطية. إن نداءات المنظمين والمهتمين بجودة التقارير المالية قد تزايدت بضرورة وجود لجان مراجعة أكثر فعالية واستقلالية، حيث أن مراقبة عملية إعداد هذه التقارير والقوائم عن طريق لجان المراجعة يضمن موضوعيتها ومصداقيتها، نظرا لأن تحسين جودة التقارير المالية والوقاية من تقارير مالية مضللة هو هدف رئيسي للجنة المراجعة تسعى لتحقيقه⁶. يضاف إلى ذلك الدور الذي يلعبه المراجع الداخلي في تفعيل الرقابة المالية والإدارية وتحسين بيئة إعداد التقارير المالية على مستوى المنشأة⁷. وهنا يمكن القول بأن المراجعة

¹ عائشة سلمى كبحلي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 750.

² محمد أحمد إبراهيم خليل، مرجع سبق ذكره، ص 13.

³ انتصار حسين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 165.

⁴ مجدي مليحي، أثر التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية وقيمة الشركات المسجلة في بيئة الأعمال السعودية، مرجع سبق ذكره، ص 09.

⁵ مجدي مليحي عبد الحكيم، علاء محمد ملو، أثر خصائص لجان المراجعة على نوع الرأي بتقرير مراقب الحسابات: دراسة تطبيقية على البيئة السعودية، ورقة عمل مقدمة، ص 05. متوفر على الموقع (www.bu.edu.eg)، تاريخ الاطلاع 13. سبتمبر. 2017.

⁶ أنس عبد الله محمد أمين، أثر لجان المراجعة في تنظيم السياسات المحاسبية وتحقيق الشفافية في التقارير المالية في المصارف التجارية السودانية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2016، ص 203، متوفر على الموقع (repository.sustech.edu)، تاريخ الاطلاع 2017.07.15.

⁷ انتصار حسين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 168.

الداخلية لها أهميتها كمحدد لجودة التقارير المالية، حيث أنها وظيفة دائمة في الشركة تدقق في جميع العمليات اليومية الخاصة بها، بالشكل الذي يحسن من جودة المعلومة.

من جانب آخر ترتبط جودة المعلومات المحاسبية بعمل المراجع الخارجي، وهذا لأن المراجعة الخارجية تعمل على إضفاء عنصر الثقة في القوائم المالية عبر إبداء رأي في محايد عن مدى عدالة القوائم المالية ومدى تعبيرها بصدق عن المركز المالي ونتيجة أعمال المنشأة¹. وبيّنت دراسة (صديق وآخرون) أن الدور الحوكمي للمراجع الخارجي يضمن ملاءمة المعلومات المحاسبية وموثوقيتها، وأن المراجعة الخارجية تؤثر إيجابياً على جودة التقارير المالية وتوفّر معلومات موثوقة للجهات ذات العلاقة في صورة تغذية راجعة².

تري الباحثة بأن المراجع الخارجي كشخص مستقل عن الأطراف الداخلية للشركة يؤثر على بيئة المعلومات المحاسبية وبالتالي جودة التقارير المالية، من خلال إبداء رأيه حول أنشطة الشركة المختلفة. وحتى يكون تأثير عمله إيجابياً على جودة المعلومة، يجب أن يمارس مهمة المراجعة بكفاءة واستقلالية كاملة وفي ظل تواجد لجنة المراجعة التي تضمن استقلاليته وحياده. في هذا الإطار هناك من يرى بأن لجنة المراجعة تلعب دوراً فعالاً في زيادة فاعلية واستقلالية المراجع الخارجي، وذلك من خلال دورها في اختياره وتحديد أتعابه، والعمل على حل المشاكل بينه وبين إدارة الشركة على مستوى النواحي المحاسبية، مما يرفع من جودة المراجعة الخارجية ويزيد من مستوى الثقة في تقرير المراجع الخارجي³.

بناءً على ما سبق، يتضح تعدد العوامل المؤثرة في مستوى جودة المعلومة المحاسبية، فتحقيق هذه الصفة في المعلومات يتوقف على التكامل بين نظام حوكمة فعال وكفاءة عملية المراجعة، إلى جانب ضرورة تواجد أجهزة متخصصة وقوية تنظم مهنة المحاسبة والمراجعة عبر إصدار مختلف التعليمات والقوانين والمعايير ذات الجودة العالية، وهذا لتضمن ممارسة سليمة وصحيحة للسياسة المحاسبية. كما تجدر الإشارة لوجود عوامل أخرى مؤثرة يسميها البعض عوامل اقتصادية، سياسية، اجتماعية، ثقافية، لكن العوامل المذكورة أعلاه هي العوامل الأكثر شيوعاً وسط المهنيين والأكاديميين والأكثر مراعاة في إعداد المعلومة المحاسبية.

المطلب الثالث: أثر تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية على جودة المعلومات المحاسبية

تعتبر معايير الإبلاغ المالي الدولية أو كما يسميها البعض معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) من الأدوات المعاصرة في الفكر المحاسبي الحديث، والذي يشهد تطورات متسارعة ومتزايدة باستمرار. وقد تم استحداث هذه المعايير استجابة لتعاظم وتنامي الدور الاستراتيجي لمهنة المحاسبة في دعم تنافسية المنشآت ونجاحها الاستراتيجي، في ظل تداعيات الأزمة المالية الدولية وآثارها السلبية على اقتصاديات الدول. لقد باشرت مختلف الدول بتبني هذه المعايير الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASB)، نتيجة لتسارع الاستثمارات الأجنبية عبر البحار من خلال الشركات العابرة للقارات أو الشركات متعددة الجنسيات، وهذا على اعتبار أن التحول التدريجي لهذه المعايير سيحقق مزايا كثيرة للمنشآت⁴. بذلك نجد أن المعايير الدولية للإبلاغ المالي (IFRS) قد ظهرت نتيجة التطور المستمر لقطاع الأعمال، ولكي تستجيب للتغيرات الاقتصادية العالمية الحديثة. هذا ما يحتم على الوحدات الاقتصادية ضرورة

¹ انتصار حسين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 169.

² محمد صديق عبد العزيز، عبد الرحمان خليل، الدور الحوكمي للمراجع الخارجي وأثره على جودة التقارير المالية، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة النيلين، مج 18، ع 01، 2017، ص 80، متوفر على الموقع (<https://scientific-journal.sustech.edu>)، تاريخ الاطلاع 2017.07.23.

³ أنس عبد الله محمد أمين، مرجع سبق ذكره، ص 69.

⁴ إنعام محسن الموسوي، تشخيص محددات ومزايا التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) من منظور مستخدمي المعلومات: دراسة تحليلية للمصارف الأهلية بمحافظة النجف، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية الإدارية، جامعة الكوفة، السنة 11، مج 13، ع 36، 2015، ص 393، متوفر على الموقع (www.iasj.net)، تاريخ الاطلاع 2016.07.25.

تطوير نظمها وممارساتها المحاسبية، لتنتج معلومات محاسبية بمستوى جودة مقبول.

بناء على ما سبق، فإن التبيّي الإلزامي لمعايير الإبلاغ المالي الدولية سوف ينعكس بالإيجاب على جودة المعلومات المحاسبية ومن ثم جودة القوائم والتقارير المالية، حيث أشارت دراسات بحثية عديدة إلى تحسّن جودة المعلومات عقب تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS)، ومنها دراسة (Lantto 2006) والتي أكّدت على أن المعلومات المحاسبية المعدّة على أساس تطبيق أحكام ومعايير (IFRS) هي أكثر ملاءمة وموثوقية، وأن هذه المعايير قد حسّنت من ملاءمة المعلومة المحاسبية في فنلندا¹. كما توصلت دراسة (Julio) وآخرون إلى أن تبيّي المعايير الدولية ومنها معايير الإبلاغ المالي (IFRS) كان له الأثر الإيجابي على قيمة ملاءمة المعلومات المحاسبية². وهذا يعني أن من مزايا تطبيق هذه المعايير هو تحسين جودة المعلومات التي ينتجها النظام المحاسبي وفق المعايير الدولية والوصول لمعلومات ملائمة تلبي احتياجات متّخذ القرار. وعلى العكس من ذلك، أظهرت دراسة (Ahmed et al) لسنة 2013 انخفاض جودة المحاسبة بعد التبيّي الإلزامي لمعايير (IFRS)³.

1- عرض موجز لمعايير الإبلاغ المالي الدولية

تزايدت في السنوات الأخيرة الحاجة إلى معايير الإبلاغ المالي الدولية في ظل الاقتصاد العالمي وعولمة أسواق رأس المال، وكذا التطورات المتزايدة في تكنولوجيا المعلومات باستمرار. وهو ما دفع مجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASB) ابتداء من سنة 2001 لتطوير مجموعة موحّدة ذات جودة عالية ومقبولة دولياً من معايير التقارير المالية، والتي تعد إحدى ضوابط إنتاج المعلومة الشفافة والكاملة، وتعكس بوضوح الوضعية الحقيقية للمنشأة⁴. لقد ذكرنا فيما سبق ضمن الفصل الثاني أن معايير الإبلاغ المالي الدولية تعتبر ترفيماً جديداً لمعايير المحاسبة الدولية لتمييزها عن بعضها البعض، وهي تطور وامتداد طبيعي لمضمون ومحتوى ما صدر ويصدر من معايير محاسبة دولية. إن التحول لمعايير (IFRS) يعد أمراً في غاية الأهمية وتبيّيها يعتبر إجراء ضرورياً لا محالة، وهذا لأنّها صيغة الإبلاغ المالي العالمية التي تجعل مختلف مؤسسات الأعمال أكثر قرباً من السوق العالمية وتسهّل عملية الدخول إليها. لقد تم إصدار هذه المعايير بهدف تزويد الشركات بإطار مفاهيمي عام عن كيفية إعداد قوائمها المالية والإفصاح عنها، حيث توفّر معايير (IFRS) دليلاً عاماً وتعطي توجيهاً عاماً لإعداد القوائم والتقارير المالية، عوضاً عن وضع قواعد خاصة بها⁵.

قام مجلس (IASB) بإجراء جملة من التعديلات على عدد من معايير المحاسبة الدولية (IAS)، وتعديل وإصدار بعض المعايير الدولية للإبلاغ المالي (IFRS)، وذلك بهدف زيادة التناغم بين متطلبات المعايير (IFRS) الصادرة عن مجلس (IASB) ومتطلبات معايير المحاسبة الأمريكية (GAAP) الصادرة عن مجلس (FASB)⁶. وفي دول كثيرة تم تبيّي واعتماد المعايير الدولية المصدرة أو إعادة

¹ Lantto A, Does IFRS improve the usefulness of accounting information in code-law country? Working paper, 2006, p :25, available at (<https://papers.ssrn.com>), vu 25.07.2016.

² Julio C, J.J oão F., Hudson T, Effects of (IFRS) on accounting information quality: Evidence for brazil, International journal of economics and finance, vol. 9, N:5, 2017, published by (CCSE), p:53, available at (ccsenet.org) vu 01.12.2017.

³ Ana M,D, et al, IFRS adoption and quality: a review, journal of business and economic policy, vol. 2, N:2, June 2015, p:114, available at (jbeprnet.com), vu 25.07.2016.

⁴ مجدي مليحي عبد الحكيم، أثر التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية وقيمة الشركات المسجلة في بيئة الأعمال السعودية، مرجع سبق ذكره، ص 03.

⁵ International Financial reporting standards, available at (whatistechtarget.com), vu le 26.07.2016.

⁶ ولاء ربيع عبد العظيم وآخرون، تأثير تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) على إدارة الأرباح، ورقة بحث مقدمة للملتقى الدولي حول " دور معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات " المنعقد بجامعة ورقلة يومي 24-25 نوفمبر 2014، ص 106.

إصدار معاييرها المحلية لتتلاءم مع المعايير الجديدة، مما شكّل تحدي كبير أمام معدي القوائم المالية والمحللين ومستخدمي المعلومات¹. إن العديد من الدول تلزم شركاتها بتبني واعتماد المعايير الدولية وفقاً لأوضاعها الاقتصادية والسياسية الراهنة. فقد تشارك هذه الدول في صناعة وإعداد المعايير أو إصدار معايير محلية تتواءم مع المعايير الدولية، كما قد تقوم بإصدار معايير محلية لم تتناولها المعايير الدولية، أو حتى إصدار معايير محلية بالنسبة للشركات غير المدرجة في البورصة. وقد باشرت بعض الدول العربية بتطبيقها كدولة الامارات العربية المتحدة، الأردن، لبنان، قطر، البحرين وغيرها، كما سعت المملكة العربية السعودية للتحوّل لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية منذ الفاتح جانفي 2017، وهذا بالنسبة لشركات المساهمة العامة المقيدة في سوق الأوراق المالية والخاضعة لإشراف هيئة سوق المال، أو في طريقها للإدراج أو المنشآت المالية مثل صناديق الاستثمار. وسوف تطبق باقي الشركات تلك المعايير ابتداء من 01 جانفي 2018². وفيما يلي نستعرض بإيجاز معايير الإبلاغ المالي الدولية:

جدول رقم (3-2): معايير الإبلاغ المالي الدولية لغاية 2013

اسم المعيار	تاريخ الإصدار	هدف المعيار
(IFRS ₁): تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمرة الأولى	2004/01/1	تتضمن البيانات المالية الأولى للمنشأة معلومات ذات جودة عالية، وأن تكون واضحة للمستخدمين وقابلة للمقارنة وتوفر بتكلفة لا تتجاوز المنافع المحققة للمستخدمين.
(IFRS ₂): الدفع على أساس الأسهم	2005/01/01	يوضح المعالجة المحاسبية للعمليات التي تستلم بموجبها الشركة السلع والخدمات مقابل أسهم الشركة، أو مقابل التزام يحدد مبلغه على أساس القيمة السوقية للسهم العادي أو الممتاز.
(IFRS ₃): اندماج الأعمال	2004/03 طبق بداية من 2009	حل محل المعيار المحاسبي الدولي (IAS ₂₂) يهدف إلى استخدام أسلوب الشراء في المحاسبة عن كافة عمليات الاندماج وقياس تكلفة الاندماج بالقيمة العادلة، تحديد أسس الاعتراف بشهرة المحل، الاعتراف بالموجودات أو الأصول والالتزامات عند الاندماج.
(IFRS ₄): عقود التأمين	2005/05/01 طبق بداية من 2005	تحديد أساليب إعداد التقارير المالية لعقود التأمين، وإدخال تعديلات على محاسبة عقود التأمين.
(IFRS ₅): الأصول غير المتداولة والمحتفظ بها برسم البيع والعمليات المتوقعة	2005/01/01	حل محل المعيار (IAS ₂₅)، يهدف لقياس الموجودات والأصول المحتفظ بها برسم البيع بالمبلغ المسجل أو القيمة العادلة مطروحا منها التكاليف لغاية البيع أيهما أقل، يعالج الموجودات المتوقعة عن الخدمة وعرض نتائجها بالتفصيل في قائمة الدخل.
(IFRS ₆): استكشاف وتقييم الموارد المعدنية	2006/01/01 طبق بداية من 2006	تحديد التقارير المالية لاستكشاف وتقييم الموارد المعدنية ومعالجة تكاليف الاستكشاف والتقييم.
(IFRS ₇): الإفصاح (الأدوات المالية)	2005/08	تقدم إفصاحات عن البيانات المالية لتمكين المستفيدين من تقييم أهمية الأدوات المالية بالنسبة للمركز المالي للشركة وأدائها، وتحديد طبيعة المخاطرة التي قد تتعرض لها، والناجمة عن الأدوات المالية وكيفية إدارتها.
(IFRS ₈): القطاعات التشغيلية	2009/01/01	تقدم تقرير عن الأداء المالي للمنشأة وتقييم طبيعة النشاطات التجارية وآثارها المالية، حل هذا المعيار محل (IAS ₁₄).
(IFRS ₉): الأدوات المالية	2009/09/01	وضع مبادئ إعداد التقارير المالية والالتزامات المالية
(IFRS ₁₀): البيانات المالية الموحدة	2013/01/01	يحل جزئياً محل المعيار (IAS ₂₇)، حيث في حالة ما إذا سيطرت شركة على الشركة تابعة بامتلاك أغلبية حقوق التصويت، فلا يتغير مفهوم التوحيد أو الأساليب.

¹ السعيد معتز أمين، أثر الإفصاح باستخدام مفهوم القيمة العادلة في ضوء التغيرات في معايير الإبلاغ المالي الدولية على الإبلاغ المالي في شركات التأمين الأردنية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية، 2008، ص 04.

² التحول إلى المعايير الدولية، الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (SOCPA)، أبريل 2017، ص 07.

IFRS ₁₁): الترتيبات المشتركة	2013/01/01	يحل محل (IAS ₃₁)، يتطلب تسجيل حصة الشركة في المشاريع المشتركة كاستثمار ودمج الحسابات باستخدام طريقة حساب الملكية.
IFRS ₁₂): الإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى	2013/01/01	الإفصاحات المتعلقة بالاستثمارات في الشركات التابعة والشركات الزميلة والمهيكلية، يوضح المعلومات التي تمكن مستخدمي المعلومات من تقييم أساس السيطرة.
IFRS ₁₃): قياس القيمة العادلة	2011.05.12 طبق في 2013/01/01	يهدف لتزويد الشركة بتوفير معلومات حول كيفية قياس القيمة العادلة وفق معايير (IFRS) في حال كونها إلزامية أو اختيارية.

المصدر: بالاعتماد على: -إنعام محسن الموسوي: تشخيص محددات ومزايا التحول إلى معايير (IFRS) من منظور مستخدمي المعلومات: دراسة تحليلية للمصارف بمحافظة النحف، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، مج 13، ع 36، 2015، ص 404-405.
-Veronica P, IFRS in your pocket, Deloitte, 2015, p :106.

إضافة لهذه المعايير والمصدرة لغاية 2013، صدرت معايير دولية أخرى من خلال إجراء تعديلات على معايير (IFRS) ومعايير المحاسبة الدولية (IAS)، والتي مسّت جوانب مختلفة من المحاسبة مثل: الاعتراف، القياس، العرض الإفصاح¹. هذه التعديلات تم إجراؤها في سنة 2017 وتخص المعايير التالية:

الجدول رقم (3-3): أهم التعديلات الخاصة بمعايير (IFRS) لسنة 2017

اسم المعيار	تاريخ التطبيق	هدف المعيار
IFRS ₁₄): الحسابات النظامية المؤجلة	2016/01/01	يهدف لتحديد متطلبات التقرير المالي لأرصدة الحسابات المؤجلة لأسباب تنظيمية والتي تنشأ عندما تقدم المنشأة سلعاً أو خدمات للعملاء بسعر أو معدل يخضع لتنظيم الأسعار (تسعير جبري للسلع) تم إصداره كحل مؤقت ريثما تتم مراجعة شاملة للسعر النظامي من طرف مجلس (IASB).
IFRS ₁₅): إيرادات العقود مع العملاء	2018/01/01	حل محل المعيار (IAS ₁₁): عقود الإنشاء والمعايير (IAS ₁₈): الإيراد. يهدف لتوفير قواعد أكثر دقة للاعتراف بالإيراد من العقود، وتحديد خطوات تحديد القيم التي يجب الاعتراف بها كإيراد وهي: تحديد العقد، تحديد التزامات الأداء، تحديد سعر المعاملة، الاعتراف بالإيراد، كما يصف المحاسبة عن المداخل الناتجة عن بيع السلع وأداء الخدمات للمستهلك.
IFRS ₁₆): عقود الإيجار	2019/01/01	حل محل المعيار (IAS ₁₇): الإيجارات، يعرض الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح عن عقود الإيجار بهدف ضمان أن يقدم المستأجرون والمؤجرون معلومات ملائمة بطريقة تعبر بصدق عن تلك المعاملات.
IFRS ₁₇): عقود التأمين	2021/01/01	حل محل المعيار (IFRS ₄): عقود التأمين الصادر في 2005. يهدف المعيار لتوضيح مبادئ الاعتراف والقياس، العرض والإفصاح الخاصة بعقود التأمين وإعادة التأمين وعقود الاستثمار.
IFRS ₉): الأدوات المالية	2018/01/01	وضع المبادئ الخاصة بالتقرير المالي عن الأصول المالية والالتزامات المالية الذي سيعرض معلومات ملائمة ومفيدة لمستخدمي القوائم المالية، عند تقييمهم لمبالغ التدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة وتوقيتها. حل هذا المعيار محل المعيار الدولي (IAS ₃₉).

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

¹ المعيار الدولي للتقرير المالي رقم: 16، 9، 14، صادرة عن مؤسسة المعايير الدولية للتقارير المالية، ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، سنة 2017.

2 Référentiel (IFRS) applicable aux exercices ouverts à compter du 1^{er} janvier 2017, KPMG France, P: 36

¹ IFRS core tools: IFRS update of standards and interpretations in issue at 30 June 2017, Ey, 31mars 2017, p :3, available at (www.ey.com), vu le 30.12.2017.

3 Veronica pool, IFRS in your pocket, 2017, PP: 43-48. Available at (www.casplus.com), vu le 30.03.2018.

2- جودة المعلومات المحاسبية في ظل تبني معايير الإبلاغ المالي (IFRS)

كان هدف مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) من إصدار معايير (IFRS) تحسين جودة وشفافية المعلومة المحاسبية، بحيث تعكس الأداء الاقتصادي والمركز المالي الحقيقي للمنشأة، على أن تكون القوائم المالية المتاحة للمستثمر أكثر قابلية للمقارنة. وبما أن مجلس (IASB) استهدف بالتحديد جودة المعلومات المحاسبية، فقد حاول زيادة مقدرتها التفسيرية عبر وضع سلسلة من الإجراءات التي يمكن توضيحها فيما يلي:

1- أصدر المجلس قائمة المفاهيم رقم (08) في سبتمبر 2010 تضمنت تعديلات على الخصائص النوعية للمعلومات المالية، بالشكل الذي يجعلها أكثر نفعاً وتحقق الفائدة المرجوة منها للمستخدمين، حيث شملت خصائص مدرجة في فئتين¹:

- خصائص أساسية: تتعلق بالملاءمة والتمثيل الصادق.

- خصائص معززة للخصائص الأساسية: وتضم القابلية للمقارنة، القابلية للتحقق، الوقت الملائم، القابلية للفهم.

وبالتالي، فإن توفر الجودة كمتطلب أساسي في المعلومة المحاسبية يتوقف على تحديد الخصائص السابقة والعمل على الموازنة بينها، بالشكل الذي يسمح بإتاحة مؤشرات لمتخذي القرار يعتمد عليها في إجراء التنبؤات وصياغة القرارات.

2- أصدر المجلس الدولي المعيار (IFRS₉) والمتعلق بالأدوات المالية: "التصنيف والقياس"، حيث تضمن هذا المعيار بعض المتطلبات التي ساهمت في تبسيط إجراءات المحاسبة عن الأدوات المالية مقارنة بالمعيار السابق (IAS₃₉)، وهذا بهدف تحسين قدرة المستخدم على فهم إعداد التقارير المالية للأدوات المالية من خلال تقليص عدد فئات التصنيف²، حيث سمح بإمكانية قيام المؤسسات بإعادة تصنيف أصولها المالية من استثمارات بقصد المتاجرة إلى استثمارات متاحة للبيع بناء على طلب من حكومات الدول الأوروبية لضمان توافق البيانات بينها وبين دول أمريكا. كما هدف المجلس من خلاله إلى تحسين أساليب الاعتراف والقياس المحاسبي ورفع مصداقية القوائم المالية وجعلها أكثر شفافية³. وسيجمع المعيار (IFRS₉) الجوانب المحاسبية التالية للأدوات المالية⁴:

- إلغاء الاعتراف بالموجودات والمطلوبات المالية.

- تصنيف وقياس الأصول.

- انخفاض القيمة وقياس الخسائر للموجودات المالية.

- محاسبة التحوط تماشياً مع أنشطة إدارة المخاطر عند التحوط للمخاطر المالية وغير المالية.

3 - قام المجلس (IASB) بإصدار المعيار (IFRS₁₃) بعنوان "قياس القيمة العادلة" في 12 ماي 2011، حيث يطبق على كافة الإصدارات والمعايير المحاسبية التي تتطلب أو تسمح بقياس القيمة العادلة والصادرة من طرف المجلس. وقد أظهرت دراسات عديدة

¹ مجدي مليحي عبد الحكيم، مرجع سبق ذكره، ص 11.

² أمال محمد عوض، تحليل العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في إطار المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، مرجع سبق ذكره، ص 162.

³ فريال منال عززي، أهمية اعتماد معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية عن محاسبة التحوط وكيفية تطبيقها، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، ع 42، 2014، ص 216.

⁴ محمود الخطيب، المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (9) والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (15)، الجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2017، متوفر على الموقع (www.mohasaba.com)، تاريخ الاطلاع 25 ديسمبر 2017.

الأثر الإيجابي لمنهج القيمة العادلة على جودة المعلومات المحاسبية خاصة فيما يتعلق بالقياس والإفصاح، كما يعزّز من الخصائص النوعية لها ويجعلها أكثر تفسيراً وشفافية¹، وقد أثبتت تلك الدراسات أيضاً أن القيمة الملائمة للمعلومات قد ارتفعت في ظل تطبيق معايير (IFRS)².

إن معايير التقارير المالية الدولية تدعم محاسبة القيمة العادلة وتنادي بالتوسع في استخدامها، وتؤكد بدرجة كبيرة استخدام هذا المفهوم في قياس بعض عناصر الأصول والخصوم، وهذا لأنها تحقق خاصية القابلية للمقارنة وتوفّر معلومات أكثر ملاءمة للمستثمرين³، لذا يؤثر تطبيق معايير (IFRS) الموجهة نحو القيمة العادلة بشكل إيجابي على الخصائص النوعية للمعلومات، خاصة الملاءمة والموثوقية والقابلية للفهم والمقارنة. ويمكن التحقق من دور هذا المعيار في تحسين جودة المعلومات المحاسبية من خلال نتائج الأبحاث في هذا المجال، ومنها نتائج دراسة (Zhang) التي أشارت إلى أن محاسبة القيمة العادلة ظهرت لتوفّر معلومات أكثر ملاءمة للمستخدمين لاتخاذ القرارات⁴. كما أظهرت نتائج دراسة (مليجي) أن زيادة التوجه نحو قياس القيمة العادلة يزداد في ظل معايير (IFRS)، مما يحسّن من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية⁵.

4- كذلك، أصدر المجلس المعيار (IFRS7) وتخصيصه فقط للإفصاح المتعلق بالمخاطر الناتجة عن التعامل بالأدوات المالية، وتعتبر متطلبات هذا المعيار مكتملة للمبادئ الخاصة بالاعتراف والقياس وعرض الأصول المالية والالتزامات المالية الواردة في المعايير الدولية (IAS39) (IAS32)، وهذا بهدف تدعيم وتعزيز خاصية الملاءمة في التقارير المالية⁶.

5 - أصدر المجلس المعيار (IFRS15) والمتعلق بالإيرادات الناتجة عن العقود مع العملاء، فعلى اعتبار أن المحاسبين يحتاجون إلى معرفة الكيفية التي يتم بها الاعتراف بالإيراد، فقد أشار هذا المعيار بالتفصيل إلى الخطوات الأساسية التي لا بد وأن يمر بها العقد لإثبات الإيراد. واستهدف المجلس من إصدار هذا المعيار تقديم الأسس والمبادئ التي يتوجب على المنشأة تطبيقها للتقرير عن معلومات مفيدة لمستخدمي القوائم المالية خاصة بطبيعة ووقت ومدى الشك في تحقق الإيرادات، والتدفقات النقدية الواردة من العقود مع العملاء⁷.

6 - كذلك، قام المجلس بإصدار المعيار (IFRS3) حول اندماج الأعمال بهدف تعزيز الملاءمة والموثوقية والقدرة على المقارنة التي تقدّمها المؤسسة حول اندماج الأعمال وتأثيراته في قوائمها المالية.

إن دراسة أثر تبني المعايير الدولية (IFRS) على جودة المعلومات المحاسبية المبلّغ عنها بالقوائم والتقارير المالية يبقى محل جدل ونقاش

¹ مجدي مليجي عبد الحكيم، أثر التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية وقيمة الشركات المسجلة في بيئة الأعمال السعودية، مرجع سبق ذكره، ص 11.

² Fatima A., Paul S.F., the value relevance of international reporting standards: empirical evidence in an emerging market, ELSEVIER, (IJA), vol. 47, 2012, P: 85. Available at (isiarticles.com), vu le 26.07.2016.

³ Cairns D. et al, IFRS fair value measurement and accounting policy choice in uk and Australia, the British accounting review, vol. 43, 2011, p: 17, available at (observatori.ifrs.cl), vu le 26.07.2016.

⁴ Zhang Y. et al, Accounting as An instrument of Neoliberalisation Exploring the adoption of fair value accounting in china, research online Accounting & Auditing & accountability, university of Wollongong Australia, vol. 25, N:8, 2012, P:6, available at (ro.uow.edu.au), vu le 26.07.2016.

⁵ مجدي مليجي عبد الحكيم، مرجع سبق ذكره، ص 37.

⁶ صبايحي نوال، أثر الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية على جودة المعلومة المحاسبية، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي الثالث حول "آليات تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري ومطابقته مع معايير المحاسبة الدولية وتأثيره على جودة المعلومات المحاسبية"، جامعة الوادي يومي 7-8 فيل 2013، ص ص 37-38، متوفرة على الموقع (www.univ-bouira.dz/ar)، تاريخ الاطلاع 2016.07.27.

⁷ صالح عمر بن حيدرة، معيار المحاسبة الدولي الجديد رقم (15)، متوفر على الموقع (maqaloty.com)، تاريخ الاطلاع 2016.07.27.

واسع وسط الباحثين والمهتمين. وباستقراء مختلف الأبحاث المنشورة ذات الصلة بالموضوع، تبين أن أغلب الدراسات أكدت على أن المعلومات المحاسبية المبنية على أساس تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية تكون أكثر ملاءمة لاتخاذ القرارات وذات اعتمادية عالية. في هذا السياق بيّنت نتائج دراسة (Kao et al) أن معايير (IFRS) قد حسّنت من القيمة التنبؤية والتوقيت المناسب للمعلومات المحاسبية¹. كما توصلت دراسة (Joanne) من خلال دراسة أثر تبني معايير (IFRS) على بيئة المعلومات، أن تطبيق هذه المعايير قد ساعد في الحد من التلاعب في الأرباح المحاسبية وحسّنت من قابلية القوائم المالية للمقارنة، وبالتالي تحقيق جودة عالية في المعلومات، وهذا حتما سيؤدي لتحسين بيئة المعلومات في الشركة². وأشارت دراسة (try et al) إلى أن تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير قد حسّنت من جودة التقارير المالية، حيث أن الخصائص النوعية للملاءمة والقابلية للفهم والقابلية للمقارنة ارتفع مستواها عقب تطبيق المعايير السابقة. وذكر الباحث أن معايير (IFRS) تهدف لتوفير جودة عالية في القوائم المالية، فضلا عن ذلك، فهي تطور المعايير القائمة على أساس المبادئ بخلاف المعايير القائمة على أساس القواعد، كما تمنح الشركة مرونة أكثر في اختيار السياسة المحاسبية والتقديرات المحاسبية الأفضل³.

رغم ذلك توصلت دراسات أخرى إلى نتائج معاكسة للدراسات السابقة، حيث ورد في دراسة (بوداح) حول أثر تبني المعايير الدولية على جودة المعلومة أن المرونة التي تتميز بها معايير (IFRS) قد تمنح فرصة أكبر للمحاسبين والمديرين للتلاعب بالأرباح وإدارتها بأساليب غير سليمة، وأضاف الباحث أن نجاح هذه المعايير في تحسين جودة المعلومة لا يلاحظ إلا من خلال الشركات المدرجة في بورصة الأوراق المالية، حيث أن تطبيق هذه المعايير في هذه الشركات يعتبر إلزاميا⁴. وهناك أبحاث تطبيقية أخرى ترى بضرورة اختبار العلاقة بين جودة المعلومة وقوانين الدولة التي لها علاقة بالاستثمار وحماية المستثمر، حيث أشار منتدى الاقتصاد العالمي في تقريره المتعلق بالتنافسية العالمية لسنة 2012-2013 إلى أن بعض الدول تتميز بحماية قانونية ضعيفة تجاه المستثمر مثل: ألمانيا، فرنسا، سويسرا، وبالتالي فإن إلزامية تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) في هذه الدول قد يحسّن من جودة المعلومات المحاسبية ويرفعها⁵.

بناء على ما سبق توضيحه وفي ضوء مختلف الآراء وجهات النظر، ترى الباحثة بأن التحول التدريجي لمعايير (IFRS) هو إجراء ضروري سيكون ذا فائدة للمنشآت المختلفة، ويحقق مزايا عديدة على المستوى المحاسبي رغم الآثار السلبية لتطبيق هذه المعايير والمعوقات والتكاليف المرتفعة. لكن تبقى مزاياها بارزة بشكل واضح، حيث تحسّن من جودة المعلومات المحاسبية ومن ثم جودة التقارير المالية، إلا أن هذا سيكون بدرجات متفاوتة بين مختلف الدول، وهذا باختلاف أنظمتها الاقتصادية وظروفها السياسية ومستوى التطور لديها. ولذلك فإن جودة المعلومات المحاسبية ونجاعته تستند على عاملين أساسيين هما:

¹ Kao H.S, wei T.H, the effect of IFRS, information asymmetry and corporate governance on the quality of accounting information, Asian economic and financial review, vol 4, N:2, 2014, P:226, available at (www.aessweb.com), vu le 30.07.2016.

² Joanne H, et al, Does Mandatory IFRS adoption improve the information environment? DASH, working paper, 2012, p :1, available at (<https://dash.harvard.edu>), vu le 27.07.2016.

³ try y, Evita P, financial reporting Quality before and after IFRS adoption: using NICE & c measurement, prodecia-social and behavioral sciences, 2015, PP:645-650.

⁴ بوداح عبد الحليل، إلزامية تطبيق (IFRS) وأثره على جودة المعلومات المحاسبية والقوائم المالية: إشارة لبعض الدول، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، ع 45، 2016، ص 43.

⁵ Muhammad. N.H. ,et al, Does Mandatory IFRS adoption improve information quality in low investor protection countries ? Working paper, 2013, P :2 , available at (<https://papers.ssrn.com>), vu le 27.07.2016.

✓ جودة المعايير المحاسبية المطبقة والمتمثلة حالياً في معايير (IFRS) الموجودة والمعدلة، والمطبقة بشكل إلزامي على مستوى الشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية.

✓ مدى استعداد منتجي وموزعي المعلومات المحاسبية على مستوى الجهات الإدارية المحاسبية في الشركة على تقديم المعلومات المفيدة والملائمة وقت الحاجة إليها، وتجنب التحيز في المعلومات بالشكل الذي يحقق توافق مصالح مختلف الأطراف.

وهو ما يقودنا لدراسة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وعلاقتها بجودة المعلومات ضمن المبحث الموالي.

المبحث الثاني: دراسة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

إن المعلومات المحاسبية المنشورة في القوائم المالية والتقارير لها هدف أساسي يتمثل في منفعة متخذي القرارات، والتي تعد إحدى أهداف الإفصاح عن المعلومات المحاسبية. وحتى تكتسي هذه المعلومات طابع الإفادة وتخدم من يحتاج إليها، يجب أن تتضمن جملة من الخصائص عادة ما تسمى بـ: "الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية". هذه الخصائص تمثل العناصر المطلوبة في المعلومة حتى تتميز بالجودة وتحقق منفعة لمستخدميها. في هذا المجال وردت دراسات كثيرة حاولت معالجة موضوع الصفات التي يجب أن تتسم بها المعلومات حتى تكون في مستوى الجودة المقبول، وعملت على حصرها ودراساتها باستمرار ومتابعة التطورات الحادثة على مستوى المعايير المحاسبية الدولية وإصدارات مجلس (IASB)؛ وهذا لأن الخصائص النوعية هي من ضمن اهتمامات المجلس وجاء ذكرها في الإطار المفاهيمي باستمرار. لذا يمكن القول بأن الهدف الرئيسي من تحديد مجموعة الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية يكمن في استخدامها كأساس لتقييم مستوى جودة المعلومة¹، وبالتالي مدى فائدتها وفعاليتها في اتخاذ القرارات.

المطلب الأول: مفهوم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

مما لا شك فيه أن للمعلومات المحاسبية خصائص نوعية لا بد وأن تكون متوفرة في كل وقت لتحقيق أغراض الجودة وتحقيق المصادقية في الدخل المحاسبي. الأمر الذي يتطلب معه البحث باستمرار عن هذه الخصائص، وهذا لعرض نتيجة أعمال المنشأة بصورة تشجع متخذي القرار على الاعتماد عليها، خاصة وأن قياس الدخل المحاسبي في ظل تطورات معايير المحاسبة يعتمد أساساً على قياس القيمة العادلة أكثر من التكلفة التاريخية. وهذا من أجل الإفصاح عن القيم الواقعية للأصول في ظل تذبذب الأسواق ونماذج التسعير المطورة².

لقد حاولت جهات محاسبية متخصصة تحديد ماهية خصائص وجودة المعلومات المحاسبية، ومن أفضل النتائج التي تم التوصل إليها كانت من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB)، حيث قام بإصدار المفهوم المحاسبي رقم (02) الذي جاء لسد الفجوة بين المفهوم رقم (01) والمفاهيم الأخرى اللاحقة. وقد قام المجلس بتغطية شاملة لأسس الاعتراف والقياس والإفصاح لعناصر القوائم المالية محاولاً الإجابة عن التساؤل التالي: ما هي الصفات التي يجب أن تتمتع بها المعلومات المحاسبية حتى تصبح نافعة؟

حدّد المجلس (FASB) سنة 2006 أهم الخصائص التي يجب أن تتمتع بها المعلومات المحاسبية حتى تكون ملائمة وموثوقة بها. وأكد على أن مستوى جودة المعلومات المحاسبية لا يعتمد على الخصائص الذاتية للمعلومات فقط، بل يشمل خصائص أخرى تتعلق

¹ خليل الرفاعي، نضال الرحبي، محمود جلال، أثر استخدام الحاسوب على خصائص المعلومات المحاسبية من وجهة نظر المستثمرين: دراسة سوق عمان المالي، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي السابع لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة عمان العربية، الأردن، 2009، ص 07.

² نبيل عبد الرؤوف إبراهيم، دلالة العلاقة بين خصائص جودة المعلومات المحاسبية والعوامل المؤثرة على دقة قياس القيمة العادلة، ورقة عمل مقدمة، يونيو 2010، ص 10، متوفر على الموقع (www.academia.edu)، تاريخ الاطلاع 2016.07.30.

بمستخدمي المعلومات. وتعتمد فائدة المعلومات لمتخذي القرار على عوامل مختلفة تتعلق بمجال الاستخدام، طبيعة مصادر المعلومات، مقدار ونوعية المعلومات المتوفرة، إضافة إلى القدرة على تحليل المعلومات ومستوى الدراية والفهم والإدراك لدى مستخدمي المعلومات.

1- تعريف الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

تسمى كذلك الصفات النوعية للمعلومات المحاسبية، حيث يتم اقتباسها من الأطر المحاسبية التي غالبا ما تتمثل في الأطر الدولية والأمريكية، وهو ما يعطي انطبعا عن هذه الصفات ومدى تأثيرها بالبيئة الاقتصادية في الدول المتقدمة. تدرج هذه الخصائص ضمن المستوى الثاني من الإطار النظري للمحاسبة المالية الذي يحدد الخصائص النوعية وعناصر القوائم المالية، وتعتبر كذلك إحدى الأركان الأساسية في النموذج الموحد للإطار المفاهيمي للمشروع المشترك، وقد تم إقرارها في المرحلة الأولى من هذا المشروع. بشكل عام يستخدم هذا المصطلح في المجال المحاسبي للفرقة بين المعلومات المحاسبية الجيدة والمساهمة في اتخاذ القرارات بنجاح، والمعلومات المحاسبية غير الجيدة، وهو ما يفرض على معدي القوائم المالية ضرورة اختيار البدائل والسياسات المحاسبية التي ترفع من قيمة هذه المعلومات. ويقصد بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية مجموعة الخصائص والمميزات التي تجعل من القيمة الإعلامية لهذه المعلومات كبيرة من وجهة نظر مستخدميها¹، كما تعرّف بأنها: "صفات تجعل المعلومات المعروضة في القوائم المالية ذات فائدة لمستخدميها، وذات جودة عالية"². وتمثل أيضا: "السمات والصفات الخاصة بالمعلومات المحاسبية والتي ترفع من منفعتها وفعاليتها"³، وهي كذلك: "خصائص تجعل المعلومات المزودة في الإبلاغ المالي مفيدة للمستخدمين العاقلين"⁴.

في ضوء التعاريف السابقة، يمكن القول بأن الخصائص النوعية هي صفات وسمات تتميز بها المعلومات المحاسبية المعروضة في القوائم والتقارير المالية، حتى تكون مفيدة ويمكن استخدامها كأساس سليم لاتخاذ القرارات المتعلقة بالمنشأة من قبل المستخدمين. كما تعتبر هذه الخصائص من ضمن المكونات الأساسية للإطار النظري للمحاسبة المالية، وتمثل حلقة الوصل بين أهداف الإبلاغ المالي ومفاهيم الاعتراف والقياس. وقد جاء في قائمة المفاهيم الصادرة عن مجلس المعايير الأمريكي (FASB) ما يلي: "الخواص التي تفرق المعلومات الأكثر إفادة من المعلومات الأقل إفادة هي الملاءمة والموثوقية، مع بعض الخواص الأخرى المتفرقة عنهما"⁵. وهذا ما يدل على وجود مجموعتين من الخصائص النوعية للمعلومات تتمثل في خصائص رئيسية وأخرى ثانوية يتوجب توفرها في مخرجات أي نظام محاسبي، حتى تكون مفيدة ولها منفعة للمستخدمين.

وفي إطار الحديث عن الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية واعتمادا على نظرية المحاسبة، أخذت عدة مجالس محاسبية وهيئات أخرى متخصصة على عاتقها مهمة إصدار معايير محاسبية تساهم بشكل واضح في توفير هذه الخصائص ودعمها وتوضيح المضامين المتعلقة بها، وهو ما سيتم توضيحه في العنصر الموالي.

¹ هوراي سويس، بدر الزمان ختقاني، نموذج مقترح لتقييم مستوى جودة المعلومات المقدمة من تطبيق النظام المحاسبي المالي، المؤتمر العلمي الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، يومي 29-30 نوفمبر 2011، ص 06.

² أبو نصار حيدات، محمد جمعة، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية: الجوانب النظرية والعملية، دار وائل للنشر، عمان، 2008، ص 07.

³ Habibolah. N, et al, surveying the effect of qualitative characteristics of accounting information on improvement of management decisions, IRJABS VOL.8, N: 6, 2014, p :645. Available at (www.irjabs.com), vu le 30.07.2016.

⁴ معتز أمين السعيد وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 07.

⁵ كيسو، دونالد، جيري، جنت، المحاسبة المتوسطة (ترجمة أحمد حجاج، سلطان السلطان)، ج1، ط3، دار المريح للنشر، الرياض، 2003، ص 69.

2- لمحة تاريخية عن مفهوم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

تعتبر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية من أبرز مقومات الإطار الفكري للمحاسبة المالية، فعدم توفرها أو توفر البعض منها قد يؤثر على جودة المعلومة الواردة في القوائم المالية، وبالتالي يؤدي إلى تقييم خاطئ للشركة. لقد حظي هذا المفهوم باهتمام كبير من طرف المنظّمات الدولية والهيئات المهنية والجمعيات المتخصصة في مجال المحاسبة وكان محور النقاشات المستمرة بينها. ولإبراز ذلك سوف نورد اهتمام هذه الجهات ومحاولاتها في التعريف بهذه الخصائص حسب تطورها التاريخي¹:

أولاً: سنة 1966

تتعلق هذه الدراسة بالجمعية الأمريكية للمحاسبة (AAA) والتي جاءت بعنوان: "بيان حول النظرية الأساسية للمحاسبة"، حددت من خلالها أربعة معايير لتقييم جودة المعلومات هي: الملاءمة، الخلو من التحيز، القابلية للتحقق، القابلية للقياس.

ثانياً: سنة 1970

خلال هذه السنة قام المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) بإصدار البيان رقم (04) تحت عنوان: "المفاهيم الأساسية والمبادئ المحاسبية التي تحكم القوائم المالية لمنشآت الأعمال"، تضمن البيان سبعة خصائص تصف بها المعلومة هي: الملاءمة، القابلية للتحقق، القابلية للفهم، القابلية للمقارنة، عدم التحيز، التوقيت الملائم، الاكتمال.

ثالثاً: سنة 1976

تتعلق بدراسة مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) لسنة 1976، حيث بينت إمكانية حدوث تعارض بين خصائص المعلومة المحاسبية، مما يجعل خيار المفاضلة بينهما أمراً ضرورياً. فحتى تتسم المعلومات بالملاءمة أكثر يتم التضحية بقليل من الثقة، كما يمكن التضحية بقدر من الملاءمة لزيادة خاصية الثقة في المعلومة، دامت هذه الدراسة أربعة سنوات.

رابعاً: سنة 1980

في هذه السنة أصدر المجلس الأمريكي (FASB) البيان رقم (02) الخاص بالصفّات النوعية للمعلومات المحاسبية، من خلاله تمت التفرقة بين خصائص المعلومة الرئيسية وأخرى فرعية لها وخصائص المعلومة الثانوية. في إطار هذا البيان تمثّلت الخصائص الرئيسية في الموثوقية والملاءمة، بينما تمثّلت الخصائص الثانوية في القابلية للمقارنة وخاصية الثبات. تعد هذه الدراسة من أبرز المحاولات وأشهرها في هذا المجال، حيث سميت كذلك بالمفهوم المحاسبي رقم (02) الذي تضمن تغطية شاملة لآلية الاعتراف والقياس والإفصاح؛ ومازالت تمثّل المرجعية الأولى في تقييم وتطوير الممارسات المحاسبية.

خامساً: سنة 1982

من خلال هذه الدراسة، قامت لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) بتحديد أربعة خصائص رئيسية للمعلومات المحاسبية تمثّلت في: القابلية للفهم، القابلية للمقارنة، الملاءمة، الموثوقية. وحدّدت اللجنة خصائص أخرى ثانوية تمثّلت في: الحياد، الحيطة والحذر، الاكتمال، التمثيل الصادق، الجوهر فوق الشكل. كما وضعت اللجنة قيوداً على خاصية الملاءمة والموثوقية عند إنتاج وإيصال المعلومة المحاسبية تمثّلت في: التوقيت المناسب، الموازنة بين التكلفة والعائد، الموازنة بين الخصائص النوعية.

¹ زينب عباس حميدي، الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وأثرها في تقييم أضرار الحرب: دراسة في الشركة العامة لصناعة البطاريات، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، ع 75، 2009، ص 40، متوفر على الموقع (www.iasj.net)، تاريخ الاطلاع 2015.05.12.

سادسا: سنة 1989

في هذه السنة أصدرت لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) دراسة بعنوان: "الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية"، أوضحت فيها أن خصائص المعلومة تتمثل في: القابلية للفهم، الملاءمة، المصداقية، القابلية للمقارنة¹. وحددت قيودا على المعلومات المحاسبية تمثلت في: الأهمية النسبية، التوقيت، التوازن بين التكلفة والمنفعة.

سابعا: سنة 2006

نظرا للتطورات الحادثة على مستوى الأسواق المالية وموجة الفضائح المالية التي هزت الشركات العالمية الكبرى بسبب افتقادها للمعلومات الصادقة في تقاريرها وقوائمها المالية، تم طرح مشروع إطار فكري يخص المعلومات المحاسبية خلال جويلية 2006 بين المجلس (FASB) والمجلس (IASB). من بين النقاط التي كانت محور النقاش الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وإعادة النظر في التسلسل الهرمي لهذه الخصائص بما يتماشى والتطورات الجديدة على المستوى الدولي، إلى جانب أهداف التقارير المالية².

ثامنا: سنة 2008

بتاريخ 29 ماي 2008 تم إصدار مسودة العرض (ED) تناولت الأهداف والخصائص في ضوء ما تم تلقيه من ردود على المشروع الصادر في عام 2006. وقد أكد المجلسين السابق ذكرهما في هذه المسودة أن الإطار المشترك سيتم بناؤه في ضوء الإطارين الأمريكي والدولي والمعيار الدولي (IFRS¹) المتعلق بتبني المعايير للمرة الأولى، وأن الإطار المشترك سيوضع في فصول كما في الإطار الأمريكي الحالي مع مراحل إصداره، ثم يجمع في وثيقة واحدة كما في الإطار الدولي³.

تاسعا: سنة 2010

بتاريخ 28 سبتمبر 2010 تم الانتهاء من المرحلة الأولى للإطار الفكري، وصدر فصل جديد يحتوي على الأهداف والخصائص النوعية للمعلومات، حيث أصدر مجلس (IASB) قائمة المفاهيم رقم (08) بعنوان: "الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة" أعلن من خلالها عن تعديلات على الخصائص النوعية للمعلومات حتى تكون أكثر فائدة لمستخدميها⁴. وقد أشارت الفقرة (QC4) من الإطار المفاهيمي الصادر للمشروع المشترك بين المجلس (IASB) والمجلس (FASB) إلى أنه حتى تكون المعلومات المحاسبية ذات جودة فيجب أن تتوفر فيها مجموعة من الخصائص تتمثل في خصائص رئيسية هي: الملاءمة، التمثيل الصادق، وأخرى ثانوية هي: القابلية للمقارنة، القابلية للتحقق، التوقيت المناسب، القابلية للفهم⁵.

هذا يدل على أن الإطار الصادر عن المشروع المشترك قد صنف الخصائص النوعية بترتيب مختلف عما سبق، وإن لم تتغير المضامين والمفاهيم الأساسية لمجموع الخصائص المذكورة، فقد تم التغيير بحسب ما تقتضيه الأهمية النسبية للفائدة. وفي ضوء ما سبق عرضه من تطور تاريخي لخصائص المعلومة المحاسبية، ترى الباحثة بأنه مهما كانت عملية التعديل مستمرة ومتواصلة تماشيا مع التغيرات الحادثة على المستوى الدولي، تبقى خاصيتي الملاءمة والموثوقية خاصيتين رئيسيتين وراستيتين في الإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية يجب

¹ نوي الحاج، مقارنة جودة المعلومة المحاسبية في النظام المحاسبي المالي الجزائري، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، ع 9، 2013، ص 35.

² مداحي عثمان، مرجع سبق ذكره، ص 63.

³ محمد الأرمي تقييم وتطوير الإطار الفكري المشترك للمحاسبة المالية الصادر عن مجلس (IASB) و (FASB)، مجلة الدراسات المالية والتجارية، جامعة بني سويف ع 3، 2008، ص 57.

⁴ مجدي مليحي عبد الحكيم، أثر التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية وقيمة الشركات المسجلة في بنية الأعمال السعودية، مرجع سبق ذكره، ص 10.

⁵ زينو عولا أبو بكر وآخرون، أثر الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية المرحلية على جودة المعلومات المحاسبية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت، مج 1، ع 37، 2017، ص 359 - 360.

توافرها في المعلومات المحاسبية، ومن دونهما تفقد هذه الأخيرة قيمتها ومنفعتاتها. أما الخصائص المعززة فهي خصائص ثانوية تزيد من جودة المعلومة وتحسنها، لكن بفقدانها لا تفقد المعلومات قيمتها بشكل عام. في هذا السياق وتأكيداً على ما سبق ذكره، جاء في دراسة الباحثين (Mader & Hagin) لعام 1974 أن جودة أو منفعة المعلومات تزداد إذا توفرت فيها عناصر: الدقة، التوقيت المناسب، الموثوقية، الملاءمة والاكتمال. وتتفق وجهة النظر هذه مع ما ورد في دراسة (Black) والتي أكدت أن نظام المعلومات المحاسبي يجب أن يوفر معلومات ملائمة وأمانة ومتزامنة ليس لمساعدة المستويات الإدارية المختلفة في وضع القرارات المناسبة، لكن لتلبية احتياجات المستخدمين الخارجيين¹.

3- مكونات الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية حسب دراسة مجلس (FASB) ومجلس (IASB)

إن الخصائص النوعية المرتبطة بالمعلومات المحاسبية هي خصائص أساسية لا يمكن فصلها عن المعلومة المحاسبية ولا يمكن النظر لهذه الأخيرة بمعزل عن هذه الخصائص التي يجب أن تتمتع بها، وهذا لأنها تعطي دلالات ومؤشرات عن جدوى وفائدة هذه المعلومات. هذه الخصائص النوعية تنطبق على المعلومات الواردة في التقارير والقوائم المالية، بالإضافة إلى المعلومات التي يتم توفيرها من مصادر أخرى مختلفة. كما يمكن تطبيقها في جميع المؤسسات والشركات مهما اختلف نشاطها ومهما اختلفت أهدافها. يعد البيان رقم (02) الصادر عن المجلس الأمريكي (FASB) عام 1980 بعنوان: "الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية" الدراسة الأكثر أهمية في هذا المجال، واستناداً لإطاره المفاهيمي فقد تم تحديد الصفات النوعية كالتالي:

➤ الصفات النوعية المحددة للمستخدمين: تتضمن قابلية الفهم والنفعية "منافع المستخدمين".

➤ الصفات النوعية الرئيسية (الأساسية): الملاءمة، الموثوقية.

● مكونات الصفات الأساسية:

- الملاءمة: التوقيت المناسب، القدرة التنبؤية، التغذية العكسية.

- الموثوقية: الحيادية، التمثيل الصادق، قابلية التحقق.

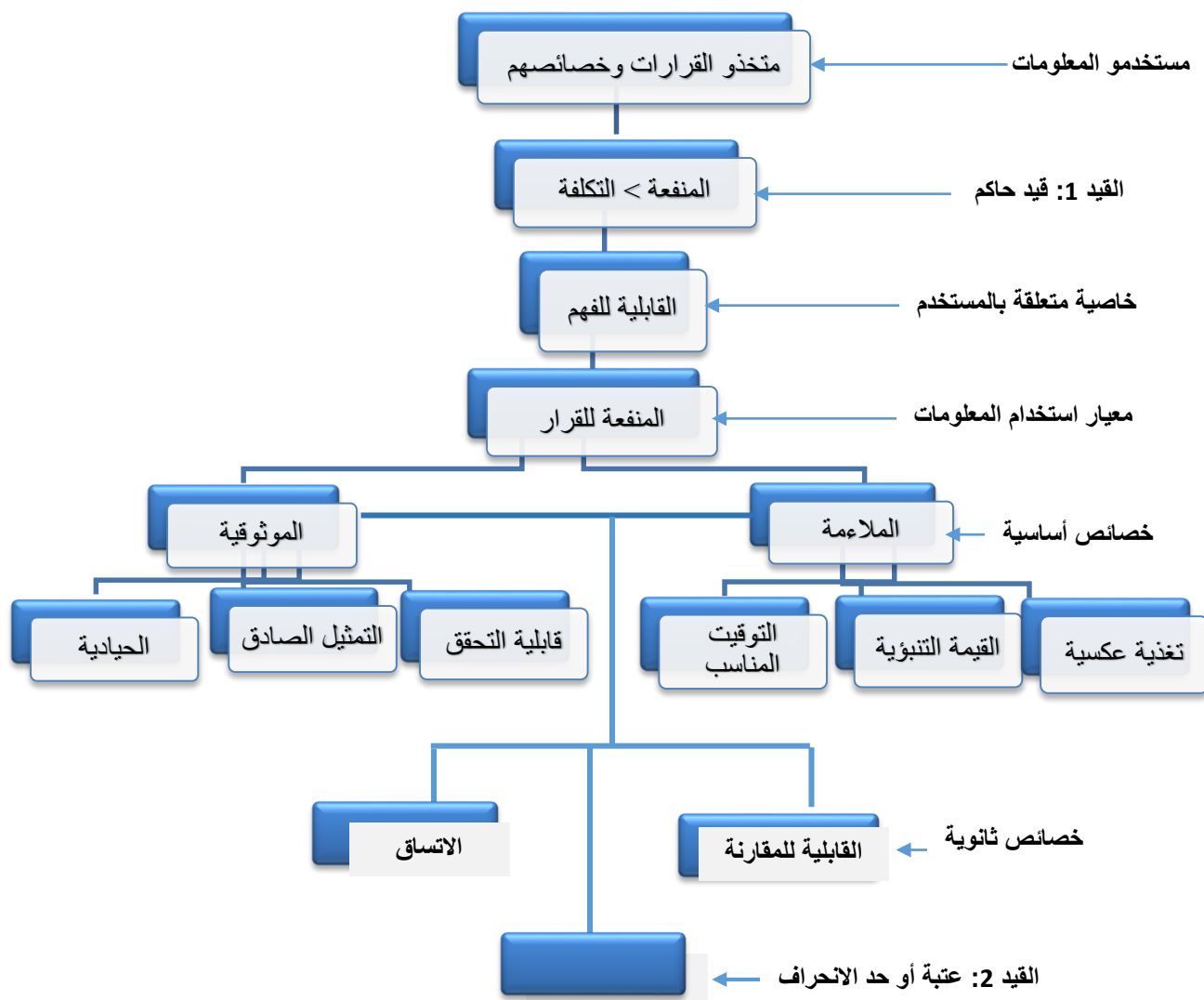
➤ الصفات النوعية الثانوية: الاتساق، القابلية للمقارنة.

➤ القيود: المنفعة والتكاليف، الأهمية النسبية.

وقد تم إدراج الخصائص النوعية السابقة في شكل تسلسل هرمي يمكن توضيحه في الشكل التالي:

¹ منى حيدر عبد الجبار، رافع عبيد النواس، دور التدقيق الداخلي في زيادة كفاءة وفاعلية المعلومات والتقارير المالية، مجلة المحاسب للعلوم المحاسبية والتدقيقية، نقابة المحاسبين والمدققين، العراق، مج 24، ع 48، يوليو 2017، ص ص 5-6. متوفر على الموقع (www.journal.ofaccount.com)، اطلع عليه بتاريخ 2017.12.28.

الشكل رقم (3-3): الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وفقا لدراسة مجلس (FASB)



المصدر: نمر محمد الخطيب، صديقي فؤاد، مدى انعكاس الإصلاح المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية والمالية-تجربة الجزائر(SCF)، بحث مقدم في الملتقى الوطني حول الإصلاح المحاسبي والمعايير المحاسبية الدولية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، يومي 29-30 نوفمبر 2011، ص 03.

من خلال الشكل يتضح أن المجلس (FASB) أصدر الخصائص النوعية في ترتيب هرمي لتحديد الترتيب الموضوعي للأولويات الواجب توفرها في المعلومات المحاسبية، حتى تؤدي الفائدة المنتظرة منها لمستخدمي القرارات. فقد تم وضع هذا الشكل التوضيحي بالنظر لمستخدمي المعلومات ومدى قدرتهم على فهم وإدراك هذه المعلومات، حيث أن الفائدة المرجوة منها قد تم إدراجها بعد معيار مستوى الفهم لدى المستخدم، مما يدل على أن مستوى الفهم للمعلومات يعتبر أمراً ضرورياً للاستفادة منها في وضع القرارات المختلفة. إن المعلومات المحاسبية المتاحة لمتخذ القرار والذي لا يمكنه فهمها هي معلومات عديمة الأثر، لأنه لا يمكن الاستفادة منها

في تقليص عنصر عدم التأكد، مما يفسر وجود خاصية "القابلية للفهم" ضمن خصائص مستخدمي المعلومات، وأنها من الصفات الأساسية. وبالرجوع لقائمة المفاهيم رقم (02)، يتبين أنه قد تم إدراج عنصر منفعة القرار كمؤشر لاختيار الطرق المحاسبية وتقييم المعلومات الواجب نشرها في القوائم المالية. فمنفعة القرار تعني بصورة أخرى فائدة المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات اللازمة. وذكر (كيسو وآخرون) أن فائدة المعلومات تتحقق من خلال تقليل حالات عدم التأكد لدى متخذ القرار، وزيادة درجة المعرفة لديه، لذا لا بد وأن تكون هذه المعلومات قابلة للفهم من طرفه¹.

يتضح كذلك من الهرم التسلسلي السابق أن جودة المعلومات المحاسبية لا تقاس فقط بالاعتماد على خصائص المعلومات الأساسية والثانوية، بل تستند كذلك على خصائص متعلقة بالمستخدم للمعلومات من حيث إدراكه وفهمه لها ومدى قدرته على تحليلها وتفسيرها.

أما الخصائص (الصفات) النوعية من وجهة نظر مجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASB) تتمثل في²:

➤ **الصفات الأساسية:** الملاءمة، الموثوقية، القابلية للفهم، قابلية المقارنة.

➤ **مكونات الصفات الأساسية:**

- **الملاءمة:** الأهمية النسبية، القدرة التنبؤية، القيمة التأكيدية.
- **الموثوقية:** الحيادية، التمثيل الصادق، الحيطة والحذر، الجوهر فوق الشكل، الاكتمال.
- ❖ **القيود:** العرض العادل، المنفعة والتكاليف، التوقيت المناسب، الموازنة بين الصفات النوعية.

وبالنظر للخصائص النوعية المتضمنة في النموذج الدولي نجد أن الدراسة ركزت على الخصائص والصفات الأساسية فقط الواجب توفيرها في المعلومة المحاسبية وقد جاءت متعددة (أربع خصائص أساسية)، في حين لم يرد ذكر أو تحديد للخصائص الثانوية والخصائص المحددة لمستخدمي المعلومات، كما أن القيود المفروضة على إنتاج المعلومات كانت متعددة مقارنة بالنموذج الأمريكي. وعلى الرغم من إدراج القابلية للمقارنة والقابلية للفهم كخصائص أساسية إلا أنه لم يتم تحديد صفات فرعية لها، ولذا يمكن القول بأن النموذج الدولي يعد الأبسط في عرضه مقارنة بالنموذج الأمريكي. ولتسهيل المقارنة بين دراسة مجلس (FASB) لسنة 1980 ودراسة مجلس (IASB) لسنة 1982 نورد الجدول التوضيحي التالي:

¹ كيسو وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 69.

² خالد جمال الجعارات، مرجع سبق ذكره، ص 195.

الجدول رقم (3-4): الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية حسب دراسة مجلس (FASB) ومجلس (IASB)

الخصائص النوعية	حسب رأي مجلس (IASB)	حسب رأي مجلس (FASB)
الملاءمة	خاصية أساسية	خاصية أساسية
الموثوقية	خاصية أساسية	خاصية أساسية
قابلية المقارنة	خاصية أساسية	خاصية ثانوية
الاتساق (الثبات)	لم ترد ضمن الخصائص النوعية	خاصية ثانوية
الأهمية النسبية	مكون خاصية أساسية (الملاءمة)	قيد
قيمة التغذية العكسية (قيمة تأكيدية)	مكون خاصية أساسية (الملاءمة)	مكون خاصية أساسية (الملاءمة)
القدرة التنبؤية	مكون خاصية أساسية (الملاءمة)	مكون خاصية أساسية (الملاءمة)
التوقيت المناسب	قيد	مكون خاصية أساسية (الملاءمة)
الحيادية	مكون صفة أساسية (الموثوقية)	مكون خاصية أساسية (الموثوقية)
التمثيل الصادق	مكون صفة أساسية (الموثوقية)	مكون خاصية أساسية (الموثوقية)
الحيطة والحذر	مكون صفة أساسية (الموثوقية)	لم ترد ضمن الخصائص النوعية
العرض العادل	قيد	لم ترد ضمن الخصائص النوعية
قابلية التحقق	لم ترد ضمن الخصائص	مكون خاصية أساسية (الموثوقية)
التكلفة والمنفعة	قيد	قيد
الموازنة بين الخصائص النوعية	قيد	لم ترد ضمن الخصائص النوعية
قابلية الفهم	خاصية أساسية	خاصية نوعية محددة للمستخدمين
المنفعة للمستخدمين	لم ترد ضمن الخصائص النوعية	خاصية نوعية محددة للمستخدمين

المصدر: خالد جمال الجعارات، وضع نموذج مقترح لخصائص المعلومات المالية ذات الجودة العالية: دراسة نظرية تحليلية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، ع33، 2012، ص 196.

لقد ذكرنا سابقاً أن كثيراً من دول العالم سعت لتطبيق معايير الإبلاغ المالي (IFRS) والمعايير المحاسبية الدولية (IAS) ابتداءً من سنة 2005، رغم ذلك تعرّض مجلس (IASB) لانتقادات مختلفة مفادها أن الإطار المفاهيمي بحاجة لبعض التحسينات والإضافات، حتى يكون مقبولا كمرشد عند وضع المعايير المحاسبية، إضافة إلى اعتباره بمثابة أساس يدعم مستخدمي القوائم المالية في تحسين درجة الفهم والاستيعاب، وتعزيز ثقتهم بهذه القوائم. واستجابة لتلك الانتقادات وسعيًا منه لتحديث الإطار المفاهيمي بالموازاة مع التطورات المتسارعة لمهنة المحاسبة، عمل المجلس (IASB) على إصدار الإطار المفاهيمي الجديد في سبتمبر 2010، معدلاً من خلاله الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المفيدة وإظهارها في شكلها الجديد، حيث تكون أكثر فائدة وأكثر نفعاً وتلبي احتياجات متّخذ القرار¹. إن الإطار المفاهيمي المشترك الجديد مثّل الدراسة الأكثر أهمية، حيث يمكن الأخذ به لزيادة منفعة وفعالية المعلومات المحاسبية، نظراً لأن الخصائص النوعية تعد بمثابة الرابط بين أهداف الإبلاغ المالي ومفاهيم الاعتراف والقياس². تضمّن النموذج الموحد للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الخصائص التالية³:

❖ الخصائص الجوهرية (الأساسية): الملاءمة والتمثيل الصادق.

¹ أمال محمد عوض، تحليل العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في إطار المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، مرجع سبق ذكره، ص 155.

² لقمان محمد أيوب الدباغ، ليث إبراهيم، دراسة تحليلية لواقع الإفصاح الطوعي عن المعلومات في المصارف العراقية ومدى تأثيره بتطبيق آليات الحوكمة من قبل، الملتقى السنوي العشرين (the SLA-AGC) المنعقد بالدوحة، أيام 25-27 مارس 2014، ص 03. متوفر على (www.qscience.com)، اطلع عليه بتاريخ 2016.07.29.

³ Conceptual framework for financial reporting, Exposure. Draft (ED /2015/3), IFRS foundation, May 2015, p: 27.

- مكونات الملاءمة: الأهمية النسبية، قيمة التغذية العكسية (القيمة التأكيدية)، القدرة التنبؤية.
- مكونات التمثيل الصادق: الاكتمال، الحيادية، الخلو من الأخطاء.

❖ الخصائص المعززة: قابلية المقارنة، قابلية التحقق، التوقيت المناسب، القابلية للفهم.

والجدول التالي يبين الخصائص النوعية المتضمنة في النموذج المشترك:

الجدول رقم (3-5): الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية حسب النموذج المشترك لسنة 2010

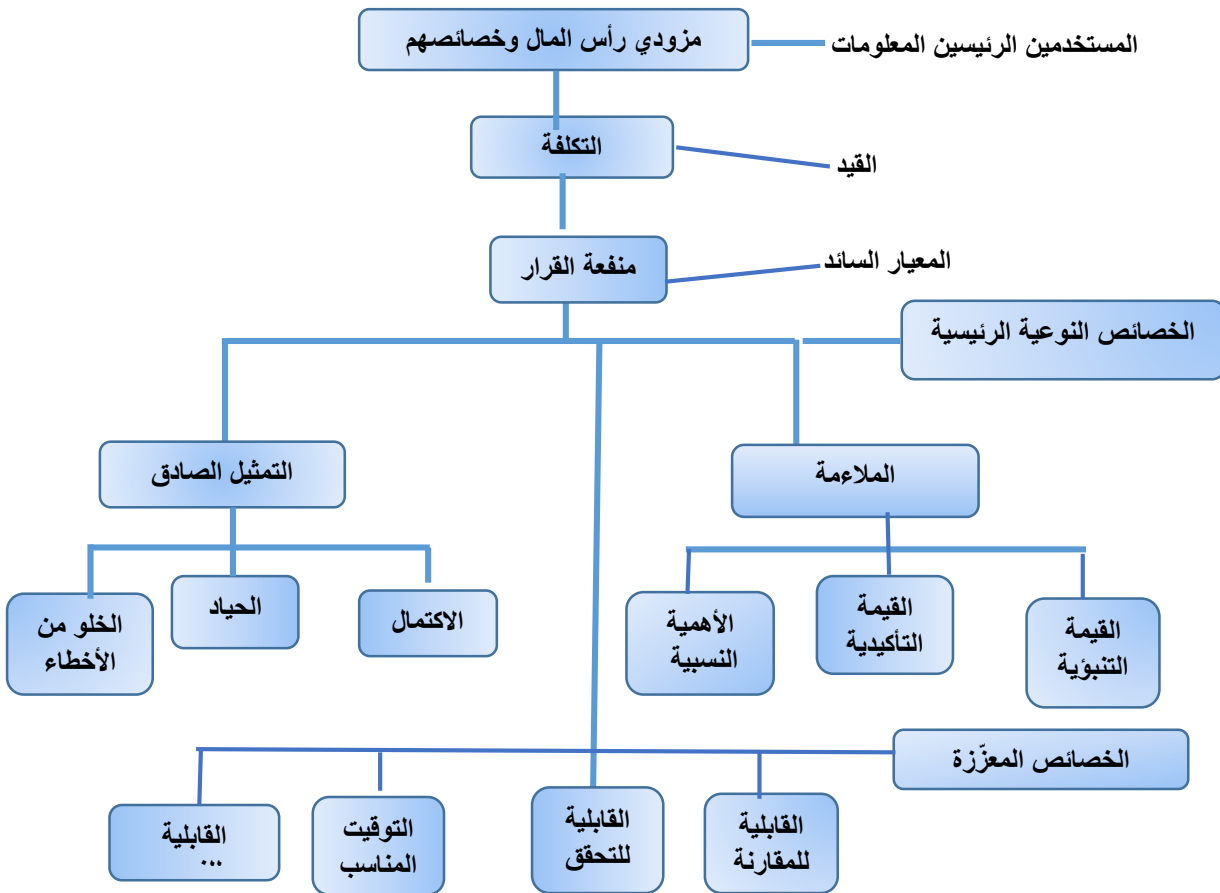
الخاصية	النموذج المشترك
الملاءمة	صفة جوهرية أساسية
الموثوقية	تم استبدالها بالتمثيل الصادق
القابلية للمقارنة	خاصية معززة
الاتساق (الثبات)	لم ترد ضمن الخصائص النوعية
الأهمية النسبية	مكون خاصية أساسية (الملاءمة)
قيمة التغذية العكسية	مكون خاصية أساسية (الملاءمة)
القدرة التنبؤية	مكون خاصية أساسية (الملاءمة)
التوقيت المناسب	خاصية معززة
الحيادية	مكون خاصية أساسية (التمثيل الصادق)
التمثيل الصادق	خاصية أساسية بدل الموثوقية
الحيطة والحذر	لم ترد ضمن الخصائص النوعية
الجوهر فوق الشكل	لم ترد ضمن الخصائص النوعية
العرض العادل	لم ترد ضمن الخصائص النوعية
قابلية التحقق	خاصية معززة
التكلفة والمنافع	قيد
الموازنة بين الخصائص النوعية	لم ترد ضمن الخصائص النوعية
قابلية الفهم	خاصية معززة
المنفعة للمستخدمين	لم ترد ضمن الخصائص النوعية

المصدر: استنتاج الباحثة بناء على ما تم عرضه

يمثل هذا النموذج دمجاً للنموذج الأمريكي والنموذج الدولي مع إعادة تصنيف بعض الخصائص النوعية بالتمييز بين خصائص جوهرية أساسية وأخرى ثانوية معززة. وبالمقارنة بين النماذج الثلاث نلمس الاختلاف الواضح بينها، حيث تم اختصار الخصائص النوعية بما

فيها القيود على إنتاج المعلومات في إطار النموذج الموحد (المشترك)، من خلال حذف صفتان وردت في النموذج الأمريكي هي: الاتساق والمنفعة للمستخدمين، وأربع صفات تضمنتها النموذج الدولي هي: الحيطة والحذر، الجوهر فوق الشكل، العرض العادل، الموازنة بين الخصائص النوعية رغم أهمية تواجدتها في المعلومة. كما تم استبدال الموثوقية وهي الصفة المشتركة بين النموذجين الأمريكي والدولي بخاصية التمثيل الصادق للمعلومات في النموذج الموحد. وبالنظر للنموذج الموحد نجده يقترب أكثر للنموذج الدولي الصادر عن مجلس (IASB) من حيث مكونات خاصية الملاءمة، ومن حيث مكونات الموثوقية (الحياد والاكتمال والجوهر فوق الشكل). ورغم إعادة التصنيف تبقى الملاءمة وصدق تمثيل المعلومات للأحداث المالية الاقتصادية كخصائص أساسية تلازم المعلومات المنشورة في القوائم المالية. والشيء الملاحظ كذلك على النموذج المشترك أنه يفتقد لخصائص جديدة وقيود أخرى يفترض إدخالها كالشفافية والاتساق الداخلي في المعلومات تزامنا مع التغيرات الاقتصادية المتسارعة والأزمات المالية على المستوى الدولي. والشكل التالي يلخص التصنيف الجديد للخصائص النوعية في إطار المشروع المشترك:

الشكل رقم (3-4): الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وفقا للنموذج الموحد مجلس (FASB- IASB)



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على دراسة:

Kieso, Weygandt, Warfield, Intermediate accounting, 14th edition, vol2, Wiley, 2011, P :16.

يتّضح من خلال الشكل الهرمي للخصائص النوعية أنه قد تم عرض هذه الخصائص حسب تسلسلها كما أوردها المجلس (IASB) ضمن الإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية الصادر في 2010، وبعده الإطار المفاهيمي لسنة 2013، 2015، 2018. وتحدّد

جودة المعلومات المحاسبية في إطار تعزيز الخصائص النوعية الرئيسية والخصائص الثانوية (المعززة) لمنفعة القرار، كما أن توفير المعلومات المفيدة للإبلاغ المالي تكون محدّدة بقيد شائع هو قيد التكلفة. ويجب أن تتّصف بالملاءمة وتعبّر بصدق عما تستهدف أن تعبّر عنه، وما يعزّز فائدة المعلومات هو قابليتها للمقارنة وقابليتها للتحقق وتوفيرها في الوقت الملائم والمناسب، إلى جانب قابليتها للفهم من جانب المستخدم لها.

المطلب الثاني: تصنيف الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

إن جودة القوائم المالية والتقارير المنشورة تقاس من خلال جودة المعلومات المحاسبية التي تتضمنها، لذلك تدخل المجلس الدولي في هذا الإطار بتحديد معايير الإبلاغ المالي الدولية، ومن خلالها تم تحديد الخصائص التي يجب أن تتّصف بها مخرجات النظام المحاسبي ليعزّز دورها الهام في ترشيد القرارات. وهذا لأن التحول لهذه المعايير الدولية سوف يؤدي لتحسين جودة القوائم المالية وارتفاع القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية، كما أن الالتزام بتطبيقها يجعل المعلومات أكثر فائدة لمتخذي القرارات وأكثر أهمية. وفي ضوء الإطار المفاهيمي للمشروع المشترك لسنة 2010 (وبعده 2013، 2015، 2018)، تصنّف الخصائص النوعية كالتالي:

1- الخصائص النوعية الأساسية

أشارت الفقرة (Qc4) من الإطار المفاهيمي الصادر عن المشروع المشترك (IASB / FASB) إلى أن المعلومات المحاسبية تكون مفيدة عندما تكون ملائمة وتمثّل بصدق الظواهر والأحداث المتعلقة بها. كما حدّدت الفقرة (Qc5) من نفس الإطار الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية بخصيقي الملاءمة والتمثيل الصادق¹. وقد أشارت مسودة العرض للإطار المفاهيمي للتقرير المالي الصادرة سنة 2015 إلى الخصائص السابقة².

أولاً: الملاءمة (Relevance)

أشارت الفقرات (Qc6 – Qc10) من الإطار المفاهيمي الصادر عن المشروع المشترك أن المعلومات الملائمة هي تلك المعلومات القادرة على إحداث فرق (تغيير) في القرارات التي يتّخذها المستخدمون، وتكون هذه المعلومات قادرة على إحداث هذا الفرق إذا كانت لها قيمة تنبؤية، تأكيدية أو كلاهما معاً³. أي أن تكون متعلقة بموضوع القرار ومعبرة⁴. يفهم من نص الفقرات السابقة أن ملاءمة المعلومات المحاسبية تتعلق أساساً بوجود علاقة وثيقة بين المعلومات المستمدة من المحاسبة المالية وبعملية اتخاذ القرار، والشيء الملاحظ كذلك أن مفهوم الملاءمة في الإطار المفاهيمي لمجلس المعايير (IASB) يتّفق مع المفهوم الوارد في قائمة المفاهيم رقم (2) لمجلس المعايير الأمريكي (FASB).

أ- تعريف خاصية الملاءمة

تعتبر خاصية الملاءمة من أهم الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية التي تم البحث فيها باستمرار في إطار الأبحاث المحاسبية سابقاً وفي السنوات الأخيرة بشكل بارز، وهذا لتحديد ما إذا كانت القوائم والتقارير المالية توفر معلومات ملائمة ومفيدة تفي باحتياجات

¹ Conceptual framework for financial reporting 2010, CPA Hong Kong institute of CPA, issued October 2010, p: 14.

² Conceptual framework for financial reporting, Exposure draft (ED /2015/3), IFRS foundation, May 2015, p: 27.

³ Conceptual framework for financial reporting 2010, CPA, op.cit p: 14.

⁴ عبد الله محمد امهلهل وآخرون، الالتزام بالمعايير الدولية لإعداد وعرض القوائم المالية وقواعد الإفصاح عنها وأثر ذلك على جودة المحتوى المعلوماتي لها: دراسة تطبيقية على المصارف الليبية، مجلة جامعة سرت العلمية، مج 07، ع2، ديسمبر 2017، ص390.

مختلف الأطراف، وبالتالي إمكانية الحكم على السياسات والمبادئ المحاسبية التي تعتمد عليها في الممارسات العملية المختلفة، مما يسمح بتطوير هذه السياسات ويرفع من منفعتها في اتخاذ القرارات. هذا ما يؤكد كذلك اهتمام المنظّمات المهنية وتأكيدا على أهمية عنصر الملاءمة وزيادة قيمته في المعلومة المحاسبية، وبشكل خاص أرقام الريج المحاسبي لتحقيق منفعة أكبر.

في هذا الشأن وردت تعريف كثيرة للإحاطة بمفهوم مصطلح الملاءمة، حيث عرّفت على أنّها: "توفّر الأساس المنطقي والجدد لقرارات المستخدمين، وأن تؤكد أو تعدّل من التوقعات السابقة وتساعد متخذي القرارات لوضع تنبؤاتهم المستقبلية"¹، بمعنى توصف المعلومات بأنّها ملائمة إذا ساعدت متخذ القرار ومكّنته من تعزيز التوقعات الحالية أو إحداث تغيير فيها، وتقييم نتائج القرارات السابقة. من جهة أخرى ترى (أمال عوض) بأن الملاءمة: "خاصية تجعل المعلومات المحاسبية قادرة على أن تساعد متخذ القرار على تقييم البدائل التي يتعلق بها القرار"²، حيث إذا لم تسهم المعلومات في تحديد البديل الأمثل لدى متخذ القرار، فلا تعد ملائمة له. وأشار (الجعارات) إلى أن الملاءمة هي: "أن تكون المعلومات على صلة بالقرار الذي سيتم اتخاذه وتكون لها قيمة مؤكدة، وقيمة تنبؤية"³. وهناك من عرفها كالتالي: "الملاءمة هي أن تكون المعلومات المحاسبية مرتبطة بالاستخدام المتوقع منها، وتكون متّفقة مع احتياجات مستخدمي التقارير المالية"⁴.

هناك أيضا من الباحثين في مجال المحاسبة من عرّف الملاءمة بأنّها: "قدرة المعلومات المحاسبية على مساعدة المستفيدين الخارجيين الرئيسيين الذين يمتلكون جزء من حقوق الملكية في الشركة، من اتخاذ القرارات المتعلقة بالاحتفاظ بالعلاقة الحالية مع الشركة أو تغييرها"⁵، بمعنى أن المعلومات تكون ملائمة إذا ساعدت مستخدميها على تقييم البدائل التي تتعلق بالاحتفاظ بعلاقتها الحالية مع الشركة أو تكوين علاقات جديدة، أي الاستثمار بشكل كبير أو الانسحاب نهائيا من الشركة. وهناك من الكتاب أيضا من وصف الملاءمة بالتركيز على جانب المعرفة لدى المستخدم، حيث تتمثّل في: "القدرة على خدمة قرار معين، إما من خلال تخفيض حالة عدم المعرفة لدى متخذ القرار، أو زيادة المعرفة لديه بخصوص الموقف الذي يتخذ القرار بشأنه"⁶. وبذلك فإن المعلومات تكون ملائمة إذا كان عدم وجودها من شأنه أن يؤدي لاتخاذ قرار مختلف عن الذي يمكن أن يتخذ في حالة وجودها.

استنادا للتعريف السابقة يتّضح بأن هناك ارتباطا منطقيا بين المعلومات المحاسبية المتاحة وبين القرار محل الدراسة، كما يتّضح وجود علاقة وثيقة بين المعلومات والهدف من إنتاجها. ومن خلال خاصية الملاءمة يمكن ضمان أن تكون المعلومات مفيدة أو العكس. لذا يمكن القول بأن المعلومات تكون مفيدة حين تكون ملائمة لحاجة متخذ القرار، فمنطقي أن تكون المعلومات مفيدة لمتخذ القرار فقط إذا كانت قادرة على إحداث اختلاف وفرق في القرار. وفي ضوء التعاريف المدرجة وبناء على العلاقة المنطقية بين القرار والمعلومة المحاسبية، يمكن تعريف الملاءمة بأنّها مدى قدرة المعلومات على التأثير وإحداث تغيير في اتجاه قرارات المستخدمين الذين لا يملكون هذه معلومات من قبل، وأن المعلومات الملائمة هي المعلومات التي لها ارتباط بقرار معين ولها تأثير عليه، وحتى تغيير درجة التأكد

¹ Habibollah N, et al, op.cit, p: 646.

² أمال محمد عوض، تحليل العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في إطار المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية مرجع سبق ذكره، ص 156.

³ خالد جمال الجعارات، مختصر المعايير المحاسبية الدولية 2015، مرجع سبق ذكره، ص 13.

⁴ عادل عبد الفتاح الميهي، المحتوى الإعلامي للمعلومات المحاسبية الأولية بالتطبيق على سوق الأسهم السعودي، ورقة عمل مقدمة، 2006، ص 16.

⁵ الحوكمة ودورها في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، منتدى المحاسب العربي، متوفر على الموقع (<https://accdiscussion.com>)، بتاريخ 2017.07.20.

⁶ عصفت سيد أحمد عاشور، دراسات في نظم المعلومات المحاسبية، دار النهضة للطباعة والنشر بيروت، لبنان، (بدون طبعة)، ص 11.

بالنسبة للقرار موضوع الدراسة. كما تجدر الإشارة إلى وجود مصطلح آخر قريب من مصطلح ملاءمة المعلومات المحاسبية وهو " القيمة الملاءمة " الذي يرتبط بالقيمة السوقية للسهم ومدى قدرة المعلومات المحاسبية على تفسير سلوك أسعار الأسهم في السوق المالي، حيث يوصف الرقم المحاسبي بأنه ملائم القيمة إذا كان: " لديه ارتباط متوقع مع القيم السوقية للسهم"¹. والقيمة الملائمة تعكس: " قدرة المعلومات المفصّل عنها بالقوائم المالية على تلخيص وإظهار قيمة الشركة"²، كما تعني: " محاولة ربط الأرقام المحاسبية بالقيمة السوقية للأسهم العادية"³. ويتعلق هذا المفهوم كذلك بـ: " الطريقة التي يمكن من خلالها للمعلومة المتاحة في القوائم المالية أن تؤثر في أسعار الأسهم، وتركّز على نمذجة العلاقة بين القيم السوقية للشركة والمعلومات المحاسبية"⁴. هذا معناه بتعبير آخر أن القيمة الملائمة تعكس مدى قدرة المعلومات المحاسبية على تفسير وشرح التغيرات الممكنة في قيم الأسهم، وأن المعلومات المحاسبية الأكثر تفسيراً تعتبر الأكثر ملاءمة. فهي تكشف عما إذا كانت المعلومات الخاصة بالأرباح بإمكانها أن تفسّر القيمة السوقية للأسهم، وبالتالي هل هناك علاقة ارتباط معنوي بين أسعار الأسهم والمعلومات المحاسبية المعلن عنها. وتأكيداً لذلك وضّحت (Mary) أنه يمكن قياس القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية بالقوة التفسيرية للعلاقة الممكنة بين الأرقام المحاسبية وسعر السهم⁵.

ب- الخصائص الفرعية للملاءمة

هناك من ينظر لخاصية الملاءمة على أنها تلك المعلومات التي تتيح لمتخذ القرار إمكانية التنبؤ بما سيقع في المستقبل بناء على نتائج الماضي والحاضر، وبالتالي تقييم وتحديد مدى نجاح تنبؤاته. وهذا معناه أن خاصية الملاءمة تتمثل من جانب آخر في قدرة المعلومات على إيجاد فرق في القرار وغياها يؤدي لقرارات خاطئة. فالمعلومات المحاسبية يمكن لها أن توجد فرقاً في القرار بواسطة تحسين قدرة متخذ القرار على التنبؤ، من خلال التحكم في الحاضر واستيعاب الماضي. ويمكن تأكيد ذلك بالرجوع لنص الفقرة (QC7) من الإطار المفاهيمي (FASB/ IASB)، حيث أشارت إلى أنه يمكن للمعلومات القدرة على تغيير القرارات إذا كان لها قيمة تنبؤية وقيمة تأكيدية⁶. وبالتالي يستدل من ذلك على أن خاصية الملاءمة يتفرّع عنها خصائص أخرى تتمثل في:

1- القيمة التنبؤية:

إن مفهوم القيمة التنبؤية تم اشتقاقه من نماذج تقييم الاستثمارات⁷، وبالنظر لصعوبة تحديد ما هو ملائم وما هو غير ملائم من المعلومات، فقد تم تحديد مقوّمات أساسية تستند عليها خاصية الملاءمة، والتي تتمثل في القيمة (القدرة) التنبؤية. وتكون للمعلومات

¹ ليلى الطويل، سوسن شاهين، أثر التحفظ المحاسبي المشروط في ملاءمة قيمة الأرباح المحاسبية والقيمة الدفترية للسهم في سوق أبو ظبي للأوراق المالية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة تشرين، سوريا، مج 38، ع 5، 2016، ص 165.

² Sibel K., Impact of (IFRS) on the Value relevance of accounting information: Evidence from Turkish firms, (IJEF), vol. 5; N4, 2013, p :71. Available at (ccsenet.org), vu le 02.03.2017.

³ Basil A., et al, Investigation on the relevance of accounting information: Evidence from incorporated companies in the Singapore capital market, (IMFI), vol. 13, N3, 2016, p: 9. Available at (business perspectives.org), vu le 02.08.2016.

⁴ IOAN- Bogdan R et al., the Relevance of financial information under the influence of country risks, case of the Indian listed companies, (REBS), vol. 9, Issue 2, 2016, p:79. Available at (www.degruy.com), vu le 02.03.2017.

⁵ Mary E. Ken Li, Evolution in value Relevance of accounting information, working paper, 2017, p :2

⁶ Conceptual framework for financial reporting 2010, op.cit, p: 14.

⁷ بدر الدين سالم، نصر الدين حامد، دور الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في رفع كفاءة التخطيط والرقابة في المؤسسات المالية السودانية، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة السودان، مج 14، ع 1، 2013، ص 92.

المحاسبية قيمة تنبؤية عندما تمتلك القدرة على استخدامها كمدخلات للعمليات المتبعة من المستخدمين للتنبؤ بالنتائج المستقبلية¹، وعندما تساعد متخذي القرار على التنبؤ بنتائج الأحداث الماضية والحالية بدقة أكبر². وترى (المشهداني) أن المعلومات التي يتم الإبلاغ عنها في القوائم المالية الحالية تساعد على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، وأن القرارات الاقتصادية التي يتخذها مستخدمو القوائم المالية تتطلب تقييم قدرة الشركة على توليد تدفقات نقدية وما يعادلها، وتوقيت ودرجة تأكيد هذه التدفقات³. إن مستخدم المعلومات المحاسبية يمارس عملية التنبؤ عند وضع قراراته، ومعظم هذه القرارات تتخذ في ظروف المنافسة وحالة من عدم التأكد، مما يقتضي ضرورة توفير معلومات تساعد متخذ القرار على التنبؤ بالمستقبل وتقليص حجم المخاطرة المحيطة بالقرارات. وهنا يمكن القول بأن المعلومات التي تتميز بقدرة تنبؤية أكبر تكون أكثر ملاءمة لمتخذ القرار. ولا تعني القدرة على التنبؤ وضع احتمال بنسبة 100%، لكن تعني إعطاء مؤشرات قوية عن المستقبل وحالات عدم التأكد في الظروف الطبيعية، حيث كلما كانت هذه المؤشرات قوية وأقرب للواقع كلما كانت أكثر ملاءمة لأنها تمكن المستخدم من معرفة الانحرافات وتداركها وتصحيحها⁴. كما أن المعلومات المتعلقة بالموارد الحالية للشركة أو التزاماتها أو أدائها في السابق، يمكن أن توفر أساساً مفيداً لوضع التوقعات حول المستقبل، مما يعكس امتلاكها لقيمة تنبؤية⁵.

ترى الباحثة بأن القيمة التنبؤية كخاصية فرعية للملاءمة تعني قيمة المعلومات المحاسبية كأساس للتنبؤ بالتدفقات النقدية والنتائج المستقبلية، وأن تكتسي المعلومات صفة التنبؤ فهذا يعني دعم ومساعدة متخذي القرار على التوقع بالنتائج وبناء توقعات حول المستقبل، ومن ثم تقليل جانب المخاطرة وتحسين قراراتهم. فالمعلومات التي تتميز بقدرة على التنبؤ بالمستقبل تساعد على تجنب حدوث خسائر محتملة، وترفع من مستوى الثقة والدقة في المخصصات الواجب تكوينها تحسباً للمستقبل لمواجهة احتمالات تدني قيم الأصول أو ارتفاع قيم الخصوم أو كليهما. لذا فإن الأخذ بمفهوم القدرة على التنبؤ في نظرية المحاسبة يمثل مدخلاً هاماً يقود لتطوير تقارير مالية ملائمة.

2- القيمة التأكيدية (Confirmatory value)

أشارت الفقرة (Qc9) من الإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية لسنة 2010 إلى أن المعلومات المحاسبية يكون لها قيمة تأكيدية عندما توفر تغذية راجعة (تأكيدات أو تغييرات) حول عمليات التقييم السابقة⁶؛ أي أن المعلومة المحاسبية تمتلك قيمة استرجاعية عندما يكون لها القدرة على تغيير التوقعات الحالية أو المستقبلية وتصحيحها.

لقد حدّد إطار المفاهيم لسنة 1989 القيمة التنبؤية والقيمة التأكيدية كعناصر مكونة لخاصية الملاءمة، بينما أشارت قائمة المفاهيم رقم (2) إلى القيمة التنبؤية والتغذية العكسية. وتوصل المجلس إلى أن القيمة التأكيدية والتغذية العكسية لهما نفس المعنى، ولذلك تسمى القيمة التأكيدية بالتغذية الاسترجاعية أو القدرة على التغذية العكسية (feed-back value) أو القدرة على التقييم

¹ Conceptual framework of financial reporting 2010, op.cit, p:14.

² Nicolai, Bazley, Jones, Intermediate accounting, 11th edition, 2010, Cengage learning, p :47.

³ بشرى نجم المشهداني، سلامة إبراهيم علي، دور الإبلاغ المالي عن انخفاض قيمة الأصول المتداولة في تعزيز حيضية ملاءمة المعلومات المحاسبية: مدخل تحليلي، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية جامعة بغداد، مج20، ع79، 2014، ص 477، متوفر على الموقع (www.iasj.net)، تاريخ الاطلاع 2016.06.15.

⁴ قورين حاج قويدر، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على تكلفة وجود المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات، مجلة الباحث، ع10، 2012، ص 280.

⁵ Wahlen, Jones, Pagach, Intermediate accounting, 2nd edition, (CL), Canada 2015, p :12. Available at (books.google.dz), vu le 03.08.2016.

⁶ Conceptual framework of financial reporting 2010, op.cit, p :15.

الارتدادى للتنبؤات السابقة، وتحقق عندما: " يكون للمعلومات القدرة على تقييم الأداء ودراسة مدى الرشد الذي استخدم في القرارات السابقة"¹. فالمعلومات لها دور هام في تعزيز أو تصحيح التوقعات السابقة، حيث تساعد مستخدم المعلومات في تقييم نتائج مدى صحة توقعاته السابقة، ومن ثم تقييم نتائج القرارات التي وضعت على أساس هذه التوقعات. وأكد (الجعارات) على أن هذه الصفة تتعلق بمراقبة التنفيذ وتعني استخدام المعلومات للتأكد من صحة ما تم تقديره أو التنبؤ به في الماضي، أي تصحيح التوقعات السابقة باستخدام المعلومات المحاسبية². ولذلك هناك من يسميها بالقيمة الرقابية لقيامها على فكرة المقارنة بين الخطأ المسطرة والتنبؤ وبين عملية التنفيذ وما جرى فعلا، ثم تحديد الانحراف بينهما بالشكل الذي يعكس التقييم المستمر بهدف التحسين المستمر³.

من كل ما سبق، توصف المعلومات المحاسبية بأنها ملائمة إذا مكّنت متخذ القرار من التحقق من صحة التوقعات الماضية، وتقييم قراراته المتخذة على أساسها. وبهذا الشكل فهي ترد مرة أخرى للنظام المحاسبي لتنفيذ في عمل تصحيحات للتوقعات السابقة، وهذا على اعتبار أن معرفة النتائج المتعلقة بالأحداث السابقة يمنح متخذ القرار إمكانية كبيرة للتنبؤ بالمستقبل. إن الهدف الأساسي من ضرورة تواجد هذه الخاصية يكمن في معرفة ما إذا كان الأسلوب أو الطريقة المعتمدة في أداء العمل تتوافق إلى حد كبير مع ما تم التخطيط له، مما يسمح بسهولة وسرعة تصحيح الأخطاء التي من المحتمل حدوثها.

هذه الخاصية لا تقل أهمية عن خاصية القيمة التنبؤية للمعلومات المحاسبية، ويظهر مدى التقارب والترابط الواضح بينهما من خلال ما ورد في نص الفقرة (Qc10) من الإطار المفاهيمي لسنة 2013، حيث جاء فيها: "المعلومة التي لها قيمة تنبؤية غالبا ما تكون لها قيمة تأكيدية"⁴. مثال ذلك المعلومة المتعلقة بالربح في السنة الحالية، والتي يمكن أن تستعمل كأساس للتنبؤ بالأرباح في السنوات اللاحقة، يمكن أيضا أن تتم مقارنتها بتنبؤات الأرباح للسنة الحالية والتي تم وضعها في السنوات السابقة، ونتائج هذه المقارنات حتما ستساعد على تصحيح وتحسين العمليات المستخدمة سابقا لإجراء التنبؤات. لذلك يمكن القول أن المعلومات المحاسبية لها دور مزدوج بتقديمها قيمة تنبؤية وقيمة تأكيدية بنفس الوقت، حيث يصعب التكهّن بالأحداث المستقبلية دون التعرف على نتائج الأحداث الماضية، وأن معرفة النتائج المتعلقة بأحداث الماضي دون الأخذ بعين الاعتبار عما سيحدث في المستقبل يعتبر عمل غير مجدي وغير هادف⁵، وتبقى هاتين الخاصيتين متلازمتين ويصعب فصلهما عن بعضهما البعض.

وأشار (الجعارات) بخصوص هذه العلاقة الوثيقة إلى أن القيمة التأكيدية (التغذية العكسية) أساسها ما تم التنبؤ به واستقراؤه من واقع المعلومات الحالية، ويكون دور التغذية العكسية بأن ما تم وضعه من معايير وخطط قد تم تنفيذها كما رسمت، إضافة لضرورة تصحيح الانحرافات بما في ذلك المساءلة عن التقصير والإهمال وعدم الدقة. ويخلص الباحث إلى أن ما تم وضعه من خطط استنادا للقدرة التنبؤية يتم مراقبته باستخدام التغذية العكسية⁶.

¹ مصطفى نجم البشاري، مصعب الطيب، أثر جودة المعلومات المحاسبية على قرارات المستثمرين في ظل تطبيق محاسبة التنمية المستدامة، مجلة الدراسات العليا، جامعة النيلين، السودان، مج 8، ع: 30، 2017، ص 238.

² خالد جمال الجعارات، وضع نموذج مقترح لخصائص المعلومات المالية ذات الجودة العالية، مرجع سبق ذكره، ص 214.

³ حنان قسوم، اسهامات النظام المحاسبي المالي في تحقيق الخصائص النوعية للمعلومات المالية، مجلة مجاميع المعرفة، المركز الجامعي ببنسوف، ع 5، 2017، ص 66.

⁴ A review of the conceptual framework for financial reporting, Discussion paper (DP/2013/1), IASB, July 2013, p: 200.

Available at (www.ey.com), vu le 03.08.2016.

⁵ بدر الدين سالم وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 93.

⁶ خالد جمال الجعارات، وضع نموذج مقترح لخصائص المعلومات المالية ذات الجودة العالية، مرجع سبق ذكره، ص 214.

3- الأهمية النسبية (Materiality)

ترتبط نظرية ملاءمة المعلومات بمفهوم المادية أو ما يسمى بالأهمية النسبية الذي ورد بشكل متكرر في الأطر المفاهيمية للمحاسبة، حيث عرّفها مجلس (IASB) في الفقرة (Qc11) ضمن الإطار المفاهيمي على النحو التالي: "يعتبر السند مادياً أو ذو أهمية نسبية إذا كان حذفه أو عرضه بشكل خاطئ سيؤثر في قرارات المستخدمين الاقتصادية المبينة على واقع القوائم المالية"¹. إن أي بند من بنود التقارير والقوائم المالية يعد مهماً إدراجه أو حذفه إذا كان سيؤثر في قرار المستخدم، لذا يجب الإفصاح عن هذا السند في القوائم المالية وهذا لأهميته النسبية². فالمعلومة تكون مفيدة ومهمة إذا كان إخفاؤها وعدم الإفصاح عنها سيؤثر على قرار المستخدم، وذلك لأنه في حالة حذفها سوف تنتج معلومات غير كاملة، وفي حالة تحريفها سوف تنتج معلومات محرفة ومضللة³.

لقد سبق وأن تمت الإشارة لهذا المفهوم واعتباره كسياسة أو قيد على إعداد القوائم المالية وهذا في إطار البيان رقم (02) للمجلس الأمريكي (FASB) لسنة 1980. ورغم أن المفاهيم لم تتغير بشأن "الأهمية النسبية"، فإن الإطار المفاهيمي لسنة 1989 وبعده الإطار المفاهيمي لسنة 2010 و2013 و2018 قد ناقش الأهمية النسبية بوصفها جانباً من جوانب الملاءمة، وذلك لأن المعلومات غير المادية لا تؤثر في قرارات المستخدم. فضلاً عن ذلك، فإن واضعي المعايير لم يعتبروا بالأهمية النسبية عند تطوير المعايير، لذلك اتفق المجلس مع تلك الآراء واستنتج أن الأهمية النسبية تمثل أحد جوانب الملاءمة⁴.

وبالتالي ترى الباحثة بأن الأهمية النسبية كمفهوم، يضع حداً فاصلاً للملاءمة بوصفها خاصية أساسية يجب للمعلومات أن تتسم بها حتى تكون مفيدة. كما أن هذه الصفة في المعلومة تقتضي ضرورة عرض البنود ذات الأهمية النسبية فقط والتي تؤثر بشكل كبير على قرارات المستثمرين والدائنين وغيرهم، ويتم تحديد الأهمية النسبية لأي بند من بنود الميزانية بمقارنته بإجمالي الأصول أو إجمالي الالتزامات، وبذلك فهي تعتبر بمثابة المرشد والدليل للمحاسبين لتحديد بدقة ما يجب تسجيله وعرضه. وتُجدر الإشارة إلى وجود علاقة بين الأهمية النسبية وخاصية الموثوقية، حيث أن الأخطاء المتعلقة بالقياس والتي تكون غير مهمة فهي عادة لا تؤثر على صدق المعلومات الواردة في التقارير والقوائم المالية.

لقد كان منطقياً أن يعطي المحاسب أهمية خاصة للعمليات الأكثر أهمية، بحيث يتناسب الجهد المبذول في القياس والدقة فيه طردياً مع درجة أهمية العنصر محل القياس. وفي اختبار أجري في الولايات المتحدة على عينة مكونة من 103 شخص من فئة مراقبي الحسابات والخللين الماليين حول الأهمية النسبية، أجاب 37% منهم على أن الأهمية النسبية تتحدد على أساس صلة العنصر بالدخل الجاري بعد الضريبة، فإذا بلغت تلك النسبة 4% اعتبر العنصر مهماً وإذا قلت عن ذلك اعتبر العنصر عادياً⁵. وهذا معناه أن الأهمية النسبية تعني أن الاهتمام بمعالجة وتحليل المعلومات المحاسبية يتوقف على مدى أهميتها النسبية على مستوى قائمة الدخل (جدول حساب النتائج) والميزانية. ففي إطار نظرية المحاسبة يجب معالجة جميع العناصر المتضمنة في القوائم بنفس الطريقة والأسلوب، لكن عملياً غالباً ما يتم إهمال الطريقة الصحيحة للمعالجة عند ارتباطها بمبالغ صغيرة نسبياً.

¹ The conceptual framework for financial reporting, IFRS foundation, MASB, 2011, p :13.

² مشكور سعود حديد، مندر جبار، الأهمية النسبية وعلاقتها بملاءمة المعلومات المحاسبية، مجلة الرافدين، الجامعة للعلوم، بغداد، ع 6، 2001، ص 43.

³ زينو عولا أبوبكر، مرجع سبق ذكره، ص 359.

⁴ The conceptual framework for financial reporting 2010, op.cit, pp : 58 – 59.

⁵ الإطار العام لنظرية المحاسبة ومجالات تطبيقه، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، أغسطس 2018، المجلس العام للبنوك الإسلامية، متوفر على الموقع (kantakji.com).

تعتبر الأهمية النسبية في إطار المحاسبة المالية مسألة نسبية تخضع لتقديرات شخصية للمحاسب، حيث يحاول إعطاء أكبر قدر ممكن من الاهتمام للعناصر الظاهرة في القوائم المالية والمؤثرة على قرارات المستخدم، وتختلف الأهمية النسبية لعنصر أو عناصر معينة من محاسب لآخر، وهذا لأن طبيعة عمل المنشأة وأسلوب الإدارة المنتهج والأنشطة الممارسة كلها عوامل داخلية تؤثر في عرض المحاسب للمعلومة. بينما تتمثل العوامل الخارجية في محيط المنشأة الذي يشمل متغيرات سياسية، اقتصادية، اجتماعية¹. وبالتالي فإن البيئة الداخلية والخارجية جعلت الاختلاف واضحاً بين محاسب وآخر في تحديد الأهمية النسبية لعناصر القوائم المالية.

ثانياً: الموثوقية (Reliability)

بالرجوع للفقرة (BC₃.19) من الإطار المفاهيمي الجديد لسنة 2010، نجد أن مناقشة خاصية التمثيل الصادق في ضوء هذا الإطار تختلف عنها في الأطر المفاهيمية السابقة وهذا من جانبيين²:

- يستخدم الإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية لسنة 2010 مصطلح التمثيل الصادق بدلا من مصطلح الموثوقية.
 - تغليب الجوهر على الشكل، التحفظ، إمكانية التحقق، والتي كانت تمثل جوانب خاصية الموثوقية في ضوء قائمة المفاهيم رقم (02) لسنة 1980 والإطار المفاهيمي لسنة 1989، لم تعتبر من ضمن جوانب خاصية التمثيل الصادق.
- إن قائمة المفاهيم رقم (02) والإطار العام لسنة 1989 استخدمتا مصطلح الموثوقية لوصف ما يسمى الآن بالتمثيل الصادق، لكن لسوء الحظ لم ينقل الإطار المفاهيمي الجديد بوضوح معنى الموثوقية، نظرا لتعدد وتضارب آراء المشاركين. فقد كان هناك جدل كبير وسط المستجوبين الذين ركّز البعض منهم على القابلية للتحقق والخلو من الأخطاء لتبرير استخدام الموثوقية، في حين ركّز البعض الآخر على التمثيل الصادق المقترن بالحياد. لهذا سعى المجلس (IASB) ولفترات مختلفة أن ينقل بوضوح أكثر المعنى المقصود من الموثوقية، وقد كان مصطلح التمثيل الصادق - التمثيل الصادق للظاهرة الاقتصادية في التقارير المالية - نتيجة هذا البحث بعد نقاشات مطوّلة. ويشمل هذا المصطلح الخصائص الرئيسية التي تضمنتها الأطر السابقة كجوانب لخاصية الموثوقية (الحياد، الخلو من الأخطاء والاكتمال).

وحسب خبراء في الميدان، فإن الموثوقية في الإطار المفاهيمي لسنة 1989 كانت خاصية نوعية يعتمد عليها المستخدمون لتمثيل بصدق ما تدّعي تمثيله. أما في الإطار المفاهيمي المطور لسنة 2018 فإن التمثيل الصادق حسب نص الفقرة (BC.2.30) يعني تمثيل الظاهرة الاقتصادية بصدق والتي تدّعي أنها تمثلها. لذلك وكنتيجة لتقارب المصطلحات، أكد المجلس على قراره في استبدال مصطلح الموثوقية بالتمثيل الصادق والاحتفاظ بهذا المصطلح على أنه التسمية لما كان يسمى سابقا بخاصية الموثوقية³. زيادة على ذلك وبخصوص التقارب الممكن بين مصطلح الموثوقية ومصطلح التمثيل الصادق، ينظر المجلس إلى مصطلح الموثوقية من خلال الثقة والدقة في القياس والتي ترتبط بمدى صدق القياس في تمثيل ما يدّعي على أنه يمثل، وهذا من زاويتين⁴:

¹ فراس خضير الزبيدي، أثر المعلومات المحاسبية في قرارات الاستثمار في أسهم الشركات المدرجة في سوق العراق، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق، مج 12، ع 3، 2010، ص 110، متوفر على (www.iasj.net)، تاريخ الاطلاع 2016/08/05.

² The conceptual framework for financial reporting 2010, op.cit, p: 59.

³ The conceptual framework for financial reporting 2018, revised, June 2018, CPA Hongkong, pp: 29-30.

⁴ زيد مروان، إبراهيم السعبري، القيمة العادلة وتأثير استعمالها في جودة التقارير المالية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، جامعة بغداد، مج 8، ع 25، الفصل (04)، 2013، ص 228. متوفر على الموقع (www.iasj.net)، تاريخ الاطلاع 2016.08.20.

➤ **الأولى:** إمكانية الاعتماد على القياس في إنجاز العمل الذي استخدم من أجله.

➤ **الثانية:** قياس ما هو موثوق به إذا كان يمثل وصفا كمياً صحيحاً لموقف أو حدث أو شيء حقيقي يمثل في القياس.

كما ربط (سليمان) بين المصطلحين من خلال التعريف الذي أورده، حيث وضح من خلاله أنه: "حتى تكون المعلومات المحاسبية موثوقة فيجب أن تعبر بصدق عن العمليات المالية والأحداث والظواهر الواجب أن تعبر عنها وتصورها"¹. ويوافق الرأي الباحث (Gomaa) في أن المعلومات المحاسبية تكتسي خاصية الموثوقية عندما تخلو من الأخطاء الهامة والتحيز ويمكن للمستخدمين الاعتماد عليها لتمثيل ما تقصد تمثيله أو ما يتوقع أن تتمثله بأمانة². وهذا ما يوضح مدى التقارب بين المصطلحين من حيث المفهوم وإمكانية إحلال خاصية التمثيل الصادق محل خاصية الموثوقية، ولكن لمقتضيات الدراسة سوف نبقى على مصطلح الموثوقية من حيث التسمية كخاصية رئيسية وكمتمغير أساسي في البحث، واستخدام الخصائص الفرعية الجديدة وفقاً للتصنيف الوارد في الإطار المفاهيمي لسنة 2010.

تجدر الإشارة إلى أن السبب الرئيسي في تغيير المصطلح كان يتعلق بنقص الفهم المشترك والوضوح لمصطلح الموثوقية، وتجنب الالتباس بخصوص معنى هذا المصطلح³، إضافة إلى ذلك فإن التوسع في استخدام قياس القيمة العادلة له الدور الكبير في استبدال مصطلح الموثوقية، حيث أن المشكلة الأساسية في هذا القياس تكمن في عدم فعاليته وكفاءته في تحقيق خاصية الموثوقية، وأن خاصية التمثيل الصادق متوافقة أكثر مع القيمة العادلة أكثر من التكلفة التاريخية. لذا اتجه كل من مجلس (FASB) ومجلس (IASB) نحو اعتماد التمثيل الصادق كخاصية أكثر وضوحاً. زيادة على ذلك فإن التمثيل الصادق يعتبر خاصية نسبية وليست مطلقة نظراً لاستحالة الاستغناء عن عنصر التقدير الشخصي في المحاسبة. وحتى تكون المعلومات ذات ثقة، يجب تعظيم خصائص الحياد والاكتمال والحلو من الأخطاء، وهي سمات مشتركة بين المصطلحين.

أ- مفهوم خاصية التمثيل الصادق (الموثوقية)

تسمى كذلك بخاصية صدق التعبير والذي يعني بشكل عام تمثيل المعلومات المحاسبية للواقع العملي الذي يعكس الأحداث الاقتصادية والمعاملات المالية التي تمارسها المنشأة. ويتعلق بثقة المستخدم بالمعلومات المحاسبية وبأن الأرقام والأوصاف تعكس ما هو موجود فعلاً، ويشمل تصوراً كاملاً لجميع المعلومات اللازمة للمستخدم لفهم ظاهرة معينة⁴. كما تعبر هذه الخاصية أيضاً - حسب ما ورد في الإطار المفاهيمي لسنة 2010 - عن صدق القوائم المالية في التعبير عن الظواهر الاقتصادية، والذي يعد أمراً ضرورياً لجعل المعلومات المحاسبية مفيدة.

وعرّفها الفقرة (14) من الإطار المفاهيمي لسنة 2015 كالآتي: "تمثل التقارير المالية الظواهر الاقتصادية بالكلمات والأرقام، وحتى تكون المعلومة مفيدة، فيجب ألا تمثل الظواهر الملائمة فقط ولكن يجب أيضاً أن تمثل بصدق الظواهر التي تقصد تمثيلها"⁵. فالتمثيل

¹ سليمان مصطفى الدلاهمة، أثر نظم المعلومات المحاسبية في تخفيض تكلفة الخدمة في فنادق (05) نجوم في الأردن، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات الإدارية والاقتصادية، مج2، ع5، 2016، ص08. متوفر على الموقع (<http://journals.qou.edu>)

² Gomaa A, op.cit, p: 292.

³ Conceptual framework for financial reporting (ED/2015/3), op.cit, p: 25. (BC2.24).

⁴ هاني حيد مشجل، مدى استجابة الممارسات المحاسبية للتغيرات في الإطار المفاهيمي المشترك للمحاسبة المالية، مجلة الكوّة للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، العراق، ع25، 2017، ص8.

⁵ Conceptual framework for financial reporting (ED/2015/3), op.cit, p: 29.

الصادق يعني وجود درجة عالية من التطابق بين المعلومات والظواهر المراد التقرير عنها وإعداد المعلومات بحيث تعبر بصدق عن الظواهر والأحداث وصدق تمثيل الجوهر والشكل¹. وذكرت (أمال عوض) في دراستها أن هذه الخاصية تتعلق: "بوجود توافق وتطابق بين المقاييس والظواهر المراد التقرير عنها في الجوهر والمضمون"². كما عرّف (خلف) هذه الخاصية تحت مصطلح الأمانة في التعبير والتي يقصد بها: "وجود التوافق والمطابقات بين الأرقام والأوصاف المحاسبية وبين مصادرها أو الأحداث التي تمثلها هذه الأرقام، وأية معلومات تفتقد لهذه الخاصية لا يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الاستثمارية"³.

مما سبق يتّضح أن خاصية التمثيل الصادق هي خاصية بديلة حلّت محل الخاصية السابقة تحت تسمية الموثوقية، فهي خاصية ضرورية لشريحة الأفراد الذين لا يتوافر لديهم الوقت أو الخبرة اللازمة لتقييم المحتوى الفعلي للمعلومات. يعبر عنها كذلك بأمانة التعبير، صدق العرض، صدق التمثيل وغيرها، ومهما تعددت المسميات يبقى المفهوم واحداً، حيث أن التمثيل الصادق يقصد به أن المعلومات المحاسبية لا بد وأن تعرض بأمانة وصدق ودون تحريف أو تزيف أو أخطاء، وهذا لتعبر بصدق عن الأحداث الاقتصادية والعمليات المنجزة عنها. وحتى يتحقق ذلك، لا بد من عرضها وفقاً لجوهرها وليس شكلها القانوني فقط. وهناك من ينظر إلى هذا المفهوم على أنه ينحصر في مدى تطابق العملية المالية مع أرقام المعلومات المقدمة عنها.

توجد علاقة ظاهرية صريحة بين خاصية التمثيل الصادق والجوهر فوق الشكل، حيث أن العمليات المالية والأحداث الاقتصادية المرتبطة بالمنشأة حتى تمثل بصدق من طرف المعلومات المحاسبية، فلا بد أن تعرض وتتم المحاسبة عنها طبقاً لجوهرها وحقيقتها الاقتصادية وليس طبقاً لشكلها القانوني فقط. وهذا لأن جوهر العمليات المالية التي تقوم بها المنشأة لا يكون متطابقاً في غالب الأوقات مع الظاهرة في شكلها القانوني⁴. وقد تحدث عن ذلك النظام المحاسبي والمالي في المادة 18 من المرسوم التنفيذي 156-08 المتعلق بتطبيق أحكام القانون 11-07 والمتضمن النظام المحاسبي المالي، حيث جاء فيها: "تقيّد العمليات في المحاسبة وتعرض ضمن كشوف مالية طبقاً لطبيعتها ولواقعها المالي والاقتصادي دون التمسك فقط بمظهرها القانوني". وعلى مستوى معايير الإبلاغ المالي فقد حظيت بقبول دولي واسع وهذا لتركيزها على التطورات والعمليات المالية وفقاً لجوهرها وليس شكلها القانوني فقط⁵. ونظراً لأهمية تواجد هذه الخاصية في المعلومة المحاسبية، فحتى ولو تحققت خاصية الملاءمة مع انتفاء خاصية صدق التمثيل تكون المعلومات غير مفيدة ولا تحقق منفعة المستخدم لها.

بالنسبة للمشروع الجزائري فقد عبر عن الموثوقية بمصطلح المصادقية في القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 المتعلق بتحديد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشف المالية وعرضها ومدونة الحسابات، حيث عرّفها بأنها: "جودة المعلومة عندما تكون خالية من الأخطاء أو الحكم المسبق، والتي يمكن أن يوليها المستعملون ثقتهم بتقديم صورة صادقة عما هو مفترض أن تقدّمه، أو ما يمكن أن ينتظر

¹ هوام جمع، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، الملتقى الوطني حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة، جامعة العربي بن مهيدي، يومي 21-22 نوفمبر 2009، ص 03.

² أمال محمد عوض، تحليل العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في إطار المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، مرجع سبق ذكره، ص 156.

³ عبد خلف الجناني وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 415.

⁴ رضا إبراهيم صالح، مرجع سبق ذكره، ص 34.

⁵ فراس إسماعيل مسعود، محمود فوزي شاكر، أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 9 في جودة مخرجات النظام المحاسبي لشركات التأمين الأردنية، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، جامعة الزرقاء، الأردن، مج 17، ع 3، 2017، ص 3.

منها أن تقدّمه بصورة معقولة¹. وبالنظر للتعريف الذي جاء في نص المادة المذكورة نجد أن المشرّع قد ركّز على الخصائص الفرعية للموثوقية والتي تتمثّل في الخلو من الأخطاء وعدم التحيز وصدق التمثيل حتى يثق بها من هم بحاجة إليها.

إن اختلاف الأساليب المحاسبية المعتمدة في إعداد القوائم المالية السنوية ورغبة إدارة المنشأة في إظهار وضعها على نحو يؤدي لاستمرارها وتعزيز ثقة المالكين، أدى إلى التأكيد بصورة أكبر على جانب الموثوقية في المعلومات ومدى قدرتها على الوصف الحقيقي لأعمال المنشأة، ومدى تأثير استعمال أساليب المحاسبية الابداعية على نتائجها المحققة. لذا أصبح لزاما على مدققي هذه القوائم اتخاذ إجراءات تزيد من ثقة أصحاب المصالح بما يتم تقديمه من معلومات ذات موثوقية، يعتمد عليها في تحليل المركز المالي والتنبؤ بنتائج المستقبل².

من جانب آخر، يرافق التمثيل الصادق مراحل الدورة المحاسبية كاملة، فيجب أن يوصف الحدث أو العملية المالية بنفس الدقة في التأثير على الحسابات ذات العلاقة، وعند إثباته في الدفاتر المحاسبية يجب أن يكون مؤيدا بمستندات دالة على ذلك ومتطابقا رقميا ووصفيا مع ما تم قيده في الدفاتر المحاسبية بجانبه المدين والدائن، وصولا إلى الترسيد الصحيح وإجراء كافة التسويات اللازمة حال وجودها، ثم إنتاج المعلومة الصادقة المعبرة والممثلة لواقع ما تم في المنشأة. ولا يقتصر التمثيل الصادق بالتحدّث عن الأرقام، بل يتعدّى ذلك إلى الإفصاح اللازم الذي يجب أن تذكر فيه كافة المعلومات النوعية والكمية المحتملة: كالتزامات الطارئة والأحداث اللاحقة لتاريخ الإبلاغ المالي كما حدثت أو يتوقّع لها أن تحدث³.

على مستوى تقييم هذه الخاصية، فرغم كونها صفة أساسية في المعلومات حتى تكون ذات جودة، إلا أنها تضمّنت بعض الانتقادات التي جعلت من المعلومات الواردة في قوائم الإبلاغ المالي لا تمثّل بصدق واقع الحال في المنشأة، حيث أن التقدير والتخمين حسب رأي (الجعارات) يتنافى مع مضمون الخاصية كتقدير مخصص الديون المشكوك فيها، وتقدير قيم المخزونات بالإضافة لعناصر أخرى في الميزانية. من هذا المنطلق فإن أي قيمة تتضمن جانب الاجتهاد والطرق الحكمية المختلفة التي تستند على الحكم الشخصي لا تعتبر ممثلة بصدق للأحداث والعمليات المالية في المنشأة، لذا فإن خاصية التمثيل الصادق للمعلومات من هذه الناحية لا تعد صفة مطلقة لأنه لا يمكن التخلي عن استخدام التقدير في المحاسبة⁴.

ب- الخصائص الفرعية للتمثيل الصادق

نصت الفقرة (Qc15) من الإطار المفاهيمي للتقارير المالية لسنة 2015 على أنه حتى يكون التمثيل صادقا بشكل تام، فيجب أن يتّصف بثلاث خصائص فرعية هي: أن يكون كاملا، أن يكون محايدا، وخاليا من الأخطاء⁵. وفيما يلي توضيح لمعنى هذه الخصائص وعلاقتها بخاصية التمثيل الصادق للمعلومات.

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 المتعلق بقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشف المالية ومدونة الحسابات وقواعد سيرها، مرجع سبق ذكره، ص 85.

² علي خلف الجبوري، موثوقية المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية لاتخاذ القرارات الاستثمارية، مجلة جامعة ذي قار، العراق، مج 12، ع 3، 2017، ص 85.

³ خالد جمال الجعارات، وضع نموذج مقترح لخصائص المعلومات المالية ذات الجودة العالية، مرجع سبق ذكره، ص 207.

⁴ المرجع السابق، ص 208.

⁵ The conceptual framework for financial reporting (ED/2015/3), 2015, op.cit, p :29.

1- خاصية الاكتمال (Completeness)

تمثل خاصية الاكتمال جانباً مهماً من خاصية التمثيل الصادق، تدعى كذلك تكاملية المعلومات وتعني بشكل دقيق أن تكون المعلومات الواردة في القوائم المالية كاملة غير منقوصة بعدم حذف أو إلغاء أي جزء منها، سواء كان ذلك من خلال القوائم أو عبر الملاحظات التفسيرية. وتكون المعلومة المحاسبية كاملة إذا تمكّن المستخدم من خلالها فهم الظاهرة الموصوفة، وهذا يتطلب توصيفات وتفسيرات على غرار الوصف العددي¹. أي تضمين المعلومات المحاسبية المبلّغ عنها في القوائم المالية بكل معلومة مادية ضرورية للتمثيل الصادق للظاهرة². وبالتالي لما تكون المعلومات متّصفة بهذه الخاصية وبدرجة كافية وتتضمن عدم إغفال أية مفاهيم هامة تتعلق بالأحداث التي يجري قياسها، فهي حتماً ستضمن تمثيل الأحداث الاقتصادية بصدق.

إن خاصية الاكتمال نادراً ما تتحقّق بشكل مطلق لوجود حالة عدم التأكد ولصعوبة عرض كل المعلومات، لأن ذلك سيكون مكلفاً. لكن استهدف مجلس (IASB) تعظيم هذه الخصائص إلى أعلى حد ممكن (Qc12)، والتماس أكبر قدر ممكن من الاكتمال. وبالرجوع لنص الفقرة (Qc13) من الإطار المفاهيمي لسنة 2013، فإن الوصف الكامل لمجموعة من الأصول مثلاً يشمل كحد أدنى: وصفاً لطبيعة الأصول في المجموعة، ووصفاً رقمياً لجميع الأصول في المجموعة، ووصفاً لما يعبر عنه الوصف الرقمي (مثلاً التكلفة الأصلية، التكلفة المعدّلة أو القيمة العادلة)³. لذلك فإن عنصر الاكتمال يتضمّن في جوهره توفير كل المعلومات اللازمة للمستخدم ليفهم الظواهر الموصوفة⁴، وتزويده بالإفصاح الكافي أو الكامل عن كل المعلومات الضرورية وجميع التفسيرات لفهم الظاهرة⁵.

تأسيساً على ما سبق يمكن القول بأن خاصية الاكتمال تقتضي بأن تكون المعلومات الواردة في القوائم والتقارير المالية كاملة بشكل نسبي وبدرجة كافية، ولا تتضمّن أي حذف أو إغفال بالشكل الذي يجعلها غير صادقة ومضللة. إن اكتمال المعلومات يرتبط بخاصية الأهمية النسبية، فلكي تكون المعلومات المحاسبية ذات فائدة مرجوة تجاه مستخدميها لا بد وأن تحتوي على العناصر الأساسية والجوهرية التي يحتاجها متخذ القرار، وذلك طبقاً لأهمية المعلومة ودورها في وضع القرارات. من جانب آخر، حتى تكون هذه المعلومات ذات مصداقية فيجب أن تكون كاملة ضمن حدود الأهمية النسبية. لذلك يجب الاهتمام والأخذ بعين الاعتبار خاصية الأهمية النسبية ومراعاة تداخلها مع اكتمال المعلومات. لكن لا تكفي هذه الخاصية لتحقيق أمانة التعبير وصدق المعلومة، بل يجب توفّر خصائص أخرى ضرورية وهي الحياد والخلو من الأخطاء.

2- خاصية الحياد (Neutrality)

تكون المعلومات محايدة عندما لا تميل لعرض حالة المنشأة بأفضل مما هي عليه أو أسوأ من الظروف الفعلية الموجودة، وهذا حتى لا تؤثر على وضع القرار أو إصدار الحكم بهدف تحديد نتيجة محدّدة مسبقاً⁶. وتفتقد القوائم المالية لخاصية الحياد إذا حدث وأن أثرت

¹ Ruslana Kuzina, conceptual framework for financial reporting: current state, Development and application outlook in UKRAINE, socio-economic research bulletin, issue 3, N: 50, 2013, p :88, available at (oneu.edu-ua), vu le 12.08.2016.

² Lie DP, Qualitative characteristic of accounting information, aug. 2009, available at (accounting-financial-tax.com).

³ The conceptual framework for financial reporting, 2013, p :200.

⁴ علاء عبد الحسين الساعدي، مروة عبد الله، أثر الانخفاض في قيمة الموجودات الثابتة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العراق، 2017، ص11.

⁵ Shyam SK, Qualitative characteristic of financial reporting, working paper, (ACCA) study, 2017, available at (www.linkedin.com), vu le 30.12.2017.

⁶ Gary P, et al, Using financial accounting information, 7th ed, Cengage learning south western, 2011, p :64.

في اتخاذ القرارات وإصدار الأحكام بهدف الحصول على نتيجة محدّدة سلفاً، بواسطة عرض المعلومات أو انتقائها. وتم تعريف صفة الحيادية من طرف مجلس (FASB) في البيان رقم (02) على أنها: "غياب التحيز المقصود من المعلومات في الحصول على نتائج محدّدة بشكل مسبق، أو إحداث نوع من السلوك"¹. فهي بهذه الصورة تعكس البعد عن التحيز لطرف ما على حساب طرف آخر والتحرر من الرأي الشخصي، حتى لا تفضي إلى بيانات مغرضة ونتيجة مسبقة ويمكن الوثوق بها والاعتماد عليها. وهناك من الباحثين في المجال المحاسبي من وصفها بالشكل التالي: "تمثل الحيادية صفة عدم التحيز، حيث أن عدم التحيز يعني أنه يجب تركيز الاهتمام على موضوعية المعلومات المحاسبية عند تطبيق المعايير المحاسبية، حتى تخدم جميع الأطراف المستفيدة منها"². إن هذا التعريف يوضّح مدى الترابط الموجود بين الحياد والقابلية للتحقق في المعلومات المنشورة، وأن العلاقة بينهما هي طردية، حيث لا يمكن أن تتوفر صفة القابلية للتحقق ما لم تتوفر الحيادية. لذا إذا كانت البيانات المثبتة في دفاتر المنشأة تتصف بالحياد والموضوعية وتمت معالجتها بعيداً عن التحيز، فإن هذا سيجعل من المعلومات صادقة في التعبير عن واقع المنشأة.

في ضوء ما تم عرضه، ترى الباحثة بأن خاصية الحياد تقترب بصفة عدم التحيز والاختيار المحايد بين البدائل المحاسبية وعند إعداد وعرض المعلومات، بهدف تجنّب الوصول لنتائج مسبقة، أو بهدف تجنّب التأثير على سلوك مستخدم المعلومات في اتجاه محدّد. كما تقتضي تجنّب انتقاء المعلومات بشكل يؤدي لتفضيل جهة مستفيدة معينة على حساب أخرى. فهي خاصية ملازمة للتمثيل الصادق، وهذا لأن المعلومات ذات الثقة والصدق هي معلومات محايدة نزيهة وبعيدة عن التمييز، خالية من أي تحيز وعرضها لا يجب أن يخدم طرفاً معيناً دون آخر، ويتم توجيهها لفائدة الاحتياجات العامة والمشاركة لمستخدمي المعلومات، وليس للاحتياجات الخاصة لمستخدمين محددين. غير أن الوصف المحايد للمعلومات لا يعني أنها دون غرض أو لا تؤثر في سلوك الأفراد، بل بالعكس، حيث أن المعلومات المحاسبية يتم إعدادها حتى تكون مفيدة في اتخاذ القرارات، وبالتالي فهي تؤثر في سلوك متّخذي القرار لكن ليس في اتجاه التلاعب بالأرقام والتحديد المسبق للنتائج.

إن المعلومات المحاسبية تهم أطرافاً مختلفة بمصالح متعارضة أحياناً، وهذا التعارض يجب ألا يستدعي من المحاسب أو مراجع الحسابات أن ينحاز في إعداد الحسابات وفحصها والمصادقة عليها لصالح جهة محدّدة على حساب باقي الجهات. ففي الواقع نجد أمثلة عديدة عن التحيز، حيث هناك جهات يهتمها رفع الأرباح لجذب المستثمرين الجدد والحصول على القروض، وجهات أخرى يهتمها تخفيض الأرباح وأطرافاً أخرى ترى العكس. لكن في جميع الأحوال يجب التأكيد على أنه لا بد من الالتزام بمعيار الحياد بشكل دائم ومستمر وتجنّب التحيز في إعداد المعلومات المحاسبية حتى يمكن الوثوق بها وبصدق ما تمثله. لذلك حتى تكون المعلومات صادقة ويمكن الوثوق بها يجب تجنّب أنواع التحيز التالية³:

¹ خالد جمال الجعارات، مرجع سبق ذكره، ص 209.

² عبد الرضا شفيق البصري، بيضاء فاضل جاسم، دور الإفصاح الوارد بالقوائم المالية في ترشيد قرارات المستثمرين، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية العراق، السنة 40، 2017، ص 219.

³ بالاعتماد على:

- مداحي عثمان، مرجع سبق ذكره، ص 69.

- رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر، مرجع سبق ذكره، ص 213.

- وليد ناجي احيالي، مرجع سبق ذكره، ص 137.

➤ التحيز في عملية القياس:

يسمى كذلك بتحيز قواعد القياس المحاسبي، ترتبط أسبابه بمجموعة من المفاهيم والمبادئ والفروض والأعراف المحاسبية التي تحكم عملية القياس المحاسبي. وفيه يتم استخدام أسلوب من أساليب القياس كالتكلفة التاريخية أو الاستخدام المفرط لسياسة التحفظ المحاسبي، مما يؤدي لتحيز كبير في المعلومة. فرغم أن البيانات المعدة على أساس منهج التكلفة التاريخية هي خالية من التحيز نظرا لتمتعها بدرجة كبيرة من الموثوقية، إلا أنها قد تكون أقل ارتباطا بطبيعة المعلومات التي تلي احتياجات مستخدمي القوائم المالية. من أبرز صور تحيز القياس الذي تحتويه القوائم المالية والتقارير المعدة في فترات التضخم والانكماش طبقا لمبدأ التكلفة التاريخية دون مراعاة عملية التعديل لآثار التضخم أو الانكماش.

➤ تحيز من طرف القائم بعملية القياس

هذا النوع من التحيز ناتج عن نقص درجة الأمانة للشخص المسؤول عن القياس، عندئذ يكون تحيزا مقصودا. كما قد يكون غير مقصود في ظل نقص المعرفة والدراية والخبرة. فمن المعروف أن المعلومات المحاسبية التي يعدها المحاسب توفر الخدمة لأطراف عديدة ولجهات مختلفة، وبالنظر لهذه الجهات فقد تختلف مصالحها وتتعارض، مما قد يؤدي بالمحاسب لأن يكون متحيزا لإحدى الجهات. ويتجلى التحيز الذي يكون مصدره المحاسب من خلال أن قواعد القياس على درجة كاملة من الحيادية والموضوعية، لكن بالمقابل يوظف المحاسب هذه القواعد بشكل مغلوط أو مبالغ فيه، مما يؤدي في النهاية لظهور تحيز مرتبط به وليس بنظام القياس. وكمثال على ذلك اختلاف مجموعة من المحاسبين في تحديد مخصص الاهتلاك لأصل ثابت وباستخدام نفس الأسلوب (القسط الثابت مثلا)، فهذا التحيز قد يعود لاختلاف تقدير العمر الإنتاجي للأصل مثلا. لذا فإن هذا النوع من التحيز يرجع بالأساس لسوء استخدام المحاسب لقاعدة القياس.

➤ التحيز المشترك:

في هذا النوع من التحيز يشارك كل من المحاسب-الجهة المسؤولة عن القياس- وعملية (نظام) القياس في نشوئه، وذلك من خلال عدم حيادية نظام القياس المحاسبي بدرجة كاملة، إضافة لنقص حيادية المحاسب في عملية القياس. بمعنى أن التحيز الناجم عن النظام المحاسبي القائم على أساس التكلفة التاريخية إذا ما اقترن بالتحيز الناجم عن المحاسب بسبب سوء استخدام النظام أو قاعدة القياس، فحتما ستكون النتائج سلبية على القوائم المالية والمعلومات المتضمنة فيها. لذا يمكن الجزم بأن مصدر التحيز لا يمكن أن يكون واحدا، إنما هو نتيجة حتمية لأسباب عديدة مجتمعة أهمها النظام المحاسبي والقائم بعملية القياس. من بين صوره نجد تحيز القياس المرافق لاستخدام سياسة التحفظ، حيث أن تبني هذه السياسة من طرف المحاسبين بدرجات مختلفة وبمستويات متفاوتة يقود لاختلاف في قيم تحيز القياس الذي يصيب المعلومات المحاسبية.

من جانب آخر هناك من الباحثين من حددوا علاقة الربط بين الحيادية والتمثيل الصادق، حيث أشاروا إلى أن حيادية المعلومات كخاصية مرغوبة تصف عدم التحيز وتتداخل مع أمانة المعلومات، وهذا لأن المعلومات المتحيزة هي معلومات لا يمكن الوثوق بها والاعتماد عليها. ولذا يجب أن تتصف هذه المعلومات بالنزاهة والخلو من التحيز وتضع خاصية الحياد على عاتق المسؤولين عن وضع

معايير المحاسبة وإعداد المعلومات¹. وبهذه الصورة يتأكد لنا من أن الحيادية هي إحدى الخصائص الفرعية الضرورية لخاصية التمثيل الصادق حتى تكون المعلومات صادقة وأمينية.

3- الخلو من الأخطاء (Free from error)

خلو المعلومات من الأخطاء لا يعني الدقة الكاملة في المعلومات، إنما يقصد به أنه لا توجد أخطاء في الأسلوب المستخدم لإنتاج المعلومة ولا توجد أخطاء في وصفها². لقد نصت الفقرة (19) من الإطار المفاهيمي لسنة 2015 على أن تقدير سعر أو قيمة غير قابلة للرصد لا يمكن تحديده ليكون دقيقاً أو غير دقيق. رغم ذلك يمكن أن يكون التعبير عن هذا التقدير صادقا إذا وصف المبلغ بوضوح وبدقة على أنه تقديري، وإذا تم توضيح طبيعة عملية التقدير وحدودها ولم تحدث أخطاء في اختيار الأسلوب المناسب وتطبيقه لتطوير التقدير³. فالمعلومات تكون صادقة إذا كانت خالية من الأخطاء ويثق فيها المستخدم⁴.

وبعني الخلو من الأخطاء أيضا عدم وجود أخطاء أو سهو في وصف الظواهر الاقتصادية بشكل نسبي، وأن الأسلوب المستخدم لإنتاج المعلومات قد تم اختياره وتطبيقه دون أخطاء، وأن تقاس المعلومات وتوصف بأقصى دقة ممكنة باستخدام الإجراءات التي تعكس أفضل المدخلات المتاحة. وللتوضيح أكثر قدّم (الجعارات) تفسيراً لهذه الخاصية ضمن مصطلح الدقة (Accuracy) والذي يعني: "أن المعلومات تكون خالية من الخطأ والتحريف والتزوير والتشويه والغش، وموصوفة كما هي دون تضخيم وواقعية بعيدة عن الخيالية"⁵. وفي سياق متصل وصف (الصرن) دقة المعلومات بـ: "درجة خلو المعلومات من الأخطاء سواء كانت لغوية أو رقمية، وتكون واضحة ومفهومة وتعكس المعاني الأساسية للبيانات التي تعتمد عليها، فالمعلومات الدقيقة يجب أن تنقل صورة دقيقة للمستخدم لها"⁶.

ترى الباحثة بأن خلو المعلومات من الأخطاء هي خاصية أساسية يجب توفرها في المعلومة تحقياً لخاصية التمثيل الصادق، وهذا لأنها تقتزن بعنصر الدقة والذي يعني مدى مطابقة المعلومات للواقع المراد التعبير عنه وتمثيله تمثيلاً صحيحاً دون أخطاء. فالمعلومات الدقيقة يفترض أن تنقل صورة صادقة عن الظاهرة المراد تمثيلها، لذا يجب أن تكون واضحة ومفهومة لا تتضمن أية أخطاء في وصفها. وبالرجوع للمرسوم التنفيذي رقم 08-156 المتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11، فقد نصت المادة (08) منه على ما يلي: "يجب أن تتوفر المعلومة الواردة في الكشف المالية على الخصائص النوعية للملاءمة والدقة وقابلية المقارنة والوضوح"⁷، وهو ما يبين أن المشرع الجزائري قد ركز على جانب الدقة في المعلومة لأهمية توفرها كأساس للثقة وصدق التعبير.

لكن تجدر الإشارة إلى أن تحقيق هذه الخاصية لا يعني أن الدقة مطلوبة في جميع النواحي وبشكل تام وعدم ظهور أخطاء بشكل مطلق، خاصة عند عمل التقديرات التي توضع على أساس واقعي وليس بشكل عشوائي⁸، كما أن العديد من الأرقام المفصّل عنها

¹ مداحي عثمان، مرجع سبق ذكره، ص 69.

² Ruzlana Kuzina, op.cit, p: 88.

³ The conceptual framework for financial reporting, 2015, op.cit, p: 30.

⁴ سعد بوروي، الأسس والمبادئ المحاسبية في النظام المحاسبي المالي الجزائري مع الإشارة إلى حالات التقارب مع الإطار الفكري (IFRS/IAS)، الملتقى الدولي الأول حول (SCF) في ظل المعايير الدولية، المركز الجامعي الوادي، يومي 17-18 جانفي 2010، ص 10.

⁵ خالد جمال الجعارات، وضع نموذج مقترح لخصائص المعلومة المالية ذات الجودة العالية، مرجع سبق ذكره، ص 215.

⁶ رعد الصرن، عوامل قياس الجودة في نظم المعلومات المطبقة في شركة الاتصالات، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مج 29، ع 1، 2013، ص 128.

⁷ المادة (08) من المرسوم التنفيذي، رقم 08-156 المتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11، مرجع سبق ذكره، ص 12.

⁸ Shyam SK, op.cit,

يتم تقديرها على أساس توقعات للنتائج المستقبلية كتقدير مبالغ المؤونات والاحتياطات وغيرها. لذا لا يمكن تحبب مشكلة السهو أو حدوث بعض الأخطاء في وصف الظواهر والأحداث، وتبقى مسألة تحقيق خاصية الدقة أمراً نسبياً وليس مطلقاً تسعى الجهات المسؤولة عن إعداد القوائم والتقارير المالية لتحقيقه ضمن المستويات المعقولة وتعظيمه متى كان ذلك ممكناً.

ثالثاً: العلاقة بين الخصائص النوعية الرئيسية

يجب أن تتصف المعلومات المحاسبية بخصائص الملاءمة والتمثيل الصادق حتى تكون مفيدة، حيث لا يساعد التمثيل الصادق عن ظاهرة غير ملاءمة ولا التمثيل غير الصادق عن ظاهرة ملائمة المستخدمين لوضع قرارات جيدة. وتكون عملية تطبيق الخصائص النوعية الأساسية أكثر كفاءة وأكثر فعالية عندما تكون على النحو التالي¹: (مع مراعاة آثار الخصائص المعززة وقيد التكلفة، والتي لم يتم أخذها بعين الاعتبار)

- تحديد ظاهرة اقتصادية ممكن أن تكون مفيدة لمستخدمي المعلومات الواردة بالتقارير.
- تحديد نوع المعلومات عن تلك الظاهرة والتي ستكون أكثر ملاءمة إذا كانت متاحة، ويمكن التعبير عنها بصدق.
- تحديد ما إذا كانت المعلومات متاحة ويمكن التعبير عنها بصدق.

إن توافر خاصية الملاءمة والموثوقية معا وبدرجة عالية من التأكد يعد أمراً مرغوباً للغاية، وهو الوضع الأمثل لتصبح المعلومات المحاسبية أكثر نفعاً وفائدة في بناء القرارات وبالإمكان الاعتماد عليها، لكن في الواقع العملي نادراً ما تتوافر هذه الحالة في شكلها المثالي. لقد أجمعت دراسات مختلفة على أنه لا يمكن الاستغناء عن الخاصيتين لذا يقتضي الأمر الموازنة بينهما؛ حيث في بعض المواقف تكون الملاءمة أهم من الموثوقية، والعكس في مواقف أخرى. رغم ذلك أشارت بعض الأبحاث إلى ضرورة إعطاء الأولوية للملاءمة على حساب الخصائص الأخرى للمعلومة². في هذا الشأن أوضح (حلوه) أنه لكي تكون المعلومات المحاسبية مفيدة، يجب أن يتوافر القدر المعقول من خاصية الملاءمة والموثوقية في نفس الوقت، ونظراً لوجود بعض التعارض بينهما في غالب الأحيان، يكون من الضروري للوصول إلى قدر أكبر من الملاءمة أن نضحي بقدر من الموثوقية، حيث يصعب تحقيقهما معا بنفس الدرجة³.

تكون العلاقة بين الملاءمة والموثوقية في أحسن صورها عند الاعتراف بالإيراد عند نقطة البيع، وهي النقطة التي يحدث فيها انتقال الملكية من البائع إلى المشتري، وفيها تتم عملية المبادلة ويعترف بالإيراد، وعندها تتحقق الخواص الرئيسية للمعلومة. وبالتالي قبل نقطة البيع لا نستطيع معرفة الإيراد وتأكيده ولا نستطيع إخفاء المعلومة عن متخذ القرار، لذلك نضحي بالموثوقية لحساب الملاءمة. بينما في أعمال المقاولات واستخراج المعادن يجري الاعتراف بالإيراد بنسبة ما تم إنجازه مثل ما وضّحنا سابقاً، وقد تكون هذه النسبة غير دقيقة وتخضع لأخطاء التقدير. ويتم اكتشاف ذلك بعد إتمام عملية البيع ليتم بعدها إجراء قيود التسوية لتصحيح الأخطاء الناتجة عن التقدير، وهو ما يزيد من درجة الموثوقية على حساب الملاءمة⁴. إن معلومات التكلفة التاريخية هي على درجة كافية من الثقة وتخلو من أي تحيز مقصود، لكن تتميز بخليل غير متجانس من مكونات خاصية الموثوقية، فهي غالباً ما تكون أقل تمثيلاً للواقع

¹ The conceptual framework for financial reporting, 2015, op.cit, p: 30.

² جميل حسن النجار، أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على موثوقية وملاءمة معلومات القوائم المالية الصادرة عن شركات المساهمة الفلسطينية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، مج 09، ع 3، 2013، ص 472. متوفر على (<https://journals.ju.edu.jo>)، تاريخ الاطلاع 2016.08.15.

³ رضوان حلوة حنان، مدخل النظرية المحاسبية: الإطار الفكري والتطبيقات العملية، ط2، دار وائل للنشر، عمان، 2009، ص 79.

⁴ حيدر محمد عطا، مرجع سبق ذكره، ص 59-60.

ولا تعكس حقيقية الظواهر المعبر عنها¹. لكن يمكن أن تزيد الموثوقية على حساب خاصية الملاءمة عند استخدام طريقة القياس المحاسبي وفقاً لمنهج التكلفة التاريخية. لذلك، ولتجاوز التعارض بين ملاءمة المعلومات وموثوقيتها، فإن الأمر يتطلب ضرورة الموازنة بينهما لتحقيق أهداف القوائم المالية².

تري الباحثة بأن المعلومات المحاسبية حتى توفر خدمة لمستخدميها، فلا بد وأن تتوفر على قدر من الموثوقية وقدر من الملاءمة وبالمستوى المقبول نظراً لأنه لا يمكن الاستغناء عن كلتا الخاصيتين، مما يتطلب ضرورة السعي للموازنة بينهما. ففي المواقف التي تكون فيها الملاءمة أهم، يتم تغليب هذه الخاصية على حساب الموثوقية، والعكس في مواقف أخرى. هذا ما يدل بطبيعة الحال على أنه ليس من الممكن التضحية بأي من الصفتين كلياً لضمان انتاج معلومات يمكن الاعتماد عليها في وضع القرارات.

2- الخصائص النوعية المعززة

لقد ناقش كل من مجلس (IASB) ومجلس (FASB) مسألة ضرورة تواجد خصائص أخرى إلى جانب الخصائص الرئيسية المذكورة آنفاً، حيث أطلق عليها تسمية الخصائص المعززة واعتبرها بمثابة خصائص مكملّة للخصائص الرئيسية للمعلومة المحاسبية، ومن خلالها يمكن التمييز بين المعلومات الأكثر إفادة من المعلومات الأقل إفادة. هذه الصفات المعززة يجب توافرها في المعلومة لكن ليس بنفس درجة أهمية المعلومات الجوهرية (الملاءمة، الموثوقية)، حيث نصت الفقرة (19) من الإطار المفاهيمي لسنة 2018 على أن القابلية للمقارنة، القابلية للتحقق، التوقيت المناسب، والقابلية للفهم هي خصائص نوعية تعزز من فائدة المعلومة الملائمة والمعبر عنها بصدق لكن لا تجعل المعلومات غير المفيدة مجدية ونافعة لاتخاذ القرار³. إن الخصائص النوعية المعززة هي خصائص ثانوية، تسمى كذلك بالخصائص الداعمة التي يتيح توفرها فائدة أكبر للمعلومات، كما أن وجودها يعزز من فائدة الخصائص الأساسية: الملاءمة والتمثيل الصادق. زيادة على ذلك هناك من يعتبر أن هذه الخصائص هي إضافية للخصائص الأساسية وقد تم وضعها لتحديد نوعية المعلومات المحاسبية، وتوفير قدر من الدعم لمتخذ القرار حتى يتمكن من صياغة مختلف قراراته بطريقة صحيحة وسليمة. لقد صدر البيان رقم (02) الصادر عن مجلس (FASB) سنة 1980 بغرض اختيار الخصائص النوعية التي تجعل المعلومات أكثر فائدة للمستخدم، ولما كانت بدائل القياس متعددة ومختلفة⁴ جاء البيان ليتمكن من الاختيار بين هذه البدائل الممكنة لحتوى القوائم المالية، حيث حدد⁴:

- خصائص رئيسية تتمثل في المنفعة للمعلومات المحاسبية.
- خصائص أساسية تتمثل في الملاءمة والموثوقية.
- خصائص ثانوية تتمثل في القابلية للمقارنة والاتساق.

¹ رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر، مرجع سبق ذكره، ص 215.

² كريمة علي جوهر، العلاقة بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وقواعد الحوكمة لمجلس الإدارة (دراسة تحليلية لوجهات نظر المحاسبين والمدققين)، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، العراق، السنة 34، ع 90، 2011، ص 115.

³ Conceptual framework for financial reporting 2018, available at (www.iasplus.com), vu le 10.04.2018.

* تتمثل بدائل القياس المحاسبي في: التكلفة التاريخية، القيمة الصافية القابلة للتحقق، الطرق المختلفة للإهلاك، القيمة الجارية وغيرها.

⁴ عوض الله جعفر الحسين، أهمية وجودة الإفصاح عن المعلومات المحاسبية، مجلة العلوم والثقافة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، مج 12، ع 2، 2012، ص 118.

واستنادا للإطار المفاهيمي لسنة 2010 وبعده الإطار المفاهيمي لسنة 2013، 2015، وحديثا الإطار المفاهيمي لسنة 2018 تم إجراء تغييرات على الترتيب الهرمي لهذه الخصائص وأصبحت الخصائص الثانوية تسمى خصائص معززة، حيث تتمثل في: القابلية للمقارنة، القابلية للتحقق، التوقيت المناسب، القابلية للفهم. وفيما يلي عرض مختصر لهذه الخصائص:

أولاً: القابلية للمقارنة (Comparability)

كانت خاصية القابلية للمقارنة مفهوما هاما في كل من الإطار المفاهيمي لسنة 1989 وقائمة المفاهيم رقم (02)، لكن اختلفت هذه الأطر من حيث نظرتها لأهمية المفهوم، حيث أن الإطار المفاهيمي لسنة 1989 اعتبر أن القابلية للمقارنة لا تقل أهمية عن الملاءمة والموثوقية. أما قائمة المفاهيم رقم (02) فقد وصفت القابلية للمقارنة كنوع من العلاقة بين اثنين أو أكثر من أجزاء المعلومات التي على الرغم من أهميتها، فهي ثانوية بالنسبة لخاصية الملاءمة والموثوقية. وتعتبر المعلومات الملائمة وذات التمثيل الصادق أكثر فائدة إذا كان من الممكن مقارنتها بسهولة مع معلومات مماثلة مبلّغ عنها من طرف منشآت أخرى، ومن طرف المنشأة نفسها في دورات أخرى، مع الإشارة إلى أن واحدة من أهم الأسباب التي جعلت معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) مطلوبة هي زيادة قابلية المقارنة للمعلومات المبلّغ عنها¹.

تعني القابلية للمقارنة: "تمكين المستخدمين من تحديد وفهم أوجه التشابه والاختلاف بين بنود القوائم المالية"²، كما يعبر عنها بإمكانية مقارنة القوائم المالية لفترة مالية معينة مع القوائم المالية لفترة أو فترات أخرى سابقة لنفس المنشأة، حيث يستفيد المستخدمون من إجراء المقارنة لأغراض بناء القرارات المتعلقة بالتمويل والاستثمار، ومتابعة التطور في أداء المنشأة ومركزها المالي لإجراء المقارنة مع المنشآت الأخرى³. وتقتضي عملية المقارنة الثبات في استخدام السياسات المحاسبية من فترة لأخرى دون تغييرها، وكذلك الثبات والاتساق في أسلوب عرض القوائم المالية من فترة لأخرى، حيث لا يسمح للمنشأة بتغيير سياساتها المحاسبية إلا في ظروف معينة تحقق من خلالها خاصية الملاءمة والموثوقية، أو كمتطلب تشريعي محلي، أو استجابة لمعيار دولي (المعيار IAS8). والغاية من ذلك هو تمكين مستخدمي المعلومات المحاسبية من إجراء المقارنات المهمة والمناسبة.

إن أهم ما تتضمنه خاصية المقارنة هو إعلام مستخدمي المعلومات عن سياسات المحاسبة المستخدمة في إعداد القوائم المالية وعن أي تغيير فيها، كما أن الالتزام بمعايير الإبلاغ المالي الدولية بما في ذلك الإفصاح عن السياسات المحاسبية يساعد على تحقيق القابلية للمقارنة⁴. لذلك يتضح جليا أن هناك تداخل بين الثبات والقابلية للمقارنة ويوجد بينهما نوع من التكامل، لكن رغم أنهما مرتبطان فإن القابلية للمقارنة تشمل الهدف، بينما يساعد الثبات في بلوغ هذا الهدف⁵. ويضيف (الجعارات) أن صفة الثبات أو الاتساق هي خاصية توجه في الغالب لداخل المنشأة وتعلق بمدى استمرار المحاسبين في تطبيق نفس الأسس والقواعد المحاسبية من دورة

¹ The conceptual framework for financial reporting, 2010, op.cit, p: 62.

² علام عبد الحسين الساعدي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 11.

³ جمعية حميدات، حسام خداهش، المحاسبة، الجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، الأردن، 2013، ص11. متوفر على الموقع (www.ascasociety.org)، تاريخ الاطلاع 2016.08.16.

⁴ معتز أمين السعيد، وآخرون، أثر تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية على جودة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للشركات الاستثمارية المدرجة في سوق عمان المالي، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، مج50، ع1، يناير 2013، ص05. متوفر على الموقع (www.researchgate.net)، تاريخ الاطلاع 2016.08.07.

⁵ Conceptual framework for financial reporting, 2013, op.cit, p: 202.

محاسبية لأخرى. أما قابلية المعلومات للمقارنة فهي موجّهة على الأرجح للأطراف الخارجية للوقوف على مدى تطبيق الاتساق في المنشأة¹.

لقد وضّح الإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية لسنة 2010 جوهر العلاقة بين هذه الخاصية والخصائص الأساسية، فحتى لو كانت المعلومات غير قابلة للمقارنة بسهولة، فإن المعلومات الملائمة وذات التمثيل الصادق لا تزال مفيدة. من جهة أخرى، فإن المعلومات القابلة للمقارنة ليست مفيدة إذا لم تكن ملائمة ويمكن أن تضلّل من سيستخدمها إذا لم تتمثل بصدق الظواهر والأحداث في الواقع، ولذلك اعتبرت القابلية للمقارنة كخاصية نوعية معزّزة بدلا من اعتبارها كخاصية أساسية².

ثانيا: القابلية للتحقق (Verifiability)

لم يتضمّن الإطار المفاهيمي الصادر عن مجلس (IASB) لسنة 1989 خاصية القابلية للتحقق بشكل واضح وكجانب من جوانب الموثوقية، على عكس قائمة المفاهيم رقم (2) الصادرة عن المجلس الأمريكي. وخلافا لذلك فقد جاءت كخاصية معزّزة للخصائص الأساسية ضمن الإطار المفاهيمي المشترك. هذا الأخير تضمّن إمكانية استخدام المعلومات التي يمكن التحقق منها بثقة، فعدم التحقق لا يجعل المعلومات بالضرورة عديمة الفائدة وغير مجدية ولكن يجب على المستخدمين أن يكونوا أكثر حذرا. لذا تبقى كخاصية مرغوبة للغاية ولكن ليست مطلوبة بالضرورة³.

بشكل عام يقصد بالقابلية للتحقق وجود درجة عالية من الاتفاق بين المحاسبين عند قياس حدث معين، حيث يتم الوصول إلى النتائج نفسها عبر استخدام الطرق والأساليب نفسها التي استخدمت في قياس تلك الأحداث. وتعني: "درجة الاتفاق بين الأفراد المستقلين والمطلّعين الذين يقومون بعملية القياس باستخدام نفس أساليب القياس. أي مدى وجود درجة عالية من الإجماع بين المحاسبين المستقلين عند استخدامهم نفس طرق القياس، والخروج بنتائج متشابهة للأحداث الاقتصادية، بحيث تتحقق خاصية التمثيل الصادق كذلك"⁴، وترى (أمال عوض) أن قابلية المعلومات للتحقق هي خاصية معزّزة تتمثل في: "إمكانية التحقق من أن المعلومات تتمثل بصدق الظاهرة الاقتصادية التي يقصد تمثيلها"⁵.

بناء على التوضيحات المقدمة ترى الباحثة بأن قابلية المعلومات للتحقق تعني التثبت من سلامة وموضوعية المعلومات المحاسبية، حيث أنه لو تم إعادة القياس المحاسبي للحدث موضوع الدراسة من طرف عدة محاسبين مستقلين، فإنهم سيتوصلون للنتائج نفسها وبصورة مستقلة. ولذلك فهي خاصية هامة لتجنّب عملية الانحياز والتأثير الشخصي في عملية القياس المحاسبي. وتنبع أهميتها كصفة معزّزة من أنها تمكّن المستخدمين من التأكد بأن المعلومات المفصّل عنها تعبر بأمانة ودون تحيز أو خطأ عن الظاهرة الموصوفة. وقد تكون قابلية التحقق بشكل مباشر والتي يقصد بها التحقق من قيمة أو بند معين بالملاحظة المباشرة كجرد النقدية، أو بشكل غير

¹ خالد جمال الجعارات، وضع نموذج مقترح لخصائص المعلومات المالية ذات الجودة العالية، مرجع سبق ذكره، ص 213.

² Conceptual framework for financial reporting, 2010, op.cit, p: 62.

³ Conceptual framework for financial reporting, 2010, op.cit, pp: 62-63.

⁴ جمعة حميدات، حسام خداهش، مرجع سبق ذكره، ص 11.

⁵ أمال محمد عوض، تحليل العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في إطار المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، مرجع سبق ذكره، ص 156.

مباشر من خلال التثبت والتأكد من مدخلات نماذج القياس المحاسبي وإعادة احتساب المخرجات باستخدام نفس الأساليب والطرق¹.

ثالثاً: التوقيت المناسب (Timeliness)

تسمى هذه الخاصية كذلك بالوقتيّة، التزامن، الموقوتية، وقد لازمت باستمرار الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية واعتبرت كخاصية راسخة ضمن الإطار المفاهيمي لإعداد التقارير. إلا أن تصنيفها كان يختلف في كل مرة رغم ثبات مضمونها، حيث ناقش مجلس المعايير الأمريكي (FASB) في الإطار المفاهيمي لسنة 1980 خاصية التوقيت المناسب كخاصية فرعية للملاءمة، عكس مجلس المعايير الدولي (IASB) الذي صنّفها في إطاره المفاهيمي لسنة 1989 كقيد أساسي على إنتاج المعلومات وإيصالها. أما الإطار المفاهيمي لسنة 2010 فقد اعتبرها كخاصية معززة للخصائص الرئيسية تحسّن وتعزّز من فائدة المعلومات المحاسبية ذات الملاءمة والتمثيل الصادق.

والتوقيت المناسب ببساطة كما جاء في الفقرة (2.33) من الإطار المفاهيمي لسنة 2018 يعني مدى توفّر المعلومات المحاسبية لمتّخذي القرار في الوقت المناسب، وقبل أن تفقد قدرتها على التأثير في قراراتهم. كما عرّفها (الساعدي) كالتالي: "تكون المعلومات متاحة لصنع القرارات في الوقت الذي تكون لها القدرة على التأثير في تلك القرارات"². وهذا يوضّح أهمية عنصر الزمن في توفير المعلومات، حيث كما هو معروف تفقد المعلومات قيمتها ومنفعتّها بسرعة إذا لم تكن متاحة عند الحاجة إليها، أو تم التراخي في تقديمها لفترة طويلة وبعد وقوع الأحداث المتعلقة بها، خاصة في ميدان التجارة وعالم المال. ويتضمّن التوقيت المناسب للمعلومات المنشورة عنصرتين أساسيتين هما³:

➤ **الأول:** يتعلق بالفترة الزمنية التي تعد عنها وتغطيها التقارير المالية وتسمى بفترة الإعداد.

➤ **الثاني:** يتعلق بالفترة الزمنية التي تنقضي من نهاية فترة إعداد التقارير المالية حتى نشر هذه التقارير واستخدامها، يطلق عليها بفترة التأخير.

فكلما تم توصيل المعلومات بشكل سريع كلما تحسّنت خاصية التوقيت الملائم، أي كلما قلت فترة الإعداد وفترة تأخير نشر التقارير والقوائم المالية. وكقاعدة عامة، تتزايد منفعة القوائم والتقارير المالية كلما تم الإعلان عنها في وقت قصير وسريع والعكس إذا تم تأخير نشرها. ونظراً لأن القوائم المالية تعتبر أساس وضع القرارات، فقد أكّدت الفصائح المحاسبية والأزمات المالية الدولية على ضرورة أن تتمتع القوائم المالية بالدقة والشمولية والعدالة، إلى جانب تقديمها في الوقت المناسب. وهذا لا يتحقق إلا إذا تم إعدادها على أساس معايير محاسبية تحظى بالقبول العام في جميع أنحاء العالم⁴. وقد أثبتت العديد من الأبحاث أن خاصية التوقيت المناسب لا تعد مجرد

¹ جمعة حميدات، حسام خدّاش، مرجع سبق ذكره، ص 11.

² علاء عبد الحسين الساعدي، مرجع سبق ذكره، ص 11.

³ عادل عبد الفتاح الميهي، مرجع سبق ذكره، ص 17.

⁴ Yalkin Y et al, International financial reporting standards (IFRS) and the development of financial reporting standards in Turkey, Research in Accounting regulatory, Vol. 20, 2008, p:17.

تعبير وصفي يتعلّق بالوصول لحجم معين من المعلومات في الزمن الملائم لوضع القرارات، إنما تساعد أيضا في القياس الكمي للخسارة الممكنة نتيجة تأخير إيصال المعلومات المحاسبية لمستخدميها وعدم مراعاة الوقت¹.

وفي ضوء الإطار المفاهيمي لسنة 2010 وحسب نص الفقرة (BC3.39) تعد خاصية التوقيت المناسب جد مرغوبة لكن ليس بنفس القدر كخاصية الملاءمة والتمثيل الصادق، فتوفير المعلومات في الزمن المناسب يعد مفيدا فقط إذا كانت هذه المعلومات ملائمة وممثلة بصدق. بالمقابل يمكن للمعلومات الملائمة والمعبر عنها بصدق أن تبقى مفيدة (خاصة لأغراض التأكيد)، حتى ولو لم يتم الإبلاغ عنها في الوقت المناسب وبالطريقة التي يجب أن توصف بها². وهذا نظرا لأن وقيّة المعلومات المحاسبية لم تعد خاصية فرعية لتحقيق الملاءمة كما كان معمولا به سابقا في إطار النموذج الأمريكي، بل أصبحت خاصية معزّزة تساعد على دعم فائدة المعلومات الملائمة والموثوق فيها وتؤكد سلامة القرار المتخذ، وكذا للاستفادة منها في وضع القرارات المتعلقة بمعالجة الخلل وأوجه القصور في الوقت المناسب ودون تأخير، بأقل جهد وأدنى مستوى من التكاليف والخسائر.

وبما أن عملية اتخاذ القرارات وصياغتها عادة ما تتحدّد بمجال زمني معين، فإن هذا المجال المناسب يختلف باختلاف طبيعة القرارات، حيث هناك قرارات تتطلب سرعة أكثر من غيرها في توفير معلومات ملائمة. وقد أشارت (منى حيدر) وآخرون إلى أن التوقيت المناسب يتأثر بالتكلفة والمنفعة، حيث تزيد التكلفة للمصدر وتزيد المنفعة للمتلقّي كلما أصدرت المعلومات بسرعة شرط عدم تأثر جوهرها بهذه السرعة وإلا ستصبح ضارة. والعكس نجد أن منفعة المتلقّي قد تنخفض وتنخفض معها تكلفة الجهة المصدرة إذا ما تأخر إصدار المعلومات³. لذا في جميع الأحوال يجب توفير المعلومات للمستفيدين عند الحاجة إليها باعتبارها أساس بناء القرارات.

رابعا: القابلية للفهم (Understandability)

تعني القابلية للفهم: "قابلية المعلومات للفهم من قبل المستخدمين شرط توفير مستوى معقول من المعرفة لديهم"⁴، أي هي بتعبير أدق: "تصنيف، تمييز، عرض المعلومات بشكل واضح وموجز يجعلها مفهومة"⁵. وحسب نص الفقرة (QC30) من الإطار المفاهيمي لسنة 2010 فإن القابلية للفهم تعني تصنيف وتوصيف وتقديم المعلومات بوضوح وباختصار، بالشكل الذي يجعلها مفهومة. تعتبر هذه الخاصية من الخصائص المعزّزة للثقة في المعلومات وملاءمتها، بعدما كانت خاصية أساسية تتعلق بمستخدمي المعلومات في ظل قائمة المفاهيم رقم (02) لمجلس (FASB). وعلى قدر أهميتها هناك من يعتبرها حلقة وصل بين خصائص المعلومات وخصائص مستخدمي المعلومات المحاسبية. ولذلك فإن هذه الخاصية لا تعتمد على الخصائص المتعلقة بالمعلومات فقط، إنما تأخذ بعين الاعتبار خصائص مستخدم المعلومة مثل درجة ومستوى التعليم، مستوى الإدراك، حجم المعلومات التي يحوزون عليها.... أي أن القابلية للفهم توحى بأن المعلومات المختارة لا يجب أن تكون فقط مفهومة بوضوح، وإنما يمكن أن يتم فهمها أيضا من طرف المستخدمين. وفي سياق متصل وصف (حميدات) قابلية المعلومات للفهم بـ: "أن يتم تصنيف وعرض المعلومات بشكل واضح ودقيق، ويفترض أن يكون لدى المستخدم مستوى معقول من المعرفة في مجال المحاسبة وفي أعمال المنشأة ونشاطاتها الاقتصادية، ولديه الرغبة في بذل

¹ عادل عبد الفتاح المهي، مرجع سبق ذكره، ص 18.

² The conceptual framework for financial reporting, 2010, op.cit, p: 63.

³ منى حيدر عبد الجبار وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 08.

⁴ أمال محمد عوض، تحليل العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في إطار المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، مرجع سبق ذكره، ص 156.

⁵ معتز أمين السعيد وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 05.

الجهد الكافي لدراساتها. كما يجب أن تكون المعلومات المعروضة بعيدة عن الصعوبة والتعقيد، لكن هذا لا يعني عدم عرض المعلومات المتعلقة بالعمليات المعقدة كما في العمليات المالية (المشتقات المالية)، إنما يجب عرضها بشكل واضح ومفهوم¹. وتتأثر خاصية قابلية الفهم بجانبين أساسيين هما: مهارة وخبرة من يقوم بإعداد هذه المعلومات، ومهارة وخبرة مستخدميها.

في ضوء التعاريف السابقة يمكن القول بأن خاصية قابلية المعلومات للفهم والاستفادة تعتمد أساساً على مؤشرات هامة هي²:

- ✓ درجة الوضوح والبساطة والافصاح في عرض المعلومات المحاسبية.
- ✓ مستوى الوعي والادراك والفهم لدى مستخدمي تلك المعلومات.
- ✓ مدى تنظيم المعلومات وطريقة تصنيفها وسهولة التعبير عنها في التقارير السنوية.
- ✓ أهمية وجود أشكال وجداول ومخططات لتحسين الفهم وتوضيح العلاقات.
- ✓ وضع مسرد للمصطلحات التقنية المعمول بها لزيادة قابلية فهم المعلومة.

وحتى تكون المعلومات المحاسبية المتاحة ذات منفعة فلا بد من توافر التجانس بين جميع هذه المؤشرات، وهذا لتحقيق الاستفادة بشكل أفضل والتأثير على متخذ القرار.

من جانب آخر فإن الإطار المفاهيمي يعتبر المرشد والدليل لوضع المعايير المحاسبية، وعلى هذا الأساس فإن تحقيق خاصية القابلية للفهم للمعلومة المحاسبية يعتبر مطلباً أساسياً لواضعي المعايير، حتى يتأكدوا من أن المعايير الموضوعية والمعايير المطوّرة لمعالجة المواضيع الحساسة تنتج إبلاغاً مالياً وإفصاحاً مالياً مفهوماً³. ولقد ورد في الإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية لسنة 2013 أن تصنيف، عرض، توصيف المعلومات المحاسبية بشكل واضح وموجز يجعلها قابلة للفهم، لكن هناك بعض الظواهر معقدة بشكل متأصل ولا يمكن جعلها قابلة للفهم، لذلك يحتاج المستخدمون المطلعون والجادون إلى مساعدة المستشارين لفهم المعلومات بخصوص هذه الظواهر المعقدة⁴. كما أشار الإطار المفاهيمي لسنة 2018 في فقراته (Qc30 – Qc32) أن بعض الظواهر معقدة بطبيعتها وليس من السهل فهمها، فاستبعاد مثل هذه المعلومات يمكن أن يجعل من القوائم المالية غير كاملة ومضللة، آخذين في الاعتبار أن القوائم المالية يتم إعدادها للمستخدمين الذين لديهم معرفة معقولة عن الأعمال والأنشطة الاقتصادية، والذين يخلّون ويراجعون المعلومات بحذر⁵.

مما تقدم، يتّضح مدى تأثير هاته الخاصية على فائدة المعلومات التي يحوزها المستخدم، فعدم فهمه لما يمتلكه من بيانات ومعلومات، وعدم قدرته على تفسيرها وتحليلها، يجعل من الصعوبة وضع القرارات المختلفة وإن تم وضعها فحتماً ستكون قرارات غير سليمة. لذا ولتفادي هذا الوضع، هناك مجموعة من الإجراءات التي تسهّل فهم المعلومات المتاحة للمستخدم واستيعابها، وتعلّق بتصنيف البيانات في مجموعات ذات مغزى لمستخدميها وليس للمحاسبين فقط. إلى جانب الاستعانة بعناوين واضحة المغزى وسهلة الفهم،

¹ جمعة حميدات وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 12.

² Ferdy Van Beest et al, quality of financial reporting: measuring qualitative characteristics, Nijmegen center for economics, Radboud University, working paper, 2009, p: 14, available at (www.ru.nl), vu le 03.06.2018.

³ معتز أمين السعيد وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 09.

⁴ The conceptual framework for financial reporting, 2013, op.cit. p: 203.

⁵ The conceptual framework for financial reporting, 2018, op.cit.

ووضع البيانات المترابطة مقابل بعضها البعض، وتقديم الأرقام الدالة على المؤشرات التي يرغب المستخدمون في معرفتها¹. ويضيف الإطار المفاهيمي لسنة (2010) في فقرته (42) أنه إذا كانت اعتبارات القابلية للفهم أساسية، فمن المحتمل أن يكون من المناسب تجنّب نشر معلومات حول أمور جد معقّدة، حتى ولو كانت هذه المعلومات ملائمة ومعبراً عنها بصدق. لذلك فإن إدراج القابلية للفهم من ضمن الخصائص النوعية المعزّزة كان بهدف توضيح أن المعلومة التي يصعب فهمها لا بد وأن يتم شرحها وعرضها بأكبر قدر ممكن من الوضوح²، وهذا حتى يسهل اختيار البديل المناسب للقرار المتخذ.

خامساً: تطبيق الخصائص المعزّزة للمعلومة المحاسبية

حسب نص الفقرة (QC33) من الإطار المفاهيمي لسنة 2013 يجب تعظيم الخصائص النوعية المعزّزة للمعلومات إلى أقصى حد ممكن، مع ذلك فإن هذه الخصائص المعزّزة -سواء بشكل فردي أو كمجموعة- لا يمكن أن تجعل المعلومات مفيدة إذا كانت تلك المعلومات غير ملائمة أو غير ممثلة بصدق³. والمقصود من ذلك أن المعلومة إذا كانت تفتقد لخاصية الملاءمة وخاصية التمثيل الصادق فهي معلومة عديمة النفع حتى ولو كانت قابلة للمقارنة والتحقق ومفهومة ومتاحة في الوقت المناسب. لذا فإن المعلومة المحاسبية الملائمة وذات التمثيل الصادق تبقى مفيدة حتى ولو لم تمتلك بعضاً من الخصائص المعزّزة. إن تطبيق الخصائص النوعية المعزّزة هي عملية مكرّرة ولا تتّبع ترتيباً محدداً، فأحياناً قد يكون من الضروري تخفيض خاصية نوعية معزّزة لتعظيم خاصية نوعية أخرى. فمثلاً قد يكون من المفيد التخفيض المؤقت لخاصية القابلية للمقارنة كنتيجة للتطبيق بأثر مستقبلي لمعيار الإبلاغ المالي الجديد، وهذا لتحسين ملاءمة المعلومة وعرضها الصادق في المدى الطويل، ويمكن أن تعوّض الإفصاحات المناسبة جزئياً عدم القابلية للمقارنة⁴. ولذلك في حالة وجود تعارض بين الخصائص النوعية للمعلومة يتم الإحلال الجزئي أو المبادلة الجزئية لتحقيق الفائدة من المعلومات⁵. رغم ذلك من بين المشاكل الشائعة لاستخدام الخصائص النوعية نجد احتمالية التعارض بين الخصائص المعزّزة، كأن يحدث تعارض محتمل بين خاصية التوقيت المناسب والقدرة على التنبؤ للمعلومات، حيث قد تكون هذه الأخيرة متاحة في الزمن الملائم لكنها تفتقد للقدرة على التنبؤ، أو لا تتوفر على هذه الخاصية بشكل كافٍ. وهي حالة المعلومات المعدة على أساس التكلفة التاريخية. كما قد يتم إعداد المعلومات بالسرعة المطلوبة ووقت طلبها، لكن سيكون على حساب التقليل من قدر الثقة بها ودرجة اكتمالها. وقد يحدث وأن تكون المعلومات ملائمة وتمثّل بصدق الظاهرة المدروسة، لكن قد تكون هذه المعلومات صعبة الفهم والإدراك والتحليل، ويصعب على المستخدم توظيفها في نموذج القرارات. لذلك يقع على عاتق متّخذي القرارات المالية مهمة التوفيق بين رغبات مستخدمي المعلومات المحاسبية والصفات المتعدّدة والمختلفة لهم، والمعلومات التي يجري الإفصاح عنها⁶.

¹ فواز فاضل الشمري، أثر المعايير الائتمانية على تحسين جودة المعلومات المحاسبية، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية الأعمال: جامعة عمان العربية، 2013، ص 36.

² The conceptual framework for financial reporting, 2010, op.cit. p :64.

³ The conceptual framework for financial reporting, 2013, op.cit. p :203.

⁴ The conceptual framework for financial reporting, 2013, op.cit. p :203.

⁵ مداحي عثمان، مرجع سبق ذكره، ص 73.

⁶ حميدات جمعة، مدى التزام الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان بمعايير الإفصاح الواردة في معايير المحاسبة الدولية وتعليمات هيئة الأوراق المالية، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان 2004، ص 68.

3- قيد التكلفة على التقارير المالية المفيدة

وصف (Hilton) المعلومات بأنها سلعة مثلها مثل أي سلعة أو خدمة، وأنها تشتري وتستهلك، لذا فإن إنتاجها يستلزم تحمّل تكاليف واستخدامها يولّد منافع. فالتكلفة بتعبير أدق لا تعد خاصية نوعية للمعلومات، إنما هي سمة من سمات العملية المستخدمة لتقديم المعلومات المختلفة. وهي أيضا القيد الرئيسي على المعلومات المحاسبية المنتجة، لكن الشيء الذي يجب مراعاته هو ألا تتجاوز تكاليف إنتاج هذه المعلومات المنافع المستخرجة منها. فالقاعدة العامة في هذا الإطار هو أن المعلومات المحاسبية لا تنتج ولا توزّع إلا إذا زادت منفعتها عن تكلفتها، وإلا فإن المنشأة ستحمّل خسارة عند الإفصاح عن تلك المعلومات¹.

كما أشار الإطار المفاهيمي لسنة 2013 في الفقرات (Qc35 – Qc36) إلى أن التكلفة تعتبر قيدا شائعا على المعلومات التي يمكن توفيرها من خلال التقرير المالي. فالتقرير عن المعلومات يفرض تكاليف والتي من المهم أن تكون تكاليف مبرّرة، من خلال منافع التقرير عن تلك المعلومات. وينفق معدي المعلومات المحاسبية معظم الجهد المبذول في جمع المعلومات ومعالجتها والتحقق منها ونشرها، لكن يتحمّل مستخدمو المعلومات تكاليف تحليل وتفسير المعلومات المقدمة، فإذا تعذّر الحصول على بعض المعلومات التي هم بحاجة إليها، فسيتحمّلون تكاليف إضافية للحصول عليها من مكان آخر أو تقديرها². فمن خلال نص الفقرة السابق، تتضح أهمية دراسة العلاقة الجوهرية بين عنصر التكلفة والمنفعة المتوقّعة حتى تكون المعلومات مفيدة. وفي السياق ذاته أشار (حميدات) إلى أن الهيئة القائمة على إعداد ووضع المعايير المحاسبية المختلفة يجب أن تبقى متيقظة باستمرار للعلاقة بين التكاليف والمنافع، وهذا عندما تصدر معيارا جديدا. كما لا يوجد معيار ثابت لاختبار قيد (التكلفة – المنفعة) لكل الحالات، وهذا لكونها عملية اجتهدية لكل موقف على حده³. فتقييم حجم المنافع والتكلفة يعتمد بشكل كبير على التقدير الشخصي للمحاسب، لذا تكثر المشاكل المتعلقة بالقياس الكمي لتكاليف ومنافع المعلومات المحاسبية، مما يجعل معدي القوائم والجهات القائمة على إصدار المعايير المحاسبية أمام تحدي كبير يتمثّل في مدى إمكانية تحقيق الموازنة بين هذين الحدين⁴. إن التكاليف المتعلقة بالمعلومات المحاسبية تتضمن في العادة مجموعة من العناصر مثل: تكاليف التجميع، التشغيل، التخزين واسترجاع المعلومات، تكاليف المراجعة والتدقيق وغيرها، وهي بشكل عام تقسّم إلى نوعين⁵:

- **تكلفة المعلومة الأساسية:** هي تكلفة مهمّة ولا بد منها في سبيل الحصول على الموارد البشرية والمادية الضرورية لتشغيل البيانات وإنتاج المعلومات.
- **تكلفة المعلومات الاضافية:** تضم جميع التكاليف الناتجة عن عملية تجميع وتحليل البيانات وإعداد المعلومات اللازمة لاتخاذ قرار محدّد. يتوقف حدوث هذه التكلفة على القيمة الاضافية للمعلومة والعائد المرتبط بهذه القيمة. أما التكاليف التي يتحمّلها مستخدمو القوائم فتتمثّل في تكاليف الحصول على القوائم المالية، وتكاليف الاستشارات الخاصة بخبراء التحليل المالي وغيرها.

¹ زيد مردان وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 230.

² The conceptual framework for financial reporting 2013, op.cit, p p: 203 – 204.

³ جمعة حميدات وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 12.

⁴ نوي الحاج، مرجع سبق ذكره، ص 39.

⁵ قسوم حنان، مرجع سبق ذكره، ص 69.

المطلب الثالث: الملاءمة والموثوقية في ظل تطبيق محاسبة القيمة العادلة

اتجهت الهيئات والمنظمات المهنية والمعايير المحاسبية الدولية في الفكر المحاسبي إلى المطالبة بالتحول في القياس المحاسبي من مبدأ التكلفة التاريخية إلى منهج القيمة العادلة، كمقياس أفضل لتقييم الأدوات المالية والمطلوبات المالية، وكذا الممتلكات والاستثمارات العقارية. وذلك بسبب النتائج السلبية المترتبة عن افتراض ثبات وحدة النقد في ظل الظروف الاقتصادية المختلفة¹. ولقد أوصى مجلس المعايير الدولي (IASB) خلال نقاشاته المطوّلة، بأن اعتماد القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي يتطلب اختباراً أثرها على أربعة خصائص نوعية من شأنها أن تجعل المعلومة المحاسبية مفيدة لمستخدمي القوائم المالية وهي: خاصية الملاءمة، الموثوقية، القابلية للمقارنة، القابلية للفهم². هذا ما يدل على أن القياس وفقاً لمحاسبة القيمة العادلة له أثره الواضح على خاصية الملاءمة والموثوقية.

يرى (أبو الخير) بأن استخدام منهج القيمة العادلة ينتج عنه دقة أعلى في القياس، وهذا لأن كل من المستخدم والحاسب يلاحظ الأسعار السوقية للأصول والالتزامات في تاريخ القياس، مما يسمح بتحقيق مصداقية أكبر للمعلومات ومن ثم الوصول إلى نتائج أكثر دقة وصياغة القرارات بشكل سليم³. فالقيمة الملائمة ينظر إليها كمترادف لوجود ارتباط كبير مع البيانات السوقية، حيث كلما كانت البيانات المحاسبية أكثر ترابطاً مع الأسعار السوقية، كلما كانت ملاءمة البيانات المحاسبية أكبر⁴.

إن محاسبة القيمة العادلة اكتسبت في السنوات الأخيرة دعماً من المسؤولين الحكوميين والمهنيين وواضعي المعايير المحاسبية، نظراً لأنها تعكس الوضع الاقتصادي للمنشأة بصورة أفضل، وتزوّد متخذي القرار بالقيم السوقية السائدة والقدرة التنبؤية بالنتائج المحتملة. إضافة إلى محدودية درجة ملاءمة المعلومات المحاسبية في ظل التضخم إذا كانت معدة طبقاً لمنهج التكلفة التاريخية. هذا الأخير أثبت عدم صلاحيته في معالجة البيانات في ظروف التضخم، وضرورة التوجّه نحو استخدام طرق تتضمن تعديلاً يعكس آثار التضخم وتأخذ في الحسبان التغير في المستوى العام للأسعار⁵. ويؤكد ذلك قول المفكر (chambers) بأن المقرضين بضمانة أملاك الشركة مهتمون بالأسعار السوقية لهذه الأملاك لأنها تشكّل الضمان والغطاء الوحيد لديونهم، ودون هذه القيم تصبح الخطورة كبيرة في عدم استرداد حقوقهم⁶.

إن أسس القياس المحاسبي متعدّدة ومختلفة، رغم ذلك يبقى أساس التكلفة التاريخية أكثرها استخداماً على مستوى منشآت الأعمال إلى جانب أسس القياس الأخرى. فالمعلومات المعدّة على أساس التكلفة التاريخية تمتاز بزيادة الثقة فيها، وهذا لأنها تركز على إقامة الدليل الموضوعي على البيانات المحاسبية ولا تأخذ بعين الاعتبار تقلّبات القيمة السوقية. بالمقابل يعتبر هذا الأساس أقل دلالة وواقعية، ويجعل المعلومات الواردة في القوائم المالية أقل حقيقة بسبب ارتباطها بالماضي⁷، مما يؤدي لفقدان عنصر الملاءمة في المعلومات المحاسبية. كما ينجم عن تطبيق هذا المنهج أخطاء في قياس الدخل بسبب فرضية ثبات وحدة النقد في ظل الارتفاع العام لمستوى

¹ سارة عبد الملك، سعد سلمان المعيني، أثر القيمة العادلة في نتائج النشاط للمصارف التجارية الأهلية، دراسة لعينة من المصارف التجارية العراقية الخاصة، مجلة التقى، مج26، ع4، 2013، ص 164.

² Ernst and Young, Accounting for the credit crisis, 2008, p: 2, available at (www.ey.com/ifs), vu le 16.08.2016.

³ أبو الخير مدثر طه، التقرير المحاسبي للقيمة العادلة عن الأصول غير المتداولة: دراسة ميدانية، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، جامعة طنطا، مج1، ع2، 2009، ص 216.

⁴ Andrei F, Raffournier B, the value relevance of earning, in a transition economy: the case of Romania, the (IJA), ELSEVEIR, vol.45, N79, 2010, p: 77. Available at (www.sciencedirect.com), vu le 19.08.2016.

⁵ ثامر عمران موسى، علي فالخ خلف، أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وانعكاساتها على مهنة المحاسبة، مجلة جامعة المنى، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المنى، العراق، مج8، ع2، 2018، ص 75.

⁶ كفاح صلاح إبراهيم الجبلي، مرجع سبق ذكره، ص 178.

⁷ جميل حسن النجار، أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على موثوقية وملاءمة معلومات القوائم المالية الصادرة عن شركات المساهمة العامة الفلسطينية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، مج09، ع03، 2013، ص 467، متوفر على (<https://journals.ju.edu.jo>)، تاريخ الاطلاع 2016.08.25.

الأسعار، حيث تصبح وحدة القياس المستخدمة غير متجانسة بالنسبة للفترة المالية بسبب التغير في قيمتها، وبالتالي عدم تمثيل الأحداث تمثيلاً صحيحاً. وعلى الرغم من أن أساس القياس وفقاً لمنهج التكلفة التاريخية يعد سهل الاستخدام وبسيط الفهم وهذا لقيامه على أسعار ثابتة ومعروفة دائماً، لكن لا يعكس الواقع والوضعية الحالية للسوق¹.

لقد فرض منهج القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي جدلاً واسعاً في الحقل المحاسبي، رغم ذلك أجمعت مختلف الدراسات على أن محاسبة القيمة العادلة توفر معلومات محاسبية للمستخدمين تتسم بالملاءمة بشكل أكبر، على عكس منهج التكلفة التاريخية. فالمشكلة الأساسية تكمن في عدم كفاءة بعض أساليب قياس القيمة العادلة على تحقيق خاصية الموثوقية على غرار محاسبة التكلفة التاريخية، لذا نجد أن معظم المعايير ركزت على أن السعر السوقي في سوق نشطة يعد أفضل المقاييس للقيمة العادلة والأكثر موثوقية². واستناداً لما سبق، يتضح أن معلومات القيمة العادلة هي أكثر ملاءمة لاحتياجات المستخدمين مقارنة بمعلومات التكلفة التاريخية، وهذا لأن مقياس القيمة العادلة يعكس بشكل أفضل الوضع الحالي للمنشأة ويعتبر مقياساً أكثر واقعية وملاءمة لكل من الأرباح والتدفقات النقدية المستقبلية، لذا فهو يوفر أساساً ملائماً للمستثمرين والمحللين والدائنين وغيرهم لاتخاذ القرارات وإجراء التنبؤات. لكن بالمقابل يؤخذ عليه أنه أقل موثوقية من معلومات التكلفة التاريخية ويعتبر مقياساً غير موثوق به. من هذا المنظور فإن المعلومات حتى ولو كانت تتصف بالملاءمة فهي تعتبر عديمة النفع والفائدة إذا لم تتوفر فيها جانب الثقة والصدق.

إن تأييد مجلس المعايير الأمريكي (FASB) لمفهوم القيمة العادلة كان من منطلق خاصية الملاءمة، حيث يعتبر أن القيمة العادلة هي المقياس الأكثر ملاءمة لقياس الأصول والالتزامات. كما أن التزايد المستمر في تبني قياس القيمة العادلة على مستوى المعايير المحاسبية الدولية يدل على مدى ميل واضعي المعايير المحاسبية لخدمة المستثمرين ورفع درجة ملاءمة المعلومات المحاسبية³. إن الاتجاه المتزايد نحو التوسع في تطبيق هذا المنهج كان بدافع تميز معلومات القيمة العادلة بالملاءمة بشكل أكبر، كنتيجة لأن لها قدرة تنبؤية أكثر ناتجة عن أنها تعكس التأثيرات الاقتصادية الجارية. لذلك نجد أن غالبية الأبحاث أشارت إلى أن أنصار القيمة العادلة ومؤيدو منهج التكلفة التاريخية يقرّون بأهمية توافر خاصيتي الملاءمة والموثوقية في المعلومة المحاسبية، رغم ذلك فإن أنصار القيمة العادلة يركزون بشكل أكبر على خاصية الملاءمة، بينما يركز أنصار التكلفة التاريخية على الموثوقية بدرجة أكبر.

في نفس السياق، أكد الباحث (Penman) على أن محاسبة القيمة العادلة غالباً ما تعتبر أكثر ملاءمة لاحتياجات المستخدمين، لأن عبارة "قيمة عادلة" لها وقع جيّد على آذان السامعين، بينما توحي عبارة "تكلفة تاريخية" بأنها عتيقة وبالية تخص الماضي⁴. إن المشكلة الأساسية في تقديرات القيمة العادلة تكمن في مدى موثوقيتها، بمعنى مدى وجود أدلة إثبات بشكل يساعد على تسجيلها في الدفاتر، حيث أن تقدير القيمة العادلة يتضمن تعدداً في طرق وأساليب القياس للأصول والالتزامات المالية، مما يجعل المعلومات المحاسبية أكثر تقلباً في ظل عدم وجود سوق كفؤة. وقد أجمعت مختلف الأبحاث على أن منهج التكلفة التاريخية يعتبر

¹ Paul J, fair value Accounting vs Historical cost Accounting, Review of business information system, Quarter 2013, vol.17, N1, p:2. Available at (<https://cluteinstitute.com>), vu le 25.08.2016.

² رضا صالح إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 33.

³ ياسر الجرف، مرجع سبق ذكره، ص 353 - 355.

⁴ Penman. S. H., Financial reporting Quality: is Fair value a plus or a minus? Accounting and business research, vol.37, Issue 01, 2007, p: 33. Available at (<https://www.tandfonline.com>), vu le 30.08.2016.

الأعلى من حيث القابلية للتحقق من البيانات التاريخية وبدقة كبيرة ويعد الأكثر موضوعية، وهذا لاعتماده على التقديرات بدرجة أقل ولأن الأسعار معروفة مسبقاً عند إبرام الصفقة ولوجود الوثائق المؤيدة لها. عكس القيمة العادلة التي تتضمن تقديرات عديدة مثل: تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية واختيار معدلات خصم مناسبة، وذلك في حالة عدم وجود أسواق تتصف بالسيولة، مما يعرضها بشكل أكبر لأخطاء في القياس¹.

وأشار (Volha) في دراسته حول محاسبة القيمة العادلة إلى أن مؤيدي محاسبة القيمة العادلة أثبتوا أن هذا المنهج أكثر ملاءمة من التكلفة التاريخية لأنه يوفر معلومات حديثة متنسقة مع السوق، وبذلك يرفع من الشفافية ويشجع على الأعمال التصحيحية بشكل فوري. ويضيف الباحث أن قياس القيمة العادلة أكثر ملاءمة للمستثمرين والمقرضين، لأنه يعكس الأسعار السوقية الجارية للأصل أو الالتزام ويوفر قيمة استرجاعية أفضل، عكس محاسبة التكلفة التاريخية التي لا توفر معلومات ملائمة بحكم قدم المعلومات المقدمة في إطارها. بالمقابل تقديرات القيمة العادلة على أساس سوق غير نشطة يمكن أن تثبت بأنها غير موثوق فيها، بينما المبالغ المسجلة وفق منهج التكلفة التاريخية هي ذات ثقة وحالية من الأخطاء ومن تحيز الإدارة². ولذلك عندما تكون السوق غير نشطة، لا يمكن محاسبة القيمة العادلة من قياس أسعار المعاملات بشكل موثوق³. فالكثير من الأصول والالتزامات ليس لها سوق نشطة، مما يجعل طرق تقدير قيمتها العادلة تخضع للاجتهاد والحكم الشخصي، وبالتالي تقييمات أقل دقة وموثوقية. كما أكدت ذلك نتائج دراسة (ريم وآخرون) وتوصلت إلى أن محاسبة التكلفة التاريخية توفر درجة كبيرة من الموضوعية في القياس وتعطي درجة عالية من الثقة في المعلومات⁴.

بناء على نتائج مختلف الدراسات، ترى الباحثة بأن التكلفة التاريخية تعد من أساسيات المحاسبة وتعتبر مبدأ تقليدياً راسخاً لا يمكن التحلي عنه كونها تقدم معلومات أكثر موثوقية، والتي تعتبر من أهم مبررات تأييدها. لكن مع الوقت تصبح مخالفة للواقع الراهن للمنشأة، على اعتبار أن القيمة والتكلفة هما مترادفان في لحظة التبادل فقط لكن بعد هذا التاريخ يصبح التعادل بينهما مجرد مصادفة ويختلفان في غالب الأحيان. لذا لا تصلح التكلفة التاريخية لتوفير معلومات تعكس الواقع ولا لبناء القرارات الاستثمارية، وهذا لكونها تتعلق بأحداث مضت وتعكس الظروف السوقية وقت حدوث العملية لا أكثر، ولذلك فهي ملائمة فقط وقت اقتناء الأصل وفي ظل ثبات الأسعار.

كنتيجة لذلك ظهر منهج أو محاسبة القيمة العادلة كوسيلة قياس بديلة يتوخى منها سلامة الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومات المحاسبية، وهذا ما أدى بمجلس (FASB) ومجلس (IASB) لاستخدامها وإدماجها في نصوص العديد من المعايير. لكن يعاب على هذا المنهج درجة الثقة في المعلومات المنتجة على أساسه، خاصة في حالة عدم تواجد سوق نشطة لبنود القوائم المالية محل القياس. وكنتيجة لنقص جانب الثقة في المعلومات، فإن اعتماد هذا المنهج يتيح فرص التلاعب بشكل كبير بسبب غياب المستندات

¹ محمد محسن عوض، القيمة العادلة بين البراءة والاحتمال، بحث مقدم، جامعة قناة السويس، 2010، ص 5. متوفر على (www.scribd.com/doc)، تاريخ الاطلاع 2016.08.30.

² Volha Sham Kuts, Fair value Accounting, working paper, university of Iceland, January 2010, pp: 16-17.

³ سارة عبد الملك وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 168.

⁴ ريم محسن، منى كامل، مشكلات القياس المحاسبي في ظل تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS₁₃) نموذجاً، مجلة المحاسب، نقابة المدققين والمحاسبين، العراق، مج 24، ع 49، 2017، ص 170. متوفر على الموقع (www.journalofaccountant.com)، تاريخ الاطلاع 2018.02.03.

الثبوتية وبالتالي غياب المصادقية¹. ونظرا لأنه لا يمكن التنازل عن أي من الخاصيتين المذكورتين، فإنه في بعض الفترات وفي ظل ظروف معينة يتم تفضيل مدخل التكلفة التاريخية، وفي فترات أخرى يفضل استخدام منهج القيمة العادلة.

لقد تزايدت النقاشات حول إمكانية الموازنة بين المدخلين ومحاولة إيجاد مدخل مختلط يجمع بينهما. فالدراسة التي أجرتها جمعية الصيرافة الأمريكيين عام 1999 توصلت إلى أن نظام القياس المختلط القائم على أساس القياس بالتكلفة وسعر السوق، يمثل المدخل الأكثر ملاءمة لتوصيل المعلومات للمستخدمين، حيث يعد مفهوما لدرجة كبيرة ويتيح إمكانية إجراء المقارنات بين مختلف الشركات، وأن أساس القيمة العادلة لوحده لن يوفّر معلومات مفيدة لمستخدميها حول المركز المالي والأداء المالي للمصرف². كما يعد نموذج القياس المختلط الأنسب من وجهة نظر مديري البنوك، ورغم ذلك يعتقد العديد من واضعي المعايير والأكاديميين والمستثمرين أن اتباع منهج أقرب لقياس القيمة العادلة سيكون الأفضل³.

المبحث الثالث: الملاءمة والموثوقية في ضوء استخدام التحفظ المحاسبي

لقد تمت الإشارة سابقا إلى أن المحاسب تلقى على عاتقه مهمة تحسين مستوى الملاءمة والموثوقية في المعلومات المحاسبية المبلّغ عنها في القوائم المالية، وعليه أن يعمل جاهدا للتوازن بينهما في حالة التعارض. وهذا لجعل المعلومات المحاسبية أكثر فائدة وتخدم منفعة متخذي القرارات، لاسيما وأن حالة التعارض ممكنة وواردة بشكل كبير. من جانب آخر يتم التوصل لمختلف المقاييس المحاسبية في ظروف عدم التأكد، وفي مثل هذه الظروف يقدم قيد التحفظ المحاسبي أساسا مناسباً وفعالاً يعتمد عليه لتفضيل بعض الطرق أو المقاييس أو التقديرات البديلة عند إعداد التقارير والقوائم المالية.

لقد حاولت مختلف الأبحاث والدراسات الحديثة البحث في قضية هل أن التحفظ المحاسبي يؤثر على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية؟ وهل أن هذا الأثر هو أثر إيجابي أم أثر سلبي في حالة وجوده. وهنا يجب الإشارة إلى أن موضوع التحفظ المحاسبي هو موضوع جدلي بشكل عام، كما أنه جدلي من حيث تأثيره على الخصائص النوعية للمعلومة وبالتالي خاصية الملاءمة وخاصية الموثوقية، حيث يصعب الجزم بوجود الأثر أو عدم وجوده على المستوى النظري، ويصعب كذلك تحديد طبيعة هذا الأثر.

لذلك فقد أتت نتائج الأبحاث ذات الصلة بالموضوع متباينة ومتفاوتة حول علاقة التحفظ المحاسبي بجودة المعلومات المحاسبية، وهذا باختلاف المتغيرات المستعملة في التعبير عنه. وقد بيّنت هذه الأبحاث وجود تيارين مختلفين، أحدهما مؤيد لسياسة التحفظ المحاسبي ويمثل النظرة الإيجابية له من خلال أنه الإيجابي على خاصيتي الموثوقية والملاءمة. أما التيار الآخر يشكّل الطرف المعارض لسياسة

¹ موزارين عبد المجيد، بريري محمد أمين، القياس المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي ظل التضخم الاقتصادي، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة الشلف، ع19، 2018، ص63. متوفر على الموقع (<https://www.univ-chlef.dz>)، تاريخ الاطلاع 2018.10.25.

² متى كامل وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص10.

³ Sander Sheffer, Fair value Accounting: Villain or Innocent Victim – Exploring the Links Between Fair Value Accounting, Bank Regulatory capital and the recent financial crisis, working paper, 2010, p:9. Available at (<https://papers.ssrn.com>) Vu le 25.10.2018.

التحفظ المحاسبي، والذي يمثل النظرة السلبية للتحفظ المحاسبي وأثره السلبي على الخاصيتين المذكورتين. رغم ذلك، أشارت غالبية النتائج بوضوح وبشكل أكبر للاتجاه السلبي لهذه السياسة.

معظم الأبحاث والدراسات التي كان التحفظ المحاسبي محور النقاش فيها لم تحدّد هذا الأثر على المستوى النظري، وذلك لصعوبة قياسه وتحديد متغيراته، وأن تحديده ما هو إلا استباق للنتائج. لذلك اقتصرنا على دراسة العلاقة بين التحفظ والخصائص النوعية الرئيسية على المستوى التطبيقي فقط، من خلال بناء نماذج إحصائية قياسية تعتمد على تحليل معلومات الشركات المدرجة في البورصة وتحديد الأثر المحتمل إحصائياً. وقد كان من أكثر النماذج استخداماً في الدراسات التطبيقية نموذج (Basu1997)، ونموذج نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية (MTB) باعتبارها أكثر النماذج انتشاراً على المستوى الدولي، ومن أكثر النماذج التي لقيت تأييداً وقبولاً دولياً واسعاً. لذلك سنحاول في الصفحات الموالية تفسير جوهر العلاقة بين هذه المتغيرات على المستوى النظري بعرض وجهات النظر السائدة في هذا الإطار وتحليلها.

إن محاور الجدل المثارة حول التحفظ المحاسبي ركّزت على ثلاث نقاط أساسية هي:

- أثر سياسة التحفظ المحاسبي على المحتوى الإعلامي للقوائم المالية.
- أثر سياسة التحفظ المحاسبي على ملاءمة المعلومات المحاسبية لاحتياجات متخذي القرار.
- أثر سياسة التحفظ المحاسبي على موثوقية المعلومات المحاسبية.

المطلب الأول: الأثر السلبي للتحفظ المحاسبي على ملاءمة وموثوقية المعلومات المحاسبية

لقد كان التحفظ المحاسبي أحد مكونات خاصية الموثوقية ضمن الإطار المفاهيمي لمجلس المعايير (IASB) سنة 1989، من خلال تضمين درجة من الحذر لدى ممارسة الأحكام اللازمة في وضع التقديرات المطلوبة في ظروف عدم التأكد. فيما بعد تم تغييب واستبعاد التحفظ من الإطار المفاهيمي للمشروع المشترك لسنة (2010) بين المجلس الأمريكي (FASB) والمجلس الدولي (IASB)، حيث أن البيان رقم (08) لتطوير معايير الإبلاغ المالي لم يجد ترحيباً للتحفظ المحاسبي كأحد المحددات المحاسبية. فالادعاءات التي رافقت استبعاد التحفظ المحاسبي من الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية تمثّلت في تعارضه مع خاصية الحياد، وانعكاس ذلك على موثوقية المعلومات¹. وقد فسّر رئيس المجلس استبعاد هذا المفهوم بحجة التقارب مع المبادئ الأمريكية (GAAP) من جهة، وأنه أصبح يستخدم عملياً كذريعة لإدارة الأرباح². وهذا يشير ظاهرياً إلى إعطاء المجلس الأولوية لحيادية المعلومات على حساب التحفظ.

كما أظهرت دراسة (Wang) أن واضعي المعايير المحاسبية الدولية غير مقتنعين بالتحفظ ويسعون للتخلي عنه واستبداله بمبدأ الحياد، والذي إذا تم الالتزام به فسوف لن يكون هناك تحيّز في الربح الصافي المعلن عنه. فالتحفظ المحاسبي يتعارض مع خصائص المعلومة

¹ طلال علي الحجاوي، اتجاه اسماعيل، التحفظ المحاسبي في الممارسة المحاسبية من منظور الأبعاد الثقافية لـ (Hofstede) بالإشارة إلى البعد السادس (IVR)، المجلة العراقية للعلوم الإدارية مج13،

ع52، 2017، ص40. متوفر على (www.iadsj-iq)، بتاريخ 2017.12.30.

² Richard B. conservatism prudence and the IASB's conceptual frame work, Accounting and business Research, vol.45(4),2015, p517.

كالتمثيل الصادق بسبب التحيز، عكس الحياد الذي يقوم على عدم التحيز في عرض الأداء الاقتصادي وظروف الشركة بتوفير معلومات أكثر ملاءمة وأكثر موثوقية¹. وهذا ما هو إلا دلالة واضحة على أن الأساس في رفض تبني سياسة التحفظ في المحاسبة هو التعارض الواضح بينها وبين خاصية الحياد كخاصية فرعية للموثوقية.

لم تقف الاعتراضات عند هذا الحد، بل أتت نتائج العديد من الدراسات معارضة لهذا المفهوم، حيث يرى (سلمان وآخرون) أن هناك إمكانية لتعارض التحفظ مع الإفصاح الكامل، مما ينتج عنه معلومات مشوهة تفتقد لبعض خصائصها النوعية كالموثوقية والملاءمة، وبالتالي لا يعزز جودة الإبلاغ المالي المتوخاة². وهو ما أكدته دراسة (نصر وآخرون) بأن التحفظ يقلل من مدى ملاءمة المعلومات المحاسبية لأغراض قياس القيمة، نظراً لأنه يحد من كمية المعلومات التي يجري الإفصاح عنها³. كما يعتبر (Hendrikson & Breda) من المعارضين البارزين لهذه السياسة المحاسبية، ويرون بأن النتيجة الحتمية لتبني التحفظ في ظروف عدم التأكد التي تواجه المحاسبين عند تحديد الأرباح وتقييم الأصول والالتزامات، هي تشويه المعلومات المبلغ عنها. فالتحفظ في أفضل أحواله يعتبر طريقة ضعيفة جداً لمعالجة عدم التأكد في تقييم الدخل، وفي أسوأ أحواله يقود لتشويه المعلومات وتحويل الأرباح من فترة مالية لأخرى⁴. وبزّر (عوجة) ذلك من خلال أن مسألة تشويه المعلومات المحاسبية قد يكون بسبب إظهارها بقيم تختلف عن قيمتها الحقيقية، وأن تبني التحفظ يتعارض في الأساس مع خاصية الحياد، الثبات، التمثيل الصادق للمعلومات⁵.

هذه الخاصية الأخيرة والتي تعني الموثوقية في الأطر المفاهيمية السابقة إلى جانب قائمة المفاهيم رقم (02) على مستوى النموذج الأمريكي، تتعارض مع التحفظ لكونه يؤدي لتخفيض دخل الفترة الحالية من خلال سرعة الاعتراف بالخسائر والمصاريف المختلفة في المنشأة، وتقليل قيم الموجودات (الأصول) وزيادة قيم الالتزامات (المطلوبات)، مما يقود بالنهاية لزيادة مداخيل (أرباح) الفترة اللاحقة⁶.

وأظهرت نتائج دراسة (أميرة مهدي) حول التحفظ المحاسبي وآثاره على القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية، أن هناك تضارب في الآراء بخصوص ما إذا كان الانخفاض في ملاءمة المعلومات المحاسبية ينسب لزيادة درجة التحفظ الممارس. فالممارسين أمثال (Stern Stewart) يرون بأن الانخفاض في ملاءمة المعلومات المحاسبية يرجع بشكل مباشر لزيادة تطبيق التحفظ المحاسبي، والذي يجعل المعلومات المحاسبية المتحفظة والمبلغ عنها لا تعتبر مادة لإجراء التفسير الملائم⁷. وحسب وجهة نظر (حلوه) فإنه ليس هناك مكان

¹ Wang R., Accounting conservatism, op.cit, p: 14.

² سلمان حسين عبد الله، ميسون داود، استعمال مفهومي التحفظ والاستحقاق وانعكاسهما في تعزيز جودة الإبلاغ المالي، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية جامعة بغداد، مج22، ع91، 2017، ص431. متوفر على الموقع (www.iasj.net)، تاريخ الاطلاع 2017.12.30.

³ عبد الوهاب نصر وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 19.

⁴ Qintao F, quality, Zhang X.J, Accounting conservatism, Aggregation, and information quality, working paper, 2012, p: 1, available at (www.haas.berkeley.edu), vu le 29.12.2017.

⁵ حسنين كاظم عوجة، التحفظ المحاسبي وأثره في تقييم أداء المصارف العراقية الخاصة، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة القادسية، مج19، ع1، 2017، ص 229.

⁶ تانيا قادر وآخرون، تقدير درجة التحفظ المحاسبي للقوائم المالية في الشركات المدرجة في بورصة عمان باستخدام نموذج (Basu)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت، مج3، ع39، 2017، ص 365، متوفر على (www.iasj.net) تاريخ الاطلاع 2017.12.30.

⁷ أميرة مهدي حسنين، المنظور المعاصر للتحفظ المحاسبي في ضوء الاتجاهات الحديثة للفكر المحاسبي وأثره على القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية، رسالة دكتوراه منشورة، جامعة قناة السويس، 2012، ص 12.

للحيلة والحذر أو ما يسمى بالتحفظ المحاسبي كأحد الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية، فاعتماد خاصية الملاءمة والموثوقية يؤدي لاستبعاد التحفظ تدريجياً وتقليص أهميته في الممارسة العملية، وبزّ ذلك من خلال ما يلي¹:

- ينتج عن تطبيق التحفظ أرقاماً محاسبية مشوّهة أكثرها تاريخي، وهو ما يتعارض مع متطلبات خاصية الملاءمة التي تقتضي توفير معلومات حديثة تتماشى والتغيرات الجارية.

- تمثّل هذه السياسة تحيزاً واضحاً في القياس المحاسبي بتفضيل فئة من المستخدمين على فئة أخرى، وهو ما يتعارض ومضمون خاصية الحياد، وبالتالي يجعل المعلومات غير موثوق فيها.

- يتعارض التحفظ مع خاصية الثبات، حيث تصبح المعلومات غير قابلة للمقارنة، مما يؤثّر سلباً على الملاءمة والموثوقية.

- تقدم سياسة التحفظ قياساً غير متحفظ للدخل الدوري عكس ما يتم الادعاء له، حيث أن التخفيض في قياس الأصول، وبالتالي الدخل في الدورة الحالية، سوف يؤدي تلقائياً إلى تضخيم دخل الدورة التالية بأكثر مما هو عليه في الواقع.

جميع هذه الأسباب -حسب رأي الباحث- جعلت التحفظ يؤثّر بشكل سلبي على مستوى الجودة في المعلومات المحاسبية لعدم تحقق خاصية الملاءمة والموثوقية، وبالتالي تكون هذه المعلومات غير مفيدة لمستخدمي القوائم المالية والتقارير.

وناقش كل من (القاضي ومأمون) قضية تبني سياسة متحفظة بالتركيز على الأخطاء المرتكبة في القياس، حيث أن هذه السياسة تتناقض بشكل واضح مع دورية القياس المحاسبي لأنه يؤدي إلى إنقاص أرباح المساهمين في السنة الأولى لفائدة المساهمين في الدورات الموالية، والذين قد يتضرّر بعضهم نتيجة دخول أو خروج مساهمين جدد. كنتيجة لذلك، فإن هذه السياسة ستؤدي لحدوث أخطاء في القياس المحاسبي وإنقاص قيمة المعلومات المحاسبية بالشكل الذي يجعلها غير صالحة لبناء القرارات، وهذا لأنها بعيدة عن الواقع الاقتصادي سواء بالنسبة لتقييم الأصول والخصوم، أو بالنسبة لقياس الربح². وبالتالي بانتفاء خاصية الدقة والخلو من الأخطاء تفتقد المعلومات لجانب الثقة فيها لأنها لا تعطي صورة صادقة عن واقع المنشأة. كما طرح (القضاء) إشكالية تبني سياسة التحفظ في دراسته وبين أن هذا المفهوم يتوقف بدرجة كبيرة على الرأي الشخصي للمحاسب في عمليات التقدير التي يجريها ضمن حالات عدم التأكد، حيث أن استخدامه يقود للتحيز في القوائم والتقارير المالية ولا يقوم على التقييم العلمي الحقيقي. زيادة على ذلك تعارضه الواضح مع خصائص التمثيل الصادق والحياد والقابلية للتحقق³.

في ضوء ما تم عرضه، يتّضح أن أساس النظرة السلبية للتحفظ المحاسبي من طرف الجهات المعدّة للمعايير المحاسبية وحسب آراء مختلف الباحثين، يكمن في تعارضه مع الحياد كخاصية أساسية في المعلومة حتى يمكن الوثوق بها والاعتماد عليها في تمثيل الأحداث المختلفة. وهذا نظراً لأن غياب الحيادية ينتج تحيزاً كبيراً في المعلومات المتضمنة في القوائم المالية، ويؤدي إلى انحراف القيمة الدفترية لصافي الأصول عن قيمتها السوقية باستمرار. وبانتفاء صفة الحياد تفقد المعلومة موثوقيتها وتمثيلها الصادق للظواهر الاقتصادية. كما أن عدم وجود هذه الخاصية يجعل من المعلومات غير قابلة للتحقق، وبالتالي تصبح غير مفيدة لاتخاذ القرارات.

¹ رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر، مرجع سبق ذكره، ص 216.

² حسين القاضي، مأمون حمدان، نظرية المحاسبة، منشورات جامعة دمشق، جامعة دمشق، 2013، ص 511.

³ قرال إسماعيل، دراسة تأثير سياسات التحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المالية في ظل تطبيق نظام (SCF)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2018، ص 16.

المطلب الثاني: الأثر الإيجابي للتحفظ المحاسبي على ملاءمة وموثوقية المعلومات المحاسبية

يعكس الأثر الإيجابي لسياسة التحفظ المحاسبي النظرة الإيجابية للتحفظ من جانب الأطراف المؤيدة له، حيث أن ممارسة هذه السياسة في الحدود المعقولة وضمن المستوى المقبول ينتج عنها تحسّن في الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية. وباستقراء معظم الدراسات التطبيقية في المجال، فقد أشارت نتائجها إلى أن التحفظ المحاسبي على الرغم من قدمه وأنه مضى وقت طويل على استخدامه كعرف محاسبي متعارف عليه، إلا أنه مازال مطلباً مهماً في السنوات الأخيرة ينادى بتطبيقه في مواقف معينة سواء بالنسبة لجهات الرقابة والإشراف أو الهيئات والمنظمات الدولية، أو مراجعي الحسابات وكل من له صلة أو منفعة في المعلومات المحاسبية المبلّغ عنها في القوائم والتقارير المالية. في هذا الإطار ذكر (أبو الخير) أنه هناك جدل كبير يدور حالياً حول ملاءمة المعلومات المحاسبية التي تنتجها مفاهيم وأساليب القياس التقليدية، وكذلك المسؤوليات الملقاة على عاتق المعنيين بإعداد القوائم المالية والمنظّمين¹. هذا ما يدل على أهمية دراسة وتوضيح علاقة التحفظ بخصائص المعلومة المحاسبية خاصة الأساسية منها.

1- تفسير الأثر الإيجابي للتحفظ

يرى أصحاب النظرة الإيجابية للتحفظ المحاسبي أن لهذه السياسة دوراً إيجابياً في رفع وتعزيز جودة المعلومات المحاسبية، حيث وضّح (Guay et al) في دراسته أن التحفظ مطلوب من طرف المستثمرين الخارجيين، وهذا لأنه يساعد في إعطاء صورة واضحة عن نقاط الضعف والقوة بالنسبة للمنشأة، وبالتالي يوفّر أرضية خصبة لتلك الفئة لوضع قراراتها الاستثمارية². وفي سياق متصل أشارت دراسة (Lara et al) إلى أن سياسة التحفظ تعزّز من درجة الإفصاح عن المعلومات الواردة في القوائم المالية وتحسّن من بيئة المعلومات، حيث أن الرفع من مستوى التحفظ المحاسبي يقود إلى تحسّن دقة تنبؤات المحلّلين وتوقعاتهم ويقلّل من تشتتها³. إن الحاجة إلى التحفظ المحاسبي ترتبط بالحاجة إلى زيادة الموثوقية بالمعلومات المحاسبية، حيث أن التحفظ في الإعلان عن النتائج الجيدة للشركة سيزيد المعلومات المحاسبية ثقة وقدرة على التنبؤ بالمستقبل⁴. من جهته أكّد (Givoley) أن الاعتراف المبكّر بالخسائر يجنّب الشركة الدخول في استثمارات ضعيفة، ويوفّر معلومات أفضل للمستثمرين فيما يخص ديون الشركة، كما أن زيادة مستوى التحفظ يجعل المعلومات المحاسبية أكثر مصداقية، وبالتالي يزيد من مدى ملاءمتها لأغراض قياس القيمة⁵. وفي إطار تعزيز جودة المعلومات المحاسبية، ناقش كل من (Lafond & Watts) إشكالية تبني التحفظ في الممارسات المحاسبية، حيث تم وصفه بأنه أداة مناسبة ومهمة في ظروف تتسم بعدم التأكد، ويسهم في حل مشكلة عدم تماثل المعلومات من خلال دوره الفعّال في تقديم معلومات موثوق بها⁶، وهو ما أدى بمجلس معايير المحاسبة البريطانية إلى التأكيد على ضرورة التمسك بالتحفظ المحاسبي كخاصية مؤثّرة في المعلومات المحاسبية تزيد من موثوقية ومصداقية القوائم المالية.

¹ أبو الخير مدثر طه، المنظر المعاصر للتحفظ المحاسبي، 2013، متوفّر على الموقع (<https://maisamir77.blogspot.com>)، تاريخ الاطلاع 2017.09.15.

² بديسي فهمية، بولجيب عادل، مرجع سبق ذكره، ص 243.

³ Lara Garcia J.M, et al, information consequences of Accounting conservatism, op.cit., p : 195.

⁴ علام موسى حمدان، التحفظ المحاسبي في الأسواق المالية العربية، مرجع سبق ذكره، ص 24.

⁵ عبد الوهاب نصر وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 18.

⁶ علي يوسف، أثر محددات هيكل ملكية المنشأة في تحفظ التقارير المالية، مرجع سبق ذكره، ص 245.

وهناك من الباحثين من ربط الأثر الإيجابي للتحفظ بتنامي ظاهرة الغش والتلاعب في الحسابات، حيث حاول (ناظم) تفسير هذا الأثر بزيادة حالات التلاعب في حسابات الشركات التي قادت لتعثر وإفلاس العديد منها، وهو ما كان سببا أساسيا لجعل مستخدمي القوائم المالية أكثر ميلا لاستخدام التحفظ المحاسبي، بحجة أن التمسك به سيساهم في دعم مصداقية القوائم المالية ورفع مستوى الملاءمة بالمعلومات المتضمنة فيها¹. وهذا يدل بوضوح على أهمية تبني سلوك تحفظي في الممارسات العملية، حيث لا ينحصر دور التحفظ في التقليل من السلوك النفعي للإدارة وحسب، لكن يحسن من جودة المعلومات وجودة الأرباح على وجه التحديد. فالتحفظ يزيد من قدرة الأرباح الحالية على التنبؤ بالتدفقات النقدية في الفترات المستقبلية. في هذا الإطار يرى (Ruch et al) أن القدرة على التنبؤ بالتدفقات النقدية تحقق خاصية الملاءمة، على اعتبار أن هدف المستثمر الأساسي هو معرفة التدفقات النقدية في المستقبل لوضع قراراته².

يلعب التحفظ المحاسبي دورا بارزا على مستوى سوق الأوراق المالية، فالمعاملون فيه يؤيدون بشكل كبير تبني هذه السياسة في المحاسبة، وتعتقد غالبيتهم أن القوائم المالية الأكثر تحفظا عادة ما تكون أكثر معلوماتية وأكثر صدقا. إن إدراك مستخدمي القوائم للتحفظ يجعلهم يدركون أيضا أن انخفاض الأرباح المحاسبية لا يعكس بالضرورة انخفاض الأداء الاقتصادي للشركة، وقد أكدت بعض الأبحاث على أن منفعة التحفظ تفوق مضاره من حيث تشويه المعلومات المفصح عنها، مما يزيد من القيمة الإعلامية لهذه القوائم³. لذلك فإن التحفظ يعد من المحددات التي تؤخذ بعين الاعتبار عند إعداد القوائم المالية وتحديد نتيجة النشاط لتجنب التضليل والغش، وأن تطبيقه يوفر قدرا من الموثوقية في المعلومات عبر الإفصاح عنها في الموعد المحدد، مما يساهم في زيادة مستوى الإفصاح⁴.

وفي سياق متصل حاولت دراسة (Balachandran et al) لسنة 2011 اختبار العلاقة بين سياسة التحفظ المحاسبي والقيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية المتعلقة بالأرباح، وذلك في محاولة لحسم الجدل القائم حول مدى تأثير التحفظ المحاسبي على القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية. وجرى البحث على عينة من شركات أمريكية مدرجة في (base Compustat Annual Industrial Data) عن طريق سلسلة زمنية لمدة 25 سنة وتم تقسيمها إلى ثلاث فئات حسب درجة التحفظ المحاسبي الممارس (مرتفع، متوسط، منخفض)، وهذا لدراسة الاختلاف في القيمة الملائمة للمعلومات خلال فترة الدراسة. وقد جاءت النتائج مخالفة لدراسات أخرى في الميدان، حيث أن ارتفاع مستوى التحفظ في المعلومات المحاسبية لا يرتبط بانخفاض قدرة الأرباح المحاسبية على تفسير سلوك أسعار الأسهم⁵. وهو ما يدل على أن تبني مستوى أعلى للتحفظ لا يؤثر على القيمة الملائمة للأرباح المحاسبية. بينما أظهرت دراسة (Reyad 2012) حول علاقة التحفظ المحاسبي بجودة عملية المراجعة أن المستوى المرتفع لممارسة التحفظ المحاسبي يساهم حتما في

¹ ناظم شعلان جبار، العلاقة بين التحفظ المحاسبي والقيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية وانعكاسها على جودة الإبلاغ المالي في القوائم المالية، دراسة تطبيقية لعينة من شركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، المجلة الدولية للإبداع والدراسات التطبيقية (IJIAS)، مج20، رقم03، 2017، ص 934، متوفر على الموقع www.research.proquest، تاريخ الاطلاع 2018.01.07.

² Ruch G. et al, op.cit, p: 22.

³ الرشيد ممدوح صادق محمد، مرجع سبق ذكره، ص 39.

⁴ ماهر ناجي علي، أمير شاكر، أثر التحفظ المحاسبي في شفافية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية: دراسة لعينة من الشركات الصناعية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة الكوكت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة واسط، ع25، 2017، ص10، متوفر على الموقع <https://www.iasj.net> اطلع عليه بتاريخ 2018.01.10.

⁵ محمد إبراهيم حسين، قياس وتحليل تأثير التحفظ في التقارير المالية على جودة الأرباح المحاسبية: دراسة تطبيقية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، مصر، 2013، ص63.

تعزيز مصداقية القوائم المالية، ويساعد في القدرة على التنبؤ في المستقبل وترشيد قرارات الاستثمار¹، أي أن الباحث استهدف الخاصيتين معا في نفس الوقت وهما الموثوقية معبرا عنها بالمصداقية، والقدرة على التنبؤ كخاصية فرعية للملاءمة في المعلومات المحاسبية. من أكثر الدراسات أهمية في هذا المجال نجد دراسة الباحث (Watts 2003) التي أشار من خلالها إلى أن التحفظ المحاسبي يتطلب درجة عالية من القابلية للتحقق بالشكل الذي يقلل من احتمال حدوث أخطاء في القياس، وبالتالي إنتاج معلومات أكثر موثوقية وأكثر ملاءمة. وفسر الباحث ذلك من خلال أن المعلومات غير المتحقق منها، لن تمثل بصدق الظاهرة الاقتصادية بشكل كافٍ، وهذا قد يخفف من ملاءمة هذه المعلومات وبالتالي منفعتها، مما يجعل هناك علاقة ربط إيجابية بين الملاءمة والتحفظ المحاسبي². وهذا يدل على أن نتائج دراسة (Watts) أكدت على أن زيادة ممارسة التحفظ المحاسبي تقدم فوائد مختلفة منها زيادة ملاءمة المعلومات المحاسبية، مما يجعل طبيعة العلاقة بين التحفظ والملاءمة هي إيجابية.

ولفهم أكثر لطبيعة العلاقة بين التحفظ والخصائص الرئيسية للمعلومة المحاسبية، جاءت دراسة (Basu) لسنة 1997 التي فسّر من خلالها جوهر التحفظ المحاسبي على أنه إجراء يميل من خلاله المحاسبون للحصول على مستويات أعلى من الموثوقية لتحديد الأرباح والأخبار الجيدة (المتفائلة)، ودرجة أقل من الموثوقية للاعتراف بالخسائر والأخبار السيئة (المتشائمة)؛ وهذا على اعتبار أن الأرباح (المكاسب) هي أسرع استجابة للأخبار السيئة منها للأخبار الجيدة³. وبالتالي حسب هذا الباحث فإن استخدام التحفظ يتطلب درجة موثوقية أعلى بالنسبة لرقم الأرباح، على اعتبار أنها لا تسجل إلا بتحقيقها فعلا أي تقاس بشكل دقيق، على عكس الخسائر التي لا تتطلب درجة تحقق كبيرة وبالتالي درجة موثوقية أقل، وهذا لأنها تسجل حتى ولو كان السند المؤيد لها ضعيفا.

وقد جمعت دراسة (Mohammad et al) بين الخاصيتين وحددت طبيعة علاقتهما مع التحفظ، حيث وضّح الباحث أن التحفظ المحاسبي والموثوقية علاقتهما إيجابية، أي أن التحفظ يرفع من موثوقية المعلومات بالقوائم والتقارير المالية. فكلما كانت المعلومات المبلغ عنها أكثر تحفظا كلما عززت من الخاصية النوعية للموثوقية. من جهة أخرى توصلت الدراسة لإيجابية العلاقة بين التحفظ والملاءمة، وبالتالي المعلومات المحاسبية الأكثر تحفظا تعزز خاصية الملاءمة، مما يجعل معظم الشركات تميل لأن تكون أكثر تحفظا في عرض معلوماتها⁴.

إن أثر التحفظ المحاسبي يمتد ليشمل كذلك المعلومات المتعلقة بالأرباح، وقد سبق وأن بيّنا طبيعة العلاقة بين سياسة التحفظ المحاسبي وجودة الأرباح، حيث أشرنا إلى أن ممارسة التحفظ - حسب بعض الأبحاث - قد ينتج عنها استمرارية واستدامة في الأرباح مستقبلا وقابلية كبيرة للتنبؤ بهذه الأرباح لاحقا، إلى جانب تحسّن القيمة الملائمة للأرباح في الشركة.

¹ Reda Reyad et al., Accounting conservatism and Auditing quality: An Applied study on Egyptian corporation, European journal of business and management, vol. 4, N:21, 2012, p: 113. Available at (<http://citeseerx.ist.psu.edu>), vu le 12.01.2018.

² Felix UO, Rebecca UI, theory of conservatism and value relevance of Accounting information, journal of Accounting & Marketing vol. 4, Issue 01, 2015, p :17, available at (omiconline.org), vu le 10.01.2018.

³ Mohammad Reza H, Albert B, the effect of conservatism on the reliability of information and Timeliness of Disclosure among the listed companies in Tehran stock exchange, journal of Natural and social science, vol.4, N:1, 2015, p:1748. Available at (european-science.com), vu le 11.01.2018.

⁴ Mohammad H.K, et al, Impact of conservatism on the Accounting information quality and Decision Making of the shareholder and the first listed on the Tehran stock Exchange, (IJARAFMS), vol. 3, N :3, July 2013, P: 195, available at (hrmas.com), vu le 11.01.2018.

تأسيساً على ما تم عرضه، يتضح أن التيار المؤيد لسياسة التحفظ قد ركّز على إحدى الخصائص الفرعية للملاءمة وهي القدرة على التنبؤ فقط أي القيمة التنبؤية للمعلومات المحاسبية، لكن خصائص الأهمية النسبية والقيمة التأكيدية تم إغفالها في تحديد الأثر نظراً لأن خاصية الأهمية النسبية لم تكن من ضمن الخصائص الفرعية لخاصية الملاءمة قبل تعديلات 2010 على الإطار المفاهيمي للمشروع المشترك وأنها كانت بمثابة قيد على إنتاج المعلومات المحاسبية. من زاوية أخرى تم تبرير موثوقية المعلومة المحاسبية - ضمن هذا التيار - بالاعتماد على الخاصية الفرعية لها والمتمثلة أساساً في: الخلو من الأخطاء ودقة القياس بالنسبة للعناصر الإيجابية في القوائم المالية، وهذا لأن المعلومات الصحيحة والدقيقة تعزز ثقة المستخدم وبإمكانه الاعتماد عليها في تحديد اتجاهاته وقراراته، إلى جانب خصائص ثانوية معززة كالتوقيت المناسب للاعتراف بالخسائر والأرباح في الوقت الملائم لها. في حين تم إغفال الاكتمال والحياد كخصائص فرعية أساسية للموثوقية، وهذا لأنها أساس انتقاد التيار المعارض لهذه السياسة.

تجدر الإشارة إلى أن بعض الدراسات بينت أن اتجاه العلاقة بين خاصية الملاءمة والتحفظ المحاسبي هي غير واضحة، وهذا لأن المعالجات المحاسبية تتم أحياناً في إطار المفاضلة أو المبادلة (Trade-off) بين خاصيتي الملاءمة والموثوقية¹. في حين أظهرت دراسة (Bandyopadhyay 2010) أن التحفظ المحاسبي يرتبط بشكل إيجابي مع خاصية ملاءمة المعلومات المحاسبية المتعلقة بالأرباح الحالية ويرتبط سلباً بخاصية الموثوقية، وهذا بما يتماشى ومفهوم المبادلة بين الخاصيتين². يفهم من ذلك أن الباحث ركز على إمكانية حدوث التعارض بين موثوقية المعلومات وملاءمتها، حيث بزيادة هذه الأخيرة ينخفض مستوى الموثوقية في المعلومات المحاسبية وهذا في إطار التحفظ الممارس على مستوى المنشأة.

2- النظرة الجديدة للتحفظ المحاسبي ضمن الإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية لسنة 2018

بعد موجة الانتقادات والمعارضة الشديدة لسياسة التحفظ، مبدئياً وفي شهر ماي عام 2014، أبدى مجلس المعايير (IASB) توجهها جديداً نحو إعادة الإشارة للتحفظ المحاسبي أو كما أسماه الحذر (Prudence) في إطاره المفاهيمي لسنة 2010³. إن إعادة إدخال هذا المفهوم من جديد في الممارسة المحاسبية تعني بطريقة أخرى العودة لمرحلة ما قبل سنة (2010) للإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية، حيث كان التحفظ حينها مرتبطاً بالموثوقية وعنصراً من عناصرها، وحالياً تم ربطه بخاصية الحياد فقط⁴. ولتحقيق هذا الهدف اقترحت مسودة العرض (ED) إعادة تقديم إشارة صريحة لمفهوم التحفظ، وذكرت أن خاصية الحياد كخاصية فرعية للموثوقية قد تم دعمها من خلال ممارسة هذا المفهوم بدرجة معينة. وعند مراجعة وتنقيح الإطار المفاهيمي لسنة 2010 لاحظ مجلس المعايير الدولي (IASB) أن أصحاب المصالح يطبقون مفهوم التحفظ للتعبير عن عدة معاني مختلفة، أدت إلى التمييز بين مفهومين للتحفظ تم اعتمادهما في النقاش على مستوى الإطار المفاهيمي لسنة 2018:

¹Lawani IR. Et al., Conservatism and value Relevance of accounting information quoted firms in Nigeria, (IJFA), vol. 4, N:1, 2015, p:21.

² Bandyopadhyay S.P et al., Accounting conservatism and the Temporal Trends in current Earnings Ability to predict Future cash flows versus Future Earnings, working paper 2010, p:5. Available at <http://citeseerx.ist.psu.edu>, vu le 11.01.2018.

³ آمنة خميس حمد، محمد عبد الله، أثر التحفظ المحاسبي في إدارة مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية في الشركات المدرجة في بورصة عمان: دراسة تحليلية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، مج14، ع1، 2018، ص 84، متوفر على الموقع (journals.ju.edu.jo)، تاريخ الاطلاع 2018.03.02.

⁴ André P., Andrei F, Another look at prudence / conservatism in France works, in standards, in practice, and in academia, ESSEC Business school, 5^{ème} états généraux de la recherche comptable, 11.12.2015, p :32.

- **التحفظ الحذر/ التعقل (Cautious prudence):** يسمى تحفظ المجلس وطبقا لمضمونه لا يتعارض مع خاصية الحياد، من خلاله يجب توخي الحذر عند إصدار الأحكام في ظروف عدم التأكد، لكن دون الحاجة لاستخدام المزيد من الحذر في الأحكام المتعلقة بالمكاسب والأصول، أكثر من تلك المتعلقة بالخسائر والالتزامات¹. من هذا المنطلق عمل المجلس على إعادة النظر في قضية التحفظ وإدخاله ضمن إطاره المفاهيمي على أنه ردة الفعل الحريصة والعقلانية إزاء حالات عدم التأكد التي تلازم نشاط المنشأة باستمرار، وهذا لضمان أنه قد تم أخذها في الحسبان وبشكل كافٍ. لكن دون أن تتم المبالغة في زيادة قيم الأصول والمداخيل ولا المبالغة في تخفيض قيم الخصوم والخسائر والمصاريف.

يعتبر التحفظ الحذر عاملاً مهماً في تحديد خاصية التمثيل الصادق للأصول والالتزامات، الإيرادات والمصاريف، ويمثل ردة فعل يمكن أن تساعد المسؤولين على إعداد القوائم والمراجعين والمنظمين في مواجهة تحيز الإدارة نحو التفاؤل المفرط. كما يساعد المجلس في تطوير معايير صارمة يمكن لها أن تواجه هذا التحيز، وبالتالي تحقيق حيادية المعلومات². وبالنظر لمضمون هذا المفهوم نجد أنه أقرب للتعريف الذي أورده الإصدارات المحاسبية البريطانية وأن العمل به يمنع التحيز والخطأ بالشكل الذي يحقق الثقة في المعلومات المحاسبية وصدق التعبير.

- **التحفظ غير المتماثل (Asymmetric prudence):** وهو الحاجة إلى عدم التماثل المنهجي، حيث أن الخسائر والمصاريف يتم الاعتراف بها في مرحلة مبكرة مقارنة بالمكاسب³، وتعبير آخر يعكس هذا المفهوم عدم التماثل في وقتية الاعتراف بالأرباح والخسائر المتوقعة. هذا المفهوم يتوافق إلى حد كبير مع التعريف الذي أورده الباحث (Basu) في دراسته المشهورة حول قياس التحفظ لسنة 1997، وينظر إليه الكثيرون على أنه يمثل جوهر التحفظ المشروط، حيث يصف التفسير التقليدي للتحفظ بشكل أكثر في الممارسة المحاسبية من خلال تطبيق درجة تحقق عالية للاعتراف بالأرباح أكثر من الخسائر⁴.

بعدها قام مجلس المعايير الدولي (IASB) في سنة 2015 بنشر مسودة العرض (ED/2015/3) للإطار المفاهيمي حدّد فيها التنقيحات المقترحة، وبعد مراجعة الإطار المفاهيمي لسنة 2010 شرح المجلس قراراته بشأن خاصية التمثيل الصادق والحياد، وكشف عن أسباب تضمين التحفظ كجانب من جوانب التمثيل الصادق، مبيناً أن المبادئ الأساسية للتحفظ بقيت على حالها ولا تزال متأصلة بشكل كبير في معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS)⁵. وأوضح أيضاً أن من الأسباب الرامية لإعادة إدراج مفهوم الحذر ضمن الإطار المفاهيمي للمجلس هو نتائج الأزمة المالية وتداعياتها. وفي 18 ماي 2016 قرّر المجلس مجدداً تأكيد أن يتضمن الإطار المنقّح إشارة واضحة للتحفظ رداً على الاقتراحات التي تمت مناقشتها في مسودة العرض. هذا ما أدى إلى فتح باب النقاش أمام العديد من المستثمرين، الذين رأوا بأن الإشارة الواضحة للتحفظ يمكن أن تساعد في التصدي لتفاؤل المديرين، وبأنه يعزّز من التقيد الحقيقي بمبدأ الحياد في الإبلاغ المالي⁶.

¹ Conceptual framework for financial reporting: 2018, op.cit, p: 31. (BC.2.37)

² Alfred W., The Never Ending story of Prudence and IFRS, IFAC, October 2015.

³ Conceptual framework for financial reporting: Summary of tentative decisions, IFRS foundation, June 2017, p: 7.

⁴ Richard Barker, IASB Exposure Draft ED/2015/3, November 2015, p: 3.

⁵ Lesley M., Perspective on prudence, July 2015, available at (icaew.com), vu le 02.01.2018.

⁶ Steve Cooper : A tale of prudent : Investors perspectives, IFRS, June 2015, p: 2.

مع مطلع سنة 2018 وضمن الإطار المفاهيمي المنقّح لنفس السنة، أعاد المجلس (IASB) إدخال مفهوم التحفظ المحاسبي ضمن الفصل الثاني للإطار والمتعلق بالخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة، مع توضيح معناه بدقة وتأکید بأن ممارسة التحفظ يدعم بشكل واضح الحيادية في المعلومات المبلّغ عنها في القوائم المالية¹. أي أن تطبيق التحفظ الحذر يمكن أن يساعد على تحقيق خاصية الحياد في تطبيق السياسات المحاسبية، وبالتالي يمكن أن يساعد على تحقيق التمثيل الصادق للأصول والالتزامات وحقوق الملكية والدخل والمصاريف. وبالرجوع للفقرة (BC2.38) من الإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية لسنة 2018 نجد أن فهم التحفظ (الحذر) يرتبط بفهم مصطلح الحياد، حيث حدّد المجلس جانبين للحياد هما²:

✓ التطبيق المحايد للسياسات المحاسبية، أي تطبيق السياسات المحاسبية المختارة بطريقة محايدة ودون تحيّز.

✓ اختيار السياسات المحاسبية المحايدة، من أجل تقديم معلومات محاسبية ملائمة وتمثّل بصدق البنود التي تقصد تمثيلها.

لقد وجد مجلس المعايير الدولي (IASB) بأن إزالة التحفظ من تنقيحات الإطار المفاهيمي لسنة 2010 بحجة تعارضه مع الحياد في المعلومات، قد خلق نوعاً من الغموض والالتباس في استخدام المصطلح. كما لاحظ أصحاب المصلحة بأن استبعاد التحفظ من الممارسة المحاسبية وفقاً لما نص عليه الإطار المفاهيمي، قد أدى إلى عدم حيادية المعلومات المعدة على أساس معايير الإبلاغ المالي (IFRS) وقد كانت غير متحفظة. لذلك تأكد للمجلس أنه لتجنّب هذا الغموض والخلط فمن الضروري إعادة تقديم التحفظ وتفسيره بوضوح ضمن إطار المفاهيم لسنة 2018.

إن التعديلات الأخيرة المجرّدة كانت بعد نقاشات مطوّلة للمجلس، والتي أسفرت عن إعادة الاعتراف من جديد بمفهوم التحفظ في المحاسبة تحت تسمية "الحذر" بعد ما كان مستبعداً لفترة تفوق العشر سنوات. وتضمّن المفهوم الجديد للتحفظ ممارسة الحذر عند وضع الأحكام في ظروف الشك وعدم التأكد، أي بتعبير آخر ردة الفعل العقلانية لمعالجة ومواجهة هذه الظروف، على أن تجرّ ممارسة التحفظ بطريقة حذرة ومحايدة ودون تحيّز. كما أن المفهوم الجديد تخلّى عن النظرة التقليدية للتحفظ والمتعلقة أساساً بعدم التماثل في الاعتراف بالأرباح والخسائر، وأصبحت الحيلة والحذر أشبه ببذل العناية المهنية عند إجراء التقدير في حالات عدم التأكد³.

والشيء الملاحظ أن تبيّن التحفظ المحاسبي من جديد ومراعاته في إعداد قوائم الإبلاغ المالي من شأنه أن يضفي نوعاً من المصداقية في المعلومات ويدعم جانب الثقة فيها بشكل أفضل، وهذا لا يتحقق إلا بالتقيّد بمفهومه المحدد بدقة في نص المادة (BC2.40) من الإطار المفاهيمي لسنة 2018. في حين نجد أن التحفظ غير المتماثل لم يتم تضمينه في الإطار السابق لأن متطلبات التماثل في المعالجة المحاسبية لمختلف عناصر الأصول والالتزامات أو الدخل والمصاريف قد تتعارض أحياناً مع الحاجة لمعلومات محاسبية تتوفر فيها خصائص الملاءمة والتمثيل الصادق للمعلومات.

انطلاقاً من عرض الأثر السلبي والأثر الإيجابي للتحفظ المحاسبي على الخصائص الرئيسية للمعلومات وبناءً على نتائج الدراسات المختلفة، يتّضح أن وجهات نظر الأكاديميين قد جاءت متباينة بعض الشيء ما بين وجوب تخفيض ممارسة التحفظ وهذا لأثره

¹ IASB publishes revised conceptual framework, 29 Mars 2018, Available at (www.iasplus.com), vu 4.Avril.2018.

² Conceptual framework for financial reporting: 2018, op.cit, p: 31.

³ تامر سعيد عبد المنعم، قياس وتحليل مستوى التحفظ المشروط وغير المشروط عند إعداد التقارير المالية على مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية، ورقة عمل مقدمة، متوفر على الموقع

(<http://atasu.journals.ekb.eg>)، تاريخ الاطلاع 2018.11.25.

السلي على جودة المعلومات، وبين ضرورة التمسك به لأثره الإيجابي. إلا أن الآراء التي تدعو لإلغائه كانت قليلة. وترى الباحثة في هذا الشأن بأنه إذا لم يتم اعتبار التحفظ كخاصية مرغوبة ضمن خصائص المعلومات المحاسبية، فيمكن اعتباره كأحد المتطلبات الأساسية وأحد القيود المحاسبية اللازمة في الممارسات العملية لتحقيق مستوى الجودة المقبول في المعلومات المنشورة. على أن يراعى هذا القيد في الحدود المعقولة، وتفادي الإفراط في تطبيقه تحباً للتحيز في المعلومات. ولقد أوصت مختلف الأبحاث في مجال التحفظ بضرورة التمسك به وعدم التخلي عنه عند إعداد القوائم المالية، شرط أن يكون الالتزام بالقواعد المتحفظة متسقاً من سنة لأخرى وتتم ممارسته على نحو ثابت حتى لا يحدث تلاعب في الأرباح المحاسبية.

ودعماً لما ذكر، فقد أظهرت دراسة (Konsenidis 2009) أن المبالغة في تطبيق التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية قد يدمر خاصية الملاءمة للأرباح المحاسبية، في حين أشارت دراسة (Ball & Shivakumar 2006) أن ممارسة التحفظ المحاسبي بشكل مفرط قد يقود للتلاعب والتحيز في المعلومات المحاسبية، ومن ثم فهو يؤثر سلباً في بعض الخصائص النوعية للمعلومة. وأشار (Watts) في دراسته إلى أن اللجوء المفرط لسياسة التحفظ من شأنه إرسال إشارات خاطئة في حالة كون المنشأة تواجه صعوبات مالية، مما يؤثر على موثوقية المعلومات وملاءمتها. وأكد الباحث أن التحفظ يحسن ويرفع من جودة المعلومات استناداً للتفسير التعاقدي لهذا المفهوم، حيث يعمل على تقليص دوافع الإدارة نحو التلاعب بالأرقام المحاسبية المنشورة¹.

¹ بديسي فهيمه وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 242 - 243.

خلاصة الفصل

تعتبر القوائم المالية وما تتضمنه من معلومات محاسبية أساس صياغة القرارات المختلفة، وأداة الاتصال الأكثر تأثيراً بين المنشأة ومحيطها الخارج. تكتسي هذه المعلومات أهمية كبيرة لدى الأطراف ذات العلاقة بالمنشأة، حيث بواسطتها يتم تقييم المنشأة وتحديد اتجاهات قرارات الاستثمار فيها. وحتى تكون هذه القرارات سليمة ويتم وضعها بشكل صحيح، يشترط توافر مجموعة من الخصائص النوعية في المعلومات المتاحة أهمها خاصية الملاءمة والموثوقية أو ما أصبح يسمى حالياً بالتمثيل الصادق للمعلومات، حيث بتوفرها تتحقق الجودة في المعلومات وتكون أكثر إفادة لمستخدميها. رغم ذلك فإن الممارسة العملية في إعداد القوائم المالية قد تواجه بعض الصعوبات والمشاكل المحاسبية على مستوى تحقيق هاتين الخاصيتين في نفس الوقت، مما يحتّم ضرورة تحقيق نوع من التوازن بينهما والسعي لإنتاج معلومات تتوافر فيها خصائص الملاءمة والموثوقية قدر المستطاع. إلى جانب تعظيم الخصائص المعززة لها خاصة القابلية للتحقق والقابلية للفهم.

وبما أن التحفظ المحاسبي يعتبر قيداً على المحاسب عند إعداد القوائم المالية، فمن المفروض أن يكون تأثيره واضحاً على الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية خاصة الموثوقية والملاءمة. في هذا الشأن تضاربت الآراء واختلفت وجهات النظر حول تحديد هذا الأثر وطبيعته ما بين مؤيد ومعارض، ولكل تيار حججه في ذلك. فالتيار المؤيد لاستخدام التحفظ المحاسبي ركّز على جانب إمكانية التنبؤ بالمستقبل وتقليل ظاهرة لا تماثل المعلومات وتخفيض أخطاء القياس، مما يجعل المعلومات أكثر دقة وأكثر صدقاً في التعبير ومن ثم تحسين ملاءمة المعلومات المحاسبية. أما الطرف المعارض لاستخدام هذه السياسة فيرى الجانب السلبي فيها من خلال ما يفرزه التحفظ من تحيّز في المعلومات، ويتنافى مع خاصية الحياد بالشكل الذي يجعل من المعلومات مشوهة ولا تمثل بصدق جوهر الأحداث. لذا لا يمكننا الجزم بسالبية أثر التحفظ المحاسبي أو إيجابيته على الملاءمة والموثوقية في المعلومة المحاسبية، إلا أن الشيء الواضح والأكد أن ممارسة التحفظ باعتدال يمكن أن تأتي بنتائج مرضية وتخفف من الانتقادات الموجهة لتبني سياسة متحفظة، خاصة تلك الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الأمريكي (FASB) ومجلس معايير المحاسبة الدولي (IASB).

ولعل دراسة وتحليل هذا الأثر على المستوى التطبيقي سيمكّننا من تحديد مدى تأثير سياسة التحفظ المحاسبي على خاصية الملاءمة وخاصية الموثوقية في المعلومات المحاسبية. هذا ما سنحاول الإجابة عليه في الفصل اللاحق إن شاء الله.

الفصل الرابع

دراسة تطبيقية لأثر التحفظ المحاسبي على
ملاءمة وموثوقية المعلومات المحاسبية في
شركات التأمين على الأضرار الجزائية

تمهيد

عرضنا في الفصول السابقة الأسس النظرية لسياسة التحفظ المحاسبي إلى جانب شرح وتفسير المفاهيم المتعلقة بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وجودتها. وتم تحديد هذا الإطار المفاهيمي بشكل عام وبغض النظر عن نوع المنشأة وخصوصية النشاط الممارس فيها. سنحاول من خلال الفصل التطبيقي عرض هذا المفهوم المحاسبي على مستوى شركات التأمين الجزائرية، وسنعمل على إظهار جوانب سياسة التحفظ في ممارسة العمل المحاسبي على مستوى نشاط التأمين، في ضوء الأحكام التشريعية والنصوص التنظيمية المنظمة لهذا النشاط. إن دراسة موضوع التحفظ المحاسبي تحتل أهمية أكبر على مستوى قطاع التأمين ومؤسساته لسببين:

الأول: كون أن شركات التأمين هي مؤسسات مالية تمارس أنشطة مزدوجة وتعد إحدى أهم ركائز الاقتصاد الوطني.

الثاني: اختلاف بيئة الأعمال التي تتواجد بها شركات التأمين من حيث القوانين والنصوص التشريعية التي يتم سنّها بشكل مستمر ويجري تحيينها بشكل دائم، وهذا لخصوصية القطاع وحساسيته إلى جانب اختلاف طبيعة النشاط التأميني الممارس في حد ذاته. هذا الاختلاف الواضح ينعكس بطبيعة الحال على النظام المحاسبي المعمول به في هذه الشركات، وعلى طبيعة المعالجات المحاسبية لعناصر القوائم المختلفة ومحتوى التقارير والقوائم المالية التي تصدرها. وهو ما قادنا لدراسة مواطن التحفظ الممكنة على مستوى شركات التأمين الجزائرية. فضلا عن ذلك، تنبع أهمية تبني سياسة متحفظة في قطاع التأمين من أهمية وحجم وتنوع وتعدد الأخطار التي تغطيها شركات التأمين، مما يجعلها في حالة عدم تأكد باستمرار.

سنحاول عبر صفحات هذا الفصل عرض الدراسة التطبيقية لتحليل أثر التحفظ المحاسبي على ملاءمة المعلومات وموثوقيتها في شركات التأمين الجزائرية المتخصصة بفروع التأمينات على الأضرار. لكن قبل ذلك سنعرض طبيعة محاسبة التأمين وأثرها على سياسة التحفظ المحاسبي، ثم تقدم سوق التأمينات الجزائرية للتعرف على بنية السوق والشركات الناشطة فيه على اعتبار أنها تمثل ميدان الدراسة، وكذا عرض أهم خصائص السوق التأمينية في الجزائر في السنوات الأخيرة من خلال المباحث التالية:

➤ المبحث الأول: المحاسبة في شركات التأمين الجزائرية والتحفظ المحاسبي.

➤ المبحث الثاني: الإطار المنهجي للدراسة التطبيقية

➤ المبحث الثالث: تحليل نتائج الدراسة واختبار الفرضيات

المبحث الأول: المحاسبة في شركات التأمين الجزائرية والتحفظ المحاسبي

شركات التأمين هي هيئات مرخصة من طرف السلطات العمومية، تتحصل على الاعتماد الإجباري لممارسة عمليات تأمين محددة تتضمنها القائمة الملحق بالاعتماد. إن معظم هذه الشركات هي شركات تجارية وأغلبها شركات مساهمة، نظرا لضخامة رأسمالها ولطول مدة حياتها¹. كما تعد شركات خدمات ذات رؤوس أموال ضخمة تخضع بصفة مباشرة للقانون التجاري وقانون التأمينات، ولرقابة هيئات الإشراف والرقابة على قطاع التأمين. تمارس شركات التأمين نشاطها الأساسي والمتعلق بتقديم خدمات التأمين من خلال عرض منتجاتها المتنوعة على المؤسسات والأفراد المعرضين لأخطار معينة، مقابل تحصيل مبالغ أقساط التأمين المكتتب بها، والتي تعطي لهم الحق في التعويض في حالة تحقق الخطر المؤمن ضده. وبما أنها تعمل على إبرام مختلف عقود التأمين مع أطراف عديدة ومختلفة، فهي تدرج ضمن إطار المؤسسات المالية التعاقدية.

إلى جانب نشاطها الأساسي، تمارس شركات التأمين نشاطا آخر ثانوي يدرج في المستوى الثاني بعد نشاطها التأميني ويشكل دعامة هامة لها في حالة عجز الفروع التأمينية، حيث يتمثل في النشاط المالي الذي يجعل من شركات التأمين مكونا رئيسيا من مكونات القطاع المالي وآلية لتحويل الأخطار المحتملة الوقوع². بذلك فإن شركات التأمين تصنف على مستوى اقتصاديات مختلف الدول على أنها من إحدى الركائز الهامة والأساسية للاقتصاد، لأنها تمكن القطاعات الاقتصادية عموما والأفراد على وجه الخصوص من تقليل مخاطر المستقبل وحسن التصرف تجاهها.

لقد تطورت صناعة التأمين في السنوات الأخيرة بشكل ملفت للانتباه لتصبح من بين الصناعات الأكثر قوة والأكثر انتشارا واتساعا في العالم، وهذا لأنها تقدم خدمات متنوعة وواسعة تتخطى حدود الدول وتساعد على حماية الأفراد والمؤسسات ومختلف الهيئات ضد الأخطار المحتملة وتضمن استمراريتها. إن هذه المكانة استقطبت اهتمام مستخدمي التقارير والقوائم المالية بالمعلومات المحاسبية المنشورة ومدى أمانتها في تصوير واقع الأحداث الجارية على مستوى شركات التأمين. لكن الشيء الملاحظ أن شركات التأمين تتميز بخصوصية المحاسبة فيها والتي ترجع أساسا إلى طبيعة النشاط التأميني الممارس من جهة، وإلى القيود التنظيمية المفروضة على هذه الشركات من طرف قانون التأمينات من جهة أخرى. وتساعد حتما دراسة هذه الخصوصية في فهم طبيعة النشاط بما يخدم هيكل النظام المحاسبي المعتمد في هذه الشركات.

المطلب الأول: خصوصية محاسبة التأمين وأثرها على التحفظ المحاسبي

تمثل محاسبة التأمين مزيجا من الأصول والمفاهيم والقواعد والسياسات والفروض المحاسبية من جهة، والأصول والمبادئ والمفاهيم التأمينية من جهة أخرى. ومن ثم فإن الإحاطة والدراية والخبرة بالأصول والتطبيقات التأمينية تشكل ركيزة أساسية لإرساء وتصميم النظام المحاسبي في شركات التأمين³. بذلك فإن محاسبة التأمين تبرز بين الفكر المحاسبي والفكر التأميني في نفس الوقت، مما جعلها تكتسي طابعا خاصا ومنفردا يتناسب مع طبيعة وخصوصية أعمال التأمين، حيث تعد عصب الحياة في شركة التأمين باعتبارها حلقة وصل بين مختلف المديرات التقنية والإدارية من جهة، ومصدرا للمعلومات المحاسبية التي توفرها لهذه الهياكل في كل وقت من جهة أخرى. فالمسؤول والمسؤول يستخدم معطيات محاسبة التأمين في صياغة القرارات وتصحيح وتقويم القرارات السابقة، إلى

¹ Sain rapt Christian, le dictionnaire général de l'assurance, édition ARCATUR, paris, 1996, P :1287.

² سعد الله أمال، الرقابة على قطاع التأمين في التشريع الجزائري، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مراح ورقلة، ع 15، جوان 2016، ص 586.

³ المحاسبة في شركات التأمين: المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، المملكة العربية السعودية، 2010، ص30.

جانب وضع التنبؤات المختلفة لمواجهة المشاكل المطروحة خاصة على مستوى النشاط التقني للشركة، وتحديد التوجّهات الاستراتيجية الجديدة لها. فضلا عن ذلك، تسهّل محاسبة التأمين في شركات التأمين الجزائرية تحديد مجموعة من المؤشرات الهامة التي تسمح لمتخذ القرار باكتساب فكرة شاملة عن التطور العام للشركة مثل نتيجة الفروع التقنية (التأمينية)، نتيجة النشاط المالي، نتائج نشاط إعادة التأمين، وضعية القروض وأعباء التسيير، قوة الاحتياطات وغيرها من المعلومات الهامة لضمان السير العادي للشركة.

1- طبيعة المحاسبة في شركات التأمين الجزائرية

نظرا لأن المحاسبة في شركات التأمين لا بد وأن تتناسب مع خصوصيات نشاط التأمين، فهي غالبا ما توصف بالتعقّد وبصعوبة الفهم والتفسير، حيث أن مكونات القوائم المالية ماهي إلا انعكاس لهذه الخصوصيات. تتضمن حسابات هذه الشركات قسما كبيرا من الالتزامات العالقة التي لم تتم تسويتها بعد، وغالبا ما تخص كوارث حدثت في السنوات السابقة ولا تزال سارية المفعول في السنة الجارية، أو قد تخص التزامات الشركة بشأن الوثائق التأمينية السارية المفعول بعد تاريخ الجرد. إن هذا التداخل الواضح بين السنوات المالية وامتداد الدورات التأمينية لأكثر من سنة، يصعب إجراءات التسجيل المحاسبي من جهة ولا يسمح بقراءة صحيحة وحقيقية لحسابات شركة التأمين ومعرفة وضعها المالي في سنة محدّدة. وعموما تمثل أهم الخصائص في¹:

أولا: انعكاس دورة الإنتاج:

يتميز نشاط التأمين بانعكاس دورة الإنتاج، والتي تعني أن سعر بيع الخدمات التأمينية والمتمثل في مبلغ قسط التأمين يحصل فور إبرام العقد (كلياً أو على دفعات متتالية)، بينما يجري سداد مبلغ التعويض لاحقا. بالتالي فإن مداخيل الشركة لا تعرف إلا مستقبلا، لأن التزاماتها تجاه المؤمن لهم لا تنقذ إلا في السنوات الموالية لسنة الاكتتاب. ويترتب عن ذلك أيضا أن نتيجة النشاط والمركز المالي للشركة غالبا ما يكونان غير حقيقيين، بسبب أن غالبية عقود التأمين المبرمة تتخطى مدتها السنة المالية التي أبرمت فيها، وبسبب تأثير أقساط التأمين قيد التحصيل عن وثائق جارية ومؤجلة للسنة الموالية، والأقساط المدفوعة مسبقا عن الوثائق التأمينية. لذلك فإن نتيجة الدورة يجري تحديدها بشكل تقديري ولا يمكن التحقق منها إلا بعد انقضاء آجال العقود المبرمة. من جانب آخر، تتميز بعض أنشطة التأمين بطول مدتها، فالنتيجة الخاصة بعملية معينة لا تظهر في الحسابات إلا بعد عدة سنوات متتالية، وهي حالة تأمينات الحياة* أين يكون مشكل تداخل السنوات أكثر حدة. لذا نجد أن النتيجة التقنية لشركة التأمين على الحياة ماهي إلا تجميع للأرباح المتعلقة بإنتاج السنوات الماضية ولا تأخذ بعين الاعتبار الأرباح المستقبلية التي ستحققها، مما يجعلنا نستخلص أن النتيجة السنوية لا تعكس بشكل حقيقي مردودية الأعمال المحققة في السنة المالية.

ثانيا: عدم التوافق الزمني بين سنة حدوث الكارثة (تحقق الحادث) وسنة تسوية وسداد مبلغ التعويض، مما يستدعي تقييدا محاسبيا مزدوجا، وهذا استنادا لسنة حدوث الكارثة والتصريح عنها واستنادا لسنة التسديد. إلى جانب ضرورة تكوين مخصصات تقنية لمواجهة عبء الكوارث المتحققة ومبالغ التعويضات الواجبة التسديد في الفترات اللاحقة.

ثالثا: عدم التوافق الزمني بين سنة التسجيل المحاسبي للقسط المكتتب له وسنة التسجيل المحاسبي للكارثة المحققة، مما يوجب استخدام

¹ بالاعتماد على:

- محاضرات الأستاذة شرافة صيرينة في مقياس اقتصاد التأمينات للموسم الجامعي 2015/2016 جامعة سطيف 01، الجزائر.

- Murielle Paulin, Economie et organisation de l'assurance, éditions SEFI, France, 2007, P :116.

* التأمين على الحياة يتضمن تعاقد الشخص مع شركة التأمين لمدة محدودة من الزمن يلتزم فيها بدفع قسط دوري أو قسط وحيد مقابل تعهد الشركة بدفع ايراد أو رأس المال المحدد في العقد في نهاية المدة مضافا له الفوائد المجمّعة حسب الاتفاق المبرم.

حساب توزيع النواتج والذي يتمثل في مخصص الأخطار السارية في تأمينات الأضرار، والمخصص الرياضي في تأمينات الحياة.

رابعا: عنصر المخاطرة وعدم التأكد جعل شركات التأمين تعتمد أساسا على نظرية الاحتمالات عند حساب الأقساط والتعويضات، مما أدى لظهور عناصر خاصة بنشاط التأمين حظيت باهتمام كبير من طرف المحاسبين كالمخصصات التقنية والاحتياطات المقننة.

خامسا: الفارق الزمني الممكن بين تاريخ إصدار العقد التأميني وتاريخ وقوع الخطر محل التأمين مكّن شركات التأمين من حيابة أموال ضخمة، والتي مصدرها مبالغ الأقساط المحصّلة من المؤمن لهم. هذه الأخيرة تبقى تحت تصرف الشركة لمدة قبل تسوية التزاماتها وإعادة دفعها للمؤمن لهم المتضررين والمستفيدين، مما يجعلها ملزمة بتسييرها وتوظيفها في مختلف قنوات التوظيف الآمنة التي يسمح بها القانون سواء على مستوى أسواق المال أو في سوق العقارات، بهدف توفير الأموال اللازمة لدفع التعويضات وتحقيق عوائد للمساهمين. وهي بهذا الشكل تمارس دور الوسيط المالي في سوق التوظيفات. من جانب آخر، نجد أن أهمية الأموال المجمّعة من طرف شركات التأمين تنتج آثارا هامة على الصفقات المالية للدولة من خلال مساهمة قطاع التأمين في الناتج المحلي الخام.

سادسا: صعوبة تقدير سعر الخدمات التأمينية وهذا راجع أساسا لعدم تحكّم شركات التأمين في سعر التكلفة، والذي يكون تابعا لحدوث الكوارث وتكرارها وتكلفتها المتوسطة، حيث أن قسط الخطر (قسط الأساس في حساب سعر خدمة التأمين) يحدّد ويقدر بناء على فرضيات ودراسات إحصائية اكتوارية يقوم بها اكتواري التأمين (شخص متخصص في رياضيات التأمين)، إلى جانب قواعد حساب الاحتمالات.

سابعا: كثرة التسويات الجردية في نهاية السنة المالية، حيث تتطلب محاسبة التأمين إجراء العديد من هذه التسويات في نهاية الفترة بسبب إبرام عقود طويلة الأجل تتخطى السنة المالية كتأمينات الحياة. فضلا عن ذلك، عدم توافق تاريخ بداية ونهاية العديد من وثائق تأمينات الأضرار مع تاريخ بداية ونهاية السنة المالية للشركة، والتي تبدأ من 01/01 وتنتهي في 12/31 من كل سنة. لذلك يراعي محاسب التأمين المبادئ الأساسية للتسويات الجردية (المستحقات والمقدّات) عند إعداد حساب النتيجة في تاريخ الجرد. جميع هذه الخصوصيات جعلت من المحاسبة في مجال التأمين ذات طابع خاص يتماشى مع طبيعة نشاط التأمين والأنشطة الداعمة له، كما أن انفرادها ببعض الخصائص غالبا ما يجعل من المعلومات المحاسبية التي ينتجها النظام المحاسبي لهذه الشركات مختلفة نوعا ما عن تلك المعلومات المتعلقة بباقي الأنشطة الاقتصادية.

2- محاسبة شركات التأمين الجزائرية في ضوء المعيار (IFRS4) والمعيار (IFRS17)

حتى تواكب سوق التأمينات الجزائرية التغيرات المتسارعة على المستوى الدولي في مجال صناعة التأمين، تبنت كافة مؤسسات القطاع ابتداء من سنة 2010 النظام المحاسبي المالي للتأمينات (SCFA) طبقا للقانون 07-11 الصادر في 2007.11.25، وهو ما أعطى نظرة حديثة للقطاع وإخضاعه للمعايير المحاسبية الدولية (IFRS/IAS). إن من بين اهتمامات مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) كانت قطاع التأمين وإعادة التأمين، فبالنظر لخصوصيته كرس المجلس معيارا خاصا بمحاسبة هذا القطاع والذي يعد أول معيار دولي للتقرير المالي (IFRS4) بعنوان: عقود التأمين، حيث مثل المرحلة الأولى من مرحلتين لمشروع المحاسبة في مجال التأمينات، كما يعتبر معبرا للخطوة الثانية من دون تأخير وبمجرد استكمال كافة الإجراءات بشكل سليم¹. ولقد تم تقديم المعيار

¹ أحمد حلمي جمعة، محاسبة عقود التأمين: الاعتراف القياس، الإفصاح، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان 2010، ص 16.

للسماح لشركات التأمين بالامتثال لتبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، لإضفاء جملة من التحسينات المحدودة على الممارسات المحاسبية السائدة وفهم الجوانب المهمة في إطار محاسبة التأمين¹.

تم تخصيص المعيار (IFRS4) من طرف المرجعية المحاسبية الدولية لقطاع التأمينات، حيث يطبق على جميع عقود التأمين ويهتم بطريقة تسجيلها انطلاقاً من طبيعة نشاط التأمين القائم على أساس حالة عدم التأكد التي تحيط بعقد التأمين. كما هدف المعيار إلى تحديد كيفية التقرير عن عقود التأمين المصدرة في انتظار إنهاء المجلس لترتيبات المرحلة الثانية من مشروع محاسبة عقود التأمين. من جهة أخرى، تمثلت الدوافع الأساسية لإصدار هذا المعيار في الطبيعة الفريدة لعقود التأمين، والتي تعني أن التقارير والقوائم المالية لشركات التأمين نادراً ما يمكن مقارنتها مع مثيلتها في الصناعات الأخرى²، وقد بدأ التحضير لمشروع المعيار عبر مرحلتين:

أولاً: المرحلة الأولى من المعيار الدولي (IFRS4)

في سنة 2004 أصدر المجلس (IASB) المرحلة الأولى من المعيار الدولي (IFRS4)، وفي إطار هذه المرحلة تتم المحاسبة عن خصوم شركات التأمين حسب المعايير المحاسبية المحلية التي كانت مختلفة بشكل واضح وكبير، مما أدى لوجود بعض القيود والتعديلات كتصنيف عقود التأمين وصعوبة مقارنة القوائم المالية بين الشركات. شكّلت المرحلة الأولى مرحلة انتقالية للمرحلة الثانية للمعيار³.

ثانياً: المرحلة الثانية من المعيار (IFRS4)

بعد إصدار المرحلة الأولى سنة 2004 ودخولها حيز التنفيذ في 2005.01.01، خاصة من طرف الشركات الأوروبية المدرجة في البورصة، ونظراً للنقائص التي عرفت هذه المرحلة والصعوبات التي كانت تعيق عملية تطبيق المعيار الدولي الرابع، باشر المجلس (IASB) بإجراءات تصحيحية في إطار المرحلة الثانية من المعيار (IFRS4)، والتي من المنتظر أن تكون آثارها إيجابية على محاسبة عقود التأمين وتتماشى والتغيرات الدولية. من خلال هذه المرحلة تم إصدار المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS17) بتاريخ 18 ماي 2017 بعنوان عقود التأمين، ليحل بذلك محل المعيار السابق⁴، وسوف يساعد حتماً المستثمرين ومستخدمي المعلومات المالية على فهم المعالجة المحاسبية لعقود التأمين التي تصدرها شركات التأمين والمخاطر التي تتعرض لها، ومدى تأثيرها على ربحيتها ومركزها المالي، من خلال اعتماد مبادئ تقييم واضحة وزيادة شفافية القوائم والتقارير والمالية بشكل مختلف داخل الشركة ذاتها، مما صعب الأمر على المستثمرين والمحللين حول تحديد أي العقود التأمينية المربحة وأي منها تشكل خسارة⁵. وهذا يبيّن أن شركات التأمين بتطبيقها لهذا المعيار سيجعل من عقود التأمين وإعادة التأمين التي تصدرها تستند على أساس موحد للمحاسبة، بالشكل الذي يجعل من قوائمها المالية قابلة للمقارنة، ويعزّز من جودة المعلومات وملاءمتها.

فضلاً عن ذلك، تتسم المحاسبة عن التزامات عقود التأمين باستخدام القيم الجارية في ضوء المعيار الجديد بدلاً من التكلفة التاريخية، شرط تحديث هذه القيم بانتظام بالشكل الذي يتيح إمكانية إنتاج معلومات أكثر فائدة لمستخدميها.

¹ سحنون بو نعجة، نبيل بو فليح، محاسبة شركات التأمين من منظور معايير المحاسبة الدولية، الملتقى الدولي السابع حول: "الصناعة التأمينية، الواقع العملي وآفاق التطوير"، جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف - يومي 4/3 ديسمبر 2012، ص11.

² صفوان قصي، حسين حوشان، مدى ملائمة تطبيق مبدأ الاعتراف بالإيراد لعقود التأمين المحلية في إطار (IFRS4)، مجلة جامعة ذي قار مج 11، ع 1، 2016، ص167. متوفر على الموقع vtq.edu.iq، تاريخ الاطلاع 2018.03.02.

³ بلال شيخي، زواتية عبد القادر، أثر تطبيق كل من نظام الملائة (2) ومعيار (IFRS4) المرحلة (2) على المحاسبة في شركات التأمين، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، ع8، ديسمبر 2017، ص797، متوفر على الموقع www.univ-oeb.dz، تاريخ الاطلاع 2018.03.02.

⁴ Impact of IFRS17 insurance contracts accounting standards: consideration for data, systems and processes, Ey, 2017, P: 4.

⁵ خالد الصباغ، المعيار الجديد (IFRS17) نقابة المهن المالية المحاسبية، سوريا، 2018، متوفر على الموقع www.safap.org.sy، تاريخ الاطلاع 2018.03.05.

ضمن هذه المرحلة أيضا تم إدخال مفاهيم جديدة وقواعد خاصة تحكم محاسبة عقود التأمين، كما أنها جاءت برؤية مستقبلية للتدفقات النقدية، حيث فرضت مسودة الإعلان تقييما خاصا يتعلق بعقود التأمين يقوم على أساس "أفضل تقدير للالتزامات" والناجم عن تحيين التدفقات النقدية المستقبلية لعقود التأمين (الأقساط، الكوارث، التعويضات والمصاريف المتعلقة بها) بناء على الاحتمالات الملائمة¹.

إن اهتمامات مجلس المعايير في هذا الإطار كانت منصبّة نحو إرساء قواعد قياس ينتج عنها أفضل تقدير للالتزامات شركة التأمين، وأساسا المؤونات التقنية التي يجرى تقييمها بقيمتها العادلة وفق نموذج (Best estimate) الذي يجعل من هذه الالتزامات متوافقة مع قيمها الحقيقية. والمقصود بأفضل تقدير القيمة الحالية المتوقعة للتدفقات النقدية المستقبلية، ويجرى حسابه بطرق رياضية وردت في نظام الملاعة (02) في الركيزة (01): المتطلبات الكمية، إلى جانب هامش المخاطر والهامش المتبقي. يتمثل هامش المخاطر في: "الحد الأقصى للمبالغ التي ستكون شركة التأمين مستعدة لدفعها للتخلص من هذا الخطر، بينما يمثل الهامش المتبقي الفرق بين القسط الأولي المستلم والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية مكتملة لهامش المخاطر"². وهذا معناه أنه في ظل المرجعية المحاسبية الدولية (IFRS17) تم اعتماد النظرة الاقتصادية في تقييم الالتزامات التقنية لشركة التأمين من خلال أفضل تقدير للالتزامات مضافا له هامش الخطر والهامش المتبقي.

كما هدف المعيار لوضع نموذج محاسبي أكثر فائدة وأكثر اتساقا لعقود التأمين التي تصدرها شركات التأمين وإعادة التأمين على المستوى الدولي³، وتوفير معلومات حديثة عن التزامات ومخاطر وأداء وربحية هذه العقود، وكذا جعل المعلومات المبلّغ عنها أكثر شفافية والتي ستمنح المستثمرين والمحلّلين ثقة أكبر في فهم صناعة التأمين. يطبق المعيار الجديد على جميع أنواع عقود التأمين وهي: عقود التأمين المصدرة بما في ذلك عقود التأمين، عقود إعادة التأمين المحتفظ بها، عقود الاستثمار⁴.

يضاف إلى ما سبق ذكره أن المعيار (IFRS17) سيعمل على تحسين جودة المعلومات المنشورة، حيث يتطلب خصم التدفقات النقدية الناشئة عن التزامات عقود التأمين طويلة الأجل باستخدام معدلات خصم حالية تعكس خصائصها، وهذا ما هو إلا ممارسة واضحة لسياسة التحفظ المحاسبي في مجال محاسبة عقود التأمين. وسيكون المعيار الدولي نافذا للتطبيق ابتداء من تاريخ 01 جانفي 2021، مع السماح بالتطبيق المبكر للمعيار بشرط أن تكون شركة التأمين مطبقة للمعيار الدولي (IFRS9) حول الأدوات المالية والمعيار الدولي (IFRS15) المتعلق بالإيرادات من العقود مع العملاء⁵. والشكل التالي يوضح مسار مشروع محاسبة عقود التأمين عبر مختلف المراحل والخطوات التي مر بها بدء بالأعمال المبكرة لغاية التطبيق الإلزامي للمعيار:

¹ Stéphane M. L'activité de l'assurance : Aspects économiques, comptables, Actuariels, édition ECONOMICA Paris, 2012, p :8.

² بلال شبيخي، زواتية عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 802.

³ IASB issues: IFRS17-the new standard for insurance contracts, May 2017, ey (Bbww), pp:1-2.

⁴ IFRS17, what does it mean for you? Deloitte IFRS, Available at www.deloitte.com, vu le 05.03.2018.

⁵ IFRS17 : Insurance contracts, IFRS, 2017, P :12, Available at www.ifrs.org, vu le 05.03.2018.

الشكل رقم (4-1): خطوات مشروع المحاسبة عن عقود التأمين



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- ياسر سلامة، المعيار الدولي IFRS17، نوفمبر 2017، ص 13، متوفر على الموقع (www.elmohasb.com)، تاريخ الاطلاع 2018.03.05.
- حميدة محمد عبد المجيد، قياس التحفظ المحاسبي والعوامل المؤثرة عليه في التقارير المالية لشركات التأمين السعودية مجلة المحاسبة والمراجعة (AUJAA)، جامعة بني سويف، مصر، مج 01، ع 2، 2013، ص 152.

من خلال الشكل يتضح أن مشروع المحاسبة عن عمليات التأمين وإعادة التأمين يعد من ضمن المشاريع الضخمة التي استغرقت وقتا طويلا بعد سنوات تحدي كبير لإصدار المعيار (IFRS17)، حيث دامت الفترة عشرون سنة من النقاشات والتعديلات، وهي أطول فترة استغرقت لصناعة معيار محاسبي تبادل العمل عليه أجيالا من صنّاع المعايير، ليتوّج في النهاية بإصدار معيار جديد صمّم خصيصا لتحقيق هدف الاتساق الذي يعتبر مبدءاً أساسيا في محاسبة عقود التأمين، ويوفّر قياسا أكثر تجانسا يساعد في الرفع من قابلية المقارنة على مستوى شركات التأمين، ويجعل من صناعة التأمين أكثر جاذبية للمستثمرين على اختلاف فئاتهم.

إن المعايير المحاسبية الدولية ومعايير الإبلاغ المالي شهدتقبولا دوليا واسعا، وهذا من خلال إقبال العديد من الدول على تطبيقها واعتمادها كأساس محاسبي ملائم ومناسب يستدل به في ممارسة مهنة المحاسبة، وقد سارت الجزائر على نفس النهج على غرار مختلف الدول في العالم من خلال قيامها بإصلاح نظامها المحاسبي منذ سنة 2007 بتحديث المخطط المحاسبي للتأمينات (PCA) وتبني النظام المحاسبي المالي الجديد لقطاع التأمينات (SCFA) ابتداء من سنة 2010 من خلال إصدار مجموعة من القوانين المنظمة منها: القانون 07-11 الصادر في 2007.11.25 المتضمن النظام المحاسبي المالي، والمرسوم التنفيذي رقم 08-156 الصادر في 2008.05.26 المتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11. إلى جانب الأحكام التي أنشأت بموجب المرسوم الصادر في تاريخ 26 جويلية 2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة والكشوف المالية وسير الحسابات، والإشعار رقم (89) المتعلق بمدونة وقواعد سير الحسابات وعرض القوائم المالية لشركات التأمين وإعادة التأمين الصادر.

رغم ذلك وحسب دراسات مختلفة في المجال، فإن هناك ضعفا في قدرة المؤسسات الجزائرية وشركات التأمين الجزائرية على وجه الخصوص لتبني معايير الإبلاغ المالي الدولية، إلى جانب الصعوبات الكبيرة لاعتماد معيار الإبلاغ المالي رقم (04) الذي مضى على إصداره 14 سنة تقريبا. هذا ما يعكس التأخر الكبير في مساهمة التغيرات الحادثة على المستوى الدولي وبطء وتيرة الإصلاحات في ميدان المحاسبة لعدة أسباب منها¹:

- عدم وجود سوق مالي حقيقي بالجزائر وقلة عدد شركات التأمين الناشطة فيه، حيث تتمثل فقط في شركة أليانس للتأمين.
- تباين واختلاف البيئة الاقتصادية الجزائرية عن بيئة الدول المطبقة لمعايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS).
- تخوف إدارات شركات التأمين الجزائرية من اعتماد هذه المعايير الدولية ومقاومتها للتغيير.

وهو ما يجعل شركات التأمين الجزائرية أمام تحدي كبير، حيث أن التغيرات الحالية في بيئة الأعمال الدولية والتطورات المستمرة في ميدان المحاسبة والمراجعة، تحتم عليها ضرورة الإقبال على تبني معايير (IFRS)، نظرا لدورها الفعال في تحسين بيئة المعلومات المحاسبية وزيادة جودتها، والحد من المخاطر وإدارتها على النحو السليم. وهذا لا يكون إلا بتطوير السوق المالي قبل كل شيء وتهيئته بشكل أفضل، باعتبار أن تبني المعايير الدولية (IFRS) يعد إلزاميا بالنسبة للشركات المدرجة بالبورصة. إلى جانب السعي لتطبيق هذه المعايير بشكل تدريجي عبر إرساء القواعد الأساسية لضمان نجاحها، كتأطير العنصر البشري وتكوينه في هذا المجال، وكذا اتخاذ من تجارب الدول المطبقة نموذجا يحتذى به ويستفاد منه في عملية التطبيق.

¹ سليمة طبايية، دور محاسبة الشركات التأمين في اتخاذ القرارات وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة سطيف 1، 2013/2014، ص 389.

3- أثر طبيعة المحاسبة في شركات التأمين الجزائرية على التحفظ المحاسبي

عادة ما تلازم نشاط التأمين حالات المخاطرة وعدم التأكد بشكل دائم ومستمر، حيث أن عملية تقدير أقساط التأمين (مقابل الخدمة التأمينية) والمخصصات التقنية (حقوق حملة وثائق التأمين) تقوم في الأساس على نظرية الاحتمالات ومبادئ الإحصاء، وأن المحاسبة في هذه الشركات تعتمد بشكل كبير على عنصر التقدير سواء في عملياتها التأمينية أو عند إعداد تقاريرها وقوائمها المالية الختامية. من جانب آخر، تحيط بشركات التأمين أخطارا عديدة مثل: مخاطر السوق، مخاطر الائتمان، مخاطر أسعار الفائدة، مخاطر أسعار صرف العملات، مخاطر إعادة التأمين، أخطار التوظيف وغيرها¹، هذا ما يجعلها دوما على أهبة واستعداد للتصدي لهذه الأخطار ذات الطابع الاحتمالي. ولقد رأينا سابقا أن سياسة التحفظ المحاسبي تقتزن بحالة عدم التأكد وتتعلق بأحكام احتمالية وتقديرات خاصة يجريها المحاسب في ظروف معينة، الأمر الذي يجعلنا نؤكد على أهمية تبني هذه السياسة على مستوى نشاط شركات التأمين، حيث أن حالة عدم التأكد والتي قد تؤدي لتضخيم المصاريف وتقليص حجم النواتج يجب أخذه بعين الاعتبار عند حساب نتائج أعمال شركات التأمين.

إن تطبيق سياسة التحفظ على مستوى نشاط هذه شركات تستدعي الكثير من الاهتمام، نظرا لأن المبالغة في التقدير غالبا ما تؤدي إلى زيادة الخطر، بينما يقود التحفظ إلى سلامة التقدير وتقليل عنصر المخاطرة. ويمكن تحديد مدى تواجد هذه السياسة في الممارسات العملية لنشاط التأمين على النحو التالي:

أولا: تكوين المؤونات التقنية

تعد ضرورة توفير حماية خاصة لشركات التأمين مسألة معروفة عالميا، هذه الحماية تتلخص بشكل رئيسي في مجموعة من القواعد التي تخضع لها شركات التأمين بشكل عام وشركات التأمين الجزائرية بشكل خاص، بهدف تأطير نشاط التأمين وضمان أمن العقود المبرمة من جهة، وحماية المؤمن لهم والمستفيدين من العقود ضد مخاطر العسر المالي للمؤمنين من جهة أخرى. ولتحقيق ذلك تمثل شركات التأمين لمتطلبات تنظيمية مختلفة تتعلق أساسا بمستوى الأموال الخاصة التي يجب أن تمتلكها، إضافة إلى تكوين مخصصات أو مؤونات تقنية كافية وتمثيلها بأصول معادلة.

تعتبر شركات التأمين مؤسسات مالية خاضعة بصفة مباشرة لرقابة الدولة من خلال هيكلها المختلفة والمتمثلة أساسا في: وزارة المالية (الوزارة الوصية)، المجلس الوطني للتأمينات، لجنة الاشراف على التأمينات، والهيئة المركزية للأخطار. ويتم رقابة الدولة على مؤسسات هذا القطاع من خلال وضع مجموعة من الأحكام والقوانين التي يصدرها المشرع الجزائري بهدف تنظيم محاسبتها ونشاطها المالي، آخذا في الحسبان الطابع المميز والمنفرد لأنشطة التأمين. ويعود سبب تدخل المشرع في تنظيم سير العمل المحاسبي لهذه الشركات إلى رغبته في دعم الرقابة والاشراف عليها، خاصة وأنها تتوفر على كتلة هامة من رؤوس الأموال التي تعود في الأساس للمؤمن لهم وحملة عقود التأمين. ويأتي هذا التدخل من خلال فرض إنشاء مجموعة من الوثائق الاجبارية المتداولة، إلى جانب اعتماد دليل خاص بحسابات التأمين يمثل خطة رقمية يعتمد عليها المحاسب في تصنيف وتبويب الحسابات المفتوحة في دفاتر الأستاذ واليومية العامة. وكأي نشاط ممارس، فإن شركات التأمين معرضة باستمرار لمجموعة من الأخطار العامة التي يمكن أن تهدد وجودها واستقرارها، وفي الحالات القصوى تؤدي بها إلى التعتثر والإفلاس، لذلك يجب أن تكون شركات التأمين قادرة على حماية

¹ Murielle Paulin, op.cit, P: 46.

نفسها ضد جسامة الأخطار المحيطة بها وتركزها وتكرارها.

في هذا الإطار وضع المشرع الجزائري عددا من القواعد الاحترازية الواجبة التطبيق ومنها المرسوم التنفيذي رقم 13-114 المتعلق بالالتزامات المقتنة (التنظيمية) لشركات التأمين وإعادة التأمين، حيث بموجبه تلزم هذه الشركات بتسجيل التزاماتها التنظيمية والمشكلة أساسا من المؤونات التنظيمية (Provisions réglementées) والمخصصات التقنية (Provisions techniques) في جانب الخصوم من ميزانيتها¹. حدّد هذا المرسوم الظروف التي تستدعي تكوين الالتزامات التنظيمية وميّز بين:

أ- المؤونات التنظيمية المقتطعة (Provisions réglementées déductibles)

يعد تكوين هذا النوع من المؤونات إجباريا وتشكّل حتى في حالة غياب الأرباح لأنه يجري بنص التشريع، حيث تدرج التخصيصات ضمن الحساب (14): مؤونات تنظيمية (مقتنة) بجانب الخصوم من الميزانية. يعرض هذا الحساب الأموال المكوّنة بتطبيق النصوص التشريعية والتنظيمية لنشاط التأمين وإعادة التأمين لتغطية العجز المحتمل في الالتزامات التقنية لشركات التأمين وإعادة التأمين². تتميز هذه المؤونات بأن لها طابعا خاصا في أنها تقترب من الاحتياطات أكثر منها مخصصات مقتطعة، وهذا لأن لها طابع طويل المدى من جهة، ولأن الاقتطاعات المتعلقة بها تشكّل عبئا على السنة المالية، مما جعل خصوصية هذه المؤونات تتمثل في المعالجة المحاسبية لها. يجري تكوين المؤونات المقتنة بهدف تقوية ملائمة شركة التأمين وضمان مستوى أدنى للتغطية، وكذلك لمواجهة التزامات محتملة غير مؤكدة في المستقبل، كما تمثل حقا من حقوق المساهمين يحق لهم المطالبة بها إذا تجاوزت النسبة القانونية³. وقد نص المشرع الجزائري في إطار المرسوم التنفيذي رقم 13-114 الصادر في 28.03.2013 والمتعلق بالالتزامات التنظيمية لشركات التأمين وإعادة التأمين على الأشكال التالية⁴:

1- مؤونة الضمان (Provision de garantie)

حسب المادة (05) من المرسوم 13-114 يوجّه مبلغ هذه المؤونة لتقوية وتعزيز قدرة شركة التأمين على تغطية التزاماتها تجاه المؤمن لهم والمستفيدين من العقود، حيث يشكل مبلغ المؤونة المقتطع عبئا على الدورة المحاسبية ويغذى الرصيد باقتطاع سنوي يجري بنسبة 1 بالمئة من مبالغ الأقساط (أو الاشتراكات) المصدرة خلال السنة المالية والصافية من الإلغاءات والرسوم والمتضمنة لمبالغ إعادة التأمين. ونظرا لأن شركات التأمين الجزائرية مقيّدة بأحكام التشريع، فهي تتوقف عن تغذية رصيد هذه المؤونة عندما يساوي المجموع المكوّن من هذه المؤونة ورأس المال الاجتماعي المبلغ الأكثر ارتفاعا والمستخرج من إحدى النسب التالية:

- 5 % من إجمالي المخصصات التقنية.
- 7.5 % من إجمالي مبالغ الأقساط المصدرة خلال السنة الأخيرة والصافية من الإلغاءات والرسوم.
- 10 % من المتوسط السنوي لعبء الكوارث التي تمت تسويتها خلال الثلاث سنوات الأخيرة.

2- مؤونة المتمم الإجمالي لمخصصات الكوارث قيد التسديد

إن التقييم غير الكافي لمخصصات الكوارث قيد التسديد لشركة التأمين وحالات التصريح بالكوارث المحققة بعد إقفال السنة المالية

¹ Manel Brahimi , Engagements Réglementés des sociétés d'assurances, AssurAl,11.04.2012, disponible sur site (www.cna.dz), vu le 04.03.2018.

² Avis N°89 portant plan et règles de fonctionnement des comptes et présentation des états financiers des entités d'Assurance et/ou de réassurances, Ministère des finances, conseil national de la comptabilité, Algérie, 2011, p:28.

³ قيس السيد علي، المخصصات الفنية في شركات التأمين، جامعة دمشق، 2010، متوفر على موقع (www.insurance4arab.com) تاريخ الاطلاع 2018.03.01.

⁴ Décret exécutif N° 13-114 correspondant au 28.03.2013 relatif aux engagements réglementés des sociétés d'assurance et/ou de réassurance, journal officiel de la République Algérienne N°18, 31.03.2013, P :5.

ومصاريف التسيير المتعلقة بها، تستدعي تكوين مخصص إضافي سنوي يعد بمثابة متمم للديون التقنية الواقعة على عاتق الشركة. فحسب نص المادة (06) من المرسوم السابق، يكون هذا المخصص بغرض تغطية العجز المحتمل على مستوى مخصص الكوارث قيد التسديد، ويغذى رصيده باقتطاع تجريه الشركة بنسبة 5 % من مبلغ الكوارث قيد التسديد، على أن يعدّل سنويا نسبة لمبلغ هذه الكوارث. يشكل الاقتطاع المتعلق بهذا المخصص عبئا على الدورة المحاسبية.

3- مؤونة الأخطار الكارثية (Provision pour risques catastrophiques)

بموجب نص المادة (02) من المرسوم التنفيذي رقم 272-04 الصادر في 29 أوت 2004 والمتعلق بالالتزامات التقنية الناتجة عن تأمين آثار الكوارث الطبيعية، فإن مؤونة الأخطار الكارثية هي موجهة للتصدي لأعباء الكوارث الاستثنائية الناتجة عن عمليات تأمين آثار الكوارث الطبيعية، أي مواجهة الكوارث الحادة ذات الطابع الكارثي. يغذى الرصيد المتعلق بها باقتطاع سنوي يساوي 95 % من النتيجة التقنية (ربح) المحققة بفرع الكوارث الطبيعية، وهذا لتعويض العجز المحقق بالفرع عند تحقيق نتائج سلبية¹.

4- مخصص أخطار استحقاق الالتزامات التنظيمية (Provision pour risques d'exigibilité)

تمثل الأموال التي تحوزها شركات التأمين الجزائرية قرابة 75% من إجمالي خصوم ميزانيتها والتي تمثل حقوق المؤمن لهم والمستفيدين من العقود، وهي نسبة هامة تقودها لضرورة تحريكها وضخها في مختلف قنوات الاستثمار الممكنة لمواجهة الالتزامات المحتملة وتحقيق هامش ربح. من أجل ذلك تدخل المشرع الجزائري لتحديد قائمة التوظيفات المختلفة لشركات التأمين، وهذا لأنها ملزمة بتغطية التزاماتها التنظيمية بعناصر أصول مقبولة في كل وقت من السنة بواسطة توظيف تلك الأموال المجمعة.

في هذا الإطار أدخل مفهوم تغطية بعض عناصر الخصوم بعناصر أصول معادلة بموجب قانون التأمينات من خلال المادة (10) من المرسوم 342-95 الصادر في 30.10.1995 والمتعلق بالالتزامات التنظيمية لشركات التأمين، وهذا بهدف التحكم في الأوضاع الصعبة للتسيير². بالمقابل تعرّض قيم هذه التوظيفات والاستثمارات لتقلبات وتذبذبات باستمرار خاصة وأن جزء منها مدرج في البورصة، وتصبح عندئذ التزامات الشركة المرتبطة بهذه التوظيفات غير مغطاة بشكل كافٍ، مما جعل المشرع يفرض على شركات التأمين ضرورة تكوين مؤونة لمواجهة الالتزامات في حالة نقص قيم مجموع الأصول المثلثة لالتزاماتها التنظيمية. ويتعلق بالفرق- المحسوب بالنسبة للتوظيفات التي تمثل هذه الالتزامات- بين المبلغ الإجمالي للقيمة السوقية والمبلغ الإجمالي للقيمة المحاسبية الصافية للتوظيفات المعنية، وذلك عندما يكون الفرق سلبيا.

تحدّد القيمة السوقية بشكل منفصل لكل عنصر من عناصر الأصول، كما أن مبلغ المؤونة يعدّل سنويا بالتناسب مع مبلغ الفرق المذكور أعلاه³. وهذا معناه أن المشرع الجزائري ألزم شركات التأمين بتكوين هذه المؤونة لتفادي حالات النقص المحتمل في قيم التوظيفات التي تتضمنها أصول الشركة والمقيّمة بالقيمة السوقية، أي نقص القيمة المستتر والناتج عن ارتفاع القيمة المحاسبية الصافية للتوظيفات المعنية عن قيمتها السوقية، وهذا على اعتبار أن هذه التوظيفات بمثابة ضمان رئيسي لحملة وثائق التأمين بقدرة الشركة على الوفاء بكامل بالتزاماتها وفي الوقت المحدد.

تشكّل مجموع المؤونات التنظيمية المقطوعة إلزاما قانونيا على شركات التأمين وإعادة التأمين الجزائرية، والتي تكونها سنويا لضمان

¹ Décret exécutif N° 04-272 correspondant au 29.08.2004, relatif aux engagements techniques nés de l'assurance des effets des catastrophes naturelles, journal officiel de la République Algérienne N°55, 01.09.2004, P: 9.

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 65، الصادرة في تاريخ 31.10.1995، المرسوم التنفيذي رقم 95-342 المتعلق بالالتزامات التنظيمية لشركات التأمين، ص 17.

³ Décret exécutif N° 13-114, op.cit, p: 6

السير العادي والحسن لنشاطها التأميني، وتصنيفها يقع ضمن فئة الخصوم غير الجارية لاقترائها بأعباء تتجاوز مدتها السنة المالية الواحدة، وتسمى في إطار المخطط المحاسبي للتأمينات الفرنسي بالاحتياطات التنظيمية.

ب- المؤونات التنظيمية غير المقتطعة (Provisions réglementées non déductibles)

حسب نص المادة (09) من المرسوم التنفيذي رقم 13-114: "تلتزم شركات التأمين بتسجيل في جانب الخصوم من ميزانيتها أي مخصص آخر يكون مبادرة من هيئاتها المختصة وفقا للتنظيم المعمول به"¹. وهنا يتعلق الأمر بإجمالي الديون التي تخص نشاط التأمين وإعادة التأمين ويعبر عنها بمصطلح المخصصات التقنية، حيث تشمل كل الكوارث المصرح بها في الدورة الحالية وغير المسددة بعد، أو المصرح بها في السنوات السابقة ولم تتم تسويتها بعد، إلى جانب جزء الأقساط التي تخص الدورات اللاحقة والتي يتوجب على الشركة تخصيصها من ميزانية السنة الجارية. ويكمن الهدف الأساسي من ذلك في عرض كافة التزامات الشركة في تاريخ محدد تجاه المؤمن لهم والمستفيدين من العقود في خصوم ميزانيتها.

1- تعريف المخصصات التقنية

تتفرد شركات التأمين بهذا العنصر المحاسبي دون غيرها من المؤسسات الناشطة في قطاعات أخرى، حيث تشكل إحدى الجوانب الأكثر حساسية في محاسبة شركات التأمين، وتكوينها يعد أمرا حيويا وذا أهمية بالغة نتيجة لطبيعة عمليات التأمين. ونظرا لأنها تتطلب توخي درجة كبيرة من الحذر لدى تقييمها وتقديرها، فقد اهتم المشرع الجزائري بشكل خاص بهذه البنود وبطرق تقييمها². إن المخصصات التقنية هي: "أموال موجهة للتسوية الكلية لالتزامات الشركة تجاه مؤمنيهها والمستفيدين من العقود"³، تظهر في جانب الخصوم من ميزانية الشركة ويتم تحديد مبلغها بشكل تقديري وبطريقة تمكنها من تسوية الكوارث الملقاة على عاتقها ومواجهة الأخطار المحتملة بعد تاريخ الجرد⁴. تسمى بالمخصصات التقنية لأن تقديرها وحسابها يكون على أساس قواعد تقنية بحثة، وتمثل قرابة 75 % إلى 80 % من إجمالي خصوم شركة التأمين⁵.

محاسبيا تعتبر المخصصات التقنية تصحيحات محاسبية تجرى في تاريخ الجرد، حيث يفرضها التنظيم وترتبط بتقنية التأمين ذاتها، تتضمن تجنيب جزء من إيرادات الشركة والمتمثلة أساسا في أقساط التأمين لمقابلة التزامات مؤكدة الحدوث لكن يصعب تحديد قيمتها وتوقيتها بدقة على مستوى عمليات التأمين. فهي لا تتوقف على نتيجة النشاط، إنما تمثل تكلفة الحصول على الإيراد. لذا يمكن القول بأنها نفقات مستقبلية واجبة الخصم من الإيراد قبل الوصول لصافي الربح المحقق في الدورة الحالية. تدرج مبالغ هذه المخصصات المجموعة الثالثة من الدليل المحاسبي لقطاع التأمينات وتشمل الحسابات (30،31،32،33،38،39). إن مبالغ هذه المخصصات تعتبر حقا من حقوق حملة الوثائق وليست من حقوق المساهمين، وتكوينها سنويا يرفع من كفاءة شركة التأمين وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها المحتملة، وبالتالي يحسن من الصورة الذهنية للمؤمن لهم عن شركتهم إذا ما ظهرت بمبالغ كافية.

على مستوى نشاط التأمين عادة ما نميز بين فرع التأمينات على الأضرار (non Life) وفرع التأمينات على الحياة (Life)، ويدرج

¹ Décret exécutif N° 13-114, op.cit, p: 6

² Avis N°89, op.cit, p :44.

³ Grant thorntou, Newsletter N :7, 2013, P :5.

⁴ Pierre therond, contrôle de la solvabilité des compagnies d'assurances : évolutions récentes, Séminaire « gestion des risque » DIAF Hanoi, Jwa Actuaire, le 28.02.2005.

⁵ Hocine Belhimer, la gestion Actif-passif dans une compagnie d'assurance colloque international : les sociétés d'assurance traditionnelles et les sociétés d'assurance takaful ,25-26 avril 2011, université de Sétif, p :6.

ضمن كل فئة فروع ثانوية تشكل كلها محفظة تأمين شركة التأمين، وبتعدد الفروع التأمينية تتعدد وتنوع المخصصات التقنية المكونة. ترجع مسألة تكوين هذه المخصصات للنصوص التنظيمية بالدرجة الأولى، إلى جانب ترك مساحة لشركات التأمين لتكوين المخصصات التي تراها مناسبة لاحتياجاتها، وضمانا لتوازنها واستقرارها المالي. لذلك سنركز على ذكر المخصصات الواجبة التكوين في ضوء المرسوم رقم 13-114 باعتباره آخر الإصدارات الحالية المنظمة للتسيير التقني لشركات التأمين الجزائرية، وقبل ذلك سوف ندرج الجدول التالي الذي يلخص الأنواع المختلفة للمخصصات التقنية في شركات التأمين حسب الفروع التأمينية المعمول بها في الجزائر، ثم نسلط الضوء على عرض المخصصات الأكثر أهمية في التسيير.

الجدول رقم (4-1): طبيعة المخصصات التقنية في شركات التأمين الجزائرية

طبيعة المخصص	مخصصات تأمينات الأشخاص	مخصصات تأمينات الأضرار
<u>مخصص الأقساط:</u> كوارث محتملة	- المخصص الرياضي - مخصص الأقساط غير المكتسبة	- مخصص الأقساط غير المكتسبة - مخصص الأخطار السارية
<u>مخصص الكوارث:</u> كوارث محققة	مخصص الكوارث قيد التسديد	- مخصص الكوارث قيد التسديد (فرع تأمينات السيارات) - مخصص الكوارث قيد التسديد بفروع تأمينات الأضرار عدا السيارات
<u>مخصصات أخرى:</u> لتعديل الأخطار لفترة أطول ولتعديل النتائج	مخصص التسوية (تأمينات الحياة)	- مخصص التسوية (مخاطر دورية) - مخصص الموازنة (تأمين القرض والكفالة)
مشاركة حملة الوثائق في الأرباح المالية والتقنية التي لم توزع	مخصص المشاركة في الأرباح التقنية والمالية	- مخصص المشاركة في الأرباح والاسترجاعات

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المرسوم رقم 13-114 الصادر في 2013.03.28 والمتعلق بالالتزامات التنظيمية لشركات التأمين وإعادة التأمين.

2- أهم المخصصات التقنية على مستوى التسيير التقني لشركة التأمين

تعد جميع المخصصات المذكورة في الجدول السابق مهمة لاستقرار الشركة المالي، كما تصنف من ضمن وسائل التوازن المالي الداخلية، ونظرا لأن المخصصات المكونة تتشابه في فرع تأمينات الأضرار وتأمينات الأشخاص، فسوف نركز على المخصصات الأكثر شيوعا في المجال المحاسبي وهي:

* مخصص الأقساط غير المكتسبة (provision pour primes non acquises)

عادة ما يصدر عقد التأمين لمدة سنة تبدأ من تاريخ إصدار العقد، لكن غالبا ما لا تتوافق تواريخ إصدار هذه العقود مع تاريخ بداية السنة المالية، مما ينتج عنه تواجد عدد كبير من العقود المبرمة التي تبقى مستمرة وسارية المفعول بعد إقفال السنة المالية لشركة التأمين. هذا معناه تواجد جزء من مدة العقد ساري في السنة المالية الحالية وجزء آخر يخص السنة الموالية، لذلك يأخذ هذا الجزء شكل مخصص في ميزانية السنة الحالية يدعى "مخصص الأقساط غير المكتسبة"، والذي يتعلق بجزء الأقساط المصدرة غير المكتسبة في السنة الجارية والموجهة لتغطية الأخطار السارية بعد تاريخ الجرد، من خلال ترحيلها في شكل إيرادات مؤجلة للسنة الموالية.

يصنّف هذا النوع من المخصصات ضمن مخصصات الأقساط وهذا لأنها تمثل جزء القسط التأميني الموافق لالتزام شركة التأمين بالنسبة للفترة الممتدة ما بين تاريخ الجرد وتاريخ استحقاق عقد التأمين.

* مخصص الكوارث قيد التسديد (provision pour sinistres à payer)

يعد من بين المخصصات الأكثر أهمية والأكثر وزنا وحساسية على مستوى الخصوم الجارية لشركة التأمين، حيث يمثّل: " يمثل القيمة التقديرية للمصاريف الأساسية والمصاريف الملحق بها والضرورية لتسوية جميع الكوارث* المصّرّح بها وغير المستددة بعد في تاريخ الجرد"¹. يكون هذا المخصص لمقابلة التعويضات عن الحوادث التي تم الإبلاغ عنها قبل انتهاء السنة المالية لكن لا تزال سارية بعد انتهائها، وكذا التعويضات عن الحوادث التي حدثت بالفعل لكن لم تبلغ الشركة عنها حتى تاريخ إعداد الميزانية. وهذا معناه أن مبالغ هذه المخصصات موجهة لتسوية التعويضات الخاصة بالمتضررين عن الفترة المالية المنقضية، باعتبار أنه لم يجر سدادها في تلك الفترة نظرا لطول الإجراءات، وحتى يتم التأكد من حيثيات الحادث ومسبباته.

إن الفارق الزمني المتاح بين تاريخ التصريح بالحادث وتاريخ إصلاح الضرر يتغير بحسب طبيعة الخطر، حيث يقل على مستوى الأضرار المادية ويطول بالنسبة للأضرار الجسمانية، لذلك نجد أن هذا المخصص هو أقل أهمية على مستوى تأمينات الحريق أين يجرى تسديد الالتزامات بسرعة، على عكس تأمينات السيارات التي تتطلب آجال تسوية مطوّلة نسبيا خاصة عند تحديد تقاسم المسؤولية بين الأطراف في تأمينات المسؤولية المدنية، وهذا يعكس ثقل وأهمية مخصصات الكوارث في هذا الفرع. من الناحية المحاسبية يكمن الهدف من تكوين هذه المخصصات في تحميل ميزانية السنة المالية التي وقعت فيها هذه الكوارث بمبالغ التعويضات المستحقة عنها، والتي ستدفع في وقت لاحق دون الحاجة لترحيلها لميزانية السنة الموالية، وهذا من خلال قيام شركة التأمين باقتطاع مبلغ من ميزانية السنة المالية الحالية التي وقعت فيها الكوارث ولم يتم سدادها حتى تاريخ الجرد*. للإشارة فإن تحديد هذه المخصصات يكون من البداية عند التصريح عن الحادث، ثم يجرى تصحيح قيمة المخصصات المكونة عند استلام تقرير الخبير الذي يقدّر القيمة بدقة.

* المخصص الرياضي (provision mathématique)

يشكّل هذا المخصص عنصرا أساسيا في تنظيم العمليات التأمينية لشركة التأمين على الحياة، حيث من خلاله تستطيع تقدير مدى استقرار وضعها المالي وضمان تغطية التزاماتها المستقبلية. يسمى كذلك بالاحتياطي الحسابي وهو: " الفرق بين القيمة الحالية لمبلغ التأمين الذي تلتزم شركة التأمين بسداده للمؤمن لهم والمستفيدين من العقود، والقيمة الحالية للأقساط المستقبلية التي يلتزم بها المؤمن له بسدادها للشركة"²، حيث أن التزامات المؤمن له تتناقص من سنة لأخرى وتصبح معدومة بعد سداد القسط السنوي الأخير، على عكس التزامات شركة التأمين التي تتزايد تدريجيا من سنة لأخرى حتى تصبح أعظمية عند حلول أجل العقد. ومن ثم فإن مبلغ هذا المخصص يسمح للشركة بمواجهة خطر متزايد مع الزمن، دون الحاجة لتغيير قسط التأمين المحصّل عليه من المؤمن لهم بتغير احتمال الوفاة مع التقدم في العمر. بمعنى آخر، يمثل المخصص الرياضي الفائض الذي دفعه المؤمن له من أجل تغطية ما

* يعرف قانون التأمينات الفرنسي الكارثة (sinistre) بأنها التصريح الودي أو القضائي المختر من طرف المؤمن له أو الضحية (حالة المسؤولية المدنية) بسبب تحقق الحادث محل التأمين في فترة التغطية.

¹ Grant Thorntou, op .cit, p: 9.

* بناء على مقابلة بمجراة مع نائب مدير المديرية الجهوية لشركة (SAA) بسطيف بتاريخ 2018.05.13.

² Décret exécutif N° 13-114, op.cit, p: 7

يجب الحصول عليه من تعويضات أو دفعات سنوية، حيث ينمو بشكل مطرد حتى يصبح في السنوات الأخيرة للتأمين معادلا لرأسمال المؤمن له¹. يسمى كذلك بالمخصص الحسابي لأن تحديده يجرى على أساس خبرة الاكتواري الذي يستعمل الاكتواريا وحساب الاحتمالات وجداول الوفاة والحياة، والأساليب الإحصائية المختلفة للوصول للتقدير الصحيح لقيمة المخصص. إن المخصص المكوّن يعد من المصاريف الواجب تحميلها لحساب النتائج ويظهر كبند خصوم في الميزانية ويعاد تشكيله سنويا. جميع هذه المخصصات غير المقطوعة لابد وأن تكون بمبالغ كافية في كل وقت من السنة الجارية، وتعمل المديرية التقنية بالنسبة لكل فرع تأميني على مراجعتها سنويا بالنسبة لمبالغ المخصصات التي لم تسدد بعد وتجاوزت مدتها السنة*.

ثانيا: أثر الممارسات المحاسبية لنشاط التأمين على سياسة التحفظ المحاسبي

أ- على مستوى المؤونات (المخصصات) التقنية

في ضوء التصنيفات المدرجة للمخصصات التقنية الواجب تكوينها في شركات التأمين الجزائرية حسب ما نص عليه التشريع الجزائري، يتّضح أنها تقتزن بحالة عدم التأكد الملازمة لنشاطها باستمرار، وهذا لأن مبالغ هذه المخصصات موجهة لتغطية خسائر والتزامات مؤكدة الحدوث لكن غير مؤكدة التوقيت وغير محدّدة القيمة. من جهة أخرى تهتم شركات التأمين بعنصر المؤونات التقنية المقطوعة بشكل كبير وهذا لتأثيرها على ملاءتها المالية وسير نشاطها بشكل عام، ونظرا لأن تكوينها يجرى لمقابلة خسائر محتملة في المستقبل. هذا النوع من المؤونات يتم تكوينها على مستوى وحدة المقر لشركة التأمين بالنسبة لمخصص الأخطار الكارثية، وعلى مستوى المديرية الجهوية بالنسبة لباقي المؤونات التنظيمية المقطوعة*. جميع هذه المؤونات تعتبر من مظاهر تطبيق سياسة التحفظ.

يقلّل التحفظ المحاسبي من مخاطر عدم التأكد، لذلك يجرى تكوين المخصصات التقنية بأنواعها المختلفة تطبيقا لهذه السياسة، والتي تقتضي ضرورة أخذ كافة الخسائر والالتزامات (الفعالية/ المحتملة) في الحسبان عند قياس نتائج أعمال شركة التأمين، وهذا من باب الاحتياط لهذه الخسائر. وتظهر ممارسة التحفظ بشكل واضح عند تقدير مخصص الكوارث قيد التسديد، حيث يترتب على عدم تقديره بدقة كافية عدم دقة الحسابات المالية والتقنية للشركة. فتقديره بقيمة أقل من اللازم ينجم عنه تضخيم الأرباح وتكون أرباحا وهمية غير مبرّرة، بالمقابل تنتج عن المبالغة في تقديره كمزيد من الحيلة والحذر وتحسّبا لأية مسؤوليات أو أخطار أو تعهدات محتملة في المستقبل، تخفيض الأرباح وتكوين احتياطات سرية². لذا فإن تقدير مبلغ هذا المخصص في تاريخ الجرد يستدعي ممارسة درجة معقولة من التحفظ المحاسبي حتى يعبر عن حقيقة التزامات شركة التأمين وحقيقة الأرباح المحققة في الدورة.

مما سبق عرضه يتّضح أن شركات التأمين الجزائرية تمتلك مجموعة متنوعة من المخصصات والمؤونات التقنية الضرورية لتحقيق توازنها المالي ولضمان سير نشاطها بشكل عادي وسليم، وهي ترتبط في الأساس بمواجهة التزامات مستقبلية متوقّعة. غالبية هذه المخصصات تعتمد في تقييمها على الخبرة المكتسبة في المجال إلى جانب توقعات وتكهّنات إدارة الشركة بما سيقع في المستقبل، مما يجعل قيمها خاضعة للتقديرات الشخصية والأحكام الذاتية بصورة كبيرة. لذلك فإن المبالغة في تقديرها سوف يؤدي لظهور

¹ سامر مظهر قنطقجي، التأمين الإسلامي التكافلي: أسسه ومحاسبته، دار شعاع للنشر والعلوم، سوريا، 2010، ص 139.

* بناء على مقابلة بمجراة مع مدير المالية والمحاسبة لشركة (SAA) بسطيف بتاريخ 2018.05.18.

* بناء على مقابلة بمجراة مع مدير المالية والمحاسبة بالمديرية الجهوية لشركة (Alliance) بسطيف بتاريخ 2018.05.19.

² المحاسبة في شركات التأمين، مرجع سبق ذكره، ص 30.

احتياطات سرية مقصودة تستغل بغية تخفيض الأرباح والتهرب من دفع الضرائب، مما يمكننا من القول بأن احتفاظ شركات التأمين بهذه الاحتياطات له أثره الواضح على حيادية المعلومات المحاسبية وبالتالي موثوقيتها.

ب- على مستوى الاستثمارات

نظرا لتواجد مجال زمني لا بأس به متاح بين تاريخ تحصيل الأقساط من المؤمن لهم وتاريخ سداد التعويضات والأداءات للمستفيدين من العقود، فإنه يتوافر لدى شركات التأمين الجزائرية أموالا حاضرة ضخمة موجهة للاستثمار والتوظيف*، بهدف تحقيق عوائد وهوامش ربح مجزية في ظل توافر مبادئ: السيولة، الأمان، المردودية. إن بعضا من هذه الاستثمارات والتوظيفات قد تتعرض لانخفاض في القيمة، حيث بالنسبة للعقارات يجرى حساب مخصص الاهتلاك السنوي للعقارات الموجودة في كل فرع تأميني يظهر ضمن المصاريف بقائمة الدخل. أما بالنسبة للأوراق المالية يتم تكوين مؤونة تدني أسعار الأوراق المالية لمواجهة النقص في القيمة، وهو بند من بنود المصاريف ويدخل ضمن متطلبات سياسة التحفظ المحاسبي.

ج- على مستوى الديون المشكوك في تحصيلها

يتم تكوين مؤونة الديون المشكوك في تحصيلها لتعبر عن المبالغ المستحقة على المؤمن لهم والتي تجاوزت آجالها مدة 180 يوما*، وهذا كمزيد من الحيلة والحذر. محاسبيا في نهاية كل سنة تقوم الشركة بتكوين المؤونة بقيمة تلك الديون (بناء على الخبرة السابقة)، والتي تعتبر في حكم المشكوك في تحصيلها من حملة وثائق التأمين ومن غير المتوقع استردادها. ولقد أكد الدراسات أن المبالغة في تقييم هذه المؤونة تعد إحدى مظاهر تطبيق سياسة التحفظ المحاسبي. والجدول الموالي يوضح معدل تكوين هذه المؤونات:

الجدول رقم (4-2): معدل تكوين المؤونات على ديون المؤمن لهم

نوع الديون	معدل المؤونات	ملاحظات
ديون جارية أقل من ستة أشهر	0 %	ترتبط بتاريخ الاستحقاق
ديون مشكوك فيها (متنازع فيها): - من 6 أشهر إلى 12 شهر - من 12 شهر إلى 2 سنة	30 % من 50 % إلى 80 %	وفقا لدرجة الاحتمال المقررة من طرف الهيكل التقنية (خطر عدم التحصيل)
ديون تحت الخطر: أكثر من 2 سنة	100 %	في حالة الحكم بأنها تحت الخطر وغير قابلة للتحصيل نهائيا، يجب تكوين ملف لإلغائها نهائيا من طرف المديرية العامة.

المصدر: طاييب فاتح، محاسبة شركات التأمين في ظل المعايير المحاسبية الدولية: دراسة حالة شركة (CAAR)، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص محاسبة، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، 2014/2015، ص 222.

من خلال الجدول يتضح أن نسبة التخصيص تكون وفقا لمدة وعمر الديون المستحقة على المؤمن لهم، حيث كلما طال عمر الدين ارتفعت احتمالية عدم تحصيله وبالتالي يزداد مبلغ المخصص بالمقابل، فإذا تجاوز الدين السنتين يكون المبلغ بنسبة 100 %. تعتبر الديون المشكوك في تحصيلها من الخسائر المتوقعة التي تواجه شركات التأمين خلال نشاطها التأميني، لذا وبموجب سياسة

*حسب القرار الصادر في 14 ماي 2016 والمتعلق بتمثيل الالتزامات التنظيمية لشركات التأمين فإن نسب التوظيف حدّدت كالآتي: 50% سندات حكومية، 25% ودائع لأجل بمؤسسة بنكية، قيم منقولة لا تتجاوز 25 %، عقارات مبنية وقطع أراضي لا تتجاوز 10% (النسبة من مبلغ الالتزامات التنظيمية)، إلى جانب توظيفات أخرى كالسوق النقدي. (راجع: Arrête du 14.05.2016 relatif à la représentation des engagements réglementées, journal officiel de la R. Algérienne N° 66, 09.11.2016, P : 23)

* بناء على مقابلة مع مدير المالية والمحاسبة بالمديرية الجهوية لشركة ترست الجزائر بتاريخ 2018.05.16.

التحفظ المحاسبي يحتاط المحاسب لهذه الخسائر بتكوين مؤونة انخفاض القيمة على حسابات المؤمن لهم، حيث كلما زاد مبلغ هذه المؤونة كلما قل تقييم حساب المؤمن لهم (العملاء)، مما يعكس الأثر الواضح لممارسة التحفظ على هذا الحساب.

المطلب الثاني: تقديم سوق التأمينات الجزائرية

1- نبذة حول سوق التأمينات في الجزائر

يعتبر قطاع التأمينات في الجزائر من بين القطاعات الهامة التي عرفت إصلاحات جذرية باستمرار، حيث بعد فشل التجربة القائمة على سياسة التخطيط المركزي والصناعات الثقيلة المنتهجة مع بداية الثمانينات، دخلت الجزائر في سلسلة من الإصلاحات بداية بإعادة الهيكلة في تاريخ 14 أكتوبر 1980، والتي مست قطاع التأمين من خلال إعادة هيكلة أقدم مؤسسة مالية للتأمين في الجزائر وهي شركة لاكار*، نتج عنها آنذاك شركة جديدة تسمى حاليا بالشركة الجزائرية للتأمينات (CAAT). بعدها واصلت الجزائر سلسلة الإصلاحات الاقتصادية من خلال صدور تشكيلة من القوانين المختلفة في نهاية الثمانينات، والتي هدفت في مجملها لهيئة الاقتصاد الوطني وتوجيهه نحو مرحلة اقتصاد السوق، وإنهاء مرحلة التسيير الاشتراكي التي دامت قرابة ثلاث عقود.

لقد كان الهدف الجوهري من قوانين استقلالية مؤسسات قطاع التأمين هو إنعاش هذا الأخير وإعطائه ديناميكية جديدة لدخول مرحلة السوق الحرة، من خلال إلغاء التخصيص وإنهاء مرحلة احتكار الدولة لهذا القطاع الهام بتاريخ 15.02.1989. ابتداء من جانفي 1995 تم رسميا فتح سوق التأمينات الجزائرية قانونيا أمام رأس المال الخاص سواء وطنيا أو أجنبيا، ضمن إصلاح حقيقي للقطاع بموجب الأمر رقم 95-07 الصادر في 25.01.1995 والمتعلق بالتأمينات¹. هذا القانون يعتبر حدثا هاما في تاريخ قطاع التأمينات الجزائري ويعد ثاني تشريع جزائري بعد إصدار القانون 80-07 في تاريخ 09.08.1980، والذي كان أول قانون تأمينات جزائري هدف لتسيير وتنظيم قطاع التأمينات وتطوير مؤسساته في إطار نظام اشتراكي محض.

بموجب القانون 95-07 تم إلغاء سياسة الاحتكار نهائيا² ودفع شركات التأمين الجزائرية لخوض المنافسة في السوق بعدما كانت تنشط تحت غطاء الاحتكار، والذي جعل منها مجرد هياكل إدارية تمارس أنشطة روتينية بعيدا عن المنافسة وروح الإبداع. فتح هذا القانون المجال أمام المستثمرين الخواص وتمكينهم من تأسيس شركات لممارسة عمليات التأمين وإعادة التأمين طبقا لشروط الاعتماد المنصوص عليها، مما أدى إلى ظهور العديد من الشركات الخاصة وفي فترة لا تتجاوز السنتين من إصدار القانون. وقد كان من أولى الشركات الناشطة في السوق: ترست الجزائر، الجزائرية للتأمينات، الشركة الدولية للتأمين وإعادة التأمين، البركة والأمان (تسمى حاليا سلامة للتأمينات الجزائرية). وبالتالي في ضوء هذا القانون تحوّلت شركات التأمين من ممارسة نشاط إداري تحت حماية احتكار الدولة إلى ممارسة نشاط تجاري قائم على أساس المنافسة وترقية وتطوير الخدمات المقدمة للمؤمن لهم.

بعد ذلك تم تعميق هذه الإصلاحات بإصدار قانون آخر معدّل ومتمّم للقانون السابق وهو الأمر 06-04 الصادر في تاريخ 20.02.2006، والذي جاء لسد الثغرات القانونية المتضمنة في القانون 95-07، إضافة إلى تطوير فرع تأمينات الأشخاص بفصله عن تأمينات الأضرار ومنح تراخيص لوكالات البنوك والمؤسسات المالية وشبكات توزيع أخرى لبيع وثائق التأمين لعمالها في إطار ما يسمى بخدمة صيرفة التأمين (bancassurance). إلى جانب تقوية وسائل العمل الرقابي وإعادة تنظيم عملية الاشراف على

* شركة لاكار: الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين (CAAR).

¹ محاضرات الأستاذة شراقة صبرية في مقياس نظام التأمينات في الجزائر للموسم الجامعي 2015-2016، جامعة سطيف (01) الجزائر.

² Bouaziz Cheikh, L'histoire de l'assurance en Algérie, Assurances et gestion des risques, vol. 81(3-4), octobre-décembre 2013, P : 288. Disponible sur site <http://www.revueassurances.ca>, vu le 05.03.2018.

قطاع التأمينات وتحسين تأطير السوق، كل ذلك بهدف توفير حماية أكبر لحملة وثائق التأمين والمستفيدين من عقود التأمين¹. إن صدور هذا القانون تعلق بتفكير شامل يأخذ بعين الاعتبار التحديات الجديدة التي يواجهها الاقتصاد الجزائري، والمفروضة من خلال عملة الأسواق التي يشغل فيها نشاط التأمين حيّزا هاما لا يستهان به. كما أعطى نوعا من التجديد لصناعة التأمين الجزائرية ومنحت من خلاله الفرصة لشركات التأمين الأجنبية لتمارس نشاطها في الجزائر، عبر إنشاء فروع لها ومكاتب تمثيل الشركات بعد موافقة وزير المالية.

2- البنية الحالية لسوق التأمينات

تأثر هيكل سوق التأمينات الجزائرية باستمرار بالتزامن مع صدور القوانين التشريعية المنظمة للقطاع، وقد تطور-منذ فتح السوق- بشكل متسارع، حيث بعدما كان يحصي شركتين فقط سنة 1962 (SAA-CAAR)* و 14 شركة سنة 2000، تطور العدد ليصل إلى 24 شركة ناشطة في السوق سنة 2017، و 2260 وكالة تأمين مباشرة (نقطة بيع)، و 38 سمسار تأمين، و 750 وكالة بنكية تمارس صيرفة التأمين². إن الشركات المتواجدة في السوق هي شركات تأمين عامة أو خاصة، منظمة في شكل شركات أسهم (SPA) أو تعاونيات (Mutuelle)، حيث تعرض وتقدم حوالي (100) منتج تأميني في مختلف فروع التأمين³.

أولا: شركات التأمين الناشطة حتى سنة 2016

- شركات التأمين على الأضرار: من أهم التقسيمات الرئيسية المعتمدة في نشاط التأمين نجد تأمينات الأضرار، حيث إذا كان الخطر المؤمن ضده ينصب على المال ويؤثر في الذمة المالية للمؤمن له نكون عندئذ بصدد تأمين على الأضرار. هذا النوع من التأمينات يهدف لمعالجة وإصلاح نتائج حادث ضار يمس ذمة المؤمن له⁴. تغطي هذه الشركات الأخطار التي قد تلحق بممتلكات ومسؤولية المؤمن لهم، بهدف حماية هذه الممتلكات عقب تدهورها وضمان الأضرار التي قد يلحقها المؤمن لهم بالغير ويكونوا مسؤولين عنها، كتأمينات الحريق، السرقة، أخطار النقل والحوادث، المسؤولية المدنية وغيرها. وقد أوجب القانون 04-06 المعدل والمتّم للقانون 07-95 أن يكون رأسمالها الاجتماعي الأدنى 2 مليار دج حتى تتمكن من ممارسة نشاط التأمين على الأضرار في الجزائر بجميع فروعها. والجدول التالي يوضح شركات التأمين على الأضرار المتواجدة في سوق التأمينات الجزائرية حتى سنة 2016:

¹ Loi n° 06-04 du 20 février 2006 modifiant et complétant l'ordonnance n° 95-07 du 25 janvier 1995 relative aux assurances, Journal officiel de la République Algérienne N° 15, 12.03.2006, p :3.

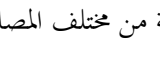
* إلى جانب تعاونيتين هما (CCRMA) حاليا تسمى (CNMA) و (MAATEC)، حيث تنشط الأولى في الأخطار الفلاحية وتنشط الثانية في تأمين عمال التربة والثقافة.

² Vers la révision de la loi sur les assurances, centre de presse d'el Moudjahid, 14.02.2017, p: 9.

³ Guide Investir en Algérie, KPMG 2017, Janvier 2017, P: 269, disponible sur site (www.mfa.gov.ir), vu le 06.03.2018.

⁴ François couilbault, et al, Les grands principes de l'assurance, 9^e édition, ARGUS, France, 2009, p :70.

الجدول رقم (4-3): شركات التأمين على الأضرار

الشركة	الشعار	الشكل
الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين (CAAR)		رؤوس أموال عمومية (SPA)
الشركة الوطنية للتأمين (SAA)		رؤوس أموال عمومية (SPA)
الشركة الجزائرية للتأمينات (CAAT)		رؤوس أموال عمومية (SPA)
شركة تأمين المحروقات (CASH)		رؤوس أموال عمومية (SPA)
الشركة الدولية للتأمين وإعادة التأمين (CIAR)		رؤوس أموال خاصة وطنية (SPA)
الجزائرية للتأمينات (2a)		رؤوس أموال خاصة وطنية (SPA)
أليانس تأمينات (Alliance Assurances)		رؤوس أموال خاصة وطنية (SPA)
ترست الجزائر (Trust Algérie)		رؤوس أموال خاصة أجنبية (SPA)
سلامة للتأمينات الجزائر (Salama Assurances)		رؤوس أموال خاصة أجنبية (SPA)
العامة للتأمينات المتوسطة (GAM Assurance)		رؤوس أموال خاصة أجنبية (SPA)
أكسا تأمينات الجزائر - أضرار - (AXA)		رؤوس أموال مختلطة وطنية وأجنبية (SPA)
تعاضدية تأمين عمال التربية والثقافة (MAATEC)		تعاضدية (تعاونية)
الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي (CNMA)		تعاضدية فلاحية

المصدر: تجميع الباحثة من مختلف المصادر.

من خلال الجدول يتضح أن عدد شركات التأمين التي تغطي فرع تأمينات الأضرار في الجزائر بلغ 13 شركة سنة 2016 منها شركات محلية برؤوس أموال عمومية وأخرى برؤوس أموال خاصة، إلى جانب شركات تأمين خاصة أجنبية وأخرى مختلطة. وهذا تماشيا مع قرار الفصل بين تأمينات الأضرار وتأمينات الأشخاص الذي جاء به القانون 04-06 المعدل والمتمم للقانون 95-07، بهدف دعم وترقية فرع تأمينات الأشخاص وتوسيع حيز الغطاء التأميني المتعلق به، على اعتبار أنه من بين أهم الأوعية الادخارية التي تستقطب أموال المؤمن لهم، مما يساهم في زيادة نسبة الادخار الوطني.

- شركة واحدة لإعادة التأمين:

تعتبر إعادة التأمين* من أهم الأدوات والوسائل التي تحقق أكبر قدر ممكن من التناسق بين الأخطار القابلة للتأمين التي تحتفظ بها شركات التأمين لنفسها. وتظهر أهمية هذه الأداة في التقليل من خطر فروق الحسابات الاحتمالية الذي يهدد نشاطها، وبالتالي يعزز احتياطاتها وقدرتها المالية وزيادة طاقتها الاستيعابية، مما يؤدي إلى استقرار واستمرار وتوسع هذه الشركات من جهة، وحفظ حقوق المؤمن لهم وكسب ثقتهم من جهة أخرى.

تقنية إعادة التأمين هي وسيلة من وسائل التوازن الخارجية تتميز بطابعها العالمي الذي يتخطى حدود الدول، من خلال طلب التغطية التأمينية من شركات إعادة تأمين دولية متخصصة، وهذا بالنسبة للأخطار الكبرى والمعقدة والأخطار الجديدة التي لا

* إعادة التأمين: نقل تأمين المؤمن (شركة التأمين) لدى شركات إعادة التأمين المخترقة لتغطية الأخطار الكبرى التي يصعب على المؤمن تحملها بمفرده.

تملك شركات التأمين خبرة في تسعيرها. على مستوى سوق التأمينات الجزائرية ما تزال صفقات نشاط إعادة التأمين محتكرة من طرف الدولة ولم يفتح المجال للخوارج للاستثمار وممارسة هذا النشاط المعقد، وهذا بهدف فرض رقابة الدولة على خروج العملة الصعبة وتقليص نزيف الأموال نحو الخارج، إلى جانب الدفاع عن الاستقلالية الاقتصادية من خلال رفع معدل الاحتفاظ بالأقساط المكتتب بها داخل السوق المحلي. لذلك يقوم برقابة وتسيير سوق إعادة التأمين في الجزائر المعيد الوطني (CCR): الشركة المركزية لإعادة التأمين، ويعتبر كهيئة مؤهلة لممارسة عمليات الإعادة مع السوق الدولي. وحتى تتمكن من ممارسة نشاط إعادة التأمين في الجزائر يجب أن تتوفر على رأسمال اجتماعي يعادل على الأقل 5 مليار دج.

- شركات التأمين على الأشخاص:

إذا كان الخطر المؤمن ضده يهدد ذات الأفراد في حياتهم أو في كيانهم المادي وسلامة أجسامهم نكون عندئذ بصدد التأمين على الأشخاص، مثل خطر: الموت، المرض، الإصابات الجسمية، العجز عن العمل وغيرها. وهذا يعني بطريقة أخرى أن التغطية التأمينية تمنح للأشخاص بهدف حمايتهم من الأخطار التي قد تلحق بحياتهم وذاتهم، حيث تتضمن تأمين الأخطار الجسمية كأخطار المرض والحوادث والعجز ومصاريف العلاج، وتتضمن تأمينات الحياة والتي تشمل تأمين الوفاة وتأمين في حالة الحياة والادخار وغيرها.... في الجزائر صدر القرار الذي يميز فرع تأمينات الأضرار عن فرع تأمينات الأشخاص بموجب القانون 04-06 الصادر في تاريخ 20 فيفري 2006، وقد نصت عليه المادة (24) والمعدلة بالمادة (74) من قانون المالية لسنة 2007، حيث أُلزم هذا القانون جميع شركات التأمين الناشطة في الجزائر بإنشاء شركات موازية للشركات الأم أو شركات أخرى فرعية لها تختص بهذا الفرع التأميني، وذلك في أجل أقصاه خمس سنوات ابتداء من 2006.03.13 إلى غاية 2011.03.13، ثم تم تمديد المدة ليتم تطبيق قرار الفصل ابتداء من تاريخ 1 جويلية 2011.

وحتى تتمكن هذه الشركات من التطبيق الفعلي للقرار الصادر، فهي مطالبة بإعادة هيكلة تنظيمها بما يتوافق والقانون الجديد، ورفع رأسمالها الاجتماعي الأدنى إلى 1 مليار دج، حتى تتمكن من ممارسة نشاط التأمين على الأشخاص، مع السماح لها باستغلال شبكات توزيع الشركات الأم لتسويق منتجات التأمين على الأشخاص مبدئيا لحين إنشاء شبكات توزيع خاصة بها¹. والجدول الموالي يوضح شركات التأمين التي استوفت الشروط وتحصلت على الاعتماد لممارسة نشاط التأمين على الأشخاص في الجزائر بعد انقضاء الآجال المحددة لعملية الفصل، وهذا حتى سنة 2016:

¹ محاضرات الأستاذة شراقة صبرينة في مقياس نظام التأمينات في الجزائر، مرجع سبق ذكره.

الجدول رقم (4-4): شركات التأمين على الأشخاص

الشركة	الشعار	الشكل
شركة التأمين على الحياة "تالا" (TALA)		رؤوس أموال عمومية (SPA)
شركة كرامة للتأمينات (CAARAMA)		رؤوس أموال عمومية (SPA)
أمانة تأمينات (AMANA)		رؤوس أموال مختلطة وطنية وأجنبية (SPA)
كارديف الجزائر (Cardif El-Djazair)		رؤوس أموال خاصة أجنبية (SPA)
ماسير-حياة (MACIR-Vie)		رؤوس أموال خاصة وطنية (SPA)
اكسا تأمينات الجزائر-حياة- (AXA-vie)		رؤوس أموال مختلطة وطنية وأجنبية (SPA)
التعاوني (le Mutualiste)		فرع أنشأ من طرف تعاونية (CNMA)
الشركة الخليجية الجزائرية للتأمين على الحياة (AGLIC)		رؤوس أموال مختلطة وطنية وأجنبية (SPA)

المصدر: تجميع الباحثة من مختلف المصادر

من الجدول يتضح أن عدد شركات التأمين على الأشخاص بلغ ثمانية سنة 2016 ما بين شركات عمومية وأخرى أجنبية مختلطة في إطار التحالفات الاستراتيجية مع متدخلين أجنب، بهدف تحسين عرض وتسيير منتجات التأمين على الأشخاص، وخلق منتجات جديدة تلبي حاجات ومتطلبات المؤمن لهم المتزايدة والمتجددة باستمرار. وبالنظر لعدد الشركات الناشطة والتي ظهرت في فترة لا تتجاوز الخمس سنوات من تنفيذ قرار الفصل، يمكن القول بأن فرع تأمينات الأشخاص قد عرف تحسنا وتطورا ملحوظا مقارنة بما كان عليه قبل صدور القرار، وأن التدابير المتخذة لتمييزه عن تأمينات الأضرار قد دعمت هذا الفرع بشكل كبير.

- **شركات تأمين متخصصة:** عددها اثنان، الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات (CAGEX)، وشركة ضمان القرض العقاري (SGCI).

بذلك فإن سوق التأمينات تضم 24 شركة ناشطة في مختلف الفروع التأمينية، وحسب التقارير السنوية لصناعة التأمين في الجزائر الصادرة عن المجلس الوطني للتأمينات (CNA) فإن السوق الجزائرية تهيمن عليها خمس شركات تأمين عمومية تقليدية (CASH, CNMA, CAAR, CAAT, SAA) وتستحوذ على نسبة 67 % من إجمالي الحصص السوقية، أما شركات التأمين الخاصة تسيطر على نسبة 33 % من الإنتاج الإجمالي المحقق¹. والجدول التالي يلخص ترتيب الشركات التي تمارس نشاط التأمين المباشر حسب رقم الأعمال:

¹ Algérie Assurance, 2018, sur site (www.algerieassurance.com), vu le 06.03.2018.

الجدول رقم (4-5): ترتيب شركات التأمين الجزائرية حسب رقم الأعمال المحقق لسنة 2016

الوحدة: آلاف

الاحتصاف السوقي (%)	الأقساط المصدرة (دج)	اسم الشركة
20.7	26.875.000	الشركة الوطنية للتأمين (SAA)
17.5	22.615.000	الشركة الجزائرية للتأمينات (CAAT)
11.6	15.082.000	الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين (CAAR)
9.8	12.649.000	الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي (CNMA)
7.6	9.887.000	شركة تأمين المحروقات (CASH)
7.1	9.182.000	الشركة الدولية للتأمين وإعادة التأمين (CIAR)
3.9	5.019.000	سلامة للتأمينات الجزائر
3.5	4.565.000	أليانس تأمينات
2.8	3.627.000	الجزائرية للتأمينات (2a)
2.5	3.329.000	العامة للتأمينات المتوسطية (GAM)
2	2.569.000	أكسا تأمين أضرار (AXA Assurance Dommages)
1.9	2.453.000	ترست الجزائر
0.4	469.000	تعاضدية (MAATEC)
91.3	118.321.000	مجموع تأمينات الأضرار
1.69	2.191.000	شركة التأمين على الحياة الجزائر (TALA)
1.60	2.069.000	شركة كرامة للتأمينات (CAARAMA)
1.36	1.768.000	كارديف الجزائر
1.30	1.697.000	أمانة تأمينات (AMANA)
1.19	1.550.000	أكسا تأمينات الجزائر - حياة -
1.10	1.428.000	ماسير - حياة
0.39	507.000	التعاوني
0.02	30.000	الشركة الخليجية الجزائرية للتأمين على الحياة (AGLIC)
8.7	11.240.000	مجموع تأمينات الأشخاص
100	129.561.000	المجموع العام

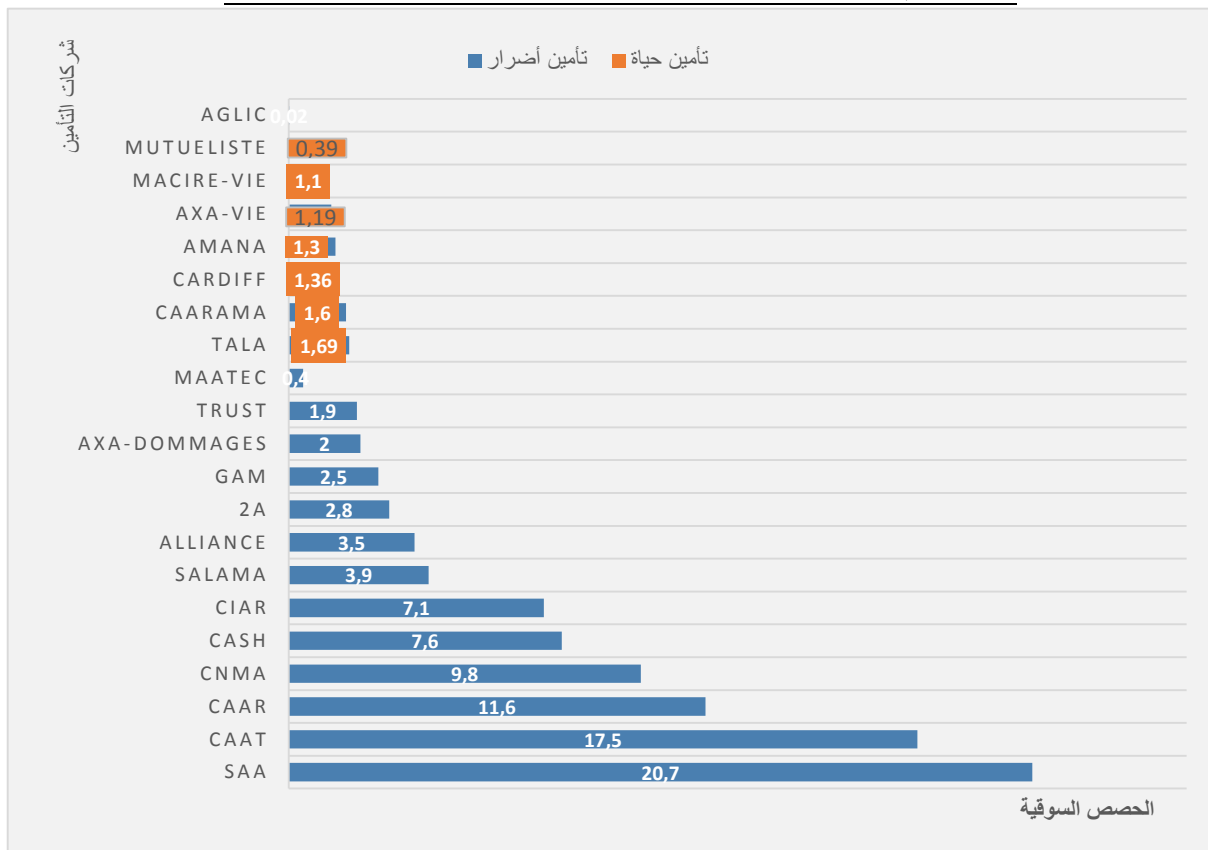
Source: Atlas Magazine, Janvier 2018, disponible sur site (www.atlas-mag.net), vu le 06.03.2018

من حيث رقم الأعمال المحقق لسنة 2016، تحتل شركة (SAA) الصدارة بنسبة 20.7 % ثم تليها شركة (CAAT) بنسبة 17.5% في المرتبة الثانية، وشركة (CAAR) بنسبة 11.6 % في المرتبة الثالثة ثم تعاونية الفلاحة (CNMA) بـ 9.8 % وشركة تأمين المحروقات (CASH) بـ 7.6 % والتي يتمثل انتاجها في مجموع الأقساط المكتتب بها من طرف شركة سونطراك. هذا التقاسم في الحصص يوضح استمرار هذه الشركات بفرض سيطرتها على السوق بسبب خبرتها الكبيرة في مجال الأخطار وتوفرها على صلاية مالية لا بأس بها تسمح لها باكتساب ثقة مالية عالية تؤهلها لجذب أكبر قدر ممكن من المكتتبين، خاصة في مجال أخطار

المؤسسات. وقد حافظت سوق التأمينات الجزائرية على هذا الترتيب منذ سنة 2003 إلى يومنا هذا. بينما تحتل شركة (CIAR) الصدارة على رأس قائمة الشركات الخاصة بحصة سوقية تعادل 7.1% وهي حصة جد مقبولة وقد حققتها الشركة بعد مضي عشرون سنة على تأسيسها وقد حافظت على هذا الترتيب منذ سنة 2005.

أما على مستوى سوق تأمينات الأشخاص فهي لا تزال سوقا ضيقة وتحتاج لسنوات أخرى حتى تحقق مستويات النمو المطلوبة، فبعد أن كانت تحوز على نسبة لا تتجاوز 6% قبل قرار الفصل لسنة 2006 تحسّنت النسبة في ظرف خمس سنوات لتقارب 9% في سنة 2016، وهي نسبة توحى ببداية تحرّر الفرد الجزائري من قيد إلزامية التأمين فقط على الممتلكات كالسيارات وإقباله على خدمات التأمين المستحدثة بفرع التأمينات على الأشخاص. وبما أن معظم الشركات الجديدة المكوّنة والفروع التابعة للشركات الأم قد تمّ إنشاؤها في وقت متقارب ابتداء من سنة 2011، فإن حصصها السوقية هي متقاربة أيضا وجميعها لا تتجاوز 2%. لكن تبقى شركة "تأمين لايف الجزائر" (TALA) وشركة كرامة (CAARAMA) أولى الشركات في السوق من حيث الحصة السوقية المحققة، لأنها فروع تابعة للشركات الأم العتيقة (CAAR, CAAT) وقد تمّ تسييرها انطلاقا من العنصر البشري المتخصص في تأمينات الأشخاص بهذه الشركات، إلى جانب امتلاكها لشبكات توزيع مهمّة تضمن لها تغطية واسعة عبر التراب الوطني. في هذا السياق أشار مختصون في مجال التأمين أن شركة (TALA) احتلت الصدارة في سوق تأمينات الأشخاص لسنة 2015 بحصة سوقية قدرت بـ 21% أي ما يعادل 2 مليار دج من بين 3 مليار دج محققة بفرع تأمينات الأشخاص¹. في حين حققت الشركة الجزائرية الخليجية للتأمين على الحياة (AGLIC) أدنى حصة سوقية نظرا لحداثة تكوينها، حيث تأسّست في سنة 2015.

الشكل رقم (4-2): الحصة السوقية لشركات التأمين الجزائرية لسنة 2016



¹ Karim Sabeur, l'assurance de personne en Algérie, Maghreb émergent, le 15.01.2017, disponible sur www.maghrebemergent.info, vu le 10.03.2018.

أما من حيث النتيجة الصافية المحققة، يأتي ترتيب شركات التأمين الجزائرية كالتالي:

الجدول رقم (4-6): ترتيب شركات التأمين الجزائرية حسب النتيجة الصافية المحققة في سنة 2016

الوحدة: آلاف

النسبة (%)	النتيجة الصافية (دج)	اسم الشركة
31	3.122.000	الشركة الوطنية للتأمين (SAA)
23	2.338.000	الشركة الجزائرية للتأمينات (CAAT)
10.8	1.087.000	شركة تأمين المحروقات (CASH)
7.37	742.000	الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي (CNMA)
6	601.000	الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين (CAAR)
4.19	422.000	أليانس تأمينات
3	299.000	الشركة الدولية للتأمين وإعادة التأمين (CIAR)
2.33	235.000	ترست الجزائر
2.1	211.000	سلامة للتأمينات الجزائر
2.07	209.000	الجزائرية للتأمينات (2a)
1.75	177.000	كارديف الجزائر
1.72	174.000	العامة للتأمينات المتوسطة (GAM)
1.45	146.000	أمانة تأمينات (AMANA)
1.02	103.000	شركة كرامة للتأمينات (CAARAMA)
0.89	90.000	شركة التأمين على الحياة الجزائر (TALA)
0.63	64.000	ماسير-حياة
0.57	58.000	التعاوني
0.24	25.000	أكسا تأمينات الجزائر-حياة-
-	7.000 -	أكسا تأمينات الأضرار (AXA Assurance Dommages)
-	29.000 -	الشركة الخليجية الجزائرية للتأمين على الحياة (AGLIC)
-	-	تعاضدية (MAATEC)
100	10.067.000	المجموع

Source: Atlas Magazine, Janvier 2018, disponible sur site (www.atlas-mag.net), vu le 06.03.2018.

على ضوء معطيات الجدول، تبقى الشركات العمومية تحتل الصدارة بالنظر للنتيجة المحققة بعد الاقتطاع الضريبي، حيث تأتي الشركة الوطنية للتأمين (SAA) في المرتبة الأولى بنتيجة صافية قدرت بـ 3.12 مليار دينار وبنسبة 31% وبهامش تأمين صافي بقيمة 11.6 مليار دينار، وهذا نتيجة تراجع مخزون الكوارث قيد التسديد خاصة على مستوى تأمينات السيارات وانخفاض مبالغ التعويضات الواجبة التسديد بنسبة 10 % مقارنة بسنة 2015، إلى جانب ارتفاع عوائد التوظيفات بنسبة 6 % وارتفاع هامش التأمين بنسبة 10.47 %¹. وبذلك تبقى (SAA) الشركة الرائدة في سوق التأمينات باستمرار ومنذ أكثر من عشر سنوات

¹ Rapport annuel 2016, SAA Assurance, p :4.

متتالية. بينما تأتي شركة أليانس الخاصة في المرتبة الأولى من بين شركات التأمين الخاصة وبنتيحة قدرت بـ 422 مليون دينار بنسبة 4% رغم صغر حصتها السوقية والمقدّرة بنسبة 3% مقارنة بشركة (CIAR) التي تستحوذ على ما يعادل 7% من إجمالي السوق.

ثانيا: الفروع التأمينية

بالرجوع لنشاط التأمين حسب الفروع نجد سيطرة كبيرة لفرع تأمينات السيارات على السوق، حيث يستحوذ على أكثر من نصف السوق بنسبة تتجاوز 50 %، رغم ما شاهده من تباطؤ في النمو بسبب انخفاض واردات الجزائر من السيارات. يليه فرع تأمين أخطار الممتلكات، ثم فرع تأمينات الأشخاص الذي يعرف تقدما ملحوظا لاسيما عقب السماح بإنشاء شركات متخصصة في مختلف فروع تأمينات الأشخاص، ثم فرع تأمينات النقل الذي تراجع ابتداء من سنة 2011 لحساب فرع تأمينات الأشخاص. تميّزت سوق التأمينات الجزائرية دوما بسيطرة فرع تأمينات السيارات على حساب الفروع الأخرى منذ أكثر من عشرين سنة، حيث بعدما كان يستحوذ على 38 % من إجمالي العقود المبرمة في السوق سنة 1995، ارتفعت النسبة لتفوق النصف وهذا بالموازاة مع ارتفاع الخطيرة الوطنية للسيارات، والاقبال على الاكتتاب بعقود الضمانات الاختيارية للسيارات (أضرار التصادم، سرقة، حريق، انقلاب...). إلى جانب مراجعة تسعيرة التأمين على المسؤولية المدنية وارتفاعها بنسبة 40% سنة 1998. والجدول التالي يوضح رقم الأعمال المحقق حسب الفروع التأمينية المختلفة:

جدول (4-7): رقم الأعمال حسب الفروع التأمينية لسنة 2016

الوحدة: آلاف

الفروع التأمينية	رقم الأعمال بالدينار	الحصص السوقية
السيارات	65.158.000	50.3 %
أضرار الممتلكات	44.242.000	34.1 %
النقل	6.614.000	5.2 %
أخطار فلاحية	2.257.000	1.7 %
تأمينات القرض	50.000	0.0 %
مجموع تأمينات الأضرار	118.321.000	91.3 %
حوادث	1.596.000	1.2 %
المرض	579.000	0.4 %
المساعدة	2.820.000	2.2 %
حياة-وفاة	3.974.000	3.1 %
رسملة	-	-
احتياط جماعي	2.271.000	1.8 %
مجموع تأمينات الأشخاص	11.240.000	08.7 %

Source : Atlas Magazine, Janvier 2018, disponible sur site (www.atlas-mag.net), vu le 06.03.2018

على ضوء معطيات الجدول وحسب خبراء في ميدان التأمين، يتضح أن سنة 2016 تميّزت بركود فرع تأمينات الأضرار، خاصة عقب الانخفاض الحاد في واردات الجزائر من السيارات (-50 %) في سنة 2015 والتي تعتبر كمورد هام لشركات التأمين، والصعوبات الاقتصادية التي تواجهها البلاد حاليا وكذا تراجع المداخل الخارجية، كلها عوامل أثّرت على سير القطاع بشكل عام

لكن يبقى يسيطر على السوق بنسبة تتجاوز 90 %. عكس تأمينات الأشخاص التي تستمر في النمو برقم أعمال قدر ب 11.2 مليار دج وبخصصة سوقية قدرت بنسبة تقارب 9% رغم الصعوبات التي تعترض تطورها، مع سيطرة فرع (حياة- وفاة) بنسبة 3 %.

3- خصائص سوق التأمينات الجزائرية في الفترة الأخيرة

رغم التدابير المتخذة والإجراءات والقوانين الصادرة باستمرار في سبيل النهوض بصناعة التأمين في الجزائر، تبقى هذه الصناعة قياسا بصناعة التأمين على المستوى العالمي بعيدة عن المعايير الدولية المقبولة، وهذا بشهادة العديد من الخبراء والمختصين في مجال التأمين وإعادة التأمين، حيث أن جميع المؤشرات الأدائية توحى بذلك ومنها مؤشر كثافة التأمين ومعدل الاختراق. هذه المؤشرات الكلية تستعمل لتقييم الوضعية الاقتصادية الكلية لسوق التأمين، حيث يبين مؤشر كثافة التأمين متوسط نصيب الفرد من حجم الأقساط المكتتبة ويحسب بقسمة أقساط التأمين إلى إجمالي عدد السكان¹.

في سنة 2015 قدر هذا المؤشر ب 3271 دج أي ما يعادل 32.57 دولار مقابل متوسط عالمي يقدر ب 620 دولار، بعدما كان 471 دج سنة 1995 (سنة تحرير السوق) وبمبلغ 1389 دج سنة 2006 (سنة تعديل القانون 95-07) و3208 دج سنة 2014. وهذا يوضح أن الكثافة التأمينية قد عرفت نموا ملحوظا باستمرار خاصة في السنوات الأخيرة نتيجة ارتفاع حجم الأقساط التأمينية المكتتب بها من جهة، وتزايد عدد السكان من جهة أخرى. رغم ذلك تبقى النسب المحققة منخفضة عموما وتبين أن إنفاق الفرد الجزائري على منتج التأمين منخفض جدا، ولا يوجد إقبال كبير لطلب هذا النوع من الخدمات عدا ما هو إلزامي بقوة القانون. ومن حيث معدل الاختراق (معدل النفاذية) والذي يعبر عن نسبة مساهمة قطاع التأمين في الناتج المحلي الخام (PIB)، فإنه يبقى ضعيفا ومتذبذبا ولا يتجاوز نسبة 0.8 %، حيث انتقل المعدل من 0.67 % سنة 1995 إلى 0.55 % سنة 2006 ثم تحسن ليصل إلى نسبة 0.73 % سنة 2014 و0.76 % سنة 2015، مقابل متوسط عالمي يقدر بنسبة تتجاوز 7 % ويقارب 3 % في دول الجوار (تونس والمغرب)².

حسب العديد من الدراسات الميدانية يصنف المجتمع الجزائري من بين أقل الشعوب طلبا للتغطية التأمينية في المنطقة العربية وعلى المستوى الدولي. ويرجع ذلك أساسا لنقص ثقافة التأمين في أوساط المجتمع الجزائري، إلى جانب انخفاض القدرة الشرائية للفرد بسبب التضخم. تتوافق هذه النتائج إلى حد كبير مع الملاحظات التي أبدتها كل من (Harari, joworski, gaussail)، حيث توصلوا لوجود علاقة إيجابية ومعبرة بين مستوى المعيشة في البلد ومستوى التأمين فيه. كما أكدت دراسة (Outreville) لسنة 2011، من خلال إحصاء 80 دراسة تطبيقية، الدور الهام للتأمين في التنمية الاقتصادية.

جميع هذه الدراسات الدولية استنتجت وجود علاقة إيجابية ومعبرة بين حجم أقساط التأمين ومستوى مداخل الأفراد، حيث كلما كان دخل الفرد مرتفعا كلما زادت أهمية وثيقة التأمين المشتراة، والعكس كلما كان الدخل متدنيا فسيكتفي الفرد بشراء التأمينات الاجبارية فقط³. وهو الوضع الحالي في السوق الجزائرية، حيث أن طلب خدمات التأمين هي آخر اهتمامات الفرد الجزائري نظرا لمستوى المعيشة المتدني وارتفاع مستوى الأسعار باستمرار، الأمر الذي أدى إلى التركيز على أولويات الحياة بشكل أكبر، بينما تبقى خدمة التأمين على اختلاف أنواعها وكثرتها في ذيل قائمة الاحتياجات اليومية. وتتمثل خصائص السوق الأكثر شيوعا في:

¹ طارق قندوز، إبراهيم بلحيمر، أداء سوق التأمين الجزائري بين مطرقة التضخم وسندان البطالة خلال الفترة 1995-2009، بحوث اقتصادية عربية، ع 69-70، 2015، ص 84.

² Chiffres clés du marché, UAR 2017, disponible sur site (www.uar.dz), vu le 06.03.2018.

³ Nour el Houda Sadi et al, l'évolution du secteur des assurances en Algérie, depuis l'indépendance, revue d'économie et de statistique appliquée, ENSSEA Alger, n° 24, 2015, p :232. Disponible sur site (www.enssea.net), vu le 06.03.2018.

أولاً: هيمنة الشركات العمومية

عملت الدولة الجزائرية منذ سنة 1995 على تحرير سوق التأمينات وفتح المجال للمستثمر الخاص لتأسيس شركات تأمين خاصة تنشط في نفس الفروع التأمينية التي كانت تمارسها الشركات العمومية، ومنذ ذلك الوقت وإلى يومنا هذا تزايد عدد الشركات الخاصة التي تم تأسيسها. رغم ذلك مازالت شركات التأمين العمومية تحتكر السوق ونسبة تفوق 70 %، وهذا يفسر بخبرتها المكتسبة طوال فترة الاحتكار التي دامت ثلاث عقود، واحتفاظها بالزبائن الكبار مثل شركة سونطراك، شركة سونلغاز، شركات النقل البحري والبري وغيرها، مما جعل هذه الشركات تفضّل التعامل مع الشركات العمومية العتيقة خوفاً من فشل الشركات الخاصة في توفير التغطية المناسبة. فضلاً عن ذلك، تتميز شركات التأمين العمومية بوضعية مالية جيّدة ومستوى هامش ملاءة مرتفع تجاوز النسب القانونية المفروضة بنص التشريع، مما يعزّز من ثقة الشركات الصناعية الكبرى بشكل أفضل. وتبقى الشركات الخاصة في المرتبة الثانية بنسبة تقارب 25 %، والشركات المختلطة في المرتبة الثالثة بنسبة تقارب 5 % وهذا بسنة 2017¹.

ثانياً: هيمنة فرع تأمينات الأضرار وضعف فرع تأمينات الأشخاص

في سنة 2017 مثّل فرع تأمينات الأضرار ما يقارب 87.9 % من إجمالي الحصص السوقية مقابل 9.3 % بالنسبة لتأمينات الأشخاص، حيث رغم الجهود المتواصلة من طرف الدولة لدعم هذا الفرع وترقيته وتطويره (كتحسين الأجر الوطني الأدنى المضمون، تضاعف استهلاك العائلات بثلاث مرات، تزايد عدد السكان بنسبة تفوق 20 %)، يبقى دون مستوى التطلّعات ودون المستوى المطلوب. ويرجع ذلك لزيادة حصة التأمين على السيارات والمركبات نتيجة ارتفاع الأخطار الاجبارية (RO) التي تتّجه نحو التزايد بمعدل 60 % عقب رفع تسعيرة المسؤولية المدنية (RC)، حيث يبقى فرع تأمينات السيارات يشكّل نسبة 54 % من إجمالي الحصص السوقية في سنة 2017، إلى جانب تزايد وتنامي أخطار المؤسسات والمشاريع المختلفة الكبرى، وارتفاع عدد العقود المبرمة على مستوى فرع الحريق والأخطار المتعددة (IRD) وذلك بنسبة 11 %².

ولعل السبب الكامن وراء تدني مستوى الإقبال على منتجات تأمينات الأشخاص وتجاهلها من طرف الأفراد الجزائريين يكمن في مستوى المعيشة بالدرجة الأولى وارتفاع معدل التضخّم، فضلاً عن نقص الوعي والثقافة في مجال التأمين، وغياب ثقافة الخطر لدى الفرد الجزائري وإيمانه بالقضاء والقدر (المكتوب). لذا فهو يملك انطباعاً سيئاً حول خدمة التأمين وبراها كضريبة مفروضة تثقل كاهله، وأنها لا تعتبر كمنتوج استهلاكي يحقق منفعة ملموسة بشكل فوري. وهناك من الخبراء من يبرّر هذا التأخر على مستوى تأمينات الأشخاص بضعف السوق المالي وعدم تطوره بالشكل الكافي، إلى جانب غياب الأدوات المالية اللازمة لنشاط التأمين. فهذا الفرع يتميّز بالاستقرار وكبر حجم الأقساط المكتسب بما لمدة تتجاوز العشر سنوات، مما يقود شركات التأمين لاستثمار الأموال المجمّعة لديها في هذه السوق لتضمن عوائد ومداخيل في المستقبل تغطي بها التزاماتها الثقيلة خاصة بتأمينات الحياة*، هذا ما يوضّح أهمية هذه السوق لممارسة النشاط المالي لشركات التأمين وممارسة دور الوساطة المالية فيه.

وقد أثبتت دراسات تطبيقية مختلفة الأثر الإيجابي للسوق المالي على قطاع التأمينات كدراسة (Avram 2010, Fayen 2011, Lee 2011)، وأن هذه السوق تعد كمنتقّس حقيقي لشركات التأمين لتوظيف حصيلة الأموال الضخمة التي تحوزها بشكل

¹ Disponible Sur Site : www.cna.dz

² Note de conjoncture : marche des assurances, 4eme trimestre année 2017, CNA, pp: 1-2, disponible sur site (www.cna.dz), vu le 06.03.2018.

* بناء على مقابلة بجمرة مع مدير قسم المالية والمحاسبة بالمديرية الجهوية لشركة (Alliance).

مستمر، والتي يتوجب عليها تسييرها وفق مبادئ الاستثمار المعروفة. وبالرجوع المرسوم 09-375 الصادر في تاريخ 2009.11.16 والذي يقضي برفع رأسمال شركات التأمين إلى 1 مليار دج بالنسبة لشركات التأمين على الأشخاص، نجده قد عمل على كبح تطور هذا النشاط وتوسّعه، لأنه من الصعوبة جمع مبلغ بهذا الحجم في الفترة المحددة (خمس سنوات) من طرف وزارة المالية بالنسبة للخواص¹.

ثالثا: غياب نظام معلومات وطني موحد لصنع القرارات التأمينية

تتميز سوق التأمينات الجزائرية بغياب نظام وطني موحد للمعلومات والذي يتّضح من خلال تضارب في المعطيات والاحصائيات المقدمة من طرف مديرية التأمينات بوزارة المالية والمجلس الوطني للتأمينات. فضلا عن ذلك الشح الكبير في الاحصائيات الحديثة اللازمة لممارسة عمليات التأمين، ووجود فارق زمني دوما من حيث توفير المعلومات الضرورية في حينها ووقت الحاجة إليها. إن هذه المعلومات لا يتم استيفائها بطريقة صحيحة وبشكل منتظم، مما يعيق عملية وضع القرارات الهامة والقيام بمختلف دراسات الجدوى اللازمة (التسويقية، الفنية...)، رغم الانتشار الكبير والتوسّع الملحوظ في إدخال الحاسبات الآلية على مستوى معظم شركات التأمين. وهذا يدل بشكل عام على أن سوق التأمينات الجزائرية يميّزها الغموض ولا تعد سوقا واضحة بشكل صحيح بسبب الافتقار لشبكة معلومات شاملة². فضلا عن ذلك، فإن التقييم وفق منهج القيمة العادلة يتطلب توفير معلومات كافية عن الأسعار الحالية لمختلف عناصر الأصول الجارية وغير الجارية، في الوقت الذي يشهد فيه الاقتصاد الجزائري تضاربا في المعلومات والبيانات المتوفرة من قبل الهيئات الرسمية إلى جانب قلّتها³.

رابعا: نقص العنصر البشري المؤهل

إن التأخر المسجّل على مستوى فرع تأمينات الأشخاص يرتبط بنقص كبير في الأشخاص المؤطرين والمؤهلين لممارسة هذا النوع من التأمينات، والذي يتطلب خبرات اكتوارية معقّدة نوعا ما وأساليب رياضية واحصائية مختلفة عن تلك المتعلقة بفرع تأمينات الأضرار، خاصة بالنسبة لتقييم الأقساط (دورية/ وحيدة) وتقدير المخصصات الرياضية ومخصصات التسوية بتأمينات الحياة، مما أدى إلى عدم التحكم في تسيير منتجات التأمين على الحياة بشكل جيد من طرف الوكلاء التقليديين على مستوى شبكات التوزيع غير المباشر. يضاف إلى ذلك الافتقار إلى الكفاءات البشرية المؤهلة لممارسة تقنية صيرفة التأمين في توزيع منتجات التأمين عبر شبائيك البنوك، مما أثر على سير العملية بشكل جيد.

خامسا: تصنيف سوق التأمينات الجزائرية على المستوى العالمي لسنة 2016

تصنّف الجزائر في المرتبة 83 عالميا من حيث الكثافة التأمينية ومعدل الاختراق المحقق مقابل المرتبة 69 بالنسبة للمغرب و73 بالنسبة لتونس، حيث قدّر مؤشر الكثافة التأمينية لسنة 2016 بـ 2.5 دولار بفرع تأمينات الأشخاص و27.4 بتأمينات الأضرار، أي بمجموع 30 دولار عن كل فروع التأمين، مقابل 102.30 دولار بالنسبة للمغرب و72 دولار بالنسبة لتونس و4174.1 دولار بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية (المرتبة 10) و6933.5 دولار بالنسبة لسويسرا (المرتبة 3) و4063.6 دولار بالمملكة المتحدة

¹ Boutaleb Kuidar, l'industrie de l'assurance: réalité et perspectives de développement, colloque international, université Hassiba ben bouali chlef, 3-4 Décembre 2012, P :21.

² طارق قندوز، واقع سوق التأمين الجزائري وسبل تحسين تنافسيته الدولية، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، ع 1، جوان 2014، ص 137.

³ عاشور كوش، النظام المحاسبي المالي الجزائري: إطاره العام، آثاره و انعكاسات تطبيقه، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير المحاسبية الدولية (IFRS-IAS) والمعايير الدولية للمراجعة (ISA): جامعة البليدة، يومي 14/13 ديسمبر 2011، ص ص 13-14.

(المرتبة 11) و 7678.8 دولار بالنسبة لهونغ كونغ (المرتبة 2). بينما قدّر معدل الاختراق على مستوى السوق الجزائرية بنسبة 0.80 % في سنة 2016 مقابل 3.48 % بالنسبة للمغرب و 1.97 % بالنسبة لتونس و 7.31 % في الولايات المتحدة الأمريكية، 10.16 % بالنسبة للمملكة المتحدة، 9.23 % في فرنسا، و 17.60 % في هونغ كونغ، و 19.99 % في تايوان وبنسبة 14.27 % بالنسبة لجنوب افريقيا¹.

على ضوء المؤشرات السابقة يتّضح بعد الجرائر عن المعايير الدولية لصناعة التأمين وضعف المؤشرات الأدائية المحققة على مستوى القطاع، لكن رغم ذلك فإن الشيء الملفت للانتباه أن القطاع يشهد تطوراً باستمرار وتحسّناً ملحوظاً مقارنة بما كان عليه في السنوات الماضية خاصة قبل سنة 1995، وهذا بفضل الجهود الحثيثة والمتواصلة من طرف الدولة وهيئاتها لدعم وتطوير قطاع التأمينات. إن ضعف معدل الاختراق وبطء وتيرة تسديد وتسوية ملفات الكوارث العالقة وضعف الاتصال بالمؤمن لهم، إلى جانب المنافسة والتي ليست بالمشروعة دوماً، حفّزت المتعاملين في السوق لبذل مجهودات أكبر وهذا لإعطاء صناعة التأمين الجزائرية الديناميكية والمكانة التي تستحقها ضمن الاقتصاد الوطني.

ويبقى هناك الكثير لإنجازه خاصة من حيث العمل على مرونة النصوص التشريعية المنظمة لصناعة التأمين في الجزائر، كي تسمح بانفتاح السوق بشكل أوسع وتشجّع على دخول المزيد من الشركات الخاصة لخلق جو المنافسة فيما بينها وتحسين جودة المنتج التأميني وترقيته. إلى جانب ترسيخ ثقافة التأمين لدى الفرد الجزائري والتي هي من مسؤولية شركات التأمين بشكل أكبر، حيث أن خدمات التأمين هي خدمات آجلة وغير ملموسة تصعب عملية تسويقها للأفراد العاديين واقناعهم بفوائدها في المستقبل. فثقافة التأمين تعكس مدى قدرة الانسان على فهم أهمية التأمين ودوره في مواجهة الأخطار وتغطية الخسائر المحتملة في المستقبل، غير أن هذا الفهم يجب أن يقتزن بالممارسة الفعلية عبر شراء مختلف وثائق التأمين ودفع ثمنها حالياً لتحقيق منافع في السنوات اللاحقة.

وحسب خبراء في صناعة التأمين، فإن السوق حالياً تشهد نمواً وتحسّناً باستمرار بفضل تقديم وابتكار خدمات ومنتجات أكثر جاذبية وأكثر ملائمة لاحتياجات العملاء (المؤمن لهم)، خاصة على مستوى خدمات المساعدة (Assistance) في فروع: السيارات (إصلاح أعطاب السيارات)، السفر، الصحة والإسكان². وفي الآونة الأخيرة شرعت شركات التأمين الجزائرية في استخدام التكنولوجيا الرقمية والتحول نحو الرقمنة مع عرض خدمات متطورة ومتنوعة بشكل متزايد على شبكة الأنترنت، ضمن ما يسمى بـ: " التأمين الالكتروني " والذي يتمثل في: " تقديم التغطيات التأمينية وما يتعلق بها من عرض أو تفاوض وتعاهد وتعديل عبر الأنترنت، ويكون الدفع واستلام الوثيقة وتسوية المطالبات من خلال الأنترنت أيضاً"³.

إن البوابة الالكترونية هي بمثابة وكالة افتراضية حقيقية تعنى بتوفير جميع الخدمات المقترحة في أي وكالة تقليدية، أي أنه بدلا من زيارة مكاتب الاكتتاب للشركة (الوكالات) يقوم الأفراد بشراء وثيقة التأمين عن طريق موقع الشركة الالكتروني. وسوف يتم رصد نحو 5 % من رقم أعمال شركات التأمين للدخول في عالم الرقمنة. في هذا السياق قامت شركة (CAARAMA) بالاتفاق مع بنك القرض الشعبي الجزائري (CPA) بالسماح لحاملي البطاقات البنكية الالكترونية بالاكتتاب بعقد التأمين الكترونيا في مجال

¹ World insurance in 2016, Swiss Ré Institute sigma N° 3, 2017, pp : 53-54, available at (www.swissre.com), vu le 06.03.2018.

² Brahim Djamel Kassali, président de l'UAR, Entretien réalisé par Karim Sabeur, le Soir d'Algerie, le 02.02.2017.

³ فاروق فياض، التأمين الالكتروني، موقع الخليج الاقتصادي، مركز الخليج للدراسات، متوفر على الموقع (www.alkhaleej.ae)، تاريخ الاطلاع 2018.03.03.

التأمين على السفر "مسافر"، وسيوسّع في المستقبل ليشمل خدمات تأمين أخرى، وهذا بهدف استقطاب أفضل للمؤمن لهم وتوفير تغطية تأمينية بمقاييس دولية¹، كما أن شركات التأمين الجزائرية مطالبة بمواكبة التطورات والاستثمار في التكنولوجيات الجديدة حتى تبقى في غمار المنافسة وترفع من مستوى أدائها.

يمثل التأمين الإلكتروني نقلة نوعية في مجال صناعة التأمين، حيث يحسّن من عملية المنافسة بين مؤسسات القطاع ويضمن شفافية السوق وانخفاض الأسعار، في هذا الإطار وحسب معطيات مجلة «SWISS RE SIGMA» للتحليل الاقتصادي، فإن التأمين الإلكتروني يخفّض من تكاليف التوزيع بنسبة تتراوح ما بين 12 % - 26 % من قيمة أقساط التأمين ويخفّض من التكاليف الإدارية بنسبة تتراوح ما بين 10 % - 15 % من قيمة الأقساط، وتكاليف تسوية المطالبات التي تمثل من 4 % - 12 % من قيمة الأقساط، إلى جانب تخفيض العمولات الممنوحة للمنتجين وسماسة التأمين، مما يحسّن من الوضع التنافسي للشركات². زيادة على ذلك، فإن سير شركات التأمين نحو الرقمنة وتحسين وتحديث وسائل التسيير وفق التكنولوجيات الجديدة يحسّن من جودة الخدمات المقدمة، ويساعد على زيادة رقم الأعمال المحقق على مستوى القطاع ككل. بذلك فإنه يقع على عاتق المؤمنين مسؤولية كبيرة في تغيير توجهاتهم وبرامجهم وخططهم في صناعة التأمين، خاصة على مستوى فرع تأمين السيارات وغيرها من الفروع المتطورة باستمرار، ومطابقة المنتجات والخدمات التأمينية المستحدثة للتغيرات التي تشهدها صناعة السيارات وصناعات أخرى بعد دراسة وتحليل تشكيلة الأخطار الناشئة.

المبحث الثاني: الإطار المنهجي للدراسة التطبيقية

إن تحديد الإجراءات المنهجية المتبعة في الدراسة التطبيقية يعد خطوة هامة وأساسية تساعد الباحث على الانطلاق السليم واستمراره لبلوغ الأهداف المحددة مسبقا من الدراسة ككل. وتختلف هذه الإجراءات باختلاف طبيعة الموضوع المعالج وخصائصه واختلاف المعلومات والبيانات المتوفرة، إلى جانب الغرض من البحث. لذلك فإن هذا المبحث يقتضي توضيح المنهجية العلمية التي سيتم الاعتماد عليها في قياس المتغيرات الأساسية، بغية كشف العلاقات المختلفة التي تناولتها تساؤلات الدراسة وفرضياتها. وبناء على ذلك سيتم عبر هذا المبحث توضيح الإطار المنهجي المحدد لإتمام الدراسة التطبيقية، من خلال عرض مختصر لأهم شركات التأمين وإعادة التأمين المتواجدة بولاية سطيف باعتبارها مجال الدراسة الذي تضمّن مفردات العيّنة، إلى جانب توضيح منهج الدراسة المستخدم ومجتمع البحث والعينة المدروسة ونموذج الدراسة والأداة المستخدمة في التحليل، ثم أدوات جمع وتحليل البيانات.

المطلب الأول: منهج الدراسة التطبيقية وتقديم النموذج

سيتم من خلال هذا المطلب تحديد المنهج المتبع في الدراسة التطبيقية المجرى على مستوى شركات التأمين على الأضرار، إلى جانب عرض نموذج الدراسة المعتمد في تحديد العلاقات المختلفة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة.

1- منهج الدراسة التطبيقية

يمثل المنهج أساس البحث العلمي فبدونه لا يمكن دراسة وتشخيص المشكلة المطروحة في البداية وتحديد أبعادها وجوانبها ومسبباتها، ومن ثم يصعب الوصول لحلول مناسبة وتحديد النتائج بواقعية. فالمنهج بشكل عام يتعلق بمجموعة من الخطوات المنظمة التي يراعيها

¹ منتدى رؤساء المؤسسات (FCE)، معرض الصحافة، 2017.04.04، متوفر على الموقع (www.fce.dz)، تاريخ الاطلاع 2018.03.03.

² فاروق فياض، مرجع سبق ذكره.

الباحث ويتبعها في معالجة موضوعه، وهو الطريقة التي يسلكها في الإجابة عن الأسئلة والوصول لجملة من الحقائق والاستنتاجات. وما لا شك فيه أن اختلاف طبيعة البحث وطبيعة المشكلة محل الدراسة ينجم عنه اختلاف في المناهج المتبعة، ونظرا لأن الإجابة عن التساؤلات المطروحة تقتضي الاعتماد على البيانات المستقاة من واقع شركات التأمين على الأضرار، فقد تم الاعتماد بشكل أساسي على المنهج الوصفي التحليلي، وهو المنهج الذي: "يهدف بالدرجة الأولى إلى جمع الحقائق والبيانات عن ظاهرة أو موقف معين مع محاولة تفسير الحقائق تفسيراً كافياً"¹. إن الدراسة الوصفية تفترض وجود قدر كبير من البيانات والمعلومات التي تساعد على الوصف الدقيق والشامل للظاهرة أو المشكلة المحددة، وهي تهدف لدراسة الظاهرة المستهدفة بجميع خصائصها وأبعادها في إطار معين، ثم العمل على تحليلها وتفسيرها باستخدام البيانات التي أمكن الحصول عليها في الكشف عن مسببات الظاهرة والعوامل التي تتحكم فيها، ثم صياغة النتائج التي يمكن تعميمها. يقوم هذا المنهج على أسلوبين هما:

أولاً: المسح بالعينة

في كثير من الحالات والمواقف قد يأخذ الباحث عينة من المجتمع المدروس بدلا من دراسة المجتمع ككل خاصة إذا كان هذا الأخير يتصف بكبر الحجم وتعدد مفرداته بشكل لا محدود. وبالطبع حتى تكون النتائج ذات مصداقية وأكثر دقة فيجب أن تمثل العينة مجتمع البحث المستهدف. إن أسلوب المسح بالعينة يقوم على أساس جمع بيانات وتحليلها بواسطة أدوات بحثية ضرورية كالمقابلة والاستبيان، بهدف الحصول على مختلف المعلومات بشكل كافٍ حول عدد محدود من المفردات المختارة. لذا يعتبر جد فعال في تجميع البيانات وتحليلها وتفسيرها ثم الخروج بنتائج محددة.

ثانياً: دراسة حالة

إن أسلوب دراسة الحالة يعتبر مكملاً للأسلوب المسحي في الدراسة الوصفية². لذا اعتمدت الباحثة على هذا المنهج من خلال اختيار قطاع شركات التأمين على الأضرار بولاية سطيف دون قطاع شركات التأمينات على الأشخاص، وهذا لتوفر المعلومات التي تطمح الباحثة لتجميعها من جهة، ولتواجهه بكثافة بالولاية على عكس قطاع تأمينات الأشخاص. وقد تم جمع المعلومات والبيانات لدراسة وصفية يمكن تعميم نتائجها على الحالات المشابهة، عبر استخدام أداة الاستبيان وطلب الإجابة على بعض الاستفسارات الواردة به من جانب الأفراد المحيطين بالحالة المدروسة.

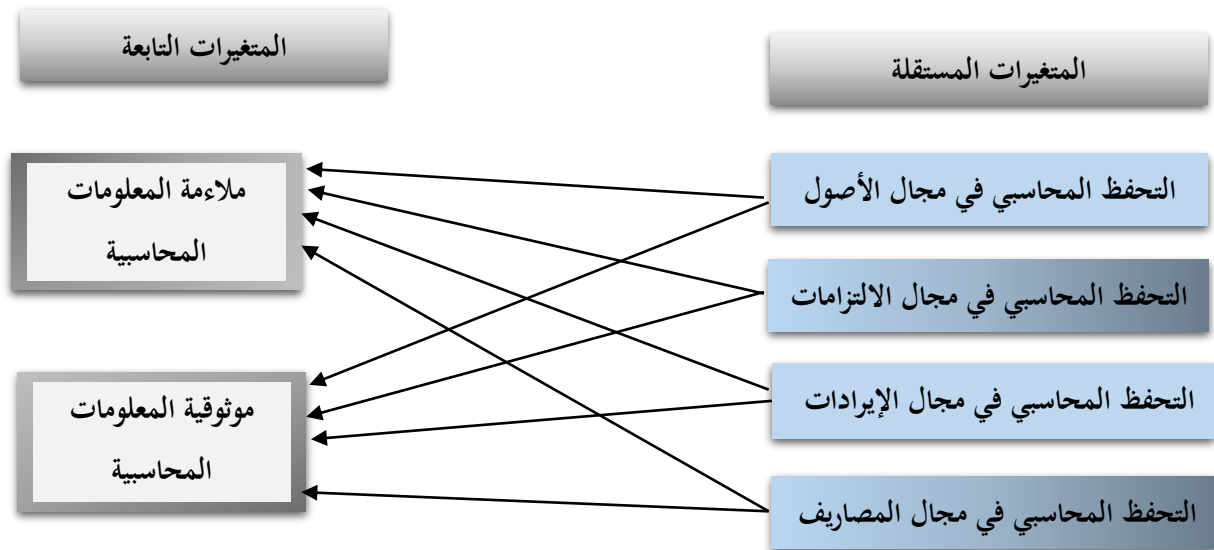
2- تقديم النموذج

في ضوء إشكالية الدراسة والفرضيات المصاغة تم تطوير نموذج عام للدراسة بهدف محاولة إبراز جوهر العلاقة بين متغيرات البحث، حيث من خلاله يمكن توضيح تصور الباحثة للإطار الذي سيتم بواسطته تحليل العلاقات المفترضة. وبناء على النموذج المقدم، تتضمن الدراسة ستة متغيرات أساسية، أربعة منها تمثل المتغيرات المستقلة وتعلق بالتحفظ المحاسبي في مجالاته التطبيقية الأربعة: الأصول، الالتزامات، الإيرادات، المصاريف. بينما تتعلق المتغيرات التابعة بملاءمة المعلومات المحاسبية وخصائص موثوقية المعلومات المحاسبية. وسنسعى من خلال النموذج لإيجاد أثر المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة والشكل التالي يبين ذلك:

¹ أحمدوش مدني، الوجيز في منهجية البحث القانوني، ط3، 2015، ص40، متوفر على الموقع (usmba.ac.ma)، تاريخ الاطلاع 2018.05.18.

² سهيل رزق دياب، مناهج البحث العلمي، غزة فلسطين، 2003، ص 82 متوفر على الموقع (www.fhf.demo.blue.ps)، تاريخ الاطلاع 2018.04.03.

الشكل رقم (4-3): النموذج المعتمد في الدراسة



المصدر: من إعداد الباحثة

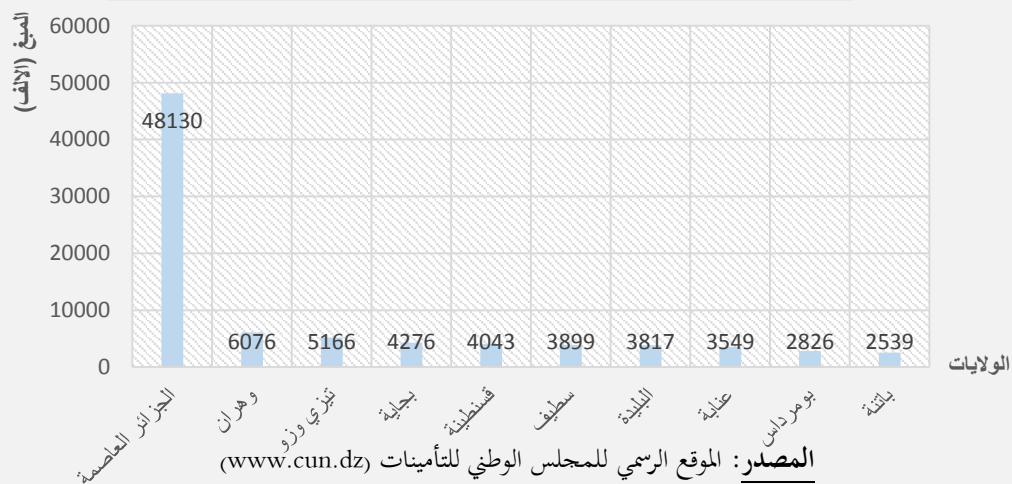
المطلب الثاني: تحديد مجال الدراسة

يتناول هذا المطلب عرضا توضيحيا مختصرا لأهم المعطيات الإحصائية المتعلقة بقطاع التأمين لولاية سطيف، من حيث عدد الشركات التي تمارس هذا النشاط وتوزيعها استنادا لشبكة التوزيع المباشر، ثم تحديد مجتمع وعينة الدراسة.

1- شركات التأمين وإعادة التأمين الناشطة بولاية سطيف

تحتل ولاية سطيف مكانة هامة من حيث ترتيب قطاع التأمين وعدد الشركات الناشطة على ترابها، حيث تتمركز في المرتبة السادسة على المستوى الوطني من حيث حجم الإنتاج المحقق حسب معطيات المجلس الوطني للتأمينات (CNA) لسنة 2015، وتحتل المرتبة الثالثة وطنيا من حيث شبكة التوزيع المباشر لمنتجات التأمين¹. والأشكال التالية توضح ترتيب الولاية لسنة 2015*.

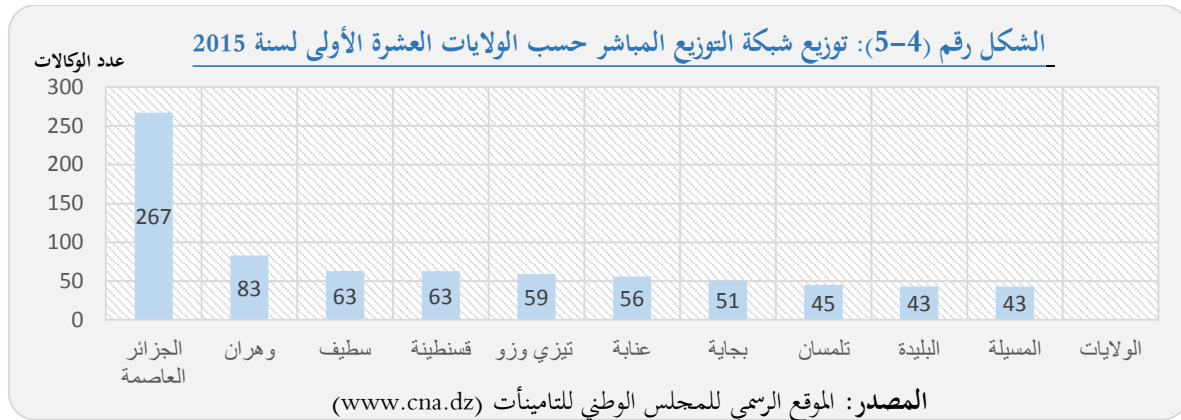
الشكل رقم (4-4): توزيع الانتاج بالنسبة للولايات العشرة الأولى لسنة 2015



¹ Le secteur Algérien des assurances: Note de statistiques, Réseau de distribution des sociétés d'assurances, CNA 2015, p : 6, disponible sur site (www.cna.dz), vu le 04.03.2018.

* تعذر الحصول على المعلومات الحديثة لسنوات 2016، 2017، 2018 لعدم توفرها بالموقع الرسمي للمجلس الوطني للتأمينات.

من خلال الشكل تصنف ولاية سطيف في الترتيب السادس بعد كل من الجزائر العاصمة ووهران، تيزي وزو، بجاية، قسنطينة، برقم أعمال قدر بحوالي 4 ملايين دينار وهو ما يمنحها مكانة هامة تعكس تطور قطاع التأمينات ونموه بالولاية. أما من حيث عدد الوكالات المباشرة والمسؤولة عن تسويق منتجات التأمين نجد ما يلي:



من خلال الشكل يتضح أن ولاية سطيف تقع في المرتبة الثالثة وطنيا بشبكة توزيع مباشرة تتضمن (63) وكالة مباشرة لبيع منتجات التأمين على الأضرار والتأمين على الأشخاص (خارج شبكة التوزيع غير المباشر والمتمثلة في الوكلاء العامون وممارسة التأمين). وهي مرتبة هامة تعكس التواجد الكبير لشركات التأمين وإعادة التأمين على تراب الولاية بهدف استقطاب أكبر عدد ممكن من المؤمن لهم (أفراد ومؤسسات)، ويرجع ذلك إلى الكثافة السكانية بالمنطقة ولحجم الممتلكات والمنشآت والعقارات ذات الطابع الإنتاجي والصناعي والتجاري. حاليا تحصي ولاية سطيف (77) وكالة توزيع مباشرة موزعة عبر مناطقها المختلفة، أي بنسبة نمو تقارب 22% مقارنة بسنة 2015، والجدول الموالي يوضح ترتيب شركات التأمين حتى سنة 2018:

الجدول رقم (4-8): ترتيب شركات التأمين المتواجدة بولاية سطيف حسب عدد الوكالات المباشرة

عدد الوكالات	اسم الشركة
17	الجزائرية للتأمينات (2 a)
13	الشركة الوطنية للتأمين (SAA)
12	أليانس تأمينات
5	تعاونية التأمين على الأشخاص (Le Mutualiste)
5	ترست الجزائر
5	الشركة الدولية للتأمين وإعادة التأمين (CIAR)
4	العامية للتأمينات المتوسطة (GAM)
3	أكسا تأمينات الجزائر - أضرار -
3	ماسير - حياة -
2	الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين (CAAR)
2	الشركة الجزائرية للتأمينات (CAAT)
2	سلامة للتأمينات
1	كرامة للتأمينات
1	الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي (CNMA)
1	تعاونية تأمين عمال التربية والثقافة (MAATEC)
1	شركة تأمين الحروقات (CASH)

77	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المواقع الالكترونية لمختلف الشركات المذكورة

على ضوء معطيات الجدول يتضح أن عدد شركات التأمين التي تمارس نشاط التأمين بولاية سطيف بلغ (16) شركة، موزعة ما بين شركات تجارية تهدف لتحقيق الربح وتضم شركات التأمين على الأضرار وعددها (11)، وشركات التأمين على الأشخاص وعددها (3) بالإضافة إلى تعاونيتين للتأمين الفلاحي وتأمين عمال قطاع التربية والثقافة. تجدر الإشارة إلى إنه لم يتم إدراج شركة أمانة للاحتياط والصحة المتخصصة في تأمينات الأشخاص لعدم تواجد وكالاتها، إلا أنه يوجد مكتب جهوي للشركة في عاصمة الولاية يمارس نشاطه منذ سنة 2011. تنشط هذه الشركات في مناطق مختلفة من الولاية وتوزع حسب عدد وكالاتها المباشرة، فيما يبلغ عدد المديرية الجهوية (12) مديرية تتمركز جميعها بمنطقة سطيف مركز، مما يدل على أن معظم شركات التأمين هي ناشطة بهذه الولاية ونسبة تقارب 80% من مجموع الشركات الموجودة بسوق التأمينات الجزائرية. وتبقى كل من شركة (تالا) لتأمينات الأشخاص وكارديف الجزائر، وشركة (AGLIC) غائبة وغير متواجدة بالولاية وهذا لحداثة تكوينها.

توضح هذه الأرقام أهمية قطاع التأمينات في التنمية المحلية لولاية سطيف ودوره الكبير في توفير الحماية والتغطية اللازمة للأشخاص والممتلكات وضمان الاستقرار الاجتماعي في أوساط المجتمع. وتسعى مختلف شركات التأمين سواء كانت وطنية أو أجنبية، عمومية أو خاصة، لتوسيع دائرة المكتسبين بالعقود وتمديد حيز الغطاء التأميني، من خلال استقطاب أفضل للمؤمن لهم بمختلف الوسائل المبكرة كصيرفة التأمين. ولعل السبب الكامن وراء التواجد المكثف لهذه الشركات على اقليم الولاية يتمثل في تعداد السكان بالدرجة الأولى، حيث تصنف ولاية سطيف في المرتبة الثانية بعد الجزائر العاصمة. بالإضافة إلى التوسع العمراني للمدينة واتساع وكثافة حركة السير بها، وكذا توسع النشاط الاقتصادي وتنوعه ما بين نشاط تجاري، خدمي، صناعي، فلاحي، والذي يتجسد من خلال المنشآت الصناعية والتجارية والخدماتية. إلى جانب امتلاك الولاية لأراضي زراعية واسعة وثروة حيوانية وغابية لا بأس بها، تشكل وعاء تأمينيا جيدا ضمن ما يسمى بالتأمينات الفلاحية.

وقد شهدت الولاية في السنوات الأخيرة تغيرات كبيرة وتطورات متسارعة تجسدت في انشاء مختلف المرافق العمومية، والتي تخدم المصلحة العامة، بالإضافة إلى انشاء العديد من المراكز الخدمية والتجارية. وهو ما وسع من دائرة المكتسبين وأثر إيجابيا على حجم الإنتاج المحقق بهذا القطاع الحيوي. بناء على ذلك، واستنادا للمعطيات السابقة تعتبر ولاية سطيف ميدانا مناسباً لإنجاز الجانب التطبيقي من الدراسة الحالية، خاصة بالنظر لعدد المديرية الجهوية المتواجدة بكثرة بعاصمة الولاية، والتي تتضمن اطرار مالية ومحاسبية كفؤة وبمستوى جيد تساعد على اتمام الدراسة التطبيقية وتحقيق الأهداف.

2- وصف مجتمع وعينة الدراسة

يعرّف ميدان الدراسة على أنه: "مجموعة الأفراد التي يتاح لنا اجراء الدراسة عليها"¹. ويتمثل ميدان الدراسة الحالية في الأفراد العاملين بأقسام المالية والمحاسبة والمديرين ورؤساء أقسام المالية والمحاسبة على مستوى المديرية الجهوية ووكالات التأمين المباشرة التابعة لشركات التأمين على الأضرار بولاية سطيف.

¹ صالح بن محمد العتاف، دليل الباحث في العلوم السلوكية، ط2، مكتبة العبيكان الرياض، 2006، ص16.

أولاً: مجتمع البحث

يشمل مجتمع البحث بشكل عام جميع مفردات الظاهرة المراد دراستها، ويتمثل مجتمع الدراسة الحالية في كافة المحاسبين والاطارات المالية ورؤساء أقسام المالية والمحاسبة والمسيرين في شركات التأمين وإعادة التأمين التي تمارس نشاط التأمين على الأضرار بولاية سطيف، وكل من يمارس وظيفة المالية والمحاسبة باعتبار أنها تعمل على تحديد وقياس وتسجيل وتوصيل المعلومات المحاسبية والمالية لمن يحتاجها لاتخاذ القرارات المختلفة. وحتى يكون للدراسة مصداقيتها ومن الممكن تعميم نتائجها على كافة أفراد مجتمع الدراسة، فقد استنتت الباحثة من ممارسي وظيفة المحاسبة تلك الفئة التي لا تمتلك مؤهلاً جامعياً في مجال المالية والمحاسبة. وبطبيعة الحال فقد تم استهداف هذه الفئات باعتبارهم الجهة المسؤولة عن اعداد القوائم المالية والحسابات الختامية، وهم الأقرب لممارسة التحفظ المحاسبي عن طريق المعالجات المحاسبية لمختلف عناصر الأصول والخصوم، الايرادات والمصاريف، ولديهم المام كافي بالأسس المحاسبية النظرية وأصول العمل المحاسبي. إلى جانب تعدّد الحالات التطبيقية التي يواجهونها وبدائل القياس المحاسبي المتاحة، والتي اكسبتهم القدر الكافي من الخبرات العملية في المجال المحاسبي والمالي لعمليات التأمين المختلفة.

ثانياً: العينة المدروسة

تعتبر عينة الدراسة مجموعة جزئية من المجتمع يتم اختيارها منه بحيث تمثل المجتمع المدروس وتحتوي على الصفات الأساسية له، وتحقق أغراض وأهداف البحث. ويمكن وضع جملة من الاعتبارات الموضوعية التي تبرّر استخدام أسلوب المسح بالعينة بدلا من دراسة المجتمع بأكمله أهمها:

أ- التجانس النسبي لمفردات مجتمع الدراسة، حيث كلما زاد التجانس بين أفراد المجتمع، كان العدد اللازم لتمثيل المجتمع أقل، أي إذا كان المجتمع متجانسا في صفاته فيكفي اختيار عينة صغيرة نسبيا لتمثيله¹. ويعتبر مجتمع الدراسة متجانسا بشكل نسبي من حيث المؤهل العلمي وطبيعة التكوين لمفردات العينة، إلى جانب اعتماد نفس القوانين والنصوص التنظيمية التي تنظم سير العمل المحاسبي والمالي في شركات التأمين الجزائرية. هذا ما يجعل من النتائج المتوصل إليها على مستوى العينة تتصف بالمصدقية بدرجة جد مقبولة.

ب- التباعد الجغرافي لمفردات مجتمع الدراسة وتوزعها ما بين وكالات مباشرة ومديريات جهوية عبر مناطق مختلفة من الولاية.

ج- الامكانيات غير متاحة بشكل كافي.

وقد تم اختيار مفردات العينة من مجتمع الدراسة بطريقة العينة القصدية، وهي إحدى العينات غير الاحتمالية التي يلجأ إليها الباحث للحصول على آراء ومعلومات معينة لا يتم الحصول عليها إلا من تلك الفئة، نظرا لأن طبيعة الموضوع المعالج تتطلب تخصصاً ووظيفة محدّدة. تسمى العينة القصدية بالعينة العمدية أيضا، حيث من خلالها يجري اختيار وحدات معينة يعتقد أنها تمثل المجتمع الأصلي². هذا يعني أنها العينة التي يعتمد الباحث اختيار وانتقاء أفرادها بشكل مقصود نظرا لتوفر بعض الخصائص في تلك الفئات دون غيرهم، ومن ثم توفر السهولة في الوصول إليهم. وعموما فإن العينة المقصودة في هذه الدراسة تتمثل في معدي القوائم المالية والحسابات الختامية من مديرين ومحاسبين واطارات مالية ورؤساء أقسام المالية والمحاسبة وعددهم (56) مفردة.

¹ سهيل رزق دياب، مرجع سبق ذكره، ص 101.

² صلاح الدين حسن الهيتي، الأساليب الاحصائية في العلوم الإدارية: تطبيقات باستخدام (SPSS)، دار وائل للنشر، عمان 2006، ص 33.

ولقد واجهت الباحثة صعوبة في تحديد حجم العينة بطريقة احصائية دقيقة، نتيجة لعدم توقّر المعالم الأساسية لذلك ومنها حجم المجتمع محل الدراسة، لكن حسب مختلف الدراسات الإحصائية فإن عدد مفردات العينة يجب ألا يقل عن 30 مفردة في معظم الأبحاث والدراسات الإحصائية التي توصف بالتجانس النسبي في متغيراتها، لذلك فإن حجم العينة المدروسة والمقدر بـ (56) مفردة احصائية يعتبر مقبولا بدرجة كبيرة لاستيفاء البيانات الخاصة بالدراسة، خاصة بالنظر للعدد المحدود للمحاسبين المتواجدين بمعدل محاسب أو اثنين في كل وكالة مباشرة.

3- توزيع الاستبيان.

لقد تم توزيع الاستبيان المعد للدراسة التطبيقية على جميع شركات التأمين على الأضرار المتواجدة بمدينة سطيف وبعض الدوائر المجاورة لها (العلمة، عين ولمان، عين الكبيرة، بوعنداس) وتمثل الشركات التي قصدها الباحثة في: شركة (CAAR)، شركة (SAA)، شركة (CAAT)، شركة (CASH)، شركة (CIAR)، شركة ترست الجزائر، شركة أليانس، سلامة للتأمينات، شركة (أكسا) لتأمينات الأضرار، الجزائرية للتأمينات (2a)، شركة (GAM). وقد جرى توزيع الاستبيان على بعض الوكالات المباشرة التابعة لها بالإضافة للمديريات الجهوية التالية: شركة (SAA)، شركة سلامة للتأمينات، شركة ترست، شركة (GAM)، شركة (CIAR)، شركة (2a)، شركة (Alliance)، شركة (CAAT). وبطبيعة الحال تم استثناء شركات التأمين: ماسير-حياة، أمانة للاحتياط والصحة، صندوق الأخطار الفلاحية، شركة (Caarama) لخصوصية الأخطار المؤمنة وبعدها عن دائرة تأمينات الأضرار، إلى جانب عدم فهم موضوع الدراسة ورفض تعبئة الاستبيان على مستوى صندوق التأمينات الفلاحية بسطيف لعدم الامام الكافي بمتغيرات البحث.

بشكل عام تم توزيع (65) استبيان على مفردات العينة المستهدفة، واسترجع منها (61) استبيان بنسبة استرجاع $(61/65) = 93.85\%$ ، وتم استبعاد (5) استبيانات لعدم اكتمالها وتناقض الإجابات على بعض الفقرات، ليصبح عدد الاستبيانات القابلة للتحليل والسليمة (56) استبيان وهو عدد كافٍ ومقبول في الدراسات الوصفية لأغلب البحوث الاجتماعية والاقتصادية، ويمكن الباحثة من التحليل الإحصائي للبيانات المجمعة. كما قدّرت نسبة استجابة الأفراد المستجوبين بـ $(56/65) = 86.15\%$ وهي نسبة مرتفعة ومقبولة تكمن من الاعتماد على بيانات الاستبيان المسترجع في اختبار الفروض. والجدول التالي يوضح توزيع العينة:

الجدول رقم (4-9): توزيع عينة الدراسة		
البيان	العدد	(%)
الاستبيانات الموزعة	65	100
الاستبيانات المسترجعة	61	93.85
الاستبيانات غير المسترجعة	4	06.15
الاستبيانات الملغاة	5	7.69
الاستبيانات الصالحة للتحليل	56	86.15
المصدر: من إعداد الباحثة.		

إن الطريقة التي يعتمد عليها الباحث في توزيع الاستبيان على مفردات العينة تعتبر إحدى المحددات الأساسية لنجاح الدراسة الميدانية، ومن أنجح الطرق المستخدمة في هذا الإطار طريقة الاتصال المباشر والتسليم باليد على جميع المفردات المستهدفة. تسمى أيضا أسلوب الاستبيان بالمقابلة الذي يمكن الاعتماد عليه لتعميق نتائج أداة الدراسة بالشكل الذي يسمح بـ:

- ملاحظة انفعالات وانطباعات الشخص المستجوب ومعرفة ردّة فعله عند تدوين الاستبيان.
- ضمان تعبئة الاستبيان بالكامل واسترجاعه بالشكل الذي يَحْتَقِظُ من حالات النسيان والتماطل ومن ثم اختصار الوقت.
- تلافي بعض النقائص المتعلقة أساسا بوجود بعض الأسئلة غير المفهومة أو التي يساء فهمها، فيكون عندئذ للمستجوبين فرصة الاستفسار عنها.

المطلب الثالث: مصادر جمع البيانات والأساليب الإحصائية المستخدمة

يعد جمع البيانات وتحليلها المرتكز الأساسي لأي دراسة تطبيقية، فالنتائج المتحصّل عليها تعتمد على صحة ودقة وموضوعية البيانات المجمّعة من جهة، وعلى دقة وحسن اختيار وملاءمة أساليب تحليلها من جهة أخرى. وسعيا منا للإلمام بجوانب الدراسة التطبيقية وإنجازها على النحو السليم، فقد اعتمدنا على مصدرين أساسيين لجمع البيانات هما:

1- المصادر الأولية

من خلالها تم جمع البيانات من مصدرها لأول مرة، حيث استخدمت الباحثة أداة الاستبيان كأداة رئيسية للدراسة صمّمت خصيصا لهذا الغرض إضافة لأداة المقابلة.

أولاً: الاستبيان

بغية الحصول على البيانات الأولية لهذه الدراسة، قامت الباحثة بإعداد استبيان لدراسة أثر سياسة التحفظ المحاسبي على الخصائص الرئيسية للمعلومات المحاسبية. وكما هو معروف، فإن الاستبيان يعتبر أداة هامة من أدوات جمع المادة العلمية في الأبحاث التي تتطلب التعرف على آراء واتجاهات مجموعة من الأفراد، فهي إحدى وسائل البحث العلمي الفعّالة والمستخدمّة على نطاق واسع لجمع البيانات التي يحتاجها الباحث من الميدان مباشرة، وهذا لتمييزها بإمكانية جمع البيانات من مفردات متعدّدة من عينة الدراسة، ثم تحليلها والوصول لاستنتاجات محدّدة.

أ- إعداد الاستبيان

جرى تصميم الاستبيان في ضوء الدراسة النظرية والمداخل الفكرية لدراسة التحفظ وخصائص المعلومات المحاسبية، حيث قامت الباحثة بتصميمه حسب متغيّرات الدراسة وبعد الإلمام بكافة تفاصيل موضوع البحث. تمثّلت أول خطوة هامة في هذه المرحلة في تحديد الاحتياجات من مختلف البيانات بحيث تكون ملائمة للدراسة ومتّسقة مع فرضياتها وتسأّلاتها، مما حثّم علينا ضرورة الرجوع للخلفية النظرية للموضوع لصياغة فقرات الاستبيان مع مراعاة الدقة، الاختصار، البساطة والحياد، حتى نتجنّب شعور المستجوب بالملل وعدم تحقّره للإجابة على العبارات المتضمّنة فيه. لأجل ذلك اتّبعت الباحثة خلال عملية بناء الاستبيان الخطوات التالية:

- الرجوع إلى أدبيات الدراسة السابقة في المجال والاطّلاع على محتواها، رغم ذلك فالشيء الذي صادفناه هو عدم وجود الدراسات التي تحاول الجمع بين متغيّر التحفظ ومتغيّر الخصائص الرئيسية للمعلومة، وإن وجدت فهي تعتمد على نماذج إحصائية قياسية

كنموذج (Basu) من منطلق معطيات خاصة بشركات مدرجة في البورصة ليس لها علاقة بنشاط التأمين، مما أدى بنا إلى الاجتهاد في صياغة فقرات الاستبيان وتكييفها مع خصائص النشاط التأميني الممارس.

- تمت مناقشة البناء الأولي للاستبيان وما تضمنته من أسئلة مع الأستاذ المشرف للتأكد من شمولها لكافة أبعاد الدراسة، وتغطية المحاور الأساسية.

- عرض الاستبيان على عدد من الأساتذة المتخصصين في المحاسبة وميدان الإحصاء وأحد مسيري وكالة التأمين على الأضرار بسطيف للاستفادة من خبراتهم في المجال، وتحكيم الأداة للتأكد من أن الفقرات المتضمنة ذات علاقة قوية بأبعاد الدراسة. وبناء على التعديلات المطلوبة وبهدف تضمين الاستبيان لجميع المفاهيم التي تعكس المتغيرات المدروسة، فقد تم تقسيمه إلى جزأين رئيسيين، حيث تضمن في شكله النهائي ما يلي:

* الجزء الأول:

تعلق هذا الجزء بمتغيرات تستخدم لدراسة الإشكالية المطروحة وفقا للفرضيات الموضوعية، حيث اشتمل في المجموع على (57) فقرة مقسمة إلى محاور أساسية كما يلي:

✓ المحور الأول: اشتمل على مجموعة من الفقرات التي تتعلق بممارسة التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الأصول وذلك من خلال (10) عبارات.

✓ المحور الثاني: اشتمل على مجموعة من الفقرات المتعلقة بممارسة التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الالتزامات من خلال (06) عبارات.

✓ المحور الثالث: اشتمل على مجموعة من الفقرات المتعلقة بممارسة التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الإيرادات من خلال (05) عبارات.

✓ المحور الرابع: اشتمل على مجموعة من الفقرات المتعلقة بممارسة التحفظ المحاسبي في مجال تقييم المصاريف من خلال (12) عبارة.

✓ المحور الخامس: اشتمل على مجموعة من الفقرات المتعلقة بملاءمة المعلومات المحاسبية من خلال (12) عبارة.

✓ المحور السادس: اشتمل على مجموعة من الفقرات المتعلقة بموثوقية المعلومات المحاسبية من خلال (12) عبارة.

* الجزء الثاني:

يمثل المعلومات الشخصية الوظيفية لعينة الدراسة بهدف وصف الفئة المستهدفة في الدراسة التطبيقية. تضمن هذا الجزء بيانات عامة حول الشخص المستجوب مثل: السن، المستوى التعليمي، التخصص الأكاديمي، الوظيفة الحالية على مستوى الشركة، عدد سنوات الخبرة في المنصب. وكانت عدد عبارات هذا الجزء (05) عبارات.

ب- اختبار صدق وثبات الاستبيان

بعد تطوير الاستبيان تأتى المرحلة الثانية والتي تعلقت باختبار مدى صدقه ومصداقية البيانات الواردة فيه، واختبار مدى ثباته. فالصدق والثبات هي من الأمور المهمة التي تساعد الباحث على التأكد من صحة النتائج المتوصل إليها، وبالتالي إمكانية تعميمها على مجتمع الدراسة.

- صدق الاستبيان

يقصد بالصدق أن يقيس الاستبيان ما أعد لقياسه وأن تقيس الأسئلة التي يتضمنها ما وضعت لقياسه فعلا. وتكون أداة الدراسة صادقة إذا اشتملت على كافة العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية، ووضوح الفقرات والمصطلحات من ناحية أخرى. هذا ما يجعلها أكثر فهما ودقة، وأكثر بساطة لكل من سيستخدمها. لذا من المهم جدا معرفة إلى أي مدى تعتبر الأداة صادقة وهل قاست فعلا ما وضعت لقياسه، ولتحقيق ذلك اعتمدت الباحثة على عدة طرق لإيجاد صدق الاستبيان هي:

* الصدق الظاهري للأداة:

يعد الصدق الظاهري الأكثر سهولة وشيوعا والأكثر استخداما، يسمّى كذلك بصدق المحكّمين ومن خلاله يتمكن الباحث من معرفة مدى قدرة الاستبيان على قياس الأشياء التي وضعت من أجله بطريقة ظاهرية فقط. ولقد قامت الباحثة باستطلاع آراء مجموعة من الأساتذة كمحكمين* لهم الخبرة الكافية والمعرفة الوافية في مجالات المحاسبة والتحليل الإحصائي بجامعة سطيف، بالإضافة إلى الاستفادة من توجيهات أحد الخبراء في ميدان التأمين على الأضرار، وهذا للحكم على مدى اتّساق الفقرات مع فرضيات البحث، ومدى كفاية الاستبيان من حيث عدد الفقرات وشموليتها، وتقييم مستوى الصياغة اللغوية، إلى جانب تحديد مدى صلاحيته كأداة لجمع البيانات، وملاحظات أخرى يرونها مناسبة وتخدم الموضوع. وفي ضوء المقترحات والملاحظات المدونة، استجابت الباحثة لآراء المحكّمين بإجراء التعديلات اللازمة كتعديل محتوى بعض الفقرات، تكييف بعض العبارات حسب خصوصية قطاع التأمينات على الأضرار، حذف الفقرات المكررة مع الإبقاء على البعض منها لتعزيز الفكرة، تعديل صياغة بعض العبارات، التفصيل في بعض الفقرات، إصدار الاستبيان الموجه لمفردات العينة باللغتين العربية والفرنسية. بناء على ذلك تمت إعادة صياغة الاستبيان قبل القيام بتجريبه في الميدان وقياس صلاحيته وفعاليته.

* الصدق الظاهري من خلال أفراد العينة:

بعد إجراء التعديلات اللازمة، قمنا بدراسة استطلاعية قبل التوزيع الفعلي للاستبيان والتي تمثل الخطوة الأولى التي تسبق الاستقرار بشكل نهائي على خطة الدراسة، ويفضّل القيام بها على عدد محدود من الأفراد. في إطار هذه الدراسة تم توزيع الاستبيان المصمّم في صورته المبدئية على عيّنة أولية مكونة من (30) فرد من مجتمع الدراسة، من أجل تجريبه وضمان نجاحه بعدم وجود نقائص وسلبات تؤثر على النتائج المتوقعة. كما تمكّننا من التعرف على جدوى الأسئلة وفهم المستجوبين لها ومدى اهتمامهم بتعبئتها، وقد كانت النتائج متطابقة تؤكد الصدق الظاهري للأداة وصلاحيتها لجمع البيانات من الميدان، وبناء على ذلك تم الثبات على الشكل النهائي للاستبيان*.

* صدق الاتّساق الداخلي لفقرات الاستبيان:

إن صدق المحكّمين يعد مهماً والأكثر انتشارا واستخداما في مجال تصميم الاستبيان لكنه غير كاف لوحده، حيث يقيس صدق الاستبيان بشكل سطحي ويعتمد على التقدير الذاتي للمحكّمين¹. لذلك يستخدم صدق الاتّساق الداخلي كمقياس إضافي يوضّح مدى اتّساق كل عبارة من عبارات الاستبيان مع المحور الذي تنتمي إليه هذه العبارة²، والتأكد من عدم التداخل بينها وأن

* أنظر الملحق رقم (01) المتضمّن قائمة الأساتذة المحكمين.

* أنظر الملحق رقم (02) المتعلق بالاستبيان النهائي.

¹ عايش صبايح، الخطوات المنهجية لتصميم الاستبيان، جامعة وهران، ص10. متوفّر على الموقع (almanhal.moc).

² أسامة حسين شكشك، أثر إدارة الوقت على إنتاجية المنظمة، مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الأندلس للعلوم والتكنولوجيا، مج8، ع4، أكتوبر 2014، ص229.

العبارة تقيس ما وضعت لقياسه. وقامت الباحثة بحساب الاتساق الداخلي للاستبيان على عينة استطلاعية تضم (30) مفردة من خلال حساب معاملات الارتباط "بيرسون" بين درجة كل عبارة من عبارات المحور والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه، فإذا كان معامل الارتباط قوي ومرتفع ومعنوي إحصائياً، دل ذلك على صدق الاتساق الداخلي للاستبيان، وعلى قوة التماسك الداخلي لفقراته.

1- صدق الاتساق الداخلي لفقرات محاور الاستبيان

تم حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات محاور الدراسة والدرجة الكلية للمحور التابعة له من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (4-10): معاملات الارتباط بين عبارات محاور الدراسة والدرجة الكلية للمحور

المحور	رقم الفقرة	معامل الارتباط بيرسون	مستوى الدلالة
<u>المحور الأول:</u> التحفظ المحاسبي في مجال تقييم أصول الشركة	1	0.469**	0.009
	2	0.458*	0.011
	3	0.672**	0.000
	4	0.804**	0.000
	5	0.672**	0.000
	6	0.732**	0.000
	7	0.804**	0.000
	8	0.739**	0.000
	9	0.725**	0.000
	10	0.525**	0.003
<u>المحور الثاني:</u> التحفظ المحاسبي في مجال تقييم التزامات الشركة	11	0.510*	0.004
	12	0.452*	0.012
	13	0.502*	0.005
	14	0.486**	0.006
	15	0.403*	0.027
	16	0.568**	0.001
<u>المحور الثالث:</u> التحفظ المحاسبي في مجال تقييم إيرادات الشركة	17	0.884**	0.000
	18	0.706**	0.000
	19	0.706**	0.000
	20	0.886**	0.000
	21	0.667**	0.000
<u>المحور الرابع:</u> التحفظ المحاسبي في مجال تقييم مصاريف الشركة	22	0.876**	0.000
	23	0.678**	0.000
	24	0.876**	0.000
	25	0.678**	0.000
	26	0.867**	0.000
	27	0.609**	0.000
	28	0.612**	0.000

0.033	0.389*	29	
0.000	0.611**	30	
0.001	0.581**	31	
0.000	0.786**	32	
0.000	0.665**	33	
0.000	0.608**	34	المحور الخامس: ملاءمة المعلومات المحاسبية
0.000	0.667**	35	
0.000	0.606**	36	
0.002	0.532**	37	
0.000	0.747**	38	
0.000	0.797**	39	
0.000	0.708**	40	
0.021	0.418**	41	
0.000	0.605**	42	
0.000	0.858**	43	
0.000	0.858**	44	
0.000	0.755**	45	
0.000	0.727**	46	المحور السادس: موثوقية المعلومات المحاسبية
0.000	0.787**	47	
0.000	0.754**	48	
0.015	0.438**	49	
0.001	0.593**	50	
0.000	0.750**	51	
0.000	0.695**	52	
0.000	0.693**	53	
0.000	0.689**	54	
0.000	0.736**	55	
0.000	0.782**	56	
0.014	0.446*	57	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات نظام (SPSS)

(*) الارتباط دال إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.05)

(**) الارتباط دال إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.01)

- بالنسبة لحساب معامل الارتباط بيرسون بين عبارات محور التحفظ المحاسبي في مجال تقييم أصول الشركة مع الدرجة الكلية للمحور:

تشير البيانات الموضحة في الجدول أعلاه إلى أن قيم معاملات الارتباط لفقرات محور التحفظ المحاسبي في مجال تقييم أصول الشركة والدرجة الكلية للمحور قد جاءت دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.01$)، حيث تراوحت ما بين (0.46-0.80) ما عدا العبارة رقم (02) والتي جاءت دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) وبلغت قيمة معامل ارتباطها مع الدرجة الكلية

للمحور (0.45). وهذا ما يؤكد مدى التجانس وقوة الاتساق الداخلي للمحور الأول كمؤشر لصدق التكوين في قياس التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الأصول.

- بالنسبة لحساب معامل الارتباط بيرسون بين عبارات محور التحفظ المحاسبي في مجال تقييم التزامات الشركة مع الدرجة الكلية للمحور:

معاملات الارتباط لفقرات محور التحفظ المحاسبي في مجال تقييم التزامات الشركة والدرجة الكلية للمحور جاءت دالة احصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.01$) وتراوح ما بين (0.48-0.56) ما عدا العبارة (12) والعبارة (15) فقد جاءت دالة احصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) وبلغت معاملات الارتباط مع الدرجة الكلية للمحور على التوالي (0.40-0.45). وهو ما يؤكد مدى التجانس وقوة الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثاني كمؤشر لصدق التكوين في قياس التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الالتزامات.

- بالنسبة لحساب معامل الارتباط بيرسون بين عبارات محور التحفظ المحاسبي في مجال تقييم إيرادات الشركة مع الدرجة الكلية للمحور:

تشير بيانات الجدول الى أن قيم معاملات الارتباط لفقرات محور التحفظ المحاسبي في مجال تقييم إيرادات الشركة والدرجة الكلية للمحور قد جاءت دالة احصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.01$)، حيث تراوحت ما بين (0.66-0.88) مما يؤكد درجة التجانس وقوة الاتساق الداخلي للمحور الثالث كمؤشر لصدق التكوين في قياس التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الإيرادات.

- بالنسبة لحساب معامل الارتباط بيرسون بين عبارات محور التحفظ المحاسبي في مجال تقييم مصاريف الشركة مع الدرجة الكلية للمحور:

إن قيم معاملات الارتباط لفقرات محور التحفظ المحاسبي في مجال تقييم مصاريف الشركة والدرجة الكلية للمحور جاءت دالة احصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.01$)، حيث تراوحت ما بين (0.58-0.87) ما عدا العبارة رقم (29) والتي جاءت دالة احصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) وبلغت قيمة معامل الارتباط مع الدرجة الكلية للمحور (0.38). وهو ما يؤكد صدق وقوة الاتساق الداخلي للمحور الرابع كمؤشر لصدق التكوين في قياس التحفظ المحاسبي في مجال تقييم مصاريف الشركة.

- بالنسبة لحساب معامل الارتباط بيرسون بين عبارات محور ملاءمة المعلومات المحاسبية مع الدرجة الكلية للمحور:

بناء على بيانات الجدول أعلاه، فإن قيم معاملات الارتباط لفقرات محور ملاءمة المعلومات المحاسبية والدرجة الكلية للمحور قد جاءت دالة احصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.01$) وتراوح ما بين (0.53-0.58) ما عدا العبارة (41) حيث جاءت دالة احصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) وبلغت قيمة معامل ارتباطها مع الدرجة الكلية للمحور (0.41). هذا ما يؤكد مدى التجانس ومدى قوة الاتساق الداخلي للمحور الخامس كمؤشر لصدق التكوين في قياس ملاءمة المعلومات المحاسبية.

- بالنسبة لحساب معامل الارتباط بيرسون بين عبارات محور موثوقية المعلومات المحاسبية مع الدرجة الكلية للمحور:

توضح بيانات الجدول أن قيم معاملات الارتباط لفقرات محور موثوقية المعلومات المحاسبية والدرجة الكلية للمحور قد جاءت دالة احصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.01$) وتراوح ما بين (0.59-0.78) ما عدا عبارات رقم (49) و(57) فقد جاءت دالة احصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) وكانت معاملات الارتباط على التوالي (0.43-0.44) هذا ما يؤكد مدى التجانس وقوة الاتساق الداخلي للمحور السادس كمؤشر لصدق التكوين في قياس موثوقية المعلومات المحاسبية.

مما سبق، فإن معاملات الارتباط لأداة الدراسة هي معنوية ودالة إحصائيا، وبالتالي يمكن القول بأن جميع فقرات المحاور المتضمنة في الاستبيان هي صادقة لما وضعت لقياسه، وهذا يدل على قوة التماسك الداخلي لفقرات الاستبيان وحسن بنائها.

2- صدق الاتساق البنائي للاستبيان

يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف المراد بلوغها عن طريق الأداة، حيث يوضح مدى ارتباط كل مجال أو محور من محاور الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الاستبيان. وقد تم حساب صدق الاتساق البنائي لمحاور الدراسة من خلال عينة استطلاعية تضم (30) مفردة، وهذا من خلال حساب معاملات الارتباط بين درجة كل محور والدرجة الكلية لفقرات الاستبيان. وفيما يلي نتائج حساب صدق الاتساق البنائي للاستبيان:

الجدول رقم (4-11): صدق الاتساق البنائي للاستبيان

رقم المحور	عنوان المحور	عدد فقرات المحور	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	التحفظ المحاسبي في مجال تقييم أصول الشركة	10	0.866**	0.01
2	التحفظ المحاسبي في مجال تقييم التزامات الشركة	06	0.521**	0.01
3	التحفظ المحاسبي في مجال تقييم إيرادات الشركة	05	0.556**	0.01
4	التحفظ المحاسبي في مجال تقييم مصاريف الشركة	12	0.878**	0.01
5	ملائمة المعلومات المحاسبية	12	0.798**	0.01
6	موثوقية المعلومات المحاسبية	12	0.755**	0.01

** الارتباط دال احصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.01$)

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات نظام (SPSS)

من خلال معطيات الجدول جاءت معاملات الارتباط بين درجة كل محور من محاور الدراسة والدرجة الكلية لفقرات الاستبيان دالة احصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.01$) وتراوحت قيمها ما بين (0.52-0.87)، وبذلك تعتبر جميع محاور الاستبيان صادقة لما وضعت لقياسه. ومن خلال الجداول السابقة يتضح أيضا صدق اتساق فقرات ومحاور الاستبيان ودقة بنائها، مما يؤكد صلاحية الأداة للتحليل.

- ثبات الاستبيان

يقصد بثبات الاستبيان مدى قدرته على توفير نتائج متماثلة وثابتة في أوضاع تطبيقية متكررة مع مرور الوقت، أي: "التأكد من أن الإجابة ستكون واحدة تقريبا لو تكرر تطبيقها على الأشخاص ذاتهم في أوقات مختلفة"¹. والثبات يعد شرطا ضروريا وملازما للصدق، حيث يستحيل تأسيس الصدق وتأكيد دون أن يكون هناك ثبات في أداة القياس، وهو في أغلب حالاته معامل ارتباط يعبر عن مدى ارتباط قراءات نتائج القياس المتكررة. هناك عدة طرق احصائية لقياس ثبات الاستبيان من أشهرها وأكثرها شيوعا طريقة معامل المصادقية والتي تسمى أيضا طريقة معامل (ألفا كرونباخ)، حيث تعتمد على الاتساق الداخلي وتعطي فكرة عن

¹ ياسر محمود أبو عبيد، أحمد علي أحمد، صعوبات إعداد دراسة الجدوى الاقتصادية في فلسطين، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، مج 17، ع 1، 2016، ص 157.

مدى اتساق عبارات الاستبيان. وتعتبر أدنى قيمة مقبولة إحصائيا (0.6) تدل على ملائمة مقياس الثبات، وكلما ارتفعت قيمة المعامل كلما دلت على أن المقياس جيد وأن هناك اتساق وثبات في الأداة. وقد أجرت الباحثة اختبار الثبات على العينة الاستطلاعية نفسها وجاءت النتائج كما هي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (4-12): معاملات ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبيان

رقم المحور	عنوان المحور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ	الترتيب
1	التحفظ المحاسبي في مجال تقييم أصول الشركة	10	0.763	4
2	التحفظ المحاسبي في مجال تقييم التزامات الشركة	06	0.671	6
3	التحفظ المحاسبي في مجال تقييم إيرادات الشركة	05	0.797	1
4	التحفظ المحاسبي في مجال تقييم مصاريف الشركة	12	0.765	3
5	ملاءمة المعلومات المحاسبية	12	0.762	5
6	موثوقية المعلومات المحاسبية	12	0.767	2
-	معامل الثبات العام للاستبيان	57	0.810	-

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات (SPSS)

على ضوء نتائج الجدول يتضح أن معاملات ألفا كرونباخ لمحاو الاستبيان تراوحت ما بين (0.67-0.79) وجميع معاملات الثبات لكل محور قد جاءت ضمن الحدود المقبولة إلى حد كبير، حيث تتجاوز القيمة (0.6) أي نسبة 60% وهي القيمة المعيارية المعتمدة في العلوم الاجتماعية، وكانت أدنى قيمة للثبات بالنسبة للمحور (02) بقيمة (0.671) كما أن معامل الثبات الكلي لفقرات الاستبيان كان بقيمة (0.810) وهي قيمة جد مقبولة تدل على أن هناك درجة عالية من الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان وتربطها، وإلى إمكانية الحصول على نفس النتائج فيما لو تكرر القياس في ظروف مماثلة وعلى نفس العينة خلال فترات زمنية معينة. وبذلك تكون الباحثة قد تأكدت من صدق وثبات أداة الدراسة، بالشكل الذي يجعلها على ثقة كبيرة بصحة الاستبيان وصلاحيته للتحليل واختبار فرضيات البحث، وبالتالي أصبح جاهزا في صورته النهائية لقياس ما وضع لقياسه وقابلا للتوزيع.

مقياس الدراسة:

- تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي والذي يعتبر من أكثر المقاييس الإحصائية شيوعا خاصة في البحوث المسحية، وهذا لتقدير درجة الإجابة لعبارات الاستبيان. فقد تم منح الدرجات (1-5) ابتداء بالبدائل (منخفض جدا، منخفض، متوسط، عالي، عالي جدا) وإعطاء وزن لكل بديل (عالي جدا = 5، عالي = 4، متوسط = 3، منخفض = 2، منخفض جدا = 1).¹ ومن خلالها تم توجيه المستجوبين لاختيار أحد المستويات الخمسة ووضع الإجابة المناسبة.
- بعد ذلك تم تحديد طول الخلايا في مقياس ليكرت الخماسي من خلال حساب المدى بين درجات المقياس (5-1=4).

¹ أسامة حسين شكشك، مرجع سبق ذكره، ص 226.

- تقسيم المدى على عدد درجات الموافقة، حيث يقسم على أكبر قيمة في المقياس للحصول على طول الخلية أي: $(0.8 = 5/4)$ وهذا لتحديد الطول الفعلي لكل مجال موافقة. ثم يضاف الطول الفعلي لكل مجال إلى أقل قيمة في المقياس، (بداية المقياس وهي واحد صحيح)، وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية. أي أن الخلية الأولى هي: $[1-1.80]$ وتدل على أن أي وسط حسابي يقع بين القيمة (1) والقيمة (1.80) ينتمي للخلية الأولى والمقابلة لدرجة موافقة (منخفضة جدا) وهكذا حتى نجد طول جميع الخلايا (المجالات) كما هو موضّح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (4-13): درجات مقياس الاستجابة

القياس	درجة الموافقة	طول الخلية (المتوسط المرجح)	الوزن النسبي
1	منخفضة جدا	من 1 - 1.79	20 % - أقل من 36%
2	منخفضة	من 1.80 - 2.59	36 % - أقل من 52%
3	متوسطة	من 2.60 - 3.39	52 % - أقل من 68%
4	عالية	من 3.40 - 4.19	68 % - أقل من 84%
5	عالية جدا	من 4.20 - 5.00	84 % - 100%

المصدر: أسامة حسين شكشك، أثر إدارة الوقت على إنتاجية المنظمة، مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الأندلس للعلوم

والتكنولوجيا، مج 8، ع 4، أكتوبر 2014. ص 227. (بتصرف)

وقد تم اختيار مقياس ليكرت الخماسي المعروف وهذا لإتاحة مساحة معينة لأفراد العينة المستجوبين لاختيار الإجابة الدقيقة حسب تقديراتهم، وبالرجوع للجدول أعلاه فكل متوسط حسابي يقع ضمن حدود المجال $[1-1.79]$ فهو يعبر عن درجة موافقة جد منخفضة، أما المجال $[1.80-2.59]$ فهو يعبر عن درجة موافقة منخفضة، أما المجال $[3.40-4.19]$ فهو يعبر عن درجة موافقة عالية وهكذا. من جهة أخرى حدّد المتوسط الفرضي للإجابات بالقيمة التالية: $1+2+3+4+5 = 15$ / $(5) = 3$ ، وهي قيمة اختبار فرضية تعبر عن أدنى حد لدرجة الموافقة، حيث يتمثل الهدف من حساب المتوسط الفرضي في مقارنته بالمتوسط الفعلي للعبارة، فإذا زاد متوسط العبارة عن المتوسط الفرضي (3) دلّ ذلك على موافقة أفراد العينة على العبارة.

ثانيا: المقابلة

تعتبر المقابلة استبياناً شفويا يقوم الباحث من خلاله بجمع المعلومات الشفوية من مصادرها البشرية، تكون في شكل أسئلة موجهة للشخص المفحوص للحصول على إجابات دقيقة. إن المقابلة تعدّ أداة جد مناسبة ومكمّلة لأسئلة الاستبيان، حيث تخلق نوعا من التفاعل بين الباحث والمبحوث، تستعمل في المواضيع غير المعروفة، أو عندما يفرض الجانب النظري ضرورة توضيح الفاعلين لتصوراتهم حول الظاهرة المدروسة¹. لذا فقد استخدمت الباحثة هذه الأداة باستمرار وطيلة فترة الدراسة التطبيقية بغية التعرف على آراء مفردات العينة حول موضوع الدراسة ومتغيراته، والاستفسار عن بعض المعطيات والمعلومات المحاسبية التي تخدم أهداف الموضوع. إن الاستخدام المزدوج لأداة المقابلة والاستبيان يعدّ أمراً ضرورياً حتى يكون البحث متكاملًا وتمثّل تقنية نوعية في البحث من جانب المقابلة، وتقنية كمية في البحث من جانب الاستمارة². وقد قامت الباحثة أيضا بإجراء أسلوب المقابلة الشخصية في

¹ رقام ليندة، دور إدارة الموارد البشرية في تسيير التغيير في المؤسسات الاقتصادية الكبرى في ولاية سطيف، أطروحة دكتوراه (غ منشورة) تخصص علوم اقتصادية، جامعة سطيف، 2013/2014، ص 187، متوفر على الموقع (www.Univ-setif.dz)، تاريخ الاطلاع 2018.03.01.

² رقام ليندة، مرجع سبق ذكره، ص 187.

توزيع الاستبيان والاتصال شخصيا بمعظم أفراد العينة، وهذا لتبسيط العبارات وشرح المفاهيم الواردة فيه والإجابة عن استفسارات المستجوبين، وتم تسجيل الملاحظات التالية:

- ✓ تامل بعض الأفراد المستجوبين في تعبئة الاستبيان بحكم الانشغال بإقفال وإعداد الميزانيات والكشوف الشهرية على مستوى الوكالات المباشرة والمديريات الجهوية، ورغم الإلحاح المستمر لم يمكن استرجاع بعض الاستبيانات.
- ✓ امتناع بعض الافراد عن تعبئة الاستبيان لعدم فهم الموضوع من الأساس لذا تم استبعادهم من العينة.
- ✓ استبعاد بعض الأفراد الذين لا يملكون مؤهلا جامعا وكان عددهم جد قليل.
- ✓ بالمقابل ساعدت هذه الأداة على:

- سهولة استرجاع الاستبيان وضمان تعبئته بالكامل عدا بعض الاستبيانات الملغاة لعدم اكتمال الاجابات الواردة فيها.
- الاستفادة من عدة ملاحظات تم تدوينها في نهاية الاستبيان من ذوي الخبرة والاختصاص وتجميع معلومات أفادت الباحثة في تحليل إجابات المستجوبين وتفسيرها وتبريرها، ومن ثم إتمام الدراسة التطبيقية.

2- المصادر الثانوية

إن الاعتماد على الوثائق والتقارير والنصوص التنظيمية والتشريعية يعد أمرا ضروريا لاستكمال الدراسة التطبيقية، فهي الوسيلة الثانوية التي أتاحت للباحثة فرصة تجميع المعلومات التي تحتاجها من مصدرها، حيث تمت مراجعة واستقصاء أدبيات الدراسة السابقة ومختلف المراجع باللغتين العربية والأجنبية ذات الصلة بالموضوع مثل: القوانين والمراسيم التنفيذية التي تنظم سير المحاسبة في شركات التأمين وإعادة التأمين المدروسة، إلى جانب بعض المقالات والأبحاث وتقارير النشاط ومواقع الأنترنت بهدف تغطية جميع جوانب البحث، و التعرّف على النتائج التي توصل إليها الباحثون السابقون في دراساتهم التطبيقية في مجال التحفظ المحاسبي. وتجدر الإشارة إلى أن الباحثة قد اعتمدت بشكل كبير على شبكة الأنترنت باعتبارها أغنى الوسائل والطرق البحثية على الإطلاق، خاصة لدى جمع المعلومات والأرقام المتعلقة بسوق التأمينات في الجزائر ونشاط شركات التأمين النشطة فيه.

3- الأساليب الإحصائية المستخدمة

إن اختيار الأسلوب الملائم في التحليل يعتمد بشكل أساسي على البيانات المراد تحليلها، ولتحقيق الأهداف المتوخاة من الدراسة الحالية وتحليل البيانات التي تم تجميعها، قامت الباحثة أولا بترميز أسئلة الاستبيان وتبويبها ثم تفرغ البيانات المجمعة باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SSPS)، ومن ثم تحليلها عن طريق مجموعة من الأساليب الإحصائية المناسبة لطبيعة البيانات ومتغيرات الدراسة، وهذا لاختبار الفرضيات الموضوعية. وفي ضوء طبيعة متغيرات الدراسة وأساليب القياس وأغراض التحليل تم استخدام الاساليب الاحصائية التالية:

أولا: أدوات الإحصاء الوصفي

وذلك لوصف خصائص مفردات العينة المدروسة من خلال تصنيف وتلخيص البيانات حتى يمكن فهمها وتفسيرها واستخلاص المعلومات منها، وتضمنت:

- 1- التكرارات والنسب المئوية للتعرف على الصفات الشخصية لمفردات العينة، وتحديد استجابة أفرادها تجاه عبارات الحوار الرئيسية التي تضمنها الاستبيان، إلى جانب تحديد تصوراتهم حول موضوع البحث.

- 2- المتوسطات الحسابية لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض إجابات الأفراد المستجوبين عن كل عبارة من عبارات الاستبيان، وكذا ترتيب العبارات حسب أعلى متوسط حسابي. كما تمت مقارنة المتوسط الحسابي للعبارة بالمتوسط الفرضي للدراسة (3)، حيث تتحقق الموافقة على العبارات إذا كان المتوسط الحسابي أكبر من المتوسط الفرضي.
- 3- استخدام الانحراف المعياري للتعرف على مدى انحراف إجابات أفراد العينة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة، ولكل محور من المحاور الرئيسية عن المتوسط الحسابي لها. إن الانحراف المعياري يوضح التشتت في إجابات الأفراد، حيث كلما اقتربت قيمته من الصفر، كلما تركزت الإجابات حول متوسطها الحسابي وانخفض تشتتها بين المقياس.
- 4- استخدام المدى العام لتحديد طول الخلايا لمقياس ليكرت الخماسي المستخدم في أبعاد الدراسة الستة.
- 5- اختبار الثبات لفقرات الاستبيان باستخدام معامل المصدقية " ألفا كرونباخ " والذي تم استخدامه لقياس الاتساق والثبات لعبارات الاستبيان ومحاور الدراسة، مع الأخذ بعين الاعتبار النسبة المتفق في العلوم الاجتماعية والمحددة بـ 60%، حيث كلما تجاوز المعامل هذه النسبة كلما دل على مصداقية الأداة وثباتها وإمكانية الاعتماد عليها في التحليل واختبار الفرضيات.
- 6- معاملات الارتباط " بيرسون " لقياس صدق فقرات ومحاور الاستبيان.

ثانيا: الأدوات المستخدمة في اختبار الفرضيات

تم استخدام الارتباط وتحليل الانحدار الخطي البسيط لاختبار الدلالة الإحصائية لفروض الدراسة وتفسير العلاقات الارتباطية بين متغيرات الدراسة التابعة والمستقلة وذلك بالشكل التالي:

- **معامل الارتباط (R):** هو مؤشر احصائي يستخدم لتحديد ومعرفة طبيعة (نوع) ودرجة العلاقة بين متغيرات الدراسة (المستقلة والتابعة)، حيث تكون العلاقة قوية كلما اقتربت قيمته من الواحد الصحيح وتكون العلاقة ضعيفة بين المتغيرات كلما اقتربت قيمته من الصفر. من جهة أخرى فإن إشارة المعامل توضح نوع العلاقة بين المتغيرات، فإذا جاءت موجبة فهناك ارتباط طردي والعلاقة ايجابية، أما إذا جاءت سالبة فهناك ارتباط عكسي والعلاقة سلبية (عكسية).

- **معامل الارتباط (R^2):** يستخدم لمعرفة قدرة النموذج على تفسير العلاقة بين متغيرات الدراسة الأساسية، يسمى أيضا معامل التفسير باعتباره مؤشرا إحصائيا يوضح مقدار ما يفسره المتغير المستقل من تغير في المتغير التابع. تتراوح قيمته ما بين $0 \leq R^2 \leq 1$. فكلما اقتربت قيمته من الواحد الصحيح دل ذلك على جودة وقوة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة، وبالتالي تزداد القوة التفسيرية للمتغيرات المستقلة والعكس صحيح.

- كما تم استخدام بعض أساليب الإحصاء الاستدلالي كإحصائية فيشر (F) عند مستوى (0.05) واختبار (One sample T-Test) لمتوسط عينة واحدة عند تحليل نتائج آراء العينة بالنسبة لمحاور الدراسة، من أجل معرفة الفرق بين متوسط الفقرة والمتوسط الفرضي (3) وعند اختبار الفرضيات الرئيسية.

¹ طويطي مصطفى، وعيل ميلود، أساليب تصميم وإعداد الدراسات الميدانية: منظور إحصائي، مطبوعة جامعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ألكلي محمد أولحاج - البويرة - الموسم الجامعي: 2013 - 2014، ص 81.

المبحث الثالث: تحليل نتائج الدراسة واختبار الفرضيات

تسعى الدراسة الحالية لمعرفة طبيعة أثر استخدام سياسة التحفظ المحاسبي على ملائمة وموثوقية المعلومات المحاسبية، من خلال تحليل إجابات أفراد العينة المستجوبين الذين يتمثلون في معدي المعلومات المحاسبية المتضمنة في القوائم والتقارير المالية كالمحاسبين، المديرين، والممارسين لوظيفة المحاسبة بشكل عام، وهذا على مستوى شركات التأمين على الأضرار المتواجدة بولاية سطيف. من خلال هذا المبحث سيتم عرض نتائج التحليل الوصفي والإحصائي التي توصلنا إليها باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، حيث خصّص المطلب الأول لوصف خصائص عينة الدراسة المستهدفة، في حين تضمّن المطلب الثاني وصفا تحليليا لإجابات أفراد العينة المبحوثين، أين سيتم استعراض إجاباتهم وآرائهم حول فقرات الاستبيان وتحليلها باستخدام مختلف الأساليب المناسبة للإحصاء الوصفي بالإضافة لاستخدام اختبار (T-Test).

المطلب الأول: التحليل الوصفي للبيانات الشخصية لأفراد العينة

اشتمل الاستبيان في جزئه الثاني على جملة من المتغيرات التي تعكس خصائص أفراد العينة، حيث اعتمدت الباحثة على استخدام الإحصاء الوصفي لاستخراج التكرارات والنسب المئوية لوصف العينة، وقد جرى استعراض الخصائص الديموغرافية التي تم استخلاصها من المعلومات الشخصية الواردة في الاستبيان، وعلى أساسها يمكن تفسير اتجاهات المستجوبين في الإجابة عن فقرات ومجاور الدراسة التي تعكس متغيرات البحث.

1- توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر

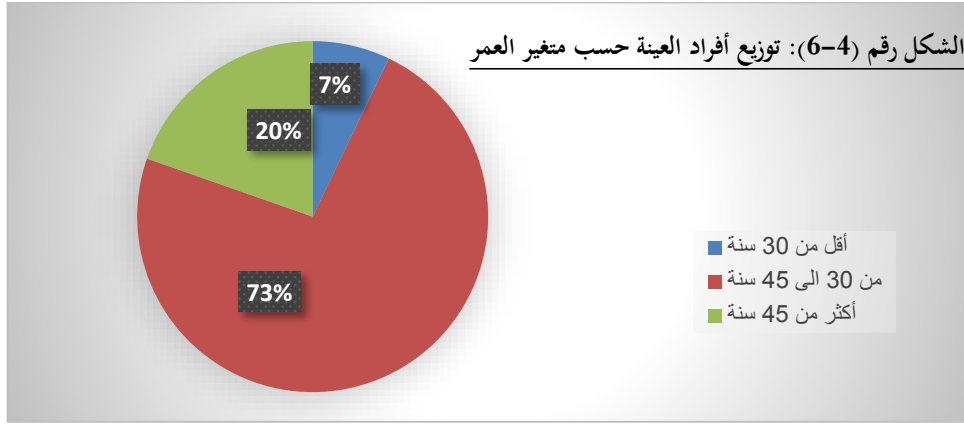
يوضّح الجدول التالي الفئات العمرية المختلفة لمفردات العينة، حيث جرى تصنيفها إلى ثلاث فئات كالتالي:

الجدول رقم (4-14): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير العمر

السن	التكرارات	النسبة المئوية
أقل من 30 سنة	4	7,1%
من 30 إلى 45 سنة	41	73,2%
أكثر من 45 سنة	11	19,6%
الإجمالي	56	100%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات نظام (SPSS)

يتضح من الجدول أن معظم الأفراد المستجوبين تتراوح أعمارهم ما بين 30 و45 سنة، حيث بلغ عددهم 41 مفردة بنسبة 73.2%، تليها فئة الأفراد التي تزيد أعمارهم عن 45 سنة وبلغ عددهم 11 مفردة بنسبة 19.6%، وتأتي في المرتبة الثالثة فئة الشباب الذين تقل أعمارهم عن 30 سنة بأربعة مفردات بنسبة 7.1%. هذا يعني أن غالبية أفراد العينة تتجاوز أعمارهم 30 سنة بنسبة تقارب 93%، وهي نسبة هامة تعكس جودة العينة وقدرة أفرادها على فهم فقرات الاستبيان والإجابة عليها. كما أن هذا المجال العمري جد مناسب، بحيث يكون الفرد قادرا على العطاء ويتميز بالنضج الفكري لصالح الشركة، إلى جانب حرصه على العمل وزيادة إنتاجيته نتيجة مستوى المهارة والتمكّن من أداء الوظائف، والإحاطة بأسس العمل الميداني نتيجة رصيد الخبرة المهنية المكتسب. ولفهم النسب السابقة نورد الشكل التوضيحي التالي:



2- توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى التعليمي:

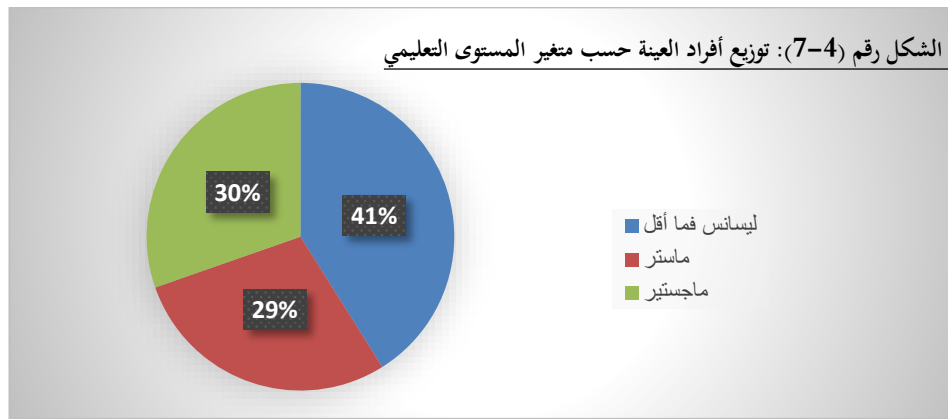
ندرج في الجدول الموالي التكرارات والنسب المئوية لمفردات العينة حسب المستوى التعليمي ضمن أربع مستويات كالتالي:

الجدول رقم (4-15): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرارات	النسبة المئوية
ليسانس	23	41,1%
ماستر	16	28,6%
ماجستير	17	30,4%
دكتوراه	00	00%
المجموع	56	100%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات نظام (SPSS)

حسب معطيات الجدول فإن ما نسبته (41.1%) من عينة الدراسة يتمثل مؤهلهم العلمي في شهادة الليسانس بـ 23 مفردة مستجوبة، ويفسر هذا التركيز باستهدافنا لفئة الإطارات المالية والمحاسبية بشكل أكبر، هذه المناصب المهنية تشترط شهادة الليسانس. وتأتي في المرتبة الثانية فئة الحاصلين على شهادة الماجستير بنسبة (30.4%) بـ 17 مفردة من مجموع العينة. فيما شكّلت فئة الحاصلين على شهادة الماستر نسبة 28.6% بـ 16 مفردة، في حين لم تسجل فئة الحاصلين على شهادة الدكتوراه أي نسبة وهذا لميولهم للجامعة بشكل أكبر. من واقع هذه النسب يتّضح أن عينة الدراسة تضم حملة الشهادات الجامعية فقط، وهذا أمر طبيعي في شركة خدمية تعمل على تقديم منتجات تأمينية وغيرها من الخدمات المبتكرة، والتي تحتاج إلى موظفين من ذوي المؤهلات العلمية العالية. فضلا عن ذلك تواجه شركات التأمين تحديات كبيرة في السنوات الأخيرة تتعلق برفع مستوى خدماتها وتحسين جودتها لمواجهة المنافسة بين مؤسسات القطاع، وهذا لا يتحقق إلا من خلال العنصر البشري وما يحمله من مؤهلات ضرورية لتوجيه صناعة التأمين نحو الأحسن. بناء على ذلك فإن المستوى التعليمي المطلوب سيرفع من مصداقية النتائج المتوصل إليها ويعزز الثقة في إجابات المستجوبين والاعتماد عليها في التحليل. يضاف إلى ذلك أن المستوى العلمي العالي يعتبر مؤشرا إيجابيا على قدرة وكفاءة الأفراد المستجوبين على تفهم واستيعاب فقرات الاستبيان، وتوفير المعلومات اللازمة لإنجاح الدراسة التطبيقية. والشكل التالي يلخص توزيع الأفراد حسب متغير المستوى التعليمي:



3- توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير التخصص الأكاديمي

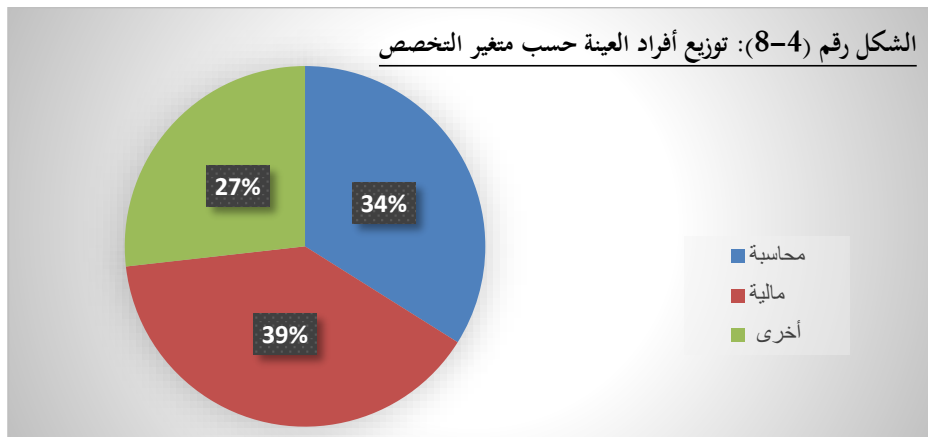
يتوزع أفراد عينة الدراسة حسب تخصصهم الأكاديمي كما يلي:

الجدول رقم (4-16): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير التخصص

التخصص	التكرارات	النسبة المئوية
محاسبة	19	33,9%
مالية	22	39,3%
أخرى	15	26,8%
المجموع	56	100%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات نظام (SPSS)

بناء على المعلومات الواردة في الجدول وبالنظر للتكرارات والنسب المئوية لأفراد العينة المدروسة، نلاحظ أن نسبة التخصص العلمي في مجال المالية بلغت 39.3% بـ 22 مفردة إحصائية وهي نسبة جد مقبولة في قطاع حيوي كقطاع التأمينات توصف مؤسساته بأنها مؤسسات مالية تمارس أنشطة ذات طابع مالي بشكل كبير لدعم نشاطها التأميني، كما أن أغلب أصولها واستثماراتها توجه نحو الأدوات والأصول المالية المتنوعة بشكل ملحوظ، مما يتطلب إطاراً مالي لها رصيد معرفي في ميدان المالية. ثم يأتي في المرتبة الثانية التخصص العلمي في مجال المحاسبة بنسبة 33.9% بـ 19 مفردة، أي أن 73.2% من إجمالي أفراد العينة لهم تخصص أكاديمي في مجال المالية والمحاسبة وأنهم من ذوي التخصصات ذات العلاقة بالدراسة الحالية وتخدم أهدافها. من جانب آخر فإن نسبة 26.8% من أفراد العينة المستجوبين وبعدها 15 مفردة تتعلق تخصصاتهم بمجالات أخرى مثل: حقوق، تأمينات، بنوك، تسير، اقتصاد المؤسسات. هذه النسب تعزز من قدرة الأفراد على الإجابة بكل مصداقية على فقرات الاستبيان، وتزيد من درجة الاعتماد عليها للقيام باختبار فرضيات الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها. ولتوضيح توزيع أفراد العينة حسب التخصصات العلمية نورد الشكل التالي:



4- توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة الحالية

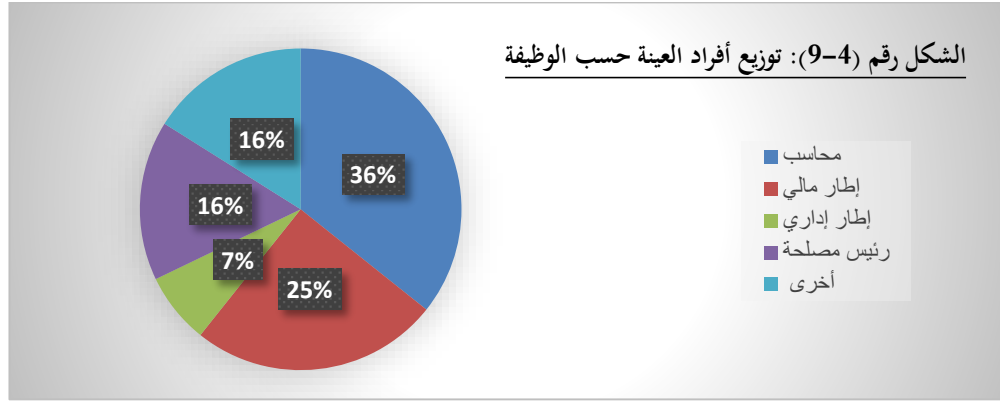
يتوزع أفراد العينة المستجوبين حسب متغير الوظيفة الحالية على مستوى شركات التأمين ضمن خمس فئات كالتالي:

الجدول رقم (4-17): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة الحالية

الوظيفة الحالية	التكرارات	النسبة المئوية
محاسب	20	35,7%
إطار مالي	14	25%
إطار إداري	4	7,1%
رئيس مصلحة	9	16,1%
أخرى	9	16,1%
الإجمالي	56	100%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات نظام (SSPS)

لقد تم اختيار أفراد العينة المدروسة وفق وظائف محدّدة في شركة التأمين، وتم التركيز على الأطراف المسؤولة عن إعداد القوائم والتقارير المالية بأقسام المالية والمحاسبة بالمديريات الجهوية ومصالح المالية والمحاسبة بالوكالات المباشرة، وهذا بهدف دعم مصداقية الإجابات إضافة إلى أن هذه الشريحة لديها الخبرة الكافية بمجال المعلومات المحاسبية وكيفية إعدادها. واستنادا لبيانات الجدول نلاحظ أن هناك تنوع في الوظائف، حيث احتلت فئة المحاسبين المرتبة الأولى بنسبة 35.7% بـ (20) مفردة، وهي نسبة جد مقبولة تخدم أغراض البحث، بينما جاءت فئة الإطارات المالية في المرتبة الثانية بنسبة 25% و 14 مفردة، وفئة رئيس مصلحة المحاسبة بنسبة 16.1% وبتسعة مفردات. نفس النسبة تم تحقيقها بالنسبة لفئة المناصب الأخرى والتي شملت عموما رئيس قسم المالية والمحاسبة ومدير وكالة، وتبقى فئة الإطارات الإدارية في الترتيب الأخير بنسبة 7.1% وأربعة مفردات من مجموع العينة. بناء على ذلك، فإن التنوع في الوظائف يدل على شمول العينة على أكثر من فئة تشير إلى التعدّد في وجهات النظر حول موضوع الدراسة، وأن الأفراد الذين قاموا بتعبئة الاستبيان هم من ذوي المواقع الوظيفية المتخصصة، مما يعزّز الثقة في المعلومات المجمّعة ويمكن من تقديم إجابات دقيقة تفيد في اختبار الفرضيات وتحديد النتائج. ولتوضيح ذلك نستعين بالشكل الموالي:



5- توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية

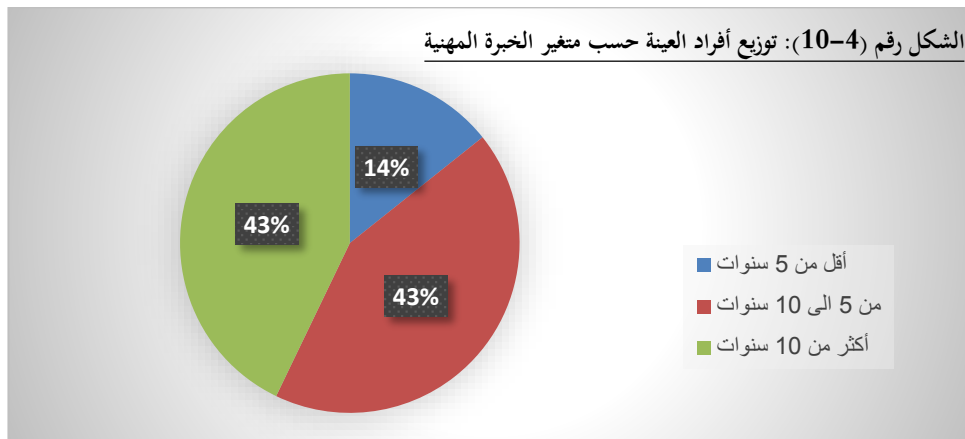
تم إدراج ثلاث فئات لمتغير الخبرة المهنية في شركات التأمين على الأضرار المدروسة، وهذا لأن عامل سنوات الخبرة يشكل نقطة قوة في حياة الشركة:

الجدول رقم (4-18): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية

الخبرة	التكرارات	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	8	14,3%
من 5 إلى 10 سنوات	24	42,9%
أكثر من 10 سنوات	24	42,9%
الإجمالي	56	100%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات نظام (SPSS)

بناءً على معطيات الجدول نلاحظ أن 8 أفراد فقط من عينة الدراسة تقل خبرتهم المكتسبة عن 5 سنوات وبنسبة 14.3%، حيث يتعلق الأمر بالطلبة المتخرجين حديثاً الذين تم توظيفهم في مجال المالية والمحاسبة. بينما بلغ عدد الذين لديهم خبرة مهنية أكثر من خمس سنوات وأقل من عشر سنوات 24 فرداً وبنسبة 42.9%، نفس النسبة تم تحقيقها بالنسبة لفئة الذين تجاوزت سنوات الخبرة لديهم العشر سنوات. بذلك فإن معظم أفراد العينة المدروسة لديهم خبرة مهنية لا بأس بها في مجال المحاسبة والمالية بشركات التأمين وبنسبة تقارب 86%، وهذا يعد مؤشراً جيداً وإيجابياً يدل على أن أغلبية المستجوبين هم من ذوي الخبرة والاختصاص بما يدعم مصداقية النتائج ودقتها. ومما لا شك فيه أن الخبرات العلمية والعملية المتجمعة لديهم سوف تخدم أهداف البحث وتساعد الباحثة في إنجاز الجانب التطبيقي بنجاح، والإجابة عن تساؤلات عديدة لها علاقة بموضوع التحفظ المحاسبي، كما أن النسب المحققة تؤكد استقرار حركة العمل داخل شركات التأمين على الأضرار، وتوفر رصيда لا بأس به من الخبرة والمهارة لدى أفراد هذه الشركات. والشكل التالي يلخص توزيع أفراد العينة حسب متغير الخبرة المهنية:



انطلاقاً مما سبق عرضه وبناء على تفحص النتائج المشار إليها سابقاً والمتعلقة بالخصائص الديموغرافية لعينة البحث، يمكن القول بأن النتائج في مجملها توفر مؤشراً يمكن الاعتماد عليه بشأن أهلية الأفراد المستجوبين للإجابة عن فقرات الاستبيان، ومن ثم اعتماد آرائهم وإجاباتهم كأساس لاستخلاص النتائج المستهدفة من الدراسة. وهذا بالنظر لمستوى الخبرة ونوعية الوظائف التي يحتلوها، فضلاً عن المؤهل العلمي ورصيد المعارف المكتسبة من الميدان، والذي يتيح لهم القدرة على تفهم محاور الدراسة وفقراتها وتقديم إجابات تساعد على إتمام الجانب التطبيقي.

المطلب الثاني: التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة

تم تحليل البيانات الأساسية للدراسة التطبيقية المجرى على شركات التأمين على تأمينات الأضرار، حتى يتسنى لنا مناقشة فرضيات البحث الموضوعية. وسنعمل من خلال هذا العنصر على عرض وتحليل البيانات المجمعة بواسطة أداة الاستبيان من خلال إجراء:

✓ التحليل الإحصائي لعبارات الاستبيان: وذلك بواسطة تقدير المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لجميع محاور الدراسة. وهذا لمعرفة اتجاهات إجابة أفراد العينة المدروسة وترتيب العبارات حسب أهميتها النسبية.

✓ اختبار دلالة الفروق الإحصائية لعبارات المحاور باستخدام اختبار (T) للعينة الواحدة (One simple T-test) حول المتوسط الفرضي (3)، والذي يستخدم لتحليل عبارات الاستبيان، حيث تكون العبارة التي يتضمنها المحور ايجابية بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتواها إذا كانت القيمة الاحتمالية (مستوى الدلالة) المحسوبة حسب النموذج أقل من (0.05) والوزن النسبي أكبر من 60% وهو الوزن المفترض في الدراسة الحالية. كما تكون العبارة سلبية بمعنى أن أفراد العينة لا يوافقون على محتواها إذا كانت القيمة الاحتمالية أقل من (0.05) والوزن النسبي أقل من 60%، وتكون آراء أفراد العينة محايدة حول العبارة إذا تساوى الوزن النسبي مع الوزن النسبي المفترض 60%.

1- تحليل النتائج الوصفية للدراسة الخاصة بالمحور الأول

تعلق المحور الأول من الدراسة باستخدام سياسة التحفظ في مجال تقييم أصول شركة التأمين، حيث تضمن المحور عشر فقرات أو عبارات متناسقة حاولت الباحثة من خلالها الوقوف على اتجاهات وآراء أفراد العينة المستجوبين حول مدى تطبيق سياسة التحفظ المحاسبي في الواقع عند تقييم أصول الشركة. وقد كانت استجابة الأفراد لفقرات المحور الأول ملخصة في الجدول التالي:

الجدول رقم (4-19): نتائج آراء عينة الدراسة حول تطبيق سياسة التحفظ المحاسبي في مجال تقييم أصول شركة التأمين

الترتيب	درجة الموافقة	القرار	مستوى الدلالة	قيمة (T)	الفرق بين المتوسطات	الوزن النسبي (%)	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	محتوى العبارات	رقم العبارة
8	منخفضة	دال عند 0,01	0,005	-2,923	-0,446	51	1,143	2,55	يميل المحاسب نحو قياس الأصول المعلنة للجمهور بالقيمة الأقل من بين القيم الممكنة في ظروف عدم التأكد.	العبارة 1
9	منخفضة	دال عند 0,01	0,001	-3,466	-0,571	48.6	1,234	2,43	يميل المحاسب نحو تخفيض العمر الاقتصادي للأصل.	العبارة 2
1	مرتفعة	دال عند 0,01	0,000	4,398	0,804	76	1,367	3,80	تستخدم الشركة القيمة التاريخية في تقييم الأصول.	العبارة 3
5	متوسطة	غير دالة	0,478	0,714	0,107	62.2	1,123	3,11	تستخدم الشركة القيمة الاستبدالية في تقييم بعض الأصول (بعض أنواع المخزون).	العبارة 4
3	متوسطة	غير دالة	0,154	1,446	0,196	64	1,017	3,20	تستخدم الشركة القيمة التحصيلية الصافية في تقييم بعض الأصول (بعض الحسابات المدينة).	العبارة 5
6	متوسطة	غير دالة	0,764	0,302	0,054	61	1,327	3,05	تستخدم الشركة القيمة الحالية المخصومة في تقييم بعض الأصول (التدفقات النقدية الداخلة طويلة الأجل).	العبارة 6
2	متوسطة	غير دالة	0,051	1,992	0,321	66.4	1,208	3,32	تستخدم الشركة القيمة العادلة بشكل عام في تقييم الأصول (أصول مالية)	العبارة 7
7	منخفضة	دال عند 0,05	0,022	-2,355	-0,357	52.8	1,135	2,64	تستخدم الشركة طريقة الاهلاك المعجل للأصول طويلة الأجل.	العبارة 8
10	منخفضة	دال عند 0,01	0,000	-4,113	-0,625	47.6	1,137	2,38	تستخدم طريقة الوارد أخيرا الصادر أولا "LIFO" في تقييم مخزون آخر مدة.	العبارة 9
4	متوسطة	غير دالة	0,344	0,955	0,143	62.8	1,119	3,14	تقيم الأوراق المالية وفق قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل.	العبارة 10
	متوسطة	غير دالة	0,649	-0,457	-	59.2	0,613	2,96	سياسة التحفظ المحاسبي في مجال تقييم أصول الشركة	المحور الأول

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات نظام (SSPS)

يتّضح من الجدول رقم (19) والذي يبيّن آراء أفراد عينة الدراسة حول فقرات المحور الأول أن غالبية إجابات المستجوبين حول استخدام وتطبيق سياسة التحفظ المحاسبي في مجال تقييم أصول شركة التأمين قد جاءت متوسطة على العموم، حيث بلغ المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور (2,96) وهو قريب من المتوسط الفرضي للدراسة (3) ويقع ضمن مجال الفئة الثالثة لمقياس ليكرت الخماسي [2.60-3.39]، وبوزن نسبي يعادل 59,2% وهو قريب جدا من الوزن المفترض للدراسة (60%).

كما بلغت قيمة (T) المحسوبة (-0,457) عند مستوى الدلالة (القيمة الاحتمالية) 0,649 وهي سلبية وغير دالة إحصائيا. هذا ما يبيّن أن أفراد العينة المدروسة لهم اتجاه سلبي ولا يوافقون على بعض فقرات المحور الأول، مع وجود بعض التباين في الإجابات وبدرجة أقل يعكس مقدار التشّتت عن المتوسطات الحسابية والمعبّر عنه بالانحراف المعياري الإجمالي الذي كان بقيمة (0,613). وحتى تؤدي هذه النتائج الغرض البحثي وتحقق الأهداف التي يرجى بلوغها، قمنا بتحليلها حسب الأهمية واتجاهات أفراد العينة،

ومعرفة أدائهم بالترتيب التنازلي للعبارة استنادا للمتوسط الحسابي ودرجة الموافقة (إيجابية) أو عدم الموافقة (سلبية) لحتوى العبارة، وهذا بالاستعانة بمستوى الدلالة للقيمة الإحصائية لاختبار (t).

- إن أعلى معامل للمتوسط الحسابي بلغ (3,80) وهذا بالنسبة للفقرة الثالثة: "تستخدم الشركة القيمة التاريخية في تقييم الأصول"، وهو أعلى من المتوسط الفرضي للدراسة، وبلغ الانحراف المعياري (1,36) والوزن النسبي (76%) وهو أكبر من الوزن المفترض (60%). من جهة أخرى قيمة (T) المحسوبة كانت (4,39) وهي دالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0,01)، مما يدل على موافقة المستجوبين بدرجة عالية لاستخدام هذا الأسلوب في التقييم بشكل أساسي، وأن اتجاههم كان إيجابيا نحو هذه العبارة. وسبب ذلك أن النظام المحاسبي المالي قد أشار في الفقرة (1.112) من القرار 26 جويلية 2008 المتضمن قواعد التقييم والمحاسبة وإعداد الكشوفات المالية إلى أن عناصر القوائم المالية تعرض بالتكلفة التاريخية وهذا كقاعدة عامة، رغم سماحه باستخدام طرق تقييم أخرى ومعالجات محاسبية بديلة فيما يخص عناصر الأصول كالقيمة الحقيقية، قيمة الإنجاز والقيمة المحيئة في ظل ظروف معينة. وشركات التأمين هي الأخرى تخضع بطبيعة الحال لأحكام هذا القرار.

- احتلت الفقرة رقم (07) المرتبة الثانية وتنص على: "تستخدم الشركة القيمة العادلة بشكل عام في تقييم الأصول" بمتوسط حسابي قدره (3.32) وهو أعلى من المتوسط الفرضي (3)، وانحراف معياري (1.2) ووزن نسبي (66.4%) يفوق الوزن النسبي المفترض (60%) كما أن قيمة (T) المحسوبة كانت (1.99) وهي غير دالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.01)، مما يعني أن الفقرة السابعة على الرغم من إيجابيتها إلا أنها غير دالة إحصائية، وأن أفراد العينة يوافقون بدرجة متوسطة على استخدام الشركة لأسلوب القيمة العادلة في تقييم بعض الأصول كالأصول المالية. وقد جاءت هذه النتيجة بسبب أن تقييم هذه الأصول يجري على مستوى إداري أعلى وهو الإدارة العليا بوحدة مقر الشركة وبالرجوع للقرار 26 جويلية 2008 نجد أن الأدوات المالية المتاحة للبيع تقيّم عقب إدراجها الأولي في الحسابات بقيمتها الحقيقية والتي تتمثل في قيمتها العادلة، حيث تتعلق بالسندات المدرجة في البورصة وغير المدرجة.

ووفقا لمقابلة أجريت مع المدير الجهوي لشركة (SAA) سطيف، فإن مساهمات شركة التأمين (المشاركات) في رأسمال شركات أخرى هي من بين الاستثمارات في الأوراق المالية طويلة الأجل وتستخدم القيمة العادلة في تقييمها، أي تقييم أسهم الشركات المدرجة في البورصة. وطبقا لمعايير المحاسبة الدولية، فهي أدوات مالية متاحة للبيع. كما أن الأصول المالية الأخرى غير الجارية يعاد تقييمها وفق قيمتها العادلة بعد الإدراج الأولي بالتكلفة، وهي المتعلقة بالتبنيات المالية غير الجارية للحساب (27) ما عدا الأصول المالية التي ليس لها سعر محدد في سوق نشيط ويتعدّد تحديد تكلفتها العادلة بشكل موثوق، وبالتالي تقيّم بالتكلفة المهلكة. أما القيم المنقولة للتوظيف كسندات التوظيف وأذونات الخزينة فهي أصول مالية جارية تقيّم في نهاية السنة بقيمتها السوقية العادلة، وتعتبر بمثابة أصول مالية بغرض المتاجرة. تبقى الودائع لأجل والقروض ووديعة الضمان لدى الجهة المتنازلة تقيّم كلها بالتكلفة التاريخية، مما يدل على أن شركات التأمين لم تتمكن من إتباع وتطبيق جميع طرق التقييم المحاسبي التي ورد ذكرها في النظام المحاسبي المالي. ورغم تبني مفهوم القيمة العادلة لكن تبقى مسألة تطبيقها نوعا ما صعبة في ظل البيئة المحاسبية الحالية التي تعمل فيها شركات التأمين. وحسب آراء عينة الدراسة فإن شركات التأمين الجزائرية لا يمكنها قياس بعض أدواتها المالية بالقيمة العادلة بسبب غياب السوق النشطة، وهو ما يبرز التوسع في استخدام أسلوب التكلفة التاريخية.

- بالنسبة للعبارات (4,5,6,10) فقد جاءت بمتوسط حسابي محصور في المجال [3.05 - 3.20] وهو فوق المتوسط الفرضي (3)، وبوزن نسبي محصور ما بين [61% - 64%] يفوق الوزن النسبي المفترض 60% وبانحراف معياري محصور بين [1.01 - 1.3] وهو ما يدل على إيجابية العبارات والاتجاه الإيجابي للأفراد وموافقتهم بدرجة متوسطة على استخدام الشركة لأسلوب القيمة الاستبدالية وصافي القيمة التحصيلية (قيمة الإنجاز الصافية) والقيمة الحالية المخصومة (القيمة المحيئة) في تقييم بعض الأصول كالمخزونات، الذمم المدنية وغيرها. ورغم إيجابية العبارات، إلا أنها غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05). وتراوحت قيمة (T) المحسوبة ما بين [0.30 - 1.44]، وبالتالي يتضح أن أفراد العينة المستجوبين يوافقون بدرجة متوسطة على هذه العبارات. وحسب آراء المستجوبين فإن الذمم المدنية والمتعلقة بالعملاء والمؤمن لهم والوكلاء ووسطاء التأمين يجرى تقييمهما على أساس قيمتهما الاسمية بعد حسم المؤنات المناسبة، وأن الأوراق المالية لا يتم تقييمهما وفق قاعدة "أيهما" المتحفظة، إنما على أساس قيمتهما السوقية وهذا بعد أن تدرج بتكلفتها التاريخية أو الإسمية، حيث تتعلق أساساً بأذونات الخزينة (الحساب 506) وتعرف طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية بـ "الأوراق المالية المقتناة بغرض المتاجرة".

- جاءت العبارة (8) في المرتبة السابعة بمتوسط حسابي (2.64) وهو أقل من المتوسط الفرضي للدراسة، وبانحراف معياري 1.13 ووزن نسبي 52.8% يقل عن الوزن المفترض 60%. كما بلغت قيمة (T) المحسوبة (-2.355) وهي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05)، هذا ما يفسر أن العبارة (8) ذات دلالة إحصائية وسلبية وأن أفراد عينة البحث لا يوافقون على استخدام شركة التأمين لطريقة الاهتلاك المعجل للأصول وبدرجة متوسطة. وتبرير ذلك أن شركة التأمين هي من ضمن المؤسسات الخدمية التي لا تمتلك استثمارات ضخمة في الأصول الثابتة باستثناء المباني والعقارات لأغراض الاستغلال الإداري أو التجاري، ولممارسة نشاطها التأميني على نطاق واسع. إلى جانب نسبة قليلة من الأراضي التي تحوزها، وأن معظم أصولها تتكون من استثمارات مالية كالأسهم والسندات والقروض بضمان عقود التأمين المصدرة، على عكس المؤسسات الأخرى التي تتميز بضخامة أصولها الثابتة. لذلك فإن شركة التأمين تستخدم طريقة القسط الثابت في اهتلاك القيم الثابتة العينية بدلا من الطريقة المتحفظة للاهتلاك المعجل للأصول.

- جاءت العبارات (2,1) في المرتبة 8، 9 بمتوسط حسابي (2.55) و (2.43) على التوالي، وهو أدنى من المتوسط الفرضي (3) وبانحراف معياري (1.14) و (1.23)، ووزن نسبي (51%) و (48.6%) يقل عن الوزن النسبي المفترض في الدراسة الحالية. من جهة أخرى جاءت قيمة (T) المحسوبة سالبة (-2.923) و (-3.466)، لكن دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.01). جميع هذه المؤشرات تدل على درجة موافقة منخفضة، وأن اتجاه أفراد العينة سلبى تجاه العبارتين، وبالتالي لا يوافقون على تقييم الأصول بالقيمة الأقل في ظروف عدم التأكد، وأن المحاسب لا يعمل على تخفيض العمر الاقتصادي للأصل.

- جاءت العبارة رقم (9) في أدنى مرتبة وكانت في الترتيب العاشر بمتوسط حسابي (2.38) وبانحراف معياري (1.13) وبوزن نسبي 47.6% وهو أقل من الوزن النسبي المفترض، كما أن قيمة (T) جاءت سلبية وتعادل (-4.113). ورغم سلبيتها فقد جاءت دالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.01)، مما يدل على عدم موافقة الأفراد المستجوبين على استخدام طريقة التقييم (LIFO) في تقييم مخزونات آخر المدة وأن اتجاههم كان سلبياً. جاءت هذه النتيجة بسبب أن هذه الطريقة قد تم إلغاؤها في إطار النظام المحاسبي المالي من جهة، ولأن شركات التأمين تباع وعدا بالضمان يتمثل في عقود التأمين المبرمة من جهة أخرى. لذا فهي لا تمتلك مخزونات في حساباتها، وتتميز بضالة عناصر المخزون من المواد وعدم دلالتها. ونتيجة لأهمية عنصر المؤنات (المخصصات)

التقنية غير المقتطعة وتنوعها، فقد تم تخصيص المجموعة الثالثة لهذا العنصر الحيوي في التسيير التقني بالنظر لأهمية المبالغ التي يجري رصدها سنويا لمواجهة الالتزامات الأكيدة والمحتملة.

وبشكل عام، بناء على التحليل الوصفي لنتائج المحور الأول من الاستبيان، يمكن القول بأن أغلب الأفراد المستجوبين قد أجابوا بدرجة متوسطة على عبارات المحور الأول، وأنهم بذلك لا يوافقون على استخدام سياسة التحفظ المحاسبي في مجال تقييم أصول الشركة، وهذا دليل على أن تطبيق هذه السياسة لا يظهر بشكل واضح في تقييم أصول شركة التأمين، كما أن استخدامها يتم بمستوى متوسط على العموم.

1- تحليل النتائج الوصفية للدراسة الخاصة بالمحور الثاني

تضمّن المحور الثاني مجالا آخر من مجالات تطبيق سياسة التحفظ المحاسبي، وهو تقييم التزامات شركة التأمين، فقد احتوى هذا المحور على (06) عبارات حاولنا من خلالها معرفة مدى استخدام وتبني هذه السياسة على مستوى التزامات وتعهّدات شركة التأمين، بناء على تحليل آراء واتجاهات أفراد العينة المدروسة وفقا للجدول التالي:

جدول رقم (4-20): نتائج آراء عينة الدراسة حول تطبيق التحفظ المحاسبي في مجال تقييم التزامات شركات التأمين

رقم العبارة	محتوى العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي (%)	الفرق بين المتوسطات	قيمة (T)	مستوى الدلالة	القرار	درجة الموافقة	الترتيب
العبارة 11	يميل المحاسب لقياس قيمة التزامات الشركة بالقيمة الأعلى من بين القيم الممكنة في ظروف عدم التأكد.	3,26	1,03557	65.2	26786	1,936	0,050	دال عند 0,05	متوسطة	4
العبارة 12	تميل الشركة الى استخدام أقل معدل خصم ممكن في تقييم الالتزامات طويلة الأجل.	2,71	94800	54.2	-28571	-2,255	0,028	دال عند 0,05	متوسطة	6
العبارة 13	يميل المحاسب للاعتراف بالالتزامات بمجرد حصولها.	3,78	1,05683	75.6	78571	5,564	0,000	دال عند 0,01	مرتفعة	1
العبارة 14	يميل المحاسب للاعتراف بالالتزامات حتى ولو كان هناك احتمال لتحقيقها في المستقبل.	3,57	1,14188	71.4	57143	3,745	0,000	دال عند 0,01	مرتفعة	2
العبارة 15	يميل المحاسب للاعتراف بالالتزامات قصيرة الأجل بقيمتها الاسمية غير المخصومة.	3,25	1,17937	65	25000	1,586	0,118	غير دالة	متوسطة	5
العبارة 16	يميل المحاسب للاعتراف بالالتزامات طويلة الأجل بقيمتها الحالية.	3,35	1,05190	67	35714	2,541	0,014	دالة عند 0,05	متوسطة	3
المحور الثاني	سياسة التحفظ المحاسبي في مجال تقييم التزامات الشركة	3,32	0,57859	66.4	32440	4,196	0,000	دال عند 0,01	متوسطة	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات نظام (SPSS)

على ضوء البيانات الإحصائية للجدول رقم (20) والذي يبيّن اتجاهات أفراد العينة المدروسة حول فقرات المحور الثاني، يتّضح أن غالبية إجابات المستجوبين حول استخدام سياسة التحفظ المحاسبي في مجال تقييم التزامات شركة التأمين قد جاءت متوسطة على

العموم، حيث بلغ المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الثاني 3,32 وهو يفوق المتوسط الفرضي للدراسة الحالية ويقع ضمن مجال الفئة الثالثة لمقياس الاستجابة [2.60 - 3.39] بوزن نسبي قدر بـ 66,4 % يفوق الوزن المفترض للدراسة 60%، وبانحراف معياري 0,57 يدل على تمركز إجابات المستجوبين حول الوسط الحسابي واتساق إجاباتهم وعدم تباينها بشكل كبير . كما قدرّت قيمة (T) المحسوبة بـ 4,196 وقد جاءت دالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0,01)، وبالتالي جميع هذه المؤشرات تدل على إيجابية معظم فقرات المحور وأن أفراد العينة يوافقون عليها بدرجة متوسطة . وللوصول للأهداف المرجوة، تم تحليل عبارات المحور الثاني حسب أهميتها ووزنها النسبي إضافة إلى قيمة (T) المحسوبة والقيمة الاحتمالية أو مستوى الدلالة.

- جاءت العبارة (13) ضمن المرتبة الأولى بمتوسط حسابي 3,78 وهو يفوق المتوسط الفرضي (3) وبوزن نسبي 75,6 % يفوق الوزن النسبي للدراسة. كما أن قيمة (T) المحسوبة كانت 5,564 وقد جاءت دالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0,01)، مما يدل على إيجابية العبارة وأن الأفراد المستجوبين يوافقون بدرجة عالية على أن المحاسب يميل للاعتراف بالالتزامات بمجرد حصولها. وحسب آرائهم فإن أكثر الالتزامات التي يعترف بها ويتم تسجيلها بمجرد حصولها هي تحقق الكوارث (الحوادث والأضرار) بمختلف فروع نشاط التأمين، وتتجسد من خلال تكوين المخصصات التقنية فور الإبلاغ والتصريح عن الحادث إضافة إلى المؤونات المقتنة المكونة لتغطية النقص المحتمل في التزامات الشركة والمستفيدين من العقود.

- احتلت العبارة (14) المرتبة الثانية بمتوسط حسابي 3.57 وهو أعلى من المتوسط الفرضي للدراسة، وبوزن نسبي 71.4% يفوق الوزن المفترض. وجاءت (T) المحسوبة بقيمة 3.74 وهي دالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.01)، مما يعكس إيجابية العبارة وأن أفراد العينة المدروسة يوافقون بدرجة عالية على أن المحاسب يميل للاعتراف بالتزامات شركة التأمين حتى ولو كان هنالك احتمال لتحقيقها في المستقبل. وحسب آراء العينة فإن الأمر يتعلق بالتزامات شركة التأمين ما بعد تاريخ الجرد وإقفال الحسابات الختامية، من خلال رصد مبالغ لمواجهة التزامات الشركة بعد إقفال السنة المحاسبية وبقاء عقود التأمين سارية، مما يجعل تحقق الأخطار المؤمن ضدها أمراً محتملاً تحتاط له الشركة مسبقاً ويتم أخذها في الحسبان عند تحديد نتيجة النشاط التقني.

- جاءت الفقرة (16) في الترتيب الثالث حيث بلغ المتوسط الحسابي للفقرة 3.35 وهو يفوق المتوسط الفرضي، وبانحراف معياري 1.05 يعكس تشتت الإجابات وتباينها ووزن نسبي 67% أكبر من الوزن المفترض 60%. كما أن قيمة (T) المحسوبة كانت 2.54 وهي دالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05)، هذا ما يدل على إيجابية العبارة وأن المستجوبين يوافقون بدرجة متوسطة على أن المحاسب يعترف بالالتزامات طويلة الأجل بقيمتها الحالية. وحسب أفراد العينة، فإن هذه الالتزامات تتعلق أساساً بالمؤونات المقتنة والتي يجري تقييمها حسب أحكام القانون (13-114) والمتعلق بالالتزامات المقتنة لشركات التأمين. كما تتعلق بالأموال المستلمة من معيدي التأمين كضمان لالتزاماتهم تجاه شركة التأمين المتنازلة وتقيم بالقيمة المتعلقة بعقود إعادة التأمين حسب شروط كل عقد على حده. بالإضافة للديون المالية غير الجارية والتي لا يجري تحيينها وخصمها وفق معدل الخصم.

- جاءت العبارة (11) في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي 3.26 وهو أعلى من المتوسط الفرضي (3)، وبانحراف معياري 1.03 ووزن نسبي 65.2 % يفوق الوزن المفترض للدراسة، وكانت قيمة (T) المحسوبة 1.93 وهي دالة إحصائية عند (0.01). هذا ما يدل على أن العبارة هي إيجابية وأن المستجوبين يوافقون بدرجة متوسطة على أن المحاسب يميل لقياس قيمة التزامات الشركة بالقيمة

الأعلى من بين القيم الممكنة في ظروف عدم التأكد. وحسب آراء أفراد العينة فإن تقييم الالتزامات الواقعة على عاتق الشركة تجاه المؤمن لهم يتم وفق طرق التقييم المختلفة المنصوص عليها في التنظيمات والقوانين الخاصة بنشاط شركات التأمين، ويتم تعديل مبلغ المؤونة المخصص بالزيادة أو النقصان مقارنة مع المبلغ الواجب أدائه فعلا للمؤمن لهم بعد استكمال كافة إجراءات التحقيق. وقد أكد الأفراد المستجوبون على أن شركة التأمين تواجه تعدداً في طرق تقييم التزاماتها قصيرة الأجل كمخصص الكوارث قيد التسديد (SAP)، وتقوم بإجراء تقييمات مختلفة ومتباينة للخسائر المادية والخسائر الجسمانية والاحتفاظ بالتقييم الأكثر ارتفاعاً. من جهة أخرى تتوقف شركة التأمين عن تغذية رصيد مؤونة الضمان عندما يساوي المبلغ الإجمالي المتكون من الرصيد ورأسمال الشركة المبلغ الأكثر ارتفاعاً الناتج عن:

- 5% من مبلغ المؤونات التقنية.

- 7.5% من مبلغ الأقساط المصدرة خلال آخر سنة مالية.

- 10% من المعدل السنوي لمبلغ الكوارث المدفوعة خلال الـ 3 سنوات المالية الأخيرة.

- احتلت العبارة (15) المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي (3.25) وانحراف معياري (1.17) ووزن نسبي (65%) يفوق الوزن المفترض (60%). كما جاءت الاحصائية (T) بقيمة (1.58) وهي غير دالة إحصائياً رغم إيجابية العبارة، وهذا معناه أن أفراد العينة يوافقون بدرجة متوسطة على أن المحاسب يعترف بالالتزامات قصيرة الأجل بقيمتها الاسمية غير المخصومة، حيث تتعلق هذه الالتزامات أساساً بالمؤونات التقنية التي تكون بالنسبة للكوارث والأضرار المتحققة في نهاية السنة المالية وكذا الأخطار السارية بعد تاريخ الجرد، فهي ديون على عاتق شركة التأمين تلتزم بأدائها في السنة المالية الموالية وتستحوذ على ما يقارب 75% من الخصوم الجارية للشركة. إضافة للديون الناتجة عن عمليات إعادة التأمين والحسابات الدائنة تجاه وسطاء التأمين والمؤمن لهم والحسابات الدائنة للضرائب وديون أخرى، وكلها تقيم بقيمتها الاسمية أي القيمة النقدية التي ستدفع في سبيل تسديدها دون خصمها وفقاً لمعدل الخصم السائد في السوق بتاريخ إعداد الميزانية.

- احتلت الفقرة (12) المرتبة السادسة بمتوسط حسابي (2.71) وهو أقل من المتوسط الفرضي (3) وانحراف معياري (0.94) يدل على تشتت في إجابات الأفراد وتباينها. كما بلغ الوزن النسبي (54%) وهو أقل من الوزن المفترض في الدراسة، وجاءت قيمة (T) سلبية وتعادل (-2.25) وهي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01)، وهذا ما يبين الاتجاه السلبي لأفراد العينة نحو العبارة وأنهم لا يوافقون على استخدام المحاسب لمعدل خصم أقل مما يمكن في تقييم الالتزامات طويلة الأجل نظراً لأنه لا يجري خصمها. وبشكل عام جميع المؤشرات الإحصائية تشير إلى أن أفراد عينة البحث المدروسة يوافقون بدرجة متوسطة على أن جميع عبارات المحور الثاني توضح مستوى متوسط للتحفظ المحاسبي الممارس في مجال تقييم التزامات شركة التأمين.

2- تحليل النتائج الوصفية للدراسة الخاصة بالمحور الثالث:

تضمن المحور الثالث تطبيق سياسة التحفظ المحاسبي في مجال تقييم إيرادات شركة التأمين، حيث اشتمل على خمس عبارات حاولنا من خلالها معرفة اتجاهات وآراء أفراد العينة حول استخدام هذا المفهوم عند الاعتراف بإيرادات الشركة. وقد كانت استجابة الأفراد لعبارة المحور الثالث ملخصة في الجدول التالي:

الجدول رقم (4-21): نتائج آراء عينة الدراسة حول تطبيق سياسة التحفظ المحاسبي في مجال تقييم إيرادات شركة التأمين

رقم العبارة	محتوى العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي (%)	الفرق بين المتوسطات	قيمة (T)	مستوى الدلالة	القرار	درجة الموافقة	الترتيب
العبارة 17	يميل المحاسب نحو اظهار قيمة إيرادات (أقساط التأمين) ومداخيل الشركة بأقل قيمة ممكنة لها في ظروف عدم التأكد.	2,80	1,197	56	-0,196	-1,228	0,225	غير دالة	متوسطة	5
العبارة 18	لا تعترف الشركة ببعض الإيرادات (أقساط التأمين) غير المؤكدة.	3,19	1,380	63.8	0,196	1,065	0,292	غير دالة	متوسطة	3
العبارة 19	تؤجل الشركة الاعتراف ببعض الإيرادات لأطول فترة زمنية ممكنة في ظروف عدم التأكد.	3,16	1,202	63.2	0,160	1,000	0,322	غير دالة	متوسطة	4
العبارة 20	يميل المحاسب إلى تأخير الاعتراف بالأرباح المحتملة (غير المحققة).	3,37	1,214	67.4	0,375	2,311	0,025	دال عند 0,05	متوسطة	2
العبارة 21	يحرص المحاسب على تأجيل جزء الأقساط غير المكتسبة في السنة الحالية للدورة اللاحقة تحسبا لأخطار محتملة.	3,53	1,220	70.6	0,535	3,285	0,002	دال عند 0,01	عالية	1
المحور الثالث	سياسة التحفظ المحاسبي في مجال تقييم إيرادات الشركة	3,21	0,754	64.2	0,214	2,127	0,038	دال عند 0,05	متوسطة	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات نظام (SSPS)

على ضوء بيانات الجدول التي توضّح اتجاهات أفراد العينة حول استخدام سياسة التحفظ المحاسبي على مستوى تقييم إيرادات شركة التأمين، يتبيّن أن جميع إجابات الأفراد المستجوبين قد جاءت متوسطة، حيث بلغ المتوسط الحسابي في جميع فقرات المحور (3.21) يتجاوز المتوسط الفرضي (3) وانحراف معياري (0.75) يوضّح التشتت والاختلاف في إجابات الأفراد بدرجة أقل. كما أن الوزن النسبي بلغ (64.2%) وهو بذلك يفوق الوزن النسبي المفترض (60%)، وجاءت قيمة (T) المحسوبة دالة إحصائياً عند مستوى (0.05) وبقيمة (2.12)، مما يدل على أن اتجاهات الأفراد قد كانت إيجابية على العموم في تحليل عبارات المحور الثالث. ولمعرفة اتجاهات هذه الآراء، فقد تم تحليلها حسب الترتيب التنازلي للعبارات المتضمنة في المحور واستناداً للمؤشرات الإحصائية الواردة في الجدول أعلاه.

- جاءت العبارة رقم (21) في المرتبة الأولى بأعلى متوسط حسابي قدره (3.53) يفوق المتوسط الفرضي للدراسة وانحراف معياري (1.22) يعكس تباين إجابات الأفراد وتشتتها عن متوسطها الحسابي، ووزن نسبي (70.6%) يتجاوز الوزن النسبي الفرضي للدراسة. كما أن قيمة (T) المحسوبة تعادل (3.28) وهي دالة إحصائياً وإيجابية عند مستوى (0.01)، مما يدل على موافقة عالية لأفراد العينة على أن المحاسب يحرص على تأجيل جزء الأقساط غير المكتسبة في السنة الحالية للدورة اللاحقة تحسباً لأخطار محتملة. وتبرير ذلك أن هذا الجزء من الأقساط المصدرة خلال السنة متعلق بأخطار سارية ومحتملة الوقوع في السنة المالية اللاحقة، ويعد غير مكتسب في السنة الحالية وبمماثلة أقساط تأمين مستلمة مقدماً، لذا يجب أن يحوّل في شكل إيرادات مؤجلة للسنة الموالية

وتخصيصه في ميزانية السنة الحالية. ونظرا لأن هذه الإيرادات غير مكتسبة فلا يمكن الاعتراف بها بشكل فوري بل يجري تأجيلها لأنها تمثل جزء الإيرادات الموافقة للالتزامات شركة التأمين بالنسبة لفترة الضمان الممتدة بين تاريخ الجرد وتاريخ استحقاق العقد التأميني المصدر.

- احتلت العبارة رقم (20) المرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ (3.37) وبانحراف معياري (1.21) ووزن نسبي قدر بـ (67.4%) يفوق ويتجاوز الوزن الفرضي (60%)، وهذا يعني أن أفراد العينة لهم توجه إيجابي نحو العبارة. ويؤكد ذلك قيمة (T) المحسوبة والتي بلغت (2.31)، حيث جاءت إيجابية ودالة إحصائيا عند مستوى (0.05)، مما يدل على أن أفراد العينة المدروسة يوافقون بدرجة متوسطة على أن المحاسب يميل لتأخير الاعتراف بالأرباح المحتملة، وجاءت هذه النتيجة نظرا لأنه التزاما بسياسة التحفظ في المحاسبة تعمل شركة التأمين على ممارسة درجة من الحذر من خلال عدم تسجيل الأرباح المحتملة التحقق والمكاسب المحتملة، خاصة فيما يتعلق بفوائض القيم المحققة من عمليات البيع والتنازل للقيم المنقولة كسندات الخزينة وغيرها، حيث يؤجل الاعتراف بالربح حين تحققه ولا يسجل الفائض ما لم يتحقق فعلا. فالتحفظ إذن يتعلق بعدم الاعتراف بالأرباح والمكاسب قبل أن يكون هناك حق قانوني يمكن التحقق منه في الصفقة التي تولد الأرباح.

- جاءت العبارة رقم (18) في الترتيب الثالث بمتوسط حسابي (3.19) يفوق المتوسط الفرضي (3)، وبانحراف معياري (1.38) يعكس تباين الإجابات وتشتتها، ووزن نسبي (63.8%) يتجاوز الوزن النسبي المفترض بقليل. كما بلغت قيمة (T) المحسوبة (1.06)، ورغم إيجابيتها فقد جاءت غير دالة إحصائيا، مما يبين موافقة إيجابية لأفراد العينة وبدرجة متوسطة على أن الشركة لا تعترف ببعض الإيرادات كأقساط التأمين غير المؤكدة. وحسب آراء أفراد العينة فإن المحاسب يعترف بالأقساط المصدرة التي تم الحصول عليها فعلا واستلامها خلال الفترة الزمنية كإيرادات مباشرة، ولا يعترف - بالمقابل - بمبالغ الأقساط المتعلقة بعقود تأمين مستقبلية لأنها خارج حدود العقد.

- احتلت الفقرة (19) المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي (3.16) وبانحراف معياري (1.20) ووزن نسبي (63.2%) أعلى من الوزن النسبي المفترض للدراسة. وكانت قيمة (T) المحسوبة (1) ورغم إيجابيتها فهي غير دالة إحصائيا عند مستوى (0.05)، مما يدل على أن أفراد العينة يوافقون بدرجة متوسطة على أن الشركة تؤجل الاعتراف ببعض الإيرادات لأطول فترة زمنية ممكنة في ظروف وحالة عدم التأكد. وحسب آراء أفراد العينة فإن المحاسب يؤجل الاعتراف ببعض أقساط التأمين المصدرة وغير المسددة بعد، وهذا حين تحققها واستلامها وتسديدها من طرف المؤمن لهم، وبالتالي فإن الاعتراف بالإيرادات في هذه الحالة سيكون في فترات لاحقة لفترة إبرام عقد التأمين في ظل ظروف الشك الممكنة، ولا تعد الأقساط عندئذ مكتسبة إلا بعد إصدار عقد التأمين وتحصيلها. وبالنظر لكون دورة الإنتاج هي معكوسة في مجال التأمين وإعادة التأمين، وأن التأمين هو خدمة مستقبلية وليست آنية، فإن شركات التأمين ستعترف بأقساط التأمين التي تم الحصول عليها والمقبوضة خلال الفترة كإيرادات، كما أن أساس الاعتراف في هذه الحالة يسبق الحدث الجوهري والمتمثل في أداء خدمة التأمين المرتبطة بتعويض وأداء الضرر للمؤمن لهم، وهذا على اعتبار أن خدمة التأمين هي خدمة مستمرة تمتد لغاية وقوع الضرر محل التأمين. وبالتالي تتحقق الإيرادات قبل أداء الخدمة التأمينية، ويتم الاعتراف باكتسابها وتسجيلها في السجلات كإيرادات تخص الفترة عندما تتوفر درجة كافية من التأكد بأن المنافع الاقتصادية المرتبطة بالعقد المصدر سوف تندفق إلى شركة التأمين.

- جاءت الفقرة (17) في آخر مرتبة بمتوسط حسابي (2.80) وهو دون المتوسط الفرضي للدراسة (3)، وبانحراف معياري (1.19) ووزن نسبي (56%) يقل عن الوزن الفرضي (60%). كما جاءت (T) المحسوبة سلبية وبقيمة (-1.22) وهي غير دالة إحصائياً تبين عدم موافقة أفراد العينة على أن المحاسب يميل لإظهار قيمة الإيرادات (أقساط التأمين) ومداخيل الشركة بأقل قيمة ممكنة في ظروف عدم التأكد.

وعموماً تشير جميع المؤشرات والدلالات الإحصائية إلى أن أفراد العينة المستجوبين يوافقون بدرجة متوسطة على أن جميع عبارات المحور الثالث توضح مستوى متوسط للتحفظ المحاسبي عند تقييم إيرادات شركة التأمين.

3- تحليل النتائج الوصفية للدراسة الخاصة بالمحور الرابع:

تضمن المحور الرابع استخدام سياسة التحفظ المحاسبي في مجال تقييم مصاريف شركة التأمين، حيث اشتمل على (12) عبارة حاولت الباحثة من خلالها معرفة آراء واتجاهات أفراد العينة المستجوبين حول تطبيق هذه السياسة عند الاعتراف بمصاريف الشركة. وقد كانت استجابة الأفراد لعبارات المحور الرابع ملخصة في الجدول التالي:

الجدول رقم (4-22): نتائج آراء عينة الدراسة حول تطبيق التحفظ المحاسبي في مجال تقييم مصاريف شركة التأمين

رقم العبارة	محتوى العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي (%)	الفرق بين المتوسطات	قيمة (T)	مستوى الدلالة	القرار	درجة الموافقة	الترتيب
22	تميل الشركة إلى إظهار قيمة مصاريفها بأعلى قيمة ممكنة.	3,03	1,37	60.6	0,035	0,194	0,847	غير دالة	متوسطة	11
23	تعترف الشركة ببعض المصاريف غير المؤكدة.	2,92	1,20	58.4	-0,071	-0,444	0,030	دال عند 0.01	متوسطة	12
24	تعترف الشركة بمصاريفها خلال أقصر مدة زمنية ممكنة.	3,62	0,98	72.4	0,625	4,759	0,000	دال عند 0,01	عالية	5
25	تعترف الشركة بنفقات البحوث كمصاريف تحمل للدورة التي حدثت فيها.	3,55	1,06	71	0,553	3,907	0,000	دال عند 0,01	عالية	7
26	يميل المحاسب نحو المبالغة في تقييم مخصص الديون المشكوك فيها.	3,21	1,15	64.2	0,214	1,388	0,171	غير دالة	متوسطة	10
27	يميل المحاسب نحو سرعة الاعتراف بالخسائر المتوقعة بتكوين مخصص انخفاض القيمة.	3,57	0,82	71.4	0,571	5,164	0,000	دال عند 0,01	عالية	6
28	يميل المحاسب لتكوين مخصصات لمقابلة الارتفاع المحتمل في التزامات الشركة.	3,96	0,71	79.2	0,964	10,126	0,000	دال عند 0,01	عالية	2
29	يحرص المحاسب على تكوين مخصصات لمواجهة ديون مؤكدة تجاه المؤمن لهم.	3,96	1,04	79.2	0,964	6,913	0,000	دال عند 0,01	عالية	3
30	يميل المحاسب إلى الاعتراف بعبء الكوارث بمجرد التصريح عنها.	3,94	0,99	78.8	0,946	7,093	0,000	دال عند 0,01	عالية	4

31	يميل المحاسب للاعتراف الفوري بالخسائر المحتملة نتيجة الدعاوى القضائية ضد الشركة.	3,48	1,23	69.6	0,482	2,920	0,005	دال عند 0,01	عالية	8
32	يميل المحاسب نحو المبالغة في تقدير مبالغ المخصصات التقنية كمزيد من الحيلة والحذر.	3,35	1,06	67	0,357	2,500	0,015	دال عند 0,05	متوسطة	9
33	تحرص الشركة سنويا على تكوين احتياطات تنظيمية لمواجهة التزامات محتملة في المستقبل.	3,98	0,77	79.6	0,982	9,491	0,000	دال عند 0,01	عالية	1
المحور الرابع	سياسة التحفظ المحاسبي في مجال تقييم مصاريف الشركة	3,55	0,46	71	0,552	8,973	0,000	دال عند 0,01	عالية	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات نظام (SSPS)

حسب البيانات الواردة في الجدول والتي توضح اتجاهات وآراء أفراد العينة حول تطبيق سياسة التحفظ المحاسبي في مجال تقييم مصاريف شركة التأمين، يتبين بأن معظم الإجابات قد جاءت بدرجة موافقة عالية، حيث بلغ المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور (3.55) وهو يزيد عن المتوسط الفرضي للدراسة، وانحراف معياري منخفض بـ(0.46) يوضح تركز إجابات المستجوبين حول الوسط الحسابي وتقاربها واتساقها بشكل كبير. كما بلغ الوزن النسبي (71%) بمقدار يفوق الوزن النسبي الفرضي 60%، وكانت قيمة (T) المحسوبة (8.97) وجاءت دالة إحصائية عند مستوى (0.01)، وهذا يدل على أن جميع أفراد العينة يوافقون وبدرجة عالية على كل فقرات المحور الرابع. وللوصول إلى تحقيق الأهداف جرى تحليل فقرات المحور حسب أهميتها والوزن النسبي لها، إضافة إلى الاستعانة بالدلالة للقيمة الإحصائية لاختبار (T).

- جاءت الفقرة (33) في المرتبة الأولى بأعلى متوسط حسابي مسجل بقيمة (3.98) وهو مرتفع ويفوق المتوسط الفرضي، ووزن نسبي (79.6%) يفوق الوزن النسبي للدراسة، كما بلغت (T) المحسوبة قيمة (9.49)، وقد جاءت دالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.01)، مما يوضح أن اتجاهات أفراد العينة قد جاءت إيجابية ويوافقون بدرجة عالية على أن شركة التأمين تحرص سنويا على تكوين احتياطات تنظيمية لمواجهة التزامات محتملة في المستقبل. وحسب آراء العينة، فإن شركة التأمين تلتزم بنص القانون بتكوين هذه الاحتياطات والتي تمثل مؤونات تنظيمية مقتطعة سنويا وجزء من الالتزامات القانونية للشركة، حيث يجري تكوينها لتقوية ودعم ملاءمتها ومواجهة النقص المحتمل في التزاماتها بنشاط التأمين وإعادة التأمين تجاه المؤمن لهم وحملة العقود بشكل عام في المستقبل، وهذا لضمان السير العادي والجيد لنشاطها واستقرار مركزها المالي. كما أن اقتطاع هذه الاحتياطات التنظيمية يكون بهدف تلافي أخطار ذات طابع كارثي محتمل أو خسائر مفاجئة قد تلحق بالشركة.

- جاءت العبارة (28) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ (3.96) يفوق المتوسط الفرضي وبانحراف معياري (0.71) وهو أقل من الواحد يدل على تشتت وتباين في إجابات الأفراد بدرجة أقل، كما بلغ الوزن النسبي (79.2%) وهو أكبر من (60%). في حين بلغت قيمة (T) المحسوبة (10.12) وهي دالة إحصائية عند المستوى (0.01)، مما يدل على إيجابية العبارة وأن أفراد العينة المستجوبين يوافقون بدرجة عالية على أن المحاسب يميل لتكوين مخصصات لمقابلة الارتفاع المحتمل في التزامات الشركة. وحسب آراء أفراد العينة فإن المخصصات المكونة تتمثل في المبالغ التي يتم رصدها سنويا لمقابلة التزامات وديون على عاتق الشركة تجاه الغير وتمثل زيادة محتملة غير محددة المقدار بدقة.

- احتلت الفقرة (29) المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (3.96) يفوق المتوسط الفرضي للدراسة، وبانحراف معياري (1.04) ووزن نسبي (79.2%) أعلى من الوزن النسبي المفترض. كما جاءت الإحصائية (T) المحسوبة دالة إحصائيا بقيمة (6.91). وهذا عند مستوى دلالة (0.01)، مما يدل على إيجابية العبارة وأن أفراد العينة يوافقون بدرجة عالية على حرص المحاسب على تكوين مخصصات لمواجهة ديون مؤكدة تجاه المؤمن لهم. وحسب آراء أفراد العينة فإن الأمر يتعلق بمخصصات المؤونات التقنية المكونة بفروع تأمينات الأضرار كمخصص الأخطار السارية (REC) ومخصص الكوارث قيد التسديد (SAP) ومخصص الأقساط غير المكتسبة (PNA)، والتي تظهر في جانب خصوم الشركة لمقابلة التزاماتها المؤكدة. هذا ما يؤكد أن تكوين هذا النوع من المخصصات يصعب تبريره دون أساس التحفظ المحاسبي ويعد كنتيجة حتمية لتطبيقه.

- جاءت الفقرات (27.24.30) في المراتب (6.5.4) على التوالي، بمتوسط حسابي يتراوح ما بين [3.94-3.57] يفوق المتوسط الفرضي (3)، ووزن نسبي يتراوح ما بين [78.8-71.4] أكبر من الوزن المفترض للدراسة. وتراوحت قيمة الإحصائية (T) المحسوبة ما بين [7.09-5.16]، وجاءت دالة إحصائيا عند مستوى (0.01)، مما يدل على إيجابية العبارات وأن أفراد العينة يوافقون بدرجة عالية على أن المحاسب يميل للاعتراف بعبء الكوارث بمجرد التصريح عنها، وهذا يعكس سرعة الاعتراف بالمصاريف والخسائر المتوقعة مراعاة لحقوق المؤمن لهم المتضررين. كما يوافق أفراد العينة وبدرجة عالية على أن الشركة تعترف بمصاريفها خلال أقصر مدة زمنية ممكنة، مما يدل على سرعة الاعتراف بالمصاريف وتسجيلها بمجرد حصولها، والتي تتعلق أساسا بمصاريف الإدارة والتسيير وكذا مصاريف التحصيل والتسويق المدفوعة للوكلاء العامون والمنتجون والسماسة في إطار بيع العقود التأمينية. إلى جانب مخصصات المؤونات التقنية باعتبارها من ضمن بنود مصاريف الشركة التي يجري احتجازها من الإيرادات السنوية المحققة لحين سداد مبالغ التعويضات المستحقة.

ويوافق أفراد العينة وبدرجة عالية على أن المحاسب يميل نحو سرعة الاعتراف بالخسائر المتوقعة بتكوين مخصص انخفاض القيمة، حيث تتعلق مؤونات تدني القيمة أساسا بمؤونة الديون المشكوك فيها، ومؤونة تدني قيم الأوراق المالية لمواجهة النقص المتوقع في القيمة والناتج عن انخفاض القيمة السوقية عن تكلفتها التاريخية. وقد تضمنت الفقرة (7.112) من القرار 26 جويلية 2008 ما يلي: "عندما تكون القيمة القابلة للتحصيل لأي أصل أقل من قيمته المحاسبية الصافية للاهلاك فإن هذه القيمة الأخيرة يجب إرجاعها إلى قيمتها القابلة للتحصيل. ويشكل مبلغ فائض القيمة المحاسبية عن القيمة القابلة للتحصيل خسارة في القيمة". وهذا يدل على أن النظام المحاسبي المالي أكد عبر نص المادة على أنه في حالة تجاوز القيمة المحاسبية الصافية القيمة القابلة للتحصيل لأصل ما، فإن الفارق يحتسب كخسارة قيمة يجب تسجيلها، وهذا هو جوهر التحفظ في المحاسبة. يتعلق الأمر هنا بشكل أساسي بتدني قيم العملاء والممثلين في: المؤمن لهم، المتنازل لهم، وسطاء التأمين. وكذلك القيم المالية الثابتة التي تحتفظ بها شركة التأمين لغاية تاريخ الاستحقاق كسندات المساهمة، والتوظيفات والأصول المالية الجارية التي تشتري بهدف البيع وتحقيق الربح على المدى القصير، كالسندات والأسهم وأذونات الخزينة. فهي إذن خسائر محتملة الوقوع لكن غير محددة المقدار بدقة.

- جاءت العبارة (25) في المرتبة السابعة بمتوسط حسابي (3.55) يفوق المتوسط الفرضي (3) ووزن نسبي (71%)، كما بلغت قيمة (T) المحسوبة 3.907 وجاءت دالة إحصائيا عند مستوى دلالة (0.01)، مما يبين إيجابية العبارة وموافقة الأفراد المبحوثين وبدرجة عالية على أن الشركة تعترف بنفقات البحوث كمصاريف تحمّل للدورة التي حدثت فيها، وهذا يعني اعتبارها كمصاريف

دورة بمجرد إنفاقها ويجرى تحميلها بشكل فوري ولا يمكن رسميتها كأصل معنوي. بالمقابل مصاريف التطوير تتم رسميتها بتوافر شروط الرسملة وتدرج ضمن الأصول المعنوية في المجموعة الثانية، حيث تتمثل بشكل أساسي في برمجيات الإعلام الآلي والتراخيص والتي تقتنيها شركات التأمين ويجرى إطفائها لمدة 25 سنة. هذا ما يعكس ممارسة درجة أقل من التحفظ المحاسبي بالنسبة لهذه المصاريف.

- جاءت العبارة (31) في المرتبة الثامنة بمتوسط حسابي (3.48) يفوق المتوسط الفرضي (3) ووزن نسبي (69.6%)، كما بلغت قيمة (T) المحسوبة 2.92، مما يبيّن إيجابية العبارة وموافقة أفراد العينة بدرجة عالية على أن المحاسب يميل للاعتراف الفوري للخسائر المحتملة نتيجة الدعاوى القضائية ضد الشركة، وهذا من خلال تشكيل مؤونة (الحساب 688: مخصصات المؤونات للخصوم الجارية) لمقابلة التعويضات القضائية التي لم يصدر فيها حكم ابتدائي على شركة التأمين حتى إعداد الحسابات الختامية. أي أنه في ظل حالة عدم التأكد يتم أخذ الخسائر المحتملة وتعالج كما لو أنها تحققت بتكوين مخصص لها، مما يعكس ممارسة واضحة للتحفظ المحاسبي.

- احتلت العبارة (32) الترتيب التاسع بمتوسط حسابي (3.35) يفوق المتوسط الفرضي (3) ووزن نسبي يزيد عن الوزن المفترض (67%). كما بلغت قيمة (T) المحسوبة (2.50)، مما يدل على إيجابية العبارة وموافقة أفراد العينة بدرجة متوسطة على أن المحاسب يميل للمبالغة في تقدير مبالغ المخصصات التقنية كمزيد من الحيلة والحذر. وحسب الأفراد المبحوثين، فقد جاءت إجاباتهم متباينة بعض الشيء (انحراف معياري 1.06)، حيث هناك من يرى بأن شركة التأمين قد تعتمد المبالغة في تقدير مخصصاتها التقنية من خلال تضخيم قيمها، وهذا بهدف تخفيض الأرباح السنوية المصرّح بها لأغراض ضريبية. بينما يرى البعض أن الشركة قد تعتمد تخفيض هذه المخصصات إذا كان لها دافع لتوزيع أرباح في الدورة المحاسبية، وهذا يدل بشكل واضح على أن تكوين المخصصات يخضع بشكل كبير للحكم والتقدير الشخصي، خاصة تلك المتعلقة بممارسة نشاط التأمين وإعادة التأمين.

- احتلت العبارة (26) المرتبة العاشرة بمتوسط حسابي (3.21) يزيد عن المتوسط الفرضي (3) ووزن نسبي (64.2%) يفوق الوزن المفترض. كما بلغت قيمة (T) المحسوبة (1.38) وهي غير دالة إحصائياً، مما يدل على أن أفراد العينة يوافقون بدرجة متوسطة على أن الشركة تميل نحو المبالغة في تقييم مخصص الديون المشكوك في تحصيلها مع تباين في الإجابات وتشنتها حول المتوسط الحسابي (انحراف معياري 1.15).

- احتلت الفقرة (22) المرتبة (11) بمتوسط حسابي (3.03) يفوق قليلاً المتوسط الفرضي للدراسة، وانحراف معياري (1.37) ووزن نسبي (60.6%) يساوي تقريباً الوزن المفترض. كما بلغت قيمة (T) المحسوبة (0.19) وجاءت إيجابية لكن غير دالة إحصائياً، هذا ما يدل على أن اتجاهات أفراد العينة المدروسة كانت إيجابية تجاه العبارة ويوافقون بدرجة متوسطة على أن الشركة تميل لإظهار قيمة مصاريفها بأعلى قيمة ممكنة، مع تباين الإجابات حول وسطها الحسابي.

- جاءت الفقرة (23) في المرتبة (12) بمتوسط حسابي (2.12) يقل عن المتوسط الفرضي (3)، وانحراف معياري (1.20) ووزن نسبي (58.4%). كما أن قيمة (T) المحسوبة بلغت (-0.44) وقد جاءت سلبية رغم أنها دالة عند المستوى (0.05)، مما يبين أن أفراد عينة البحث لهم اتجاه سلبي في تحليل هذه العبارة، وأنهم لا يوافقون على أن الشركة تعترف ببعض المصاريف غير المؤكدة.

وبشكل عام تشير الدلالات الإحصائية على أن أفراد عينة البحث المستجوبين لهم اتجاه إيجابي نحو تطبيق واستخدام سياسة التحفظ المحاسبي في مجال تقييم مصاريف الشركة، كما يوافقون بدرجة عالية على أن جميع عبارات المحور الرابع توضح مستوى عالي للتحفظ المحاسبي في مجال قياس مصاريف شركة التأمين.

بناء على ما سبق، نورد الجدول الموالي والذي يلخص نتائج الدراسة الإحصائية للمحاور الخاصة بمتغير سياسة التحفظ المحاسبي:

جدول رقم (4-23): ملخص نتائج الدراسة الإحصائية للمحاور الأربعة لسياسة التحفظ المحاسبي

رقم المحور	المجالات التطبيقية لسياسة التحفظ المحاسبي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة (T)	الترتيب	درجة الموافقة
1	سياسة التحفظ المحاسبي في مجال تقييم أصول الشركة.	2,96	0,613	59.2	-0.457	4	متوسطة
2	سياسة التحفظ المحاسبي في مجال تقييم التزامات الشركة.	3,32	0,57859	66.4	4.196	2	متوسطة
3	سياسة التحفظ المحاسبي في مجال تقييم إيرادات الشركة.	3,21	0,754	64.2	2.127	3	متوسطة
4	سياسة التحفظ المحاسبي في مجال تقييم مصاريف الشركة.	3,55	0,460	71	8.973	1	عالية

المصدر: بناء على الجداول السابقة

من خلال النتائج المدرجة في الجدول واستنادا للمؤشرات الإحصائية نجد أن المحور المتعلق باستخدام سياسة التحفظ المحاسبي في مجال تقييم المصاريف لشركة التأمين حاز على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.55) ووزن نسبي 71% يعكس موافقة أفراد العينة المدروسة وبدرجة عالية على أن سياسة التحفظ المحاسبي تمارس على مستوى تقييم مصاريف الشركة وبشكل واضح، بينما جاءت بقية المحاور في المراتب (2)، (3)، (4)، وبدرجة موافقة متوسطة كان أقلها محور التحفظ المحاسبي في مجال تقييم أصول الشركة.

نتائج الاختبار التائي لسياسة التحفظ المحاسبي:

لتحديد مستوى ممارسة التحفظ المحاسبي في شركات التأمين على الأضرار من وجهة نظر الأفراد المستجوبين، تم استخدام اختبار (T_{test}) لعينة واحدة وذلك للمقارنة بين المتوسط الحسابي لأفراد العينة مع المتوسط النظري للدراسة كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (4-24): نتائج الاختبار التائي لدلالة الفروق بين المتوسط الحسابي والمتوسط النظري لسياسة التحفظ المحاسبي							
المتغير المستقل	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط النظري	الفرق بين المتوسطات	قيمة (T)	مستوى الدلالة	القرار
سياسة التحفظ المحاسبي	3,2808	0,41346	3	0,28084	5,083	0,000	دال عند 0,01

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات نظام (SPSS)

يتبين من الجدول أن المتوسط العام لجميع محاور متغير التحفظ المحاسبي مجتمعة بلغ 3.28 وهو يفوق المتوسط الفرضي للدراسة، وقد كان الفرق بين المتوسطين (0.2808). وباستخدام الاختبار التائي لعينة واحدة كوسيلة إحصائية في المعالجة تبين أن الفرق دال إحصائياً بين كلا المتوسطين، وهو ما تؤكد قيمة (T) المحسوبة والتي بلغت (5.083) وجاءت إيجابية ودالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.01$)، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هي 99% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 1%. كما بلغ الانحراف المعياري 0.41 يعكس تركز إجابات الأفراد المستجوبين حول وسطها الحسابي، وأن هناك اتساق في الإجابات. جميع هذه المؤشرات توضح درجة موافقة متوسطة واتجاه إيجابي نحو متغير التحفظ المحاسبي، وبأن استخدام سياسة التحفظ المحاسبي في شركات التأمين هو متوسط على العموم من وجهة نظر أفراد عينة البحث.

4- تحليل النتائج الوصفية للدراسة الخاصة بالمحور الخامس

تعلق المحور الخامس بمستوى ملاءمة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية لشركات التأمين، حيث تضمن (12) عبارة حاولت الباحثة من خلالها التعرف على آراء واتجاهات أفراد العينة حول مدى توفر خاصية الملاءمة في المعلومات المحاسبية المبلغ عنها في القوائم المالية للشركات المدروسة. وتتضمن خاصية الملاءمة حسب التصنيف الأخير الصادر عن مجلس معايير المحاسبة وفي إطار النموذج المشترك الموحد الخصائص الثانوية التالية: الأهمية النسبية، القيمة التأكيدية (التغذية العكسية)، إلى جانب القيمة التنبؤية، وكانت استجابة الأفراد لتحليل فقرات المحور الخامس كما يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (4-24): نتائج آراء عينة الدراسة حول خاصية ملاءمة المعلومات المحاسبية

رقم العبارة	محتوى العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي (%)	الفرق بين المتوسطات	قيمة (T)	مستوى الدلالة	القرار	درجة الموافقة	الترتيب
العبارة 34	تساهم المعلومات المحاسبية المتوفرة في القوائم المالية للشركة في بناء التوقعات والتنبؤات.	3,9286	0,91168	78.6	0,92857	7,622	0,000	دال عند 0,01	عالية	3
العبارة 35	تتضمن القوائم المالية للشركة معلومات محاسبية ملائمة تزيد من قدرتها على التأثير في القرار.	4,0357	0,78542	80.7	1,03571	9,868	0,000	دال عند 0,01	عالية	1
العبارة 36	توفر المعلومات المحاسبية المنشورة القدرة على التنبؤ بالأرباح المستقبلية وتحسين عملية اتخاذ القرار.	3,9643	0,83043	79.3	0,96429	8,690	0,000	دال عند 0,01	عالية	2
العبارة 37	تساعد المعلومات المحاسبية المستخدم لها على التنبؤ بالنتائج وتخفيض حالة عدم التأكد.	3,6786	0,78872	73.6	0,67857	6,438	0,000	دال عند 0,01	عالية	8
العبارة 38	تساعد المعلومات المحاسبية المنشورة على تحسين معرفة مستخدميها بالنتائج المتوقعة في المستقبل.	3,8929	0,70527	77.8	0,89286	9,474	0,000	دال عند 0,01	عالية	4
العبارة 39	تظهر القوائم المالية للشركة كل معلومة محاسبية مهمة يمكن أن تؤثر على حكم المستخدم لها.	3,8214	0,76532	76.4	0,82143	8,032	0,000	دال عند 0,01	عالية	6

11	عالية	دال عند 0,01	0,000	3,708	0,50000	70	1,00905	3,5 ...000	تكون المعلومات المحاسبية ذات أهمية نسبية إذا كان إدراجها أو حذفها يؤثر على قرار مستخدم القوائم المالية.	العبارة 40
12	متوسطة	غير دالة	0,175	1,375	0,19643	64	1,06889	3,1964	ليس من الضروري الإفصاح عن المعلومات والأحداث غير المهمة.	العبارة 41
5	عالية	دال عند 0,01	0,000	7,631	0,85714	77.1	0,84053	3,8571	المعلومات الهامة نسبيا بإمكانها تغيير اتجاه القرار.	العبارة 42
10	عالية	دال عند 0,01	0,000	4,486	0,53571	70.7	0,89370	3,5357	يراعي نظام المعلومات المحاسبي للشركة الأهمية النسبية للمعلومات التي يتم نشرها.	العبارة 43
7	عالية	دال عند 0,01	0,000	5,638	0,71429	74.3	0,94800	3,7143	تمكن المعلومات المحاسبية المتضمنة في القوائم من تقييم النتائج السابقة والنتائج الحالية والمستقبلية.	العبارة 44
9	عالية	دال عند 0,01	0,000	4,039	0,58929	71.8	1,09173	3,5893	تمكن المعلومات المحاسبية المتضمنة في القوائم المالية المستخدم لها من تصحيح أو تأكيد توقعاته السابقة.	العبارة 45
	عالية	دال عند 0,01	0,000	11,915	0,72619	74.5	0,45608	3,7262	خاصية ملائمة المعلومات المحاسبية	المحور الخامس

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات نظام (SPSS)

يبين الجدول رقم (24) نتائج الاختبارات الإحصائية الوصفية الخاصة بفقرات مستوى الملائمة في المعلومات المحاسبية لشركات التأمين على الأضرار، حيث أشارت النتائج إلى أن غالبية أفراد العينة المستجوبين قد أظهرت درجة موافقة عالية حول توقّر خاصية الملائمة في المعلومات المحاسبية، وأن اتجاهها قد كان إيجابيا نحو تحليل فقرات المحور الخامس، حيث أن جميع المتوسطات الحسابية لكل فقرات المحور قد جاءت أعلى من المتوسط الفرضي للدراسة وبلغ المتوسط الحسابي الإجمالي 3.72 وهو مرتفع يفوق المتوسط الفرضي (3)، وكان الانحراف المعياري 0.45 يعكس تركّز الإجابات حول متوسطها الحسابي بشكل واضح. وقدّر الوزن النسبي بـ 74.5% يفوق الوزن النسبي المفترض للدراسة 60 %، كما بلغت قيمة (T) المحسوبة 11.91 وقد كانت إيجابية ودالة إحصائيا عند مستوى (0.01)، مما يدل على أن اتجاهات الأفراد المستجوبين قد كانت إيجابية بتحليل هذا المحور. وقد جرى تحليل فقرات هذا المحور حسب أهميتها ووزنها النسبي والاستعانة بالإحصائية (T) المحسوبة والقيمة الاحتمالية، إلى جانب المتوسط الحسابي.

- جاءت العبارة (35) في المرتبة الأولى بأعلى متوسط حسابي مسجّل بقيمة (4.03) وهو مرتفع ويفوق المتوسط الفرضي، وبانحراف معياري (0.78) ووزن نسبي مرتفع (80.7%) يفوق الوزن النسبي المفترض في إطار الدراسة الحالية. كما بلغت (T) المحسوبة قيمة (9.86)، وهي إيجابية ودالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.01)، مما يدل على أن أفراد العينة لهم اتجاه إيجابي تجاه هذه الفقرة ويوافقون بدرجة عالية على أن قوائم شركة التأمين تتضمّن معلومات محاسبية ملائمة تزيد من قدرتها على التأثير

في اتخاذ القرار. وحسب آراء أفراد العينة ترجع هذه النسبة المرتفعة إلى كون أن النظام المحاسبي المالي قد ركز على ضرورة توفير معلومات محاسبية تمكّن مستخدميها من اتخاذ القرارات بسهولة ويسر وتكون لها القدرة على التأثير في عملية اتخاذ القرار وتوجيهه.

- وجاءت العبارات (38.34.36) في المراتب (4.3.2) على التوالي بمتوسطات حسابية مرتفعة تتراوح ما بين (3.96-3.89) تفوق المتوسط الفرضي للدراسة (3)، وبانحراف معياري محصور ما بين (0.91-0.70) يدل على تشتت ضعيف في الإجابات. كما جاء الوزن النسبي ما بين (79.3-77.8) وهو يتجاوز الوزن النسبي الفرضي 60%، وتراوحت قيمة (T) المحسوبة ما بين (9.47-7.62) وهي إيجابية ودالة إحصائيا عند مستوى (0.01)، مما يوضح أن أفراد عينة البحث لهم اتجاه إيجابي في تحليل العبارات المذكورة وأنهم يوافقون بدرجة عالية على أن المعلومات المحاسبية لها القدرة على التنبؤ بالأرباح المستقبلية وتحسين عملية اتخاذ القرار، وتساهم في بناء التوقعات والتنبؤات، كما تساعد على تحسين معرفة مستخدميها بالنتائج المتوقعة في المستقبل. وهذا يعني أن المعلومات الواردة بالقوائم المالية لشركة التأمين ذات قدرة تنبؤية تساعد في تقييم مختلف قرارات الشركة خاصة في مجال نشاط التأمين.

- احتلت الفقرات (40،43،45،37،44،39،42) المراتب (11،10،9،8،7،6،5) على التوالي بمتوسطات حسابية تفوق المتوسط الفرضي وتتراوح ما بين [3.85- 3.5] وبانحراف معياري محصور ما بين [1.09- 0.76] يعكس تفاوت في إجابات المستجوبين. وتراوح الوزن النسبي ما بين [77.1- 70.7] ويتجاوز الوزن النسبي المفترض للدراسة الحالية، كما تراوحت قيمة (T) المحسوبة ما بين [8.03- 3.7] وقد جاءت إيجابية ودالة إحصائيا عند مستوى (0.01)، مما يبيّن أن أفراد العينة لهم اتجاه إيجابي نحو تحليل هذه الفقرات، وأنهم يوافقون بدرجة عالية على أن المعلومات الهامة نسبيا بإمكانها تغيير اتجاه القرار، وأن القوائم المالية تظهر كل معلومة محاسبية مهمة يمكن أن تؤثر على حكم المستخدم لها.

كما أن المعلومات المحاسبية المتضمنة في القوائم المالية تمكّن المستخدم لها من تصحيح أو تأكيد توقعاته السابقة وتساعد على التنبؤ بالنتائج وتخفيض حالة عدم التأكد، إلى جانب تقييم النتائج السابقة والنتائج الحالية والمستقبلية. ويراعي نظام الشركة حسب آراء المستجوبين الأهمية النسبية للمعلومات التي يتم نشرها، حيث تكون هذه المعلومات ذات أهمية نسبية إذا كان إدراجها أو حذفها يؤثر على قرار المستخدم لها. وهذا ما يوضح أن أفراد العينة يوافقون بدرجة عالية على أن المعلومات الواردة بالقوائم المالية لشركات التأمين ذات قيمة تأكيدية وذات أهمية نسبية.

- واحتلت الفقرة (41) آخر مرتبة بأدنى متوسط حسابي قدر بـ 3.19 وهو يفوق المتوسط الفرضي، وبانحراف معياري 1.06 ووزن نسبي قدر بـ 64% يفوق الوزن المفترض. وبلغت قيمة (T) المحسوبة 1.37 وهي إيجابية لكن غير دالة إحصائيا، مما يبيّن أن أفراد العينة المستجوبين يوافقون بدرجة متوسطة على أنه ليس من الضروري الإفصاح عن المعلومات والأحداث غير المهمة. ويرى هؤلاء أن المحاسب عادة ما يهتم بالمعلومات المهمة ذات التأثير الملموس والمادي على عملية التقييم واتخاذ القرارات، والتي بإمكانها تغيير اتجاه هذه القرارات.

في ضوء ما سبق عرضه، تشير جميع الدلالات الإحصائية إلى أن جميع أفراد العينة المدروسة لهم اتجاه إيجابي نحو مستوى الملاءمة في المعلومات المحاسبية المتضمنة في قوائم شركة التأمين، ويوافقون بدرجة عالية على أن جميع عبارات المحور الخامس توضح أن مستوى الملاءمة في المعلومات المحاسبية المنشورة هو عالي.

5- تحليل النتائج الوصفية الخاصة بالمحور السادس من الدراسة

تعلق المحور السادس بمستوى الموثوقية في المعلومات المحاسبية المنشورة عبر القوائم المالية لشركة التأمين، وقد تضمنت (12) عبارة حاولت الباحثة من خلالها معرفة مدى توقّر هذه الخاصية في المعلومات المبلّغ عنها في قوائم الشركة، حيث تضمنت هذه الخاصية الرئيسية خصائص فرعية لها هي: الخلو من الأخطاء، الاكتمال، الحياد. وكانت استجابة الأفراد المبحوثين لتحليل فقرات المحور السادس ملخصة في الجدول التالي:

الجدول رقم (4-25): نتائج آراء عينة الدراسة حول خاصية موثوقية المعلومات المحاسبية

رقم العبارة	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي (%)	الفرق بين المتوسطات	قيمة (T)	مستوى الدلالة	القرار	درجة الموافقة	الترتيب
العبارة 46	تحرص الشركة على توفير معلومات محاسبية ذات مصداقية.	4,4464	,68542	88.9	1,44643	15,792	,000	دال عند 0,01	عالية جدا	1
العبارة 47	تحرص الشركة على نشر معلومات محاسبية دقيقة يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات.	4,4464	,80723	88.9	1,44643	13,409	,000	دال عند 0,01	عالية جدا	2
العبارة 48	تحرص الشركة على عرض معلومات تمتاز بالشفافية والاكتمال (كاملة).	4,2321	,93402	84.6	1,23214	9,872	,000	دال عند 0,01	عالية جدا	4
العبارة 49	تحرص الشركة على عرض معلومات محاسبية مفصلة عن مصادر الإيرادات وتفصح عن المصاريف المتعلقة بنشاط التأمين في قوائمها المالية.	4,1429	,94250	82.8	1,14286	9,074	,000	دال عند 0,01	عالية جدا	6
العبارة 50	تميز المعلومات المحاسبية المفصّل عنها بالخلو من الأخطاء.	3,7857	,98561	75.7	,78571	5,966	,000	دال عند 0,01	عالية جدا	12
العبارة 51	يوفر نظام المعلومات في الشركة قوائم مالية تمتاز بالصدق وأمانة تمثيل الظواهر والاحداث الاقتصادية المراد التقرير عنها.	3,9107	,92002	78.2	,91071	7,408	,000	دال عند 0,01	عالية جدا	10
العبارة 52	تميز المعلومات المحاسبية المتوقّرة بالحياد والبعد عن التحيز، مما يساعد في اتخاذ القرارات بشكل سليم.	3,9286	,78293	78.6	,92857	8,875	,000	دال عند 0,01	عالية جدا	9
العبارة 53	تعرض المعلومات المحاسبية بصورة صادقة الوضع المالي للشركة.	4,2679	,79752	85.3	1,26786	11,897	,000	دال عند 0,01	عالية جدا	3
العبارة 54	تحرص الشركة على الصدق في عرض طرق القياس التي تستخدمها والمتعلقة بتعاملاتها المالية.	3,9643	,63143	79.3	,96429	11,428	,000	دال عند 0,01	عالية جدا	8

5	عالية	دال عند 0,01	,000	9,702	1,19643	83.9	,92283	4,1964	لا يجب أن تحتوي القوائم المالية للشركة على معلومات محاسبية وهمية.	العبارة 55
11	عالية	دال عند 0,01	,000	7,899	,89286	77.8	,84592	3,8929	يضمن التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية حيادية القياس المحاسبي وابتعاده عن غايات الإدارة وأحكامها الذاتية.	العبارة 56
7	عالية	دال عند 0,01	,000	10,905	,98214	79.6	,67396	3,9821	تحقق المعلومات المحاسبية المعلن عنها التوافق بين مصالح الفئات المختلفة من مستخدمي المعلومات المحاسبية.	العبارة 57
	عالية	دال عند 0,01	,000	14,728	1,09970	82	,55877	4,0997	خاصية موثوقية المعلومات المحاسبية	المحور السادس

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات نظام (SSPS)

يبين الجدول رقم (25) نتائج الاختبارات الإحصائية الوصفية الخاصة بفقرات مستوى الموثوقية في المعلومات المحاسبية لشركات التأمين المدروسة. وقد أشارت النتائج إلى أن جميع أفراد العينة يوافقون بدرجة عالية على توفر خاصية الموثوقية في المعلومات المحاسبية وأن اتجاههم قد كان إيجابيا نحو تحليل فقرات هذا المحور، حيث أن كل المتوسطات الحسابية لجميع فقرات المحور قد جاءت مرتفعة وأعلى من المتوسط الفرضي (3)، وبلغ المتوسط الحسابي الإجمالي (4.09) وبانحراف معياري أقل من (1) يعكس تشتت قليل في الإجابات حول المتوسط الحسابي. وقدّر الوزن النسبي بـ 82% وهو مرتفع، كما أن قيمة (T) المحسوبة بلغت 14.72 وقد كانت إيجابية ودالة إحصائيا عند المستوى (0.01)، مما يدل على أن اتجاهات الأفراد المبحوثين قد كانت إيجابية بشكل واضح نحو تحليل هذا المحور. وسيتم عرض ترتيب الفقرات حسب متوسطها الحسابي ووزنها النسبي واستنادا لقيمة (T) المحسوبة والقيمة الاحتمالية.

- احتلت الفقرة (46) الترتيب الأول في المجموعة، بمتوسط حسابي قدر بـ 4.44 وهو كبير مقارنة بالمتوسط الفرضي (3)، وبانحراف معياري 0.68 يدل على تركز الإجابات حول وسطها الحسابي. وبلغ الوزن النسبي 88.9% ليتجاوز الوزن النسبي المفترض في الدراسة، وجاءت إحصائية (T) بقيمة 15.79 وهي إيجابية ودالة إحصائيا عند المستوى (0.01)، مما يوضح أن أفراد العينة يؤيدون محتوى الفقرة ويوافقون بدرجة عالية جدا على أن الشركة تحرص على توفير معلومات محاسبية ذات مصداقية. ترجع هذه النسبة المرتفعة إلى أن النظام المحاسبي المالي قد نص على ضرورة أن تستوفي المحاسبة التزامات المصدقية والمربطة بمسك المعلومات التي تعالجها، وهذا لضمان تقلص صورة صادقة عن وضعية شركة التأمين وواقعها، وكذا إمكانية الاعتماد عليها من طرف متّخذي القرار كوسيلة لقياس الأحداث الاقتصادية والمالية المختلفة، فضلا عن تحقيق درجة من التكامل بين ما تم تسجيله وما حدث بالفعل.

- احتلت الفقرات (47، 53، 48، 55، 49) المراتب (2، 3، 4، 5، 6) على التوالي بمتوسطات حسابية مرتفعة تراوحت ما بين [4.14 - 4.44] وهي أعلى من المتوسط الفرضي، وبانحراف معياري يقل عن الواحد يعكس تقارب إجابات الأفراد. كما بلغ الوزن النسبي ما بين [82.8 - 88.9] وهو يفوق الوزن النسبي المفترض للدراسة الحالية، وتراوحت قيمة (T) المحسوبة بين [9.07 - 13.4] وهي إيجابية ودالة إحصائيا عند مستوى (0.01)، مما يدل على اتجاه إيجابي لأفراد العينة المبحوثين نحو تحليل هذه

الفقرات، وأنهم يوافقون بدرجة عالية إلى عالية جدا على أن الشركة تحرص على نشر معلومات محاسبية دقيقة يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات، وأن المعلومات المنشورة تعرض بصورة صادقة الوضع المالي للشركة، كما تحرص على عرض معلومات تمتاز بالشفافية والاكتمال بدل عرض معلومات وهمية. إضافة إلى عرض معلومات محاسبية مفصلة عن مصادر إيراداتها والإفصاح عن طبيعة مصاريفها المتعلقة بنشاط التأمين، وهذا يعكس توقّر جانب من الدقة والاكتمال في المعلومات المحاسبية المتضمّنة في القوائم المالية. وقد أكد النظام المحاسبي المالي في القانون المؤرّخ في 26 ماي 2008 على ضرورة توقّر المعلومات على الخصائص النوعية للدقة والوضوح، لذلك تسعى شركة التأمين لإعداد معلومات دقيقة تعطي صورة صادقة عن الوضعية المالية بفترة محددة.

- احتلت الفقرات (56,51,52,54,57) المراتب (11,10,9,8,7) على التوالي بمتوسطات حسابية تراوحت ما بين - 3.98 [3.89]، وهي مرتفعة تفوق المستوى الفرضي (3)، وبانحرافات معيارية جاءت كلها أدنى من الواحد تعكس تباين ضعيف في الإجابات وتشتت أقل. كما بلغت قيمة (T) المحسوبة ما بين [7.40 - 11.42]، وهي دالة إحصائيا عند مستوى (0.01) وإيجابية، مما يبيّن أن أفراد العينة لهم اتجاه إيجابي نحو تحليل هذه الفقرات، وأنهم يوافقون بدرجة عالية على أن المعلومات المحاسبية المعلن عنها تحقق التوافق بين مصالح الفئات المختلفة من مستخدمي المعلومات، وأن الشركة تحرص على الصدق في عرض طرق القياس المستخدمة والمتعلقة بتعاملاتها المالية. كما يوافق الأفراد المستجوبون على أن المعلومات المحاسبية المتوقّرة تتميز بالحياد والبعد عن التحيز، مما يساعد في اتخاذ القرارات بشكل سليم، وأن نظام المعلومات في الشركة يوقّر قوائم تمتاز بالصدق وأمانة تمثيل الظواهر والأحداث الاقتصادية المراد التقرير عنها.

ويوافقون كذلك وبدرجة عالية على أن التمثيل الصادق للمعلومات يضمن حيادية القياس المحاسبي وابتعاده عن غايات الإدارة وأحكامها الذاتية، وهذا يدل على مدى حرص شركة التأمين على توقّر عنصر الحياد والتمثيل الصادق في المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية المنشورة، لأن التمثيل الصادق يعتبر الخاصية الأكثر أهمية والتي تتعلق بمسألة التطابق بين الواقع والمعلومات المصدرة في القوائم، وأنه لا يوجد اختلاف جوهري بينهما. كما أن توقّر خاصية الحياد وعدم تحيّز المعلومات المحاسبية يدعم بشكل كبير خاصية التمثيل الصادق، ويساعد على تقديم وصف دقيق للأحداث المالية والاقتصادية على مستوى شركة التأمين.

- جاءت الفقرة (50) في آخر مرتبة (12) وبأدنى متوسط حسابي (3.78) وهو مرتفع عن المتوسط الفرضي (3)، وبانحراف معياري 0.98 يقل عن الواحد. وبلغت قيمة (T) المحسوبة (5.96) وهي ايجابية ودالة إحصائيا عند مستوى (0.01)، مما يوضح أن أفراد العينة يوافقون بدرجة عالية على أن المعلومات المحاسبية المفصّل عنها تتميز بالخلو من الأخطاء، خاصة فيما يتعلق بالمعلومات المحاسبية التي تخص التزامات شركة التأمين المستقبلية وتعهدها تجاه حملة العقود. إلى جانب مركزها المالي وقوة احتياطاتها وملاءتها المالية، وهذا لأن عرض معلومات خاطئة ومضلّلة ينعكس بالسلب على صورتها لدى المؤمن لهم والعملاء، والمستثمرين وأطراف أخرى، وبالتالي افتقادها للأساس السليم في صياغة مختلف قرارات. كما تجدر الإشارة إلى أن جزءا هاما من هذه الالتزامات يجري تكوينه بموجب نسب قانونية يجب مراعاتها واحترامها، وتوفير المعلومات الصحيحة عنها وعن التوظيفات المالية المقابلة لها.

وحسب أفراد العينة فإن الشركة تحرص كل الحرص على تجنّب حدوث أخطاء بالمعلومات المحاسبية، وإن حدثت فهي أخطاء شائعة يمكن تصحيحها كأخطاء النسخ، أخطاء حسابية، أخطاء في تسجيل البيانات الخاصة بالمؤمن لهم وغيرها. وهذا معناه من جانب آخر أن التمثيل الصادق لمعلومات الشركة لا يعني التحزّر بشكل تام من الأخطاء في وصف الأحداث المالية والاقتصادية، لأن

هذه الأحداث يجرى قياسها في ظروف تتسم بعدم التأكد وتخضع لعنصر التقدير، مما يستدعي ضرورة الإفصاح عن مستوى عدم التأكد في القوائم المالية ووجود حد أدنى من الدقة للتقدير.

واستنادا لما تم عرضه، فإن جميع المؤشرات الإحصائية تبين أن جميع أفراد العينة المدروسة لهم اتجاه إيجابي نحو مستوى الموثوقية في المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية لشركة التأمين، ويوافقون بدرجة عالية على أن جميع عبارات المحور السادس توضح أن مستوى الموثوقية في المعلومات المحاسبية مرتفع. ولتحديد مستوى الملاءمة والموثوقية في المعلومات المحاسبية لشركات التأمين على الأضرار من وجهة نظر الأفراد المستجوبين، تم استخدام اختبار (T.test) لعينة واحدة للمقارنة بين المتوسط الحسابي لأفراد العينة مع المتوسط النظري للدراسة كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (4-26): نتائج الاختبار التائي لدلالة الفروق بين المتوسط الحسابي والمتوسط النظري لملاءمة وموثوقية المعلومات

المحاسبية

المتغيرات التابعة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط النظري	الفرق بين المتوسطات	قيمة (T)	مستوى الدلالة	القرار	درجة الموافقة
ملاءمة وموثوقية المعلومات المحاسبية	3,9129	,37942	3	,91295	18,006	,000	دال عند 0,01	عالية

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات نظام (SSPS)

حسب النتائج المبينة في الجدول، فإن المتوسط الحسابي العام لمتغير ملاءمة وموثوقية المعلومات المحاسبية قد بلغ 3.91 وهو مرتفع يفوق المتوسط الفرضي (3)، وكانت قيمة الانحراف المعياري 0.37 وهي جيدة تدل على تمركز واضح لإجابات الأفراد حول المتوسط الحسابي واتساقها بشكل كبير. وبإجراء المقارنة بين المتوسطات بلغ الفرق بين المتوسطين 0.91، وباستخدام الاختبار التائي لعينة واحدة كوسيلة إحصائية في المعالجة تبين لنا أن الفرق هو دال إحصائيا بين كلا المتوسطين، وما يؤكد ذلك قيمة (T) المحسوبة والتي بلغت 18.006 وهي دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.01$)، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هي 99% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 1%.

جميع هذه المؤشرات توضح درجة موافقة عالية واتجاه إيجابي نحو متغير ملاءمة وموثوقية المعلومات المحاسبية، وأن تحقيق هذه الخصائص في المعلومات المحاسبية على مستوى قوائم شركة التأمين هي بمستوى عال.

المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة ومناقشة النتائج

في إطار ما تم التوصل إليه من خلال مناقشة آراء واتجاهات الأطراف المسؤولة عن إعداد القوائم المالية في شركات التأمين، حول مدى استخدام وتطبيق سياسة التحفظ المحاسبي ومعرفة مستوى الملاءمة والموثوقية في المعلومات المحاسبية الواردة في هذه القوائم، تأتي مرحلة اختبار فرضيات الدراسة الموضوعية مسبقا، وهذا بهدف التوصل إلى نتائج يتم على أساسها تقديم التوصيات المناسبة. تضمّن الفرضيات المدرجة مجموعة من المتغيرات الأساسية في البحث، والتي تتعلق بمدى ممارسة هذه السياسة في مختلف المجالات التطبيقية لها، وتأثير ذلك على خاصية ملاءمة المعلومات المحاسبية وموثوقيتها. لذلك وفي سبيل اختبار هذه الفرضيات وتحديد

طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة، تم استخدام أسلوب الارتباط الخطي (بيرسون) لقياس التغير في المتغيرات التابعة عندما تتغير قيم المتغيرات المستقلة، ونموذج الانحدار الخطي البسيط كأحد الاختبارات العلمية التي تبحث وراء محاولة إيجاد الأثر بين متغيرات الدراسة الحالية وتحديد نوع العلاقة بينها، حيث يمثل التحفظ المحاسبي في مجالات: الأصول، الالتزامات، الإيرادات، المصاريف، المتغيرات المستقلة المفردة، وتمثل خاصية الملاءمة وخاصية الموثوقية المتغيرات التابعة.

1- قاعدة القرار في قبول ورفض الفرضيات

بغية الوصول لتحقيق أهداف الدراسة قامت الباحثة باختبار كافة الفرضيات المصاغة بالاعتماد أساسا على مستوى المعنوية (الدلالة) للدراسة والمقدر بـ (0.05)، حيث تضمنت قاعدة القرار رفض الفرضية العدمية وبالتالي قبول الفرضية البديلة عندما يقل مستوى المعنوية أو يساوي (0.05)، وهذا لأن انخفاض مستوى المعنوية عن (0.05) يدل على ارتفاع مستوى الثقة إلى أعلى من (0.95). بالإضافة إلى قوة الدلالة لإحصائية (T) وإحصائية (F) عند مستوى معنوية أقل من (0.05)، حيث تعتبر دالة إحصائيا إذا كان مستوى معنويتها أقل من (0.05) عندئذ تقبل الفرضية الرئيسية. ويتم اختبار الفرضيات بهدف التعرف على أثر كل عنصر من عناصر التحفظ المحاسبي الأربعة كمتغيرات مستقلة على كل خاصية من الخاصيتين كمتغيرات تابعة في الدراسة وبشكل منفرد باستخدام الانحدار الخطي البسيط، ثم تحديد أثر عناصر التحفظ المحاسبي مجتمعة (كمتغير مستقل) على خاصية الملاءمة وخاصية الموثوقية للمعلومات المحاسبية.

2- عرض نتائج اختبار الفرضيات

بعد القيام بعرض نتائج التحليل الوصفي لآراء أفراد العينة وإظهار الاتجاه العام لاستجابة الأفراد حول فقرات كل محور من المحاور الستة، سنقوم باختبار الفرضيات بناء على المعلومات التي تم جمعها من خلال الاستبيان والاستعانة ببرنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وذلك عند مستوى المعنوية ($\alpha \leq 0.05$). ومن أجل اختبار الفرضيات الرئيسية تم تجزئتها إلى ثماني فرضيات فرعية جرى اختبارها على النحو التالي:

أولا: اختبار الفرضية الفرعية الأولى

- الفرضية العدمية (H_0): " لا يؤثر استخدام سياسة التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الأصول على خاصية ملائمة المعلومات المحاسبية لشركات التأمين الجزائرية ".

- الفرضية البديلة (H_1): " يؤثر استخدام سياسة التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الأصول على خاصية ملائمة المعلومات المحاسبية لشركات التأمين الجزائرية ". ويوضح الجدول التالي نتائج الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الأولى:

الجدول (4-27): نتائج اختبار تحليل الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الأولى

البيان	(R) الارتباط	(R ²) معامل التحديد	مستوى الدلالة (sig)	القرار
أثر استخدام سياسة التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الأصول على ملائمة المعلومات المحاسبية	0,268	0,072	0.05	دال عند 0.05

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات نظام (SPSS)

تبين النتائج الواردة في الجدول أن قيمة معامل الارتباط بين سياسة التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الأصول وخاصة ملائمة المعلومات المحاسبية قد بلغت قيمة 0.268، وهي قيمة منخفضة لكن موجبة تدل على أن العلاقة بين المتغيرين هي طردية وضعيفة قليلا، وهذا معناه كلما زاد مستوى ممارسة التحفظ المحاسبي في مجال تقييم أصول شركة التأمين ارتفع مستوى الملائمة في المعلومات المحاسبية. وقدر معامل التحديد (R^2) بـ 0.072 ويشير إلى أن (7.2%) من التغيرات في خاصية ملائمة المعلومات المحاسبية تعود لاستخدام سياسة التحفظ المحاسبي في مجال التقييم، أي أن تطبيق التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الأصول يؤثر بنسبة 7.2 % في ملائمة المعلومات المحاسبية لشركة التأمين. وقد جاءت النتيجة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) وهو يساوي مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة الحالية كقاعدة قرار. نتيجة لذلك ترفض الفرضية العدمية وتقبل الفرضية البديلة والتي تنص على: "يؤثر استخدام سياسة التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الأصول على خاصية ملائمة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية لشركات التأمين الجزائرية". وبذلك يتضح مما سبق وجود أثر ذو دلالة إحصائية لسياسة التحفظ المحاسبي في مجال تقييم أصول شركة التأمين على خاصية ملائمة المعلومات المحاسبية عند مستوى دلالة (0.05).

ثانيا: اختبار الفرضية الفرعية الثانية

- الفرضية العدمية (H_0): "لا يؤثر استخدام سياسة التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الالتزامات على خاصية ملائمة المعلومات المحاسبية لشركات التأمين الجزائرية".

- الفرضية البديلة (H_1): "يؤثر استخدام سياسة التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الالتزامات على خاصية ملائمة المعلومات المحاسبية لشركات التأمين الجزائرية".

والجدول الموالي يوضح نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الثانية:

الجدول رقم (4-28): نتائج اختبار تحليل الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الثانية

البيان	(R) الارتباط	(R^2) معامل التحديد	مستوى الدلالة (sig)	القرار
أثر استخدام سياسة التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الالتزامات على ملائمة المعلومات المحاسبية	0,135	0,018	0.321	غير دال احصائيا

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات نظام (SPSS)

تظهر النتائج المدرجة في الجدول أن قوة العلاقة بين متغير التحفظ المحاسبي في مجال التزامات شركة التأمين وخاصة ملائمة المعلومات المحاسبية قد بلغت ما مقداره (0.135)، وهي قيمة منخفضة لكن موجبة تدل على أن العلاقة بين المتغيرين هي علاقة طردية وضعيفة. وهذا معناه أنه كلما زاد استخدام سياسة التحفظ المحاسبي في مجال التزامات شركة التأمين كلما ارتفع مستوى الملائمة في المعلومات المحاسبية. وبلغت قيمة معامل التحديد (0.018) وهي نسبة جد منخفضة تعني أن استخدام التحفظ المحاسبي في مجال التزامات الشركة يفسر ما نسبته (1.8%) من مقدار التغير الحاصل في خاصية ملائمة المعلومات المحاسبية، وبالتالي فإن تطبيق هذه السياسة عند تقييم الالتزامات يؤثر بنسبة 1.8 % في ملائمة المعلومات المحاسبية الواردة في قوائم الشركة. رغم ذلك جاءت النتيجة غير دالة عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) المعتمد كقاعدة قرار، حيث كان أكبر من ذلك (sig=0.321)

مما يؤكد على ضرورة رفض الفرضية البديلة وقبول الفرضية العدمية التي تنص على: لا يؤثر استخدام سياسة التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الالتزامات على خاصية ملاءمة المعلومات المحاسبية لشركات التأمين الجزائرية".

بناء على ما سبق، أظهرت النتائج عدم وجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين متغير سياسة التحفظ المحاسبي الخاص بالالتزامات شركة التأمين وبين خاصية ملاءمة المعلومات المحاسبية عند مستوى دلالة (0.05).

ثالثا: اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

- الفرضية العدمية (H_0): "لا يؤثر استخدام سياسة التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الإيرادات على خاصية ملاءمة المعلومات المحاسبية لشركات التأمين الجزائرية".

- الفرضية البديلة (H_1): "يؤثر استخدام سياسة التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الإيرادات على خاصية ملاءمة المعلومات المحاسبية لشركات التأمين الجزائرية".

والجدول التالي يوضح نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الثالثة، وهذا لمحاولة التعرف على أثر استخدام سياسة التحفظ في مجال الإيرادات على خاصية ملاءمة المعلومات المحاسبية:

الجدول رقم (4-29): نتائج اختبار تحليل الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الثالثة

البيانات	(R) الارتباط	(R ²) معامل التحديد	مستوى الدلالة (sig)	القرار
أثر استخدام سياسة التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الإيرادات على ملاءمة المعلومات المحاسبية	-0,075	0,006	0.584	غير دال احصائيا

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات نظام (SPSS)

دلت نتائج الاختبار على ضعف العلاقة بين استخدام سياسة التحفظ المحاسبي وخاصية ملاءمة المعلومات المحاسبية، حيث جاء معامل الارتباط بقيمة (-0.075) وهي قيمة منخفضة جدا وسالبة تدل على أن العلاقة بين المتغيرين هي علاقة عكسية وضعيفة جدا، أي كلما زاد مستوى تطبيق سياسة التحفظ في مجال تقييم إيرادات شركة التأمين كلما انخفض بالمقابل مستوى ملاءمة المعلومات المحاسبية للشركة أو العكس. كما أن حجم الأثر معبّرًا عنه بالمعامل (R^2) قد جاء متدنيا، حيث بلغ (0.006)، وهذا يدل على أن كل زيادة في نسبة التحفظ المحاسبي في مجال الإيرادات يلزمها انخفاض في نسبة ملاءمة المعلومات المحاسبية بـ 0.6 %، وبالتالي يؤثر استخدام سياسة التحفظ المحاسبي على مستوى تقييم إيرادات الشركة بنسبة 0.6 % على خاصية ملاءمة معلوماتها المنشورة. رغم ذلك جاءت هذه النتائج غير دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) المعتمد في الدراسة الحالية كقاعدة قرار، وكانت قيمته (sig=0.584). بناء عليه يتم رفض الفرضية البديلة وقبول الفرضية العدمية والتي تنص على: "لا يؤثر استخدام سياسة التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الإيرادات على خاصية ملاءمة المعلومات المحاسبية لشركات التأمين الجزائرية".

مما سبق يمكن الاستنتاج بأنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمتغير سياسة التحفظ المحاسبي الخاص بالإيرادات على خاصية ملاءمة المعلومات المحاسبية لشركات التأمين المدروسة عند مستوى دلالة (0.05).

رابعا: اختبار الفرضية الفرعية الرابعة

- الفرضية العدمية (H_0): "لا يؤثر استخدام سياسة التحفظ المحاسبي في مجال تقييم المصاريف على خاصية ملاءمة المعلومات المحاسبية لـ الجزائرية".

- الفرضية البديلة (H_1): "يؤثر استخدام سياسة التحفظ المحاسبي في مجال تقييم المصاريف على خاصية ملاءمة المعلومات المحاسبية لشركات التأمين الجزائرية".

يوضح الجدول أدناه نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الرابعة بمهدف معرفة أثر استخدام سياسة التحفظ في مجال تقييم مصاريف شركة التأمين على خاصية الملاءمة في المعلومات المحاسبية:

الجدول رقم (4-30): نتائج اختبار تحليل الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الرابعة

البيان	(R)	(R ²) معامل التحديد	مستوى الدلالة (sig)	القرار
أثر استخدام سياسة التحفظ المحاسبي في مجال تقييم المصاريف على ملاءمة المعلومات المحاسبية	0,214	0,046	0.04	دال عند 0.05

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات نظام (SPSS)

أظهرت نتائج الاختبار وجود علاقة طردية موجبة دالة إحصائيا لكن بدرجة منخفضة قليلا بين متغير سياسة التحفظ المحاسبي في مجال المصاريف ومتغير ملاءمة المعلومات المحاسبية، حيث بلغت قيمته (0.214) وهو أقل من الواحد، ويدل على أنه كلما زاد مستوى تطبيق وتبني سياسة متحفظة عند تقييم مصاريف شركة التأمين كلما ارتفع بالمقابل مستوى ملاءمة المعلومات المحاسبية. وكانت قيمة معامل التحديد (0.046) وهي مقدار منخفض يدل على أن ممارسة التحفظ المحاسبي في مجال تقييم المصاريف يفسر ما مقداره 4.6% من إجمالي التغير الحاصل في متغير ملاءمة المعلومات المحاسبية، وبالتالي استخدام سياسة التحفظ على مستوى تقييم المصاريف يؤثر بنسبة 4.6% على ملاءمة المعلومات المحاسبية الواردة في قوائم الشركة. وقد جاءت هذه النتيجة دالة إحصائيا عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$)، حيث أن مستوى الدلالة كان أقل من المستوى المعتمد كقاعدة قرار في دراستنا الحالية، مما يؤكد رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على: "يؤثر استخدام سياسة التحفظ المحاسبي في مجال تقييم المصاريف على خاصية ملاءمة المعلومات المحاسبية في شركات التأمين الجزائرية".

مما سبق، يتضح وجود أثر ذو دلالة إحصائية لسياسة التحفظ المحاسبي في مجال تقييم المصاريف على خاصية ملاءمة المعلومات المحاسبية عند مستوى دلالة (0.05).

خامسا: اختبار الفرضية الفرعية الخامسة

- الفرضية العدمية (H_0): "لا يؤثر استخدام سياسة التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الأصول على خاصية موثوقية المعلومات المحاسبية لـ شركات التأمين الجزائرية".

- **الفرضية البديلة (H_1):** "يؤثر استخدام سياسة التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الأصول على خاصية موثوقية المعلومات المحاسبية لشركات التأمين الجزائرية".

يوضّح الجدول التالي النتائج المتعلقة بتحليل الانحدار الخطي البسيط بغية التعرف على مدى تأثير استخدام سياسة التحفظ المحاسبي عند تقييم أصول شركة التأمين على موثوقية المعلومات المحاسبية الواردة في قوائم الشركة:

الجدول رقم (4-31): نتائج اختبار تحليل الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الخامسة

البيان	(R) الارتباط	(R^2) معامل التحديد	مستوى الدلالة (sig)	القرار
أثر استخدام سياسة التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الأصول على موثوقية المعلومات المحاسبية	0,179	0,032	0.186	غير دال إحصائيا

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات نظام (SPSS)

بالنظر للنتائج المتضمنة في الجدول وانطلاقاً من قيمة معامل الارتباط (R) والتي تساوي (0.179) فهي قيمة موجبة ولكن منخفضة جداً تدل على أن العلاقة طردية وضعيفة بين المتغيرين، أي أنه كلما زادت درجة ممارسة التحفظ في مجال تقييم أصول الشركة ارتفع مستوى الموثوقية في المعلومات المحاسبية للشركة. وقد جاءت قيمة معامل التحديد منخفضة أيضاً وتعادل (0.032) وتعني أن كل زيادة في نسبة استخدام سياسة التحفظ في تقييم أصول الشركة ينجم عنها أثر بنسبة 3.2% في موثوقية المعلومات المحاسبية. رغم ذلك جاءت النتيجة غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) على اعتبار أن مستوى الدلالة المحسوب ($\text{sig} = 0.186$) أكبر من المحدد في هذه الدراسة كقاعدة قرار. لذا ترفض الفرضية البديلة وتقبل الفرضية العدمية التي تنص على: " لا يؤثر استخدام سياسة التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الأصول على خاصية موثوقية المعلومات المحاسبية لشركات التأمين الجزائرية".

مما سبق نستنتج أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاستخدام سياسة التحفظ المحاسبي في مجال الأصول على موثوقية المعلومات المتضمنة في قوائم شركة التأمين عند مستوى دلالة (0.05).

سادساً: اختبار الفرضية الفرعية السادسة

- **الفرضية العدمية (H_0):** "لا يؤثر استخدام سياسة التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الالتزامات على خاصية موثوقية المعلومات المحاسبية لشركات التأمين الجزائرية".

- **الفرضية البديلة (H_1):** "يؤثر استخدام سياسة التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الالتزامات على خاصية موثوقية المعلومات المحاسبية لشركات التأمين الجزائرية".

بعد المعالجة الإحصائية وتحليل الانحدار الخطي البسيط للتعرف على مدى تأثير استخدام سياسة التحفظ عند تقييم التزامات الشركة على موثوقية المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية تحصلنا على النتائج التالية:

الجدول رقم (4-32): نتائج اختبار تحليل الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية السادسة

البيان	(R) الارتباط	(R ²) معامل التحديد	مستوى الدلالة (sig)	القرار
أثر استخدام سياسة التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الالتزامات على موثوقية المعلومات المحاسبية	0,347	0,121	0.01	دال عند 0.01

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات نظام (SPSS)

استنادا لنتائج الاختبار يتّضح مدى قوة الارتباط بين المتغيرين، حيث جاء المعامل (R) بقيمة 0.347 وهو موجب ومرتفع يدل على أن العلاقة بين استخدام سياسة التحفظ المحاسبي في مجال الالتزامات وبين موثوقية المعلومات المحاسبية هي علاقة طردية موجبة، أي كلما ارتفعت درجة ممارسة التحفظ المحاسبي على مستوى تقييم التزامات شركة التأمين كلما ارتفعت درجة الموثوقية في معلومات الشركة. ويؤكد ذلك القوة التفسيرية لنموذج الانحدار والتي بلغت ($R^2 = 0.121$)، حيث يفسّر تطبيق سياسة التحفظ في مجال التزامات شركة التأمين ما يعادل 12.1 % كنسبة تفسيرية من التغير الحاصل في موثوقية المعلومات المحاسبية. وبالتالي فإن استخدام سياسة التحفظ المحاسبي في مجال تقييم التزامات الشركة يؤثر بنسبة 12.1 % في موثوقية المعلومات المحاسبية. وبما أن مستوى الدلالة الذي أظهرته نتائج التحليل يساوي مستوى الدلالة ($\alpha = 0.01$)، فإن النتيجة جاءت دالة إحصائيا عند هذا المستوى، وبالتالي ترفض الفرضية العدمية ويتم قبول الفرضية البديلة القائلة بـ: " يؤثر استخدام سياسة التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الالتزامات على خاصية موثوقية المعلومات المحاسبية لشركات التأمين الجزائرية ".

مما سبق نستنتج أن هناك أثر ذو دلالة إحصائية لممارسة التحفظ عند تقييم التزامات شركة التأمين على موثوقية معلوماتها المحاسبية وهذا عند مستوى دلالة (0.01).

سابعا: الفرضية الجزئية السابعة

- الفرضية العدمية (H_0): " لا يؤثر استخدام سياسة التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الإيرادات على خاصية موثوقية المعلومات المحاسبية لشركات التأمين الجزائرية ".

- الفرضية البديلة (H_1): " يؤثر استخدام سياسة التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الإيرادات على خاصية موثوقية المعلومات المحاسبية لشركات التأمين الجزائرية ".

تهدف هذه الفرضية لمحاولة إيجاد أثر لتطبيق سياسة التحفظ المحاسبي على مدى موثوقية المعلومات المحاسبية، ولقد جاءت نتائج الاختبار موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (4-33) نتائج اختبار تحليل الانحدار الخطي البسيط للفرضية الجزئية السابعة

البيان	(R) الارتباط	(R ²) معامل التحديد	مستوى الدلالة (sig)	القرار
أثر استخدام سياسة التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الإيرادات على موثوقية المعلومات المحاسبية	0,063	0,004	0.642	غير دال احصائيا

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات نظام (SPSS)

تظهر نتائج تحليل الانحدار البسيط والتي يبينها الجدول أعلاه أن قوة العلاقة بين استخدام سياسة التحفظ المحاسبي كمتغير مستقل وبين موثوقية المعلومات المحاسبية كمتغير تابع قد بلغت (0.063) وهي قيمة منخفضة ولكن موجبة تدل على إيجابية العلاقة بين المتغيرين، أي كلما زادت ممارسة شركة التأمين للتحفظ المحاسبي بمجال الإيرادات كلما ارتفع مستوى الموثوقية في المعلومات المحاسبية بقوائم الشركة. كما أن القوة التفسيرية لنموذج الانحدار بلغت ($R^2 = 0.004$)، حيث يفسر تطبيق سياسة متحفظة خاصة بالإيرادات ما يعادل (0.4%) كنسبة تفسيرية من التغير الحاصل في موثوقية المعلومات المحاسبية، وبالتالي تؤثر سياسة التحفظ المحاسبي بنسبة (0.4%) في موثوقية المعلومات المحاسبية. وقد جاءت النتيجة غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) والمعتمد كقاعدة قرار في الدراسة الحالية، حيث كان مستوى الدلالة المحسوب أكبر بكثير ($\text{sig} = 0.642$)، مما يجعلنا نرفض الفرضية البديلة ونقبل فرضية العدم والتي تنص على: "لا يؤثر استخدام سياسة التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الإيرادات على موثوقية المعلومات المحاسبية لشركات التأمين الجزائرية".

في ضوء ما سبق نستنتج أنه لا يوجد تأثير دال إحصائيا لاستخدام سياسة التحفظ عند تقييم الإيرادات على خاصية موثوقية المعلومات المحاسبية للشركة عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$).

ثامنا: اختبار الفرضية الجزئية الثامنة

- **الفرضية العدمية (H_0):** "لا يؤثر استخدام سياسة التحفظ المحاسبي في مجال تقييم المصاريف على خاصية موثوقية المعلومات المحاسبية لشركات التأمين الجزائرية".

- **الفرضية البديلة (H_1):** "يؤثر استخدام سياسة التحفظ المحاسبي في مجال تقييم المصاريف على خاصية موثوقية المعلومات المحاسبية لشركات التأمين الجزائرية".

بعد المعالجة الإحصائية لبيانات الاستبيان وتحليل الانحدار الخطي البسيط للوقوف على مدى تأثير استخدام سياسة التحفظ المحاسبي في مجال تقييم مصاريف الشركة على مستوى موثوقية المعلومات المحاسبية توصلنا للنتائج التالية:

الجدول رقم (4-34): نتائج اختبار تحليل الانحدار الخطي البسيط للفرضية الجزئية الثامنة

البيان	(R) الارتباط	(R ²) معامل التحديد	مستوى الدلالة (sig)	القرار
أثر استخدام سياسة التحفظ المحاسبي في مجال تقييم المصاريف على موثوقية المعلومات المحاسبية	0,217	0,047	0.04	دال عند 0.05

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات نظام (SPSS)

تبين نتائج الاختبار وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha = 0.05$) بين متغير سياسة التحفظ في مجال المصاريف ومتغير خاصية موثوقية المعلومات، وهو ما يظهره المعامل ($R = 0.217$) الذي كانت قيمته موجبة لكن منخفضة قليلا تعكس العلاقة الطردية بين استخدام التحفظ المحاسبي عند تقييم المصاريف، ودرجة الموثوقية في المعلومات المحاسبية للشركة. بمعنى كلما زادت ممارسة التحفظ المحاسبي في هذا المجال، أدى ذلك لارتفاع مستوى الموثوقية في المعلومات الواردة في القوائم المالية. ويؤكد ذلك قيمة معامل التحديد ($R^2 = 0.047$) والذي يدل على أن كل زيادة في ممارسة التحفظ المحاسبي على مستوى المصاريف يلازمها ارتفاع في مستوى موثوقية المعلومات المحاسبية لشركة التأمين بنسبة (4.7 %)، أي أن استخدام هذه السياسة المحاسبية في تقييم المصاريف ينجم عنها تأثير مستوى موثوقية المعلومات المحاسبية بنسبة 4.7 %. جاءت هذه النتائج دالة إحصائيا عند مستوى ($\alpha = 0.05$)، حيث أن مستوى الدلالة المحسوب يقل عن المستوى المعتمد في الدراسة كقاعدة قرار، لذلك ترفض الفرضية العدمية وتقبل الفرضية البديلة والتي تنص على: " يؤثر استخدام سياسة التحفظ المحاسبي في مجال تقييم المصاريف على خاصية موثوقية المعلومات المحاسبية لشركات التأمين الجزائرية ". وبالتالي نستنتج أن هناك أثر ذو دلالة إحصائية لممارسة التحفظ المحاسبي عند تقييم مصاريف الشركة على مستوى موثوقية معلوماتها المحاسبية عند مستوى الدلالة (0.05).

عرض وتحليل نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الأولى للدراسة:

تنص الفرضية الرئيسية على: " يؤثر استخدام سياسة التحفظ المحاسبي على خاصية ملائمة المعلومات المحاسبية المبلغ عنها في القوائم المالية لشركات التأمين على الأضرار الجزائرية ".

-الفرضية العدمية (H_0): " لا يؤثر استخدام سياسة التحفظ المحاسبي على خاصية ملائمة المعلومات المحاسبية المبلغ عنها في القوائم المالية لشركات التأمين على الأضرار الجزائرية ".

-الفرضية البديلة (H_1): " يؤثر استخدام سياسة التحفظ المحاسبي على خاصية ملائمة المعلومات المحاسبية المبلغ عنها في القوائم المالية لشركات التأمين على الأضرار الجزائرية ".

جاءت هذه الفرضية الرئيسية لمعرفة أثر استخدام وتطبيق سياسة التحفظ المحاسبي بشكل عام على خاصية الملائمة في المعلومة المحاسبية، واختبار هذه الفرضية تم استخدام معامل الارتباط "بيرسون" ونموذج الانحدار الخطي البسيط لإيجاد الأثر وتحديد نوع العلاقة بين سياسة التحفظ المحاسبي كمتغير مستقل وخاصية الملائمة كمتغير تابع. وقد جاءت نتائج الاختبار موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (4-35): نتائج اختبار تحليل الانحدار الخطي البسيط للفرضية الرئيسية الأولى

البيان	معامل الارتباط (R)	معامل التحديد (R^2)	المعامل (B)	معامل الانحدار (B)	اختبار (T)		اختبار (F)	
					قيمة (T)	مستوى الدلالة	قيمة (F)	مستوى الدلالة
أثر استخدام سياسة التحفظ المحاسبي على ملائمة المعلومات المحاسبية	0.181	0.033	0.988	1.121	46.978	0.000	7.069	0.000

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات نظام (SPSS)

بناءً على نتائج الاختبار بلغت قوة العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع ما يعادل (0.181)، وهي موجبة وضعيفة تدل على أن العلاقة بين استخدام سياسة التحفظ المحاسبي وخاصية ملائمة المعلومات المحاسبية هي علاقة طردية موجبة، حيث كلما زاد استخدام شركة التأمين لسياسة التحفظ في المحاسبة كلما ارتفع مستوى الملاءمة في معلوماتها المحاسبية. وبلغت القوة التفسيرية لنموذج الانحدار ($R^2 = 0.033$)، حيث يفسر تطبيق هذه السياسة بشكل عام ما يساوي 3.3 % كنسبة تفسيرية من التغير الحاصل في ملائمة المعلومات الواردة في قوائمها المالية، أي أن تبني سياسة التحفظ على مستوى الشركة يؤثر بنسبة 3.3 % في ملائمة معلوماتها المحاسبية وأنه توجد عوامل أخرى تؤثر في مستوى الملاءمة. كما أن معامل الانحدار (B) ذو دلالة إحصائية يدل على أن زيادة ممارسة التحفظ بوحدة واحدة يرفع من مستوى الملاءمة بـ (1.12).

وبلغت قيمة (T) المحسوبة (46.978) وهي موجبة ودالة بمستوى دلالة (0.000)، مما يدل على أن التحفظ المحاسبي هو متغير مؤثر في تقدير مستوى الملاءمة وأن هناك تأثيراً إيجابياً بينهما. كما بلغت (F) القيمة (7.069) وهي دالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.000)، مما يؤكد وجود علاقة معنوية بين سياسة التحفظ وملاءمة المعلومات.

جاءت هذه النتائج دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\text{sig} = 0.000$) وهو أقل من المستوى المعتمد عليه في دراستنا كقاعدة قرار، وعليه ترفض الفرضية العدمية وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على: "يؤثر استخدام سياسة التحفظ المحاسبي على خاصية ملائمة المعلومات المحاسبية المبلغ عنها في القوائم المالية لشركات التأمين على الأضرار الجزائية". وبالتالي نستنتج وجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين ممارسة واستخدام سياسة التحفظ المحاسبي وخاصية الملاءمة في المعلومات المحاسبية لشركات التأمين الجزائرية، وهذا عند مستوى الدلالة (0.05).

الجدول رقم (4-36): نتائج اختبار تحليل الانحدار الخطي البسيط للفرضية الرئيسية الثانية

البيان	معامل الارتباط (R)	معامل التحديد (R ²)	المعامل (B)	معامل الانحدار (B)	اختبار (T)		اختبار (F)	
					قيمة (T)	مستوى الدلالة	قيمة (F)	مستوى الدلالة
أثر استخدام سياسة التحفظ المحاسبي على موثوقية المعلومات المحاسبية	0.275	0.075	0.989	1.236	47.274	0.000	16.094	0.000

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات نظام (SPSS)

أظهرت بيانات الجدول أن معامل الارتباط (R) هو بقيمة (0.275) وهي دالة احصائية عند مستوى دلالة (sig= 0.000)، مما يدل على وجود علاقة ارتباط موجبة بين المتغيرين لكن ضعيفة قليلا. وبلغت (F) القيمة (16.094) وهي دالة بمستوى قدره (0.000) تدل على وجود علاقة تأثير معنوية بين التحفظ المحاسبي وموثوقية المعلومات المحاسبية. وبلغت (T) القيمة (47.274) وكانت موجبة ودالة بمستوى دلالة قدره (0.000)، مما يدل على أن التحفظ المحاسبي هو متغير مؤثر في تقدير مستوى الموثوقية في المعلومات المحاسبية وأن هناك تأثيرا إيجابيا بينهما. واستنادا لمعامل التحديد (R²) فإن التحفظ المحاسبي يفسر ما مقداره 7.5% من التغيرات الحاصلة في مستوى موثوقية المعلومات، وهذا يدل على وجود عوامل أخرى مؤثرة إلى جانب سياسة التحفظ. كما أن معامل الانحدار (B) ذو دلالة احصائية يدل على أن زيادة ممارسة التحفظ بوحدة واحدة يرفع من مستوى الملاءمة ب (1.23). جميع هذه النتائج جاءت دالة احصائية عند مستوى دلالة (0.000) وهو أقل من المستوى المعتمد في الدراسة كقاعدة قرار، وعليه ترفض الفرضية العدمية وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على: "يؤثر استخدام سياسة التحفظ المحاسبي على خاصية موثوقية المعلومات المحاسبية المبلغ عنها في القوائم المالية لشركات التأمين على الأضرار الجزائرية". وبالتالي نستنتج وجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين ممارسة واستخدام سياسة التحفظ المحاسبي وخاصية الموثوقية في المعلومات المحاسبية لشركات التأمين الجزائرية، وهذا عند مستوى الدلالة (0.05).

وبمقارنة هذه النتائج ونتائج تحليل الاختبارات السابقة فإن قوة الارتباط بين متغير التحفظ المحاسبي بشكل عام وملاءمة المعلومات المحاسبية وموثوقيتها كانت أقوى من قوة الارتباط لكل متغير من المتغيرات المستقلة على حدة، وتدل على وجود علاقة تأثير واضحة بين المتغيرين. كما أن قوة تفسير المتغيرات المستقلة مجتمعة لكل متغير من المتغيرين التابعين كانت أقوى من القوة التفسيرية لكل متغير على حدة باستثناء متغير الالتزامات. كما بينت نتائج التحليل أن المتغيرات المستقلة والمتمثلة في عناصر التحفظ المحاسبي تختلف في درجة تأثيرها على خاصية الملاءمة وخاصية الموثوقية، وتختلف من حيث درجة تفسيرها للتغير الحاصل في هذه الخصائص.

3- مناقشة نتائج الدراسة الميدانية

بعد عرض نتائج الدراسة وتحليلها وتحديد آراء واتجاهات أفراد عينة البحث حول محاور الدراسة، وكذا اختبار صحة الفرضيات وتحديد طبيعة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتي تمثل عناصر التحفظ المحاسبي، والمتغيرات التابعة والتي تمثل الخصائص الرئيسية للمعلومات المحاسبية، سنعمل على مناقشة النتائج المتوصل إليها في ضوء دراستنا التطبيقية على مستوى شركات التأمين، وهذا من منطلق النتائج المتعلقة باختبار الفرضيات.

أولاً: أثر استخدام سياسة التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الأصول على خاصية ملائمة المعلومات المحاسبية

أظهرت نتائج اختبار فرضية أثر استخدام سياسة التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الأصول على ملائمة المعلومات المحاسبية للشركة أن تطبيق هذه السياسة على مستوى تقييم أصول شركة التأمين يؤثر على مستوى ملائمة المعلومة المحاسبية المتضمنة في القوائم المالية، حيث أشارت النتائج إلى أن تأثير سياسة التحفظ المحاسبي هو إيجابي، وأنه كلما زادت ممارسة التحفظ في مجال تقييم الأصول كلما أدى ذلك إلى ارتفاع مستوى الملاءمة في المعلومات. ويمكن تفسير هذه النتيجة من خلال ميل شركات التأمين لاستخدام أسلوب التكلفة التاريخية بشكل واسع في تقييم معظم أصولها رغم أنها مؤسسة مالية والجزء الأكبر من استثماراتها هي استثمارات ذات طابع مالي. هذا ما أثر بطبيعة الحال على استخدام منهج القيمة الحقيقية أو ما يسمى بالقيمة العادلة، حيث لا يستخدم إلا بالنسبة لبعض الأصول المالية التي سبق ذكرها على مستوى التحليل وفي إطار ضيق. تتفق هذه النتيجة مع دراسة (مزبود ابراهيم وآخرون 2018)، والتي بينت أن النظام المحاسبي المالي المطبق في شركات التأمين الجزائرية لا يتوافق مع متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (09) من حيث تصنيف وتقييم الأدوات المالية بالقيمة العادلة أو التكلفة المهتلكة.

من جانب آخر، لا توجد شركات تأمين جزائرية مدرجة في البورصة عدا شركة أليانس، لذا لا يمكنها قياس أدواتها المالية بالقيمة العادلة وهذا لغياب سوق مالي نشط وفعال يعتمد عليه في تحديد القيمة العادلة للأصل المراد تقييمه وتوفير تسعيرات مختلف الأصول. والواقع الحالي للبيئة المحاسبية الجزائرية لا يسمح بالقياس المحاسبي وفق منهج القيمة العادلة، فهناك بعض القصور في تطبيقها وتعميمها مما يؤثر على مستوى الملاءمة في المعلومات المحاسبية. وقد بينت دراسة (Alsakini and Awawdeh 2015) أن سياسة التحفظ المحاسبي هي الأقرب لمنهج التكلفة التاريخية والأكثر انسجاماً من أسلوب القيمة العادلة للأصول، وهو ما يدعم النتيجة المتوصل إليها. واستناداً لمعامل التحديد ($R^2 = 7.2\%$) فهو يوضح أن استخدام هذه السياسة ليس بالقوي لكن يوجد تأثير على مستوى الملاءمة بحكم أن مستوى الدلالة يساوي ($\alpha = 0.05$)، وأن هناك عوامل أخرى تتداخل مع تطبيق سياسة التحفظ في التأثير على ملائمة المعلومات المحاسبية.

إن اعتماد شركات التأمين هذا المنهج بشكل أساسي، والذي لا يستجيب لأثر تغيرات أسعار أو قيمة الأصول وإهمال هذه التغيرات، ينعكس على إضعاف المعلومات المحاسبية ويخفف من ملائمتها. فضلاً عن ذلك، فإن المعلومات المحاسبية المعدة وفق أسلوب التكلفة التاريخية تتميز بانخفاض عنصر الملاءمة فيها لأنها لا تعكس بدقة ظروف السوق الحالية، لاعتمادها على بيانات يمكن ملاحظتها في تاريخ الاقتناء، وهو ما جعل أثر تبني سياسة التحفظ المحاسبي ضعيفاً نسبياً على خاصية الملاءمة. وقد بينت دراسة (Andrei et al 2010) أن البيانات المحاسبية كلما كانت أكثر ترابطاً مع الأسعار السوقية، كلما كانت ملائمة البيانات المحاسبية أكبر، بمعنى انخفاض خاصية ملائمة المعلومات المحاسبية لعدم وجود ارتباط مع البيانات السوقية. كما تتفق هذه الدراسة مع دراسة (حلوه 2006) في أن تطبيق التحفظ ينتج عنه أرقاماً أكثرها تاريخي، مما يؤثر على خاصية الملاءمة التي تتطلب توفير

معلومات حديثة تعكس التغيرات الحالية. يضاف إلى ما سبق ذكره أن الأصول رغم كونها المجال الأكثر خصوبة لتطبيق التحفظ المحاسبي حسب آراء الممارسين والمهنيين، خاصة الأصول الثابتة والمعنوية وهذا بهدف التأثير على المركز المالي للشركة، إلا أنه على مستوى شركات التأمين الجزائرية لم يظهر هذا المفهوم بشكل واضح ولم تكن هناك ممارسة واسعة لهذه السياسة، وهذا لطبيعة الأصول التي تمتلكها والمتمثلة أساسا في الأصول المالية، مما انعكس على ضعف أثر التحفظ في مجال تقييم الأصول. وهو ما يبيّنه نتائج التحليل لآراء العينة حول فقرات محور التحفظ المحاسبي في مجال الأصول، وأثر بطبيعة الحال على مستوى ملائمة المعلومات.

ثانيا: أثر استخدام سياسة التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الالتزامات على خاصية ملائمة المعلومات المحاسبية

بيّنت نتائج اختبار فرضية أثر استخدام سياسة التحفظ المحاسبي في مجال تقييم التزامات الشركة على ملائمة المعلومات المحاسبية أن تطبيق هذه السياسة على مستوى تقييم التزامات شركة التأمين لا يؤثر على مستوى الملائمة في المعلومات المحاسبية المتضمنة في القوائم المالية، حيث أشارت مجمل النتائج إلى أن ممارسة التحفظ في هذا المجال لم ينتج عنه أي تأثير أو تغير في مستوى ملائمة المعلومات المحاسبية المبلغ عنها في قوائم الشركات المدروسة. فرغم أن المحاسب يميل للاعتراف بالالتزامات بمجرد حصولها أو حتى لو كان هناك احتمال لتحقيقها في المستقبل، وميله إلى الاعتراف بالالتزامات قصيرة الأجل بقيمتها الاسمية وقياس قيمة الالتزامات بالقيمة الأعلى في ظروف عدم التأكد، إلا أن ذلك لم يحدث أثرا في ملائمة المعلومات، ويمكن تأكيد ذلك من خلال مستوى الدلالة المحسوب الذي كان أكبر بكثير من (0.05).

يمكن تفسير هذه النتيجة على أساس أن ممارسة سياسة التحفظ المحاسبي في مجال تقييم التزامات شركة التأمين توصف بالحدودة نسبيا والأقل من حيث الاستخدام، وأن تطبيق هذه السياسة يظهر بشكل واضح على مستوى تقييم الالتزامات قصيرة الأجل لشركة التأمين والمتعلقة أساسا بمخصصاتها التقنية والديون المترتبة في إطار عمليات إعادة التأمين وحساباتها الدائنة تجاه الوسطاء، حيث لا يجري خصمها وتقييم بقيمتها الاسمية أي بالقيمة النقدية التي ستدفع في سبيل تسديدها وعدم خصمها بتاريخ إعداد الميزانية. فعلمية التقييم تخضع لقواعد صارمة جاء بها القانون وتم ذكرها في قانون التأمينات في ضوء استشارة المجلس الوطني للتأمينات (CNA). كما أن شركات التأمين تخضع لرقابة تقنية تتعلق بمدى احترامها للالتزامات القانونية والتقنية المنصوص عليها في القوانين التنظيمية. وحتى وإن تم تبني سياسة التحفظ في هذا المجال، فإن الفرق بين أدنى قيمة وأعلى قيمة ممكنة نجده ضئيلا. يضاف إلى ذلك أن الالتزامات الطويلة الأجل والتي تتضمن مؤوناتها ومخصصاتها التقنية، لا يجري خصمها من خلال عدم تخمينها وفق أسعار الفائدة الحالية لأنها تسجل بقيمتها الاسمية والتي لا تتوافق مع قيمها الحقيقية، وهذا يتوافق إلى حد كبير مع متطلبات التحفظ والتي تقتضي إظهار الالتزامات بقيمتها الأعلى. لا تتفق هذه النتيجة مع دراسة (عبيدات 2004) والتي توصلت إلى أن تأثير استخدام مفهوم التحفظ في مجال الالتزامات هو إيجابي على ملائمة المعلومات المحاسبية والتي تزداد بزيادة درجة ممارسته في هذا المجال.

ثالثا: أثر استخدام سياسة التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الإيرادات على ملائمة المعلومات المحاسبية

حسب النتائج المتوصل إليها من اختبار فرضية أثر استخدام سياسة التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الإيرادات على ملائمة المعلومات المحاسبية للشركة، أن تطبيق سياسة متحفظة على مستوى تقييم إيرادات شركة التأمين لا يؤثر على مستوى الملائمة في المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية. فقد أظهرت النتائج أن ممارسة سياسة التحفظ المحاسبي لم ينتج عنه أي تأثير في

مستوى ملاءمة المعلومات المحاسبية للشركات محل الدراسة. فرغم أن المحاسب يحرص على تأجيل جزء الأقساط المكتسبة في السنة الحالية للدورة اللاحقة تحسباً لأخطار محتملة، وأنه يميل إلى تأخير الاعتراف بالأرباح المحتملة، ولا يعترف بأقساط التأمين غير المؤكدة، كما يعمل على تأجيل الاعتراف ببعض أقساط التأمين المصدرة وغير المسددة بعد حتى يجرى استلامها فعلاً من المؤمن لهم، إلا أن جميع هذه الممارسات في الحقل المحاسبي لم تغَيّر في مستوى ملاءمة المعلومات المحاسبية، ولعل مستوى الدلالة الذي جاء بمستوى أكبر بكثير (0.05) مؤشر على عدم وجود علاقة تأثير بين المتغيرين.

وبالرجوع للإشعار رقم (89) المتعلق بقواعد سير الحسابات وعرض القوائم المالية لشركات التأمين وإعادة التأمين، فإن الإيرادات المتأتية من عقود التأمين وإعادة التأمين تقيّم بالقيمة الحقيقية أو ما يسمى القيمة العادلة للمقابل المستلم أو قيد الاستلام في تاريخ اكتتاب العقد. هذا معناه أن التكلفة التاريخية في تاريخ إصدار عقد التأمين هي قيمة عادلة وتكون ملائمة في هذا التاريخ. وعلى اعتبار أن الاعتراف بالإيرادات على مستوى إصدار عقود التأمين قد يكون على أساس الاستحقاق إذا كان الإصدار بأجل أو على أساس نقدي إذا كان الإصدار نقدي، فإن تبني سياسة التحفظ المحاسبي سيكون محدوداً لقيام هذه السياسة على الأساس النقدي في جانب الإيرادات، مما جعل ممارسته منخفضة في شركات التأمين المدروسة مقارنة بالمجالات الأخرى، وبالتالي ينعكس على العلاقة بين المتغيرين وأنه لا يوجد أثر واضح بينهما.

رابعاً: أثر استخدام سياسة التحفظ المحاسبي في مجال تقييم المصاريف على ملاءمة المعلومات المحاسبية

بيّنت نتائج اختبار فرضية أثر استخدام سياسة التحفظ المحاسبي في مجال تقييم المصاريف على ملاءمة المعلومات المحاسبية للشركة أن تطبيق هذه الممارسة المحاسبية عند تقييم مصاريف شركات التأمين قد أثر على مستوى ملاءمة المعلومات المبلغ عنها في القوائم المالية. فقد أشارت النتائج إلى أن تأثير هذه السياسة هو إيجابي، وبالتالي كلما زادت ممارسة التحفظ في مجال تقييم المصاريف كلما أدى ذلك إلى ارتفاع مستوى الملاءمة في المعلومات المحاسبية

يمكن تفسير هذه النتيجة من خلال ارتفاع درجة ممارسة التحفظ في مجال تقييم مصاريف شركات التأمين، وأن هذا المجال يعد مجالاً خصباً لتطبيقه. فاستناداً لنتائج التحليل، جاء هذا المحور في المرتبة الأولى وبدرجة موافقة عالية، حيث أن الشركة تحرص على تكوين مؤونات تنظيمية سنوياً لمواجهة التزامات محتملة، وتميل لتكوين مخصصات لمواجهة ديون مؤكدة تجاه المؤمن لهم، أو لمواجهة الارتفاع المحتمل في التزامات الشركة أو تحسباً لتدني ممكن في قيم أصولها. ويظهر جانب التحفظ بشكل كبير في الاعتراف بالأعباء المتعلقة بالكوارث المصرّح عنها في السنة وسرعة الاعتراف بالمصاريف المختلفة، وتعجيل الاعتراف بالخسائر المحتملة من خلال تكوين مؤونة انخفاض القيمة. كما أن نفقات البحوث تحمّل لنفس السنة كمصروف إيرادي ولا ترسمّل كالأصل المعنوي، وأن شركة التأمين تعترف فوراً بأية خسائر متوقعة نتيجة للدعاوى القضائية المرفوعة ضدها. جميع هذه الممارسات توضح مدى ممارسة التحفظ المحاسبي على مستوى تقييم مصاريف شركات التأمين، مما ينعكس - حسب نتائج اختبار الفرضية الرابعة - بالإيجاب على ملاءمة المعلومات المحاسبية.

وبالرجوع لمعامل التحديد ($R^2 = 4.6\%$) فإن تطبيق أسلوب متحفّظ في قياس المصاريف ليس له أثر قوي لكنه موجود بدرجة ضعيفة استناداً لمستوى الدلالة المحسوب (0.04)، وهذا يوحي بوجود عوامل أخرى تتداخل مع اعتماد هذا الأسلوب في التأثير على خاصية ملاءمة المعلومات المحاسبية. إن جانب التحفظ المحاسبي في مجال المصاريف يظهر بشكل كبير في تشكيل المخصصات

التقنية في تاريخ الجرد. هذه الأخيرة يجرى تقييمها على أساس أفضل تقدير للالتزامات في إطار المعيار الدولي الخاص بعقود التأمين (IFR4) ضمن مرحلته الثانية، بهدف جعل التزامات شركة التأمين تتوافق إلى حد كبير مع قيمها الحقيقية. إن تطبيق نموذج " أفضل التقديرات " في تقييم المخصصات التقنية لشركات التأمين يرحى منه تحقيق وتوفير عنصر الملاءمة في المعلومات المبلغ عنها في القوائم، وحيث أن النظام المحاسبي المالي المعتمد في شركات التأمين الجزائرية - حسب ما بينته دراسة مزبود 2018 - لا يستجيب لكل متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFR4) الخاص بعقود التأمين، ولا تمتلك الشركات المقومات اللازمة لتطبيقه، وأن قياس وتقييم التزاماتها التقنية وأساسا تعهداتها قصيرة الأجل يجرى وفق قيمتها الاسمية (التاريخية) وليس وفق نموذج التقييم المطور القائم على أساس (أفضل تقدير)، فهذا ما يبرز ضعف تأثير استخدام سياسة التحفظ المحاسبي على مستوى مصاريف شركات التأمين في ملائمة المعلومات المحاسبية الصادرة عنها. وتتفق النتيجة المتوصل إليها في إطار الدراسة الحالية مع دراسة (عبيدات 2004) التي أظهرت الأثر الإيجابي لاستخدام مفهوم التحفظ في مجال المصاريف على خاصية ملائمة المعلومات المحاسبية. وبالرجوع للفرضية الثالثة نجد أن هناك ممارسة للتحفظ على مستوى الإيرادات، وفي إطار الفرضية الرابعة نجد ممارسة أكثر لسياسة التحفظ على مستوى المصاريف، وهذا معناه تضخيم المصاريف وتقليص حجم الإيرادات حتى يكون بإمكان شركة التأمين إظهار أرباحها بشكل معقول في المستقبل لتعزيز ثقة مستخدمي القوائم المالية خاصة المساهمين.

خامسا: أثر استخدام سياسة التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الأصول على موثوقية المعلومات المحاسبية

تشير نتائج اختبار فرضية أثر استخدام سياسة التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الأصول على موثوقية المعلومات المحاسبية لعدم وجود أثر لهذه السياسة على خاصية الموثوقية، أي أن ممارسة سياسة متحفظة على أصول شركة التأمين لم يؤثر في مستوى موثوقية المعلومات المحاسبية المتضمنة في القوائم المالية للشركة. فرغم أن شركات التأمين تستخدم أسلوب التكلفة التاريخية بشكل واضح في تقييم معظم أصولها والذي توصف المعلومات المحاسبية الناتجة في إطاره بالموثوقية والحياد، إلا أن دقة القياس وصدق المعلومات واكتمالها وأمانة التعبير لم تتأثر بهذه الممارسة الواسعة على حساب منهج القيمة العادلة. وبالنظر لمستوى الدلالة والذي كان أكبر من (0.05) يتضح عدم وجود علاقة تأثير بين المتغيرين، حتى وإن كان مجال الأصول هو المجال الأكثر خصوبة والأكثر استخداما لسياسة التحفظ المحاسبي، فقد أقر العديد من الممارسين والمهنيين أن الأصول تعد المجال الأسبق والأول لممارسة التحفظ المحاسبي. تعتبر هذه النتيجة مبررة لأن استخدام سياسة التحفظ في مجال تقييم أصول الشركة يؤدي إلى إظهارها بقيم تختلف عن قيمها الحقيقية، وبالتالي لا تمثل بصدق حقيقة الوضع الحالي على مستوى شركة التأمين. كم أن اعتماد أسلوب التكلفة التاريخية يؤدي لأخطاء في قياس الدخل بسبب فرضية ثبات وحدة النقد في فترات التضخم، وبالتالي عدم تمثيل الأحداث تمثيلا صادقا وصعوبة تحديد الواقع الحقيقي لشركة التأمين. وهي نفس النتيجة المتوصل إليها في دراسة (حلوة 2013) والتي جاء فيها أن المعلومات التاريخية تخلو من التحيز ودقيقة لكن غالبا ما تكون أقل تمثيلا للواقع ولا تعكس حقيقة الأحداث. وتتفق هذه النتيجة أيضا مع نتيجة دراسة (حلوة 2006) والتي أظهرت أنه لا مكان لسياسة الحيلة والحذر كأحد الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وأن اعتماد خاصية الموثوقية يؤدي لاستبعاد التحفظ المحاسبي تدريجيا وتقليص أهمية ممارسته في الميدان.

وتختلف هذه الدراسة مع دراسة (عبيدات 2004) أشار من خلالها لوجود ارتباط إيجابي بين استخدام مفهوم التحفظ في مجال الأصول وموثوقية المعلومات المحاسبية، حيث كلما زادت درجة ممارسته كلما زادت قابلية المعلومات للتحقق وتكون أكثر حيادية وتعكس بشكل أفضل حقيقة ما جرى بالفعل على مستوى عمليات التقييم الخاصة بالمنشأة.

سادسا: أثر استخدام سياسة التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الالتزامات على موثوقية المعلومات المحاسبية

حسب نتائج اختبار فرضية أثر استخدام سياسة التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الالتزامات على موثوقية المعلومات المحاسبية، فإن اعتماد هذه السياسة على مستوى تقييم التزامات شركات التأمين قد أثر على مستوى الموثوقية في المعلومات المحاسبية المبلغ عنها في قوائم الشركة. وقد أشارت مجمل نتائج الاختبار إلى أن تأثير سياسة التحفظ في المحاسبة عن الالتزامات هو إيجابي وبنسبة مقبولة، حيث كلما ارتفعت درجة ممارسة التحفظ في مجال تقييم التزامات شركة التأمين كلما ارتفع بالمقابل مستوى الموثوقية في المعلومات المصدرة. كما أن معامل التحديد ($R^2 = 12.1\%$) يوضح وجود هذا الأثر وأن هناك عوامل أخرى متداخلة تؤثر في تحديد مدى موثوقية المعلومات المحاسبية. ويدعم هذه النتيجة مستوى الدلالة الذي كان مساويا لـ (0.01) يدل على وجود علاقة تأثير متوسطة بين المتغيرين، وهذا معناه أن ميل المحاسب للاعتراف بالالتزامات بمجرد حصولها والاعتراف بالتعهدات المحتملة في المستقبل وقياس قيمة الالتزامات بالقيمة الأعلى في ظروف الشك من شأنه أن يرفع من موثوقية المعلومات المحاسبية وتكون غير متحيزة وخالية من الأخطاء ودقيقة. لكن من الضروري توضيح أن هذه الممارسات تخضع في جانب منها لبعض الاجتهادات والأحكام الذاتية في سبيل تقديرها وتحديد المبالغ المتعلقة بها، وهذا على اعتبار أن الجزء الأكبر من التزامات شركات التأمين تخص نشاطها التأميني ويغلب عليها طابع الاحتمالية، مما يبرز إمكانية وقوع بعض الأخطاء في وصف الظواهر ترجع لأثر عنصر التقدير وحالة عدم التأكد التي تكتنف عمل محاسب التأمين، هذا ما يجعل تحقق الثقة والدقة في المعلومات أمر نسبي وضمن المستويات المعقولة.

وحسب دراسات عديدة في المجال فإن خاصية الموثوقية تزيد على حساب خاصة الملاءمة عند استخدام طريقة التكلفة التاريخية للقياس المحاسبي، وبما أن الالتزامات التقنية لشركات التأمين وأساسا المؤونات التقنية تقاس في إطار النظام المحاسبي المالي لقطاع التأمينات (SCFA) وفق المعايير المحلية والتعليمات الصادرة (الإشعار رقم 89) والقوانين المنظمة للقطاع، حسب قيمتها الاسمية التي يجرى تقديرها بالنسب القانونية أو حسب طرق التقييم المعتمدة، فإنه لا يجرى أي اختبار لمدى كفاية هذه الالتزامات، وبالتالي هذا ما يجعلها تتمتع بدرجة من الموثوقية لكونها كاملة وخالية نسبيا من الأخطاء ووجود الدليل الموضوعي والوثائق المؤيدة لها. لكنها بالمقابل لا تعبر بصدق على حقيقة الأحداث لأنه لا يوجد مجال لتعديل هذه الالتزامات، كما أن الجزء الكبير منها لا يجرى تحيينه وفق التغيرات الاقتصادية الجارية ولا تظهر بقيمتها الحقيقية، مما يجعل المعلومات المحاسبية المتعلقة بها لا تمثل بصدق الأحداث الاقتصادية والمالية المتعلقة بها.

تتفق هذه النتيجة مع دراسة (Basu 1997) التي أظهرت أن استخدام سياسة التحفظ المحاسبي في مجال الخسائر والالتزامات لا يتطلب درجة تحقق كبيرة، وبالتالي درجة موثوقية أقل نظرا لأنها تسجل حتى ولو كان السند المؤيد لها متوسطا أو ضعيفا. أي تحتاج لدرجة أقل من الموثوقية للاعتراف بها. كما تتفق النتيجة المتوصل إليها مع دراسة (Mohammad et al) والتي أوضحت إيجابية العلاقة بين التحفظ المحاسبي وموثوقية المعلومات بالقوائم المالية. وتتفق النتيجة أيضا مع نتائج دراسة (عبيدات 2004) وتسلك

نفس الاتجاه، حيث أن ميل منشآت الأعمال نحو تعظيم قيمة التزاماتها يؤدي بالمعلومات المحاسبية لأن تصبح أكثر موثوقية رغم محدودية تطبيق هذه السياسة في مجال تقييم الالتزامات.

سابعا: أثر استخدام سياسة التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الإيرادات على موثوقية المعلومات المحاسبية

دلت نتائج اختبار فرضية أثر استخدام التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الإيرادات على مستوى الموثوقية في معلومات الشركة أن تبني هذه السياسة عند تقييم إيرادات شركة التأمين لا يؤثر على موثوقية معلوماتها المحاسبية المتضمنة في القوائم المالية، حيث أظهرت النتائج أن ممارسة التحفظ بالمحاسبة عن إيرادات الشركة لم يخلف أي أثر أو تغير في مستوى موثوقية المعلومات المحاسبية للشركات المدروسة. فرغم أن الإيرادات تعتبر مجالا هاما لممارسة التحفظ ويظهر بشدة لدى الاعتراف بإيرادات الشركة والاعتراف بأرباحها وتأجيل الأقساط التأمينية غير المكتسبة في الدورة الحالية وتحويلها لدورة لاحقة وغيرها من الممارسات، إلا أن النتائج قد جاءت معاكسة لما هو وارد، حيث لم تغير في مستوى موثوقية المعلومات المحاسبية، كما أن مستوى الدلالة المحسوب كان أكبر من (0.05) بكثير ويدل على عدم وجود تأثير بين المتغيرين.

تعتبر هذه النتيجة مبررة، حيث أن ممارسة التحفظ المحاسبي في مجال إيرادات شركة التأمين لم يؤثر على كل من خاصية الملاءمة وخاصية الموثوقية، وهذا دليل على أن تطبيقه قد جاء بدرجة متوسطة واحتل المرتبة الثالثة، وهو أقل أهمية مقارنة بالتحفظ في مجال المصاريف والتحفظ في مجال تقييم الالتزامات، رغم أن العديد من الدراسات أكدت على أن التحفظ المحاسبي يمارس على نطاق واسع في مجال الإيرادات وبمستوى أكبر مقارنة بمجال المصاريف. وهذا لانسجامه مع مبدأ تحقق الإيراد الذي يقوم على الأساس النقدي في الاعتراف بالإيرادات، وتهدف المنشآت من رفع مستواه إلى إظهار مؤشر الربحية في الدورات اللاحقة بمستوى جد مقبول. تختلف هذه النتيجة عن دراسة (Hellman 2008) والتي بينت أن التحفظ في الاعلان عن النتائج الجيدة كالإيرادات والأرباح سيزيد المعلومات المحاسبية ثقة وقدرة على التنبؤ بالمستقبل، فاستخدام سياسة متحفظة من شأنه التقليل من السلوك الانتهازي لإدارة الشركة التي تسعى لتعظيم قيمة الشركة، وبالتالي تحسين جودة الأرباح عبر زيادة موثوقيتها. وتختلف أيضا عن دراسة (عبيدات 2004) والتي أظهرت وجود أثر إيجابي بين المتغيرين وأن لممارسة مفهوم التحفظ في مجال الإيرادات تأثير على كافة القرارات المالية التي تعتمد على تلك المعلومات.

لا تتفق الدراسة الحالية مع دراسة (Handrikson & Breda) فقد أكدت النتائج على أن تطبيق هذا المفهوم عند تقدير الأرباح وتقييم الإيرادات في ظروف عدم التأكد ينجم عنه تشويه للمعلومات المنشورة وتحويل الأرباح من دورة مالية لأخرى، مما يؤثر على مصداقيتها وموضوعيتها. وأكدت دراسة (حلوة 2013) أن التضخيم المتعمد للإيرادات من خلال تسجيلها بأعلى من قيمتها سوف يؤدي إلى عدم دقة القياس وسينتج عنه حالة قياس محاسبي غير موثوق به وغير صادق في تمثيل الحدث الاقتصادي المحدد.

ثامنا: أثر استخدام سياسة التحفظ المحاسبي في مجال تقييم المصاريف على موثوقية المعلومات المحاسبية

أعطت نتائج اختبار فرضية أثر استخدام سياسة التحفظ المحاسبي في مجال تقييم المصاريف على موثوقية المعلومات المحاسبية للشركة دليلا تطبيقيا على أن ممارسة هذه السياسة على مستوى مصاريف شركة التأمين يؤثر على خاصية موثوقية المعلومات المحاسبية المتضمنة في القوائم المالية. وقد أظهرت النتائج أن تأثير استخدام سياسة التحفظ في المحاسبة عن مصاريف الشركة هو إيجابي، حيث كلما زادت ممارسة التحفظ كلما ارتفع مستوى الموثوقية في المعلومات. واستنادا لنتائج التحليل، فإن مجال المصاريف يعتبر الأكثر أهمية لممارسة سياسة متحفظة في شركات التأمين، وهذا لارتباطه بتكوين المؤنات والمخصصات التقنية ومخصصات تدني

القيمة، إلى جانب سرعة الاعتراف بأعباء الكوارث المتحققة لدى التصريح عنها، وتعجيل الاعتراف بالخسائر المتوقع حدوثها وغيرها من الممارسات التي تجعل من المعلومات المتاحة أكثر صدقا وأكثر حيادا وأقل تحيزا. وبالرجوع لمعامل التحديد ($R^2 = 4.7\%$) لنموذج الانحدار يتضح تأثر هذه الخاصية بتبني سياسة التحفظ، وأن هذا الأثر هو موجود بين المتغيرين بالنظر لمستوى الدلالة (0.04) مع وجود عوامل أخرى مؤثرة في هذا المجال. كما أن نتيجة ارتباط التحفظ في مجال المصاريف بخاصية الموثوقية هي أقوى مقارنة بنتيجة ارتباط التحفظ في مجال المصاريف بخاصية الملاءمة، لأنه كما سبق وأن ذكرنا فإن شركات التأمين الجزائرية لا تعتمد نموذج (Best estimate) في رصد مبالغ المخصصات التقنية، وهذا ما ينتج معلومات أكثرها تاريخي، مما يرجح كفة الموثوقية في المعلومات على حساب ملاءمتها. كما تتحفظ الشركات المدروسة في تسجيل مبالغ الخسائر المحتملة والمؤكدة من خلال الاعتراف الفوري بها، حتى ولو كان السند المؤيد لها متوسطا أو ضعيفا.

إن ممارسة سياسة متحفظة في مجال تقييم مصاريف شركات التأمين يجرى على نطاق واسع، فهو يمتد كذلك إلى سرعة الاعتراف بالانخفاض المسجل في قيمة أصول الشركة مثل قيم العملاء (كالمؤمن لهم ومعيدي التأمين والوسطاء والمشاركين)، وقيم التوظيفات والأصول المالية الجارية المقتناة بهدف البيع، والتي تعترف بها شركات التأمين كمصاريف وخسارة بشكل فوري. وقد بينت دراسة (Giovoley 2007) أن الاعتراف المبكر بالخسائر يجنب الشركة الدخول في استثمارات ضعيفة ويوفر معلومات أفضل للمستثمرين حول ديون الشركة، وبالتالي فإن زيادة مستوى التحفظ المحاسبي يجعل من المعلومات أكثر مصداقية. من جانب آخر نرى بأن تقييم أداء الإدارة على مستوى شركات التأمين يستند إلى الأرباح المحاسبية ومدى جودتها، وهذا يبين أن السلوك الانتهازي للإدارة يظل قائما، مما يجعلها تميل لجعل هذه الأرباح متحيزة لصالحها، لكن باعتبار قطاع التأمين قطاعا متحفظا، فإن الاعتراف الفوري بالخسائر والمصاريف المتوقعة سوف يقلل بشكل واضح من أثر التحيز، وبالتالي زيادة مستوى الثقة في المعلومات الواردة في القوائم المالية وتعزيز خاصية الحياد. وقد وضّحت دراسة (الشرقاوي 2013) أن سياسة التحفظ المحاسبي توفر للمديرين المعلومات الضرورية حول مخصصات الخسائر المستقبلية وغيرها، والتي يلعب التحفظ دورا هاما في تحديدها للحصول على معلومات سليمة وموثوقة فيها.

تتفق الدراسة الحالية مع دراسة (عبيدات 2004) والتي أظهرت أن ممارسة مفهوم التحفظ المحاسبي في مجال المصروفات يجعل من المعلومات المحاسبية أكثر صدقا وأكثر أمانا وأقل تحيزا، وهذا لوجود تأثير إيجابي بين المتغيرين، وأن مستوى الموثوقية يزداد كلما زاد مستوى استخدام التحفظ المحاسبي في مجال المصروفات. ويرر الباحث هذه النتيجة من خلال أن تخفيض قيمة المصاريف يوفر إمكانية الحصول على أموال غير مشروعة لبعض الفئات من أصحاب القرار، لذا فإن ممارسة التحفظ يحد من هذا السلوك. كما تتفق هذه النتيجة مع دراسة (ناظم 2017) والتي بينت أن حالات التلاعب في حسابات الشركات المتزايدة باستمرار كانت سببا في جعل مستخدمي القوائم المالية أكثر ميلا لاستخدام سياسة التحفظ المحاسبي، بحجة أن التمسك به يساهم في دعم مصداقية القوائم المالية.

وتختلف النتائج المتوصل إليها عن دراسة (Belkaoui 2009)، حيث بينت أن جانب الحيطة والحذر يعكس تدخل المحاسب وإبداء رأيه وحكمه في مجالات الاعتراف بالمصاريف والخسائر، مما ينتج عنه كشوف وتقارير مالية تتميز بعدم الحيادية والإخفاء والتضليل ومعلومات محاسبية مشوهة، وبالتالي ينبغي عدم فهم التحفظ المحاسبي على أنه مبدأ محاسبي.

تجدر الإشارة إلى أن قطاع شركات التأمين يوصف بكونه أكثر القطاعات تحفظا بسبب زيادة مبالغ الاحتياطات المعلنة والسرية، وهذا راجع إلى الإجراءات المتحفظة التي تقوم بها إدارة الرقابة (وزارة المالية) ولجنة الإشراف والرقابة على قطاع التأمينات، حيث تلزم مؤسسات القطاع باحترام القوانين الصارمة والتعليمات الصادرة، خاصة على مستوى عمليات القياس والاعتراف في مجال المصاريف، مما يبرز انخفاض حالات التلاعب بالأرقام والبيانات المحاسبية حفاظا على استقرارها المالي. ولعل أكثر مجال يمكن أن يحدث فيه مثل هذه التلاعبات مجال المصاريف المتعلقة بتخصيص مبالغ المؤنات، والتي تقود المحاسب إلى المبالغة أحيانا في تقديرها أو تخفيض مبالغها أحيانا أخرى بما يؤثر على مصداقية المعلومات.

تاسعا: أثر استخدام سياسة التحفظ المحاسبي على ملائمة وموثوقية المعلومات المحاسبية

حسب نتائج اختبار الفرضيات الرئيسية المتعلقة بأثر استخدام سياسة التحفظ المحاسبي على ملائمة وموثوقية المعلومات المحاسبية على مستوى شركات التأمين على الأضرار الجزائرية، فإن استخدام هذه السياسة يؤثر على خاصية الملائمة وخاصية الموثوقية للمعلومات المحاسبية المبلغ عنها في القوائم المالية. وقد أظهرت نتائج الاختبار أن هذا الأثر هو إيجابي وبمعدل ارتباط من ضعيف إلى متوسط، حيث كلما زاد استخدام سياسة التحفظ المحاسبي على مستوى شركات التأمين كلما تحسنت ملائمة المعلومات وموثوقيتها، كما أن معامل التحديد لنموذج الانحدار تراوح ما بين ($R^2 = 3.3\% - 7.5\%$) ويوضح وجود هذا الأثر بالإضافة لعوامل أخرى تتداخل مع هذه السياسة في تفسير مدى ملائمة وموثوقية المعلومات المحاسبية. وطبعا يدعم هذا التفسير مستوى الدلالة الذي كان (0.000) وقوة الدلالة لإحصائية فيشر (F) وإحصائية (T)، مما يدل على وجود علاقة تأثير واضحة بين المتغيرين.

وتعني هذه النتيجة أيضا أن زيادة ممارسة التحفظ في مجالات الأصول والالتزامات والإيرادات والمصاريف مجتمعة يؤدي للرفع من مستوى الملائمة والموثوقية في المعلومات المحاسبية، مما جعل الباحثة تميل أكثر للتيار المؤيد لهذه السياسة وتنضم للأصوات التي تنادي بتبني مفهوم بالتحفظ المحاسبي في مجالاته التطبيقية المختلفة، والاستمرار في تطبيقه في المواقف التي تستدعي ذلك، خاصة في قطاع حساس ومنفرد كقطاع التأمين. تتفق هذه النتيجة مع دراسة (Watts 2003) والتي ذكرت أن اعتماد مفهوم التحفظ المحاسبي يتطلب درجة عالية من التحقق تؤدي لعدم وجود أخطاء في القياس المحاسبي ومن ثم إنتاج معلومات أكثر موثوقية وأكثر فائدة في اتخاذ القرار، كما تتفق مع دراسة (Basu 1997) والتي أكدت على أن الشركة تقوم بالاعتراف بالخسائر المتوقعة في دفاترها، والتي تعكس الأخبار السيئة بصورة أسرع من الأخبار الجيدة، وبالتالي فهي تحفظ محاسبيا لتعكس على شكل معلومات ملائمة وذات موثوقية أكبر.

وتتفق أيضا الدراسة الحالية مع دراسة (Guay et al 2007)، حيث بينت أن التحفظ مطلوب من طرف المستثمرين الخارجيين لأنه يساعد في إعطاء صورة صادقة عن نقاط القوة والضعف بالنسبة للمنشأة، ويسهل وضع القرارات الاستثمارية. كذلك تتفق النتيجة المستخلصة مع توصيات مجلس معايير المحاسبة البريطانية نحو التحفظ، والذي أكد على ضرورة التمسك بهذا المفهوم كخاصية مؤثرة في المعلومات المحاسبية تزيد من موثوقية ومصداقية القوائم المالية. من جهة أخرى أبدى كذلك مجلس المعايير الدولي (IASB) مع مطلع سنة 2018 رأيا مؤيدا لهذا المفهوم واعتبر أن خاصية الحياد قد تم دعمها من خلال ممارسة التحفظ، وبالتالي زيادة مستوى الثقة في المعلومات والتمثيل الصادق للأصول والالتزامات وحقوق الملكية والدخل والمصاريف.

تتفق أيضا النتائج المتوصل إليها مع دراسة (Lafond and Watts 2008)، حيث أشارت إلى أن الأخذ بالقيم الدنيا للأصول والإيرادات وبالقيم العليا للالتزامات والمصاريف يعني تحجيم قدرة الشركة على عمل تحييز بالزيادة في المعلومات المحاسبية، خاصة أرقام الربح، وهذا يؤدي إلى الحد من قدرتها على القيام بتصرفات انتهازية تحقق من خلالها - إدارة الشركة - مصالحها الشخصية على حساب مصالح الأطراف الأخرى، مما يوفّر حماية للمستثمرين ويرفع من قيمة الشركة، ومن ثم يزيد من مستوى الملاءمة والموثوقية في المعلومات المحاسبية. وتتفق نتائج الدراسة مع دراسة (اقبال والقضاه 2014)، حيث أن استخدام التحفظ المحاسبي يساهم في تعزيز موثوقية القوائم المالية وزيادة مستوى الملاءمة فيها. إلى جانب دراسة (الرشيدي 2014) والتي أوضحت أن تبني سياسات محاسبية متحفظة قد يؤدي لمعلومات أكثر موثوقية وموضوعية، مما يرفع من منفعتها لاتخاذ القرارات.

وتلتقي هذه الدراسة مع نتائج دراسة (عبيدات 2004) والتي بيّنت أن استخدام مفهوم التحفظ المحاسبي في مجالاته التطبيقية الأربعة مجتمعة يؤثر إيجابيا على خاصية الملاءمة وخاصية الموثوقية، وبالتالي هذا ما يبرّر أن التحفظ المحاسبي يلعب دورا هاما في مدى كفاءة القرارات المتخذة. وتتفق أيضا مع دراسة (Rachwan 2017) والتي تضمّنت في نتائجها أن التركيز على القوائم المالية المعدة وفقا لسياسة التحفظ المحاسبي وفي إطار معايير (IFRS) يضمن توفير معلومات شفافة وذات مصداقية، تستعمل كوسيلة لتخفيض عدم التماثل وجذب أموال فئة المستثمرين في سوق المال، كما تجنّب فئة المحاسبين مخاطر نشر معلومات غير صادقة. وتتفق أيضا هذه النتيجة مع نتائج دراسة (سامح 2011) والتي بيّنت وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام التحفظ المحاسبي وجودة الأرباح، حيث أن ارتفاع ممارسة التحفظ في شركات المساهمة العامة ينجم عنه ارتفاع المستحقات الكلية وبالتالي تحسين جودة الأرباح، كما توصلت الدراسة إلى أن ارتفاع مستوى التحفظ المحاسبي يساهم في تعزيز مصداقية القوائم المالية وترشيد القرارات الاستثمارية.

رغم ذلك تتعارض نتائج هذه الدراسة مع الدراسات الأخرى في المجال ومنها دراسة (سلمان 2016)، والتي أشار من خلالها إلى أن تطبيق سياسة التحفظ المحاسبي يمكن أن ينتج عنه تشويه في الأرقام المحاسبية التي تعطل خاصية الملاءمة، ويشتمل على نوع من التحييز في القياس المحاسبي. الأمر الذي يتعارض مع حيادية المعلومات، وبالتالي تصبح غير مفيدة لعقد المقارنات المختلفة، كما يؤدي لإظهار إيرادات الوحدة الاقتصادية بصورة غير دقيقة وتختلف عن قيمتها الحقيقية. كما لا تتفق هذه الدراسة مع نتائج دراسة (القاضي ومأمون 2013) والتي أظهرت أن التحفظ يقود لأخطاء في القياس المحاسبي وإنقاص قيمة المعلومات المحاسبية بالشكل الذي يجعلها غير مفيدة لاتخاذ القرارات، وهذا لأنها لا تمثّل الواقع الاقتصادي بالنسبة لتقييم الأصول والخصوم وبالنسبة لقياس الربح.

خلاصة الفصل

يعتبر قطاع التأمين من القطاعات الاقتصادية المهمة وإحدى ركائز الاقتصاد الوطني، نظرا لضخامة مؤسساته وتعدد أنشطتها وتنوعها. وما يزيد القطاع تميزًا هو الطابع الخاص لنشاط التأمين الممارس، والذي يتسم بالحذر عند تقدير مبالغ الأعباء والالتزامات المحتملة والمؤكد الوقوع، نظرا لصعوبة تقديرها بدقة كبيرة وبقيم مضبوطة. هذا ما يدفع محاسب التأمين إلى المبالغة في بعض عناصر القوائم المالية كالمخصصات التقنية ومخصص الديون المشكوك فيها. تنشط شركات التأمين في بيئة أعمال متغيرة باستمرار ومحاطة بمختلف الأخطار التي قد تهدد استقرارها المالي، فضلا عن ذلك تخضع لقوانين صارمة تنظم عملها المالي والمحاسبي المعقد، مما يجعل مسألة تبني مفهوم التحفظ المحاسبي في الممارسات المحاسبية ضرورة حتمية لمعالجة حالات عدم التأكد. ومن هذه الزاوية يمكن التأكيد على تحفظ قطاع شركات التأمين وإعادة التأمين وارتفاع مستوى الحذر فيه، وأن زيادة الاحتياطات المعلنة والسرية إلى جانب مبالغ التخصيص الموجهة لمقابلة الالتزامات المستقبلية، وكذا الإجراءات التحفظية التي تقوم بها إدارة الرقابة وهيئات التأطير المتواجدة في السوق، كلها أمور تدعم ممارسة وتطبيق التحفظ في مجال عمل هذه الشركات. وبناء على نتائج تحليل بيانات الدراسة واختبار فرضياتها تم التوصل للنتائج الإحصائية التالية:

- وجود مستوى مقبول ومتوسط للتحفظ المحاسبي في شركات التأمين الجزائرية المدروسة.
- تعاني شركات التأمين الجزائرية بعض القصور في تقييم أصولها المالية، حيث تواجه صعوبات في تطبيق منهج القيمة العادلة بالنسبة لتقييم بعض عناصر القوائم المالية وتستخدم أسلوب التكلفة التاريخية بشكل أساسي، وهذا لعدم توفر سوق مالي نشط في الجزائر وعدم إلزامية تطبيق القيمة العادلة في المؤسسة الجزائرية، مما يجعلها أكثر تمسكا بسياسة التحفظ المحاسبي.
- معظم أفراد العينة المستجوبين تنحصر أعمارهم ما بين 30 - 45 سنة بنسبة 73.2%.
- معظم أفراد عينة البحث من حملة الليسانس والمجستير بنسبة (71.5%).
- معظم أفراد العينة لهم تخصص مالية ومحاسبة بنسبة (73.2%).
- معظم أفراد العينة المبحوثين من فئة الإطارات المالية والمحاسبية بنسبة تقارب (61%).
- حوالي (86%) من أفراد العينة يملكون خبرة لا بأس بها في المجال المالي والمحاسبي ونشاط التأمين تفوق الخمس سنوات.
- لا يوافق أفراد العينة على أن هناك ممارسة للتحفظ المحاسبي في مجال تقييم أصول الشركة.
- يوافق أفراد العينة بدرجة متوسطة على أن هناك ممارسة للتحفظ المحاسبي في مجال تقييم التزامات الشركة.
- يوافق أفراد العينة بدرجة متوسطة على أن هناك ممارسة للتحفظ المحاسبي في مجال تقييم إيرادات الشركة.
- يوافق أفراد العينة بدرجة عالية على أن هناك ممارسة للتحفظ المحاسبي في مجال تقييم مصاريف الشركة.
- يظهر استخدام سياسة التحفظ بشكل واضح وبمستوى عالي في مجال تقييم المصاريف وهذا لخصوصية نشاط التأمين.
- يوافق أفراد العينة وبدرجة موافقة عالية على أن مستوى الملاءمة في المعلومات المحاسبية مرتفع.
- يوافق أفراد العينة وبدرجة عالية على أن مستوى الموثوقية في المعلومات المحاسبية عالي.
- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لاستخدام سياسة التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الأصول على ملائمة المعلومات المحاسبية لشركة التأمين الجزائرية. وهو ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.

- لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لاستخدام سياسة التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الالتزامات على ملاءمة المعلومات المحاسبية لشركة التأمين الجزائرية. وهو ما ينفي صحة الفرضية الثانية.
- لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لاستخدام سياسة التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الإيرادات على ملاءمة المعلومات المحاسبية لشركة التأمين الجزائرية. وهو ما ينفي صحة الفرضية الثالثة.
- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لاستخدام سياسة التحفظ المحاسبي في مجال تقييم المصاريف على ملاءمة المعلومات المحاسبية لشركة التأمين الجزائرية. وهو ما يؤكد صحة الفرضية الرابعة.
- لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لاستخدام سياسة التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الأصول على موثوقية المعلومات المحاسبية لشركة التأمين الجزائرية. وهو ما ينفي صحة الفرضية الخامسة.
- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لاستخدام سياسة التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الالتزامات على موثوقية المعلومات المحاسبية لشركة التأمين الجزائرية. وهو ما يؤكد صحة الفرضية السادسة.
- لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لاستخدام سياسة التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الإيرادات على موثوقية المعلومات المحاسبية لشركة التأمين الجزائرية. وهو ما ينفي صحة الفرضية السابعة.
- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لاستخدام سياسة التحفظ المحاسبي في مجال تقييم المصاريف على موثوقية المعلومات المحاسبية لشركة التأمين. وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثامنة.
- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لاستخدام سياسة التحفظ المحاسبي بشكل عام على خاصية الملاءمة وخاصية الموثوقية للمعلومات المحاسبية المتضمنة في القوائم المالية لشركات التأمين على الأضرار الجزائرية. وهو ما يؤكد صحة الفرضيات الرئيسية.

الخاتمة

تستعمل سياسة التحفظ المحاسبي كدليل للمحاسب يطبّق في الظروف غير العادية وليست كقاعدة مذهبية يجرى احترامها ومراعاتها في جميع الأحوال. هذه السياسة لا يزال تطبيقها جاريا في الظروف التي تستدعي رأي المحاسب عند تحديد العمر الإنتاجي للأصل مثلا، أو عند تقدير مبالغ المخصصات والاحتياطات أو عند تقييم بعض عناصر القوائم المالية وغيرها من الممارسات التطبيقية الممكنة. إن الاتجاه نحو التشاؤم هي مسألة هامة جدا للحد من الميل الكبير للتفاؤل للكثير من المديرين والمسيرين والمسؤولين في الشركات المختلفة، إلا أن الحيلة والحذر المفرط ليس لها مكان بارز في النظرية المحاسبية، حيث أنها تؤدي لاتخاذ قرارات خاطئة ومضلّلة، مثلها مثل التفاؤل المفرط والزائد عن الحد المعقول. فهذه السياسة تهدف بشكل عام إلى تجنب أن يكون لحالات عدم التأكد الحالية الأثر المباشر على السنوات المقبلة.

فالتحفظ المحاسبي رغم ظهوره منذ زمن طويل نسبيا، إلا أنه لا يزال يشكل مطلباً أساسيا في السنوات الأخيرة بالنسبة للعديد من الأطراف ذات العلاقة بالمنشأة، ويزداد الطلب عليه بشكل أكبر في قطاع شركات التأمين وإعادة التأمين، حيث وضّحت دراسات تطبيقية مختلفة ارتفاع درجة ممارسة التحفظ لدى إعداد التقارير والقوائم المالية لهذه الشركات، خاصة في المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبية عديدة، رغم ما لقيه من معارضة كانت أبرزها تلك الصادرة عن المشروع المشترك لمجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB)، وهذا لأثره السلبي على خصائص المعلومة المحاسبية وعلى جودتها. وفي الفترة الأخيرة وعقب الأزمة المالية العالمية الأخيرة، زاد النقاش وأجّجت الآراء نحو إعادة تضمين التحفظ المحاسبي في الإطار المفاهيمي لمجلس المعايير الدولي (IASB) لسنة 2018، مع ضرورة تحديد مفهومه بدقة والتأكيد على أن ممارسة التحفظ بطريقة حذرة ودون تحييز يدعم بشكل واضح حيادية المعلومات المحاسبية، وبالتالي تمثيلها الصادق للظواهر والأحداث الاقتصادية.

إن التطبيق الخاطئ لهذه السياسة المحاسبية قد ينتج عنه تخفيض للأرباح المحاسبية بدرجة كبيرة ودون مبرر، كما قد يقود لنشر معلومات غير دقيقة ومغلوبة، وهو ما جعلها محل انتقاد واسع وسط هيئات إعداد المعايير والباحثين الأكاديميين. لذا فإن الاستخدام الصحيح لمفهوم التحفظ في المحاسبة ينحصر في اختيار الطرق المحاسبية التي لا تؤدي إلى المبالغة في تحسين الأرباح والتأثير على المركز المالي لشركات التأمين. فالتزام محاسب التأمين بالتطبيق السليم لهذه السياسة لا يقصد به السماح له بتغيير قيم بنود القوائم المالية بالزيادة أو النقصان متى شاء ذلك، أو أن يتعمّد رفع قيم الالتزامات والخسائر والمصاريف وتخفيض قيم الأصول والأرباح والائزادات دون مبررات مقبولة، إنما يقصد به عدم المخاطرة في حالات لم يتم تأكيدها أو تحققها بعد، والتقدير المعقول للأحداث في ظروف الشك الممكنة وهذا حرصا على حماية نفسه من المسؤولية في المستقبل. لذلك فإن تبني مستوى معيّن من التحفظ المحاسبي يعني بشكل صريح أنه إذا كانت هناك حالة عدم التأكد في عملية التقدير، فيجب اختيار الحل الذي يكون احتمال زيادته للأصول والدخل أقل ما يمكن والعكس بالنسبة للالتزامات والمصاريف. وتعبير أدق، فإن كل ما تحقّقه سياسة التحفظ عند تطبيقها في الممارسات العملية بصورة صحيحة هو إرشاد محاسب التأمين في المواقف الصعبة من خلال قاعدة معقولة تماما، والتي تتضمن أنه في حالة وجود شك بشأن تقييم بند معين فإن التحفظ في التقدير يكون أفضل من المغالاة فيه، بالشكل الذي يضمن تحقيق ملاءمة المعلومات المحاسبية وموثوقيتها. بالمقابل، في حالة عدم وجود شك في عملية تقدير عناصر القوائم المالية، فليس هناك حاجة لتطبيق هذه السياسة. لكن لسوء الحظ فسّر البعض هذا المفهوم على نحو خاطئ بأنه يتضمن التخفيض في قيم الأصول والمداخيل وتشويه المعلومات المتعلقة بها.

بناءً على ما سبق توضيحه جاءت الدراسة الحالية لتساهم في التأسيس النظري لموضوع التحفظ المحاسبي وعلاقته بخصائص المعلومات المحاسبية الأساسية، والوقوف على مدى تبني هذا المفهوم في عملية تقييم عناصر القوائم المالية لشركات التأمين الجزائرية، حيث تم إسقاط المفاهيم النظرية المدرجة في الجانب النظري على الواقع العملي لمجموعة من شركات التأمين التي تمارس نشاطها بولاية سطيف، من خلال تقييم اتجاهات بعض المسيرين والمحاسبين والماليين نحو اعتماد سياسة التحفظ ضمن التطبيقات العملية الأربعة المعروفة في المجال المحاسبي. وبناءً على ما تمت دراسته في الجانب النظري والتطبيقي توصلنا لجملة من النتائج والتوصيات نوجزها فيما يلي:

أولاً: نتائج الدراسة النظرية

أفضى البحث في شقه النظري إلى مجموعة من النتائج هي:

- 1- يعد التحفظ قيد محاسبي يميل المحاسبون إلى اتباعه في الممارسات العملية، ووسيلة فعّالة ومناسبة لمعالجة حالات عدم التأكد التي يواجهونها، حيث ينتج عن تطبيقه عند إعداد القوائم المالية منافع اقتصادية مختلفة كتحسين كفاءة عقود المديونية، خفض تكلفة رأس المال، تخفيض مشكلة عدم تماثل المعلومات، دعم حوكمة الشركات، الحد من تلاعبات الإدارة وقدرتها على ممارسة إدارة الأرباح الانتهازية، مما ينعكس إيجابياً على قيمة المنشأة ويخفف من احتمالات الإفلاس.
- 2- تقوم فلسفة التحفظ المحاسبي على التوقيت اللا تماثل للاعتراف بالأرباح والخسائر، والابتعاد عن المبالغة في تخفيض الأرباح المحاسبية وتعتيم الخسائر، والابتعاد عن المصالح الشخصية عند إجراء التقييم لضمان الحصول على معلومات محاسبية تمثل بصدق حقيقة ما جرى فعلاً.
- 3- إن الخطوة الأولى والمهمّة في فهم التحفظ المحاسبي في القوائم المالية لمختلف المؤسسات تكمن في تحديد وتقدير درجة ممارسة التحفظ ومستواه لدى تقدير عناصر القوائم المالية. وهي مسألة تخضع لسياسة المؤسسة بالدرجة الأولى ثم الجانب السلوكي للمديرين والمحاسبين.
- 4- أضحى التحفظ المحاسبي مطلباً هاماً لمستخدمي القوائم المالية في السنوات الأخيرة، خاصة مع تزايد حالات الغش والتلاعب في الحسابات التي قد تؤدي إلى تعثر وإفلاس العديد من الشركات.
- 5- تتفق هذه الدراسة مع العديد من الدراسات السابقة من حيث تأييد استخدام سياسة التحفظ المحاسبي، وتدعم الآراء التي تنادي بعدم التخلي عن ممارستها في بعض المواقف، شرط أن يتم تطبيقها بشكل متنسق من سنة لأخرى وهذا تجنّباً لحدوث تلاعب بالأرباح المحاسبية.
- 6- المبالغة في التقليل من درجة التحفظ المحاسبي ينعكس بالسلب على جودة القوائم المالية ويتيح المجال لتلاعبات الإدارة. إلا أن الممارسة الجيدة له تنعكس إيجابياً على المنشأة وعلى جودة معلوماتها المنشورة، كما تقيد السلوك النفعي للإدارة وتحقق مصداقية القوائم المالية، إلى جانب توفير حماية للمستثمرين والدائنين وأصحاب المصالح الأخرى.
- 7- إن المخصصات أو المؤونات فكرة اصططنها المحاسبون كتصحيح محاسبي لتجاوز مشكلة وصعوبة القياس الفعلي، إلى جانب مشكلة التوزيع المحاسبي للأعباء في تاريخ الجرد. وحسب إطار المعايير المحاسبية الدولية فإن مبالغ المخصصات التي يتم رصدها سنوياً تمثل أفضل تقدير لمبالغ المصاريف المطلوبة لتسوية الالتزامات في هذا التاريخ. لذا يتوخى المحاسبون الحذر في تقديرها بعدم المغالاة أو

التشدد في تكوينها بغرض تخفيض الأرباح أو زيادتها عن قيمتها الحقيقية، وإلا كان ذلك تحيزا في القياس وخروجا عن الاستخدام الجيد لأساس التحفظ المحاسبي.

8- دعا المشرع الجزائري للتقيّد بمنهج التكلفة التاريخية التقليدي وهذا كلما كان القياس المحاسبي وفق منهج القيمة العادلة متعدّرا وصعب التطبيق، وهو ما يعطي إشارة واضحة عن صعوبة تطبيق وتبني القيمة العادلة بالنسبة لبعض عناصر الأصول والخصوم.

9- رغم أن المشرع الجزائري لم ينظر إلى التحفظ المحاسبي كخاصية نوعية مرغوبة في المعلومة المحاسبية، إلا أنه أشار لهذا المفهوم ضمن القانون 08-156 تحت تسمية "مبدأ الحيطة" الذي تضمن التقدير المعقول للوقائع في ظروف الشك.

10- جاءت وجهات النظر والآراء الخاصة بالمهنيين والأكاديميين والمفكرين متعارضة بعض الشيء بخصوص نظرهم للتحفظ، فهناك من ينادي بوجوب الحد من ممارسة التحفظ المحاسبي بمختلف أنواعه والتخلي عنه، وهناك من يقرّ بضرورة اعتماده والتمسك به على مستوى الاعتراف بالمعاملات الخاضعة لشكوك اقتصادية حقيقية.

11- يعد قطاع التأمين قطاعا متحفّظا بالنظر لضخامة الاحتياطات والمؤونات المكوّنة سنويا، وتعدّد الأنظمة والقوانين التشريعية المنظمة لصناعة التأمين، إلى جانب تعدّد هيئات الرقابة والتأطير التي تمارس إجراءاتها الرقابية الصارمة في كل وقت، وتحرص باستمرار على متابعة شركات التأمين ومعرفة مدى التزامها بالإجراءات التحفظية المنصوص عليها في القوانين، وهذا لضمان استقرارها المالي وحماية كتلة الأموال التي تحوزها باستمرار.

ثانيا: نتائج الدراسة التطبيقية

من خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها على مستوى شركات التأمين على الأضرار المتواجدة بولاية سطيف توصلنا إلى النتائج التالية:

1- غالبا ما توصف عملية تحديد مدى تأثير استخدام سياسة التحفظ المحاسبي على ملائمة وموثوقية المعلومات المحاسبية بالصعوبة، وهذا لتعدّد مجالات تطبيق هذا المفهوم من جهة، وصعوبة تبنيّه على مستوى شركات ذات طابع مالي كشركات التأمين. وما يزيد الأمر صعوبة انعكاس دورة الانتاج لهذه الشركات واختلاف تاريخ اقفال الحسابات السنوية مع تاريخ نهاية دورة التأمين. هذا ما يفسّر لنا اختلاف النتائج التي توصلت إليها الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة في مجال التحفظ.

2- تتميز شركات التأمين الجزائرية بضخامة استثماراتها وتنوّعها، مما يجعلها بحاجة إلى أسواق نشطة كفؤة أهمها السوق المالي لتقييمها وقياسها ومعرفة قيمتها العادلة. هذا ما يعتبر صعبا نوعا ما في الجزائر بسبب غياب هذه السوق، إلى جانب نقص مصادر المعلومات اللازمة لتحديد القيمة العادلة وضعف المنافسة على مستوى قطاع التأمين

3- تنفرد شركات التأمين بعنصر الالتزامات التقنية التي تضم المؤونات المقتّنة والمخصصات التقنية المكوّنة للوفاء بالتزاماتها المستقبلية. تشكّل هذه الالتزامات العنصر البارز والأهم في سياسة التحفظ المحاسبي على مستوى شركات التأمين الجزائرية، كما تعد البند الأكثر حساسية في محاسبة التأمين وهذا لارتباطه بالالتزامات مؤكّدة أو محتملة يصعب تقدير مبالغها بشكل دقيق.

4- تستهدف سياسة التحفظ المحاسبي جوانب مختلفة من العمل المحاسبي على مستوى شركات التأمين تشمل أساسا مجالات الأصول، الالتزامات، المصاريف، الإيرادات، وتظهر بشكل واضح عند تكوين المخصصات التقنية، الاحتياطات والمؤونات المقتّنة، ترحيل الأقساط المؤخّلة للسنة الموالية، مخصص الديون المشكوك في تحصيلها، الاعتراف بالأرباح والخسائر المؤكّدة والمحتملة، تقييم الأصول المالية وغيرها، مما يؤثّر على الأرباح المحاسبية للشركة ونتائج أعمالها بشكل عام.

- 5- لا تطبق شركات التأمين الجزائرية سياسة التحفظ المحاسبي بمستوى مرتفع كما أن استخدامها لم يكن واضحا خاصة في مجال الأصول والايادات والالتزامات. ويرجع السبب لعدم إلزامية تطبيق هذه السياسة من جهة، وعدم توضيح مضمون هذا المفهوم بشكل دقيق في الإطار التصوري للنظام المحاسبي والمالي لقطاع التأمين من جهة أخرى. واقتصر النظام على تحديد ضرورة أن تستجيب المحاسبة لمبدأ الخطة ضمن الإشعار رقم (89) الخاص بقواعد سير الحسابات في شركات التأمين.
- 6- يؤثر استخدام سياسة التحفظ المحاسبي في مجالات تقييم الأصول والمصاريف على ملائمة المعلومات المحاسبية المبلغ عنها في القوائم المالية لشركات التأمين الجزائرية، لكن لا يؤثر استخدامه في مجالات تقييم الالتزامات والايادات على ملائمة المعلومات المحاسبية، وهذا بسبب محدودية استعماله في هذه المجالات.
- 7- يؤثر استخدام سياسة التحفظ المحاسبي في مجالات تقييم الالتزامات والمصاريف على موثوقية المعلومات المحاسبية المبلغ عنها في القوائم المالية لشركات التأمين الجزائرية، لكن لا يؤثر استخدامه في مجالات تقييم الأصول والايادات على موثوقية المعلومات المحاسبية، وهذا بسبب طبيعة الأصول المملوكة في شركات التأمين والتي يمثل الجزء الأكبر منها في الأصول المالية، ولتعارضه مع أساس الاعتراف بالإيرادات.
- 8- إن استخدام سياسة التحفظ المحاسبي بشكل عام يؤثر على خاصية الملاءمة وخاصية الموثوقية للمعلومات المحاسبية المتضمنة في القوائم المالية لشركات التأمين الجزائرية المدروسة، وأن هذا التأثير كان بدرجة متوسطة لوجود عوامل أخرى قد تتداخل مع تبني هذه السياسة لتحسين جودة المعلومات ورفع مستواها.
- 9- تتوفر خاصية الملاءمة في المعلومات المحاسبية لشركات التأمين الجزائرية وبمستوى مرتفع، حيث يتم تقديم معلومات عن ما تم التخطيط له وما تم تحقيقه بالفعل حتى تكون مفيدة لعقد مقارنات مختلفة وتصحيح الانحرافات. فضلا عن تقديم معلومات تنبؤية على المدى المتوسط والطويل عن طريق إعداد قوائم مالية تنبؤية، وتوفير معلومات حول التدفقات النقدية الجارية والمستقبلية.
- 10- تتوفر خاصية الموثوقية في المعلومات المحاسبية لشركات التأمين الجزائرية وبمستوى مرتفع، حيث تتميز هذه الشركات بدرجة الثقة المالية العالية والتي تستمد أولا من صرامة القوانين المنظمة لعملها، ثم الاستعانة برأي مراجع الحسابات الخارجي، والمطابقة الدورية (الجرد) بين ما جرى تقييده في الدفاتر وما هو موجود حقيقة بالنسبة لعناصر القوائم المالية، بغية التأكد من توفر خاصية التمثيل الصادق لواقع الشركة. إلى جانب الالتزام بالوثائق والسجلات الضرورية الموصى بها من طرف إدارة الرقابة على قطاع التأمينات، حتى يسهل فحصها ومراجعتها كلما دعت الضرورة، والالتزام بقواعد التقييد المحاسبي وشروطه لحماية المعلومات من أي تعديل أو تلاعب أو أخطاء. فالمعلومات المتوفرة هي معلومات مستندية تبرز إمكانية الاعتماد عليها.

ثالثا: الاقتراحات

- في ضوء نتائج الدراسة المتوصل إليها يمكننا تقديم جملة من الاقتراحات والتي نراها ضرورية وتخدم أغراض البحث:
- 1- إعادة النظر في قضية التحفظ المحاسبي والتمسك به لدى إجراء التقديرات اللازمة لمختلف عناصر الأصول والخصوم، الإيرادات والمصاريف في ظروف عدم التأكد، وهذا بالنظر للمنافع التي يحققها وحفاظا على حقوق المساهمين والدائنين والمستثمرين.
- 2- ضرورة إلزام شركات التأمين الجزائرية باستخدام سياسة محاسبية متحفظة وبالمستوى المعقول عند إعداد القوائم المالية الختامية، وتقدير بعض عناصر الأصول والخصوم. وهذا لحماية الأموال الضخمة التي تحوزها على مدار السنة والعائدة في الأساس لحملة العقود

من جهة، ولكون قطاع التأمين من القطاعات الاقتصادية الأكثر الحيوية فيجب العمل على ضمان الشفافية والمصادقية والملاءمة في القوائم والتقارير المالية لشركات التأمين، حتى تعطي الصورة الصادقة عن الوضع المالي من جهة أخرى.

3- عدم التخلي عن تطبيق وممارسة سياسة التحفظ المحاسبي شرط خلق نوع من التوازن في عملية التطبيق، فكما أن تطبيقها يجعل من المعلومات المحاسبية أكثر ملاءمة وأكثر تأثيراً على عملية اتخاذ القرار ويرفع من مستوى الثقة في المعلومات، فإن الإفراط والمبالغة في تطبيق السياسة قد ينعكس بالسلب على شركة التأمين ويضر بسمعتها، حيث أن هذه الوضعية تجعل المساهمين والمستثمرين يعتقدون بأنهم يستثمرون أموالهم في شركة غير ناجحة، وتزيد من مشكلة عدم تماثل المعلومات وممارسة إدارة الربح في شكلها السلبي. وبالتالي فإن التطبيق الجيد لسياسة التحفظ المحاسبي يكون من خلال الإبقاء على التحفظ عند مستويات معقولة غير مغالى فيها ولا متشددة بشكل كبير.

4- إجراء المزيد من الأبحاث المحاسبية التي تعطي تفسيراً إضافياً لمستوى التحفظ المحاسبي في التقارير والقوائم المالية في بيئة الأعمال الجزائرية، والوقوف على مدى أهميته وأثره على حسابات شركات التأمين وإعادة التأمين، حيث أن استخدامه يعد ضرورياً وحتمياً في قطاع التأمين ومن الصعب استبعاده، وهو متضمن في نصوص المعايير المحاسبية الدولية والمعايير المحاسبية الأمريكية والبريطانية، وسيبقى تطبيقه مستمراً طالما اقترن بحالات عدم التأكد التي تحيط بمؤسسات الأعمال.

5- تفعيل دور السوق المالي الجزائري وتنشيطه ورفع عدد شركات التأمين المدرجة فيه وإلزامها بمستوى معيناً من التحفظ المحاسبي، بالشكل الذي يرفع من موثوقية المعلومات المحاسبية المتاحة للمستخدمين، حيث أن شركات التأمين لا يمكن أن تكون ذات نجاعة في غياب سوق مالية كفؤة. كما أن وجود هذه السوق يضمن لشركات التأمين الجزائرية استثمار الأموال المتاحة لديها في مختلف صيغ التوظيف التي يسمح بها القانون، ومن ثم مواجهة التزاماتها في المستقبل.

6- تقدم هذه الدراسة أدلة تطبيقية إضافية عن الأثر الإيجابي للتحفظ المحاسبي على ملاءمة وموثوقية المعلومات المحاسبية في شركات التأمين الجزائرية، وبالتالي فإن نتائج الدراسة تدعم قضية تبني سياسة التحفظ وإدراجه ضمن الإطار المفاهيمي لإعداد القوائم المالية، وإجراء المزيد من الأبحاث والدراسات في هذا المجال بهدف تحسين ممارسته في قطاع التأمين وإعادة التأمين.

7- على المنظمات المهنية وضع إرشادات وقواعد واضحة حول ممارسة التحفظ المحاسبي، والوقوف على آثاره السلبية وكيفية الحد منها وتعزيز آثاره الإيجابية، وذلك لتحجّب التلاعب بالمعلومات المحاسبية خاصة الأرباح. كما ينبغي إعادة النظر في مضمون هذا المفهوم على مستوى قانون التأمينات المنظم لعمل شركات التأمين الجزائرية وسيرها المالي والمحاسبي، من خلال تبني المفهوم المتضمن في الإطار المفاهيمي لمجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASB) لسنة 2018 وتحديد ظروف استخدامه.

8- ضرورة ممارسة التحفظ المحاسبي في ظل حوكمة شركات التأمين بالشكل الذي يحد من الفرص الانتهازية للمكافآت الإدارية في هذه الشركات، والناجحة عن تضخيم الأرباح وعدم تمثيلها بصدق لحقيقة الوضع المالي. وهذا سيؤثر حتماً على معلومات محاسبية ذات موثوقية ولها قدرة تنبؤية وبالتالي التأثير على عملية صنع القرارات المالية والتأمينية.

9- تشجيع شركات التأمين وتوجيهها نحو التبني المبكر للمعيار الدولي للإبلاغ المالي رقم (9) للرفع من مستوى ملاءمة المعلومات وزيادة موثوقيتها وجعلها أكثر قابلية للمقارنة، حيث يتضمن هذا المعيار تصنيف وتقييم مختلف الأدوات المالية المتاحة لهذه الشركات

وإدخال أسلوب القيمة العادلة. وهذا لا يمكن أن ينجح إلا بتوجيه وتفعيل دور هيئات الإشراف والرقابة على قطاع التأمين في تسريع العملية، والعمل على جعل القوانين المنظّمة للقطاع أكثر مرونة للمفاضلة بين بدائل القياس المتعدّدة لنفس البند.

10- ضرورة تحيين النظام المحاسبي والمالي لقطاع التأمين بما يتماشى مع التطورات الأخيرة المتسارعة على المستوى الدولي والمتعلّقة بالمعايير الدولية (IFRS)، خاصة المعيار الدولي (IFRS4) والمعيار الدولي (IFRS7) والمعيار الدولي (IFRS15)، وهذا لتسهيل اندماجها في الاقتصاد الدولي وتحقيق المزايا والاستفادة منه. إلى جانب تعجيل عملية تبني هذه المعايير في قطاع التأمينات لتحسين بيئة وجودة المعلومات المحاسبية، وهذا لا يتأتى إلا من خلال تهيئة وتوفير المناخ الملائم وتكييفه مع متطلبات هذه المعايير وتوفير المقوّمات والأسس الكفيلة بتعميم استخدامها.

11- تكثيف جانب التكوين والتدريب لموظفي القطاع في مجال المعايير المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي لقطاع التأمين وإعادة التأمين، وهذا لاطلاعهم بكل ما هو جديد على الساحة الدولية وترسيخ المفاهيم المالية والمحاسبية الحديثة، وتجاوز الثغرات والنقائص المسجلة في الميدان، عن طريق تنظيم أيام دراسية وندوات وملتقيات لتبادل المعارف والخبرات في مجال الأنظمة المحاسبية المتخصصة.

12- مراجعة جميع المخصصات التقنية والمؤنات المكوّنة في تاريخ إقفال الحسابات وتعديلها لتعكس أفضل التقديرات الحالية.

رابعاً: المساهمة العلمية المحققة من البحث

تعتقد الباحثة أن هذه الدراسة قدمت مساهمة علمية وفكرية في مجال الأبحاث المحاسبية المتخصصة حيث:

- من الناحية الأكاديمية سعت الدراسة للتغلّب على ندرة الأبحاث في مجال التحفظ المحاسبي وأثره على جودة المعلومات المحاسبية خاصة في مجال صناعة التأمين، حيث قدّمت الدراسة دليلاً ميدانياً على هذا الأثر، ومن ثم التخفيف من الآراء المناهضة للتحفظ.
- سعت الدراسة لتطوير منهجية البحث في هذا المجال من خلال استخدام الاستبيان كأداة لتحليل الأثر الممكن للتحفظ على الخصائص الأساسية للمعلومة، وهذا طبعاً في حال عدم وجود سوق مال نشيط وتعدّد شركات التأمين المدرجة فيه كحالة الجزائر.
- حاولت الدراسة معرفة مدى تبني التحفظ المحاسبي في شركات لها طبيعة عمل خاصة وهي شركات التأمين وإعادة التأمين على الأضرار، والتحقق من أن الخصوصيات المتعلقة بعمل هذه الشركات تستدعي المزيد من ممارسة التحفظ في الواقع العملي.
- تعتقد الباحثة أن نتائج الدراسة يمكن أن تدعم سياسة التحفظ وتساعد على فهمه على الوجه الصحيح وإزالة الغموض بشأن معناه المحاسبي، خاصة بالنسبة لمستخدمي المعلومات والمستثمرين.

خامساً: مجالات بحثية مقترحة

بناء على النتائج النظرية والتطبيقية المتوصل إليها، توجد العديد من المجالات التي يمكن أن تشكّل أساساً لبحوث مستقبلية جادة وفعّالة منها:

- قياس التحفظ المحاسبي والعوامل المؤثرة عليه في شركات التأمين الجزائرية وفق نموذج (Basu).
- دور خصائص جودة لجان المراجعة في تحسين مستوى التحفظ المحاسبي في شركات التأمين وإعادة التأمين الجزائرية.
- دراسة أثر التحفظ المحاسبي على ظاهرة لا تماثل المعلومات المحاسبية لترشيد قرارات المستثمرين.
- دراسة مقارنة بين ممارسة التحفظ المحاسبي في البنوك الجزائرية وشركات التأمين وإعادة التأمين الجزائرية.
- دور سياسة التحفظ المحاسبي في ترشيد قرارات الاستثمار والحد من مخاطر الإفلاس لشركات المساهمة المقيدة في البورصة.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

1- المصادر، المعايير، المنشورات والجرائد الرسمية

- أحمد دوش مدني، الوجيز في منهجية البحث القانوني، ط3، 2015.
- التحول إلى المعايير الدولية، الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (SOCPA)، أبريل 2017.
- الحوكمة ودورها في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، منتدى المحاسب العربي (بدون تاريخ).
- خالد الصباغ، المعيار الجديد (IFRS17) نقابة المحصل المالية المحاسبية، سوريا، 2018.
- سعيد سالم، معيار المحاسبة الدولي 36، (FCT)، 2015/11/26، متوفر على الموقع (ae.linkedin.com).
- سهيل رزق دياب، مناهج البحث العلمي، غزة فلسطين، 2003.
- صبرينة شراقة، محاضرات في مقياس اقتصاد التأمينات، 2016 / 2015 جامعة سطيف 01، الجزائر.
- صالح عمر بن حيدرة، معيار المحاسبة الدولي الجديد رقم (15)، متوفر على الموقع (maqaloty.com).
- طويطي مصطفى، وعيل ميلود، أساليب تصميم وإعداد الدراسات الميدانية: منظور إحصائي، مطبوعة جامعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أجلي منذ أولحاج - البويرة - الموسم الجامعي: 2013 - 2014.
- عايش صباغ، الخطوات المنهجية لتصميم الاستبيان، جامعة وهران، ص 10. متوفر على الموقع (almanhal.moc).
- فاروق فياض، التأمين الإلكتروني، موقع الخليج الاقتصادي، مركز الخليج للدراسات، 2017.
- المحاسبة في شركات التأمين: المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، المملكة العربية السعودية، 2010.
- محاضرات في أنظمة المعلومات المحاسبية، للموسم الجامعي 2016/2017، جامعة محمد بوضياف المسيلة.
- محمود الخطيب، المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (9) والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (15)، المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2017، متوفر على الموقع (www.mohasaba.com).
- المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، الجزء أ: "إطار المفاهيم والمتطلبات"، ترجمة المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، الأردن، 2013.
- معجم المعاني الجامع متوفر على الموقع (www.almaany.com) تاريخ الاطلاع 30 جوان 2015.
- معيار المحاسبة الدولي رقم (38): الأصول غير الملموسة، ملخصات فنية عن (IAS/IFRS) المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين (IASCA)، 2018، متوفر على الموقع (www.ascasociety.org).
- المعيار المحاسبي الدولي رقم (08)، متوفر على الموقع (www.infotechaccountants.com).
- منتدى رؤساء المؤسسات (FCE)، معرض الصحافة، 2017.04.04.
- ياسر خلف الجميلي، أهمية المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات المستثمرين في سوق الأوراق المالية، أغسطس 2016، متوفر على الموقع (www.kitabat.com).
- ياسر سلامة، المعيار الدولي IFRS17، نوفمبر 2017، متوفر على الموقع (www.elmohasb.com).
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 65، الصادرة في تاريخ 1995.10.31، المرسوم التنفيذي رقم 95-342 المتعلق بالالتزامات التنظيمية لشركات التأمين.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 المتضمن للنظام المحاسبي المالي، العدد 74، السنة 44، بتاريخ 2007.11.25.

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 المتعلق بتحديد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى كشوفات المالية ومدونة الحسابات، العدد 19، السنة 46، إصدار 25 مارس 2009.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم رقم 156.08 المؤرخ في يوم 26 ماي 2008 والمتعلق بتطبيق أحكام القانون 07-11 المتعلق بتطبيق النظام المحاسبي المالي، العدد 27، السنة 45، بتاريخ 28.05.2008.

2- الكتب

- أبو نصر حميدات، محمد جمعة، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية: الجوانب النظرية والعملية، دار وائل للنشر، عمان، 2008.
- أحمد بلخاوي، تعريب: رياض العبد الله، نظرية محاسبية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
- أحمد حلمي جمعة، محاسبة عقود التأمين: الاعتراف القياس، الإفصاح، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان 2010.
- أميدوش مدني، الوجيز في منهجية البحث القانوني، ط3، 2015، متوفر على الموقع (usmba.ac.ma).
- حامد داود الطحلة، محاسبة المقاولات بين النظرية والتطبيق، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2013.
- حسين القاضي، مأمون حمدان، نظرية المحاسبة، منشورات جامعة دمشق، جامعة دمشق، 2013.
- رشا الغول، التحفظ المحاسبي، ط1، مكتبة الوفاء القانونية، مصر، 2015.
- رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر: من المبادئ إلى المعايير، ط2، دار وائل للنشر، عمان، 2006.
- رضوان حلوة حنان، تطور الفكر المحاسبي: مدخل نظرية المحاسبة، ط1، دار الثقافة، عمان، 2009.
- رضوان حلوة حنان، مدخل النظرية المحاسبية، ط3، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2013.
- الرمحي نزال محمد، نصار عبد الخالق، زياد عبد الحليم، مبادئ المحاسبة المالية، ط2، دار المسيرة للنشر، عمان، 2013.
- ريتشارد شرويدر، هارتن كلارك، جاك كائني، نظرية المحاسبة، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2006.
- سامر مظفر قنطقي، التأمين الإسلامي التكافلي: أسسه ومحاسبته، دار شعاع للنشر والعلوم، سوريا، 2010.
- سمير الريشاني، مقدمة في معايير المحاسبة الدولية، جمعية المحاسبين القانونيين، 2011.
- صالح بن محمد العساف، دليل الباحث في العلوم السلوكية، ط2، مكتبة العبيكان الرياض، 2006.
- صلاح الدين الصيتي، الأساليب الاحصائية في العلوم الإدارية: تطبيقات باستخدام (SPSS)، دار وائل للنشر، عمان 2006.
- صلاح حسن علي سلامة، نموذج مقترح لقياس وتفسير مستوى التحفظ عند إعداد التقارير المالية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2009.
- طارق عبد العال حماد، المدخل الحديث في المحاسبة: محاسبة القيمة العادلة، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2009.
- طارق عبد العال، معايير المحاسبة المصرية: إطار نظري تطبيقي، ج1، المكتبة العربية، 2006.
- طالب الواعظ، رزاق نور عمران، النظام المحاسبي الموحد وتطبيقاته في الوحدات الاقتصادية، ط1، الدار النموذجية للنشر، بيروت، 2011.
- طلال محمد الجبالي، ريان يوسف، محمد جعفر، مشتاق الشمري، أساسيات المعرفة المحاسبية، دار اليازوري للنشر، الأردن، 2009.
- عبد الرحمن عطية، المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي، دار النشر جيللي، الطبعة الثانية، 2011، الجزائر.
- عبد الرزاق محمد قاسم، تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
- فالتر ميجس، روبيرت ميجس، المحاسبة المالية، ترجمة وصفي عبد الفتاح وآخرون، دار المريخ للنشر، الرياض، 2007.

- فاسم محسن الحبيطي، زياد هاشم، تحليل ومناقشة القوائم المالية، ط1، الدار النموذجية للطباعة والنشر، بيروت، 2011.
- كاظم إبراهيم، نظام المعلومات المحاسبي، وحدة الحداثة للطباعة والنشر، كلية الحداثة، جامعة الموصل العراق، 2003.
- كمال عبد العزيز النقيب، مقدمة في نظرية المحاسبة، ط1، دار وائل للنشر، الأردن، 2004.
- كيسو، دونالد، جيرى، جنب، المحاسبة المتوسطة (ترجمة أحمد حجاج، سلطان السلطان)، ج1، ط(3)، دار المريخ للنشر، الرياض.
- محمد تيسير الرجبى، تحليل القوائم المالية، ط1، الشركة العربية المتحدة للتسويق، مصر، 2015.
- محمد سمير الصبان، كمال الدين الدهراوي، عبد الله هلال، القياس والتحليل المحاسبي، دار التعليم الجامعي للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2013.
- محمد مطر، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 2004.
- محمود السيد الناجي، أسس المحاسبة، المكتبة العصرية، مصر، 2007.
- ناظم حسن الشريف، سعود جابر العامري، المحاسبة المتقدمة في الشركات، الأسس النظرية والعملية لاحتساب قيمة الشركات، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
- همام جمعة، المحاسبة المعمقة وفق النظام المحاسبي المالي الجديد والمعايير المحاسبية الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
- هيني فان جريونج، معايير التقارير المالية الدولية: دليل التطبيق، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، 2006.
- وليد بن محمد الشباني، مبادئ المحاسبة والتقارير المالي، العبيكان للنشر، المملكة العربية السعودية، 2014.
- وليد عبد القادر، حسام الدين خداح، المعايير المحاسبية الدولية، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، ط1، 2013.
- وليد ناجي الحياي، أصول المحاسبة المالية، الجزء 2، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007.
- ويغانز، كيسو كميل، مبادئ المحاسبة، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2015.

3- الرسائل والأطروحات الجامعية

- أميرة مهدي حسنين، المنظور المعاصر للحفاظ المحاسبي في ضوء الاتجاهات الحديثة للفكر المحاسبي وأثره على القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية، رسالة دكتوراه في منشورة، جامعة قناة السويس، 2012.
- انتصار حسين عبد الله، لجان المراجعة في ظل حوكمة الشركات وأثرها على جودة التقارير المالية: دراسة عينة من المصارف السودانية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص محاسبة، جامعة الرباط الوطني، 2016.
- أنس عبد الله محمد أمين، أثر لجان المراجعة في تنظيم السياسات المحاسبية وتحقيق الشفافية في التقارير المالية في المصارف التجارية السودانية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2016.
- حمدي فلة، تأثير استخدام محاسبة القيمة العادلة على المؤشرات المالية في المؤسسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2016/2017.
- حميدات جمعة، مدى التزام الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان بمعايير الإفصاح الواردة في معايير المحاسبة الدولية وتعليمات هيئة الأوراق المالية، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، 2004.
- رقام ليندة، دور إدارة الموارد البشرية في تفسير التغيير في المؤسسات الاقتصادية الكبرى في ولاية سطيف، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) تخصص علوم اقتصادية، جامعة سطيف، 2013/2014.

- السعيد معتز أمين، أثر الإفصاح باستخدام مفهوم القيمة العادلة في ضوء التغييرات في معايير الإبلاغ المالي الدولية على الإبلاغ المالي في شركات التأمين الأردنية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية، 2008.
- سليمة طبابية، دور محاسبة الشركات التأمين في اتخاذ القرارات وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة سطيح 1، 2013/2014.
- السمارة، محمد فلاح، أثر التحفظ المحاسبي والائتماني بالمعلومات على تكلفة التمويل في شركات المساهمة العامة الأردنية، أطروحة دكتوراه محاسبة (غير منشورة)، كلية الدراسات المالية والإدارية العليا، جامعة عمان العربية، الأردن، 2009.
- طابليج فاتح، محاسبة شركات التأمين في ظل المعايير المحاسبية الدولية: دراسة حالة شركة (CAAR)، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص محاسبة، جامعة أمجد بوقرة بومرداس، 2014/2015.
- فواز فاضل الشمري، أثر المعايير الائتمانية على تحسين جودة المعلومات المحاسبية، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية الأعمال: جامعة عمان العربية، 2013.
- قزال إسماعيل، دراسة تأثير سياسات التحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المالية في ظل تطبيق نظام (SCF)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2018.
- كفاح صلاح إبراهيم الجيلي، أثر محاسبة القيمة العادلة على ممارسات المحاسبة الإبداعية وتحسين خصائص المعلومات المحاسبية في الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة النيلين، السودان، 2017.
- محمد إبراهيم حسين، قياس وتحليل تأثير التحفظ في التقارير المالية على جودة الأرباح المحاسبية: دراسة تطبيقية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، مصر، 2013.
- محمد إبراهيم عبيدات، أثر استخدام مفهوم التحفظ المحاسبي على ملاءمة وموثوقية المعلومات المحاسبية، أطروحة دكتوراه محاسبة غير منشورة، جامعة عمان العربية، عمان، الأردن، 2004.
- مداحي عثمان، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الاقتصادية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2009.
- وليد أحمد زغلول، دراسة اختيارية لقياس أثر التحفظ المحاسبي على جودة التقارير المالية في ضوء المعايير المصرية، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة قناة السويس، 2011.
- ياسين محمد، قياس مستوى التحفظ في السياسات المحاسبية في ظل الحاكمية المؤسسية، وأثره على جودة الإفصاح عن البيانات المالية للبنوك التجارية الأردنية، رسالة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المصرفية والمالية، عمان، 2008.

4- المجلات، الملتقيات والبحوث العلمية

- إبراهيم السيد عبيد، دور الاستثمار المؤسسي في زيادة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية المنشورة، دراسة نظرية وميدانية على الشركات المقيدة في سوق المال السعودي، الندوة (12) لتطوير مهنة المحاسبة بالملكة العربية السعودية، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود، ماي 2010.
- إبراهيم عبد موسى، زيد عائد مردان، القيمة العادلة وتأثير استعمالها في مؤشر الأداء المالي في المصارف التجارية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، الكلية التقنية الإدارية، الحوطة، مع 8، ع 25، 2012.
- أبو الخير مدثر طه، التقرير المحاسبي للقيمة العادلة عن الأصول غير المتداولة: دراسة ميدانية، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، جامعة طنطا، مع 1، ع 2، 2009.

- أبو الخير مدثر طه، المنظور المعاصر للتحفظ المحاسبي، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، جامعة طنطا، مج2، ع1، 2008.
- أحمد رجب عبد الملك، إطار مقترح للتقارير المالية المنشورة في ظل تحقيق الشفافية المنشودة في بورصة الأوراق المالية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، ع10، 2006.
- أحمد رجب عبد الملك، أثر قواعد حوكمة الشركات على درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية المنشورة للشركات المسجلة بسوق المال المصري، مجلة الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس، مصر، مج15، ع1، 2011.
- أحمد رجب عبد الملك، أسامة صالح، مدى إسهام دقة التقديرات المحاسبية في تحسين جودة التقارير المالية، دراسة لعينة من شركة المساهمة المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية، مجلة أما راباك، الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، مج7، ع23، 2016.
- أحمد رجب عبد الملك، دراسة العلاقة بين آليات حوكمة الشركات والتحفظ المحاسبي في الشركات المسجلة بسوق الأسهم السعودي، مجلة المحاسبة والمراجعة، جامعة بني سويف، مصر، مج5، ع2، ماي 2017.
- أسامة حسين شكشك، أثر إدارة الوقت على إنتاجية المنظمة، مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الأندلس للعلوم والتكنولوجيا، مج8، ع4، أكتوبر 2014.
- إسماء كاظم اللهيبي، صلاح نوري خلفه، نموذج مقترح لتفعيل دور الهيئات المنظمة لمهنة التدقيق في تحقيق جودة التدقيق، مجلة دراسات مالية ومحاسبية، مج8، ع23، الفصل 2، سنة 2013.
- الإطار العام لنظرية المحاسبة ومجالات تطبيقه، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، أغسطس 2018، المجلس العام للبنوك الإسلامية.
- آلاء مصطفى الأسعد، المعايير المحاسبية والتغيرات في بيئة الأعمال المعاصرة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، عدد خاص بمؤتمر الكلية، 2013.
- أمال محمد عوض، تحليل العلاقة بين جودة الأرباح المحاسبية وظاهرة عدم تماثل المعلومات وأثرها على تكلفة رأس المال، مجلة الفكر المحاسبي، مصر، مج15، ع2، ديسمبر 2011.
- أمال محمد عوض، تحليل العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في إطار المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، مجلة المحاسبة والمراجعة، جامعة بني سويف، مج1، ع1، 2013.
- آمنة خميس حمد، محمد عبد الله، أثر التحفظ المحاسبي في إدارة مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية في الشركات المدرجة في بورصة عمان: دراسة تحليلية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، مج14، ع1، 2018.
- إنعام محسن الموسوي، تشخيص محددات ومزايا التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) من منظور مستخدمي المعلومات: دراسة تحليلية للمصارف الأهلية بمحافظة النجف، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية الإدارية، جامعة الكوفة، السنة 11، مج13، ع36، 2015.
- إيمان محمد سعد الدين، تحليل العلاقة بين التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية وتكلفة رأسمال وأثرها على قيمة المنشأة، مجلة المحاسبة والمراجعة، جامعة بني سويف، مصر، مج2، ع1، 2014.
- أيمن أحمد شتيوي، تأثير مخاطر الدعاوى القضائية على ممارسات التحفظ المحاسبي في الشركات المتهممة بالتلاعب، مجلة الإدارة العامة، معهد الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية، مج50، ع4، إصدار سبتمبر 2010.
- ايناس عبد حسن، مقداد الجليلي، أشكال التحيز في النظام المحاسبي الموحد في العراق، مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل، العراق، ع69، 2002.
- بدر الدين سالم، نصر الدين حامد، دور الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في رفع كفاءة التخطيط والرقابة في المؤسسات

- المالية السودانية، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة السودان، مع14، ع1، 2013.
- بديسي فهمية، بولجنيب عادل، تأثير التحفظ على جودة المعلومة المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية، الملتقى الدولي حول " دور معايير المحاسبة الدولية في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات، اتجاهات النظام المحاسبي الجزائري على ضوء التجارب الدولية، المنعقد في جامعة قاصدي مرباح ورقلة، يومي 24.25 نوفمبر 2014.
 - بشري فاضل خضير الطائي، أثر استقلالية المدقق على ممارسة التحفظ المحاسبي: بحث تطبيقي في شركات القطاع المالي المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، مع22، ع89، 2016.
 - بشري نجم المشهداني، سلامة إبراهيم علي، دور الإبلاغ المالي عن انخفاض قيمة الأصول المتداولة في تعزيز خصبة ملائمة المعلومات المحاسبية: مدخل تحليلي، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية جامعة بغداد، مع20، ع79، 2014.
 - بشري نجم المشهداني، أنمار محسن حميد، قياس ممارسة التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، مع20، ع28، 2014.
 - بلال شينخي، زواتنية عبد القادر، أثر تطبيق كل من نظام الملاءمة (2) ومعياري (IFRS4) المرحلة (2) على المحاسبة في شركات التأمين، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، ع8، ديسمبر 2017.
 - بوداج عبد الجليل، إلزامية تطبيق معايير (IFRS) وأثره على جودة المعلومات المحاسبية والقوائم المالية: إشارة لبعض الدول، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، ع45، 2016.
 - بومحشة مبارك، بوشوشة هبة، دور جودة أمن المعلومات المحاسبية في إدارة الأزمة المالية العالمية، ورقة بحث مقدمة للمؤتمر العلمي الدولي السابع حول "تداعيات الأزمة المالية العالمية على منظمات الأعمال"، يومي 3-5 نوفمبر 2009، جامعة الزرقاء، الخاكة، الأردن.
 - تانيا قادر وآخرون، تقدير درجة التحفظ المحاسبي للقوائم المالية في الشركات المدرجة في بورصة عمان باستخدام نموذج (Basu)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت، مع3، ع39، 2017.
 - تيقاوي العربي، النظام المحاسبي الجزائري الجديد بين متطلبات التوافق مع المعايير الدولية للمحاسبة وتحديات التطبيق مع البيئة الجزائرية، ورقة عمل مقدمة في الملتقى الدولي حول: النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة والمراجعة، جامعة البليدة، 13-14 ديسمبر 2011.
 - ثائر عمران موسى، علي فالح خلف، أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وانعكاساتها على مصنة المحاسبة، مجلة جامعة المثني، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المثني، العراق، مع8، ع2، 2018.
 - جابر خالد فتحي، إطار مقترح لقياس مستوى التحفظ المحاسبي لصناديق الاستثمار: دراسة تطبيقية، مجلة الفكر المحاسبي، مصر، مع16، ع2، 2012.
 - الجارحي هاني، خليل حسانين، دور التحفظ المحاسبي في الحد من الآثار السلبية للأزمة العالمية، مجلة المدير الناجح، جامعة السويس، مصر، 2014.
 - جبر إبراهيم الدامور، محمد نواف عابد، مدى التزام المصارف العاملة في فلسطين بمتطلبات الحوكمة المتقدمة، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية، مجلد15، ع1، 2013.
 - جبر إبراهيم الدامور، محمد نواف، أثر السياسات المحاسبية لإدارة المخاطر على أسعار أسهم الوحدات الاقتصادية المتداولة في سوق فلسطين للأوراق المالية، مجلة الجامعة الإسلامية، جامعة غزة الإسلامية، فلسطين، مع17، ع1، يناير 2009.

- جمام محمود وآخرون، تأثير جودة المعلومات المحاسبية على اتخاذ القرارات الاستثمارية: دراسة ميدانية من المؤسسات بولاية قسنطينة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، ع47، 2016.
- جمعة حميدات، حسام خدّاش، المحاسبة، المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، الأردن، 2013.
- جميل حسن النجار، أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على موثوقية وملاءمة معلومات القوائم المالية الصادرة عن شركات المساهمة الفلسطينية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، ع9، 3، 2013.
- جميل حسن النجار، قياس مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم والتقارير المالية وأثره على القيمة السوقية للسهم (دراسة حالة شركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين)، مجلة البلقاء للبحوث والدراسات، ع17، 1، 2014.
- جميل حسن النجار، مدى استخدام الاحتياطات السرية كأداة لإدارة الأرباح بهدف التأثير على نسبة كفاية رأس المال والقيمة السوقية: دراسة تطبيقية على شركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين، مجلة الاقتصاد والأعمال، الجامعة الإسلامية غزة، ع25، 4، 2017.
- حسنين كاظم عوجة، التحفظ المحاسبي وأثره في تقييم أداء المصارف العراقية الخاصة، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة القادسية، ع19، 1، 2017.
- حسين جمال البديري، أثر جودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية على قرارات مستخدميها: دراسة مجموعة من الشركات العراقية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة العراق، ع14، 1، 2017.
- حمدان، العوامل المؤثرة في درجة التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية: دليل من الأردن"، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، العدد 01، الأردن 2012.
- حميدة محمد عبد المجيد، قياس مستوى التحفظ المحاسبي والعوامل المؤثرة عليه في التقارير المالية لشركات التأمين السعودية، مجلة المحاسبة والمراجعة، جامعة بني سويف مصر، ع1، 2، ديسمبر 2013.
- حنان قسوم، اسهامات النظام المحاسبي المالي في تحقيق الخصائص النوعية للمعلومات المالية، مجلة مجاميع المعرفة، المركز الجامعي بتندوف، ع5، 2017.
- خالد جمال الجعارات، مختصر المعايير الدولية 2015، مطبوعة جامعية، مطبعة جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2015.
- خالد جمال الجعارات، وضع نموذج مقترح لخصائص المعلومات المالية ذات الجودة العالية: دراسة نظرية تحليلية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، ع33، 2012.
- خليل الرفاعي، نزال الرمحي، محمود جلال، أثر استخدام الحاسوب على خصائص المعلومات المحاسبية من وجهة نظر المستثمرين: دراسة سوق عمان المالي، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي السابع لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة عمان العربية، الأردن، 2009.
- خملي فريد، شوق فوزي، دور لجان المراجعة في إرساء دعائم حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، ع2، 2016.
- الخوري نعيم سابا، القيمة العادلة والإبلاغ المالي، بحث مقدم إلى جمعية المحاسبين القانونيين سوريا، 2007.
- رائد جبر جميل، الموازنة بين المعايير المحاسبية الإسلامية والمعايير المحاسبية الدولية: مواجهة التحديات القائمة في الدول العربية، مجلة الاقتصاد والأعمال، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، ع25، 4، 2017.
- رزان شفيد، فاطمة عيسى، قياس التحفظ المحاسبي وبيان أثره في جودة الأرباح المحاسبية، دراسة تطبيقية على سوق دمشق للأوراق المالية، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين، ع42، 2017.

- رشا حمادة، قياس أثر الإفصاح الاختياري في جودة التقارير المالية: دراسة بورصة عمان، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، الجامعة الأردنية، مج 10، ع 4، 2014.
- الرشيدى ممدوح صادق محمد، تقييم التحفظ المحاسبي من منظور المستخدم: دراسة نظرية وميدانية، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، جامعة سوهاج، مج 25، ع 2، 2011.
- رضا ابراهيم صالح، أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية، مجلة كلية التجارة للبحث العلمية، جامعة الإسكندرية، مج 46، ع 2، يوليو 2009.
- رند الصرن، عوامل قياس الجودة في نظم المعلومات المطبقة في شركة الاتصالات، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مج 29، ع 1، 2013.
- رفيق بوشوندة، محمد الحبيب مرحوم، السياسات المحاسبية للنظام المحاسبي، مجلة رماح للبحوث والدراسات، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية "رماح"، الأردن، عدد 16، 2015.
- رمضان عارف رمضان محروس، الأزمات المالية وانعكاساتها المحاسبية - دراسة تحليلية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي، ع 6، ديسمبر 2016.
- رواحي عبد الناصر، طييب أسامة، مشكلات تقييم الميزونات بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل تعدد بدائل التقييم وأثارها على القوائم المحاسبية، دراسة تطبيقية لمؤسسة رابيد اويل، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، مج 10، ع 17، 2017.
- ريم محسن، منى كامل، مشكلات القياس المحاسبي في ظل تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS13) نموذجاً، مجلة المحاسب، نقابة المدققين والمحاسبين، العراق، مج 24، ع 49، 2017.
- زكريا عبده السيد، مقومات تفعيل لجنة المراجعة في تنسيق العلاقة بين آليات الحكومة في شركات المساهمة المصرية، مجلة الدراسات والبحوث، كلية التجارة، جامعة بنها، ع 1، 2006.
- زيتو محو لأبو بكر وآخرون، أثر الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية المرحلية على جودة المعلومات المحاسبية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت، مج 1، ع 37، 2017.
- زيد مروان، إبراهيم السعري، القيمة العادلة وتأثير استعمالها في جودة التقارير المالية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، جامعة بغداد، مج 8، ع 25، الفصل (04)، 2013.
- الزين عبد الله بابكر وآخرون، الاستحقاقات المحاسبية وعلاقتها بالأرباح المستقبلية، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة السودان، مج 16، ع 2، 2015.
- زينب عباس حميدي، الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وأثرها في تقييم أضرار الحرب: دراسة في الشركة العامة لصناعة البطاريات، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، ع 75، 2009.
- سارة عبد الملك، سعد سلمان المعيني، أثر القيمة العادلة في نتائج النشاط للمصارف التجارية الأهلية، دراسة لعينة من المصارف التجارية العراقية الخاصة، مجلة التقى، مج 26، ع 4، 2013.
- سامح محمد رياض، التحفظ المحاسبي وجودة قياس الأرباح: دراسة تطبيقية على ش. المساهمة البحرينية، المجلة العربية للإدارة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2014.
- سامي أحمد خنيمي، محاسبة القيمة العادلة بين المعارض والتأييد في ضوء الأزمة المالية المعاصرة: دراسة نظرية اختبارية، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، جامعة بنها، ع 1، مج 02، يناير 2012.
- سحنون بو نعمة، نبيل بو فليح، محاسبة شركات التأمين من منظور معايير المحاسبة الدولية، الملتقى الدولي السابع حول:

- "الصناعة التأمينية، الواقع العملي وأفاق التطوير"، جامعة حسنية بن بوعلي-الشلف - يومي 4/3 ديسمبر 2012.
- سعد الله أمال، الرقابة على قطاع التأمين في التشريع الجزائري، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 15، جوان 2016.
 - سعد بوراوي، الأسس والمبادئ المحاسبية في النظام المحاسبي المالي الجزائري مع الإشارة إلى حالات التقارب مع الإطار الفكري (IFRS/IAS) الملتقى الدولي الأول حول (SCF) في ظل المعايير الدولية، المركز الجامعي الوادي، يومي 17-18 جانفي 2010.
 - سعود جايد مشكور، تحديد مدى علاقة الارتباط بين المعايير المحاسبية الدولية (IAS) والقواعد المحاسبية المحلية العراقية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة واسط، 25، آذار 2017.
 - سلمان حسين عبد الله، ميسون داود، استعمال مفهومي التحفظ والاستحقاق وانعكاسهما في تعزيز جودة الإبلاغ المالي، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية جامعة بغداد، 22، 91، 2017.
 - سليمان مصطفى الدلاهمة، أثر نظم المعلومات المحاسبية في تخفيض تكلفة الخدمة في فنادق (05) نجوم في الأردن، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات الإدارية والاقتصادية، 2، 5، 2016.
 - شبنون شعيب، زاوي أسماء، دور محاسبة القيمة العادلة في الأزمة المالية العالمية، الملتقى الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، أيام 20-21 أكتوبر 2009.
 - صبايحي نوال، أثر الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية على جودة المعلومة المحاسبية، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي الثالث حول "آليات تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري ومطابقته مع معايير المحاسبة الدولية وتأثيره على جودة المعلومات المحاسبية"، جامعة الوادي يومي 7-8 فريال 2013.
 - صفوان قصي، حسين حوشان، مدى ملائمة تطبيق مبدأ الاعتراف بالإيراد لعقود التأمين المحلية في إطار (IFRS4)، مجلة جامعة ذي قار 11، 1، 2016.
 - صلاح الدين سولم، مساهمة معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) في تطبيق مخرجات نظم المعلومات المحاسبية: إشارة للمعيار الدولي (1)، "التواصل" في الاقتصاد، الإدارة والقانون، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سوق أهراس، 38، جوان 2014.
 - طارق قندوز، إبراهيم بلعمر، أداء سوق التأمين الجزائري بين مطرقة التضخم وسندان البطالة خلال الفترة 1995-2009، بحوث اقتصادية عربية، 69-70، 2015.
 - طارق قندوز، واقع سوق التأمين الجزائري وسبل تحسين تنافسيته الدولية، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، 1، جوان 2014.
 - طلال الجبالي، عبد الناصر نور، المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الأردنية: متطلبات التوافق والتطبيق، مجلة أبحاث جامعة حلب، سوريا، 2003.
 - طلال علي الجبالي، ابتهاج اسماعيل، التحفظ المحاسبي في الممارسة المحاسبية من منظور الأبعاد الثقافية ل (Hofstede) بالإشارة إلى البعد السادس (IVR)، المجلة العراقية للعلوم الإدارية 13، 52، 2017.
 - ظاهر شاهر القشي، محمد العقلة، أثر الالتزام بمبدأ الاعتراف على مشكلات قياس مصادر الدخل في القنوات الفضائية العربية، المجلة الجزائرية لدراسات المحاسبة والمالية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 1، 2015.
 - محادل عبد الفتاح الميهي، المحتوى الإعلامي للمعلومات المحاسبية الأولية بالتطبيق على سوق الأسهم السعودي، ورقة عمل مقدمة، 2006.

- عاشور كُتوش، النظام المحاسبي المالي الجزائري: إطاره العام، أثاره وانعكاسات تطبيقه، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير المحاسبية الدولية (IFRS-IAS) والمعايير الدولية للمراجعة: (ISA) جامعة البلدة، يومي 13 / 14 ديسمبر 2011.
- عائشة سلمى كيجلي، راضية كروش، أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية والإفصاح المحاسبي: حالة مجموعة من المؤسسات الصناعية، ورقة عمل مقدمة، 2014.
- عبد الرحمان خليل، محمد قاسم العزابي، التحفظ المحاسبي في ظل حوكمة الشركات وأثره على جودة الأرباح، مجلة الدراسات العليا (GCNU)، جامعة النيلين، السودان، مع 7، ع 26، جانفي 2017.
- عبد الرحمان محمد رشوان، أثر التحفظ المحاسبي على تخفيض عدم تماثل المعلومات وتكلفة رأسمال في إطار المعايير الدولية (IFRS)، ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير، ع 6، سبتمبر 2017.
- عبد الرحمان محمد سليمان، قياس أثر الممارسات المحاسبية الخاطئة لظاهرة عدم تماثل المعلومات وانعكاساته على جودة الأرباح المحاسبية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي بتمنراست، ع 11، جانفي 2017.
- عبد الرحمن الحميد، منصف الديون البنكية، جريدة العرب الاقتصادية الدولية، 29 أكتوبر 2010.
- عبد الرضا شفيق البصري، بيداء فاضل جاسم، دور الإفصاح الوارد بالقوائم المالية في ترشيد قرارات المستثمرين، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية العراق، السنة 40، 2017.
- عبد الله ثعلب العتيبي، دراسة تحليلية لأثر التحفظ المحاسبي على جودة القوائم المالية المنشورة، مجلة الشمال للعلوم الأساسية والتطبيقية، جامعة الحدود الشمالية، مع 1، ع 1، 2016.
- عبد الله محمد امملهل وآخرون، الالتزام بالمعايير الدولية لإعداد وعرض القوائم المالية وقواعد الإفصاح عنها وأثر ذلك على جودة المحتوى المعلوماتي لها: دراسة تطبيقية على المصارف الليبية، مجلة جامعة سرت العلمية، مع 07، ع 02، ديسمبر 2017.
- عبد الناصر إبراهيم نور، حنان العواودة، إدارة الأرباح وأثرها على جودة الأرباح المحاسبية، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الدولي لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، يومي 22-24 أبريل 2015، جامعة العلوم التطبيقية، الأردن.
- عبد الوهاب نصر، أسماء الصيرفي، أثر مستوى الالتزام الأخلاقي للمحاسبين الماليين على جودة التقارير المالية، مجلة المحاسبة والمراجعة، جامعة بني سويف، مصر، مع 2، ع 3، يونيو 2015.
- عبد خلف الجنابي، مقداد أحمد النعيمي، دور الجانب الأخلاقي للمحاسب الإداري في جودة المعلومات المحاسبية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، مع 20، ع 79، 2014.
- عدنان مقدم، محاسبة الأصول المعنوية وفق النظام المحاسبي المالي، مجلة البديل الاقتصادي، جامعة زيان عاشور الجلفة، ع 05، 2017.
- عصام الطويل، أثر القياس والإفصاح عن رأس المال الفكري في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، مجلة جامعة الأقصى غزة، فلسطين، مع 22، ع 01، 2018.
- عصام عبد الهادي أبو النصر، الأسس المحاسبية والأحكام الفقهية للمنصات في المصارف الإسلامية وأثرها على توزيع الأرباح، المؤتمر الفقهي الرابع للمؤسسات المالية الإسلامية، شوري للاستشارات الشرعية، أيام 21/22 سبتمبر 2011.
- علاء حسن كريم الشري، دور لجان التدقيق في الحد من ممارسات إدارة الأرباح وأثرها على جودة التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة العامة العراقية، دراسة لعينة من شركات التأمين المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المثنى العراق، مع 7، ع 1، 2017.
- علاء عبد الحسين الساعدي، مروة عبد الله، أثر الانخفاض في قيمة الموجودات الثابتة على الخصائص النوعية للمعلومات

- المحاسبية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العراق، 2017.
- غلام محمد موسى حمدان، أثر التحفظ المحاسبي في تحسين جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة في الأردن، مجلة دراسات، مج 38، ع 2، 2011.
 - غلام محمد موسى حمدان، التحفظ المحاسبي في الأسواق المالية العربية، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان الأردن، مج 19، ع 1، سنة 19، جانفي 2011.
 - غلام محمد موسى حمدان، أثر خصائص جودة التدقيق في تحسين مستوى التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية، مجلة الإدارة العامة، الأردن، مج 52، ع 4، سبتمبر 2012.
 - غلام محمد حمدان، التحفظ المحاسبي وجودة الأرباح في سوق البحرين للأوراق المالية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، ع 144، 2010.
 - غلام محمد حمدان، العوامل المؤثرة في درجة التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، الجامعة الأردنية، مج 8، ع 1، 2012.
 - علي الدونجي حسين، أسامة عبد المنعم علي، دور قانون "ساربنز أوكسلي" في رفع كفاءة مصنة التدقيق الخارجي، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ع 86، 2011.
 - علي خلف الجبوري، موثوقية المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية لاتخاذ القرارات الاستثمارية، مجلة جامعة ذي قار، العراق، مج 12، ع 3، 2017.
 - علي عبد الغني الايذ، إلهام الشاوي، المحاسبة عن تكاليف البحث والتطوير، المجلة العربية للإدارة، مج 30، ع 1، يونيو 2010.
 - علي يوسف، أثر محددات هيكل ملكية المنشأة في تحفظ التقارير المالية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مج 28، ع 1، 2012.
 - عماد سعد الصايغ، حميدة محمد عبد المجيد، قياس أثر جودة التقارير المالية على كفاءة القرارات الاستثمارية للشركات المصرية، مجلة المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة بني سويف، مصر، مج 3، ع 1، 2015.
 - عماد علي السويح، الحاجة إلى إطار مفاهيمي للمحاسبة، في ليبيا، ورقة عمل مقدمة في المؤتمر العلمي الثالث: "واقع مصنة المحاسبة في ليبيا"، طرابلس 27-28/02/2013.
 - عمر اقبال، مأمون القضاة، أثر الازمات المالية على دعم سياسة التحفظ المحاسبي: دراسة حالة شركات المساهمة في الأردن، مجلة جامعة النجاف للأبحاث، مج 28، ع 4، 2014.
 - عمر شقور، دور التحفظ المحاسبي في التقارير المالية في الحد من ممارسة إدارة الأرباح في الشركات الاستخراجية الأردنية"، مجلة الأعمال والإدارة، العدد 03، مركز (COES&RJ)، هيوستن الولايات المتحدة الأمريكية، 2016.
 - عوض الله جعفر الحسين، أهمية وجودة الإفصاح عن المعلومات المحاسبية، مجلة العلوم والثقافة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، مج 12، ع 2، 2012.
 - عوض أمال محمد محمد، دراسة واختبار مدى تأثير التحفظ المحاسبي في المعايير المحاسبية المصرية على جودة التقارير المالية للشركات المسجلة بالبورصة المصرية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، مصر، ع 2، 2010.
 - فداء عدنان عبيد، يونس عباس أكبر، جودة الأرباح وتأثيرها في القوائم المالية، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة بغداد، ع 48، 2016.

- فداوي أمينة، نحو مفازلة إحصائية بين نماذج قياس ممارسات إدارة الأرباح، مجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة مستغانم، مع 3، 5، 2013.
- فراس إسماعيل مسعود، محمود فوزي شاعر، أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 9 في جودة مخرجات النظام المحاسبي لشركات التأمين الأردنية، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، جامعة الزرقاء، الأردن، مع 17، 3، 2017.
- فراس خضير الزبيدي، أثر المعلومات المحاسبية في قرارات الاستثمار في أسهم الشركات المدرجة في سوق العراق، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق، مع 12، 3، 2010.
- فريال منال عزي، أهمية اعتماد معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية عن محاسبة التحوط وكيفية تطبيقها، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، مع 42، 2014.
- قادري عبد القادر، قياس انخفاض قيمة الأصول وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية (دراسة مقارنة مع النظام المحاسبي المالي SCF)، مجلة دفاتر بواحد، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، مع 6، 2016.
- فورين حاج فويذر، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على تكلفة وجودة المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات، مجلة الباحث، مع 10، 2012.
- قيس السيد علي، بحث حول المنصات الفنية في شركات التأمين، جامعة دمشق، 2010.
- كركار مليكة، آليات الحوكمة المؤسسية في القطاع المصرفي، واقع تطبيقها في الدول العربية، مجلة الأبحاث الاقتصادية لجامعة البليدة 2، مع 2، جوان 2015.
- كريمة نسرين، عرض وتقييم تجارب بعض البلدان الأجنبية في تنظيم مهنة المحاسبة: فرنسا، إنجلترا، ألمانيا، أمريكا، اليابان، المؤتمر العلمي الدولي الثالث حول: الإطلاع المحاسبي في الجزائر، يومي 29-30 نوفمبر 2011، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.
- كريمة علي جوهر، العلاقة بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وقواعد الحوكمة لمجلس الإدارة (دراسة تحليلية لوجهات نظر المحاسبين والمدققين)، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، العراق، السنة 34، مع 90، 2011.
- لقمان محمد أيوب الدباغ، ليث إبراهيم، دراسة تحليلية لواقع الإفصاح الطوعي عن المعلومات في المصارف العراقية ومدى تأثيره بتطبيق آليات الحوكمة من قبل، الملتقى السنوي العشرين (the SLA-AGC) المنعقد بالدوحة، أيام 25-27 مارس 2014.
- لقمان محمد أيوب، العوامل المؤثرة في تكوين المنصات والاحتياطات في شركات التأمين بالتطبيق على شركة التأمين الوطنية العراقية، مجلة بحوث مستقبلية، كلية الحدا، جامعة الموصل، العراق، مع 16، 2006.
- ليث أكرم مفلح القضاة، عبد الستار الكبيسي، تطوير نموذج (Basu) لقياس التحفظ المحاسبي للأرباح في البنوك التجارية الأردنية، مجلة دراسات العلوم الإدارية، الأردن، مع 43، 01، 2016.
- ليلي الطويل، سوسن شاهين، أثر التحفظ المحاسبي المشروط في ملائمة قيمة الأرباح المحاسبية والقيمة الدفترية للسهم في سوق أبو ظبي للأوراق المالية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة تشرين، سوريا، مع 38، 5، 2016.
- ماهر موسى درغام، تامر آغا، العلاقة بين أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة وتعظيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية: دراسة حالة المصارف العامة بفلسطين، ورقة عمل مقدمة في المؤتمر العلمي التاسع حول "الوضع الاقتصادي العربي وخيارات المستقبل"، المنعقد بالجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2013.
- ماهر ناجي علي، أمير شاعر، أثر التحفظ المحاسبي في شفافية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية: دراسة لعينة من الشركات

- الصناعية في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة واسط، 25، 2017.
- مايكل سيفمان، كريج شوربيرن، المنهج الأساسي لمشرفي التأمين: كفاية رأسمال والملاءة المالية، الجمعية الدولية لمهنيات الإشراف على التأمين، رقم 24، 2004.
 - مجبل داوي اسماعيل، أثر أساليب المحاسبة الإبداعية في موثوقية المعلومات المحاسبية: بحث تطبيقي في أحد المصارف الحكومية، مجلة القادسية للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة القادسية، 16، 3، 2014.
 - مجدي مليجي عبد الحكيم، أثر التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية وقيمة الشركات المسجلة في بيئة الأعمال السعودية، مجلة المحاسبة والمراجعة، جامعة بنما، 2، 2، ديسمبر 2014.
 - مجدي مليجي عبد الحكيم، أثر هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على التحفظ المحاسبي في التقارير المالية، مجلة الإدارة العامة، جامعة بنما، 5، 5، 2014.
 - مجدي مليجي عبد الحكيم، علاء محمد ملو، أثر خصائص لجان المراجعة على نوع الرأي بتقرير مراقبي الحسابات: دراسة تطبيقية على البيئة السعودية، ورقة عمل مقدمة (بدون تاريخ).
 - محصول نعمان، التأصيل النظري للمحاسبة وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية جامعة زيان عاشور بالجلفة، 6، (بدون تاريخ).
 - محمد أحمد إبراهيم خليل: دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاسها على سوق الأوراق المالية: دراسة تطبيقية، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنما، 2005.
 - محمد الأرسى تقييم وتطوير الإطار الفكري المشترك للمحاسبة المالية الصادر عن مجلس (IASB) و (FASB)، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بني سويف، 3، 2008.
 - محمد زرقون، فارس بن يدير واقع تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 4، جوان 2016.
 - محمد سلطان السهلي، التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية لشركات المساهمة السعودية: دراسة تطبيقية، المجلة العربية للعلوم الإدارية، جامعة الكويت، 16، 1، 2009.
 - محمد سليم وهبة، السياسات المالية ومعايير المحاسبة الدولية، مجلة المحاسب الممار، نقابة خبراء المحاسبة الممارين في لبنان، الفصل الثالث، 23، 2005.
 - محمد صديق عبد العزيز، عبد الرحمان خليل، الدور الحوكمي للمراجع الخارجي وأثره على جودة التقارير المالية، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة النيلين، 18، 01، 2017.
 - محمد قيس القنبري، التفرقة بين النفقات الرأسمالية والنفقات الأيرادية، مجلة المحاسب العربي، 41، 2018.
 - مزيان محمد فرهان، العلاقة بين التحفظ المحاسبي وكفاءة الاستثمار، مجلة تكريب للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، 1، 37، 2017.
 - مشكور سعود جايد، منذر جبار، الأهمية النسبية وعلاقتها بملاءمة المعلومات المحاسبية، مجلة الرافدين، الجامعة للعلوم، بغداد، 6، 2001.
 - مصطفى نجم البشاري، مصعب الطيب، أثر جودة المعلومات المحاسبية على قرارات المستثمرين في ظل تطبيق محاسبة التنمية المستدامة، مجلة الدراسات العليا، جامعة النيلين، السودان، 8، 30، 2017.
 - معتز أمين السعيد، وآخرون، أثر تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية على جودة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للشركات الاستثمارية المدرجة في سوق عمان المالي، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، 50، 1، يناير

2013.

- مفتاح صالح، معارف في فريدة، متطلبات كفاءة سوق الأوراق المالية، مجلة الباحث، ع7، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2010.
- منى جباي شعرائي، أثر التوافق بين معايير المحاسبة للمؤسسات الإسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية، مجلة الدراسات العليا، جامعة النيلين السودان، ع4، ع15، فيفري 2016.
- منى حسن الشرقاوي، أثر الامتثال لمعايير (IFRS) على تعزيز كفاءة استثمار رأس المال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بحث مقدم للمؤتمر الأكاديمي السنوي الخامس "المحاسبة عالم متغير"، كلية التجارة، جامعة القاهرة، 2014.
- منى حيدر عبد الجبار، رافد عبيد النواس، دور التدقيق الداخلي في زيادة كفاءة وفاعلية المعلومات والتقارير المالية، مجلة المحاسبة للعلوم المحاسبية والتدقيقية، نقابة المحاسبين والمدققين، العراق، ع24، ع48، يوليو 2017.
- منى كامل حمد، أهمية التوافق مع المعايير المحاسبية الدولية للمحاسبة في النشاط الزراعي، دراسة تحليلية مقارنة للمعيار المحاسبي الدولي رقم (41) والقاعدة المحاسبية العراقية رقم (11)، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، ع36، 2013.
- منى كامل محمد، نموذج القيمة العادلة وانعكاساته على جودة الأرباح: دراسة تطبيقية في مصرف الشرق الأوسط العراقي، المؤتمر العلمي الأول للجامعة العراقية، كلية الإدارة والاقتصاد، 2011.
- منى كامل، صفاء أحمد العاني، دور تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية الموجهة نحو القيمة العادلة في الأزمة العالمية، المؤتمر العربي السنوي حول: واقع مهنة المحاسبة بين التحديات والطموح، جامعة بغداد، أيام 16-17 أبريل 2014.
- موزارين عبد المجيد، بربري محمد أمين، القياس المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي ظل التضخم الاقتصادي، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة الشلف، ع19، 2018.
- ناظم شعلان جبار، العلاقة بين التحفظ المحاسبي والقيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية وانعكاسها على جودة الإبلاغ المالي في القوائم المالية، دراسة تطبيقية لعينة من شركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، المجلة الدولية للإبداع والدراسات التطبيقية (IJIAS)، ع20، رقم 03، 2017.
- ناظم شعلان جبار، قياس مستوى ممارسة التحفظ المحاسبي في شركات المساهمة العراقية وأثرها على جودة الإبلاغ المالي في التقارير المالية: دراسة لعينة من الشركات المدرجة، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، ع7، ع2، جامعة المثنى، 2017.
- نبيل عبد الرؤوف إبراهيم، دلالة العلاقة بين خصائص جودة المعلومات المحاسبية والعوامل المؤثرة على دقة قياس القيمة العادلة، ورقة عمل مقدمة، يونيو 2010.
- نصر طه حسن، حوكمة الشركات والتحفظ المحاسبي والقرارات المالية: أدلة عملية من البيئة السعودية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، ع3، 2015.
- نعيم سابا خوري، القيمة العادلة والإبلاغ المالي، بحث غير منشور مقدم في المركز الثقافي العربي، سوريا، 2009.
- نمر محمد الخطيب، صديقي فؤاد، مدى انعكاس الإصلاحيات المحاسبية على جودة المعلومات المحاسبية والمالية، تجربة الجزائر (SCF)، بحث مقدم في الملتقى الوطني حول الإصلاحيات المحاسبية والمعايير المحاسبية الدولية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، يومي 29-30 نوفمبر 2011.
- نواف عبيدات، محمد الجباي، واقع تطبيق المعيار الدولي 36 "انخفاض قيمة الأصول" في شركات المساهمة العامة الأردنية، مجلة الاقتصاد والأعمال، ع8، 2013.
- نوي الحاج، مقارنة جودة المعلومة المحاسبية في النظام المحاسبي المالي الجزائري، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية،

ع 9، 2013.

- الهادي آدم إبراهيم، محيد عبد الحسين، أثر أساليب المحاسبة الإبداعية على جودة المعلومات المحاسبية: حالة الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة كلية العلوم الإدارية، جامعة أفريقيا العالمية، السودان، ع 1، 2017.
- هاني حميد مشجل، مدى استجابة الممارسات المحاسبية للتغيرات في الإطار المفاهيمي المشترك للمحاسبة المالية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، العراق، ع 25، 2017.
- هشام حلواتشي، أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة في تخفيض مشكلة تضارب المصالح في ظل المشروع الاستثماري، مجلة العلوم التجارية، HEC، الجزائر، ع 15، ع 1، (بدون تاريخ).
- هوارى سويسى، بدر الزمان خفاني، نموذج مقترح لتقييم مستوى جودة المعلومات المقدمة من تطبيق النظام المحاسبي المالي، المؤتمر العلمي الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، يومي 29-30 نوفمبر 2011.
- هوام جمعة، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، الملتقى الوطني حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة، جامعة العربي بن مهيدي، يومي 21-22 نوفمبر 2009.
- وائل حمريش: المحاسبة في شركات التأمين، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الرياض، المملكة العربية السعودية (بدون تاريخ).
- ولاء ربيع عبد العظيم وآخرون، تأثير تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) على إدارة الأرباح، ورقة بحث مقدمة للملتقى الدولي حول: " دور معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات " المنعقد بجامعة ورقلة يومي 24-25 نوفمبر 2014.
- وليد الطيب عمر خالد، أثر محاسبة القيمة العادلة على سلوك واتجاهات إدارة الأرباح في القطاع المصرفي في السودان، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، ع 2، ع 5، يونيو 2016.
- ياسر أحمد الجرف، أثر استخدام المحاسبة عن القيمة العادلة على دقة التنبؤات المحاسبية، مجلة المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة بني سويف، مصر، ع 5، ع 01، يناير 2017.
- ياسر محمود أبو عبيد، أحمد علي أحمد، صوبات إعداد دراسة الجدوى الاقتصادية في فلسطين، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، ع 17، ع 1، 2016.
- يوسف محمد جربوع، سالم عبد الله، المنصاعات والاحتياطات والمشاكل الناجمة عن استخدامهما وموقف مراجع الحسابات الخارجي المستقل منها، مجلة تصدر عن المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، ع 19، 2003.

ثانيا: المراجع باللغات الأجنبية

1- Les ouvrages :

- Anne le Mauh, Catherine M., Normes comptables internationales, 5 édition, édition Foucher, France, 2008.
- Belkaoui Ahmed, Accounting theory, 4th edition, Thomson learning, USA, 2000.
- Bruno C., Pierre A. M., Hubert T: Comptabilité financière : Normes IAS, IFRS, édition Peason Education, Paris, 2008.
- Caroline Selmen, Toute la fonction finance, Dunod, 2^{em} édition, 2003.
- Cyrille Mandou, Comptabilité Générale de l'entreprise : Instruments et procédure, 2^{em} édition, édition De boeck, Belgique, 2008.
- François couilbault, et al, Les grands principes de l'assurance, 9² édition, ARGUS, France, 2009.

- Gary P, et al, Using financial accounting information, 7th ed, Cengage learning south western, 2011.
- Guy Simonet, comptabilité des entreprises d'assurance, ed. ARGUS, 5^{ème} édition, 1998.
- Herve jahier, pascal Lépine, comptabilité approfondie et révision, édition ellipses, paris 1999.
- Jacques Tremblay, changement des méthodes comptables en vertu des normes internationales d'information financière (Normes IFRS), Document de recherche, Institut Canadien des Actuaire, 2009.
- Joseph A, Catherine D, traité de comptabilisation, 4^{ème} édition, De Boek, Belgique, 2014.
- Kieso, weygandt, Warfield, Intermediate Accounting, 14th edition, Volume 2 Wiley, 2011.
- Mailliet C, Baudrier A, le Mauh, Normes comptables internationales (IAS/ IFRS), édition Berti, Alger, 2007.
- Manuel de comptabilité financière « conforme à la loi 11-07 du 25.11.2007 portant système comptable financier, Ministre des finances, conseil national de comptabilité, ENAG édition, 2014, Alger.
- Mc cullers, D.L & R. Schroeder, Accounting theory: text and reading, New York, 1987.
- Murielle Paulin, Economie et organisation de l'assurance, éditions SEFI, France, 2007.
- Nicolai, Bazley, Jones, Intermediate accounting, 11th edition, 2010, Cengage learning.
- Pascal B, George G, Finance manuel et application, Dunod, Paris, 2007.
- Serge Evraert, Christian P, Cristine C, les documents de synthèse : Bilan, compte de résultat, Annexe, E-thèque, Paris, 2002.
- Stéphane M. L'activité de l'assurance : Aspects économiques, comptables, Actuariels, édition ECONOMICA Paris, 2012.
- Wahlen, Jones, Pagach, Intermediate accounting, 2nd edition, (CL), Canada 2015.

2- Les Articles, les revues, Les recherches et Les thèses :

- Alfred W., The Never Ending story of Prudence and IFRS, IFAC, October 2015.
- Andrew w, information financière internationale, plein feux sur les IFRS, L'IASB publie une nouvelle norme sur l'évaluation à la juste valeur et les information à fournir au bureau mondial des IFRS, Deloitte, Mai 2011.
- Antti fredriksson, the pricing of reporting conservatism in private firm loan contracts, Turku school of economics, 2008.
- Ahmed A, Duellman S, Accounting conservatism and board of director characteristics: An Empirical analysis, journal of accounting and economics, vol 43, 2-3, 2007.
- Akers M., Don G., Gissel, Earning management and its implications, the CPA journal, vol 77, N°8, 2007.
- Ana M, D, et al, IFRS adoption and quality: a review, journal of business and economic policy, vol. 2, N:2, June 2015.
- André P., Andrei F, Another look at prudence / conservatism in France works, in standards, in practice, and in academia, ESSEC Business School, 5^{ème} états généraux de la recherche comptable, 2015.
- Andrei F, Raffournier B, the value relevance of earning, in a transition economy: the case of Romania, the (IJA), ELSEVEIR, vol.45, N: 79, 2010.
- A review of the conceptual framework for financial reporting, Discussion paper (DP/2013/1), IASB, July 2013

- Bagaeva A, An examination of the effect of international investors on accounting informations quality in Russia, *Advances in accounting (IAIA)*, ELSEVIER, vol. 24, 2008.
- Ball R, Shivakumar L, Earnings quality in UK private firms, comparative loss recognition timeliness, December 2004.
- Ball R, et al.: the effect of international institutional factors on properties of Accounting earnings, *journal of accounting and economics*, vol.29, 2000.
- Ball Ray, Robin A, Sadka G: is financial reporting shaped by equity markets or by debt market? An international study of the timeliness and conservatism, *A review of accounting studies*, vol. 13, N° 2, 2008.
- Bandyopadhyay S.P et al., Accounting conservatism and the Temporal Trends in current Earnings Ability to predict Future cash flows versus Future Earnings, working paper, 2010.
- Richard B.conservatism prudence and the IASB's conceptual framework, *Accounting &Business Research*, vol.45(4), 2015.
- Basil A., et al, Investigation on the relevance of accounting information: Evidence from incorporated companies in the Singapore capital market, (IMFI), vol. 13, N3, 2016.
- Basu S. the conservatism principle and the Asymmetric timeliness of earnings, *journal of accounting and economics*, vol. 24, 1997.
- Basu S., Lee S., Ching L., Differences in conservatism between big Eight and non- big Eight Auditors, working paper, 2001.
- Beja A, Weiss D: Some informational aspects of conservatism, *European Accounting review*, vol.15, Issue 4, 2006.
- Bellovary J.L, Don E, Michael D, Earnings quality: it's time to measure and report, *The CPA journal*, vol. 75, No 11, 2005.
- Bouaziz Cheikh, L'histoire de l'assurance en Algérie, *Assurances et gestion des risques*, vol. 81(3-4), octobre-décembre 2013.
- Boutaleb Kuidar, l'industrie de l'assurance: réalité et perspectives de développement, colloque international, université Hassiba ben bouali chlef, 3-4 Décembre 2012.
- Brahim Djamel Kassali, président de l'UAR, Entretien réalisé par Karim Sabeur, *le Soir d'Algerie*.
- Brouwer R, Accounting conservatism in Europe during the period (1991 - 2005), working paper, 2007.
- Bruce P., Measuring Accounting Quality Financial reporting, *Strategic finance*, May 2013.
- Bushman, R.M, Joseph D., Piotroski, Financial reporting in incentives for conservative accounting: the influence of legal and political institutions, *Journal of accounting and economics*, vol. 42, 2006.
- Cairns D. et al, IFRS fair value measurement and accounting policy choice in uk and Australia, the *British accounting review*, vol. 43, 2011.
- Cheung E. et al, an historical review of quality in financial reporting in Australia, *pacific accounting review*, vol. 22, N: 2, 2010.
- Chi W, Liu C, Wang T, what affects Accounting conservatism: a corporate Governance perspective, working paper, 2007.
- Chi w, wang ch, information asymmetry and accounting conservatism: Evidence from Taiwan, working paper, may 2008.
- Cormier Denis. Le référentiel comptable international IFRS et la comptabilité a la juste valeur: fiabilité et pertinence pour les investisseurs, *cahier de recherche ,ESG (UQAM)*, Novembre 2009.

- Dariush F, Hadi A, Zahra N.F, corporate Governance and conservatism (IJARFMS), vol. 3, N°4, October 2013.
- Demaria S, Dufour D, les choix d'options comptables lors de la transition aux normes IAS/IFRS: quel rôle pour la prudence? comptabilité- contrôle- audit, association francophone de comptabilité Vuibert, 2007.
- Ding y, Stolowy H, Timeliness and conservatism: Changes over time in the properties of accounting income in France, working paper, 2006.
- Ewert R, Wagenhofer A, Earning quality metrics and what they measure, working paper, Grez University, 2010.
- Fan H.K, Chih, W.T, Kierau J, accounting conservatism in Greater China: The influence of institutions and incentives Asian review of accounting, vol.16, N°2, 2008.
- Fatima A., Paul S.F., the value relevance of international reporting standards: empirical evidence in an emerging market, ELSEVIER, (IJA), vol. 47, 2012.
- Felix UO, Rebecca UI, theory of conservatism and value relevance of Accounting information, journal of Accounting & Marketing vol. 4, Issue 01, 2015.
- Feltham G, Ohlson JA, valuation and clean surplus accounting for operating and financial activities, contemporary Accounting research, vol.11, N2, spring1995.
- Ferdy Van Beest et al, quality of financial reporting: measuring qualitative characteristics, Nijmegen center for economics, Radboud University, working paper, 2009.
- Francis B, Hassan I, Wu Q, the benefits of conservative accounting to shareholders: Evidence from the financial crisis, Bank of Finland research, discussion paper, August 2013.
- Garcia L ,Mora A. balance sheets vs earnings conservatism in Europe, European accounting review, vol.13, N° 2, 2004.
- Garcia l. & J.M., Accounting conservatism and governance, review account studies, vol.14, N:1, 2009.
- Gary C. Biddle Mary LZ, Frank M, Accounting conservatism and bankruptcy risk, working paper, Hong Kong University, July 2011.
- Gilbert G, que reste-t-il du principe de prudence, évolution historique et questionnement, revue française de comptabilité, N : 454, mai 2012.
- Givoly D, Hayn C, the changing time-series properties of earnings cash flow and accruals: Has financial reporting become more conservative? Journal of accounting and economics, N:29, 2000.
- Givoly D., Hayn C., Katz S., Does public ownership of equity improve Earnings quality? Accounting review, vol.85, N.1, 2010.
- Gotti Giorgio, conditional conservatism in accounting: New measure and tests of determinants, financial services forum publication, university of Massachusetts Boston, 2008.
- Grant thornthou, Newsletter N :7, 2013
- Guy D., qualité de de l'information comptable et décision des parties prenantes, thèse de doctorat, université de Bordeaux, 2015.
- Habibolah. N, et al, surveying the effect of qualitative characteristics of accounting information on improvement of management decisions, IRJABS VOL.8, N: 6, 2014.
- Hamdi Badreddine El abidi H: l'informaion comptable en juste valeur: quelle utilité pour les investisseurs ? publié dans la place de la dimension européenne de la comptabilité, contrôle audit, Strasbourg, 2009.

- Hellman. N: Accounting conservatism under IFRS (Accounting in Europe), Social science research network, vol. 5, N:2, 2008.
- Hermanns S, Financial information and earning quality, a literature review, 25 April 2006, University of Namur.
- Henry Jarva, essays on accounting conservatism and good will write-offs, faculty of economics and business administration, University of Oulu, Finland, 2010.
- Hocine Belhimer, la gestion Actif-passif dans une compagnie d'assurance colloque international : les sociétés d'assurance traditionnelles et les sociétés d'assurance takaful ,25-26 2011, université Farhat Abbes Setif.
- Huijgen C., Lubberink M., Earnings conservatism, Litigation and contracting: the case of cross-listed firms, working paper, 2003.
- IOAN- Bogdan R et al., the Relevance of financial information under the influence of country risks, case of the Indian listed companies, (REBS), vol. 9, Issue 2, 2016.
- Jayanti S, Shyam S, Jingjing Z, Borower, conservatism and debt contracting, working paper, November 2008.
- Jing Jing xu, chang jiang Lu, Accounting conservatism: A study of market – level and firm – level explanatory factors, China journal of accounting research, vol.1, issue 1, Lexis Nexis, 2008.
- Joanne H, et al, Does Mandatory IFRS adoption improve the information environment ? DASH, working paper, 2012.
- Josipa M, nino s, davor M, Conservatism and Accounting asymmetry in international accounting, working paper, 2012.
- Judson C, Volker L, corporate Governance, Accounting conservatism and Manipulation, working paper, 2014, University of Texas at Austin.
- Julio C, J,J oão F., Hudson T, Effects of (IFRS) on accounting information quality: Evidence for brazil, International journal of economics and finance, vol. 9, N:5, 2017, published by (CCSE).
- Kang j.k yin H Zhang H, accounting conservatism information Asymmetry, and corporate Governance: Evidence from block acquisitions, working paper.
- Kao H.S, wei T.H, the effect of IFRS, information asymmetry and corporate governance on the quality of accounting information, Asian economic and financial review, vol 4, N:2, 2014.
- Kazemi H, Hemmati H, Farid V and R, Investigating the relationship between conservatism accounting and Earnings attributes, world applied sciences journal, IDOSI publications, vol. 12, N° 9, 2011.
- Khan M, Watts R.L, Estimation and Empirical properties of a firm-year measure of accounting conservatism, working paper, 2009.
- Krishnan G, Visvanathan G, Does the SOX definition of an accounting expert matter ? The association between audit committee directors' accounting expertise and a conservatism contemporary accounting research, vol.25, N°3, 2008.
- Kwon S. , Jennifer Q., Han J., the effect of differential accounting conservatism on the “Over-Valuation” of higt- tech firms relative to low- tech firms, Review of quantitive finance and accounting, vol.27, 2006.
- Lafond R, Watts R,L, the information role of conservatism, the accounting review, 2008.
- Lan san, fair value and its economic consequences on the volatility measures of earnings stock price and government Debt yield, scientific research publishing inc, December 2014.

- Lana.L.S., Iapa de Melo, Paulo R, the Relationship between auditing quality and accounting conservatism in Brazilian companies, REPEC, journal of education and research in accounting, Brasilia, vol 7, n:3, jul/ sep. 2013.
- Lantto A, Does IFRS improve the usefulness of accounting information in code-law country? Working paper, 2006.
- Lara Juan, Accounting conservatism and the limits to earnings management , PhD dissertation, university of Madrid, (LSE), June 2012.
- Lara Garcia JM ;Osma B.G Penelva F, information consequences of accounting conservatism; European Accounting Review; vol.23, N:2, 2014.
- Lawani IR. Et al., Conservatism and value Relevance of accounting information quoted firms in Nigeria, (IJFA), vol. 4, N:1, 2015.
- Lie DP, Qualitative characteristic of accounting information, aug. 2009.
- Leonor F.F Janan M.G.L, Tiego .G, accounting conservatism in Portugal: similarities and differences facing Germany and Uk, RAC, 2^{em}édition, vol. 11, N°2, 2007.
- Lobo J.G, Zhang J, Did conservatism in financial reporting increase after the Sarbanes-oxley act? Initial evidence, accounting Horizons, vol. 20, N°1, 2006.
- Lu c., Trabelsi S., information asymmetry and accounting conservatism under (IFRS) adoption, working Paper, 2013.
- Maali K, Anis J, Accounting conservatism and earning timeliness: Impact on corporate Governance Index, International journal of advanced research, vol.3, N°7, 2015.
- Magrath L, Well G.L, Abusive Earnings management and early warning signs, the CPA journal, vol.72, N°8.
- Manel Brahimi, Engagements Réglementés des sociétés d'assurances, Assur Al, 11.04.2012.
- Mary E. Ken Li, Evolution in value Relevance of accounting information, working paper, 2017.
- Mc.vay, Earnings management using classification shifting: an examination of core earnings and special items, Accounting review, vol.81, N°3, 2006, New York university.
- Michel M, comptabilisation à la juste valeur et crise financière : rôle indicatif ou contributif ? série scientifique Montréal, 2009.
- Mohammad H.K, et al, Impact of conservatism on the Accounting information quality and Decision Making of the shareholder and the first listed on the Tehran stock Exchange, (IJARAFMS), vol. 3, N :3, July 2013.
- Mohammad Reza H, Albert B, the effect of conservatism on the reliability of information and Timeliness of Disclosure among the listed companies in Tehran stock exchange, journal of Natural and social science, vol.4, N:1, 2015.
- Muhammad. N,H. ,et al, Does Mandatory IFRS adoption improve information quality in low investor protection countries ? Working paper, 2013.
- Nahandi Y.B, Baghbani S.M: Earnings management and accounting conservatism, the case of Iran, African journal of business and M., vol .6, N: 19, May 2012.
- Nashwa G, audit Committee: the solution to quality financial reporting? The CPA journal, December 2003.
- Nera M.M, Adler H.M, Etty M, the effects of earnings quality, conservatism and real earnings management on the company's performance and information Asymmetry as a Moderating variable, IJEFI, vol.7, N:2, 2017.

- Noor Afza A, Kamarul B.A.M , Board independence and accounting conservatism in Malaysian companies, ELSEVIER Prodecia, international conference on accounting studies, 18-19, August 2014, Kuala lampur, Malaysia.
- Nour el Houda Sadi et al, l'évolution du secteur des assurances en Algérie, depuis l'indépendance, revue d'économie et de statistique appliquée, ENSSEA Alger, n° 24, 2015.
- Paul A., Andrei F., Accounting Conservatism in Europe and the impact of mandatory IFRS adoption, Business school ESSEC, January 2012.
- Paul J, fair value Accounting vs Historical cost Accounting, Review of business information system, vol.17, N1, 2013.
- Paulina K., Accounting conservatism in transitional economics, working paper, 2009.
- Pauline Wallace, International financial reporting standard IAS 39-achieving hedge accounting in practice, price water house coopers, December 2005.
- Penman S.H, the quality of financial statements: perspectives from the recent stock Market Bubble accounting horizon supplement, 2003.
- Penman S.H, Zhang X.J, accounting conservatism, the quality of earning, and stock returns, the accounting review, vol.77, N: 2, April; 2002.
- Penman. S. H., Financial reporting Quality: is Fair value a plus or a minus? Accounting and business research, vol.37, Issue 01, 2007.
- Pierre therond, contrôle de la solvabilité des compagnies d'assurances : évolutions récentes, Séminaire « gestion des risque » DIAF Hanoi, Jwa Actuaire.
- Penman S., Zhang X., Accounting conservatism and the quality of earnings and stock returns, march 2001.
- Qiang X., the effect of contracting litigation, regulation, and tax costs on conditional & unconditional conservatism, the accounting review, vol.82, N:3, 2007.
- Qintao F, quality, Zhang X.J, Accounting conservatism, Aggregation, and information quality, working paper, 2012.
- Raffournier B, les oppositions françaises à l'adoption des (IFRS): examen critique et tentative d'explication, revue, comptabilité, contrôle, audit(CCA), vol,13, N:3, 2007.
- Rahima M. Y : the effect of ownership concentration, board of directors, Audit committee and ethnicity on conservatism accounting, PhD thesis, school of accounting, Cowan university, 2011.
- Ramona N, Ema M, Identifying accounting conservatism, a literature review, procedia economics and finance, vol 32, 2015, Pertru Marior university, Romania.
- Reda Reyad et al., Accounting conservatism and Auditing quality: An Applied study on Egyptian corporation, European journal of business and management, vol. 4, N:21, 2012.
- Ruch George w, Taylor G, accounting conservatism and its effects on financial reporting quality, a review of literature, social science research network, working paper series, Culverhouse School of accountancy, Alabama University, 2011.
- Ruslana Kuzina, conceptual framework for financial reporting: current state, Development and application outlook in UKRAINE, socio-economic research bulletin, issue 3, N: 50, 2013.
- Sadi, Nour Elhouda et al, l'évolution du secteur des assurances en Algérie, depuis l'indépendance, revue d'économie et de statistique appliquée, ENSSEA Alger, n° 24, 2015.
- Salami Suleiman, corporate Governance mechanisms and accounting conservatism, journal of management policies and practices, Published by (ARIPO), vol.2 N° 2, June 2014.

- Sabeur, Karim, l'assurance de personne en Algérie, Maghreb émergent, le 15.01.2017.
- Samira Demaria, Dominique D, first time adoption of IFRS, fair value option, conservatism: evidences from French listed companies, working paper, 2008.
- Sander Sheffer, Fair value Accounting: Villain or Innocent Victim - Exploring the Links Between Fair Value Accounting, Bank Regulatory capital and the recent financial crisis, working paper, 2010.
- Sanna Haimalainen, the effect of institutional setting on accounting conservatism: empirical evidence from the Nordic countries and the transitional economies of Europe; PHD thesis; Lappeenranta University of technology, Finland, 2011.
- Souha Batli, l'influence des normes (IFRS) sur le conservatisme comptable : Le cas Français, Université de Québec à Montréal, Juillet 2013.
- Shyam SK, Qualitative characteristic of financial reporting, working paper, (ACCA) study, 2017.
- Sibel K., Impact of (IFRS) on the Value relevance of accounting information: Evidence from Turkish firms, (IJEI), vol. 5; N4, 2013.
- Sorin A, A Tanasin Pop, Cristina B, Alin I, le conservatisme de la comptabilité : Quelques approches dans la littérature économique, Studia universitatis, oeconomica, vol.54, N°1, 2009.
- Srivastava A, Tse, S, What drive changes in accounting? The effect on the promptness of recognizing anticipated gains versus losses on conservatism, working paper, social science research. Network, 2007.
- Stéphane P, Principe de prudence et précaution, Revue Française de comptabilité, N°467, Juil/Aout, 2013.
- The Sarbanes-Oxley at 10 enhancing the reliability of financial reporting audit quality, By building a better working world, 2013.
- Try y, Evita P, financial reporting Quality before and after IFRS adoption: using NICE & c measurement, prodecia-social and behavioral sciences, 2015.
- Verleun M. et al, the Sarbanes-Oxley act and accounting quality: a comprehensive examination, International journal of economics and Finance, Amsterdam university, vol. 3, N: 5, 2011.
- Volha Sham Kuts, Fair value Accounting, working paper, university of Iceland, January 2010
- Wang J. I, Accounting Conservatism and information asymmetry: Evidence from Taiwan IBR published by Canadian center of science and education, vol.6, N 7, 2013.
- Wang R., the Accounting conservation PHD thesis, Victoria University of Willington, 2009.
- Watts L. Ross, conservatism in Accounting, part 1: Explanation and Implication, accounting Horizons, vol.17, N: 3, 2003.
- World insurance in 2016, Swiss Ré Institute, sigma N° 3, 2017.
- Yalkin Y et al, International financial reporting standards (IFRS) and the development of financial reporting standards in Turkey, Research in Accounting regulatory, Vol. 20, 2008.
- Zarai Med. A, Mourad A., Conservatisme comptable et cout de la Dette, Revue de Gouvernance, 2009.
- Zhang J., the contracting of accounting conservatism to lenders and borrowers, journal of accounting and economics, vol. 45, 2008.
- Zhang J., the effect of (IFRS) adoption on accounting conservatism –new Zealand perspective, working Paper, 2011.
- Zhang Y. et al, Accounting as An instrument of Neoliberalisation Exploring the adoption of fair

value accounting in china, research online Accounting & Auditing & accountability, university of Wollongong Australia, vol. 25, N: 8, 2012.

3- Divers :

- Accounting standard Board (FASB), conceptual framework for financial Reporting, chapter 1, September 2010.
- Ahmed H.Gomaa, International Dictionary of Accounting and Audit, 1st edition, Dar SAFA publishing & distribution, Amman, 2011.
- Amel El-Refai, Dictionary of business terms, 1st ed, Syria Ray publishing and science, 2008.
- Arrête du 14.05.2016 relatif à la représentation des engagements réglementées, journal officiel de la R. Algérienne N° 66, 09.11.2016
- Avis N°89 portant plan et règles de fonctionnement des comptes et présentation des états financiers des entités d'Assurance et/ou de réassurances, Ministère des finances, conseil national de la comptabilité, Algérie, 2011.
- Chiffres clés du marché, UAR 2017, disponible sur site (www.uar.dz).
- Décret exécutif N° 04-272 correspondant au 29.08.2004, relatif aux engagements techniques nés de l'assurance des effets des catastrophes naturelles, journal officiel de la République Algérienne N°55.
- Décret exécutif N° 13-114 correspondant au 28.03.2013 relatif aux engagements réglementés des sociétés d'assurance et/ou de réassurance, journal officiel de la République Algérienne N°18, 31.03.2013.
- Ernst and young, IFRS13 fair value Measurement, November 2012.
- Ernst and young: US GAAP versus (IFRS) the basics, December 2011.
 - Financial Accounting standards board, FAS157, 2006.
 - Guide comptable et budgétaire des provisions pour risque et charges, bureau El -1/3, comité de fiabilité des comptes locaux, octobre 2015.
 - Guide Investir en Algérie, KPMG 2017, Janvier 2017.
 - IASB issues: IFRS17-the new standard for insurance contracts, May 2017, ey (Bbww),
 - IASB publishes revised conceptual framework, 29 Mars 2018.
 - IFRS core tools: IFRS update of standards and interpretations in issue at 30 June 2017, Ey, 31mars 2017.
 - IFRS17 : Insurance contracts, IFRS, 2017.
 - IFRS17, what does it mean for you? Deloitte IFRS.
 - Impact of IFRS17 insurance contracts accounting standards: consideration for data, systems and processes, Ey, 2017.
 - Le secteur Algérien des assurances : Note de statistiques, Réseau de distribution des sociétés d'assurances, CNA 2015, disponible sur site (www.cna.dz).
 - La Loi N° 06-04 du 20 février 2006 modifiant et complétant l'ordonnance n° 95-07 du 25 janvier 1995 relative aux assurances, Journal officiel de la République Algérienne N° 15.
 - Sain rapt Christian, le dictionnaire général de l'assurance, édition ARCATUR, paris, 1996.
 - The conceptual framework for financial reporting 2018, revised, June 2018, CPA Hong Kong.
 - The Conceptual framework for financial reporting, Exposure draft (ED /2015/3), IFRS foundation, May 2015.

- The conceptual framework for financial reporting, 2013.
- The conceptual framework for financial reporting, IFRS foundation, MASB, 2011.
- The Conceptual framework for financial reporting 2010, CPA Hong Kong institute of CPA, issued October 2010.
- The Conceptual framework for financial reporting: Summary of tentative decisions, IFRS foundation.
- The organization for economic cooperation and development (OECD): principles of corporate Governance, 2004.

ثالثا: صفحات الانترنت

- موقع المدرسون العرب (www.arabstutors.com)
- موقع المحاسب الأول (www.almohasib1.com)
- مدونة المحاسب العربي (www.arabcc-dirblogspot.com)
- Information Technology Accountants (www.infotechaccountants.com)
- www.expert-comptable.com
- www.aliahmedali.com
- www.creer-gerer.entreprendre.fr
- www.L-expertcomptable.com
- www.accdiscussion.com
- www.garra.wordpress.com
- www.uar.dz
- Atlas Magazine, Janvier 2018, disponible sur site (www.atlas-mag.net),
- Algérie Assurance, 2018, disponible sur site (www.algerieassurance.com).
- Note de conjoncture : marche des assurances, 4eme trimestre année 2017, CNA, sur site (www.cna.dz)
- Vers la révision de la loi sur les assurances, centre de presse d'el Moudjahid.

قائمة الملاحق

استبيان

اسم الشركة بالكامل:.....

رقم الوكالة:.....

السيد(ة) المحترم، تحية طيبة وبعد

تقوم الباحثة بإعداد دراسة بعنوان " أثر استخدام سياسة التحفظ المحاسبي على ملاءمة وموثوقية المعلومات المحاسبية في شركات التأمين الجزائرية"، وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية. وخدمة لأغراض البحث نضع بين أيديكم هذا الاستبيان راجين من سيادتكم حسن التعاون بتعبئته بقدر من الاهتمام والموضوعية، وتوخي الدقة في اختيار الإجابة المناسبة بحكم خبرتكم العلمية والعملية في هذا المجال. ومما لا شك فيه، أن لدقة إجاباتكم سيكون لها الأثر الكبير في إنجاح هذه الدراسة وإظهارها بالمستوى المطلوب، وتساعد الباحثة في بلوغ الأهداف الموضوعية، كما نؤكد لكم بأن إجاباتكم ستحاط بكامل السرية وتوجه لأغراض البحث العلمي لا غير.

في الختام، نشكر لكم حسن التعاون وصدق المساهمة الفعالة في إتمام هذه الدراسة، كما نرحب بأية إضافات واقتراحات من شأنها أن تثري هذا الاستبيان.

المشرف: أ.د جبار محفوظ

الباحثة: شرافة صبرينة

الجزء الأول: أسئلة الاستبيان

يرجى الإجابة على فقرات الاستبيان وفق الواقع الفعلي في شركتكم وذلك بوضع إشارة (X) في الخانة المناسبة لدرجات الموافقة:

ملاحظة: سلم القياس الخاص بالاستمارة يقرأ كما يلي: 1 = درجة موافقة جد ضعيفة، 2 = درجة موافقة ضعيفة، 3 =

الرقم	الفقرات	درجة الموافقة				
		1	2	3	4	5
	المحور الأول: التحفظ المحاسبي في مجال تقييم أصول الشركة					
01	يميل المحاسب نحو قياس الأصول المعلنة للجمهور بالقيمة الأقل من بين القيم الممكنة في ظروف عدم التأكد.					
02	يميل المحاسب نحو تخفيض العمر الاقتصادي للأصل.					
03	تستخدم الشركة القيمة التاريخية في تقييم الأصول.					
04	تستخدم الشركة القيمة الاستبدالية في تقييم بعض الأصول (بعض أنواع المخزون).					
05	تستخدم الشركة القيمة التحصيلية الصافية في تقييم بعض الأصول (بعض الحسابات المدينة).					
06	تستخدم الشركة القيمة الحالية المحصومة في تقييم بعض الأصول (التدفقات النقدية الداخلة طويلة الأجل).					
07	تستخدم الشركة القيمة العادلة في تقييم الأصول (أصول مالية)					
08	تستخدم الشركة طريقة الاهتلاك المعجل للأصول طويلة الأجل.					
09	تستخدم طريقة الوارد أخيراً الصادر أولاً "LIFO" في تقييم مخزون آخر مدة.					
10	تقيم الأوراق المالية وفق قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل.					
	المحور الثاني: التحفظ المحاسبي في مجال تقييم التزامات الشركة					
11	يميل المحاسب لقياس قيمة التزامات الشركة بالقيمة الأعلى من بين القيم الممكنة في ظروف عدم التأكد.					
12	تميل الشركة الى استخدام أقل معدل خصم ممكن في تقييم الالتزامات طويلة الأجل.					
13	يميل المحاسب للاعتراف بالالتزامات بمجرد حصولها.					
14	يميل المحاسب للاعتراف بالالتزامات حتى ولو كان هناك احتمال لتحقيقها في المستقبل.					

درجة موافقة متوسطة، 4 = درجة موافقة عالية، 5 = درجة موافقة جد عالية.

15	يميل المحاسب للاعتراف بالتزامات قصيرة الأجل بقيمتها الاسمية غير المخصومة.				
16	يميل المحاسب للاعتراف بالتزامات طويلة الأجل بقيمتها الحالية.				
	المحور الثالث: التحفظ المحاسبي في مجال تقييم إيرادات الشركة				
17	يميل المحاسب نحو اظهار قيمة إيرادات (أقساط التأمين) ومداخيل الشركة بأقل قيمة ممكنة لها في ظروف عدم التأكد.				
18	لا تعترف الشركة ببعض الإيرادات (أقساط التأمين) غير المؤكدة.				
19	تؤجل الشركة الاعتراف ببعض الإيرادات لأطول فترة زمنية ممكنة في ظروف عدم التأكد.				
20	يميل المحاسب إلى تأخير الاعتراف بالأرباح المحتملة (غير المحققة).				
21	يحرص المحاسب على تأجيل جزء الأقساط غير المكتسبة في السنة الحالية للدورة اللاحقة تحسباً لأخطار محتملة.				
	المحور الرابع: التحفظ المحاسبي في مجال تقييم مصاريف الشركة				
22	تميل الشركة الى اظهار قيمة مصاريفها بأعلى قيمة ممكنة.				
23	تعترف الشركة ببعض المصاريف غير المؤكدة.				
24	تعترف الشركة بمصاريفها خلال أقصر مدة زمنية ممكنة.				
25	تعترف الشركة بنفقات البحوث كمصاريف تحمّل للدورة التي حدثت فيها.				
26	يميل المحاسب نحو المبالغة في تقييم مخصص الديون المشكوك فيها.				
27	يميل المحاسب نحو سرعة الاعتراف بالخسائر المتوقعة بتكوين مخصص انخفاض القيمة.				
28	يميل المحاسب لتكوين مخصصات لمقابلة الارتفاع المحتمل في التزامات الشركة.				
29	يحرص المحاسب على تكوين مخصصات لمواجهة ديون مؤكدة تجاه المؤمن لهم.				
30	يميل المحاسب إلى الاعتراف بعبء الكوارث بمجرد التصريح عنها.				
31	يميل المحاسب للاعتراف الفوري بالخسائر المحتملة نتيجة الدعاوى القضائية ضد الشركة.				
32	يميل المحاسب نحو المبالغة في تقدير مبالغ المخصصات التقنية كمزيد من الحيلة والحذر.				
33	تحرص الشركة سنوياً على تكوين احتياطات تنظيمية لمواجهة التزامات محتملة في المستقبل.				
	المحور الخامس: ملائمة المعلومات المحاسبية				
34	تساهم المعلومات المحاسبية المتوفرة في القوائم المالية في بناء التوقعات والتنبؤات.				
35	تتضمن قوائم الشركة معلومات محاسبية ملائمة تزيد من قدرتها على التأثير في القرار.				

					36	توفر المعلومات المحاسبية القدرة على التنبؤ بالأرباح المستقبلية وتحسين عملية اتخاذ القرار.
					37	تساعد المعلومات المحاسبية المستخدم لها على التنبؤ بالنتائج وتخفيض حالة عدم التأكد.
					38	تساعد المعلومات المحاسبية على تحسين معرفة مستخدميها بالنتائج المتوقعة في المستقبل.
					39	تظهر القوائم المالية كل معلومة محاسبية مهمة يمكن أن تؤثر على حكم المستخدم لها.
					40	تكون المعلومات المحاسبية ذات أهمية نسبية إذا كان إدراجها أو حذفها يؤثر على قرار مستخدم القوائم المالية.
					41	ليس من الضروري الإفصاح عن المعلومات والاحداث غير المهمة.
					42	المعلومات الهامة نسبيا بإمكانها تغيير اتجاه القرار.
					43	يراعي نظام المعلومات المحاسبي الأهمية النسبية للمعلومات التي يتم نشرها.
					44	تمكن المعلومات المحاسبية من تقييم النتائج السابقة والنتائج الحالية والمستقبلية.
					45	تمكن المعلومات المحاسبية المستخدم لها من تصحيح أو تأكيد توقعاته السابقة.
						المحور السادس: موثوقية المعلومات المحاسبية
					46	تحرص الشركة على توفير معلومات محاسبية ذات مصداقية.
					47	تحرص الشركة على نشر معلومات محاسبية دقيقة يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات.
					48	تحرص الشركة على عرض معلومات تمتاز بالشفافية والاكتمال (كاملة).
					49	تحرص الشركة على عرض معلومات محاسبية مفصلة عن مصادر الإيرادات وتفصح عن المصاريف المتعلقة بنشاط التأمين في قوائمها المالية.
					50	تتميز المعلومات المحاسبية المفصح عنها بالخلو من الأخطاء.
					51	يوفر نظام المعلومات في الشركة قوائم مالية تمتاز بالصدق وأمانة تمثيل الظواهر والأحداث الاقتصادية المراد التقرير عنها.
					52	تتميز المعلومات المحاسبية المتوفرة بالحياد والبعد عن التحيز، مما يساعد في اتخاذ القرارات بشكل سليم.
					53	تعرض المعلومات المحاسبية بصورة صادقة الوضع المالي للشركة.
					54	تحرص الشركة على الصدق في عرض طرق القياس التي تستخدمها والمتعلقة بتعاملاتها المالية.
					55	لا يجب أن تحتوي القوائم المالية للشركة على معلومات محاسبية وهمية.
					56	يضمن التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية حيادية القياس المحاسبي وابتعاده عن غايات الإدارة وأحكامها الذاتية.

57	تحقق المعلومات المحاسبية المعلن عنها التوافق بين مصالح الفئات المختلفة من مستخدمي المعلومات المحاسبية.					

الجزء الثاني: البيانات الشخصية للمستجوب

يرجى التكرم بوضع إشارة (x) أمام البديل المناسب لكل عبارة من العبارات التالية:

1. العمر: أقل من 30 سنة ☐ من 30 الى 45 سنة ☐ أكثر من 45 سنة ☐

2. المستوى العلمي: ليسانس ☐ ماستر ☐ ماجستير ☐ دكتوراه ☐

3. التخصص الأكاديمي: محاسبة ☐ مالية ☐ أخرى ☐

(حدد):.....

4. الوظيفة الحالية على مستوى الشركة: محاسب ☐ إطار مالي ☐ إطار إداري ☐ رئيس مصلحة ☐

أخرى:.....

5. الخبرة المهنية: أقل من 5 سنوات ☐ من 5 الى 10 سنوات ☐ أكثر من 10 سنوات ☐

يرجى تدوين أية ملاحظات أو إضافات ترونها ضرورية وتخدم الموضوع في المساحة الخالية أدناه

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

أشكرك جزيل الشكر على وقتك وعلى تعاونك

Université de Farhat Abbas-Setif 1**Faculté des sciences économiques et commerciales et des sciences de gestion****Questionnaire**

Nom de l'entreprise:.....

L'Agence N :

Cher(e) Madame, Monsieur,

Le chercheur prépare une thèse de doctorat en sciences économiques sur «L'effet du conservatisme sur la Pertinence et la fiabilité des informations comptables dans les Sociétés Algériennes d'Assurances ».

Nous vous prions de nous aider à répondre aux questions en toute objectivité pour que puisse explorer le travail technique et pratique dans ce domaine. Le succès de cette étude aidera à démontrer le niveau requis, et à aider le chercheur à atteindre les objectifs fixés. Nous vous assurons que vos réponses sont confidentielles et à des fins de recherche scientifique.

Enfin, nous vous remercions pour la coopération et la sincère contribution à la réussite de cette étude.

Le chercheur : Cheraga Sabrina

L'encadreur : Pr.Djebbar Mahfoud

La première partie : Veuillez mettre une croix dans la case qui convient à votre réponse

NB : l'échelle de degré d'agrément se traduit comme suit :

1=désapprouve fortement, 2=désapprouve, 3= n'approuve ni ne désapprouve, 4=approuve, 5=approuve fortement.

N°	paragraphes	degré d'agrément				
		1	2	3	4	5
01	Le comptable tend à mesurer les actifs déclarés au public au plus bas des valeurs possibles en cas d'incertitude.					
02	Le comptable a tendance à réduire la durée de vie économique de l'actif.					
03	La Société utilise la valeur historique pour évaluer les actifs.					
04	La Société utilise la valeur de remplacement dans l'évaluation de certains actifs (ex. stocks).					
05	La Société utilise la valeur de réalisation nette dans l'évaluation de certains actifs (ex. les comptes débiteurs).					
06	La Société utilise la valeur actuelle actualisée dans l'évaluation de certains actifs (ex. les flux internes à long terme).					
07	La Société utilise généralement la juste valeur dans l'évaluation des actifs (Les Actifs financiers).					
08	La société utilise la méthode d'amortissement accéléré pour les actifs à long terme.					
09	La méthode «Le dernier entré le premier sortie LIFO» est utilisée pour évaluer le dernier stock.					
10	Les titres sont évalués au coût historique ou selon le cours du marché (le plus bas).					
11	Le comptable a tendance à quantifier la valeur des engagements de l'entreprise au plus haut des valeurs possibles dans des circonstances incertaines.					
12	La Société a tendance à utiliser le taux d'actualisation le plus bas possible pour évaluer les passifs à long terme.					
13	Le comptable a tendance à reconnaître les engagements dès qu'elles sont reçues.					
14	Le comptable a tendance à reconnaître des engagements même s'il y a une possibilité qu'elles soient réalisées à l'avenir.					
15	Le comptable a tendance à reconnaître les Engagements à court terme à leur valeur nominale non actualisée.					
16	Le comptable a tendance à reconnaître les Engagements à long terme à leur valeur actuelle.					

17	Le comptable a tendance à montrer la valeur des produits (Primes d'Assurances) et revenus de l'entreprise à la valeur la plus faible possible dans des circonstances incertaines.					
18	La Société ne reconnaît pas certains produits (Primes d'Assurances) non confirmés.					
19	La Société retarde la constatation de certains produits et revenus pour une longue période de temps en cas de doute.					
20	Le comptable a tendance à retarder la reconnaissance des profits potentiels (non réalisés).					
21	Le comptable est désireux de reporter la portion des primes non acquises dans l'année en cours pour la session suivante en prévision des risques potentiels.					
22	L'entreprise tend à montrer la valeur de ses dépenses à la valeur la plus élevée possible.					
23	La Société reconnaît quelques dépenses incertaines.					
24	La Société comptabilise ses charges dans les plus brefs délais.					
25	La Société comptabilise les frais de recherche comme des dépenses engagées pour le cycle dans lequel ils ont eu lieu.					
26	La Société a tendance à surestimer la provision pour créances douteuses.					
27	La Société a tendance à comptabiliser rapidement les pertes attendues en créant une provision pour perte de valeur.					
28	Le comptable a tendance de constituer des provisions pour faire face à l'augmentation potentielle des Engagements de la Société.					
29	Le comptable est désireux de constituer des provisions pour Faire face à des dettes certaines envers les assurés.					
30	Le comptable a tendance à reconnaître le Sinistre une fois qu'il a été déclaré.					
31	Le comptable a tendance à reconnaître immédiatement les pertes potentielles résultant de poursuites judiciaires contre l'entreprise.					
32	Le comptable a tendance à surestimer les montants des provisions techniques comme plus de précaution.					
33	La Société est désireuse de constituer des provisions règlementées chaque année pour faire face aux engagements futures potentielles.					
34	Les informations comptables fournies dans Les états financiers de l'entreprise contribuent aux prévisions.					
35	Les états financiers de L'entreprise comprennent des informations comptables pertinentes qui augmentent leur capacité à influencer la décision.					
36	L'information comptable fournit la capacité de prédire les bénéfices futurs et d'améliorer la prise de décision.					

37	L'information comptable permet aux utilisateurs de prédire les résultats et de réduire l'incertitude.					
38	L'information comptable contribue à améliorer les connaissances de ses utilisateurs sur les résultats attendus dans le futur.					
39	Les états financiers présentent chaque information comptable importante susceptible d'affecter le jugement de l'utilisateur.					
40	L'information comptable a une importance relative si sa inclusion ou suppression susceptible d'affecter la décision de l'utilisateur des états financiers.					
41	Il n'est pas nécessaire de divulguer des informations et des événements qui ne sont pas importants.					
42	L'information relativement importante peut changer le sens de la décision.					
43	Le système d'information comptable prend en compte l'importance relative de l'information diffusée.					
44	L'information comptable permet d'évaluer les résultats passés et les résultats actuels et futurs.					
45	L'information comptable permet aux utilisateurs de corriger ou de confirmer les prévisions antérieures.					
46	La société est désireuse de présenter des informations comptables crédibles.					
47	La société est désireuse de publier des informations comptables exactes pour la prise de décision.					
48	La Société est désireuse de présenter des informations comptables transparentes et complètes.					
49	La Société est désireuse de présenter des informations comptables détaillées sur les sources des revenus et divulgue les dépenses liées à l'activité d'assurance dans ses états financiers.					
50	L'information comptable divulguée est sans erreur.					
51	Le système d'information de la société fournit des états financiers caractérisés par la sincérité et fidélité pour représenter les phénomènes économiques et les événements à signaler.					
52	Les informations comptables fournies sont neutres et évitent les biais, pour une meilleure prise de décisions.					
53	L'information comptable présente fidèlement la situation financière de l'entreprise.					
54	La Société est diligente dans la présentation des méthodes de mesure qu'elle utilise pour ses transactions financières.					
55	Les états financiers de la Société ne doivent pas contenir d'informations comptables fausses.					

56	La représentation honnête de l'information comptable garantit la neutralité de la mesure comptable et l'éloigne des objectifs de la direction et de ses propres jugements.					
57	Les informations comptables rapportées concilient les intérêts des différentes catégories d'utilisateurs de l'information comptable.					

La deuxième Partie : Données personnelles du répondant

Veuillez cocher le signe (x) devant la variante appropriée pour chacun des énoncés suivants :

1. Âge: ☐ Moins de 30 ans ☐ de 30 à 45 ans ☐ plus de 45 ans
2. Niveau scientifique : ☐ licence ☐ Magistère ☐ Master ☐ Phd
3. Spécialisation universitaire : ☐ comptabilité ☐ finance ☐ autre (préciser):
4. Situation actuelle au niveau de l'entreprise : ☐ Comptable ☐ Cadre financier ☐ Cadre administratif
- ☐ Chef service ☐ autre (préciser):
5. Expérience professionnelle : ☐ Moins de 5 ans de ☐ 10 ans ☐ plus de 10 ans

S'il vous plaît noter les commentaires ou les ajouts que vous estimez nécessaires et servir le sujet dans l'espace libre ci-dessous

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

Merci beaucoup pour votre temps et votre coopération

قائمة الأساتذة المحكمين

الرقم	الاسم	الرتبة العلمية	التخصص	الجامعة
1	جبار محفوظ	أستاذ التعليم العالي	أسواق مالية	جامعة سطيف 1
2	بالرقي تيجاني	أستاذ التعليم العالي	محاسبة	جامعة سطيف 1
3	روابي محمد الناصر	أستاذ التعليم العالي	محاسبة وتدقيق	جامعة سطيف 1
4	بودرارة مصطفى	أستاذ التعليم العالي	محاسبة	جامعة سطيف 1
5	العابدي محمد الرحمن	أستاذ محاضر - أ -	محاسبة وتدقيق	جامعة سطيف 1
6	شريقي عمر	أستاذ محاضر - أ -	محاسبة وتدقيق	جامعة سطيف 1
7	مجلي كمال	أستاذ محاضر - أ -	إحصاء	جامعة سطيف 1
8	تريش نبود	أستاذ محاضر - أ -	محاسبة	جامعة سطيف 1
9	طبطوبه مسعود	مدير وكالة تأمين (CIAR)	مالية وتأمينات	-